اتجاهات الدراسات اللسانية المعاصرة في مصر

تأليف
د. عبد الرحمن حسن العارف

اتجاهات
الدراسات اللسانية المعاصرة
في مصر

«1932-1985م»

تأليف

أ.د. عبد الرحمن حسن العارف

دار الكتاب الجديد المتحدة

اتجاهات الدراسات اللسانية المعاصرة في مصر «1932-1985م»

أ.د. عبد الرحمن حسن العارف

© **دار الكتاب الجديد المتحدة 2013**

جميع الحقوق محفوظة للناشر بالتعاقد مع المؤلف

الطبعة الأولى

كانون الثاني/يناير 2013

موضوع الكتاب لسانيات

تصميم الغلاف دار الكتاب الجديد المتحدة

الحجم 17 × 24 سم

التجليد برش مع ردّه

ردمك **ISBN** 978-9959-29-623-8

(دار الكتب الوطنية/بنغازي ـ ليبيا)

رقم الإيداع المحلي 2012/272

دار الكتاب الجديد المتحدة

الصنائع، شارع جوستينيان، سنتر أريسكو، الطابق الخامس،

هاتف 04 03 75 1 961 + **خليوي** 89 39 93 3 961 +

05 03 75 1 961 + **فاكس** 07 03 75 1 961 +

ص.ب. 14/6703 بيروت ـ لبنان

بريد إلكتروني szrekany@inco.com.lb

الموقع الإلكتروني www.oeabooks.com

جميع الحقوق محفوظة للدار، لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب، أو جزء منه، أو نقله بأي شكل أو واسطة من وسائط نقل المعلومات، سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك النسخ أو التسجيل أو التخزين والاسترجاع، دون إذن خطّي مسبق من الناشر.

All rights reserved. No part of this book may be reproduced, or transmitted in any form or by any means, electronic or mechanical, including photocopyings, recording or by any information storage retrieval system, without the prior permission in writing of the publisher.

توزيع حصري في العالم ما عدا ليبيا دار المدار الإسلامي

الصنائع، شارع جوستينيان، سنتر أريسكو، الطابق الخامس

هاتف 04 03 75 1 961 +/بريد إلكتروني szrekany@inco.com.lb

توزيع داخل ليبيا شركة دار أويا لاستيراد الكتب والمراجع العلمية

زاوية الدهماني، شارع أبي داود، بجانب سوق المهاري، طرابلس ـ ليبيا

هاتف وفاكس 013 07 34 21 218 + **نقّال** 463 45 21 91 218 +

بريد إلكتروني **oeabooks@yahoo.com**

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

أقوال تُعَبِّر عن لسان الحال:

- «وإذا كان السَّبْق للمتقدم، والفضل للأول، فللتَّالي أيضاً حظُّه من الإحسان، وقسطه من الحمد، إذْ لا بُدَّ للسَّالف من تركة، وللغابر من بقيَّة؛ لِتَعُمَّ نِعَمُ اللَّه تعالى الجميع، ويشملَ إنعامُهُ الكلَّ»[1].

- «... ومن ذا حظر على المتأخر مضادّة المتقدم؟ ولِمَهْ تأخذ بقول من قال: ما ترك الأول للآخر شيئاً، وتدع قول الآخر: كم ترك الأول للآخر؟، وهل الدنيا إلا أزمان، ولكل زمان منها رجال، وهل العلوم بعد الأصول المحفوظة إلا خطرات الأفهام، ونتائج العقول. ومن قَصَرَ الآداب على زمان معلوم، وَوَقَفها على وقت محدود!، ولِمَهْ لا ينظر الآخر مثلما نظر الأوَّل حتى يؤلِّف مثل تأليفه، ويجمع مثل جمعه، ويرى في كلٍّ مثل رأيه؟، وما تقول لفقهاء زماننا إذا نزلت بهم من نوادر الأحكام نازلةٌ لم تخطر على بال من كان قبلهم؟، أَوَ ما علمت أنَّ لكل قلب خاطراً، ولكل خاطر نتيجة...، ولو اقتصر الناس على كتب القدماء لضاع علمٌ كثير، ولذهب أدبٌ غزيرٌ، ولَضَلَّت أفهامٌ ثاقبةٌ، ولَكَلَّت ألسنٌ لَسِنَةٌ»[2].

---

(1) **التهذيب بمحكم الترتيب...**، أبو عمر أحمد بن عبد الملك بن شهيد الأندلسي، ورقة 2ب. نقلاً عن: مقدمة عبد العزيز الساوري لتحقيق كتاب **الزيادات على كتاب إصلاح لحن العامة بالأندلس**، لأبي بكر الزبيدي، ص19 (ط1، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، 1415هـ - 1995م).

(2) من رسالة لابن فارس كتبها لأبي عمرو محمد بن سعيد الكاتب. نقلاً عن: **يتيمة الدهر**، للثعالبي، 3/ 365-366 (ط1، مطبعة الصاوي، القاهرة، 1353هـ - 1934م).

- «وإذا كانت العلوم منحاً إلهيةً، ومواهب اختصاصيَّةً، فغير مُسْتَبْعدٍ أن يُدَّخر لبعض المتأخرين ما عَسُرَ على كثير من المتقدمين»[3].
- «وليس العلمُ على زمان مقصوراً، ولا في أهل زمان محصوراً، بل جعله اللَّه حيث شاء من البلاد، وبثَّه في التهائم والنِّجاد»[4].
- قلْ لمن لا يرى الأواخر شيئاً ... ويرى للأوائل التَّقْديمَا

  إنَّ ذاك القديمَ كان حديثًا ... وسيبقى هذا الحديثُ قديمَا[5]

* * *

(3) **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، ابن مالك، ص2 (تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1387هـ ـ 1967م).

(4) **البحر المحيط**، أبو حيان الأندلسي، 1/ 3 (ط2، دار الفكر، بيروت، 1403هـ ـ 1983م).

(5) **محيط المحيط**، بطرس البستاني، 1/ 1 (مكتبة لبنان، بيروت، 1977م).

تنويـه

أصل هذا الكتاب أطروحة دكتوراه قُدِّمَتْ لكلية اللغة العربية بجامعة أم القرى (مكة المكرمة)، ونوقشت بتاريخ 11/ 1/ 1415هـ الموافق20/ 6/ 1994م، من لجنة مكوَّنة من :

1 ـ أ.د. تمام حسان، مشرفاً ومقرراً.

2 ـ أ.د. خليل عمايرة (يرحمه اللّه) مناقشاً خارجياً.

3 ـ أ.د. عليَّان الحازمي، مناقشاً داخلياً.

وكنت أنوي طباعتها مُذْ ذلك التاريخ، بيد أن ظروفاً علميةً، وارتباطات إداريةً، أجّلَتْ مشروع طباعتها طوال هذه الفترة، حتى شاء اللّه أن ألتقي في معرض الجزائر الدولي للكتاب عام 2008م بالأستاذ سالم الزريقاني، المدير العام لدار الكتاب الجديد المتحدة، وفاتحتُه برغبتي في نشر هذه الأطروحة لدى هذه الدار العلميّة المتميّزة في اختيار موضوعات إصداراتها، فأبدى استعداده التام لتولّي هذه المهمة، وخاصةً أنها في اللسانيات المعاصرة، وهي إحدى التوجُّهات العلمية التي تتبنَّاها هذه الدار، فله مني الشكر الجزيل، والتقدير الصادق.

وأودُّ أن أُنوِّه إلى أنني أبقيت على الأطروحة كما هي في صورتها التي قُدِّمت للمناقشة؛ إيماناً مني بأنها تُمَثِّل فترةً تاريخيةً من فترات حياتي العلمية، عدا ما حدث من تغيير يسير في العبارة أو الجملة أو اللفظة أو المصطلح، أو في إضافة معلومة مهمة، وكذا ما صنعتُه من فهارس للأعلام، والمصطلحات، والكتب الواردة في متن الأطروحة.

ولابدَّ من الإشارة إلى أن الفترة الزمنية التي توقفتْ عندها الأطروحة وهي

العام 1985م، وما تلاها من أعوام، قد حدث فيها تطوراتٌ مهمة، واتجاهاتٌ جديدةٌ في مسيرة الفكر اللساني العربي المعاصر، سواء في المشرق أو في المغرب، كما ظهرتْ دراساتٌ عديدة، بعضها مطبوعٌ وبعضها ما زال مخطوطاً[1]، لتقويم الحركة اللسانية في الوطن العربي، وكثيرٌ منها يتقاطع مع هذه الرسالة بصورة أو بأخرى، تأريخاً، وتحليلاً، ونقداً، وتقويماً، ولكنها تشترك جميعاً في محاولة رصد واقع الدراسات اللسانية العربية المعاصرة من زوايا مختلفة، واتجاهات متباينة، ورؤىً متعددة، ولا شكَّ أن في هذا وقفةً تأمليةً، ومراجعةً نقديةً، ومقاربةً منهجيةً لمسيرة الدرس اللساني المعاصر في العالم العربي، تتطلبها ضرورة العلم والمعرفة.

* * *

(1) من تلك الدراسات على سبيل المثال لا الحصر:

1 ـ **اتجاهات اللسانيات العربية المعاصرة**، التهامي حبيبة، دبلوم الدراسات العليا بكلية الآداب بجامعة محمد الخامس، الرباط، 1986م.

2 ـ **أثر محاضرات دي سوسير في الدراسات العربية الحديثة**، حيدر سعيد، رسالة ماجستير بجامعة بغداد ـ كلية الآداب، 1996م.

3 ـ **المساجلة بين فقه اللغة واللسانيات عند بعض اللغويين العرب المعاصرين**، ألفة يوسف، دار سحر للنشر، تونس، ط1، 1997م.

4 ـ **اللسانيات العربية الحديثة في القرن العشرين بين التقليد والتجديد**، عبد الرحمن أبو صيني، أطروحة دكتوراه بالجامعة التونسية ـ كلية الآداب، 1997م.

5 ـ **اللسانيات العربية الحديثة ـ دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية**، مصطفى غلفان، منشورات جامعة الحسن الثاني ـ عين الشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1998م.

6 ـ **المنوال النحوي ـ قراءة لسانية جديدة**، د. عز الدين المجدوب، منشورات كلية الآداب ـ سوسة / دار محمد علي الحامي، تونس، 1998م.

7 ـ **ملامح في البحث اللغوي في تونس في الثلث الأخير من القرن العشرين**، د. حسين الواد، المجلة العربية للثقافة، تونس، العدد 42، 2002م [نشر بعد ذلك ضمن كتابه «**شيء من الأدب واللغة**»] دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1425هـ ـ 2004م.

8 ـ **نشأة الدرس اللساني العربي الحديث ـ دراسة في النشاط اللساني العربي**، د. فاطمة الهاشمي بكوش، منشورات إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2004م.

9 ـ **اللسانيات في الثقافة العربية ـ حفريات النشأة والتكوين**، د. مصطفى غلفان، المكتبة الأدبية، المغرب، 2006م. =

تقديم

بعد حصول عبد الرحمن بن حسن العارف على درجة الماجستير في علم اللغة برسالته التي تناول بها **«ظاهرة التماثل عند توالي الأصوات العربية الصامتة»**، جاء يطلب إشرافي على عمله أثناء تقدمه للحصول على درجة الدكتوراه في علم اللغة، واقترح موضوعاً لبحثه هو **«اتجاهات الدراسات اللغوية المعاصرة في مصر بين سنتي 1932 و1985م»**.

ولقد أشفقت على الطالب أول الأمر أن يتناول موضوعاً كهذا لسببين: الأول أن الموضوع يُمَثِّل تأريخاً للأفكار، والتأريخ للأفكار أصعب من التأريخ للأحداث؛ لما يتطلبه التعمق والفهم والإحاطة بالتفاصيل. والسبب الآخر أن إضافة لفظ «اتجاهات» إلى عنوان الموضوع يفرض على الطالب موقفاً نقدياً لابدَّ من الوفاء به، يربط الدراسات في مصر بمصادر من خارجها ما دامت الدراسات اللغوية الحديثة في الحقبة المشار إليها ترد إلى مصر من خارج مصر. وعندما وجدت من الطالب إصراراً على الموضوع واطمئناناً إليه رضيتُ منه هذه المغامرة، وقبلتُ الإشراف على بحثه.

أعدَّ الطالب في النهاية بحثه فجعله مُكَوَّناً من تمهيد وبابين، في كل منهما

= 10 ـ «**حصاد القرن في اللسانيات**»، د. نهاد الموسى، ضمن كتاب **حصاد القرن ـ المنجزات العلمية والإنسانية في القرن العشرين**، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمَّان ـ الأردن، ط1، 2008م.

11 ـ «**قراءة في الكتابة اللسانية العربية الحديثة**»، د. محمد صاري، بحثٌ منشور في المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، جامعة مؤتة، المجلد 4، العدد 4، 2008م.

12 ـ **اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة**، د. حافظ إسماعيلي علوي، أطروحة دكتوراه بجامعة ابن زهر ـ كلية الآداب ـ أكادير ـ المغرب (صدرت مطبوعةً عام 2009م، عن دار الكتاب الجديد ـ بيروت ـ لبنان).

فصول. أمّا في التمهيد فقد رصد البدايات الأولى لنشأة الدراسات اللغوية المعاصرة بمصر، بالإشارة إلى روافد درسها وهي: إنشاء الجامعة المصرية (جامعة القاهرة الآن)، واستقدام المستشرقين للتدريس بها، ثم إيفاد البعثات العلمية إلى أوروبا لتحصيل هذه الدراسات، ثم إنشاء مجمع اللغة العربية.

وجعل الباب الأول من خمسة فصول تدور حول «**اتجاهات الدرس في المستويات اللغوية المختلفة**»، فاشتمل الفصل الأول على المستوى الصوتي وما استُحدث فيه مما يخالف آراء القدماء، وبخاصة ما يتعلق بالحركات المعيارية والنبر والتنغيم، والاستعانة بالبحث العملي في معامل الأصوات. واشتمل الفصل الثاني على رصد للفروق بين القدماء والمحدثين في نطاق الدراسات الصرفية، وعرْض مآخذ اللغويين المعاصرين في مصر على الدراسات الصرفية القديمة، من خلال التفريق بين الوزن الصرفي الذي يوجه العناية إلى أصول الصيغة والوزن المقطعي الذي يعتدُّ بصورة الكلمة المنطوقة، وكذلك من خلال اختلاف النظرة إلى أصول الاشتقاق. واختص الفصل الثالث بالمستوى النحوي، فتناول الكتاب اتجاهات الجوانب المختلفة: المنهجي، والتقعيدي، والتربوي، والتأليفي، ثم تناول المحاولات الإصلاحية المعاصرة في النحو العربي. وجاء الفصل الرابع من الباب الأول ليتناول المعجم العربي قديماً وحديثاً؛ إذْ أشار إلى مآخذ تلاحظ على المعاجم القديمة لدى المعاصرين، ثم إلى صناعة المعاجم اللغوية المعاصرة مع وصف طائفة من المعاجم، واختُتم الفصل بالكلام عن واقع المصطلح اللغوي في العالم العربي. وتناول الفصل الخامس من هذا الباب الأول المستوى الدّلالي، فعرض الدراسات الدّلالية عند اللغويين المعاصرين وما تداولوه من نظريات تحليل المعنى، ونظريات الحقول الدّلالية، وارتباط المعاني بالسياق. وختم الفصل بكلام عن التطور الدّلالي، والمشترك اللفظي، والترادف، والتضاد.

ثم يأتي الباب الثاني وموضوعه «**اتجاهات الدراسات اللغوية المعاصرة بمصر في جوانب لغوية مختلفة**» وفيه فصول ثلاثة: أول هذه الفصول يتناول الجانب الاجتماعي من اهتمامات البحث اللغوي من حيث الازدواج اللغوي، إذ ينشأ المرء وهو صاحب مقدرة على استعمال لغتين مع ما يتعلق بذلك من مجالات البحث، ويتكلم الجانب الثاني عن اللهجات المحلية واللهجات

الاجتماعية، ما كان منها طبقياً وما كان مهنياً، ثم يتكلم الجانب الثالث من الفصل الأول هذا عن الأطالس اللغوية التي تُبيِّن الحدود الجغرافية اللهجية. وفي الفصل الثاني من الباب الثاني يأتي الكلام عن الجانب النفسي، فيبدأ بآراء المعاصرين في العلاقة بين اللغة والفكر، وينتهي بالكلام عن اكتساب اللغة. ثم يأتي الفصل الثالث والأخير من هذا الباب فيتناول جهود المعاصرين في جانب المقارنة اللغوية، سواء من حيث مصطلحات علمي اللغة المقارن والتقابلي، ثم تاريخ الدراسات المقارنة السامية، ثم اتجاهات الدراسة المقارنة بمصر، وأخيراً أهمية الدراسة المقارنة للغة العربية.

وتأتي الخاتمة أخيراً، تتلوها قوائم بالمصادر والمراجع، ثم فهرس محتويات البحث.

هذا ملخصٌ لمحتويات الرسالة لا يكاد يَنِمُّ عن تقويم واضح لمادتها ومنهجها، والواقع أنه سواء من حيث المادة أو منهج تناولها يأتي هذا العمل ليكون مثلاً طيباً للبحث الموضوعي، ولاسيِّما لما اتسم به من الأصالة والحياد والنزاهة، فلم نر فيه تفضيلاً لمن لا يستحق التفضيل، ولا تهويناً من شأن بحث ولا باحث، وإنما هو الموقف الخالص للحقيقة كما رآها صاحب الرسالة، ومن هنا استحقَّ البحث الحكم بالامتياز عن جدارة، وإني لأرى في عمل الدكتور عبد الرحمن العارف إرهاصاً بمستقبل مشرق لصاحبه في حقل الدراسات اللغوية العربية.

والله وليُّ التوفيق،،،

تمام حسان

عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة

المقدمـــة

الحمد للّه الذي جعل حاضر هذه الأمة موصولاً بماضيها، وصلاة ربي وسلامه على من أرسله بعروبة اللسان، وفضاحة البيان، وبعد ..

فإن اللّه سبحانه وتعالى قضى في سابق علمه أن يكون لكل زمان دولة ورجال، ولقد مَرَّ على لغة القرآن أحقاب تأريخية عديدة، سخَّر اللّه فيها لهذه اللغة أقواماً نذروا أنفسهم لإعلاء شأنها، وإقامة ما ينهدم من صرحها، وترميم ما يتصدع من بنيانها.

ومُذْ خضع اللسان العربي للدراسة والتحليل، وهو يجد على مرِّ الأزمنة والأعوام من يخدمه ويحتفي به، بالكشف عن مخبوئه تارةً، وتجديد ما اندرس من معالمه تارةً أخرى.

وقد تأرجحت حال اللغة العربية خلال سِني حياتها، ما بين ضعف وقوة، وكبوة ونهوض، وذلك أمر طبعي في اللغات البشرية؛ إذْ يعتريها ما يعتري الكائن الحي من سَقَم وصحة، تَبَعاً لظروف البيئة التي تعيش فيها، والأحداث التي تحيط بها.

وكانت الفترة التي سبقت النهضة الحديثة ـ أعني القرن الثالث عشر الهجري، التاسع عشر الميلادي ـ من الفترات الخافتة في تأريخ لغتنا العربية، حيث مُنيت في ذاتها بنكسات عديدة، انعكس أثرها على الجهود اللغوية، فتوقف ـ أو كاد يتوقف ـ أمر النظر في قضاياها، ودراسة وتحليل مضامينها.

وظل الأمر كذلك حتى بدأت تباشير الإحياء اللغوي تظهر منذ مطلع القرن العشرين، وبالتحديد أواخر النصف الأول من هذا القرن، متخذاً هذا الإحياء من مصر موطناً له. ومما لا شك فيه أن هذه الفترة الخصبة من فترات الفكر اللساني المعاصر بمصر قد قطعت شوطاً كبيراً في ميدان التنظير، ما لبث أن تحول عبر

سنوات تأريخه إلى اتجاه ذي طابع مميز، يُغري الباحثين بتتبع نشأته ومراحل تكوّنه، ودراسة جوانبه، وذلك من خلال أفكار أصحابه المبثوثة في عطاءاتهم العلمية.

ونشعر اليوم ـ نحن أبناء هذا الجيل ـ بأن في أعناقنا ديناً لرواد الدرس اللساني المعاصر بمصر، وغيرها من أقطار الوطن العربي، يتحتم علينا الوفاء به. وقد آمنت منذ زمن ليس بالقصير بهذه المسؤولية الملقاة على عواتقنا، وأنه ينبغي أن نسجل في ذاكرة التأريخ هذا الفكر اللساني بكافة صوره وأشكاله، وإيجابياته وسلبياته، دون مبالغة في الوصف، أو شَطَط في الأحكام، واضعين بذلك لبنةً في بنيان هذا الصرح الشامخ الذي أقامه الأولون واستكمله الآخرون.

ومن المعروف أن تأريخ الفكر اللساني، أو كما يسميه الدكتور عبد السلام المسدّي «**حركة التدوين الألسني**»[1]، يُعَدُّ أحد جوانب اهتمامات الدراسات اللسانية الحديثة، وهو ميدان لـمَّا يأخذ حظه من الأبحاث الجادة في فترته المعاصرة، وإن كنا لا نعدم وجود دراسات عامة دوَّنت الحركة اللسانية في الوطن العربي مشرقه ومغربه، وحلَّلت جوانبها المختلفة[2].

---

(1) «الفكر العربي والألسنية»، ضمن أشغال ندوة **اللسانيات واللغة العربية**، عدد (4)، 1981م، ص28.

(2) يمكن توزيع هذه الدراسات إلى نوعين: أحدهما كان بمثابة عرض تأريخي تحليلي للدرس اللغوي في أحد الأقطار العربية، والآخر عبارة عن أدلة بيبليوغرافية للجهود اللغوية المعاصرة بصفة عامة.
فأما النوع الأول فقد وقفتُ على أعمال عديدة منها: **دراسة أدب اللغة العربية بمصر في النصف الأول من القرن العشرين**، لأحمد الشايب، **الحركة اللغوية في لبنان في الصدر الأول من القرن العشرين**، لأمين نخلة، **معالم التطور الحديث في اللغة العربية وآدابها**، لمحمد خلف اللَّه أحمد، **حاضر اللغة العربية في الشام**، لسعيد الأفغاني، **المباحث اللغوية في العراق**، للدكتور مصطفى جواد، **تطور الفكر واللغة في المغرب الحديث**، لعبد العزيز بنعبد اللَّه، **حركة الإحياء اللغوي في بلاد الشام**، للدكتورة نشأة ظبيان، **الدراسات اللغوية في العراق في النصف الأول من القرن العشرين**، للدكتور عبد الجبار جعفر القزاز، **اتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي (لبنان)**، للدكتور رياض قاسم، **العربية وعلم اللغة البنيوي**، للدكتور حلمي خليل. وأما النوع الآخر فيمثِّله ـ حسب علمي ـ: **الجهود اللغوية في القرن الرابع عشر الهجري**، =

ولمَّا كان ذلك كذلك أجمعتُ أمري، وندبتُ نفسي للقيام بهذا الواجب، واخترتُ مصر مكاناً للدراسة، مدركاً حجم المسؤولية، وصعوبة المهمة، فالحديث عن مصر ليس حديثاً عن أفراد، وإنما هو حديث عن مجتمع بالغ التعقيد في كلِّ مظاهره ومقوماته ـ كما يقول أحد اللسانيين المعاصرين ـ[3]، ولذا وقع اختياري على هذا الموضوع «**اتجاهات الدراسات اللسانية المعاصرة في مصر (1932-1985م)**».

ويعود سبب هذا الاختيار لدوافع عديدة، لعلَّ من أهمها ـ علاوةً على ما تقدم ـ ذلك النقد المرير الذي وُجِّه لهذه الدراسات من بعض المعاصرين، ومحاولتهم الطعن في أهدافها، والغضَّ من شأنها، والتقليل من جدواها. إضافةً إلى اتهام بعض الباحثين المغاربة للمشرقيين ـ وبخاصة لغويو مصر المعاصرون ـ بأن المحاولات الألسنية التي قدموها «**لم تَتَعَدَّ الأعمال المحدودة المتفرقة، فلم تولِّد وعياً بطرافة المنزع فيها، ولا تمكنت من تصحيح خاطئ النظر نحوها، ولا كوَّنت اتجاهات ولا مدارس**»![4].

وآخر هذه الدوافع أن الدراسات الأدبية المعاصرة حظيت بنصيب وافر من عناية الباحثين، على نحو ما نلمسه في تلك المؤلفات التي اهتمت بتتبع الاتجاهات الأدبية في ميدان الشعر، والنقد، وفنون الأدب المختلفة، كالقصة، والمسرحية، والرواية، في حين أن الدراسات اللسانية المعاصرة ما زالت تُمَثِّل ميداناً ثَرّاً للبحث والدراسة، وبذل الجهود المتعددة لتسجيل مراحلها التأريخية، ورصد اتجاهاتها العلمية.

أمَّا سبب تخصيص مصر مكاناً للدراسة، فهو أن مصر سبقت غيرها من

= للدكتور عفيف عبد الرحمن، **دليل الباحث اللغوي في الدوريات العربية**، لمحمد خير بدرة، وَ ثريا كرد علي، **اللسانيات العربية ـ مقدمة وبيليوغرافية ـ**، للدكتور محمد حسن باكلا، **مراجع اللسانيات**، للدكتور عبد السلام المسدّي، **الحركة اللغوية في الوطن العربي «1918-1975م»**، للدكتور شكري فيصل.

(3) **مستويات العربية المعاصرة في مصر**، د. السعيد محمد بدوي، ص9.

(4) «حظُّ المشرق العربي من البحث الألسني»، د. محمد الهادي الطرابلسي، بحثٌ أُلقي ونُشر ضمن أشغال ندوة **اللسانيات واللغة العربية**، عدد (4)، 1981م، ص316.

أقطار الوطن العربي في ظهور حركة لسانية متميزة، لم يقتصر أثرها على مصر وحدها، بل امتد ليشمل الأقطار العربية الأخرى، فكانت بهذا رائدةً في ميدان الدرس اللساني المعاصر. وقد استطاعت ـ بما توافر لها من ظروف ـ أن تمدَّ جسور التواصل مع الماضي، من جهة، وتواكب مثيلاتها من الدراسات اللسانية الحديثة في الغرب، من جهة أخرى، فاجتمع لها بهذا عنصرا الأصالة والمعاصرة، مُكَوِّنةً بذلك حلقةً من حلقات الفكر اللساني العربي على امتداد تأريخه العريق.

وأمَّا سبب تحديد هذه الدراسة بفترة معينة امتدت من سنة 1932 حتى1985م، فهو أنها مرحلة تأريخية تُمَثِّل بدايةً لفكر لساني جديد، ونمط مختلف من أنماط الدراسة اللسانية، إضافةً إلى أنها فترة شكَّلت أبعاداً ثقافيةً وحضاريةً واجتماعيةً، وكَوَّنت اتجاهاتٍ لسانيةً ملموسةً استُكمل بها عناصر هذا الفكر التنظيرية، ومقوماته الأساسية.

وتُعَدُّ هذه الأطروحة امتداداً لجهود علمية أخرى سابقة تناولت الدراسات اللغوية في مصر خلال فترات متقدمة[5].

وقد آثرت استخدام مصطلح «**المعاصرة**» دون مصطلح «**الحديثة**»، وهما مصطلحان مُضَلِّلان يخلط بينهما كثير من الباحثين؛ إيماناً مني بأن للمعاصرة بُعْدَين: أحدهما زمني، والآخر ـ وهو المهم ـ موضوعي. فأمَّا البُعْد الزمني لها فهو أنها تمتد لخمسين سنةً خلت من الزمان، وهذه الفترة، كما نرى، ليست

---

(5) من تلك الدراسات:
(أ) **اللغة العربية في مصر من الفتح العربي حتى أواخر القرن السادس الهجري**، عبده إسماعيل الطهطاوي (رسالة دكتوراه بكلية الآداب بجامعة القاهرة، قسم اللغات الشرقية واللهجات الحية، 1963م).
(ب) **تاريخ اللغة العربية في مصر**، د. أحمد مختار عمر، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، 1970م.
(ج) **الدراسات اللغوية والنحوية في مصر منذ نشأتها حتى القرن الرابع الهجري**، د. أحمد نصيف الجنابي، مكتبة دار التراث، القاهرة، 1977م.
(د) **الدراسات اللغوية في مصر من القرن الخامس إلى القرن التاسع الهجري**، د. شرف الدين علي الراجحي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995م.

ببعيدة عن الفترة الزمنية المخصَّصة للدراسة. وأمَّا البُعْد الموضوعي فهو أنها تعني تلك الإشكالات والمفارقات اللغوية التي استجدَّت في الفكر اللساني بفعل ما أملته الظروف ومتطلبات العصر، وهذا مايصدق على حقيقة هذه الدراسات اللسانية.

ولست أدَّعي لهذه الأطروحة التي أتقدم بها لدرجة الدكتوراه أنها الأولى من نوعها، أو أنها غير مسبوقة بأعمال قبلها، فقد صدرت أبحاث عدّة جاء بعضها على هيئة مؤلَّفات مستقلة، ومقالات منشورة، وبعضها الآخر رسائل جامعية لم تُنشر بَعْد.

فأمَّا المؤلَّفات المستقلة فعلى حسب علمي لا يوجد سوى كتاب واحد تناول دراسة الفكر اللساني العربي المعاصر في مصر، وهو كتاب **العربية وعلم اللغة البنيوي**، للدكتور حلمي خليل، وقد أوقفه صاحبه على جيل الروَّاد، وبخاصة الدكاترة: علي وافي، وإبراهيم أنيس، ومحمود السعران، وتمام حسان، وعبد الرحمن أيوب، وكمال بشر، إضافةً إلى الدكتور محمد مندور، والدكتور محمد القصاص، والأستاذ عبد الحميد الدواخلي. وهذا الاقتصار ـ وإن كان له ما يُسَوِّغه ـ لا يُمَثِّل وحده الفكر اللساني المعاصر في مصر، من ناحية، كما لا يُمَثِّل كافة الاتجاهات اللسانية لهذا الفكر، من ناحية أخرى.

وعلى الرغم من اختلافي معه في بعض الآراء التي ذهب إليها في هذا الكتاب، والطريقة التي عالج بها هذا الفكر، فإني أرى ـ بحقّ ـ أنه دراسة علمية قيِّمة، كشفت عن جزء من حقائق الدراسات اللسانية المعاصرة بمصر، وحلَّلت بعضاً من جوانبها، وقد أفدت منها في التصور العام لموضوع الأطروحة، وإنارة معالم الطريق، ولعلّي لا أكون مغالياً في القول: إن هذا الكتاب كان من ضمن الدوافع التي أغرتني بالبحث في هذا الموضوع.

وأمَّا المقالات، فمن ذلك ـ فيما أمكنني الاطلاع عليه ـ مقالة للدكتور محمود فهمي حجازي، وكانت بعنوان: **اتجاهات الدراسات اللغوية في مصر المعاصرة**[6]، وقد خصَّصها لرصد اتجاهات هذه الدراسات من خلال الرسائل

(6) نشرها في أشغال ندوة **اللسانيات واللغة العربية**، عدد (4)، 1981م، تونس، =

الجامعية التي قُدِّمت للجامعات المصرية في الثلاثين عاماً الماضية «1948-1978م».

وهناك مقالتان أخريان: إحداهما بعنوان: **أثر الألسنية في تجديد النظر اللساني**، للأستاذ محمد صلاح الدين الشريف، والأخرى بعنوان: **حظُّ المشرق العربي من البحث اللغوي**، للدكتور محمد الهادي الطرابلسي(7)، وقد عالجتا ـ بشكل سريع ـ بعض أفكار الدرس اللساني المعاصر في مصر، وجاءت أحكامهما، وبخاصة المقالة الثانية، مفتقدةً الدقة والموضوعية.

وأمَّا الرسائل الجامعية فهناك ـ على حدٍّ علمي ـ رسالتان علميتان، كانت أولاهما بعنوان: **تجديد البحث اللغوي في مصر في العصر الحديث**، قدَّمها الباحث/ محمد عادل خلف، لكلية الآداب بجامعة المنيا، سنة1976م، وهي رسالة ماجستير اطَّلَعْتُ عليها في بدء العمل بهذا البحث، وتبين لي أنها في كثير من جوانبها لم تَفِ بالغرض، ولم تُحقق الهدف المنشود، فضلاً عن كونها لم تُعط تصوراً دقيقاً لاتجاهات الدراسات اللسانية في مصر، وإن كانت لا تخلو من لمحات جادة، أفدتُ منها في بعض مواطن هذا العمل.

وأمَّا الرسالة الأخرى فكانت بعنوان: **الدراسات اللغوية الحديثة في مصر في الفترة من 1932-1962م**، أعدَّها الباحث/صادق عبد اللّه محمد أبو سليمان، بكلية الآداب، جامعة الإسكندرية، سنة 1987م، وهي رسالة ماجستير، وقد علمت بها بعد مضيّ سنوات ثلاث من عملي، أنجزت خلالها كثيراً من مباحث أطروحتي، ولما اطَّلعتُ عليها ألفيتها قيمةً في بابها، وقد حاولتْ أن تَتَتَبَّع الدراسات اللسانية المعاصرة بمصر بالتحليل والتقييم حسب ماتوافر لها من إمكانات ذاتية وعلمية، إلا أنها ـ كما هو واضحٌ من عنوانها ـ حدَّدتْ لها فترةً

= ص35-40. وهناك مقالة مشابهة لهذه كتبها الدكتور حمادي صمود بعنوان «ملاحظات حول البحث اللغوي في بعض الجامعات العربية»، وكان حظُّ مصر منها ضئيلاً، لاعتماده فيها على الرسائل الجامعية بكلية دار العلوم ليس غير. ينظر: المصدر السابق، ص317-328.

(7) نُشرت هاتان المقالتان ضمن أشغال ندوة **اللسانيات واللغة العربية**، عدد (4)، 1981م، تونس، ص41-55، ص311-316.

زمنيةً تنتهي بسنة 1962م، ولم تتجاوز ذلك إلا في بعض المواطن القليلة، ومعروفٌ أن الفترة التي تلي هذه السنة وتمتدُّ حتى 1985م، تُعَدُّ مرحلةً مهمةً ومتميزةً من مراحل الدرس اللساني المعاصر في مصر، فقد حدث أن تحول هذا الدرس من طابع التنظير إلى التطبيق، وذلك أمرٌ غايةٌ في الأهمية، كما تمكنت بعض الاتجاهات اللسانية من ترسيخ مبادئها ومناهجها خلال هذه الفترة، فاتضح بهذا كثير مما كان خافياً أو مستخفياً منها. ثم إنَّ صاحب هذه الرسالة اكتفى في عرض دراسات اللسانيين المعاصرين وتحليلها بجوانب أربعة من جوانب البحث اللغوي، وهي: الجانب الصوتي، والصرفي، والنحوي، والمعجمي، وذلك على الرغم من أهميته، لا يُقدِّم تصوراً شاملاً لاتجاهات هذه الدراسات، فهناك جوانب أخرى كان من الممكن ضمُّها إلى ما سبق. ويضاف إلى ما تقدم أنه أشار في غير موضع ـ ومعه الحقُّ في ذلك ـ إلى الحاجة إلى دراسة اتجاهات البحث اللساني في الفترة اللاحقة للفترة التي وضعها لرسالته، وحاجة الفكر اللساني الحديث في مصر لمزيد من البحث والتنقيب والدراسة[8].

وعندما اطمأننتُ إلى هذه الحقائق، شرعتُ في تتمة عملي بعد أن تأكد لديَّ أن الدراسات اللسانية المعاصرة في مصر ما زالت في حاجة إلى من يُوسِّع دائرة البحث فيها، ويتناولها تناولاً يشمل تلك الجوانب والاتجاهات التي قَصُرت الأعمال السابقة عنها.

ولمَّا استكملتُ مقومات هذا الموضوع، جمعاً ودراسةً، وجدتُ أن طبيعة البحث تنتظم في بابين رئيسين، متضمنين فصولاً ثمانية، يسبق أول البابين مقدمة وتمهيد، ويتلو آخرهما خاتمة.

فأمَّا **المقدمة** ـ التي نحن بصددها ـ فقد عرضتُ فيها أهداف الموضوع، ودوافعه، والدراسات السابقة، وخطة البحث، ومنهجي فيه، ومصادره، وختمتُها بإسداء الشكر لمن له فضلٌ عليَّ من الأساتذة والزملاء.

وتناولتُ في **التمهيد** البدايات الأولى لنشأة الدراسات اللسانية المعاصرة بمصر، وجاء في مبحثين: تحدثتُ في أولهما عن النهضة الحديثة في مصر

---

(8) ينظر: ت (من المقدمة)، ص540، 543.

ـ مفهوماً وتأريخاً ـ، ثم ذكرت في المبحث الآخر الروافد (العوامل) التي أمدَّت هذه الدراسات بأسباب النشأة، وكان لها أثرها الفاعل في تشكُّل تياراتها، وتكوُّن اتجاهاتها. وقد تبين لي أنها روافد أربعة هي: إنشاء الجامعة المصرية سنة 1908م، واستقدام الأساتذة المستشرقين للتدريس بها، وإرسال البعثات العلمية إلى أوروبا للدراسة، وإنشاء مجمع اللغة العربية سنة 1932م. والواقع أن هذه الروافد ليست وحدها هي التي أسهمت في قيام هذه الدراسات اللسانية ونشأتها، وإنما اقتصرتُ عليها على سبيل الأهمية ووضوح التأثير دون الحصر والتحديد.

وعلى الرغم من أن الشأن في المسائل التأريخية أن يكون البحث فيها عرضةً للنقص قلَّ أم كثُر، كما يقول فيشر[9]، فقد حاولتُ أن ألقي الضوء ـ حسب ما توافر لي من مصادر ومعلومات شخصية ـ على تلك الظروف التي أحاطت بهذه الروافد، ومدى ما أسهمتْ به في قيام هذا الدرس، ووصوله إلى تلك المكانة التي تبوأها عن جدارة واستحقاق.

وأمَّا **الباب الأول** فقد خُصِّص لاتجاهات الدراسات اللسانية المعاصرة بمصر في المستويات اللغوية. وقد وُزِّعتْ هذه المستويات حسب المتفق عليه عند اللسانيين المعاصرين ـ في أشهر الآراء ـ إلى خمسة، كانت بمثابة فصول لهذا الباب، فجاء **الفصل الأول** خاصاً بالمستوى الصوتي *(phonetics level)*، تحدثتُ فيه عن تأريخ الدراسات الصوتية المعاصرة بمصر ـ تأليفاً ومضموناً ـ، ثم ذكرتُ فروع علم الأصوات اللغوية، ومدى إسهام اللسانيين المعاصرين بمصر في دراستها، وعقدتُ بعد ذلك موازنةً بين دراسات القدماء والمعاصرين لهذا المستوى، مسجِّلاً مآخذ هؤلاء اللسانيين على الدراسات الصوتية القديمة، وبعدها عرضتُ لقضايا صوتية عند المعاصرين، كالتفريق بين الفوناتيك *(phonetics)* والفنولوجي *(phonology)*، وتحديد مخارج الأصوات وصفاتها في ضوء علم الأصوات الحديث، ودراسة كلٍّ من التغيّرات التي تطرأ على الصوت في السياق، والوحدات الصوتية الأدائية، كالنبر *(Stress)*، والتنغيم *(Intonation)*.

ففي قضية التفريق بين الفوناتيك والفنولوجي تناولتُ موقف المدارس

(9) معجم فيشر- مقدمته ونموذج منه، ص24-25.

الغربية منها، ورأي اللسانيين المعاصرين في مصر بشأنها. وأمَّا مخارج الأصوات وصفاتها فقد عرضتُ لموقف الدراسات اللسانية المعاصرة بمصر من الدراسات الصوتية القديمة لدى علماء العربية، وحاولت الكشف عن مواطن التقاء الدراستين في هذه الناحية.

وأمَّا التغيرات الصوتية في صورتيها التأريخية والتركيبية فقد تَتَبَّعْتُ ما ذكره اللسانيون المعاصرون في مصر بشأن الخواصّ التي تتصف بها، وموقفهم مما طرأ على بعض الأصوات العربية من تطورات تأريخية، كما تَتَبَّعْتُ دراسة هؤلاء اللسانيين لصور التغيرات التركيبية وأشكالها، مكتفياً منها بظاهرتي التماثل والتخالف؛ بوصفهما أبرز مظاهر هذا النوع من التغيرات، مع موازنة ذلك كلِّه بدراسة القدماء.

وقبل أن أنتقل إلى القضية الأخيرة من تلك القضايا الصوتية، عرضتُ لدراسة الأصوات الصائتة «الحركات» *(Vowels)* عند اللسانيين المعاصرين، راصداً مظاهر التجديد فيها، وبخاصة تقسيم الحركات وتصنيفها، والحركات المعيارية *(Cardinal Vowels)* ومقاييسهما، كما عرضتُ لقضيتي الهمس في الحركات، ووجود الحركة المزدوجة *(Diphthong)* في العربية، ورأي المعاصرين بشأنهما.

أمَّا الوحدات الصوتية الأدائية فقد ذكرتُ أقسامها، ودراسة اللسانيين المعاصرين لظاهرتي النبر والتنغيم اللتين تُعَدَّان من أوضح صور الفونيمات الثانوية. ففي النبر تحدثتُ عن مفهوم هؤلاء اللسانيين له، وأنواعه، ومواضعه، ووظائفه، وحقيقة وجوده في العربية. ونظراً لارتباطه بالمقطع فقد بيَّنتُ مفهومهم له، وأنواعه، وآراءهم حول النظام المقطعي للغة العربية، ومدى إسهام القدماء في دراسته. وفي التنغيم عرضتُ لدراسة المعاصرين له، من حيث مفهومه، وصوره، وصلته بالنبر، ووظيفته في العربية، ومدى معرفة القدماء له. وقد ناقشتُ كثيراً من هذه القضايا، مبيِّناً الرأي الذي ارتضيتُه بشأنها. وختمتُ الفصل بالحديث عن مظاهر تجديدية أخرى في الدرس الصوتي المعاصر، كاستخدام المعامل الصوتية، والاستعانة بالحاسب الآلي في البحث اللساني، والصوتي على وجه الخصوص، وأنهيته برصد الاتجاهات التي سلكتها الدراسات اللسانية المعاصرة بمصر في المستوى الصوتي.

وأمَّا **الفصل الثاني** فكان للمستوى الصرفي *(Morphology level)*، وفيه عرضتُ لمفهوم الصرف عند القدماء والمعاصرين، والمآخذ التي سجلها اللسانيون المعاصرون بمصر على الدراسات الصرفية القديمة، وناقشتُ قضية الكتابة الصوتية (Phonetic Transcription) ووضع رموز عربية لها، وآراء المعاصرين بشأنها، والاقتراحات التي قُدِّمت فيها، وختمته بالحديث عن قضيتين صرفيتين هما: الوزن الصرفي والوزن المقطعي، وفكرة الجذور اللغوية في ضوء آراء هؤلاء اللسانيين.

وأُفرد **الفصل الثالث** للمستوى النحوي *(Syntax level)*، وفيه تناولتُ الاتجاه النقدي الذي اتَّسمت به دراسات اللسانيين المعاصرين بمصر للدرس النحوي القديم، وبخاصة الجانب المنهجي، والتقعيدي، والتربوي (التعليمي)، والتأليفي. وكان من الضروري أن أُخَصِّص مبحثاً للمحاولات الإصلاحية في النحو العربي التي قام بها لغويو مصر خلال فترة الدراسة، أو التي سبقتها بسنوات عديدة. وحاولتُ استعراض الكثير منها، سواء ما كان منها صادراً عن اتجاهات تقليدية، أو اتجاهات لغوية حديثة، في جانبيها التنظيري والتطبيقي. وختمته بذكر النتائج التي أسفرتْ عنها، وما قدمته من طروحات وتصورات لحلّ قضايا النحو ومشكلاته، منهياً الفصل برصد الاتجاهات التي سارت عليها الدراسات اللسانية المعاصرة بمصر لهذا المستوى.

وجاء **الفصل الرابع** للمستوى المعجمي *(Lexiecal level)*، عرضتُ فيه روافد العمل المعجمي المعاصر، والوجهة التي سار عليها، وتأريخ الحركة المعجمية بمصر، ثم انتقلتُ إلى ذكر المآخذ (العيوب) التي أوردها اللسانيون المعاصرون بمصر على المعاجم العربية القديمة، وما نتج عنها من دعوات لصناعة معاجم حديثة. وألقيتُ نظرةً معرفيةً على التصنيف الحديث للمعجمات العامة، وفروعها، وموقف الدراسات المعجمية المعاصرة من ذلك، وتناولتُ مفهوم المعجم عند المعاصرين، ومعايير تصنيف المعجمات، كما عرضتُ لإسهام مجمع اللغة العربية بالقاهرة في صناعة المعجمات، وما صدر عنه في هذا الشأن، محللاً الظروف التي اكتنفت العمل بها، ومنهجها، وخطة السير فيها، وتقييم اللسانيين المعاصرين لها، وختمتُ هذا برصد اتجاهات التفكير المعجمي في مصر المعاصرة.

ونظراً لأهمية المصطلحات اللسانية بوصفها وثيقة الصلة بالبحث المعجمي، من جهة، وكونها قضيةً شائكةً في الدرس اللساني، من جهة أخرى، فقد أفردتها بمبحث خاصٍ، تحدثتُ فيه عن مفهوم المصطلح، وشروط صياغته، ووسائل وضعه، وواقع المصطلح اللساني في العالم العربي بوجه عام. وقد اضْطُرِرتُ في تتبع رحلة المصطلح في العصر الحديث إلى أن أعود بها إلى البدايات الأولى لنشأته، ومدى إسهام المحدثين والمعاصرين فيه على المستويين النظري والتطبيقي. ثم خصصتُ واقع المصطلح اللساني في العالم العربي بدراسة تأريخية ناقدة، تناولتُ فيها أعمال اللسانيين المعاصرين، سواء أكانوا من مصر أم من بقية أقطار الوطن العربي، متوقفاً عند بعض هذه الأعمال بالتحليل والتقييم، وخاصة أعمال الدكتور محمود السعران، وما أصدره مجمع اللغة العربية بالقاهرة من مصطلحات لغوية، والمؤلفات المصطلحية التالية: **المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية**، للدكتور محمد رشاد الحمزاوي، **ومعجم مصطلحات علم اللغة الحديث**، لنخبة من اللسانيين العرب، **ومعجم المصطلحات اللغوية والأدبية**، للدكتورة عليّة عزت عيّاد، **ومعجم المصطلحات اللغوية**، للدكتور رمزي بعلبكي. وختمتُ المبحث برصد نواحي النقص في تلك الجهود التي بُذِلَتْ لوضع المصطلح اللساني، وبيان الطرق الكفيلة بتلافي هذا النقص.

وأمَّا **الفصل الخامس** ـ والأخير من فصول هذا الباب ـ فقد عقدته للمستوى الدّلالي *(Semantics level)*، وفيه تناولتُ بمنهج تأريخي نقدي إسهام اللسانيين المعاصرين بمصر في التأليف الدّلالي، كما تحدثتُ عن مفهوم الدّلالة وأنواعها عند هؤلاء اللسانيين، وآرائهم بشأنها، وعرضتُ لنظريات تحليل المعنى، وبخاصة نظريتا الحقول الدّلالية والسياق. كما تحدث البحث عن التطور الدّلالي، مفهوماً، وخواصَّ، وأسباباً، ونتائج، وعَرَضَ لتلك الظواهر اللغوية الناتجة عن هذا التطور، كالمشترك اللفظي، والترادف، والتضاد، وآراء اللغويين القدماء والمعاصرين فيها. وختمتُ الفصل بتحديد ملامح الدرس الدّلالي المعاصر بمصر واتجاهاته في تناول هذا المستوى.

وانتقلتُ بعد ذلك إلى **الباب الثاني** الذي أفردته لاتجاهات الدراسات اللسانية المعاصرة بمصر في جوانب لغوية مختلفة، وجاء في فصول ثلاثة، خُصَّ

الجانب الاجتماعي **بالفصل الأول** منها، وفيه تناولت جهود اللسانيين المعاصرين بمصر في دراسة هذا الجانب. وقبل أن أعرض هذه الجهود قمتُ بالتفريق بين علمي اللغة الاجتماعي والاجتماع اللغوي، ذاكراً القضايا التي يعالجها علم اللغة الاجتماعي، كما تناولتُ ـ بصورة موجزة ـ مدى عناية العلماء القدماء بالجانب الاجتماعي في دراسة اللغة.

وفي ضوء القضايا اللغوية الاجتماعية تناولتُ دراسة المعاصرين لهذا الجانب، فأقمت مبحثاً عن ظاهرة الازدواج اللغوي، تحدثتُ فيه عن مفهومه، وصلته ببعض المصطلحات، كالتعددية والثنائية، وظروف نشأته، وموقف اللسانيين المعاصرين منه. وكان مما عَرَضَتْ له الدراسة في هذا المبحث الدعوة لتفصيح العامية، والدعوة إلى إحلال العامية واستبدالها بالفصحى، والدعوة إلى لغة ثالثة وسطى بين العامية والفصحى، مناقشاً ذلك كلّه، ومبيناً الرأي المختار في هذه الدعوات. ثم عقدتُ مبحثاً آخر عن اللهجات المحلية واللهجات الاجتماعية، وفيه عرضتُ موقف الدرس اللساني بمصر من دراسة اللهجات المحلية، كمجمع اللغة العربية بالقاهرة، والجامعة المصرية ـ آنذاك ـ، ورواد الدراسات اللسانية المعاصرة، كما ذكرتُ المنهج العام الذي وضعه هؤلاء لدراسة هذا النوع من اللهجات، سواء فيما يتصل بطريقة دراستها أو كتابة نصوصها اللهجية. وتناولتُ ـ أيضاً ـ موقف هذا الدرس من اللهجات الاجتماعية، ثم أقمتُ مبحثاً خاصاً بالأطالس اللغوية، تناولتُ فيه جهود اللسانيين المعاصرين في مصر بشأنها في جانبيها النظري والتطبيقي. وختمتُ الفصل برصد اتجاهات دراسة اللهجات، ودراسة العلاقة بين البناءين اللساني والاجتماعي في أبحاث اللسانيين المعاصرين بمصر.

وخَصَصْتُ **الفصل الثاني** للجانب النفسي، وفيه تحدثتُ عن دراسة هؤلاء اللسانيين لهذا الجانب، وقبل أن أتناول ذلك قمتُ بالتفريق بين مصطلحي علم اللغة النفسي، وعلم النفس اللغوي، وتحديد الموضوعات التي يبحثها كل منهما. ونظراً لتشعب القضايا التي يعالجها علم اللغة النفسي، فقد اقتصر عرضي لدراسة اللسانيين المعاصرين للجانب النفسي للغة على قضيتين هما: اللغة والفكر، واكتساب اللغة.

فأمَّا القضية الأولى، فقد استعرضتُ فيها آراء هؤلاء اللسانيين، وتأصيلهم لها في دراسات الأقدمين، وتحدثتُ في القضية الأخرى عن مفهومها، وموقف المعاصرين منها، محاولاً رصد اتجاهات دراستهم لها من خلال مراحل النمو اللغوي للطفل في الجوانب: الصوتية، والتركيبية، والدّلالية. وختمتُ هذا المبحث ـ والفصل بوجه عام ـ بالإشارة إلى محاولة بعض هؤلاء اللسانيين تأصيل دراسة هذه المسألة في أبحاث القدماء، وإسهامهم في موضوع أمراض الكلام وعيوب النطق، وهو من الموضوعات بالغة الأهمية في علم اللغة النفسي. وفي النهاية قمتُ بعرض إجمالي لمناحي دراسة اللسانيين المعاصرين في مصر للجانب النفسي.

أمَّا **الفصل الثالث** فأفردته للجانب المقارن في دراسات اللسانيين المعاصرين بمصر، وقد خَصَصْتُهُ بالدراسة التحليلية بوصفه يمثِّل اتجاهاً تجديدياً في هذه الدراسات. وتناولتُ في هذا الفصل ظروف نشأته، ودور المستشرقين فيه، وإسهام هؤلاء اللسانيين في التأليف فيه، وتحديد الجوانب المقارنة التي تناولتها هذه المؤلفات، وقدَّمتُ بعض المُلاحظات المتعلقة بالدراسات اللسانية المقارنة في مصر. ثم عرضتُ لقضايا تتصل بهذا الجانب، فكانت القضية الأولى عن مصطلحي «علم اللغة المقارن والتقابلي»، والثانية لتأريخ الدراسات المقارنة للغات السَّامية، والثالثة لاتجاهاتها في دراسات اللسانيين المعاصرين بمصر، والقضية الرابعة لأهمية هذه الدراسات للغة العربية. وأنهيتُ الفصل برصد معالم هذا الجانب في دراسة هؤلاء اللسانيين.

أمَّا **الخاتمة** فقد أودعتها أهمَّ ما انتهى إليه البحث من نتائج، وبعض المقترحات التي رأيت أنها تستحق الذكر في هذا المقام، وأنهيتُ البحث بقائمة المصادر والمراجع، وصناعة فهارس للأعلام، والمصطلحات، والكتب، ووضع فهرس تحليلي لمحتوياته.

وكان منهجي في هذه الأطروحة تأريخياً وصفياً، تحليلياً ناقداً، واصطنعتُ لنفسي طريقةً انتظمتْ بها جوانب هذا المنهج، وهي طريقةٌ اقتضتْ طبيعة البحث أن يكون السير فيه سيراً أفقياً في الأغلب الأعمّ، بمعنى معالجة موضوعاته وقضاياه معالجةً قوامها العرض أولاً، ثم التحليل ثانياً، والموازنة ثالثاً، والحكم

رابعاً، والرصد والإثبات آخراً، دون النفاذ إلى العمق، أو المعالجة الرأسية له، وكان ذلك اقتناعاً مني بأن هذا النوع من الدراسات يتطلّب - ولا أقول يستلزم - عمومية التناول لا خصوصيته، وإن كنت في واقع الأمر لم ألتزم بهذا في جميع أبواب الأطروحة وفصولها، بل إنني أجملت حينما يقتضي الأمر ذلك، وفصَّلْتُ حيثما يتطلب الموقف ذلك.

ولمَّا كانت الاتجاهات اللسانية يصعب في كثير من الأحيان حصرها بمكان محدد أو بفترة معينة، فقد تجاوزتْ طموحات الباحث حدود المكان والزمان في دراسة بعض قضايا اللغة، وذلك عندما كان يرى ضرورةً علميةً لا مناص منها، مبيناً سبب هذا التجاوز في موضعه من البحث.

ونظراً لتشعب مسالك هذا البحث فقد تعددت مصادره، واستعان ـ بصفة خاصة ـ بالدراسات التأريخية، والأدبية، والاجتماعية، والنفسية، إضافةً إلى الدراسات اللغوية، القديم منها، والحديث، والمعاصر.

ولقد واجهتني صعوباتٌ جَمَّةٌ يصعب عليَّ ذكرها في هذا المقام، ويكفي أنني كنت خلال سِني إعداد هذا البحث موصول السفر إلى مصر ـ مكان الدراسة ـ، دائم التجوال بين محافظاتها العديدة، بحثاً عن كتاب نادر، أو مقابلة لساني معاصر. وكنتُ آمل أن أصنع ترجمةً لهؤلاء اللسانيين المعاصرين، وبخاصة الذين لم ترد لهم ترجمات في تلك المؤلَّفات القليلة التي عُنيت بهذا الجانب. وخطوتُ في ذلك خطوات كبيرة، إلا أنني عدلتُ عنها لما صادفني من عقباتٍ من قِبَلِ الهيئات التعليمية التي ينتسبون إليها، أو من قِبَلِ أُسَرهم وتلامذتهم، وما زلتُ أتطلَّع إلى أن تتهيأ لي الفرصة ويُمَهَّدَ لي الطريق لاستكمال ماكنت قد بدأته، وإخراجه في كتاب أزعم أنه سَيَسُدُّ فراغاً كبيراً في مؤلَّفات الطبقات المعاصرة بخاصة، والمكتبة العربية بعامة!

وبَعْدُ، فلستُ أزعم أنني في هذا البحث قد أتيتُ بكل طروحات الدرس اللساني المعاصر في مصر واتجاهاته، فقضاياه متعددة، وجوانبه مستفيضة، وذلك أمرٌ ليس في مقدور فرد واحد، فضلاً عن أن يكون من مستلزمات أطروحة جامعية كهذه، فعندما يكون الحديث عن الاتجاهات أو التيارات في الجوانب المعرفية المختلفة فإن كثيراً من القضايا يُغْفَل ضرورةً على الرغم من أهميته،

ويُكتفى عادةً بالظواهر الكبرى، ولذلك لم أتناول في عملي هذا الدراسات التصويبية، والعروضية (أوزان الشعر وموسيقاه)، والأسلوبية، وكذا الحديث عن نشر المخطوطات اللغوية القديمة، وهو من الدراسات الفيلولوجية *(philology)*، ولكني حاولتُ البحث فيما غَلَبَ على ظني أنه يستوجب الدراسة والتحليل، تاركاً ما وراء ذلك لفرصة قد تتاح لي فيما يستقبل من الزمان، أو تتحقق لغيري من الباحثين، نستكمل بها مسيرة الدراسات اللسانية المعاصرة في مصر. كما لا أَعُدُّ ما توصلتُ إليه من نتائج هو القول الفصل، بل هو ما تبين لي من خلال معايشة هذا الدرس في فتراته المتعددة، وتوجُّهاته المختلفة، ولعلَّ دراسات أخرى تأتي من بعدي فتؤيد أو تُصَحِّح ما ذهبتُ إليه، فالعلم ـ كما هو معروف ـ ليس فيه الكلمة الأخيرة أو الحكم النهائي.

ويطيب لي ـ وقد اكتمل عِقْدُ هذا البحث ـ أن أُسَجِّل الأيادي الكريمة التي أسداها إلي كلُّ من قدَّم لي عوناً أو مشورةً أو نصحاً، وأوَّلُهُم جميعاً **العالم الفاضل أستاذي الدكتور تَمَّام حَسَّان**، الذي لم يدّخر وسعاً في توجيهي وإرشادي، ولم يألُ جهداً في تذليل الصعاب، وإضاءة معالم الطريق، برغم كثرة أعبائه، وتشعب مسؤولياته في الداخل والخارج. وقد فتح لي باب منزله ومكتبته هنا في مكة وفي القاهرة، وأمدَّني بكثير من المصادر والمراجع النادرة، وأتاح لي فرصة الاطلاع على الرسائل الجامعية المخطوطة، ومنحني غزير علمه، ودقة منهجه، وأولاني كريم خُلُقه، وحُسْنَ تعامله، فكان لي بمثابة الأب الرحيم، والأخ المشفق، والصديق الودود، حتى ليكاد كلُّ سطر في هذا العمل ينطق بفضله، فجزاه اللَّه عني وعن الأجيال المتعاقبة التي تلقَّت العلم على يديه خير ما يجزي به عباده العلماء العاملين، وجعل ذلك في موازين أعماله يوم يقوم الناس لربِّ العالمين.

ولا أنسى كذلك ـ وأنا في مقام الشكر ـ أن أرفع خالص شكري وكامل تقديري **للأستاذ الدكتور محمود فهمي حجازي**، وكيل كلية الآداب لشؤون الدراسات العليا والبحوث بجامعة القاهرة سابقاً، الذي استقبلني في مكتبه ومنزله، وأحاطني برعايته واهتمامه، وقضى معي الأيام العديدة والساعات الطويلة في مناقشة قضايا هذا البحث، تأريخاً ودراسةً، وكان له الفضل الأكبر

في اطلاعي على الرسائل والأطاريح الجامعية، والمؤلفات اللسانية التي تزخر بها مكتبته العامرة، فأحسن اللَّه إليه، وأثابه على ما بذله معي وقدَّمه لي.

والشكر للأستاذين المفضالين: الدكتور عبد الصبور شاهين، والدكتور حلمي خليل، اللَّذَين عايشا معي فكرة هذا البحث، ورسما لي تصوراته الأولى، فكتب اللَّه لهما أجر من قدَّم خيراً.

وأخيراً، سأظلُّ أذكر بالفخر والاعتزاز أستاذي الجليل الدكتور **أحمد علم الدين الجندي**، الأستاذ المتفرغ بكلية دار العلوم، وعضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الذي أعطاني من علمه وخبرته وصلاته العلمية الواسعة ما كشف لي كثيراً من خفايا موضوع دراستي، فله مني الشكر الموفور، والثناء الذي لا ينقطع، وأسأل اللَّه له الجزاء الأوفى.

وختاماً، فإني لا أدَّعي لهذا البحث الكمال، أو خُلُوَّه من الهَنَات والمآخذ، فتلك مغالطةٌ حاولتُ تجنبها وعدم السقوط فيها، ولكنْ حسبي أنني عقدتُ العزم على إخضاع التفكير اللساني المعاصر بمصر لدراسة موضوعية علمية، فتجردتُ من نوازع الهوى والنفس، وأخلصتُ النية والعمل، وجعلتُ الميزان في أحكامي قائماً على الاحتراس الشديد من التسرع في إصدارها، والاحتياط من أن تتجاوز النتائج حدود المقدمات، والبعد عن الذاتية، والمواقف الانفعالية، والعواطف الشخصية، ووضعتُ نُصْبَ عيني الأعمال وحدها، دونما نظرٍ لشهرة متميزة، أو علاقة خاصة، أو انتماء مُعَيَّن. كما أني لم أنظر إلى التقليديين بعين النقص لمحافظتهم، ولا إلى المعاصرين بعين الإجلال لتجديدهم، بل نظرتُ بعين العدل إلى الفريقين، فأعطيتُ كلَّ ذي حقٍّ حقَّه، منصفاً من ظُلم، ومبرئاً من اتُّهم، ومُسَدِّداً رأي من زلَّ به القلم، فإن أكنْ قد أدركتُ الغايةَ المرجوَّةَ والبُغْيةَ المنشودة، فالحقيقةَ قصدتُ والصَّوابَ أردتُ، وذلك فضلٌ من اللَّه ونعمة، وإنْ قَصُرَتْ وسائلي دون الوصول إلى ما هدفتُ إليه، فمجتهدٌ يأمل أن يكون له من اجتهاده نصيب، ومن حُسْن قصده شفيع.

واللَّه أسأل أن ينفع بهذا العمل، ويجعله خالصاً لوجهه الكريم، إنه وليُّ ذلك والقادر عليه، والحمد للَّه أولاً وآخراً.

التمهيد

البدايات الأولى

لنشأة الدراسات اللسانية المعاصرة بمصر

- النهضة الحديثة في مصر.
- روافد الدرس اللساني المعاصر بمصر:

إنشاء الجامعة المصرية.

استقدام الأساتذة المستشرقين للتدريس بها.

إيفاد البعثات العلمية إلى أوروبا للدراسة.

إنشاء مجمع اللغة العربية.

التمهيد

البدايات الأولى

لنشأة الدراسات اللسانية المعاصرة بمصر

إن دراسة الفكر اللساني لأمة من الأمم، ومحاولة رصد اتجاهاته في فترة زمنية من فترات التأريخ، تتطلب العودة إلى الماضي القريب الذي سبق الفترة المدروسة، وقراءته قراءةً تشمل جميع جوانبه، السياسي منها، والاجتماعي، والفكري؛ وذلك من أجل ربط النتائج بمقدماتها، وتوضيح العلائق التي تصل بين البيئة التي نشأ فيها ذلك الفكر والتيارات والظواهر الثقافية التي أسهمت بشكل مباشر أو غير مباشر في قيام حركة لسانية متميزة.

واعتماداً على هذه النظرة فإن من المفيد البحث عن بدايات النهضة الحديثة في مصر، والعوامل التي أثَّرت في قيامها، وحال اللغة العربية خلال سنواتها، لعلَّنا نتوصل بعد ذلك إلى إدراك الحلقات التي أخذ بعضها بحُجَز بعض في نشأة الدراسات اللسانية.

النهضة الحديثة في مصر

حظيت النهضة الحديثة في مصر بكثير من الدراسات والأبحاث والندوات التي تناولت تأريخها ونتائجها، حتى بلغت درجةً أصبح الحديث فيها من نافلة القول وتكراره، لكنني وجدت نفسي مضطراً لتناول هذه القضية باعتبارها تمثل مدخلاً لقضية أخرى أوثق صلةً بموضوع هذا البحث، وهي روافد الدرس اللساني المعاصر في مصر.

ومن المعروف أن الحديث عن التأثيرات والمؤثرات هو أشقُّ مجالات التأريخ، وأكثرها إثارةً وجدلاً، بحيث يصبح اختلاف وجهات النظر أمراً لا مندوحة عنه؛ ولذلك سأكتفي في هذا الصدد بعرض آراء الباحثين المعاصرين بمختلف توجهاتها دون توسُّع أو تزيُّد.

إن تأريخ هذه النهضة ـ كما يرى كثير من الباحثين ـ يبدأ بالحملة الفرنسية التي قادها نابليون على مصر سنة 1798م، واستمرت حتى سنة 1801م، حيث كانت هذه الحملة «**أشبه بالنافذة الواسعة التي أطلَّت منها مصر والشرق على معالم هذه الحضارة الحديثة، والعلوم المدنية، فأيقظت منها هذا الموات الذي اكتنفها طوال العصر المغولي...**»[1].

وقد تمثَّلت مظاهرها فيما استقدمه قائد هذه الحملة من مطبعة، ومدارس حديثة لأبناء الفرنسيين في مصر، ومكتبة عامة، وإنشائه مجمعاً علمياً على غرار المجمع العلمي الفرنسي، وإصداره المنشورات والصحف المطبوعة[2].

وفي مقابل هذا الرأي نجد من ينفي أن تكون هذه الحملة قد أحدثت أثراً فكرياً كبيراً في حياة الشعب المصري وعقليته، فتأثيرها كان ضيقاً، وفي مجالٍ جدّ محدود لم يتجاوز بعض البيئات الخاصة، لكنه يعترف بـ«**أن بذور التجديد**

---

(1) **تأريخ الأدب الحديث**، د. حامد حفني داود، ص18-19. وينظر: **في الأدب الحديث**، عمر الدسوقي، 1/ 13 فما بعدها، **المؤثرات الأجنبية في الأدب العربي الحديث**، د. لويس عوض، «القسم الأول، المقدمة، ب»، **العربية**، يوهان فك، ترجمة: د. عبد الحليم النجار، ص231، **مقدمات النهضة الأدبية وعواملها في مصر**، د. عبد الرشيد عبد العزيز سالم، ص11 فما بعدها، **تطور الأدب الحديث في مصر من أوائل القرن التاسع عشر إلى قيام الحرب الكبرى الثانية**، د. أحمد هيكل، ص13 فما بعدها، **الأدب العربي المعاصر في مصر**، د. شوقي ضيف، ص11 فما بعدها.

(2) لمعرفة نتائج هذه الحملة في جوانبها العسكرية، والاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والعلمية، ينظر: **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، للمؤرخ عبد الرحمن الجبرتي [ويُعَدُّ هذا الكتاب المصدر الأهمَّ في تأريخ هذه الفترة]، **الحملة الفرنسية وخروج الفرنسيين من مصر**، د. محمد فؤاد شكري، ص546-675، **الشرق الإسلامي في العصر الحديث**، حسين مؤنس، ص79-93، **مصر الحديثة**، د. جلال يحيى، ص520-547، **تأريخ الترجمة في مصر في عهد الحملة الفرنسية**، د. جمال الدين الشيال، ص17 فما بعدها.

التي ألقاها الفرنسيون في البلاد ظلَّت دفينة، حتى جاء محمد علي فتعهَّدها بالعناية، فأينعت وأثمرت»[3]، وهذا يعني أن الحملة الفرنسية قد أيقظت لدى الشعب المصري الشعور بالتجديد، لكنها لم تكن لِتُمَثِّل تأريخاً لنهضة عربية حديثة متكاملة، أو حداً فاصلاً بين فترتين تأريخيتين متغايرتين.

وهناك من الباحثين من يميل إلى اعتبار عهد محمد علي (1805-1848م) بدايةً للنهضة الحديثة، متمثلاً ذلك في إيفاده البعوث العلمية إلى أوروبا بدءاً من سنة 1809م، وإحيائه حركة النقل والترجمة عن الغرب في مختلف العلوم، وتأسيسه مطبعة بولاق (المطبعة الأهلية) سنة 1822م[4]، وإنشائه المدارس المختلفة، كمدرسة الطب سنة 1827م، ومدرسة الألسن سنة 1835م... إلخ[5].

ويذهب الأستاذ محمد خلف اللّه أحمد (ت1983م) إلى القول: إنه كان للحملة الفرنسية أصداؤها في مجال السياسة والثقافة، وما تبع ذلك من تطور للغة والأدب، وزيادة الوعي القومي لدى المصريين، أما عهد محمد علي فكان بدايةً لمرحلة مثمرة من التجديد الشامل لجميع نواحي الحياة. ويُلمس من حديثه عن النهضة العربية الحديثة أنها بدأت في القرن التاسع عشر، وبالتحديد نهاية القرن الثامن عشر، وبداية التاسع عشر، دون تخصيصها بعهد معين، أو فترة زمنية

---

(3) **تأريخ التعليم في عهد محمد علي**، د. أحمد عزت عبد الكريم، ص26. وينظر رأيه كاملاً في: المصدر نفسه، ص20-26.

(4) هناك خلاف بين الباحثين حول تحديد سنة إنشاء هذه المطبعة، ينظر: **تأريخ الترجمة والحركة الثقافية في عصر محمد علي**، د. جمال الدين الشيال، ص195-196، «مطبعة بولاق في عهدها الأول»، د. خليل صابات، **مجلة كلية الآداب**، جامعة القاهرة، المجلد 22، الجزء 2، 1965م، ص66-68.

(5) ينظر: **تأريخ آداب اللغة العربية**، جرجي زيدان، 4/ 6 فما بعدها، **دراسات تأريخية في النهضة العربية الحديثة**، د. محمد بديع شريف وآخرون، ص25-32، **اللغة العربية عبر القرون**، د. محمود فهمي حجازي، ص61. ولمزيد من التفاصيل حول المنجزات الحضارية والعلمية والثقافية التي تمت في عهد محمد علي. ينظر: **البعثات العلمية في عهد محمد علي ثم في عهدي عباس وسعيد**، الأمير عمر طوسون، **عصر محمد علي**، عبد الرحمن الرافعي بك، ص464-571، **تأريخ الترجمة والحركة الثقافية في عصر محمد علي**، د. جمال الدين الشيال، **تأريخ التعليم في عهد محمد علي**، د. أحمد عزت عبد الكريم.

محددة، أما الحملة الفرنسية وعهد محمد علي فيمثِّلان عنده نقطة وقف صالحة في مسيرة النهضة الحديثة[6]، وهذا ما ذهب إليه الأستاذ عمر الدسوقي[7].

ويمتدح الدكتور عبد اللطيف حمزة كلاً من الحملة الفرنسية وعهد محمد علي، ويعدُّهما فاتحة للنهضة الحديثة، غير أنه يرى أن تأثير الحملة الفرنسية على النهضة الحديثة ليس في مستوى تلك المنجزات العلمية التي أحدثها محمد علي، أما البداية الصحيحة لهذه النهضة ـ فيما يراه ـ فقد كانت بانفصال مصر عن الدولة العثمانية[8].

وقريباً من هذا الرأي ما ذكره بعض الباحثين من أن ولادة هذه النهضة قد استهلت بإعلان استقلال مصر عن تركيا، وربط صلتها بالعالم الخارجي، وبروز البرجوازية المصرية الحديثة، وظهور الترجمات العربية للأدب الأوروبي، أي في الربع الأخير من القرن الثامن عشر، وبالتحديد في عهد علي بك الكبير (1763-1773م). ويرفض صاحب هذا الرأي أن تكون الحملة الفرنسية أو عهد محمد علي بدايةً لعصر حديث ونهضة جديدة[9].

وهكذا نرى أربعة آراء إزاء هذه القضية[10]، أحدها ينتصر للحملة الفرنسية ويرى أنها نقطة البدء في النهضة العربية الحديثة، والثاني ينتصر لعهد محمد علي ويرى أنه مرحلة البدء الحقيقي لهذه النهضة، والثالث يزاوج بين هاتين الفترتين ويَعُدُّهما عنصرين متكاملين لقيام هذه النهضة، أما الرأي الرابع فيرفض ما تقدم من آراء ويرى أن النهضة الحديثة أقدم نشأةً مما ذُكر بكثير.

---

(6) **معالم التطور الحديث في اللغة العربية وآدابها**، ص5-9.

(7) **في الأدب الحديث**، ص15-23 .

(8) ينظر: **الصحافة والأدب في مصر**، ص21-24، وينظر له أيضاً: «أجواء فكرية وسياسية عاش فيها الأدب الحديث والصحافة المصرية»، **مجلة كلية الآداب**، جامعة القاهرة، المجلد 16، الجزء 2، 1945م، ص85 فما بعدها.

(9) ينظر: **دراسات في الأدب العربي الحديث**، د. عطية عامر، ص25-49.

(10) هناك آراء أخرى في تأريخ النهضة العربية الحديثة، للمزيد ينظر: **مصر الحديثة**، د. جلال يحيى، ص9 فما بعدها، **دراسات تأريخية في النهضة العربية الحديثة**، د. محمد بديع شريف وآخرون، ص22-25.

ويتضح من مجمل الأقوال المتقدمة أن نقطة الارتكاز في الحكم على النهضة الحديثة ـ من حيث هي مفهوم فكري لا تأريخ زمني ـ هي اتصال الشرق بالغرب، أو كما يقول بعض المعاصرين: «**احتكاك العالم الغربي العملي المادي بالعالم الشرقي الروحي، والتغلب على الحواجز الطبيعية الفاصلة بينهما**»[11].

ومهما يكن من شيء، فإن الرأي الذي نرتضيه في هذا الصدد، والذي تؤيده الشواهد التأريخية، والأدلة الواقعية الملموسة، هو أن هاتين المرحلتين تُمثّلان منعطفاً أساسياً في تكوين مصر الحديثة بوجه خاص، والنهضة العربية الحديثة بوجه عام، فلئن كانت حملة نابليون على مصر نقمةً في طيِّها نعمةٌ ـ كما يقول الأستاذ محمد خلف اللَّه أحمد[12]ـ، فإن عهد محمد علي يمثِّل نعمةً خالصةً في تأريخ النهضة المصرية الحديثة.

ويرد علينا في هذا المقام السؤال التالي: ما حال اللغة العربية والدراسات اللسانية بعامة في مصر خلال سنوات النهضة الحديثة، أي في القرن التاسع عشر على وجه الإجمال؟

وللإجابة عنه بصورة مختصرة نقول: إن وضعها أيام الحكم العثماني للبلاد العربية ومن بينها مصر كان مزرياً، فقد اجتمعت عليها عوامل الضعف في علومها وآدابها، وزاحمتها اللغة التركية في شؤون السياسة والقضاء والتعليم، واصطبغت بشوائب العجمة والعامية، فلما قدمت الحملة الفرنسية على مصر واستمرت زهاء ثلاث سنوات، لم يكن حال الدراسات اللسانية بأحسن مما كانت عليه، على الرغم مما قد يبدو من مظاهر التقدم والرقي العلمي في هذه الفترة، وبمجيء محمد علي باشا للحكم سنة 1805م بدأت الحياة تسري في جسد العربية، وتم ذلك بواسطة النهضة التعليمية، وحركة الترجمة. أما خلال سنوات حكم أسرة محمد علي[13] لمصر الممتدة من 1848م حتى 1881م، فكانت حال اللغة

---

(11) **أسباب النهضة العربية في القرن التاسع عشر**، أنيس الصولي، ص58.

(12) **معالم التطور الحديث في اللغة العربية وآدابها**، ص5.

(13) تولى الحكم بعد محمد علي باشا ابنه إبراهيم باشا، ولكن المنية عاجلته سريعاً، حيث توفي سنة 1849م، وخَلَفَه عباس الأول، واستمر في الحكم من سنة 1849-1854م، ثم جاء سعيد في الفترة من 1854-1863م، وتولى السلطة بعدهما الخديوي =

العربية بين مدٍّ وجزر؛حيث اتسمت أكثر مؤلفات علماء اللغة في هذه الفترة بالشروح، والتلخيصات، والحواشي، والمتون، والتقريرات، كما تميزت هذه الفترة بظهور شخصيات مؤثِّرة، كان لها كبير الأثر في تطور الدراسات اللسانية العربية، ويبرز من هذه الأسماء رفاعة الطهطاوي (1801-1873م)، وحسين المرصفي (؟-1889م)، وعبد اللَّه فكري (1834-1889م)، وعبد اللَّه النديم (1845-1896م)، وأمين فكري (1856-1899م)، والشيخ محمد عبده (1849-1905م)، وحمزة فتح اللَّه (1849-1918م)، وحفني ناصف (1856-1919م)[14].

ولما خَلَفَ هذه الأسرةَ في حكم مصر الاحتلالُ الإنكليزيُّ سنة 1882م، بدأت مرحلةٌ قاتمةٌ من مراحل الدراسات اللسانية العربية، إذْ نشأ صراع قوي بين العربية ولغة المستعمر، مُنيت فيه لغة القرآن بنكسات عديدة، لعلَّ من أشدها تأثيراً عليها هو ما أسماه الدكتور محمود فهمي حجازي بالسياسة التجزيئية البريطانية لمصر[15]، المتمثلة في الدعوة إلى العامية وهجر الكتابة بالفصحى، تلك الدعوة التي حمل وزرها مهندس الريّ البريطاني وليم ولكوكس (williom willcocks)[16]، وردَّدها بعض الأجانب الذين أقاموا في مصر، وشارك فيها بعض مفكري مصر الذين كان يُعتقد أنهم من سدنة الفصحى وحماتها. ومن ضمن تلك النكسات أيضاً إصدار الإنكليز قراراً بجعل لغة التعليم في المدارس هي الإنكليزية.

= إسماعيل، وظلَّ عليها حتى سنة 1879م، وجاء بعده الخديوي توفيق ـ ابنه ـ واستمر حتى قيام الثورة العرابية سنة 1881م، بقيادة الزعيم أحمد عرابي.

(14) لمعرفة الآثار العلمية لهؤلاء الرواد ينظر: **تأريخ آداب اللغة العربية**، جرجي زيدان، 4/ 230 فما بعدها، **معالم التطور الحديث في اللغة العربية وآدابها**، ص123 وما بعدها.

(15) **اللغة العربية عبر القرون**، ص75.

(16) كان ذلك في محاضرة ألقاها في نادي الأزبكية سنة 1893م، وعنوانها «لِمَ لَمْ توجد قوة الاختراع لدى المصريين الآن»، ونشرت في: **مجلة الأزهر**، العدد الأول، السنة السادسة، 1893م، ص1-10. ولمزيد من التفاصيل ينظر: **تأريخ الدعوة إلى العامية وآثارها في مصر**، د. نفوسة زكريا سعيد، ص31-37، **اللغة العربية بين حماتها وخصومها**، أنور الجندي، ص54-68.

وكان من الطبيعي في ظل هذا الوضع المضطرب أن تبرز الدعوات للعناية باللغة العربية في جميع فروعها، ومحاولة إصلاحها... ، تلك الدعوات التي اتسم بعضها بطابع النية الصادقة، والتجرد الكامل من أيِّ غرض، وبعضها الآخر اتصف بسوء النية وخبث الهدف[17]!

وبصفة عامة، كانت تلك الدعوات في صورتيها مقدمةً أولى لتطور الدرس اللساني المعاصر في مصر، ولا ننسى ـ ونحن في هذا المقام ـ أن نؤكد أن الأزهر بقي طوال تلك الفترة حصناً منيعاً ضد الحملات الداعية إلى الغضّ من شأن اللغة العربية، والتقليل من دورها في حياة الأمة.

ولما أهلَّ القرن العشرون، وبخاصة بعد إنشاء الجامعة المصرية سنة 1908م، وثورة سعد زغلول سنة 1919م، بدأت الدراسات اللسانية في مصر تنحو منحىً آخر، وتسير وجهةً غير التي ألفناها فيما مضى من فترات تأريخية، وهذا ما سنتبيَّنه من خلال حديثنا عن روافد الدرس اللساني المعاصر في مصر، وما يتبع ذلك من عرض تحليلي لإسهامات لغويي مصر في هذا الدرس.

روافد الدرس اللساني المعاصر في مصر

لم تنشأ الدراسات اللسانية المعاصرة في مصر من فراغ، بل أسهمت في نشأتها عوامل عديدة، مكنتها من أن تتسم بطابع مميَّز، ترك آثاره واضحةً على الحركة اللسانية المعاصرة. ليس هذا فحسب، بل تبوأت هذه الدراسات منـزلة الصدارة على ما عداها من دراسات مماثلة في أقطار الوطن العربي.

إن هذه الروافد (العوامل) التي هيَّأت لهذه الدراسات مكان الريادة، ليست وليدة لحظتها، أو نتاج فترة زمنية قصيرة، ولكنها في إرهاصاتها امتداد لتأريخ طويل، تعاقبت عليه أجيال استطاعت بفضل إخلاصها وتفانيها للغة القرآن أن تحقق لها ذلك الطابع، وتمنحها تلك المنـزلة.

(17) لمعرفة أوضاع اللغة العربية خلال هذه الفترات ينظر: **لغة الإدارة العامة في مصر في القرن التاسع عشر**، عبد السميع سالم الهراوي، **المولَّد ـ دراسة في نمو وتطور اللغة العربية في العصر الحديث**، د. حلمي خليل، ص9 فما بعدها، **اللغة العربية بين حماتها وخصومها**، أنور الجندي، ص43-51، **العربية**، يوهان فك، ص230-234، **الآداب العربية في القرن التاسع عشر**، الأب لويس شيخو اليسوعي.

لقد كانت تلك الروافد بمثابة لبنات متكاملة في صرح الدرس اللساني المعاصر في مصر، وعلى الرغم من تداخل كثير منها، وتشابك أطرافها، بحيث يصعب الفصل بينها، فإن التناول الموضوعي والتدرج الزمني يُحَتِّم استقلال دراسة كلِّ رافد عن الآخر، الأمر الذي يجعل كل واحد منها يبدو وكأنه غير متصل بالآخر، علاقةً وتأريخاً.

والواقع أن تلك العوامل التي سأستعرضها في هذا المبحث ليست هي وحدها التي أرست دعائم هذه الدراسات اللسانية، بل إنها تُمثِّل المعالم الكبرى التي كان لها من التأثير والأهمية ما لم يكن لغيرها، ولذلك أسارع إلى القول: إنني في هذا المقام لست في مجال البحث الاستيعابي لكافة العوامل التي أسهمت في نشأة هذه الدراسات، ولكنه ـ على نحوٍ خاص ـ مقدمة تمهيدية لإبراز أهم العوامل التي أحسب أنه كان لها تأثير على الدرس اللساني المعاصر في مصر، ولذا فإن ما يرد في هذا الصدد من معلومات تأريخية ليس مهماً في حدِّ ذاته، ولكنه مهمٌّ في تبيُّن التيارات التي ساعدت على قيام نمط مختلف من أنماط التفكير اللساني في الدراسات العربية بعامة. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن تلك الروافد التي غذَّت هذا الدرس وأعطته بُعْداً فكرياً وحضارياً متميزاً لم يقتصر أثرها على اللغة فحسب، وإنما شمل الأدب والفنون، وغيرهما من المجالات المعرفية.

وقد أمكن بعد استعراض الملامح التأريخية للفترة الموضوعة لدراستنا (1932-1985م) بصفةٍ خاصةٍ، وبداية القرن العشرين بصفةٍ عامةٍ، من جميع جوانبها: الفكرية، والسياسية، والاجتماعية، أن نُحَدِّد أهمَّ تلك الروافد[18]، فتبيَّن أنها تتمثَّل في الآتي:

---

(18) هناك روافد أخرى كان لها ـ دون شك ـ دور في الحركة اللسانية المعاصرة في مصر، منها: نشاط الصحافة الأدبية، والترجمة، والطباعة، والعناية بنشر الكتب القديمة، وتأسيس الجمعيات العلمية والأندية الأدبية، ووجود المؤسسات الثقافية التابعة لجامعة الدول العربية، كمعهد البحوث والدراسات العربية (معهد الدراسات العربية العالية سابقاً) الذي أنشئ سنة 1953م، والمدارس الأجنبية، وهجرة العقول العربية إلى =

أولاً: إنشاء الجامعة المصرية سنة 1908م.

ثانياً: استقدام الأساتذة المستشرقين للتدريس بها.

ثالثاً: إيفاد البعثات العلمية إلى أوروبا للدراسة.

رابعاً: إنشاء مجمع اللغة العربية سنة 1932م.

أولاً: إنشاء الجامعة المصرية

مما لا شك فيه أن قيام هذه الجامعة كان له من الآثار الإيجابية على المجتمع المصري ـ والمجتمع العربي بعامة ـ ما يُسوِّغ لنا عَدَّه حَدَثاً تأريخياً فريداً، ونقطة بدء في مسار الثقافة العربية الحديثة، و«**معلماً من معالم التطوير الكبرى لدراسات اللغة العربية وآدابها**»[19].

ويعود تأريخ الدعوة لإنشاء هذه الجامعة إلى فترة مبكرة من هذا القرن، حيث تذكر بعض المصادر أن أول من اقترح إنشاء كلية جامعية في مصر هو جرجي زيدان (ت1914م) ، وذلك فيما كتبه من مقالات متعددة على صفحات مجلة الهلال بدءاً من سنة 1900م[20]. وتبنَّى هذا الاقتراح الزعيم الوطني مصطفى كامل (ت1908م) ، فدعا سنة 1904م على صفحات جريدة اللواء إلى إنشاء كلية للأمة، وأثار هذه الدعوة مرة ثانية سنة 1905م، مقترحاً تسميتها «**كلية محمد علي**»، ولقيت تجاوباً نسبياً من بعض الأعيان، إلا أن المشروع أُوقف لعدم تأييد الخديوي عباس الثاني له.

وظلَّ هذا المشروع يُعرض بين الفينة والأخرى، مقروناً بالتصور العام الذي

= مصر... إلخ. لمزيد من التفاصيل ينظر: **بحوث ودراسات في العروبة وآدابها**، محمد خلف اللّه أحمد، ص179-197، **أسباب النهضة الحديثة في القرن التاسع عشر**، أنيس الصولي، ص57 فما بعدها، **الأدب العربي المعاصر في مصر**، د. شوقي ضيف، ص18، 25-26.

(19) **معالم التطور الحديث في اللغة العربية وآدابها**، ص3.

(20) ينظر: **تأريخ آداب اللغة العربية**، جرجي زيدان، 1/ 33-34، **الجامعة المصرية القديمة ـ نشأتها ودورها في المجتمع**، د. عبد المنعم الجميعي، ص8-9، 20، **جامعة القاهرة ـ ماضيها وحاضرها**، د. رؤوف عباس حامد، ص34.

ينبغي أن يقوم عليه إنشاء هذه المؤسسة العلمية، إلى أن تم تشكيل لجنة تحضيرية كان وكيل رئيسها سعد زغلول (ت1917م)، وسكرتيرها قاسم أمين (ت1908م)، وسرعان ماوجَّهَتْ هذه اللجنة إلى المجتمع المصري نداءً تُعلن فيه الغرض من إنشاء هذه الجامعة التي اتفق على تسميتها «الجامعة المصرية».

وفي 24 مارس 1908م، اجتمعت اللجنة بسراي الأمير أحمد فؤاد ـ رئيس لجنة تأسيس الجامعة ـ وتقرر بدء النشاط الجامعي على محورين، الأول إيفاد بعثة مكونة من عشرة طلاب إلى جامعات إنكلترا، وفرنسا، وألمانيا، وسويسرا؛ ليكونوا نواة الهيئة التدريسية بالجامعة، وكان نصفهم في الآداب، والنصف الآخر في العلوم. والمحور الآخر بدء الدراسة بمحاضرات في تأريخ الحضارة القديمة في الشرق، والحضارة الإسلامية، وآداب اللغة العربية والفرنسية والإنكليزية.

وفي 21 ديسمبر 1908م افتتحت الجامعة، وبدأت بذلك مرحلةٌ من مراحل التأريخ الثقافي لمصر المعاصرة، وفي 11 مارس 1925م صدر مرسوم ملكي بضم هذه الجامعة الأهلية إلى الحكومة، وتسميتها «**الجامعة المصرية**»، ثم تحول مسمَّاها سنة 1940م إلى «**جامعة فؤاد الأول**»، ولما قامت الثورة سنة 1952م أُطلق عليها «**جامعة القاهرة**»[(21)].

وتُعدُّ جامعة القاهرة أمَّ الجامعات المصرية، وبخاصة جامعة فاروق الأول (الإسكندرية حالياً) التي أنشئت سنة 1942م، وجامعة إبراهيم باشا (عين شمس حالياً)، وجامعة محمد علي باشا (أسيوط حالياً) اللتان أنشئتا سنة 1952م.

وتعددت بعد ذلك الجامعات في مصر حتى بلغت ـ فيما أعلم ـ ثلاث عشرة جامعة، بما فيها جامعة الأزهر، والجامعة الأمريكية.

هذه لمحةٌ موجزةٌ عن تأريخ الجامعة المصرية، ولابدَّ هنا من وقفة عند

---

(21) لمعرفة تأريخ نشأة هذه الجامعة، والأحداث التي واكبتها ـ على وجه التفصيل ـ ينظر: **الأمير أحمد فؤاد ونشأة الجامعة المصرية**، أحمد عبد الفتاح بدير، **الجامعة المصرية القديمة**، د. عبد المنعم الجميعي، **جامعة القاهرة ـ ماضيها وحاضرها**، د. رؤوف عباس حامد.

الوظيفة التي اضطلعت بها الجامعة في الحركة اللسانية خلال القرن العشرين.

إننا إذا أردنا معرفة ذلك يلزمنا الحديث عن الأساتذة المستشرقين الذين استقدمتهم الجامعة منذ إنشائها للتدريس بها، والأثر الذي تركوه على هذه الحركة، كما أن من المفيد الحديث عن البعثات العلمية ـ وبخاصة اللغويُّ منها ـ التي أوفدتها الجامعة إلى أوروبا، وما قام به أعضاؤها من دور ريادي كان له أثره على تطور الدرس اللساني المعاصر في مصر.

ثانياً: استقدام الأساتذة المستشرقين

لقد كانت الجامعة المصرية منبراً من منابر رواج المناهج الغربية في الفكر المصري، وخاصةً الأدب ونقده، واللغة وعلومها، وكان هذا أثراً من آثار أولئك الأساتذة المستشرقين الذين استعانت بهم الجامعة لإلقاء المحاضرات على طلابها. وخير من يُصوِّر هذا المذهب الجديد الذي أحدثه هؤلاء المستشرقون في الدرس الأدبي والنقدي الدكتور طه حسين (ت1973م)، في مقدمة كتابه **تجديد ذكرى أبي العلاء**[22]، وتقديمه لكتاب نالينو (Nallionoi) أحد الأساتذة الأوائل الذي حاضروا في هذه الجامعة: **تأريخ الآداب العربية**[23]. كان هؤلاء الأساتذة من جنسيات مختلفة، ويُمَثِّلون مدارس واتجاهات فكريةً متعددة، ويأتي في مقدمتهم العلَّامة اغناطيوس جويدي (Guidi, lgnazio) (ت1935م)، شيخ المستشرقين الإيطاليين في اللغات السامية، وأستاذ هذه اللغات بجامعة روما، وكانت محاضراته عن موضوع أدبيات الجغرافيا والتأريخ واللغة عند العرب، باعتبار علاقتها بأوروبا وخصوصاً إيطاليا، وذلك سنة 1908م[24]، كما نشرت له كلية الآداب سنة 1930م كتاب **المختصر من علم اللغة العربية الجنوبية القديمة**[25].

(22) ص 5-10 (الطبعة الثانية).

(23) ص 5-12 (الطبعة الثانية).

(24) بدأ بهذه المحاضرات يوم الثلاثاء 22 ديسمبر1908م، وفرغ منها يوم الأحد 21 مارس1909م، وقد نُشرت تباعاً في مجلة الجامعة المصرية، ثم صدرت على هيئة كتاب مستقل يحمل العنوان نفسه.

(25) ينظر: **المستشرقون**، نجيب العقيقي، 1/ 375-377 (الطبعة الثانية)، **الكتاب الفضّي لكلية الآداب**، ص148.

وفي عامي 1909-1910م دعت الجامعة الأستاذ كارلو نالينو (C. Nallino) (ت1938م) الأستاذ بجامعة روما؛ لإلقاء محاضرات في تأريخ علم الفلك[26]، وتأريخ آداب اللغة العربية[27]، ثم دعته مرةً أخرى سنة 1927م للتدريس بقسم اللغة العربية واللغات الشرقية، ومكث بها نحواً من خمس سنوات[28].

وفي عام 1925م انتدبت الحكومة الفرنسية الأستاذ كازانوفا (P. Casanova) (ت1926م) الأستاذ في معهد فرنسا، لتدريس فقه اللغة العربية[29]، كما استقدمت الجامعة سنة 1926م الأستاذ ميكلانجلو جويدي (M. Guidi) وهو ابن جويدي، وأستاذ اللغة العربية بجامعة روما؛ للتدريس بقسم اللغة العربية واللغات الشرقية، ومكث بها حتى عام 1929م[30].

وفي عام 1929م استقدمت الجامعة الأستاذ برجشتراسر (M. G. Bergestrasser) (ت1932) من جامعة ميونخ بألمانيا، لإلقاء سلسلة من المحاضرات عن التطور النحوي للغة العربية[31]، ثم دعته في العام الجامعي 1931-1932م، فألقى محاضرات عن قواعد نشر النصوص العربية (تحقيق المخطوطات)[32] على طلبة قسم اللغة العربية، فرع اللغات السامية.

---

(26) طبعت في روما سنة 1911م، بعنوان **علم الفلك ـ تأريخه عند العرب في القرون الوسطى**.

(27) طُبعت محاضرات تأريخ آداب اللغة العربية بهذا العنوان سنة 1954م، دار المعارف بمصر، وصدرت في طبعتها الثانية 1970م، عن الدار نفسها.

(28) **المستشرقون**، 1/ 377-380.

(29) **المستشرقون**، 1/ 225-226 .وينظر: **الآداب العربية في الربع الأول من القرن العشرين**، الأب لويس شيخو اليسوعي، ص125، **الكتاب الفضِّي لكلية الآداب**، ص42.

(30) **المستشرقون**، 1/ 381-382 .وينظر: **الكتاب الفضِّي لكلية الآداب**، ص42.

(31) نشر هذه المحاضرات في كتاب يحمل العنوان نفسه تلميذه الدكتور محمد حمدي البكري سنة 1929م، بمطبعة السماح بالقاهرة، كما أخرجها وصححَّها مرةً ثانية الدكتور رمضان عبد التواب سنة 1982م.

(32) نشرها ـ أيضاً ـ الدكتور محمد حمدي البكري بعنوان **أصول نقد النصوص ونشر الكتب** سنة 1969م، وزارة الثقافة، مركز تحقيق التراث، مطبعة دار الكتب، ينظر: المستشرقون، 2/ 747.

وفي عام 1929م أيضاً جاء الأستاذ ليتمان (E. Littman) (ت1958م) من جامعة توبنجن بألمانيا، لتدريس تأريخ اللغات السامية وآدابها، وقَدِمَ ثانيةً سنة 1948م، وألقى محاضراته عن بقايا اللهجات العربية في الأدب العربي[33]، وعن أسماء الأعلام في اللغات السامية[34]، وغير ذلك.

واستقدمت الجامعة من ألمانيا الأستاذ شاده (M. A. Schaade) (ت1952م) للتدريس في القسم السابق، ومكث فيها أربعة أعوام 1930-1934م، نشر خلالها أبحاثاً قيمةً في صحيفة الجامعة المصرية [صدر أول أعدادها في أكتوبر 1923م][35]، ومن تلك الأبحاث: علم الأصوات عند سيبويه وعندنا[36]، رسم لغات أجنبية بالخط العربي وكتابة العربية بحروف أجنبية[37].

وفي عام 1936م دعت الحكومة المصرية الدكتور بول كراوس (P. Kraws) الأستاذ بجامعة برلين، للعمل أستاذاً للغات السامية، ومكث بها حتى عام 1944م، أسهم خلالها في تأسيس قاعة الدراسات الشرقية[38].

ومن أولئك المستشرقين الألمان الذين درَّسوا في دار العلوم ثم الجامعة المصرية الدكتور إسرائيل ولفنسون (Y. Wolfensohn) الملقَّب بأبي ذؤيب، وكان يحاضر في اللغات السامية، وقد حصل على درجتي الليسانس والدكتوراه من الجامعة المصرية، وأصدر سنة 1930م كتابه **تأريخ اللغات السامية**[39].

---

(33) نشرها في مجلة كلية الآداب، جامعة فؤاد الأول، المجلد 10، الجزء 1، 1948م، ص1-44.

(34) نشرها في المجلة نفسها، المجلد 10، الجزء 2، 1948م، ص1-56، والمجلد 11، الجزء 1، 1949م، ص1-26. ولمزيد من التفاصيل ينظر: المستشرقون، 2/ 784-787.

(35) ينظر: **الجامعة المصرية القديمة**، ص57-58.

(36) نشره في: صحيفة الجامعة المصرية، السنة الثانية، العدد الخامس، 1931م، ص3-16، والسنة الثانية، العدد السادس، 1931م، ص13-16. وكان هذا البحث في أصله محاضرة ألقاها في قاعة الجمعية الجغرافية الملكية سنة 1931م .

(37) نشره في: صحيفة الجامعة المصرية، السنة الثانية، العدد الرابع، 1933م، ص3-8. ولمعرفة آثاره العلمية ينظر: **المستشرقون**، 2/ 775.

(38) **المستشرقون**، 2/ 763-765.

(39) **المستشرقون**، 2/ 762. وينظر: **دراسة أدب اللغة العربية بمصر**، أحمد الشايب، ص14، **الأمير أحمد فؤاد ونشأة الجامعة المصرية**، ص236.

ولم تكن سياسة الاستقدام هذه خاصةً بالجامعة المصرية وحدها، بل سارت عليها جامعة فاروق الأول (الإسكندرية) أيضاً، ففي العامين الدراسيين 1947-1948م دعت الجامعة الأستاذ بروفنسال (L. Provencal) أستاذ اللغة والحضارة العربية بالسربون؛ لإلقاء محاضرات في أدب الأندلس وتأريخها[40]، وكان قد جاء سنة 1938م للجامعة المصرية لإعطاء محاضرات في قسم التأريخ.

ويطول بنا الحديث لو استعرضنا أسماء هؤلاء المستشرقين؛ إذْ إنه ما من قسم من أقسام الجامعة المصرية إلا وفيه أستاذ أو أساتذة زائرون[41]، وقد كان هذا الأمر عادةً متبعةً لدى أعرق الجامعات في أوروبا. ولنا أن نقول بعد هذا: إن أكثر هؤلاء المستشرقين[42] الذين دعتهم بعض الجامعات المصرية لإلقاء المحاضرات على طلابها، وإطلاعهم على الجديد من المناهج والاتجاهات في الدراسات الإنسانية، كان لهم دور ريادي في تقدم هذه الدراسات وتطورها، ومن بينها الدرس اللساني المعاصر في مصر.

لقد كان هذا التوجُّه نافذةً أطلَّ منها الشرق العربي على الغرب، مما كان له كبير الأثر في ميلاد حركة لسانية ذات ملمح تجديدي في الفكر اللغوي، متمثِّلاً هذا في فقه اللغة، وعلم مقارنة اللغات السامية، ودراسة اللغات الشرقية.

فالمصطلح الأول (**فقه اللغة**) أشاعه بعض المستشرقين في العالم العربي الحديث، وفي مقدمتهم جويدي، فقد ذكر أن كلمة *(Philology)* يصعب ترجمتها إلى العربية، لأنها ذات مدلول واسع، حيث تشمل تأريخ اللغات، والمقارنة

---

(40) صدرت هذه المحاضرات ضمن مطبوعات كلية الآداب بجامعة فاروق الأول، سنة 1951م، المطبعة الأميرية بالقاهرة، وترجمها إلى العربية د. محمد عبد الهادي شعيرة.

(41) ينظر في ذلك: **الكتاب الفضي لكلية الآداب**، ص37-49.

(42) يرى الدكتور محمود فهمي حجازي أن المستشرقَين «كراوس» و«ولفنسون» لم يكن لهما أثر مباشر في النهوض بالدراسات السامية، أو تكوين جيلٍ من الباحثين، وإنما الأثر الكبير كان لـ«برجشتراسر» و«ليتمان». ينظر: «فكر طه حسين اللغوي»، ضمن **طه حسين - مائة عام من النهوض العربي**، **مجلة فكر للدراسات والأبحاث**، القاهرة، العدد 14. 1989م، ص72.

بينها، وتأريخ الآداب، والعلوم الدينية، والفلسفية، واللغوية[43]، ففقه اللغة يعني في الأغلب دراسة العلاقات التأريخية بين العربية وسائر اللغات السامية، أو دراسة المفردات على أساس تأريخي[44].

وإذا كانت الجامعات المصرية قد عرفت أولاً مصطلح فقه اللغة بالمفهوم السابق، ثم عرفت على يد رواد الدراسات اللسانية المعاصرة مصطلح علم اللغة *(Linguistics)* بمفهوم آخر يختلف عن فقه اللغة، فإن ذلك قد أدى في المراحل الأولى من الدرس اللساني المعاصر في مصر إلى الخلط وعدم التفريق بينهما[45]، ثم ما لبث أن تمَّ التفريق بينهما، فعلم اللغة يدرس اللغة ذاتها، ومن أجل ذاتها، كما يقول دو سوسير، بمعنى أنه غاية في ذاته، على حين أن فقه اللغة وسيلة إلى غاية[46].

أما **علم مقارنة اللغات السامية** فلعلَّ أوضح أثر له أنه أحدث في أذهان اللسانيين المعاصرين في مصر الإيمان بأهمية الدراسات المقارنة للنهوض بالبحث اللساني[47]، وكان ذلك بدايةً لاتجاه جديد في الدراسات اللسانية العربية، على النحو الذي سيتضح من خلال رصدنا لهذا الاتجاه في الدرس اللساني المعاصر في مصر.

---

(43) نقلاً عن: **النثر الفني في القرن الرابع**. د. زكي مبارك، 2/ 37(الطبعة الأولى).

(44) **علم اللغة**، د. محمود السعران، ص22-23.

(45) ينظر ـ على سبيل المثال ـ: **نصوص في فقه اللغة العربية**، د. السيد يعقوب بكر، 1/ 11.

(46) ينظر: **علم اللغة**، د. السعران ص367، **دراسات في علم اللغة**، ق2، د. كمال بشر، ص48، **علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة**، د. محمود فهمي حجازي، ص6، **فقه اللغة في الكتب العربية**، د. عبده الراجحي، ص9-29، **مقدمة لدراسة فقه اللغة**، د. محمد أحمد أبو الفرج، ص9-24، **فصول في فقه العربية**، د. رمضان عبد التواب، ص9-11.

(47) ينظر: «فكر طه حسين اللغوي»، د. محمود فهمي حجازي، «الآداب السامية في رؤية طه حسين الأدبية»، د. محمد خليفة، بحثان منشوران ضمن: **طه حسين ـ مائة عام من النهوض العربي**، **مجلة فكر للدراسات والأبحاث**، العدد 14، 1989م، ص71-72، ص283-296.

وأمَّا دراسة **اللغات الشرقية (اللغات الإسلامية)** فقد وجهَّت الأنظار إلى دراسة العلائق الفكرية والأدبية واللغوية بين هذه اللغات، وبخاصة الفارسية، والتركية، والأوردية، وكوَّنت جيلاً من الباحثين في هذه اللغات، أدباً، وحضارةً. ويكفي أن نعلم أن هذه الدراسات الجديدة قد أثارت إعجاب بعض اللغويين والأدباء، مما جعلهم يحضرون الدروس التي يعطيها هؤلاء المستشرقون لطلاب الجامعة المصرية، ومن هؤلاء إبراهيم مصطفى، وأحمد أمين(48)، وبذا يتضح لنا مدى إسهام المستشرقين الزائرين للجامعة المصرية في تطور الدراسات اللسانية المعاصرة في مصر.

لقد أجمع كثير من العلماء والباحثين ـ سواء ممن عايش تلك الفترة أو أرَّخ لها ـ على هذه الحقيقة، وعدّوها عاملاً أساسياً ورافداً إيجابياً من عوامل تقدم اللسانيات المعاصرة، لا في مصر وحدها، بل في الأقطار العربية بعامة.

ولابدَّ من الإشارة إلى أن الصلة بالمستشرقين لم تكن مقتصرةً على هذا الوجه، بل كان لها وجه آخر، تمثَّل في تلك المؤتمرات العديدة التي أقامتها الدوائر الاستشراقية في كلٍّ من فينَّا سنة 1886م، والسويد والنرويج سنة 1889م، وجنيف سنة 1894م، وأكسفورد سنة 1928م، ولندن سنة 1932م، وبروكسل سنة 1938م. . . وغيرها من المؤتمرات. وقد دُعي إليها كثير من اللغويين والأدباء، كحفني ناصف، والشيخ حمزة فتح اللَّه، وعبد اللَّه فكري، وابنه أمين فكري، وأحمد شوقي، ومحمود عمر، وأحمد أمين، ومحمد أحمد جاد المولى، والدكتور إبراهيم مدكور، ومحمد خلف اللَّه أحمد، والشيخ أمين الخولي، وغيرهم، ولم يكن حضورهم شرفياً في هذه المؤتمرات، بل إنهم ألقوا بحوثاً قيمةً في جوانب معرفية مختلفة، ومنها الجانب اللغوي والأدبي، دلَّت **«على روح جديدة في البحث، وعلى استجابة واعية لمقتضيات المناهج العلمية الحديثة»**(49)، مما كان له أثره في التجديد اللغوي.

---

(48) ينظر: **المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية**، د. عبد المجيد عابدين، ص4-5، **محاضرات عن أحمد أمين**، د. زكي المحاسني، ص74.

(49) **معالم التطور الحديث في اللغة العربية وآدابها**، ص56. ولمعرفة تفاصيل هذه المؤتمرات الاستشراقية، وأعضاء الوفود المصرية المشاركة، والأبحاث الملقاة =

والوجه الثالث من أوجه الاتصال بالمستشرقين كان عن طريق البعثات إلى المعاهد الاستشراقية والجامعات في أوروبا، على النحو الذي سنتبينه في المبحث القادم.

بقي أن أشير إلى أنه إذا كان الباحثون المعاصرون متفاوتين في نظرتهم للمستشرقين ودراساتهم سلباً أو إيجاباً[50]، فإن الذي نعتقده فيما نحن بصدده أن أولئك المستشرقين تركوا أثراً لا يُنكر في الدراسات اللغوية والأدبية المعاصرة في مصر، ولعلَّ الدكتور طه حسين والروّاد الأوائل لهذه الدراسات هم خير شاهد على ذلك التأثير، وهذا بطبيعة الحال لا يعني التقليل من شأن هؤلاء الروّاد، أو رَفْعَ مكانة أولئك المستشرقين، وإنما هو مجرَّد إثبات وجود تأثير منهم وتأثر بهم ليس إلا، مما يعني أن استقدام الأساتذة المستشرقين للتدريس في الجامعة المصرية يُعَدُّ عاملاً مهماً ورافداً قوياً من عوامل تقدم اللسانيات المعاصرة وتطورها في مصر.

ثالثاً: إيفـــاد البعثـــات العلميـــة

تأريخ هذه البعثات في مصر قديم جداً، فقد بدأت في عهد محمد علي، وكانت أولاها سنة 1809م، ثم سنة 1813م، ووجهتها إيطاليا، وخُصِّصت لدراسة بناء السفن، والفنون العسكرية، والهندسة، والطباعة. واستمر إيفاد البعثات بعد ذلك، ففي سنة 1818م أُرسلت بعثة إلى فرنسا وإنكلترا لدراسة العلوم العسكرية، والميكانيكية، والهندسية. على أن أكبر هذه البعثات عدداً، وأكثرها تأثيراً على الحياة الاجتماعية والثقافية في مصر تمت سنة 1826م،

= ينظر: **معالم التطور الحديث في اللغة العربية وآدابها**، ص52، 54-59، 153، **بحوث ودراسات في العروبة وآدابها**، ص177-178، 185، **محاضرات عن أحمد أمين**، ص74، **تقويم دار العلوم**، محمد عبد الجواد، ص353، **في الأدب الحديث**، عمر الدسوقي، 1/ 309.

(50) لمعرفة تفاصيل ذلك ينظر ـ على سبيل المثال ـ: **المستشرقون**، 3/ 1122-1166، **موسوعة مقدمات العلوم والمناهج**، **أنور الجندي**، ص61-65، **في الأدب الحديث**، عمر الدسوقي، 1/ 319-321، **المستشرقون ونظرياتهم في نشأة الدراسات اللغوية العربية**، د. إسماعيل عمايرة، ص13 فما بعدها.

وكانت وجهتها فرنسا، ومن بين أعضائها رفاعة الطهطاوي، وحسن الإسكندراني (قائد الأسطول المصري في حرب القرم).

وتواصلت البعثات حتى سنة 1844م، إذ أُرسلت بعثة كبرى إلى فرنسا لدراسة الفنون الحربية، وكان من أعضائها علي مبارك، وسميت ببعثة الأنجال؛ لوجود اثنين من أبناء محمد علي، واثنين من أحفاده، وآخر هذه البعثات في عهد محمد علي كانت سنة 1848م، ووجهتها إلى إنكلترا. ولما تولى الحكم عباس الأول قام بإعادة معظم البعثات، ولكنه عاد فأوفد إلى أوروبا مجموعةً قليلةً من الطلاب، وجاء سعيد باشا بعده ولم يكن أحسن حالاً من سلفه، بل لم يكن متحمساً لها، وتأرجحت سياسة إيفاد هذه البعثات بين الاستمرار فيها والحدِّ منها، وحينما تسلم الخديوي إسماعيل زمام السلطة سنة 1863م بدأ بتسيير البعثات إلى فرنسا، وإنكلترا، وإيطاليا، وسويسرا، لكنها لم تكن على مستواها إبَّان عهد محمد علي من حيث الكم.

ونظرةً سريعةً على المجالات التي أُوفدت لها هذه البعثات يتضح أن الجانب العسكري والعلمي الصِّرْف هو الطابع المميز لها، بيد أنه لا يمكن إنكار ما كان لتلك البعثات من أثر مباشر أو غير مباشر على الدراسات اللسانية في العصر الحاضر. صحيحٌ أنها لم تُحدث اتجاهاً معيناً وجديداً في هذا الميدان بشكلٍ خاص، لكنه كان لنشاطها في الترجمة أثره في إثراء اللغة بالمصطلحات في المجالات المعرفية المتعددة، وذلك ما يدعونا إلى عدِّها خطوةً أولى في طريق تطور هذه الدراسات.

وجاء الاحتلال الإنكليزي لمصر سنة 1882م، فاتخَّذ سياسة التحيُّز في إيفاد هذه البعثات، فَوُجِّه كثير منها إلى إنكلترا، والقليل إلى فرنسا، وحُصِرت في حدود ضيقة، إلا أنه بمجيء سعد زغلول إلى نظارة المعارف(*) سنة 1906م

(*) كانت تسمى «ديوان المدارس» وقد أنشأها محمد علي سنة 1837م، ثم سُميت سنة 1878م «نظارة المعارف العمومية»، وتحول مسماها سنة 1915م «إلى وزارة المعارف العمومية»، وبعد قيام الثورة سنة 1952م أُطلق عليها سنة 1953م «وزارة التربية والتعليم». ينظر: **اتجاهات التربية عبر العصور**، د. عرفات عبد العزيز سليمان، ص253-254.

نشطت هذه البعثات نشاطاً لم يدم طويلاً، إذْ بقيام الحرب العالمية الأولى سنة 1914م تناقصت أعدادها، ولما انتهت هذه الحرب سنة 1918م بدأت تعاود نشاطها مرةً ثانيةً، واستمرت الحال على هذا المنوال حتى حصلت مصر على استقلالها سنة 1922م، فزاد الاهتمام بهذه البعثات، وشُكلِّت لجنة لهذا الغرض، وصدرت لائحة تُنَظِّم شؤونها. وقد تميزت هذه الفترة بما يمكن تسميته بالبعثات الخاصة، وهي التي كان يُموِّلها بعض الموسرين، كما هي الحال فيما أُطلق عليه «**البعثات الفهمية**» التي أوفدها على نفقته الخاصة علي كامل فهمي سنة 1921م، كما ظهرت البعثات الصيفية التي خُصِّصت لمدرسي اللغات الأجنبية، واتجه الأهالي لإرسال أبنائهم للخارج على نفقتهم الخاصة، وقدمت الحكومات والمؤسسات العلمية الأجنبية منحاً دراسيةً للجامعات المصرية والمراكز الثقافية(51).

ومنذ قيام ثورة 1952م تضاعف عدد البعثات العلمية إلى الخارج في كافة جوانب المعرفة، والذي يهمُّنا في هذا المقام هو تلك البعثات ذات الطابع اللغوي، التي أوفدتها وزارة المعارف ـ آنذاك ـ، وكليات الآداب بالجامعات المصرية، وكلية دار العلوم. وقبل أن نُفَصِّل القول في هذه البعثات ـ أسماءً، ومؤلفات، ونتائجَ ـ لابدَّ من إثبات الحقيقة التالية، وهي أنه كان للدكتور طه حسين كبير فضل على إيفاد البعوث الأدبية واللغوية إلى أوروبا، حيث كان من أوائل الداعين لها(52)، كما كان للأستاذ إبراهيم مصطفى (ت1962م) عميد كلية دار العلوم الأسبق الفضل أيضاً في تسيير هذه البعثات، والدعوة إلى الإكثار منها(53).

---

(51) اعتمدت في تأريخ هذه البعثات على المصادر التالية: **البعثات العلمية في عهد محمد علي ثم في عهدي عباس وسعيد**، الأمير عمر طوسون، **تأريخ التعليم في عصر محمد علي**، د. أحمد عزت عبد الكريم، ص422-453، **تأريخ الترجمة والحركة الثقافية في عهد محمد علي**، د. جمال الدين الشيال، ص33-36، 95-146، **التأريخ الثقافي للتعليم في مصر**، د. حسن الفقي، **الجامعة المصرية القديمة**، د. عبد المنعم الجميعي، ص42-45.

(52) ينظر: **في الأدب الجاهلي**، ص6-13، **مستقبل الثقافة في مصر**، ص344-345.

(53) ينظر: **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، 8/ 146، **حصوننا مهددة من داخلها**، د. محمد محمد حسين، ص280 (الطبعة الثالثة).

فأمَّا كلية الآداب بجامعة القاهرة فأغلب بعثاتها اللغوية كانت في الدراسات السامية، واللغات الشرقية، ودراسة اللغات المصرية القديمة. ففي مجال الدراسات السامية المقارنة يأتي الدكتور علي العناني (ت1933م) أستاذ اللغات السامية في دار العلوم، ومفتش الفلسفة بوزارة المعارف، في مقدمة مبعوثيها؛ حيث أوفدته الجامعة المصرية القديمة سنة 1910م لدراسة اللغات السامية في ألمانيا، وهناك حصل على الدكتوراه من جامعة برلين سنة 1917م، وعاد إلى مصر سنة 1921م، وأسهم في نشر هذه الدراسة داخل المجتمع المصري، حيث ألقى دروسه في الساميات ـ وبخاصة العبرية ـ على طلبة الجامعة المصرية، وكلية دار العلوم، والجامعة الأمريكية بالقاهرة، ويُعَدُّ كتابه **الأساس في الأمم السامية ولغاتها وقواعد اللغة العبرية وآدابها** ـ بالاشتراك ـ الذي صدر سنة 1935م، من أوائل المصنّفات التي عُنيت بهذا الجانب، كما تُعَدُّ مقدمته التي كتبها فيه «**من أعظم الآثار التي ظهرت له**»[54].

ومن أعلام هذه الدراسات المقارنة الدكتور فؤاد حسنين علي (ت1983م) أستاذ فقه اللغة واللهجات واللغات السامية بالكلية، وكان قد حصل على الدكتوراه من جامعة توبنجن بألمانيا سنة 1934م، وبعودته إلى مصر أسهم بمؤلفاته الرائدة، ومقالاته القيمة، وترجماته المتنوعة، في تطور الدرس اللساني المعاصر، وبخاصة المجال المذكور[55]. ومنهم أيضاً الدكتور مراد كامل (ت1975م) أستاذ اللغات السامية بالكلية، وعضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الذي تخرج في جامعة توبنجن أيضاً سنة 1935م، فلما عاد إلى مصر شارك في الحركة اللسانية التي بدأتها الكلية، سواء في ميدان التصنيف، أو نشر المقالات، أو الترجمة، وحَصَرَ جهوده العلمية في الساميات المقارنة، والتطور الدّلالي، واللهجات اليمنية الحديثة، والبرديات، والنقوش القديمة[56].

---

(54) **تقويم دار العلوم**، ص222، وينظر: **الأمير أحمد فؤاد ونشأة الجامعة المصرية**، ص191، 207.

(55) لمعرفة جهوده العلمية ينظر: **الكتاب الفضّي لكلية الآداب**، ص89-90.

(56) لمزيد من التفاصيل ينظر: **المجمعيون في خمسين عاماً**، د. محمد مهدي علّام، ص347-349، **التقويم الفضّي لكلية الآداب**، ص91-93.

أمَّا الدكتور خليل عساكر (ت1991م) فقد أُوفد إلى جامعة براغ الألمانية، وحصل على الدكتوراه سنة 1941م، وعاد فأسهم في الدراسات اللسانية، وخاصة التعريف بالأطالس اللغوية، وأهميتها في دراسة اللهجات، وتطوير الخط العربي(57).

ومن الرواد الأوائل الذين ابتُعثوا إلى أوروبا الدكتور محمد القصاص (ت ؟) أستاذ اللغات السامية وآدابها بجامعة عين شمس، فقد حصل على الدكتوراه من السوربون بفرنسا سنة 1948م(58)، وبعودته إلى مصر أسهم في تلك الحركة، وبخاصة مجال الترجمة، حيث اشترك مع الأستاذ عبد الحميد الدواخلي ـ الأستاذ المساعد بكلية دار العلوم آنذاك ـ في نقل كتاب **اللغة** لفندريس (J. Vendryes) من الفرنسية إلى العربية سنة 1951م، وكان لهذا الكتاب ـ كما يقول الدكتور حلمي خليل ـ: «**أثر واضح في إلقاء الضوء على التفكير اللساني الغربي**»(59)، كما قام بمراجعة ترجمة الدكتور السيد يعقوب بكر لكتاب **الحضارات السامية القديمة**، لموسكاتي (S. Moscati)، وأنشأ قسم اللغات الشرقية، فرع اللغات السامية وآدابها، في جامعة عين شمس.

ومنهم أيضاً الدكتور عبد الحليم النجار (ت1962م) أستاذ اللغات السامية بجامعة القاهرة. وكان قد حصل على الدكتوراه في المجال السابق من الجامعة الألمانية في براغ، ولما عاد إلى مصر نقل إلى العربية بعض المؤلفات القيّمة التي كُتبت بالألمانية، ومنها: **العربية. . .**، ليوهان فك (Johann Fuck)، و**تأريخ الأدب العربي**، لبروكلمان(60)، ونَشَرَ بعض المقالات التي تتصل باللغة الأكادية

(57) لمعرفة آثاره العلمية ينظر: **التقويم الفضّي لكلية الآداب**، ص130، **صحيفة المدينة المنورة**، (السعودية)، العدد 9396، 13 شعبان، 1413هـ. مُلْحق «ألوان من التراث».

(58) **التقويم الفضي لكلية دار العلوم**، ص254. وينظر: دراسة **أدب اللغة العربية بمصر**، أحمد الشايب، ص28.

(59) **العربية وعلم اللغة البنيوي**، ص162. ولتفاصيل أكثر عن مباحث هذا الكتاب وقيمته العلمية، ينظر: المصدر السابق، ص164-166.

(60) أخبرني الدكتور عمر صابر عبد الجليل ـ الأستاذ بجامعة القاهرة، والمُعَار لجامعة أم القرى ـ أنه فُرِغَ من تتمة ترجمة الأجزاء المتبقية من تأريخ الأدب العربي، لـ«بروكلمان»، وتشمل الأقسام 4-10. وكان قد صدر منه ستة أجزاء، ترجم ثلاثة =

في مجلتي كلية الآداب بجامعة فؤاد الأول، وجامعة بغداد(61).

وسافر الدكتور حسن عون (ت؟) إلى فرنسا، وهناك حصل على الدكتوراه سنة 1948م من جامعة السوربون، وعاد إلى مصر ليعمل في قسم اللغة العربية بآداب الإسكندرية، وأخذ يصدر مؤلفات قيّمة في الدراسات اللسانية، مثل: **اللغة والنحو**، صدر سنة 1952م، و**دراسات في اللغة والنحو العربي**، 1969م، و**تطور الدرس النحوي**، 1970م(62)، واتسمت دراساته اللسانية بطابع المقارنة بين العربية واللاتينية.

ومن مبعوثي آداب القاهرة الدكتور السيد يعقوب بكر (ت1976م) أستاذ اللغات السامية بجامعة القاهرة. وقد حصل على الدكتوراه من جامعة لندن سنة 1953م، وبعودته أسهم في مجال الدراسات المقارنة، وظهرت له مؤلفات عدّة، منها: **دراسات في فقه اللغة العربية**، صدر سنة 1969م، و**دراسات مقارنة في المعجم العربي**، 1970م، و**نصوص في فقه اللغة العربية**، جزءان، صدر الأول منهما سنة 1970م، والآخر سنة 1971م، وترجم كتاب **الحضارات السامية القديمة**(*)، لـ «موسكاتي»، واشترك في كتابة المادة السامية **للمعجم الكبير** الذي أصدر أجزاءً منه مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

ومنهم الدكتور محمود فهمي حجازي، أستاذ علم اللغة بجامعة القاهرة، وكان قد ابتعث إلى ألمانيا وحصل على درجة الدكتوراه من جامعة ميونيخ سنة

= منها الدكتور عبد الحليم النجار، وترجم الأجزاء الثلاثة الأخرى كل من الدكتور السيد يعقوب بكر، والدكتور رمضان عبد التواب ـ بالاشتراك ـ. وقام بترجمة الأجزاء المتبقية فريق من المتخصصين بمعرفة اللغة الألمانية، بإشراف الدكتور محمود فهمي حجازي، وصدرت عن الهيئة المصرية العامة للكتاب خلال الأعوام (1993-1999م).

(61) ينظر: **مجلة كلية الآداب**، جامعة فؤاد الأول، المجلد 11، الجزء 1، 1949م، ص15-33، **مجلة كلية الآداب**، جامعة بغداد، العدد الأول، 1959م، ص1-19.

(62) لمزيد من التفاصيل ينظر: [مقدمة] كتاب: **تيبول ـ حياته وشعره**، د. حسن عون، ص3-5، جريدة **«الثورة الدمشقية»**، العدد 1156، 25 فبراير، 1967م، ص6.

(*) تُعَدُّ حواشي الدكتور السيد يعقوب بكر(المترجِم) التي أرفقها بالترجمة بمثابة كتاب مستقل، وهي ـ كما ذكر لي الدكتور محمود فهمي حجازي ـ لا تقلُّ قيمةً عن الكتاب المترجَم.

1965م في علم اللغات السامية المقارن، وعاد إلى مصر فأسهم بمؤلفاته العديدة ومقالاته المتنوعة في بَلْورة حركة لسانية جديدة في علم اللغة الحديث، وعلم اللغة المقارن، وتطوير الدراسات اللسانية في جانبيها النظري والتطبيقي. ومن أوائل مؤلفاته **اللغة العربية عبر القرون**، صدر سنة 1968م، **وعلم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة**، 1970م، **وعلم اللغة العربية**، 1973م[63]، كما قام بترجمة أجزاء من كتاب فؤاد سزكين **تأريخ التراث العربي**[64]، ومراجعة أجزاء أخرى منه. ومن الأعمال الرائدة التي قام بالإشراف عليها من خلال رسائل الماجستير والدكتوراه توجيه هذه الرسائل لدراسة الدواوين الشعرية دراسةً دلاليةً ومعجميةً، تمهيداً لعمل معجم تأريخي للغة العربية.

وأمَّا الدراسات الشرقية (لغات الشعوب الإسلامية وآدابها) فيأتي في مقدمة مبعوثيها الدكتور عبد الوهاب عزام (ت1959م) ـ عميد كلية الآداب سابقاً، وعضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة ـ، حيث أُوفد إلى إنكلترا، وحصل على درجة الماجستير من مدرسة اللغات الشرقية بجامعة لندن سنة 1928م، ثم عاد إلى مصر وحصل على الدكتوراه من جامعة فؤاد الأول سنة 1932م. وقد أسهم في دراسة هذه اللغات وتدريسها ـ وبخاصة الفارسية ـ في جامعة القاهرة، وبعض الجامعات العربية، وأصدر مؤلفات عدّةً في هذا المجال، و نشر أبحاثاً عديدةً في مجلة كلية الآداب، ومجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة[65]. وكذلك الدكتور يحيى الخشاب، حيث حصل على دكتوراه الدولة من جامعة باريس سنة

---

(63) صدر سنة 1979م كتابٌ له بعنوان **أسس علم اللغة العربية**، وهو الكتاب نفسه الذي أصدره بعنوان **علم اللغة العربية** السابق!

(64) أصدرت الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر منه مجلداً واحداً في جزءين، سنتي 1971م، 1978م، ثم تولَّت جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض إصدار الأجزاء المتعلقة بالعلوم الإنسانية، وجاءت في عشرة مجلدات، وصدرت بدءاً من سنة 1402-1408هـ، وشاركت جامعة الملك سعود بالرياض في إصدار الأجزاء الخاصة بالجوانب العلمية.

(65) لمعرفة آثاره العلمية ينظر: **المجمعيون في خمسين عاماً**، ص187-189، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، 14/ 342، «أضواء على الدراسات الفارسية في مصر»، د. طلعت أبو فرحة، بحثٌ منشورٌ ضمن كتاب **دراسات في الحضارة الإسلامية**، ص182-186.

1940م، وبعودته إلى مصر شارك في تطوير حركة هذه الدراسات وبخاصة الجانب الأدبي[66].

وأمَّا دراسة اللغات المصرية القديمة فمن أعلامها الدكتور جرجس متى، وكان قد حصل على الدكتوراه من جامعة أكسفورد سنة 1936م، وبعودته أسهم في هذا الميدان، وأصدر مؤلفاته، ونشر أبحاثه في مجلة المعهد الفرنسي بالقاهرة[67].

وأمَّا كلية الآداب بجامعة فاروق الأول (الإسكندرية حالياً)، فمن أوائل مبعوثيها الدكتور حسن ظاظا (ت1999م) أستاذ اللغات السامية بالكلية. وكان قد تخرج في كلية الآداب بجامعة فؤاد الأول سنة 1941م، ثم أوفدته جامعة فاروق الأول إلى الجامعة العبرية بالقدس، وهناك حصل على الماجستير في الأدب العبري واللغات السامية سنة 1944م، ثم انتقل إلى باريس وحصل على شهادات عدّة كان آخرها الدكتوراه في الآداب من السوربون سنة 1958م، ولما رجع إلى مصر شارك في الحركة اللسانية المعاصرة، وخاصةً الساميات المقارنة، فأصدر سنة 1971م ثلاثة مؤلفات هي: **الساميون ولغاتهم**، و **اللسان والإنسان**، و **كلام العرب من قضايا اللغة**، واهتمَّ بنحوٍ خاص بالفكر الإسرائيلي، وله في ذلك مؤلفات عديدة.

ومنهم الدكتور محمود السعران (ت1963م)، حيث ابتعث إلى جامعة لندن لدراسة علم اللغة الحديث، فحصل على الدكتوراه سنة 1951م، وعاد إلى مصر ليسهم في تطوير الدراسات اللسانية المعاصرة، وكان لمؤلفاته الرائدة: **علم اللغة ـ مقدمة للقارئ العربي**، 1962م، **واللغة والمجتمع**، 1958م، كبير الأثر في تقدم هذه الدراسات، ويُعَدُّ الدكتور السعران أحد دُعاة المنهج الوصفي في دراسة اللغة[68]، وقد حالت وفاته المبكرة (توفي في 21/ 12/ 1963م) دون

---

(66) ينظر: **التقويم الفضِّي لكلية الآداب**، ص94-95، «أضواء على الدراسات الفارسية في مصر»، د. طلعت أبو فرحة، ص197-198 (مصدر سابق).

(67) ينظر: **التقويم الفضِّي لكلية الآداب**، ص74-75.

(68) لمزيد من التعريف به ينظر: **علم اللغة ـ مقدمة للقارئ العربي**، د. محمود السعران، الطبعة الثانية، دار الفكر العربي، 1992م «صفحة الغلاف الأخيرة». ولمعرفة القيمة =

الاستفادة الكاملة من علمه وخبرته في ميدان علم اللغة الحديث.

ومنهم الدكتور محمد أحمد أبو الفرج (ت1967م)، حيث أُوفد في إجازة دراسية إلى إنكلترا، فحصل على الدكتوراه سنة 1960م في علم اللغة العام من جامعة لندن أيضاً، وحينما عاد إلى مصر أسهم في الحركة اللسانية المعاصرة، فألَّف كتابيه: **مقدمة لدراسة فقه اللغة**، و **المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث**، سنة 1966م، وكان لهما أثر إيجابي على هذه الحركة(69)، إلا أن رحيله المفاجئ (توفي في 9/ 11/ 1967م) ترك فراغاً في الدرس اللساني المعاصر.

وأوفد الأستاذ بخاطره نصر الشافعي (ت1985م) إلى ألمانيا، وكان قد حصل على الليسانس من الجامعة المصرية سنة 1937م، ومكث هناك طويلاً، ولم يتمكن من الحصول على الدكتوراه، فآثر العودة إلى مصر، وبدأ يطرح فكرة إنشاء المعامل الصوتية على الأوساط العلمية، واستطاع بعد جهد متواصل تأسيس هذا المعمل في جامعة الإسكندرية، كما تَمَّ على يديه إنشاء قسم للصوتيات، ونَشَرَ بعض أبحاثه الصوتية في مجلة المجلة(70)، وشارك في بعض المؤتمرات(71)، وأشرف على العديد من الرسائل والأطاريح الجامعية التي أخذت بالمنهج العلمي الحديث في الاعتماد على المعامل الصوتية في دراسة الظواهر اللغوية، وبخاصة ما يتصل بالظواهر الصوتية(72).

= العلمية لكتابه **علم اللغة**. ينظر: **دراسات في علم اللغة**، ق1، د. كمال بشر، ص9-40، **العربية وعلم اللغة البنيوي**، د. حلمي خليل، ص206-219.

(69) ينظر: **مجلة كلية الآداب**، جامعة الإسكندرية، العدد 21، 1967م.

(70) ينظر: «في سبيل وضع نمط موحَّد لأصوات اللغة العربية»، بالاشتراك مع الدكتورة تغريد عنبر، **مجلة «المجلة»**، القاهرة، العدد 141، 1968م، ص50-55 .

(71) أقيم مؤتمر لدراسة اللهجات في جامعة أسيوط سنة 1981م، وقد ألقى فيه الأستاذ بخاطره الشافعي بحثاً عن «علم الصوتيات» نُشر في كتاب هذا المؤتمر **دراسات في اللهجات العربية**، ص41-58.

(72) من ذلك: **النبر في نطق العربية الفصحى**، للدكتور عبد اللّه ربيع، **والتزمين في نطق العربية الفصحى**، للدكتور عبد العزيز علّام. وهما أطروحتا دكتوراه، وكان من المتوقع أن يقوم مركز بحوث اللغة العربية التابع لمعهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى (مكة المكرمة)، بطبع هاتين الأطروحتين العلميتين على =

وفي عام 1967م سافرت الدكتورة تغريد السيد عنبر إلى برلين (ألمانيا الشرقية) في بعثة دراسية للحصول على الدكتوراه، وحصلت عليها في مجال الصوتيات المعملية، ولما عادت إلى مصر أسهمت في مجال علم اللغة الحاسوبي، والترجمة الآلية، وأصدرت سنة 1980م كتابها **دراسات صوتية**، وأشرفت على العديد من الرسائل العلمية في معهد الخرطوم الدولي للغة العربية في ميدان علم اللغة التطبيقي[73].

وأمّا كلية الآداب بجامعة إبراهيم باشا (عين شمس حالياً) فقد أوفدت الدكتور مصطفى مندور إلى فرنسا، وحصل على الدكتوراه من كلية الآداب بجامعة باريس، ولما عاد أصدر سنة 1974م، كتابيه: **اللغة والحضارة**، و**اللغة بين العقل والمغامرة**، وهذان الكتابان يعالجان الكيان اللغوي بصفة عامة، ووظيفة اللغة في الحياة الإنسانية على وجه الخصوص[74]. كما نشر أبحاثاً تتعلّق بالدّلالة وتطورها في حوليات آداب عين شمس[75].

وأُوفد الدكتور رمضان عبد التواب (ت2001م) سنة 1957م إلى ألمانيا الغربية لدراسة اللغات السامية، فحصل على الدكتوراه من جامعة ميونيخ سنة 1962م، وحينما عاد إلى مصر أسهم في الحركة اللسانية التي كانت قد بدأت منذ زمن ليس بالقصير، فأصدر مؤلفات عديدةً ذات صلة بالدراسات اللسانية الحديثة، ومنها **لحن العامة والتطور اللغوي**، سنة 1967م، و **فصول في فقه العربية**، 1977م، و **التطور اللغوي ـ مظاهره وعلله وقوانينه**، 1981م، و **المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي**، 1982م. كما كانت له إسهاماته في مجال الدراسات السامية تأليفاً وترجمةً، حيث أصدر سنة 1977م، كتابه **اللغة العبرية ـ قواعد ونصوص ومقارنات باللغات السامية**، وكتاب **في قواعد الساميات: العبرية**

= نفقة الجامعة، ولكن ظروفاً حالت دون ذلك!، وعلمت مؤخراً أن رسالة الدكتور علَّام (التزمين) طُبعت بدار البصائر بالقاهرة عام 2007م.

(73) ينظر: **مجلة «المجلة»** لندن، العدد 1063، 1421هـ ـ 2000م، ص52-56.

(74) ينظر: **تجديد البحث اللغوي في مصر في العصر الحديث**، محمد عادل خلف (رسالة ماجستير غير منشورة بجامعة المنيا)، ص89.

(75) ينظر ـ على سبيل المثال ـ :«البحث عن دلالة اللفظ»، **حوليات كلية الآداب بجامعة عين شمس**، المجلد 8، 1963م، ص91-163.

والسريانية والحبشية مع النصوص والمقارنات، سنة 1981م، ونقل إلى العربية سنة 1963م، كتاب «نولدكه» (Noldeke)، **اللغات السامية**، وكتاب «بروكلمان» **فقه اللغات السامية**، 1977م، واشترك في تحقيق كثير من كتب التراث اللغوية(76).

وابتُعث الدكتور محمد بحر عبد المجيد سنة 1959م إلى إنكلترا، فحصل على درجتي الماجستير سنة 1963م من جامعة مانشستر، والدكتوراه من جامعة أكسفورد في اللغات السامية وآدابها سنة 1966م، وكانت له إسهاماته اللسانية المقارنة وبخاصة اللغة العبرية وآدابها، والفكر اليهودي، ومن ذلك كتابه الذي أصدره سنة 1970م **اليهود في الأندلس**، وكتاب **بين العربية ولهجاتها والعبرية**، أصدره سنة 1977م.

وأمَّا بعثات كلية دار العلوم(*) فقد بدأت منذ فترة مبكرة من هذا القرن، قبل أن تُضَمَّ لجامعة القاهرة. والواقع أن دار العلوم ـ بصفة عامة ـ تُمَثِّل مرحلةً مهمةً من مراحل التطور في دراسات اللغة العربية وعلومها، فقد شارك علماؤها الأولون من أمثال حسين المرصفي، وحسن توفيق العدل (ت1904م)، وحمزة فتح اللّه، وحفني ناصف، وكثير غيرهم، في دفع مسيرة الحركة اللغوية(77)، كما شارك علماؤها المتأخرون في هذه الحركة، ووصولها إلى مرحلة متميزة من مراحل تأريخ الفكر اللغوي(78)، ولعلِّي لا أُبالغ إذا قلت: إن مبعوثي كلية دار العلوم كانت لهم اليد الطولى في تقدم الدراسات اللسانية المعاصرة، خاصةً إذا

---

(76) ينظر: **تقويم دار العلوم**، الجزء الثاني، ص311، **هؤلاء علمونا ـ الكتاب التذكاري الأول لكلية الآداب بجامعة عين شمس**، 2003م، ص73-148 .

(*) أنشئت دار العلوم سنة 1871م، الموافق سنة 1288هـ، في عهد الخديوي إسماعيل. ويعود الفضل في إنشائها لعلي مبارك باشا ـ أحد أركان النهضة الحديثة في مصر ـ، ومهمتها تخريج معلمين عصريين للغة العربية. وقد مرَّت بأطوار عدّة تحولت خلالها من منتدى فكري وثقافي لمن أراد من المواطنين إلى مدرسة ذات نظام خاص، وظلَّت تتطور حتى تحولت سنة 1946م إلى كلية جامعية تتبع جامعة فؤاد الأول (القاهرة حالياً). لمزيد من التفاصيل ينظر: **تقويم دار العلوم**، محمد عبد الجواد، ص3 فما بعدها.

(77) ينظر: **معالم التطور الحديث في اللغة العربية وآدابها**، ص123 فما بعدها.

(78) ينظر: **دراسة أدب اللغة العربية بمصر**، ص33-36.

ما علمنا أن أغلب أعضاء البعثات اللسانية التي أُوفدت إلى أوروبا ـ بصفة عامة ـ تخرَّج في هذه الكلية. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن روَّاد الدرس اللساني المعاصر في مصر معظمهم من أبناء دار العلوم.

وفيما يتصل ببعثات دار العلوم فقد كان أغلبها في بدء أمرها مقتصراً على التربية، وعلم النفس، والفلسفة، وكانت وزارة المعارف ـ آنذاك ـ تتولى إيفاد هذه البعثات لحساب دار العلوم قبل أن تُلحق بجامعة القاهرة. وقد يسأل سائلٌ عن علاقة هذا بالبعثات اللسانية؟ فأبادر إلى القول: إنه كان لبعض أعضاء هذه البعثات جهودٌ رائدةٌ، وإسهاماتٌ قيمةٌ في الدراسات اللسانية المعاصرة في مصر. ويأتي في مقدمة هؤلاء الأستاذ حامد عبد القادر (ت 1966م) عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الذي أُوفد إلى إنكلترا لدراسة التربية وعلم النفس، وحينما عاد أسهم في ميدان الدراسات الشرقية، وبخاصة الفارسية، ونشر أبحاثاً في الدراسات المقارنة[79]، ولذلك عُدَّ «**أحد علماء اللغة المعاصرين، ومن المعدودين في دراسة اللغات الشرقية، والسامية خاصة**»[80].

ومن أولئك الذين أسهموا في الدراسات اللسانية المعاصرة في مصر الأستاذ محمد عطية الأبراشي (ت ؟)، وكان قد ابتعث إلى إنكلترا لدراسة التربية وعلم النفس أيضاً، وهناك حصل على شهادة في اللغة السريانية سنة 1927م، ودبلوم في اللغة العبرية من معهد اللغات الشرقية سنة 1930م، وعاد إلى مصر فأسهم في نشر الدراسات السامية، وتطوير اللغة العربية. ففي مجال الساميات أصدر سنة 1935م كتابه **المفصَّل في قواعد اللغة السريانية وآدابها والموازنة بين اللغات السامية**[81]، كما أصدر سنة 1946م كتابه **الآداب السامية**، واشترك في سنة 1935م مع الدكتور علي العناني، وليون محرز في تأليف كتاب **الأساس في**

---

(79) لمعرفة ذلك ينظر: **المجمعيون في خمسين عاماً**، ص100-103.

(80) **تقويم دار العلوم**، الجزء الثاني، ص109. وينظر: **دراسة أدب اللغة العربية بمصر**، ص34-35، «أضواء على الدراسات الفارسية في مصر» د. طلعت أبو فرحة، ضمن كتاب **دراسات في الحضارة الإسلامية**، ص192 (مصدر سابق).

(81) مكتوبٌ على غلاف الكتاب أن مؤلِّفي هذا الكتاب هم: محمد عطية الأبراشي، والدكتور علي العناني، وليون محرز، إلا أن الأستاذ محمد عطية الأبراشي ذكر في =

الأمم السامية ولغاتها وقواعد اللغة العبرية وآدابها. وفي مجال تطوير اللغة العربية أصدر سنة 1947م كتابه **لغة العرب وكيف ننهض بها**[82].

ومن رواد الدرس اللساني المعاصر في مصر الدكتور علي عبد الواحد وافي (ت1991م) عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة. وقد أُوفد من قِبَلِ وزارة المعارف سنة 1925م إلى فرنسا لدراسة الفلسفة وعلم الاجتماع، وحصل على درجة الدكتوراه من جامعة السوربون سنة 1931م في هذا المجال، ثم عاد إلى مصر ليقود حركةً لسانيةً حديثةً، بدأها بإصدار أول مؤلَّفين في علم اللغة الحديث، وهما: **علم اللغة، وفقه اللغة**، وذلك سنة 1941م[83]، وقد أطرى مجمع اللغة العربية بالقاهرة هذين الكتابين، وقرَّر تدريسهما في الجامعة، كما أشاد بهما كثير من العلماء المعاصرين[84]، ورغم أنهما أثارا جدلاً واسعاً داخل الأوساط العلمية[85] فما زالا يُمثِّلان مصدراً مهماً ومرجعاً أساسياً في الدراسات اللسانية المعاصرة. وهناك كتابان لغويان آخران للدكتور وافي، هما: **اللغة والمجتمع**، صدر سنة 1946م، **ونشأة اللغة عند الإنسان والطفل**، صدر سنة 1947م، إلا أنهما ـ في حقيقتهما ـ ليسا سوى فصول مستلة من كتابه **علم اللغة**.

ومن هؤلاء الأستاذ محمد خلف اللّه أحمد (ت1983م)، عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الذي اختير لبعثة دار العلوم إلى إنكلترا لدراسة الفلسفة وعلم النفس سنة 1929م، وحصل على الليسانس والماجستير من جامعة لندن سنتي 1934م، و1937م، وعاد إلى مصر سنة 1937م، وأسهم في الحركة

= مقدمة هذا الكتاب أنه اتفق مع زملائه هؤلاء أن يقوم هو بتأليف هذا الكتاب، ويقوما هما بتأليف كتاب **الأساس في الأمم السامية ولغاتها وقواعد اللغة العبرية وآدابها** ينظر: **المقدمة**، ج ـ د.

(82) ينظر: **تقويم دار العلوم**، ص299.

(83) لمزيد من التفاصيل عن الدكتور وافي ينظر: **المجمعيون في خمسين عاماً**، ص218-219، **تقويم دار العلوم**، ص250-251.

(84) ينظر ـ على سبيل المثال ـ: **فقه اللغة وخصائص العربية**، محمد المبارك، ص10. (الطبعة السادسة)، **دراسات في فقه اللغة**، د. صبحي الصالح، ص8 (الطبعة الثانية).

(85) ينظر ـ على سبيل المثال ـ: **العربية وعلم اللغة البنيوي**، ص142-146، **مقدمة لدراسة فقه اللغة**، د. محمد أحمد أبو الفرج، ص58 .

اللسانية والأدبية بمؤلَّفات عديدة، وكان له فيها مذهب متميز على النحو الذي يُلمس في كتابه الذي أصدره سنة 1939م، **الطفل من المهد إلى الرشد**، والآخر الذي صدر سنة 1947م، **من الوجهة النفسية في دراسة الأدب**، كما أسهم في الدراسات التأريخية التحليلية للفكر اللساني المعاصر في مصر، كما هو واضحٌ في كتابه **معالم التطور الحديث في اللغة العربية وآدابها**، الذي صدر سنة 1961م، وكتابه الآخر **بحوث ودراسات في العروبة وآدابها**، الصادر سنة 1970م[86].

وبالإضافة إلى ما ذكرناه من شخصيات عامة ابتُعثت للدراسة في مجالات غير لغوية، وكان لها بعد عودتها إسهامها الواضح في الدراسات اللسانية المعاصرة كما رأينا، هناك أسماءٌ أخرى أُوفدت إلى أوروبا للتخصص في التربية وعلم النفس أيضا، لكن جهودها في ميدان الدراسات اللسانية لاترقى إلى مستوى تلك الأعمال التي قدَّمها أولئك الروَّاد، ومن هؤلاء الأستاذ علي الجارم (ت1949م) والأستاذ مصطفى أمين، صاحبا **النحو الواضح والبلاغة الواضحة**، والأستاذ زكي المهندس (ت1976م) صاحب **النحو المصور** ـ بالاشتراك ـ[87]، وهذه المؤلَّفات تدور في إطار التيسير اللغوي لِعِلْمَي النحو والبلاغة.

أمَّا البعثات اللسانية الصِّرْف فكان أولها ـ حسب علمي ـ حينما أعلنت وزارة المعارف سنة 1933م عن مسابقة لخريجي دار العلوم والأزهر وكلية الآداب بالجامعة المصرية، للابتعاث إلى الخارج في الدراسات الإنسانية، ومن بينها فقه اللغة. ورُشِّح لهذا المجال كلٌّ من الدكتور إبراهيم أنيس، وأستاذنا الدكتور عبد العزيز برهام. فأمَّا الدكتور إبراهيم أنيس (ت1978م) عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة، فقد ابتُعث إلى إنكلترا، وحصل من جامعة لندن على الليسانس سنة 1939م، والدكتوراه سنة 1941م، في الدراسات اللسانية الحديثة، وما إن عاد إلى مصر حتى أخذ ينشر مؤلفاته الرائدة في هذه الدراسات ابتداءً من سنة 1946م، وكان أولها صدوراً كتاب **الأصوات اللغوية**، الذي يُعَدُّ أول مؤلَّف من نوعه في هذا المجال. ثم أصدر سنة 1947م كتابه **في اللهجات العربية**،

---

(86) لمزيد من التفاصيل ينظر: **المجمعيون في خمسين عاماً**، ص271-275.

(87) ينظر: **تقويم دار العلوم**، ص205، وكذلك الجزء الثاني منه، ص102، 104، **المجمعيون في خمسين عاماً**، ص123-124.

وكان هذا بمثابة الدعوة لدراسة اللهجات العربية قديمها وحديثها، كما أصدر سنة 1952م كتابه من **أسرار اللغة**، وفيه عالج بعض القضايا اللغوية علاجاً علمياً حديثاً مؤسَّساً على أحدث النظريات الحديثة في الدراسات اللسانية. وفي سنة 1958م أصدر كتابه **دلالة الألفاظ**، وفيه تحدث عن أنواع الدّلالات، وعوامل التطور الدّلالي... إلخ، وقد لقي هذا الكتاب صدىً إيجابياً عند اللغويين، واستحق به جائزة الدولة التشجيعية في الآداب لسنة 1958م[88].

وتوالت بعد ذلك إصداراته حتى بلغت ثماني مؤلفات، عدا أبحاثه التي نُشرت في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ومجلات عربية أخرى[89]، وإشرافه على بعض الرسائل والأطاريح الجامعية التي كانت بمثابة تطبيق عملي لما دعا إليه من مناهج لغوية.

وبحقّ، يُعَدُّ الدكتور أنيس رائد الدرس اللساني المعاصر في مصر، فقد أسهم بجهد وافر في دراسة المستويات اللغوية: صوتاً، وصرفاً، ونحواً، ومعجماً، ودلالةً، دراسةً اعتمدت على أحدث ما توصلت إليه الدراسات اللسانية الحديثة من نظريات واتجاهات، وحفلت آراؤه بكثير من النقاش من لدن الباحثين المعاصرين، وما زالت مؤلفاته وأبحاثه مصدراً أساسياً لكل من يروم معالجة قضية لغوية، أياً كان مستواها الذي تنتمي إليه.

ونظراً لمَا يحتلُّه الدكتور أنيس من منزلة علمية رفيعة في الدراسات اللسانية المعاصرة، فقد دعا بعض اللسانيين المعاصرين إلى دراسة جهوده في ميدان علم اللغة، دراسةً توضح أصولها ومبادئها وآثارها في دراسة العربية، وفق منهج لم يعرفه التفكير اللغوي العربي التقليدي[90]، وذلك ما قد تَمَّ فعْلاً، إذ قُدِّمت حتى الآن خمس رسائل علمية في جهود الدكتور إبراهيم أنيس، وآرائه اللغوية والنحوية[91].

---

(88) لمعرفة هذه المؤلفات ومباحثها ينظر: **العربية وعلم اللغة البنيوي**، ص146-162، **قضايا لغوية**، د. كمال بشر، ص162-173.

(89) لمزيد من التفاصيل ينظر: **المجمعيون في خمسين عاماً**، ص4-6.

(90) ينظر: **العربية وعلم اللغة البنيوي**، ص147.

(91) الرسالة الأولى كانت لدرجة الماجستير قدمها علي سيد أحمد جعفر، لكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر، فرع أسيوط، سنة 1404هـ، والثانية لدرجة الماجستير أيضاً، =

وأمَّا الدكتور عبد العزيز برهام (ت1997م) فقد أُوفد لجامعة ليدن في هولندا لدراسة اللغات السامية، وتنقل بين جامعات عديدة، ودَرَسَ علوماً مختلفةً، حصل بعدها على درجة الدكتوراه من جامعة باريس سنة 1944م، وعاد إلى مصر فأصدر مؤلفات في الدراسات السامية منها: **تأريخ الشعوب السامية ولغاتها**، سنة 1945م، و**مدارج القراءة والإنشاء في اللغة العبرية**، سنة 1949م، كما نشر العديد من المقالات، وترجم بعض المؤلفات[92].

ثم كانت البعثة الثانية سنة 1946م إلى إنكلترا لدراسة علم اللغة، وكان عضواها أستاذنا الدكتور تمام حسان، والدكتور عبد الرحمن أيوب.

فأمَّا الدكتور تمام حسان ـ عضو مجمع اللغة العربية ـ فقد حصل على الماجستير من معهد الدراسات الشرقية والإفريقية بجامعة لندن سنة 1949م، والدكتوراه سنة 1952م، وعقب عودته إلى مصر أخذ ينشر بين طلابه وزملائه بدار العلوم الاتجاهات الحديثة في دراسة اللغة، وأتبع ذلك إصدار المؤلفات اللسانية ذات الطابع المميَّز، وكان أولها **مناهج البحث في اللغة**[*]، الذي

= قدمتها الباحثة أميرة زبير سمبس، لكلية التربية للبنات بمكة المكرمة، سنة 1407هـ، والثالثة للماجستير قدمها علاوي سادر الدراجي، لكلية الآداب بجامعة بغداد، سنة 1994م. وهناك رسالتان أخريان قدَّم إحداهما لجامعة مؤتة (الأردن) الباحث عمَّار إلياس البوالصة، سنة 2003م، وقدَّمت الأخرى للجامعة الأردنية الباحثة افتخار الرمامنة، سنة 2004م، عن الفكر اللغوي والأنظار الدّلالية والنحوية عند إبراهيم أنيس. ووضع السيد أحمد المخزنجي كتاباً بعنوان **إبراهيم أنيس ـ حياته وأعماله**، وصدر عن المجلس الأعلى للثقافة بمصر سنة 2002م.

(92) **تقويم دار العلوم**، ص254-255.

(*) أثار هذا العنوان تساؤلات عديدةً، حيث إنه يوحي بأنه سيتعرض فيه للمنهج التأريخي، والمقارن، والوصفي، في دراسة اللغة، ولكنك لا تجد فيه سوى المنهج الوصفي، وكان هذا مدعاةً لطرح آراء متعددة بشأنه، فمن قائل: إنه يستخدم مصطلح مناهج مقصوداً بها مصطلح مستويات. ينظر: **العربية وعلم اللغة البنيوي**، ص199، ومن قائل: إنه على نية حذف المضاف، والتقدير «مناهج البحث في مستويات اللغة». ينظر: **الدراسات اللغوية الحديثة في مصر**، صادق أبو سليمان، [رسالة ماجستير غير منشورة بجامعة الإسكندرية]، ص122-125. وقد أشار إلى هذا أستاذنا الدكتور محمد سالم الجرح (يرحمه اللّه) في محاضراته في علم اللغة التي ألقاها على طلبة الدراسات العليا العربية (السنة المنهجية) بجامعة أم القرى عام 1404هـ، ص14-15. وينظر ماذكره =

أصدره سنة 1955م، ثم **اللغة بين المعيارية والوصفية**، سنة 1958م، ثم **اللغة العربية معناها ومبناها**، سنة 1973م، ثم **الأصول**، سنة 1981م.

وتوالت بعد ذلك مؤلفاته حتى بلغت سبع مؤلفات حتى الآن، عدا أبحاثه التي نشرها في مجلة الأزهر، وحولية كلية دار العلوم، ومجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ومجلة المناهل المغربية، واللسان العربي... إلخ. كما أسهم في ترجمة بعض المؤلفات الغربية، سواء في مجال اللغة ككتاب **اللغة في المجتمع**، لمؤلِّفه «م. م. لويس» (M. M. Lewis)، صدر سنة 1959م، أو في مجال الفكر والثقافة العامة[93]، وأشرف على العديد من الرسائل والأطاريح الجامعية التي كانت بمثابة جانب آخر من جوانب الفكر اللساني لأستاذنا.

وقد حفلت هذه الإسهامات العلمية بالتنظير للفكر اللساني الحديث، والدعوة إلى اتباع المنهج الوصفي ـ الذي ساد أوروبا في النصف الأول من هذا القرن ـ في دراسة العربية، والتحليل البنيوي لها، وقُدِّمت ـ لأول مرة ـ فكرة التحليل إلى مستويات ونظم داخلية في اللغة، وعلاقة هذه المستويات بعضها ببعض. ويُعَدُّ كتابه **اللغة العربية معناها ومبناها** انتقالاً من مرحلة الدعوة إلى المنهج الوصفي والتنظير له التي ظهرت واضحةً في كتابيه: **مناهج البحث في اللغة**، **واللغة بين المعيارية والوصفية** إلى مرحلة التطبيق العملي على مستويات اللغة العربية بعامة، وأثار هذا الكتاب كثيراً من النقاش بين الباحثين المعاصرين، وتفاوتت الآراء بشأن ما تضمَّنه من أفكار جديدة[94]. وصفوة القول: أن هذا الكتاب يُمثِّل مرحلةً انتقاليةً في الفكر اللساني العربي المعاصر.

= الدكتور صبحي الصالح بشأن هذا الكتاب، وكتاب **اللغة بين المعيارية والوصفية** في: **دراسات في فقه اللغة**، ص10. وفي الواقع أن الدكتور تمام حسان ليس وحده الذي سلك هذا المسلك، بل إن الدكتور كمال بشر استخدم كلمة «مناهج» مرادفةً لكلمتي «الفروع اللغوية» و«المستويات اللغوية». ينظر: **دراسات في علم اللغة**، ق2، ص10-13.

(93) لمعرفة ذلك ينظر: **المجمعيون في خمسين عاماً**، ص91-92.

(94) ينظر ـ على سبيل المثال ـ: **العربية وعلم اللغة البنيوي**، ص180-206، 219، 242، «النظام اللغوي بين الشكل والمعنى من خلال كتاب تمام حسان «اللغة العربية معناها ومبناها»»، محمد صلاح الدين الشريف، **حوليات الجامعة التونسية**، العدد السابع عشر، 1979م، ص193-229، **في إصلاح النحو العربي**، عبد الوارث مبروك سعيد، ص175-184.

ومن النظريات اللسانية التي قدَّمها الدكتور تمام نظرية القرائن النحوية[95]، وقد كان لها حظُّ الذيوع والانتشار في الدراسات اللسانية المعاصرة[96]، كذلك نظريته في المعنى القائمة على المعنى الاجتماعي (سياق الموقف)، التي كان أستاذه «فيرث» (Firth) من الدعاة لها، وهذه النظرية ظهر صداها في كتابه **البيان في روائع القرآن** الذي صدر سنة 1993م، وفي محاضراته التي ألقاها عن «نحو الجملة ونحو النص»[97]، وقد لاقت رواجاً لدى الباحثين المعاصرين، وبخاصة الذين تعرَّضوا للجانب الدّلالي في دراسة اللغة.

والواقع أن جهود الدكتور تمام حسان في ميدان الدراسات اللسانية المعاصرة، وآراءه التي طرحها في هذا الجانب ـ بصفة عامة ـ بحاجة إلى دراسة، بل دراسات مستقلة، تكشف عن أصولها واتجاهاتها، وآثارها في الدارسين المعاصرين[98].

---

(95) ظهرت هذه النظرية لأول مرة ـ بشكل موجز ـ في مقاله «أمن اللبس ووسائل الوصول إليه في العربية»، **حوليات كلية دار العلوم**، 1968-1969م، ص123-140، ثم نُشرت بشيءٍ من التوسع في **مجلة اللسان العربي**، المجلد 11، الجزء 1، ص24-63، وبهذا البحث نال الدرجة الأولى في المسابقة التي عقدها المكتب الدائم لتنسيق التعريب بالوطن العربي(الرباط)، ثم ظهرت كاملة في كتابه **اللغة العربية معناها ومبناها**.

(96) ينظر ـ على سبيل المثال ـ: «علامات الإعراب بين النظر والتطبيق»، د. أحمد علم الدين الجندي، مجلة معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، العدد الثاني، 1404هـ ـ 1984م، ص275-323.

(97) كان ذلك في النشاط الثقافي لمعهد اللغة العربية بجامعة أم القرى للعام الجامعي1413هـ، يوم الثلاثاء 16/ 5/ 1413هـ، والعام الجامعي 1414هـ، يوم الثلاثاء 3/ 6/ 1414هـ.

(98) كانت هذه الدعوة إبَّان كتابة هذه الأطروحة (1987-1994م)، وبمتابعة الرسائل الجامعية التي تمَّت في الجامعات العربية بعد هذا التأريخ اتضح أن هناك أعمالاً علمية أوقفها أصحابها على الجهود اللغوية والنحوية للدكتور تمام حسَّان، ومنها ـ علمتُه ـ أربع رسائل علمية، أولها للباحث محمود فتح اللّه الماجري (جامعة الفاتح ـ ليبيا) سنة 1999م، وعنوانها **منهج دراسة اللغة عند تمام حسان**، والثانية للباحث عبد القادر مبارك (جامعة أبو بكر بلقايد ـ تلمسان ـ الجزائر) سنة 2001م، وعنوانها **آراء تمام حسان في نقد النحو**، والثالثة للباحثة فاطمة العليمات (جامعة آل البيت، عمَّان ـ الأردن) سنة 2004م، وعنوانها **جهود الدكتور تمام حسان في الدرس اللغوي والنحوي**، والرابعة للباحث محمد أحمد أبو بكر (كلية دار العلوم ـ جامعة =

وأمَّا الدكتور عبد الرحمن أيوب فقد حصل على الماجستير سنة 1949م، والدكتوراه سنة 1952م، من معهد الدراسات الشرقية والإفريقية بجامعة لندن أيضاً[99]. ولمَّا عاد إلى مصر أخذ ينشر مؤلفاته التي تعكس جوانب من فكره اللساني، مثل: **دراسات نقدية في النحو العربي**، صدر سنة 1957م، **وأصوات اللغة**، 1963م، **والتطور اللغوي**[100]، 1964م، و **محاضرات في اللغة**، 1966م، **والعربية ولهجاتها**، 1968م، **والكلام إنتاجه وتحليله**، 1984م، كما ترجم كتاب «أوتوجسبرسن» (Otto Jespersen) **اللغة بين الفرد والمجتمع** سنة 1954م، وكتاب رابين (Rabin) **اللهجات العربية الغربية القديمة**، سنة 1986م، عدا مقالاته التي نشرها في المجلات العربية في بغداد، وتونس، والمغرب، والكويت. ويُعَدُّ الدكتور أيوب من دُعاة الوصفية الشكلية، أو بمعنى آخر مدرسة التحليل الشكلي (School of formal analysis)، التي تحتكم في تحليل اللغة إلى الشكل دون المعنى[101]. وبالنظر في إسهاماته في الدرس اللساني المعاصر نستطيع القول: إنها جهودٌ لا تُنكر، كان لها أثر ملموس في الدراسات التي تناولت تيسير النحو، أو التي اختصت بعلم الأصوات واللهجات الحديثة[102].

وفي سنة 1949م أُوفد الدكتور كمال بشر ـ عضو مجمع اللغة العربية ـ إلى إنكلترا للدراسات اللسانية الحديثة، فحصل سنة 1953م على الماجستير، والدكتوراه 1956م، من جامعة لندن، وعاد إلى مصر والحركة اللسانية في بدء ازدهارها، فأسهم فيها بمؤلفاته القيِّمة وفي مقدمتها: **قضايا لغوية**، سنة 1962م، **ودراسات في علم اللغة، وعلم اللغة العام ـ الأصوات**، سنة 1969م، كما

= الفيوم ـ مصر) سنة 2006م، وعنوانها **جهود الدكتور تمام حسان الصرفية والنحوية**. هذا بالإضافة إلى العديد من الأبحاث العلمية التي خُصِّصت لآراء الدكتور تمام اللغوية. للمزيد ينظر: الكتاب التذكاري **تمام حسان رائداً لغوياً**، إعداد وإشراف: د. عبد الرحمن حسن العارف، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2002م.

(99) **تقويم دار العلوم**، الجزء الثاني، ص299.

(100) صدر هذا الكتاب مرةً أخرى بعنوان (اللغة والتطور) سنة 1969م، عن معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة، مع إضافات يسيرة فيه.

(101) **دراسات نقدية في النحو العربي**، هـ ـ و. وينظر: **العربية وعلم اللغة البنيوي**، ص169، 183.

(102) لمزيد من التفاصيل ينظر: **العربية وعلم اللغة البنيوي**، ص167–180 .

أصدر سنة 1962م ترجمةً عربيةً لكتاب «أولمان» (Ullmann) **دور الكلمة في اللغة**، ونَشَرَ أبحاثه في مجلة الأزهر، ومجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ومجلة الفن الإذاعي... إلخ. ويعود الفضل للدكتور بشر في تقريب مبادئ الدراسات الصوتية الحديثة إلى أذهان الدارسين بصورة مُيَسَّرة، لا عَنَتَ فيها ولا مشقة، على الرغم من أنه ينقل فكراً جديداً في مضامينه ومصطلحاته، واستطاع تطويع ذلك الفكر لخدمة قضايا اللغة العربية، من جهة، كما حاول دراسة التفكير اللساني عند العرب في ضوء علم اللغة الحديث من جهة أخرى؛ «**سعياً وراء تأصيل هذا التراث وفق نظريات علم اللغة، وتمهيداً للكشف عن نظريته الأصيلة**»[103]. ويُعَدُّ الدكتور بشر من دُعاة الوصفية أيضاً في دراسة اللغة وتحليل قضاياها[104].

ثم سافر الدكتور عبد اللّه درويش (ت1992م) في بعثة الكلية إلى إنكلترا، وحصل سنة 1955م على الدكتوراه في اللسانيات العربية من جامعة لندن، وبعودته حاول الإسهام في هذه الحركة اللسانية، فأصدر عدّة مؤلفات منها: **المعاجم العربية مع اعتناء خاص بمعجم العين**، سنة 1956م، و**دراسات في علم الصرف**، سنة 1963م[105]، وفي هذا الكتاب الأخير عَرَضَ القواعد الصرفية عَرْضاً يقوم على المواءمة بين المنهجين المعياري والوصفي.

وأمّا أستاذنا الدكتور محمد سالم الجرح (ت1985م) فقد أُوفد إلى إنكلترا للدراسات السامية، فحصل على الدكتوراه من جامعة لندن سنة 1959م، وعاد إلى مصر ليُسْهم في تطور هذا الفرع من الدراسات اللسانية، وأخذ يُدرِّس علم اللغة المقارن في دار العلوم، مع إشرافه على العديد من الرسائل الجامعية في هذا المجال، ونَشَرَ أبحاثه في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، وحوليات

---

(103) **العربية وعلم اللغة البنيوي**، ص192.

(104) لمزيد من التفاصيل حول جهود الدكتور بشر اللغوية ينظر: **العربية وعلم اللغة البنيوي**، ص192-198، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، 57/ 237-241 (كلمة الأستاذ عبد السلام هارون في استقبال الدكتور كمال بشر، عضو المجمع).

(105) ينظر: **تقويم دار العلوم**، الجزء الثاني، ص71، **دراسات في علم الصرف**، د. عبد اللّه درويش، الطبعة الثالثة «صفحة الغلاف الأخيرة».

كلية دار العلوم، كما نقل عن العبرية كتاب الباحث اليهودي نفتالي ڤيدر (Naphtali Wieder) وهو **التأثيرات الإسلامية في العبادة اليهودية**، سنة 1965م.

وبالرغم من أنه (يرحمه اللّه) لم يترك مؤلَّفاً واحداً في الدراسات السامية، وذلك بسبب عدم استقراره في مصر، فما زالت محاضراته التي كان يلقيها على طلبة دار العلوم مرجعاً لكثير من اللسانيين والباحثين المعاصرين في هذا المجال، وكان يُزْمع إصدار سلسلة حلقاتٍ تحت عنوان (دراسات عربية سامية)، إلا أن ظروفاً خاصةً حالت دون تتمة ذلك، ولم يصدر منها سوى ذلك الكتاب المترجَم!

وسافر الدكتور السعيد محمد بدوي إلى إنكلترا، فحصل على الماجستير والدكتوراه من جامعة لندن سنة 1965م، ولما عاد إلى مصر أسهم في هذه الحركة بمؤلفات عديدة، لعل من أهمها كتابه **مستويات العربية المعاصرة في مصر** الذي صدر سنة 1973م[106].

وأمَّا الدكتور أحمد مختار عمر (ت 2003م) فقد حصل على الدكتوراه من جامعة كمبردج سنة 1967م في علم اللغة الحديث، ثم عاد فشارك في تطور الدراسات اللسانية المعاصرة، وأصدر مؤلفات قيمةً في هذه الدراسات، ومنها: **البحث اللغوي عند العرب**، 1971م، و**البحث اللغوي عند الهنود**، 1972، و**دراسة الصوت اللغوي**، 1976م، و**اللغة واللون**، و**علم الدّلالة**، 1982م... إلخ. كما نقل إلى العربية كتاب ماريو باي (Mario Pei) **أسس علم اللغة**، الذي صدر سنة 1973م[107]. ولا شك أنه كان لمؤلفات الدكتور أحمد مختار عمر ومقالاته المتنوعة أثرٌ لا يُنكر في تقدم الحركة اللسانية في مصر، وإن كان يميل في كثير من مؤلفاته إلى الترجمة عن الفكر اللغوي الغربي.

ونختتم الحديث عن أعضاء هذه البعثات اللسانية بالدكتور سعد مصلوح، الذي سافر إلى الاتحاد السوفيتي، وفي جامعة موسكو ـ معهد بلدان آسيا وأفريقيا

---

(106) **تقويم دار العلوم**، الجزء الثاني، ص305.

(107) لمعرفة مؤلفاته ينظر: **البحث اللغوي عند العرب**، ص379 (الطبعة الرابعة)، **تقويم دار العلوم**، الجزء الثاني، ص149.

حصل سنة 1975م على الدكتوراه في اللسانيات والصوتيات المختبرية، وبعودته أسهم في هذه الحركة التي أصبح لها اتجاهها الواضح وطابعها المميَّز، فأصدر سنة 1980م كتابين، أحدهما في الجانب الصوتي وهو **دراسة السمع والكلام**، والآخر عن **الأسلوب ـ دراسة لغوية إحصائية**، كما أسهم في الحركة النقدية للمؤلفات اللسانية المعاصرة، وبخاصة المؤلفات الصوتية، وجاء ذلك في مقالات نشرها في بعض المجلات العربية، ثم جمعها في كتاب مستقل أسماه **دراسات نقدية في اللسانيات العربية المعاصرة**، الذي صدر 1989م، كما نقل إلى العربية سنة 1977م كتاب «إرنست بولجرام» (E. Pulgram) **مدخل إلى التصوير الطيفي للكلام**، واهتم بنحوٍ خاصٍ بالأطالس اللغوية ومناهج العمل بها[108].

وهكذا يتضح لنا أن كلية دار العلوم كانت تمثِّل مركز الثِّقل في الدراسات اللسانية المعاصرة بمصر، وإذا تأملنا في هذه البعثات اللسانية ـ بصفة عامة ـ نجد أن أغلبها كانت وجهتها إلى إنكلترا، وقليل منها كان إلى ألمانيا وفرنسا، وكان من الطبيعي أن نجد من خلال ما نتج عن هذه البعثات من اتجاهات لغوية أن المدرسة الاجتماعية البريطانية (مدرسة لندن) هي التي هيمنت على الفكر اللساني المعاصر في مصر، وهي المدرسة التي أسسها اللغوي الإنكليزي فيرث (Firth)، الذي تتلمذ عليه كثير من روّاد الدرس اللساني في مصر، وتقوم مبادئها ـ بصفة عامة ـ على الأخذ بالمنهج الوصفي، والتحليل البنيوي للغة، والتركيز على جانبي الأصوات والدّلالة[109]. كما كان للمدرسة الألمانية وجودها في الفكر اللساني المعاصر في مصر، وهي مدرسةٌ تقوم على الاهتمام بالجانب التأريخي المقارن للغة، والأخذ بفكرة التطور في اللغات الإنسانية[110]، أما المدرسة الفرنسية، وهي مدرسةٌ بنيويةٌ سارت على نهج دو سوسير (F. Desaussure) في البحث اللساني مع تغييرات واضحة في ذلك المنهج[111]،

(108) لمعرفة آثاره العلمية ينظر: **تقويم دار العلوم**، الجزء الثاني، ص326.
(109) لمزيد من التفاصيل عن هذه المدرسة ينظر: **علم اللغة ـ نشأته وتطوره**، د. محمود جاد الرب، ص145-151.
(110) المصدر السابق، ص58-81.
(111) المصدر السابق، ص127-144.

فقد كان لها شيءٌ من الحضور في الدراسات اللسانية المعاصرة في مصر.

لقد كانت تلك البعثات نافذةً أخرى لاتصال الشرق العربي بالغرب، وأستطيع القول: إن عودة هؤلاء المبعوثين إلى مصر، ومشاركتهم النَّشِطة في وصل الفكر اللساني العربي بمناهج واتجاهات جديدة لدى الغرب، أسهم في بعث حركة لسانية متميزة، تمثَّلت أول الأمر في قيام دراسات نقدية للتراث اللغوي العربي القديم، مقترنةً بتقديم نظرياتٍ لسانية حديثة، ومحاولة تطبيقها على اللغة العربية بمستوياتها المختلفة.

وكَكُلِّ جديد وافد كان من الطبيعي أن يحدث صراعٌ خفيٌّ بينه وبين القديم الموروث[112]، سُرعان ما لبث أن برز إلى الوجود، وأصبح لهذا الوافد أنصاره ومريدوه، وبدأت بذلك مرحلةٌ جديدةٌ من مراحل الفكر اللساني العربي، انعكس أثرها على الفترة الزمنية التي ظهرت فيها هذه الحركة. على أنه لا بُدَّ من الإشارة ـ ونحن في هذا الصَّدَد ـ إلى أن الفكر اللساني المعاصر في مصر لم يكن من صنع هؤلاء الروَّاد وحدهم، بل أسهم معهم فيه تلامذتهم الذين تلقوا على أيديهم تلك الاتجاهات والنظريات اللسانية الجديدة. وقبل هذا وذاك كان لبعض معلمي جيل الروَّاد، والأساتذة الذين تزامن وجودهم مع هذا الجيل، أثرٌ لا ينكر في هذه النهضة اللسانية، من أمثال الأستاذ إبراهيم مصطفى، والشيخ أمين الخولي، والأستاذ علي النجدي ناصف (ت1982م)، والأستاذ عباس حسن (ت1978م)، والأستاذ عطية الصوالحي (ت1965م)، والأستاذ أحمد الإسكندري (ت1938م) وحفني ناصف. . . إلخ. ويطول بنا الحديث لو أردنا حصر أسماء أولئك الأساتذة، ولكن الذي نودُّ الخلوص إليه بعد هذا العرض وإثباته هنا هو أن الدرس اللساني المعاصر في مصر أسهم في قيامه وتطوره على وجه الخصوص فئاتٌ أربع : فئة الأساتذة الذين اضطلعوا بمهمة التدريس في المدارس والكليات

(112) صوَّر أستاذنا الدكتور تمام حسان ذلك الموقف الفكري العام الذي كان عليه أساتذة كلية دار العلوم، حينما طرح هو وزملاؤه النظريات الحديثة في دراسة اللغة العربية، ومدى إمكانية تطبيقها على العربية الفصحى. ينظر: **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص7–8. كما صوَّر الدكتور السعران موقف أصحاب الدراسات اللغوية التقليدية من هذا الوافد الجديد. ينظر: **علم اللغة**، ص18.

الجامعية، وفئة المستشرقين الذين دعتهم الجامعات لإلقاء المحاضرات، والفئة الثالثة ـ التي تُعَدُّ العنصر الأساس والعامل المؤثر في هذا الدرس ـ هم المبتعثون الذين أُوفدوا للخارج، فعادوا مبشِّرين بنظريات واتجاهات حديثة، حاولوا في البدء بَثَّهَا نظرياً في قاعات المحاضرات الجامعية، والندوات العلمية التي أقيمت داخل الجامعات، أو في المراكز الثقافية المختلفة، ثم تطبيقها في مؤلفاتهم وأبحاثهم، وعلى الرسائل والأطاريح الجامعية التي أشرفوا عليها، أو اشتركوا في مناقشتها. والفئة الرابعة هي تلامذة جيل الرواد الذين قاموا بتطبيق ما نُظِّر له من مناهج البحث والتحليل اللغوي، واستكمال مسيرة هذه الحركة من خلال مؤلفاتهم، وترجماتهم العديد من مصنفات الفكر اللساني الغربي الحديث.

وهناك فئةٌ خامسةٌ لا نستطيع إغفالها ـ ونحن في مجال الحديث عن البعثات العلمية ـ أسهمت بوجه خاص في تطور الدرس اللساني المعاصر في مصر، من خلال ترجمة بعض الأعمال اللسانية الغربية، ويأتي في مقدمتها الدكتور محمد مندور (ت1965م)، الذي قام سنة 1946م بترجمة مقالة المؤرِّخ والناقد الأدبي الفرنسي غوستاف لانسون (G. Lanson) «منهج البحث في تأريخ الآداب»، ومقالة اللساني الفرنسي أنطوان ماييه (A. Meillet) «منهج البحث في علم اللسان»، اللتين جمعهما في كتاب واحد أسماه **منهج البحث في الأدب واللغة**، وقد أظهر هذا الكتاب «**لأول مرة بشكل واضح منهج التحليل اللغوي البنيوي إلى مستوياته المختلفة، وطبيعة العلاقات بين هذه المستويات**»[113]

رابعاً: إنشاء مجمع اللغة العربيـــة

من المتعارف عليه أن قيام مؤسسة ـ أيّ مؤسسة ـ لا يأتي من فراغ، بل يحدث بسبب دوافع محددة، كأن تكون ثقافيةً، أو سياسيةً، أو اقتصاديةً، أو اجتماعيةً، وهذا ما كانت عليه الحال عند إنشاء مجمع اللغة العربية بمصر، فقد كانت قضيتا المصطلحات والازدواجية اللغوية في مقدمة الأسباب التي دعت للتفكير في إنشائه.

وتعود فكرة إنشاء مجمع لغوي في مصر لفترة مبكرة من التأريخ الحديث،

(113) العربية وعلم اللغة البنيوي، ص163.

فجذورها تمتد إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وكانت الفكرة في بدء أمرها متمثلةً في ظهور دعوات لتكوين جمعيات أدبية ولغوية لخدمة اللغة العربية، وجعلها وافيةً بمطالب العلوم والفنون والآداب الحديثة.

وممن أسهم في هذه الدعوات كلٌّ من رفاعة الطهطاوي، الذي تمنى إنشاء أكاديمية بمصر على غرار الأكاديمية الفرنسية، وأحمد فارس الشدياق (ت1887م) الذي دعا عبْر صحيفة الجوائب سنة 1860م، إلى تكوين هيئة لتحقيق ذلك الغرض السابق، ثم ظهرت سنة 1876م دعوة عبد اللّه فكري لتكوين جمعية من العلماء للحفاظ على اللغة العربية، وصيانتها من الأخطار المحدقة بها، وكرَّر الدعوة مرةً أخرى سنة 1881م، إلا أن الظروف السياسية التي مرَّت بها مصر خلال هذه الفترة حالت دون الاستجابة لهذه الدعوات.

ولما برزت الدعوة إلى العامية أصبحت الحاجة ملحّةً لإنشاء هذا المجمع، فجدَّد الدعوة عبد اللّه النديم، ووضع تصوراً عاماً لما ينبغي أن يكون عليه المجمع اللغوي، من اختيار أعضائه، وتوزيعهم حسب قدراتهم العلمية، وعقْد جلساته، وإصدار جريدة خاصة به، وتوسيع دائرته بحيث تشترك فيه كل الجهات العربية والشرقية، ووضعه تحت رعاية حكومية.

وفي عام 1892م اجتمع نخبة من العلماء المصريين في دار السيد محمد توفيق البكري (ت1932م)، ومنهم الشيخ محمد عبده، والأستاذ حمزة فتح اللّه، والأستاذ حفني ناصف... إلخ، وتباحثوا في هذا الشأن، واقتُرح أن يكون على نمط الأكاديمية الفرنسية(114)، أقدم المجامع اللغوية المعاصرة، حيث أُنشئت سنة 1635م. ويبدو أن الشيخ محمد عبده هو صاحب هذا الاقتراح؛ لأنه عاش فترةً من الزمن في باريس، واطلع على ما تؤديه هذه الأكاديمية من خدمات جليلة. وأجمعوا أمرهم على إنشاء هذا المجمع، ووضعوا له قانوناً تَمَّ بموجبه اختيار الشيخ البكري ـ نقيب الأشراف ـ رئيساً له، والشيخ الشنقيطي (ت1904م) والشيخ محمد عبده نائبين له، وعُرِفَ هذا المجمع باسم «مجمع البكري». وعقدت فيه جلسات متعددة، أُقرَّ خلالها طائفةٌ من الكلمات العربية بديلاً عن

(114) لمعرفة تأريخ هذه الأكاديمية ينظر: **مع الخالدين**، د. إبراهيم مدكور، ص13-16.

الكلمات الأجنبية، وكانت مثار نقاش من الصحافة والمجلات.

ولم يستمر هذا المجمع طويلاً، فسرعان ما انفرط عقده، إلا أن فكرته ما زالت عالقةً في أذهان المصلحين الاجتماعيين من أمثال محمد رشيد رضا (ت1935م) تلميذ الشيخ محمد عبده، وصاحب مجلة المنار، الذي أثار هذه الفكرة مرةً ثانيةً، فاستجاب لها خريجو دار العلوم، وكوَّنوا لهم سنة 1907م نادياً برئاسة حفني ناصف أُطلق عليه «**نادي دار العلوم**»، واهتموا فيه بوضع أسماء عربية للمسميات الحديثة، وتعريب الأسماء الأعجمية، وناقشوا قضية الفصحى والعامية، وأرجعوا من خلالها طائفةً من الألفاظ العامية إلى أصلها الفصيح، ونبَّهوا على الدخيل من تلك الألفاظ، ونشروا ذلك كلَّه في صحيفتهم المسماة **صحيفة دار العلوم**.

وانقطع نشاط هذا النادي لكثرة ما وقع بين أعضائه من خلاف حول تلك القضايا، ليعقبه إنشاء مجمع دار الكتب سنة 1916م، الذي يعود الفضل فيه إلى الأستاذ أحمد لطفي السيد (ت1963م)، ووُضعت له لائحة تُنظِّم أعماله، وبدأ يعقد جلساته التي نوقشت فيها مسألة التعريب، وأصدر فيها قرارات عديدة، إلا أن ثورة 1919م ألقت بظلالها عليه، مما حال دون مواصلة نشاطه.

وظلت المحاولات الجادة تتوالي لإنشاء مجمع لغوي، وضمان استمرارية نشاطه، لكن مصيرها كان عدم النجاح، إلى أن تولى أحمد لطفي السيد وزارة المعارف سنة 1928م، فأخذ يَعُدُّ العدَّة لتحويل مجمع دار الكتب ـ الذي كان قد اختفى من الوجود ـ إلى مجمع أميري، تُشرف عليه الوزارة، وتَمَّ وضع مشروع له كان فيما بعد نواة مرسوم مجمع اللغة العربية الحالي. وفي عام 1932م صدر مرسوم يقضي بإنشاء هذا المجمع، وتسميته «مجمع اللغة العربية الملكي»، إلّا أنه غُيِّر مُسَمَّاه سنة 1938م إلى «مجمع فؤاد الأول»، ثم أُطلق عليه سنة 1954م «مجمع اللغة العربية»، وأُلحق بوزارة المعارف، وصدر له نظام يحدد أغراضه، واختيار أعضائه، وتكوين لجانه، وهذا النظام في مجمله لايختلف عما هي عليه الحال في الأكاديمية الفرنسية[115]، مما يعني أن هناك تأثراً واضحاً بهذه الأكاديمية.

(115) لمعرفة مظاهر الاتفاق والاختلاف بين مجمع اللغة العربية بمصر والأكاديمية الفرنسية =

وافتُتح المجمع رسمياً صباح الثلاثاء 30 كانون الثاني/يناير 1934م، وصدر العدد الأول من مجلته في تشرين أول/أكتوبر 1934م، وتتابع صدورها، غير أنها توقفت مدةً تقرب من تسع سنوات، (من 1939-1948م)، وعاودت الصدور بعد ذلك، ولكنها لم تنتظم حتى سنة 1957م، وعندها انتظم صدورها حتى يومنا هذا[116].

ولابدَّ من الإشارة إلى أن مجمع اللغة العربية هو المجمع الثاني في تأريخ المجامع اللغوية العربية؛ حيث كان قد سبقه في النشأة مجمع اللغة العربية بدمشق، إذْ أُنشئ سنة 1919م، غير أن فكرة المجامع اللغوية عرفتها مصر قبل أيِّ مكان آخر[117].

نشاط المجمع وأثره على الدراسات اللسانية المعاصرة في مصر

مما لاشكَّ فيه أن إنشاء هذا المجمع يُعَدُّ من أهم الأحداث اللغوية في القرن العشرين[118]؛ فقد أسهم بأنشطته المختلفة في إثراء اللغة العربية، ومسايرتها لروح العصر.

ومن القراءة المتأنية في أغراضه التي حدَّدها المرسوم[119]، نلمس أن

= ينظر: **في اللغة والأدب**، د. إبراهيم مدكور، ص8-15، **مع الخالدين**، ص13-16، 22-25، **مجمع اللغة العربية ـ دراسة تأريخية**، د. عبد المنعم الجميعي، ص29-30.

(116) اعتمدت في هذه اللمحة التأريخية لظهور الفكرة المعجمية في مصر على المصادر التالية: **مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً (1) ماضيه وحاضره**، د. إبراهيم مدكور، ص12-19، **مجلة المجمع**، 5/ التقديم، **مجمع اللغة العربية ـ دراسة تأريخية**، د. عبد المنعم الجميعي، ص11-41، **أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، د. محمد رشاد الحمزاوي، ص23 فما بعدها، «تأريخ المجامع»، د. منصور فهمي، **مجلة المجمع** 1/ 170-176، **محاضرات عن حفني ناصف كاتباً وباحثاً**، محمد خلف الله أحمد، ص54.

(117) **مع الخالدين**، ص17.

(118) **محاضرات في علم اللغة**، د. أحمد مختار عمر، ص68، وينظر: **بحوث ودراسات في العروبة وآدابها**، محمد خلف الله أحمد، ص182، **المولد ـ دراسة في نمو وتطور اللغة العربية في العصر الحديث**، د. حلمي خليل، ص137.

(119) هذه الأغراض ـ باختصار ـ هي: =

المجمع مَعْنِيٌّ بجانبي الأصالة والمعاصرة للغة العربية، وهذا ما تمثَّل في اختيار أعضائه العرب والمستشرقين، وفي مناقشات جلساته ومؤتمراته، ومحاضر قراراته، وأبحاث مجلته، وإصداراته المتعددة. وتَبَعاً لذلك أخذ المجمع بالمواءمة بين هذين الجانبين، فحاول أن يستبقي من القديم أسلسه وأنفسه، ويتقبل من الجديد أدقه وأحكمه[120]. وقد تركز نشاط المجمع في إحياء التراث العربي القديم، وتيسير اللغة العربية ـ نحواً وصرفاً وكتابةً ـ، ووضع المعجمات المتنوعة التي تتفق مع روح العصر وفن التأليف المعجمي الحديث، وإثراء لغة العلم والحياة العامة، وتشجيع الإنتاج الأدبي[121]. وكانت هذه الأنشطة بمثابة الوسائل التي استعان بها المجمع لتحقيق تلك الأغراض التي من أجلها أنشئ، على أن هذا لا يعني أن المجمع استطاع خلال هذه الفترة الطويلة التي مرَّت على إنشائه أن يُنَفِّذَ جميع ما أُوكل إليه من أهداف، بل إنه أسهم ـ وما زال ـ في ترجمة تلك الأهداف إلى واقع ملموس[122].

هذا ما يتصل بنشاطه على وجه العموم، أما أثر ذلك في الدراسات اللسانية المعاصرة بمصر فإن ما نعتقده في هذا الصدد هو أنه كان لمجمع اللغة العربية أثرٌ لا يُنكر في نشأة هذه الدراسات وتطورها، ويطول بنا الحديث إن أردنا الوقوف على جهود المجمع اللغوية بصفة تفصيلية[*]، ولكن يكفي أن نشير إلى شيء من

= (أ) المحافظة على سلامة اللغة العربية، وجعلها وافيةً بمطالب العلوم والفنون، وملائمةً لحاجات الحياة في العصر الحاضر.
(ب) وضع معجم تأريخي للغة العربية، ونشر أبحاث دقيقة في تأريخ بعض الكلمات، وتغير مدلولاتها.
(ج) تنظيم دراسة علمية للهجات العربية الحديثة بمصر وغيرها من البلاد العربية.
(د) بحث كلِّ ما من شأنه تقدم اللغة العربية.
ينظر: **مجلة المجمع**، 1/ 6-7، 22.

(120) **مع الخالدين**، ص9.

(121) **مع الخالدين**، ص26. ولمعرفة هذه الأنشطة المجمعية بالتفصيل. ينظر: المصدر السابق، ص26-35.

(122) ينظر: **مع الخالدين**، ص23، **مجمع اللغة العربية**، د. عبد المنعم الجميعي، ص107-108.

(*) خَصَّصَ الدكتور محمد رشاد الحمزاوي أطروحته للدكتوراه بجامعة السوربون لأعمال =

ذلك، فمن القضايا التي حفلت بها جلسات المجمع، ودار حولها نقاش مستفيض، قضية وسائل تنمية اللغة العربية، من اشتقاق، وقياس، وتعريب، وتوليد، ونحت، وارتجال... إلخ. وقد أصدر فيها قرارات اتسمت بالمرونة والتوسُّع[123]، كما أعطى المجمع قضية المصطلح العلمي جانباً كبيراً من عنايته، وهي قضيةٌ ذات أبعاد شائكة في الثقافة العربية، فحشد لها نخبةً من أهل الخبرة والدراية، وكوَّن لفروع المعرفة المختلفة لجاناً خاصةً تُعنى بمصطلحاتها، اختياراً ووضعاً، واستطاع المجمع أن يضع لنفسه منهجاً ثابتاً لصياغة هذه المصطلحات، وأصدر بشأنها قرارات تميزت بالمواءمة بين وسائل وضع المصطلح المتعددة، وكان لمصطلحات علمَيْ اللغة والأصوات حظٌّ من تلك العناية[124].

كما أسهم المجمع في مناقشة قضية تيسير النحو والصرف العربي، والكتابة العربية، وكانت هذه القضية من ضمن ما أُسند إلى المجمع من مهام في ضوء قانونه المعدل سنة 1940م[125]. فأمَّا تيسير النحو والصرف فقد شُغل بها منذ سنة 1938م، وانتهى فيها إلى إصدار مجموعة من القرارات طُبِّقت سنة 1961م، ثم عُدِلَ عنها بعد فترة وجيزة من تطبيقها!. وأثيرت مرةً أخرى، وقُدِّمَ بشأنها اقتراحات عملية مُيَسَّرة، غير أنه لم يكن لها نصيب من التنفيذ[126]. وأمَّا

= مجمع اللغة العربية بالقاهرة سنة 1972م، ونشرها بالفرنسية سنة 1975م في كلية الآداب بجامعة تونس، ثم ترجمها إلى العربية سنة 1988م. وَيُعَدُّ هذا العمل العلمي ـ فيما اطَّلعت عليه ـ من أجود الدراسات التي تتبَّعت جهود المجمع اللغوي المصري تحليلاً وتقييماً.

(123) نُشرت هذه القرارات في كتاب: **مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً (3) مجموعة القرارات العلمية**، كما نُشرت في كتاب: **في أصول اللغة**، صدر سنة 1969م.

(124) صدرت هذه المصطلحات في مجلة المجمع، 16/ 210-216، 18/ 252-256. ولمعرفة المنهج العام الذي اتبعه المجمع في صوغ المصطلحات العلمية ينظر: **مع الخالدين**، ص31-33، **مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً(3)، مجموعة القرارات العلمية**، ص137 فما بعدها، **أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، ص357 فما بعدها، **مجمع اللغة العربية**، د. عبد المنعم الجميعي، ص55-62. وقد نُشرت هذه المصطلحات العلمية في مجموعة أجزاء تحت عنوان: **مجموعة المصطلحات العلمية والفنية التي أقرها المجمع**.

(125) **مجلة المجمع**، 5/ 175.

(126) ينظر: **مع الخالدين**، ص28، **مجلة المجمع**، 5/ 89، 179، 194، 6/ 180-197، =

تيسير الكتابة فقد عُني بها المجمع منذ سنة 1938م أيضاً، وكَوَّن لها لجنة تسعى لتسهيل كتابة الحروف العربية، وابتكار تيسير القراءة العربية الصحيحة، مع الأخذ في الاعتبار عدم الخروج على الأصول والأوضاع العامة، كما أنشأ جائزةً خاصةً لمن يُقَدِّم اقتراحاً يُسهم في حلّ مشكلة الكتابة العربية. وتمَّ تقديم اقتراحات عديدة لم يحظ شيء منها بالموافقة أو التأييد، كما قُدِّمت قبل ذلك وبعده اقتراحات للمجمع، كما هي الحال في اقتراح عبد العزيز فهمي (ت1951م) عضو المجمع، الذي قوبل بالرفض والاستنكار، واقتراح علي الجارم الذي رُفض أيضاً، واقتراح محمود تيمور الذي أجيز لكنه لم يُنَفَّذ![127]. ورأى المجمع بعد ذلك الاهتمام بحروف الطباعة والآلات الكاتبة، واختصارها إلى أقصى مدى ممكن، وأصدر قرارات في هذا الشأن، كما استطاع تذليل بعض مشكلات الكتابة العربية والقراءة الصحيحة، عن طريق الضبط والالتزام بالشكل[128].

وشارك المجمع في الجانب التصويبي للغة، فأصدر في هذا الشأن قرارات بجواز استخدامات لغوية كان يُنظر إليها على أنها من الخطأ في اللغة، واستخدامات أخرى من الكلمات والتعبيرات الجارية على ألسنة المعاصرين لم تعرفها العربية من قَبْل[129].

وأسهم المجمع في الدراسات اللهجية، وكان هذا من جملة أغراضه كما تقدم، على أن إسهامه فيها كان خُلْواً من الجانب التطبيقي، واكتفى بالجانب التنظيري لكيفية دراستها!.

ومما أسهم به المجمع وكانت له فيه اليد الطولى الجانبُ المعجمي، فقد

= **مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً (3) مجموعة القرارات العلمية**، ص179-188.

(127) ينظر: **مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً (3) مجموعة القرارات العلمية**، ص191-203، **تأريخ الدعوة إلى العامية وآثارها في مصر**، د. نفوسة زكريا سعيد، ص207-223.

(128) ينظر: **مع الخالدين**، ص28-29، **مجمع اللغة العربية**، د. عبد المنعم الجميعي، ص69-72، **أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، ص197-229.

(129) أصدر ذلك في كتاب **الألفاظ والأساليب** سنة 1977م، وفي كتاب **في أصول اللغة**، ثلاثة أجزاء، الجزء الأول سنة 1969م، والثاني سنة 1975م، والثالث سنة 1983م.

أصدر معاجم عديدة في اللغة، وفي القرآن الكريم، وفروع المعرفة المختلفة، كالجيولوجيا، والفلسفة، والجغرافيا... إلخ[130]. ويُلمس في هذه المعاجم تأثرٌ واضحٌ بفنّ التأليف المعجمي الحديث، وبخاصة المعجمات الأوروبية، كالمعجم الفرنسي **لاروس** *(Larousse)*، والمعجمين الإنكليزيين: **أكسفورد** (*Oxford*)، **وويستر** (*Webester*).

وهكذا استطاع المجمع أن يرتقي باللغة العربية وقضاياها إلى مستوى المعاصرة، وبذا أمكن لهذه اللغة أن تصل إلى مصافّ اللغات الأخرى التي نالت حظاً من العالمية والاهتمام المكثف، وإذا كان هناك من يُقَلِّل من جهود المجمع اللغوية؛ بحجة أنه ليس له سلطة عليا تجعل قراراته ملزمةً واجبة التنفيذ، فإن هذه الوصاية اللغوية، كما يُسَمِّيها الدكتور إبراهيم مدكور[131]، لا محلَّ لها في عالم المجامع اللغوية اليوم؛ فهي «**توحي ولا تأمر، توصي ولا تُلزم**»[132].

وصفوة القول: أن المجمع اللغوي بمصر كانت له جهوده الواضحة في الارتقاء بالدرس اللساني المعاصر في مصر، كما كان له حضوره الذي لا يمكن إغفاله ونحن نتحدث عن روافد هذا الدرس، وسوف نرى فيما يستقبل من أمر هذه الدراسة جوانب من إسهامات المجمع، سواء فيما يتصل بتنمية اللغة العربية، أو تيسير علومها، أو صوغ المصطلح العلمي واللساني على وجه الخصوص، أو دراسة اللهجات، أو صناعة المعجمات، وإن كنا قد ألمعنا إلى شيء من ذلك فيما تقدم، وذلك كله مما يُسوِّغ لنا عَدّ إنشاء هذا المجمع رافداً مهماً من روافد نشأة الدرس اللساني المعاصر في مصر، وعاملاً إيجابياً من عوامل تطور هذا الدرس ورقيِّه، ولئن كان حديثنا في السابق عن جهود فردية استطاعت نقل مناهج علم اللغة الحديث، وإرساء مبادئها في الدراسات اللسانية المعاصرة، فإن المجمع بجهوده الجماعية أثبت وجوداً فاعلاً في هذه الدراسات، على غير ما هو مألوف في الدرس اللغوي العربي القديم.

---

(130) ينظر: **مع الخالدين**، ص29-32.

(131) المصدر نفسه، ص11.

(132) المصدر نفسه، ص11.

وهكذا يتبين لنا من خلال هذا المبحث التمهيدي أن روافد الدرس اللساني المعاصر في مصر قد تعدَّدت صورها، وتنوَّعت وسائلها، وأسهم كل رافد ـ بحسب ما أتيح له من ظروف، وما بُذِلَ خلاله من جهود ـ في صياغة اتجاهٍ لغوي، أو عدَّة اتجاهات، كانت بمثابة طابع عام لهذا الدرس، وسنلمس ذلك كلّه أثناء تناولنا لآراء اللسانيين المعاصرين في مصر التي شملت ما بداخل البناء اللغوي من مستويات صوتية، وصرفية، ونحوية، ومعجمية، ودلالية، كما شملت جوانب لغوية مختلفة، كالجانب الاجتماعي والنفسي للغة، والجانب المقارن.

* * *

الباب الأول

اتجاهات
الدّراسات اللسانية المعاصرة بمصر
في المستويات اللغوية

- الفصل الأول : المستوى الصَّوتي.
- الفصل الثاني : المستوى الصَّرْفي.
- الفصل الثالث : المستوى النَّحْوي.
- الفصل الرابع : المستوى المعجمي.
- الفصل الخامس : المستوى الدّلالي.

الفصل الأول

المستوى الصَّوتي

بدأت الدراسات الصوتية المعاصرة في العالم العربي، ومصر على وجه الخصوص، منذ فترة طويلة، ولقد كان لمصر الدور الريادي في تعريف الوطن العربي بهذا العلم «**علم الأصوات**». وأول مؤلَّف مستقل يطالعنا في هذا الجانب هو كتاب **الأصوات اللغوية**، للدكتور إبراهيم أنيس، الذي صدرت أولى طبعاته سنة 1946م ـ تقريباً ـ[1]. ويُعَدُّ هذا الكتاب الأول من نوعه في اللغة العربية تأثراً

---

(1) هناك آراء متعددة بشأن تأريخ صدور هذا الكتاب، فالدكتور السعران يرجِّح أنه صدر عام 1947م، اعتماداً على أنه طالعه في ذلك العام، ينظر: **علم اللغة**، ص24 «الهامش»، وأكد ذلك الدكتور رمضان عبد التواب، في كتابه: **المدخل إلى علم اللغة**، ص19، وتبعهما الدكتور حلمي خليل في: **العربية وعلم اللغة البنيوي**، ص150، وكذلك الدكتور صلاح الدين حسنين في: **المدخل إلى علم الأصوات**، ص3، والدكتور أحمد عبد المجيد هريدي في: **نشوء الفعل الرباعي في اللغة العربية**، ص47. ويخالفهم الرأي الدكتور سيد البحراوي، حيث يرى أنه صدر سنة 1946م. ينظر: «قضية النبر في الشعر العربي»، بحثٌ منشورٌ في: **دراسات في الفن والفلسفة والفكر القومي**، 1983م، ص146.

وبالنظر في مقدمة الطبعة الرابعة للكتاب التي صدرت عام 1971م، نجد الدكتور إبراهيم أنيس يذكر أن كتابه هذا ظهر لأول مرة منذ أكثر من ربع قرن، وبعملية حسابية يتضح أنه صدر قبل عام 1947م. ويُعَضِّد هذا ما جاء في مجلة (**الكتاب**) التي تصدر عن دار المعارف بمصر، تحت عنوان «اتجاه التأليف في عام 1946م» من أنه صدر في هذا العام كتاب«الأصوات اللغوية» للدكتور إبراهيم أنيس. ينظر: الجزء 3، المجلد 3، السنة 2، 1947م ـ 1366هـ، ص477، وعلى ذلك فإني أرجح صدوره عام 1946م.

ونظراً لأهمية الكتاب وقيمته العلمية فقد طُبِعَ مرات عديدة، وصُوِّر في مصر ولبنان =

بالفكر اللغوي الحديث، وتُمثِّل مباحثه ـ في أغلبها ـ اتجاهاً تجديدياً في البحث الصوتي المعاصر.

ثم كان كتاب أستاذنا الدكتور تمام **مناهج البحث في اللغة**، الذي صدر عام 1955م، وهو يُعَدُّ أول كتاب يتناول دراسة الأصوات معملياً، ويُصَحِّح بعض الأفكار التي كانت سائدة في تلك الفترة.

ثم تعددت بعد ذلك جهود اللسانيين المعاصرين في مصر التي تحمل هذا الطابع التجديدي، بعضها خُصِّص لهذا الجانب، وبعضها ورد ضمن مباحث علم اللغة، كما تَمَّ نقل بعض المؤلفات الصوتية لدى الغرب إلى العربية[2]، وكان ذلك بمثابة إسهام إيجابي في الدراسات الصوتية المعاصرة، على النحو الذي سنلمسه فيما يُستقبل من هذه الدراسة.

فروع علم الأصوات اللغوية

من المتعارف عليه عند اللسانيين المعاصرين أن هناك ثلاثة أَفْرُع لعلم

= وما يزال يُمثِّل هذا الكتاب منذ صدوره وحتى الآن مصدراً رئيساً للباحثين المعاصرين في الدراسات اللسانية.

(2) من المؤلفات التي أوقفها أصحابها للدراسات الصوتية: كتاب **أصوات اللغة** للدكتور عبد الرحمن أيوب، صدر سنة 1963م، وطبع ثانيةً سنة 1968م. ويُعَدُّ هذا الكتاب ـ كما يقول الدكتور سعد مصلوح ـ: «أول مؤلف عربي ـ فيما نعلم ـ يتناول بتفصيل دقيق وعميق معظم الجوانب التشريحية والأوكوستيكية في دراسة الأصوات على نحو يمتاز بالدقة والوضوح»، **دراسة السمع والكلام**، ص7، ثم أصدر الدكتور كمال بشر سنة 1969م كتابه **علم اللغة العام ـ الأصوات**، متميزاً بوضوحه وقربه من القارئ العربي، وفي عام 1976م أصدر الدكتور أحمد مختار عمر مؤلَّفه **دراسة الصوت اللغوي**، واتسم هذا الكتاب بالترجمة عن المؤلفات الغربية، غير أنه يمثل حلقةً مهمةً من حلقات البحث الصوتي المعاصر. ثم أصدر الدكتوران عبد اللّه ربيع وعبد العزيز علام كتابهما **علم الصوتيات**، سنة 1977م. ويتميز هذا الكتاب بمزاوجته بين جانبي النظرية والتطبيق في البحث الصوتي. وفي عام 1980م صدر كتابان: أحدهما للدكتور سعد مصلوح **دراسة السمع والكلام**، والآخر للدكتورة تغريد عنبر **دراسات صوتية**، ثم صدر سنة 1981م كتاب الدكتور صلاح الدين حسنين: **المدخل إلى علم الأصوات ـ دراسة مقارنة**، وفي عام 1984م أصدر الدكتور عبد الرحمن أيوب كتابه **القيِّم الكلام ـ إنتاجه وتحليله**. وهناك إصدارات أخرى ليست خاصة بالأصوات ولكنها وظَّفت هذا =

الأصوات هي:

(1) علم الأصوات النطقي «الفسيولوجي» (Articulatory Phonetics).

(2) علم الأصوات الفيزيائي «الأوكوستيكي» أو «الفيزيقي» (Physical Phonetics).

(3) علم الأصوات السمعي «الإدراكي»[3] (Auditory Phonatics).

وهذا التقسيم من حيث النظر إلى المراحل التي يمرُّ بها الصوت اللغوي، وهي مرحلة انتاجه وإصداره، ثم مرحلة انتقاله وانتشاره في الهواء، وأخيراً مرحلة استقباله، وتندرج هذه العلوم الثلاثة تحت مفهوم الفوناتيك (phonetics).

وهناك تقسيم آخر لعلم الأصوات، وذلك بالنظر إلى المنهج الذي يُستخدم في دراسته، والزمن المعين لهذه الدراسة، ويتفرع في ضوء هذا المفهوم إلى ثلاثة فروعٍ هي:

(1) علم الأصوات الوصفي (Synchronic phonetics).

(2) علم الأصوات التأريخي (Diachronic phonetics).

(3) علم الأصوات المقارن (Comparative phonetics)[4].

فأمَّا علم الأصوات الوصفي أو التزامني فمن الممكن أن يُبحث فيه على

= العلم لخدمة المستوى الصرفي، ومنها: **المنهج الصوتي للبنية العربية**، د. عبد الصبور شاهين، صدر سنة 1977م، **أبنية العربية في ضوء علم التشكيل الصوتي**، د. عبد الغفار هلال، صدر سنة 1979م، **من وظائف الصوت اللغوي**، د. أحمد كشك، صدر سنة 1983م. أما المترجمات الصوتية فمنها: **في علم الأصوات الفيزيقي ـ مدخل إلى التصوير الطيفي للكلام**، إرنست بولجرام، قام بترجمته الدكتور سعد مصلوح سنة 1977م، **علم الأصوات**، مالمبرج، ترجمه الدكتور عبد الصبور شاهين سنة 1985م، كما ترجمه ـ مرةً ثانيةً ـ الدكتور محمد حلمي هليل بعنوان **الصوتيات**، وصدر سنة 1985م أيضاً.

(3) **الأصوات**، د. بشر، ص12 فما بعدها. وللمعاصرين تسميات متعددة لهذه الفروع. ينظر: **محاضرات في علم اللغة**، د. أحمد مختار عمر، ص18، **علم الصوتيات**، د. عبد اللّٰه ربيع وزميله، ص24، **دراسات صوتية**، د. تغريد عنبر، ص25.

(4) ينظر: **الأصوات**، د. بشر، ص25-27، **علم الصوتيات**، ص26.

المستويين الفوناتيكي والفنولوجي، في حين أن التاريخي والمقارن فالأغلب أن يكون ذا طابعٍ فنولوجي «**لفقدان عنصر النطق في الفترات غير المعاصرة**»[5].

وقد تنوَّعت المؤلفات الصوتية المعاصرة تَبَعاً لتنوّع فروع علم الأصوات، فمنها ما يتصل بالجانب الفسيولوجي، ومنها ما يتصل بالجانب الفيزيائي، ومنها ما يتصل بالجانب السمعي، وإن كان الجانب الأول قد حظي بالنصيب الأوفر من تلك المؤلفات، أما الفرعان الآخران فكان نصيبهما قليلاً جداً، مقارنةً بالفرع الأول[6]، ويُعزى السبب في هذا إلى أن هذين الفرعين يتصلان بالعلوم الطبيعية (الفيزيائية) والنفسية التي يستبعدهما بعض الباحثين من علم الأصوات[7].

وتنطبق الحال على الأَفْرُع الأخرى لعلم الأصوات، فقد حظي علم

---

(5) **الأصوات**، د. بشر، ص27.

(6) يطالعنا في مجال المؤلفات التي اهتمَّت بدراسة الصوت دراسةً فيزيقيةً وسمعيةً كتاب الدكتور عبد الرحمن أيوب **أصوات اللغة**، ويُعَدُّ أول مؤلف في المجال المتقدم، وقد أفرغ المؤلف جهده في الحديث عن الجوانب التشريحية والفيزيقية في دراسة الصوت اللغوي، وأخذت من كتابه حيزاً كبيراً. ويُلحق بهذا الكتاب مؤلَّف آخر للدكتور عبد الرحمن أيوب هو **الكلام ـ إنتاجه وتحليله**، وقد أوقفه على دراسة الجوانب التشريحية والفسيولوجية والفيزيائية للأصوات اللغوية. ويأتي بعد ذلك كتاب الدكتور سعد مصلوح دراسة **السمع والكلام**، وقد عالج فيه الصوت في جانبيه الفيزيائي والسمعي، وإن كان قد ركَّز فيه على الجانب الأول، ولم ينل الجانب الآخر منه سوى باب واحد من جملة الأبواب الأربعة التي تضمنها الكتاب. والواقع أن هذا العلم ـ أعني علم الأصوات السمعي ـ من أحدث فروع علم الأصوات، وهناك من يُقَلِّل من شأن هذا الفرع، ويرى إمكانية إسقاطه من دراسة الأصوات، والاكتفاء بالفرعين الفسيولوجي والفيزيائي فقط. ينظر: **الأصوات**، د. بشر، ص12، **علم الأصوات**، مالمبرج، ترجمة: د. عبد الصبور شاهين، ص6-7، **اللغة**، فندريس، ص43-44. ويأتي كتاب الدكتورة تغريد عنبر **دراسات صوتية**، حلقةً ثالثةً في المؤلفات التي تختصُّ بهذا الفرع، وقد حفل الكتاب بالدراسات التشريحية الدقيقة لمرحلتي إصدار الكلام وانتشاره وانتقاله في الهواء، ولم تنل المرحلة الثالثة وهي استقبال الأذن للأصوات المرسلة إلا حديثاً مقتضباً. ومن المآخذ الشكلية على الكتاب سوء طباعته، على الرغم من صدوره عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، فالقراءة فيه شاقةٌ لصغرحروفه الطباعية، وحبَّذا لو يُتدارك هذا في الطبعة الثانية، فالكتاب مُهِمٌ في بابه، ويَسُدُّ فراغاً في المكتبة اللغوية.

(7) لمزيد من التفصيلات حول معرفة أسباب ذلك ينظر: **الأصوات**، د. بشر، ص12-22.

الأصوات الوصفي بالنصيب الأكبر من مؤلفات المعاصرين، على حين أن علم الأصوات التأريخي لم يَحْظَ بمؤلَّف مستقل، وإنما هي ومضات خاطفة ترد في مؤلفات الفرع الأول، وأمَّا علم الأصوات المقارن فقد أُفرد له مؤلَّفٌ مستقل[8]، كما نجد مباحثه مبثوثةً في المؤلفات التي اهتمت بعلم اللغة المقارن، أو الدراسات المقارنة على وجه العموم[9].

* * *

الدراسات الصوتية بين القدماء والمعاصرين

عُني القدماء بدراسة الصوت اللغوي، وقد حدث ذلك منذ فترة مبكرة جداً من فترات البحث اللساني، واشترك في تلك العناية كلٌّ من اللغويين، والنحاة، وعلماء القراءات، والبلاغيين، والفلاسفة، والأطباء، وكان الدافع الأكثر لهؤلاء هو المحافظة على كتاب اللَّه ولغة كتابه.

وتبدأ حقيقة تلك الدراسات بما كتبه الخليل بن أحمد (ت175هـ) في مقدمة معجمه **العين**، التي تضمنت أفكاراً قيّمةً ودقيقةً عن الأصوات اللغوية، من حيث مخارجها وصفاتها، والظواهر الطارئة عليها حينما تتوزَّع في السياقات اللغوية المختلفة[10]. على أن الشيء المُلاحظ على هذه الدراسة الرائدة أنها لم تكن من

---

(8) هو كتاب **المدخل إلى علم الأصوات ـ دراسة مقارنة**. د. صلاح الدين صالح حسنين. وقد ذكر الدكتور محمود فهمي حجازي أن له كتاباً في (علم الأصوات المقارن) صدر بالقاهرة سنة 1978م وعنوانه **علم الأصوات المقارن في اللغات السامية**. ينظر: **مدخل إلى علم اللغة**، ص174، وحينما التقيت به في القاهرة أكَّدَ لي ذلك، وأخبرني بأنه لم يُطبع منه إلا نسخٌ محدودة، وهو بصدد إعادة طباعته وتوزيعه بشكل موسَّع.

(9) عقد الدكتور محمد بحر عبد الحميد فصلاً خاصاً لمنهج الأصوات المقارن، وذلك في كتابه **بين العربية ولهجاتها والعبرية**، الذي صدر عام 1977م، ص17-61، وكذلك فعل الدكتور محمد عبد الصمد زعيمة في كتابه **دراسات في علم اللغة المقارن**، الذي صدر سنة 1981م، ص116-145، والدكتور رمضان عبد التواب في كتابه **المدخل إلى علم اللغة**، الصادر سنة 1982م، ص213-228.

(10) لابدَّ من الإشارة إلى أن كثيراً من المستشرقين يغفلون أو يتغافلون ما قام به الخليل من جهود رائدة في ميدان الدرس الصوتي، ويتجاوزونه عمداً إلى سيبويه، وكأني بهم يريدون أن ينسبوا فضيلة السبق والريادة في هذا الجانب إلى عناصر غير عربية!. ينظر: =

أجل الأصوات لذاتها، بل كانت مقدمةً لصناعة المعجم اللغوي.

وتبع ذلك ما جاء في **كتاب سيبويه** (ت180هـ) من معلومات ثرَّة عن الجانبين الفوناتيكي والفنولوجي، وهي وإن كانت بمثابة مدخل لدراسة ظاهرة الإدغام الصوتية، فإنها تُعَدُّ المصدر الرئيس الذي اعتمد عليه الخالفون من بعده اعتماداً كلياً.

ثم تبدأ حلقةٌ أخرى من مراحل تطور الدرس الصوتي عند العرب، وذلك على يد ابن جني (ت392هـ)، حيث أصبح هذا الدرس يُمَثِّل جانباً مستقلاً ومستوىً خاصاً من جوانب البحث اللغوي ومستوياته، ولا أبالغ إذا قلت: إن هذه المرحلة تُمثِّل منعطفاً تأريخياً في الفكر اللغوي العربي، فكما كانت دراسة سيبويه للأصوات مصدراً رئيساً للعلماء من بعده، كانت دراسة ابن جني ـ أيضاً ـ مصدراً وافياً وشاملاً تجلى فيه تفكير العرب فيما يتصل بعلم الأصوات[11].

واتخذ علم الأصوات منحىً آخر حينما أسهم فيه الفلاسفة على النحو الذي تصوِّره رسالة ابن سينا ـ صغيرة الحجم، عظيمة الفائدة ـ التي أسماها **أسباب حدوث الحروف**[12]، ورسائل إخوان الصفا، ومؤلفات الفارابي في الحروف

= ـ على سبيل المثال ـ: «علم الأصوات عند سيبويه وعندنا»، شاده، **صحيفة الجامعة المصرية**، العدد 5، السنة 2، 1931م، ص4-5؛ حيث يقرر «شاده» أن أول من خلَّف لنا وصفاً مفصلاً لأصوات العربية وإنتاجها رجل فارسي الأصل [هكذا] وهو سيبويه!. وللمزيد ينظر: **علم الصوتيات**، ص66.

(11) ينظر: «التفكير الصوتي عند العرب في ضوء سر صناعة الإعراب»، هنري فليش، تعريب وتحقيق: الدكتور عبد الصبور شاهين، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، 23/ 55.

(12) نُشرت هذه الرسالة مرات عديدة، نشرها محب الدين الخطيب في القاهرة سنة 1332هـ ـ 1914م، وطُبعت ثانية سنة 1352هـ ـ 1934م، كما نشرها المستشرق الألماني «م. برافمان» بالألمانية ضمن كتابه **مواد بحوث في علم الأصوات عند العرب** عام 1934م، معتمداً على طبعة القاهرة. ونشرت في جامعة طهران عام 1333هـ ـ 1954م، بتحقيق الدكتور «ب. ن. خانلري»، ثم نشرها الدكتور فؤاد حنا ترزي، مقرونة برسالتين أخريين لابن سنان الخفاجي، والسكاكي، وذلك ضمن كتاب أسماه **أصوات الحروف العربية ومخارجها**، الذي صدر عام 1962م، عن مطبعة دار الكتب ببيروت، ونشرها عام 1966م «فلاديمير اخوليدياني» ضمن منشورات معهد =

والموسيقى الكبير[13].

ويُمثِّل عمل ابن سينا (ت427هـ) بُعْداً جديداً في دراسة علماء العربية للجانب الصوتي، حيث أسهم بمعارفه الطبية والطبيعية في الكشف عن الجانبين التشريحي والفيزيائي للصوت اللغوي، مما أدى إلى نتائج إيجابية لمرضى الكلام والمعاقين نطقياً، ولذلك عَدَّه فون إسّن (Von Essen) وهو أحد العلماء الألمان في الدراسات الصوتية المعاصرة، رائداً حقيقياً في هذا المجال[14].

وأدلى البلاغيون بدلائهم في هذا الميدان، على نحو ما يُلْمس عند ابن سنان الخفاجي (ت466هـ) في **سر الفصاحة**، وعبد القاهر الجرجاني (ت471هـ) في **المقتصد في شرح الإيضاح**، والسكاكي (ت926هـ) في **مفتاح العلوم**.

وأسهم علماء التجويد (الأداء القرآني) إسهاماً لا نظير له، إلى حد يصعب علينا أن نذكر مؤلفات بعينها، أو أن نحدِّد أسماءً معينةً لأصحابها؛ فهي من الكثرة بمكان، وإن كان هذا لا يمنع من الإشادة – بوجه خاص– بجهود مكي بن أبي طالب القيسي (ت437هـ) وأبي عمرو الدَّاني (ت444هـ) المتميزة في هذا الميدان.

لقد كانت هذه الإسهامات بكافة جوانبها مجالاً خصباً لقيام دراسات علمية

= الاستشراق التابع لأكاديمية العلوم في جمهورية جورجيا السوفياتية الاشتراكية ـ آنذاك ـ ونُشرت أخيراً عام 1983م عن مجمع اللغة العربية بدمشق، بتحقيق محمد حسان الطيان، ويحيى مير علم.
وقد ذكر الدكتور أنيس ـ رحمه اللَّه ـ عام 1963م في محاضرة له عن «الأصوات عند ابن سينا»، نشرها في **مجلة المجمع**، وفي كتابه **الأصوات اللغوية**، أنه بصدد العمل على تحقيق هذه الرسالة، وتفسيرها في ضوء علم الأصوات الحديث، وأن ذلك سيصدر في كتاب صغير. وأكّد ذلك تلميذه الدكتور عبد الصبور شاهين في مقاله «علم اللغة عند العرب» المنشور في كتاب **التراث العربي ـ دراسات**، عام 1971م، ص78، ولم يصدر هذا الكتاب ـ فيما أعلم ـ حتى اليوم!

(13) في تفاصيل ذلك ينظر المقال القيِّم الذي كتبه الدكتور يوسف الهليس بعنوان«علم الصوتيات الموجي والسمعي عند علماء المسلمين القدماء»، **المجلة العربية للدراسات اللغوية**، معهد الخرطوم الدولي للغة العربية، المجلد 3، العدد 2، 1405هـ ـ 1985م، ص101-123.

(14) نقلاً عن: **علم الصوتيات**، ص70-71.

كشفت بشكل مفصل عن الجهود الإيجابية في ميدان الدراسات الصوتية لعلماء العربية القدامى، وبلغت تلك الجهود درجةً وصلت إلى القول: «**يبدو من الثابت أن الدراسات اللغوية العربية الخاصة بعلم الأصوات التي وصلت إلى أوروبا وتُرجمت إلى اللغات المختلفة، كانت من العوامل المساعدة على ما توصَّل إليه الغرب من النتائج في العصر الحاضر**»(15).

ونصل بعد هذا إلى تحديد ملامح المنهج الصوتي عند العرب على النحو التالي:

أولاً ـ إدراك علماء العربية القدامى لحقيقة الصوت اللغوي، وخصائصه، وأثره السمعي، وأهميته في الدرس اللساني.

ثانياً ـ إسهامهم الوافر في دراسة الأصوات اللغوية في جانبيها الفوناتيكي والفنولوجي، وإن كانت لم تتخذ طابعاً منظماً، أو منهجيةً واضحة المعالم.

ثالثاً ـ عدم اقتصارها على الجانب النظري فحسب، بل اقترنت بالجانب العملي المتمثِّل في التشريح، وعلاج عيوب النطق وأمراض الكلام.

رابعاً ـ سارت الدراسات الصوتية القديمة في مسالك شتى، فجاء بعضها توطئةً للعمل المعجمي، وبعضها كان خدمةً لكتاب اللَّه أداءً وتجويداً، وبعضها لقياس مستوى الفصاحة والبيان في الكلام العربي، وبعضها كان مقدمةً لدراسة الظواهر اللغوية المختلفة.

خامساً ـ اعتمادها ـ في الأغلب الأعم ـ على المنهج الوصفي(16)، الذي يقوم على المُلاحظة المباشرة، والمُلاحظة الذاتية(17)، والاستقراء، وتسجيل

---

(15) **أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة**، د. نايف خرما، ص266.

(16) يُمَثِّل هؤلاء النحاة واللغويون والفلاسفة، أما علماء الأداء القرآني والبلاغيون فكانت دراستهم للأصوات معياريةً إلى حدٍّ كبير، وكان هذا السلوك متوقَّعاً منهم؛ لأن الحفاظ على كتاب اللَّه، وتَتَبُّع مسالك البيان والفصاحة، يتطلبان هذه المعيارية.

(17) هناك فرقٌ بين الملاحظتين المباشرة والذاتية، فالأولى هي «التي لا يلتجأ فيها إلى التجارب، ولا تستخدم فيها الأجهزة، بل يُقتصر فيها على ملاحظة الظواهر اللغوية في حالاتها العادية الطبيعية، ولا يستعين فيها الباحث بغير حواسه وقواه العقلية». **علم اللغة**، د. وافي، ص35 (الطبعة الأولى)، أما الأخرى (الذاتية) فهي «أن يلاحظ =

الواقع الصوتي كما هو دون فرض سلوك معين عليه، أو لجوء إلى افتراضات ذهنية، وتأويلات فلسفية ومنطقية.

تلك هي أهم الملامح الرئيسة لدراسة القدامى للأصوات اللغوية، وهي دراسة نالت من المستشرقين إعجاباً كبيراً، وحظيت من المعاصرين بالثناء البالغ، والتقدير الكبير.

وإذا ما انتقلنا إلى الدراسات الصوتية المعاصرة في مصر فإن أول نقطة أثيرت تجاه الدرس الصوتي القديم هي مدى أصالة هذه الدراسات، وهل هي نتاج عقلية عربية مَحْض أو متأثرة بدراسات أمم أخرى كالهنود واليونانيين؟. ومصدر هذه الإثارة هو ذلك التشابه الكبير بين تصنيف تلك الأمم لأصوات لغاتهم وتصنيف علماء العربية بحسب موضع النطق (المخارج)، وطريقته، هذا من جهة، واتفاقهم في ترتيب الأصوات ترتيباً يبدأ من الحلق وينتهي بالشفتين، من جهة أخرى.

فالدكتور السعران يرى أن ذلك مُحْتَملٌ نَظَراً، ولكنه لا يستطيع الجزم بذلك؛ لعدم وجود أدلة مثبتة[18]، أما الدكتور أحمد مختار عمر فيرى احتمال ـ مجرَّد احتمال ـ وجود تأثيرٍ هندي وبالأخصّ في تصنيف الأصوات وفي ترتيبها[19]. ويذهب محقق سرّ صناعة الإعراب إلى أن دراسة الخليل وسيبويه للأصوات نشأت متأثرةً بما كان عند الهنود من دراسات صوتية[20]، أما الدكتور

= الباحث ما يصدر عنه من ظواهر لغوية ويُدَوِّن ملاحظاته ويحللها. . . ، أو أن يُكَلِّف شخصاً آخر أن يُلاحظ ما يصدر عنه ـ عن ذلك الشخص الآخر ـ من ظواهر لغوية، ويطلب إليه أن يصفها له، فيدون هذا الوصف ويحلله ويوازنه بملاحظات أخرى، ويستخدمه في علاج ما تعنيه دراسته». المصدر السابق، ص36. وللمزيد ينظر: «من ملامح المنهج العلمي عند علماء العربية»، د. عبد اللّه ربيع، **مجلة كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية**، العدد 9، 1979م، ص77-147، **علم اللغة**، د. وافي، ص35-41، **مناهج البحث في اللغة**، ص77-80.

(18) **علم اللغة**، ص99.

(19) **البحث اللغوي عند العرب**، ص340، وينظر: **البحث اللغوي عند الهنود**، ص142 فما بعدها.

(20) مقدمة محققي **سر صناعة الإعراب**، ص13. ومما لفت نظري أنهم أحالوا في =

بشر فينفي التأثر، ويصف رأي من يُثبت التأثر على وجه الاحتمال بأنه قول تعوزه الأدلة، ويؤكد في الوقت نفسه أصالتها، وصدورها عن عقلياتهم الخاصة، وثقافتهم العربية[21]. ويوافقه الرأي الدكتور عبد اللّه درويش، معللاً ذلك بأن ترتيب الخليل للأصوات يختلف عن ترتيب الهنود، إضافةً إلى أن مجرد التشابه بين الأعمال لا يُسَوِّغ الحكم بوجود تأثير من نوع ما[22]، ويوافقه في ذلك الدكتور عبد اللّه ربيع وزميله[23]. وعلى العكس من ذلك نجد الدكتور عبد الرحمن أيوب يؤكِّد أن دراسة سيبويه للأصوات تُعَدُّ صورةً من الدراسة اللغوية الهندية[24].

أمَّا المستشرقون ـ كشادة مثلاً ـ فيرجِّح استخدام العرب لعلم الأصوات من العربية نفسها، دون اقتباس أو تأثر بالدراسات الصوتية الهندية، ويرى أن القول بالتأثر لايتعدى أن يكون زعماً ليس إلا[25]، ويشك روبنز (Robins) ـ أحد علماء الغرب ـ في وجود تأثير من أي نوع[26].

ونحن نؤكِّد ما ذهب إليه المنكرون، فعقلية الخليل ذات التعدد المعرفي كان لها من القدرة على الابتكار والإبداع أكبر من ميلها إلى التأثر والاتباع.

ومن المآخذ التي أخذها بعض اللسانيين المعاصرين في مصر على الدرس الصوتي القديم، تركيزه على الصوت المفرد، وما يطرأ عليه من تغيرات، بعيداً

= إثبات هذا الرأي إلى «برجشتراسر» في: **التطور النحوي**، وحينما عدتُ لهذا المصدر لم أجد فيه شيئاً مما ذُكر، وكلُّ الذي قاله «برجشتراسر» هو «إن الهنود والعرب كانوا أسبق من الغربيين في البحث الصوتي، وإن الخليل أول من وضع أصول العلم». ينظر: **التطور النحوي**، ص5 (ط. البكري).

(21) «جهود العرب في الدراسة الصوتية»، **مجلة الثقافة العربية الليبية**، العدد الرابع، السنة الثانية، 1975م ـ 1395هـ، ص48.

(22) **المعاجم العربية**، ص4.

(23) **علم الصوتيات**، ص67، وللمزيد ينظر: مقدمة محققي كتاب **العين**، 1/ 10، 14.

(24) «التفكير اللغوي عند العرب»، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، 24/ 134.

(25) «علم الأصوات عند سيبويه وعندنا»، **صحيفة الجامعة المصرية**، العدد 5، السنة 2، 1931م، ص4.

(26) نقلاً عن: **التفكير الصوتي عند الخليل**، د. حلمي خليل، ص13.

عن علاقات هذا الصوت بغيره داخل البناء اللغوي[27].

والواقع أنني لا أوافق على هذا المأخذ، فقد تبين لي أن اللسانيين القدامى اهتموا بالجانب الفوناتيكي وبالجانب الفنولوجي، ففي الجانب الأول درسوا الصوت حالة كونه معزولاً عن سياق الكلام، فحددوا طبيعته ومصدره، وبينوا مخرجه وصفته، وفي الجانب الآخر اهتموا به داخل السياق الكلامي، فذكروا ما يُصيبه من تغيرات وتبدلات، متمثِّلةً في الإعلال، والإبدال، والقلب، والإدغام، والحذف، والوقف. . .[28]. صحيحٌ أن هناك ظواهر صوتية موقعية أو ما تُعرف بالفونيمات الفوقطعية «غير التركيبية» (Suprasegmental phonemes)، كالنبر، والتنغيم، والتزمين، والإيقاع. . . إلخ، لم تنل من علمائنا القدامى العناية الكافية، ولكن ذلك لا يُسَوِّغ الحكم بالنفي القاطع لدراسة الأصوات حال تركُّب بعضها مع بعض في الوحدة الكلامية عند الأقدمين.

ومن المآخذ ـ أيضاً ـ عدم إدراكهم للعلاقة الوثقى بين الأصوات وبقية مستويات اللغة[29]، مما جعل دراستهم للأصوات تدور في الإطار الصوتي المحض، بمعنى أنها استُخدمت مقدمةً لدراسة بعض الظواهر الصوتية، كالإدغام، والاخفاء. . .، بعيداً عن توظيفها التوظيف الكافي لخدمة الجوانب اللغوية الأخرى، كالصرف، والنحو، والمعجم، والدّلالة.

والذي أراه أن هذا المأخذ ينطبق أكثر ما ينطبق على النحو، والصرف، والدّلالة، أما المعجم فقد استفاد من الدراسة الصوتية على نحو ما نلمسه عند الخليل وابن دريد، والأمر المحيِّر أن علماء التجويد وظَّفوا هذه الدراسة لخدمة كتاب اللّه ترتيلاً وتجويداً، وكذلك فعل البلاغيون؛ إذْ سخَّروا هذه الدراسة

---

(27) ينظر: **مدخل إلى علم اللغة**، د. محمود فهمي حجازي، ص46.

(28) للتأكد من صحة هذا ينظر مقدمة ابن جني في: **سرّ صناعة الإعراب**، 1/ 3 فما بعدها، (تحقيق: د. حسن هنداوي)، ومكي بن أبي طالب القيسي في: **الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة**، ص41 فما بعدها.

(29) ينظر: **المنهج الصوتي للبنية العربية**، ص9، 10، **الأصوات**، د. بشر، ص184-198، **علم الصوتيات**، ص70، وللمزيد ينظر: **التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث**، د. الطيب البكوش، ص24.

لمعرفة مستويات الفصاحة والبيان وتطبيقها على مستويي الكلام شعراً ونثراً، كما أننا نجد الجاحظ ـ على سبيل المثال ـ يوظّف معارفه الصوتية في علاج أمراض الكلام، من لُثْغَة، وحَبْسَة، وتَمْتَمَة، وفَأْفَأة، ولَكْنَة، وحُكْلَة[30]، في حين أن اللغويين ظلّوا بعيداً عن توظيف هذه الدراسة للمستويات اللغوية، الصرفي منها، والنحوي، والدّلالي!، وإن كنا لا نعدم وجود إشارات من بعض العلماء إلى ضرورة البدء بالدراسة الصوتية قبل دراسة الصرف[31].

لقد أكّد الدرس اللساني الحديث مدى أهمية علم الأصوات لأي مستوى من مستويات اللغة، فـ «**الأصوات هي المظاهر الأولى للأحداث اللغوية، وهي كذلك بمثابة اللبنات الأساسية التي يتكون منها البناء الكبير**»[32].

ومن المآخذ ـ أيضاً ـ أن هذه الدراسات الصوتية توقفت عند حدٍّ معين لم تستطع أن تتجاوزه، فكانت دراسة سيبويه عن الأصوات هي محلّ نظر من بعده، تفصيلاً لما أجمل، وتفسيراً لما غَمُض، وشرحاً لما أُبْهم، ولم يتمكنوا من إضافة شيء يُذكر لهذه الدراسة، بل اكتفوا بترديد ما قاله إمام النحاة نصّاً وروحاً، مما أدى إلى ركود البحث في الجانب الصوتي[33].

ويعزو الدكتور بشر هذا إلى أن الأقدمين لم تكن لديهم سوى وسيلة واحدة

---

(30) ينظر: **البيان والتبيين**، 1/ 34 فما بعدها. واللُّثغة هي أن يعدل بحرف إلى حرف، والحروف التي تقع فيها أربعة ـ كما ذكر ذلك الجاحظ ـ هي القاف، والراء، والسين، واللام، والحبْسة: هي ثقل اللسان المانع من البيان، والتمتمة: هي تعتعة اللسان بحرف التاء، والفأفأة: هي تعتعة اللسان بحرف الفاء، واللُّكنة: إدخال بعض حروف العجم في حروف العرب، والحُكْلَة: نقصان آلة النطق، وعجز أداة اللفظ، مما يؤدي إلى ثقل اللسان. ينظر في هذه المصطلحات ومفهومها: **المصدر السابق**1/ 34، 39-40، **الحيوان**، 4/ 21، **المخصص**، 2/ 118، 122، وللمزيد ينظر: **قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث**، د. مازن الوعر، ص333-366، **عيوب الكلام**، د. وسمية المنصور، ص31، 32، 40، 47.

(31) ينظر ـ على سبيل المثال ـ: **مفتاح العلوم**، السكاكي، ص108 فما بعدها.

(32) **الأصوات**، د. بشر، ص184. وينظر: **دراسة الصوت اللغوي**، ص437 (الطبعة الأولى)، **أصوات اللغة**، د. أيوب، ص25 (الطبعة الأولى).

(33) ينظر: **الأصوات اللغوية**، د. أنيس، ص76، 77 (الطبعة الثالثة)، **علم الصوتيات**، ص70، 72.

للبحث الصوتي هي الاعتماد على المُلاحظة الذاتية، ولذلك اكتفوا بما أُثر عن السلف، ولم يستطيعوا المجيء بجديد، إضافةً إلى أن الدراسات الصوتية انتقلت ـ بعد أن كانت من اهتمام اللغويين ـ إلى طائفة من أهل الأداء (التجويد)، مما كان سبباً في الظن والاعتقاد بأن هذه الدراسات هي من اختصاص هذه الطائفة، وبذا انصرف اللغويون عن هذه الدراسة، وأصبحت بحوثهم خُلْواً منها[34].

ولئن كان هذا المأخذ صحيحاً، فلسنا نَتَّهِم سيبويه ونُحَمِّله مسؤولية ذلك، كما فعل بعض اللسانيين المعاصرين حينما وصف كتابه بأن جنى على النحو والنحاة بسبب الهالة التي أحاطت به، والشهرة التي تمتع بها، الأمر الذي أدى إلى «**الشعور باليأس من إمكان إضافة جديد إلى هذا العلم الذي أوجده سيبويه، ومن الإحساس الراسخ بأنه ليس في الإمكان أبدع مما كان**»[35].

إن سيبويه وكتابه لم يكونا حَجَري عثرة في طريق تطور الدرس اللغوي بصفة عامة، بل كان يُفترض أن يكونا مُحَرِّكين للهمة والنشاط عند اللغويين الخالفين بعده، فيواصلوا السير، ويأتوا بشيء جديد يُذكر لهم فيحسب في موازين أعمالهم العلمية، وهذا يعني أن سيبويه وكتابه مُبَرَّآن من تهمة تعطيل البحث اللغوي وتقدمه، وإذا كان هناك من قصور أو مؤاخذة فهي تُوَجَّه لمن جاء بعد سيبويه من لغويين ونحاة !

إن ما تقدم من مآخذ إنما هي موجهةٌ للفكر الصوتي بوجه خاص، وهناك مآخذ أخرى ذكرها اللسانيون المعاصرون بشأن الحقائق الصوتية التي انطوت عليها دراسات الأقدمين لهذا الجانب، وهي على النحو التالي:

أولاً ـ أن المصطلحات التي أطلقها القدماء على بعض مخارج الأصوات وصفاتها جانبها التوفيق، وتنقصها الدقة[36].

(34) **الأصوات**، ص169، 170.

(35) **تطور الدرس النحوي**، د. حسن عون، ص59. وينظر: «أصول علم اللغة»، د. محمد كامل حسين، **مجموعة البحوث والمحاضرات للدورة 26 لمجمع اللغة العربية بالقاهرة**، 1959-1960م، ص146.

(36) **الأصوات اللغوية**، د. أنيس، ص77 فما بعدها.

ثانياً ـ أنهم أولوا الأصوات الصامتة (الحروف) عنايةً أكبر، وأعطوها كثيراً من الاهتمام والعناية، على عكس الأصوات الصائتة (الحركات)[37].

ثالثاً ـ عدم إدراكهم لوظيفة الأوتار الصوتية، وأهميتها في تحديد مفهومي الجهر والهمس[38].

إن جميع هذه المآخذ لا تُقّلل بحال من قيمة الدراسات الصوتية القديمة، ولا ضير منها عليها، بل ينبغي النظر إليها على أنها مما يستدركه اللاحقون على السابقين، وذلك أمرٌ طبعي، ويبقى لتلك الدراسات بعد ذلك كلّه منزلتها ومكانتها التي اعترف بها المعاصرون، عَرَباً ومستشرقين وغربيين.

أمّا الدراسات الصوتية المعاصرة في مصر فقد دارت حول قضايا عدّة، لعلّ من أهمها :

(أ) التفريق بين الفوناتيك والفنولوجيا.

(ب) تحديد مخارج الأصوات العربية وصفاتها في ضوء معطيات علم الأصوات الحديث.

(ج) دراسة التغيرات الصوتية التي تطرأ على الصوت في السياق، كالتماثل، والتخالف.

(د) دراسة الوحدات الصوتية الأدائية، كالنبر، والتنغيم، والإيقاع، والتزمين. . . إلخ.

(هـ) أهمية علم الأصوات في دراسة اللغة، وفي المجالات العلمية المتعددة.

وسوف أتناول بعض هذه القضايا بالدراسة التحليلية الموازنة، لنصل بعدها إلى عرض مظاهر التجديد في الدرس الصوتي المعاصر، وبخاصة معامل الأصوات، واستخدام الحاسب الآلي في البحوث اللغوية.

---

(37) **الأصوات**، د. بشر، ص75 فما بعدها، **الأصوات اللغوية**، د. أنيس، ص38.

(38) **الأصوات اللغوية**، د. أنيس، ص88-94، **الأصوات**، د. بشر، ص88، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص60-62، **المدخل إلى علم اللغة**، د. رمضان عبد التواب، ص39-40، وينظر: «علم الأصوات عند سيبويه وعندنا»، شاده، **صحيفة الجامعة المصرية**، العدد 5، السنة 2، 1931م، ص10-14 .

أولاً ـ الفوناتيك والفونولوجيا

كانت الدراسات اللسانية الحديثة قبل منتصف القرن التاسع عشر تطلق على الدراسات الصوتية مصطلح (الفوناتيك Phonetics)، ثم بدأ اللسانيون المعاصرون يُفرِّقون بين هذا المصطلح ومصطلح آخر هو (الفونولوجيا Phonology)، وكلاهما يبحث في أصوات اللغة.

وأول من تنبَّه لضرورة وجود فرعين مستقلين لعلم الأصوات هو بودوان دي كورتيني (Boudouin de Courtenay)، حيث أعلن عن وجود نظامين يتناولان الدرس الصوتي بطريقة علمية، أحدهما يبحث في الأصوات المادية على أساسٍ فسيولوجي وفيزيائي، والآخر يبحث في دراسة الصور الذهنية للأصوات وما لها من وظائف وقيم لغوية، وأطلق على النظام الأول «علم الأصوات العضوي» (Physiological phonetics)، وعلى النظام الآخر «علم الأصوات النفسي» (Psychological phonetics). إلا أن هذه اللفتة مرَّت دون أن تجد من يستثمرها ويطوِّرها، إلى أن ظهر الاتجاه العام في التفريق بين هذين العلمين، وتعددت وجهات النظر في هذه المسألة من حيث مجال كلٍّ منهما، وعلاقتهما ببعضهما.

ويعود الفضل في هذا التفريق إلى مدرسة براغ اللغوية (Prague school of Linguistics)(*) التي تأثرت بآراء «سوسير» في تفريقه بين اللغة والكلام، أو بمعنى آخر بين الشكل اللغوي والنشاط الكلامي الفعلي، فالفوناتيك ـ عند هذه المدرسة ـ يهتم بالجانب المادي في الكلام الإنساني، أما الفونولوجيا فيهتم

(*) مدرسة براغ: نشأت هذه المدرسة اللغوية عام 1926م، وأُعلن تنظيمها خلال المؤتمر اللغوي الذي عُقد في«لاهاي»عام 1928م، تحت مسمى«**أسس حلقة براغ اللغوية**». وتقوم مبادئ هذه المدرسة على دراسة اللغة على أساس وظيفي، والفصل بين اللغة والكلام، واهتمامها بالناحية الاجتماعية للغة. وتُعَدُّ هذه المدرسة مرحلةً مهمةً في تطور علم اللغة، وخاصةً تعاليم «سوسير»، وهي تضم مجموعة من المهاجرين الروس من أمثال «جاكبسون، وتروبتسكوي، وكارسيفسكي» الذين أسهموا بشكل كبير في تكوين هذه المدرسة. للمزيد ينظر: **الأصوات**، د. بشر، ص35-41، **علم اللغة**، د. محمود جاد الرب، ص106-116، **مدخل إلى الدراسات اللغوية الحديثة**، د. تمام حسان، [محاضرات ألقاها المؤلف عام 1974م على طلبة كلية الآداب بجامعة محمد الخامس، الرباط ـ المغرب]، ص11-40.

بالجانب الوظيفي الذي تؤديه الأصوات في النظام اللغوي، وبعبارة أخرى فإن وظيفة الفوناتيك هي دراسة الأصوات المنطوقة بالفعل في الكلام، أي بوصفها أحداثاً فعليةً، أما الفونولوجيا فوظيفتها تتمثل في دراسة الأصوات التي يُعْتَقَد أن الإنسان ينطقها. وبصفة عامة فالفوناتيك هو علم أصوات الكلام، وهو بهذا المعنى لا علاقة له بعلم اللغة، أما الفونولوجيا فهو علم أصوات اللغة، وعليه فهو جزء رئيس منه.

ويعود السبب في هذا التفريق إلى ما لاحظه علماء الأصوات من أن الصوت الواحد يتفرع بواسطة السياق اللغوي إلى صور نطقية متعددة دون تغير في المعنى، كما لاحظوا أن الأصوات إذا تبادلت الموقع الواحد وحلَّ أحدها مكان الآخر فإن المعنى يتغير، كما في نحو: قال، وصال، وسال، ومن هنا نشأت نظرية «الفونيم» التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالفونولوجيا.

أما «سوسير» فلم تتضح عنده فكرة التفريق هذه، وكان يُطلق مصطلح الفونولوجي على الدراسات الصوتية بصفة عامة، وهو في نظره فرع ثانوي مساعد لعلم اللغة، في حين أن الفوناتيك كان يعني الدراسة التأريخية للأصوات، فهو بهذا فرع أساسي من فروع علم اللغة[39]. والواقع أن «سوسير» بعد أن قصر الفونولوجيا على أصوات الكلام المنطوق دون اللغة توسَّع في هذه النظرة فيما بعد، بحيث أصبحت الفونولوجيا عنده تقترب مما يسمى بعلم الأصوات العام.

لقد تميزت آراء «مدرسة براغ» بالفصل التام بين هذين الفرعين، الأمر الذي جعل هذه النظرة تجابه بالانتقاد الكبير، بل لقد وصف اللغوي السويدي مالمبرج (Malmberg) عمل مدرسة براغ بأنه غلطة كبيرة وقعت فيها المدرسة[40]. وهناك ممن ينتسبون لهذه المدرسة يرفضون هذه الفكرة، ويؤكدون ارتباط أحدهما بالآخر ارتباطاً وثيقاً، وتعاونهما التكاملي في تحقيق الأهداف المتوخَّاة من الدراسات الصوتية.

---

(39) ينظر: **دروس في الألسنية العامة**، تعريب: د. صالح القرمادي وزملائه، ص61-62.
(40) **علم الأصوات**، ترجمة: د. عبد الصبور شاهين، ص227.

وأمَّا المدرسة الإنكليزية التي يتزعمها فيرث فلم تفرق في بداية نشأتها بين هذين الفرعين، وكان الفوناتيك يُعنى بالدراسة الوصفية للأصوات دون تمييز بين ما هو مادي وغير مادي من الأصوات، أما الفونولوجيا فكان يُعنى بالدراسة التأريخية للأصوات. وظل الأمر كذلك حتى انتشرت فكرة التفريق بين جابني الفوناتيك والفونولوجيا من لدن الأوروبيين، وعندها انتقل هذا المنهج إلى الإنكليز، وبدأوا بتطبيقه ولكن دون مبالغة في الفصل التام بين هذين الفرعين. وقد أكدت هذه المدرسة العلاقة الوثقى التي تربط بينهما، فالفرع الأول (الفوناتيك) يهتم بجمع المادة الصوتية دون تركيز على وظائفها في اللغة المعينة، ويهتم (الفونولوجيا) بإخضاع تلك المادة للتنظيم والتقنين، والكشف عن وظائفها، وكلاهما يُمثِّل جزءاً لا يتجزأ من علم اللغة.

وفي السنوات الأخيرة طوَّرت المدرسة الإنكليزية نظرتها للفونولوجيا، فأصبحت تبحث في فونولوجيا الوحدات، وهي مجموع الأصوات الصامتة والصائتة، أو ما تُعرف بالفونيمات الرئيسية (Primary Phonemes) في مناهج الدرس اللغوي الأمريكي، كما أصبحت تبحث في فونولوجيا التطريز الصوتي (Prosodic Phonology)، وهي تلك الظواهر التي لا تندرج ضمن التركيب الصوتي نفسه[41]، أو ما تُعرف عند الأمريكان بالفونيمات الثانوية (Secondary Phonemes)، أو الفوقطعية، كالنبر والتنغيم.

أمَّا المدرسة الأمريكية التي يتزعمها بلومفيلد (Bloomfield) فكانت في بداية أمرها كالمدرسة الإنكليزية في النظرة للفونولوجيا، لكن أتباعها شعروا في فترة لاحقة بضرورة التفريق بين هذين الجانبين، فخصّوا الفوناتيك بالنظر في الجانب المادي للأصوات، واستعاضوا بمصطلح الفونيم عن الفونولوجيا، الذي يهتم عندهم بدراسة الأصوات في جانبها الوظيفي اللغوي، وظهرت في مرحلة تالية مصطلحات جديدة، واتجاهات جزئية في الدراسات الصوتية عندهم، حيث استُخدم مصطلح (فونيمكس) Phonemics بدلاً من (الفونيم) Phonem، وتفرَّعت

---

(41) ذكر الدكتور بشر أن «فيرث» يرفض مبدأ تقسيم التركيب إلى ثانوي وهامشي، فليس هناك مفاضلة بين الكلام. **دراسات في علم اللغة**، ق1، ص228-229.

هذه الدراسة تَبَعاً لهذا الاستخدام إلى فرعين رئيسين:

(أ) الوحدات أو الفونيمات التركيبية «الرئيسية» (Segmental Phonemes).

(ب) الوحدات أو الفونيمات غير التركيبية «الثانوية» (Suprasegmental Phonemes).

وبالرغم من التطور الذي حدث في الدراسات الصوتية عند المدرسة الأمريكية، فما زال كثير من علماء هذه المدرسة يَعُدُّ الفوناتيك والفونولوجيا فرعين من فروع علم اللغة، وإن كان هناك منهم من يُخرج الفوناتيك من علم اللغة[42].

هذه ـ بصفة موجزة ـ آراء المدارس الغربية في الدراستين الفوناتيكية والفونولوجية، فما موقف اللسانيين المعاصرين في مصر من ذلك؟

وللإجابة عن ذلك أقول: إن ما حدث من اختلاف في الرؤية واستخدام المصطلحات عند الغربيين في هذين الفرعين وقع ـ أيضاً ـ عند اللسانيين المعاصرين في مصر، ويبدو ذلك واضحاً في أعمال الدكتور علي عبد الواحد وافي، الذي يُعَدُّ من أوائل من تعرضوا لهذه المسألة، ففي حديثه عن البحوث اللغوية وما يندرج منها تحت مسمى «علم اللغة»، ذكر مصطلح «الفوناتيك»، وترجمه بـ«علم الصوت»، ولم يذكر شيئاً عن الفونولوجيا، ويبدو أنه أدرجه ضمن الفوناتيك، بدليل أنه ذكر الموضوعات التي يبحث فيها الفوناتيك وهي **«دراسة الأصوات التي تتألف منها اللغة، وبيان أقسامها وفصائلها، وخواص كل قسم ومخارجه، وما تعتمد عليه من أعضاء النطق، وطريقة إحساس السامع بها، واختلاف النطق بالحروف، واختلاف الأصوات التي تتألف منها الكلمة في لغة ما باختلاف عصورها والأمم الناطقة بها، والعوامل التي تنجم عنها هذه الظاهرة، والنتائج اللغوية التي تترتب على كل منها، والقوانين التي تخضع لها... وما إلى ذلك»**[43].

---

(42) اعتمدت في هذا المبحث على كتاب الدكتور كمال بشر: **الأصوات**، ص28-60، وكتاب الدكتور أحمد مختار عمر: **دراسة الصوت اللغوي**، ص45-47.

(43) **علم اللغة**، ص6، 7.

وإذا استعرضنا مباحث الفوناتيك عنده نجد أنها تشتمل على خواص التطور الصوتي وعوامله، وتطور أعضاء النطق، واختلافها بين الشعوب، والأخطاء السمعية، وتفاعل أصوات الكلمة بعضها مع بعض، وموقع الصوت من الكلمة، وتناوب الأصوات وحلول بعضها محل بعض[44]، وكلُّها ـ كما نرى ـ موضوعات تتصل بجانب الفوناتيك وبجانب الفونولوجيا أيضاً، وهكذا يظهر لنا أن الموضوعات التي يُعنى بها الفونولوجيا هي من اختصاص الفوناتيك عند الدكتور وافي.

أمَّا الدكتور أنيس فقد آثر ـ أولاً ـ التعريب على الترجمة[45]، ولكنه في موطن آخر ـ متأخرٍ زمنياً ـ ترجم الفونولوجيا إلى «التشكيل الصوتي للغة»[46]، وقد تراوحت موضوعات كتابه **الأصوات اللغوية** بين جانبي الفوناتيك والفونولوجيا، على أنه فضَّل أن تنتمي مباحث كتابه إلى فرع الفونولوجي.

إن مفهوم الفوناتيك عنده يتمثل في دراسة الأصوات، وشرحها، وتحليلها، وأثرها في اللغة من الناحية العملية، بغض النظر عن انتماء تلك الأصوات إلى لغة بعينها، أما الفونولوجيا فيدرس أثر الأصوات في تركيب الكلام على المستويين النحوي والصرفي في لغة معينة[47]، وهو بهذا يشير إلى أن مجال الفوناتيك أوسع من مجال الفونولوجيا، وتلك هي نظرة المدرسة الإنكليزية على نحو ما صرَّح به روبنز (Robins) أحد تلامذة فيرث من أن «**الفوناتيك يتسم بالعموم، فينظر في الأصوات دون تركيز على وظائفها وقيمها في اللغة المعينة، على حين يتصف الفونولوجيا بالخصوصية، فيُعنى بالكشف عن وظائف هذه الأصوات في اللغة أو اللغات الواقعة تحت النظر والدراسة**»[48]. بيد أن الدكتور إبراهيم أنيس يعترف بصعوبة الفصل بين الفرعين نظراً لتشابك موضوعاتهما، واختلاط مباحثهما[49]، وذلك أيضاً ما تراه المدرسة الإنكليزية كما سبق.

---

(44) **علم اللغة**، ص265-295.
(45) **الأصوات اللغوية**، ص5.
(46) **اللغة بين القومية والعالمية**، ص25.
(47) ينظر: **الأصوات اللغوية**، ص5.
(48) نقلاً عن: **الأصوات**، د. بشر، ص48.
(49) **الأصوات اللغوية**، ص5.

أما أستاذنا الدكتور تمام فآثر ترجمة مصطلح الفوناتيك إلى «**علم الأصوات**» والفونولوجيا إلى «**علم التشكيل الصوتي**» أو «**علم الصوتيات**»[(50)]، ويكمن الفرق بينهما عنده في أن الأول يهتم بدراسة مخارج الأصوات، وطرق النطق بها، وصفاتها، ويهتم الآخر بدراسة العلاقة بين أصوات المجموعة الكلامية في المواقع المتعددة للصوت الواحد، فالفوناتيك دراسة الأصوات نفسها، والفونولوجيا دراسةٌ لسلوكها في مواقعها. ويؤكد الدكتور تمام في الوقت الذي يُفَرِّق ـ منهجياً ـ بين الفرعين استحالة الفصل بينهما، فهما وجهان لعملة واحدة، فالفوناتيك ليست سوى وصف للأصوات، والفونولوجيا ما هي إلا تقعيد للموصوف[(51)]. ويشير أستاذنا إلى أنه إن كان هناك من فَصْلٍ بين هذين الفرعين فإنه يتم في ضوء هدف الدراسة المعينة، ومستواها اللغوي، ففي هذه الحالة ـ فقط ـ يتحتم استقلال دراسة الأصوات عن دراسة التشكيل الصوتي[(52)].

أمَّا الدكتور السعران فقد ترجم مصطلح الفوناتيك إلى «**علم الأصوات اللغوية**»، أو «**الصوتيات**»، ومصطلح الفونولوجي إلى «**علم الأصوات اللغوية الوظيفي**»[(53)]، وإن كان ذكر في موطنٍ آخر أنه يؤثر وقتياً تعريب الفونولوجي لا ترجمته حتى يظهر مصطلح عربي موحَّد مرن[(54)]. وهو كالدكتور تمام يرفض مسألة الفصل التام بين هذين الفرعين، واعتبار كل منهما فرعاً مستقلاً لا علاقة له بالآخر، ويرى أنهما متكاملان، ويحسن الجمع بينهما تحت الاسم التقليدي «**علم الأصوات اللغوية**»[(55)].

أمَّا الدكتور محمد أحمد أبو الفرج فهو يُفرِّق بين الفرعين، مترجماً الفوناتيك إلى «**علم الأصوات اللغوية**» ـ كالدكتور السعران ـ والفونولوجي إلى

---

(50) **مناهج البحث في اللغة**، ص67، 139، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص34.

(51) **مناهج البحث في اللغة**، ص65، 139.

(52) نفسه، ص110، 139-141. وللمزيد ينظر: **الأصوات**، د. بشر، ص39، **مبادئ علم الأصوات العام**، ديفيد ابركرومبي، ترجمة: د. محمد فتيح، ص108، 109.

(53) **علم اللغة**، ص13، 212، 402.

(54) المصدر السابق، ص212 (الهامش).

(55) المصدر السابق، ص218-220.

«علم وظائف الأصوات»[56]، من دون أن نجد له رأياً حول علاقة هذين الفرعين ببعضهما.

ويترجم الدكتور مصطفى مندور الفوناتيك إلى **«علم الصوتيات»**، والفونولوجي إلى **«علم الأصوات»**[57]. وإذا ما وصلنا إلى الدكتور بشر فإننا نجده قد تناول المسألة تناولاً شاملاً في ضوء التطور التأريخي والعلمي للمدارس الغربية، على أنه قد تردَّد في ترجمة هذين المصطلحين أو تعريبهما، فنراه يترجم الفوناتيك إلى **«علم الأصوات العام»** والفونولوجي إلى **«علم الأصوات التنظيمي»**[58]، لكنه في موضع آخر يؤثر تعريب هذين المصطلحين ؛ لما في ذلك من الدقة في التعبير، كما يقول[59].

وفيما يتعلق باختصاص هذين الفرعين فإنه يرى أن الفوناتيك يختص بالدراسة الصوتية المحض التي تشمل النواحي الفسيولوجية والفيزيائية، ويختص الفونولوجي بالدراسة التي تضع القوانين العامة للأصوات، وتكشف عن وظائف هذه الأصوات في اللغة المعينة. أما من حيث العلاقة بينهما فهما مرتبطان ببعضهما ارتباطاً وثيقاً، ولا يُفْصَل بينهما إلا عند الضرورة العلمية الملحَّة[60]. والواقع أن الدكتور كمال بشر في كثير من القضايا اللغوية نراه يؤكد القول في أكثر من مناسبة بوجوب التفريق بين الفرعين في دراسة الظواهر اللغوية وتحليلها، كما نلمس هذا في علاجه للسكون في اللغة العربية، والهمزة وعلاقتها بالواو والياء، وألف المد[61].

وباستعراض موضوعات كتاب الدكتور بشر **الأصوات** نجد أن جزءاً كبيراً

---

(56) **مقدمة لدراسة فقه اللغة**، ص122، 123.

(57) «البحث عن دلالة اللفظ»، **مجلة كلية الآداب بجامعة عين شمس**، المجلد8، 1963م، ص121.

(58) **قضايا لغوية**، ص7. وله ترجمة أخرى للفنولوجي هي**«علم وظائف الأصوات»**. ينظر: **دراسات في علم اللغة**، ق1، ص118، 119.

(59) **الأصوات**، ص28، 29.

(60) **الأصوات**، ص59، 60، وينظر: **دراسات في علم اللغة**، ق1، ص22 فما بعدها، 121-123.

(61) ينظر: **دراسات في علم اللغة**، ق1، ص68-84، 120-130، 179-234.

منه اختصَّ بالجانب الفوناتيكي، أما الجانب الفونولوجي فكان حظُّه ضئيلاً إذا قيس بحجم الكتاب؛ حيث لا يطالعنا سوى الفصل الذي عقده للفونيم، وما اندرج تحته من دراسة ظاهرتي النبر والتنغيم. وكان الدكتور بشر قد ذكر في مقدمة هذا الكتاب أنه كان ينوي العمل على تخصيص مؤلَّف للجانب الفوناتيكي، يتناول فيه دراسة الأصوات من وجهة نظر عامة دونما تعرض للجانب التطبيقي أو تحديد للغة معينة، وتخصيص مؤلَّف آخر للجانب الفونولوجي، يتناول فيه أصوات اللغة العربية، وما يتعلق بها من ظواهر وقوانين، إلا أنه ـ كما يقول ـ عدل عن ذلك لظروف علمية ألجأته إلى دمج الجانبين في مؤلف واحد أسماه **الأصوات**[62].

أمَّا الدكتور أحمد مختار عمر فقد آثر تعريب المصطلحين إلى «**فونتيكس**»، و«**فونولوجي**»، وإن كان في المعجم الذي وضعه للمصطلحات آخر الكتاب ترجم الفونتيكس إلى «**علم الأصوات**»، واكتفى بتعريب الفونولوجي[63].

وهو يميل إلى تخصيص مصطلح الفونتيكس (الفوناتيك) لدراسة أصوات اللغة مستقلةً عن تقابلات نماذجها وعن تجمعاتها في لغة معينة، بقطع النظر عن وظائفها اللغوية، ومعرفة اللغة التي تنتمي إليها، وتخصيص مصطلح الفونولوجي للدراسة التي تصف وتصنف النظام الصوتي للغة المعينة[64].

أمَّا الدكتور محمود فهمي حجازي فإنه ترجم مصطلح الفوناتيك إلى «علم الأصوات»، واكتفى بتعريب مصطلح الفونولوجي[65]، ويبحث علم الأصوات عنده في أصوات اللغة من الجانبين التشريحي والفيزيائي دون ربطها بوظيفتها

---

(62) **الأصوات**، ص3، 4.

(63) **دراسة الصوت اللغوي**، ص45، 369.

(64) **دراسة الصوت اللغوي**، ص45-49. وينظر: «المصطلح الألسني العربي وضبط المنهجية»، د. أحمد مختار عمر، **مجلة عالم الفكر**، الكويت، المجلد 20، العدد 3، 1989م، ص16-18.

(65) ينظر: **علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة**، ص28 فما بعدها، «أصول البنيوية في علم اللغة والدراسات الأثنولوجية»، د. محمود فهمي حجازي، **مجلة عالم الفكر**، الكويت، المجلد 3، العدد 1، 1972م، ص136، **مدخل إلى علم اللغة**، ص182-183.

اللغوية، ويبحث الفونولوجي في أصوات اللغة بوصفها رموزاً صوتية ذات جانب وظيفي في بنية اللغة. ويتضح الفرق بينهما في اعتبار المعنى، فالسين والصاد في قولنا: سار وصار رمزان صوتيان مختلفان يؤدي إحلال أحدهما مكان الآخر إلى تغير المعنى. ويربط الدكتور حجازي ربطاً وثيقاً بين الفونولوجيا من جهة والفونيم (الوحدة الصوتية) والألوفون (الصورة الصوتية) من جهة ثانية، على أنه يرى أن علاقة الفرعين ببعضهما وثيقة، وإذا كان بينهما جوانب اختلاف فبينهما تكامل أيضاً[66].

أمّا الدكتورة تغريد عنبر فلها تسمية مميزة لهذين الفرعين، فتطلق على الفوناتيك مصطلح «**علم الصوتيات**»، ومهمته دراسة الصوت في حدِّ ذاته دون اعتبار للعوامل الخارجة عن نفس الصوت موضوع الدراسة، وتُطلق على الفونولوجيا «**علم النظم الصوتية**»، الذي يهتم بدراسة الأصوات من حيث وظيفتها في ظل النظام الصوتي الخاص بلغة معينة[67]، وهي تُسَوِّي بين مصطلحي «**الفونولوجيا**» و«**الفونيمكس**»[68]، وتطلق عليهما معاً «**علم النظم الصوتية**»[69]. ومعلومٌ أن مصطلح «**الفونيمكس**» ظهر ـ كما تقدم ـ عند المدرسة الأمريكية بديلاً لمصطلح الفونيم المتطور عن الفونولوجي، وإن كان قد عيب عليه «**أنه مشتق من لفظ** Phoneme، **وربما يوهم أن مباحثه مقصورة على الفونيمات فقط، مع أن مباحثه أشمل**»[70]. وتؤكد الدكتورة تغريد عنبر وجود معارف وأفكار مشتركة بين

---

(66) ينظر: **علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة**، ص28-32، **مدخل إلى علم اللغة**، ص38-42.

(67) **دراسات صوتية**، ص26-28، 322.

(68) الفونيمكس يُترجم إلى«علم الفونيمات» الوحدات الصوتية، أو«علم الأصوات الوظيفي»، ويترجمه الدكتور عبد الرحمن أيوب إلى«التشكيل الصوتي»، ينظر: «المقارنات اللغوية وتأريخ اللغة العربية»، بحث منشور ضمن ندوة **تقدم اللسانيات في الأقطار العربية**، ص178. ويذكر الدكتور تمام أن الأمريكيين يعنون به خلق الأبجديات للهجات غير المكتوبة. **مناهج البحث في اللغة**، ص140، وللمزيد ينظر: **معجم علم اللغة**، د. محمد علي الخولي، ص67، **معجم المصطلحات اللغوية**، د. رمزي بعلبكي، ص130.

(69) **دراسات صوتية**، ص334.

(70) **دراسة الصوت اللغوي**، ص47، وينظر: **الأصوات**، مالمبرج، ص227.

هذين الجانبين، وأنه ليس بينهما حدود فاصلة أو جامدة، بل إن أحدهما ليحتاج إلى الآخر احتياجاً قوياً[71].

وباستعراض كتابها نجد أن مباحثه انحصرت في الجانب الفوناتيكي بفروعه: الفسيولوجي، وتُسَمِّيه (الوظائفي)، والأوكستيكي (الفيزيائي)، ولم ينل منها الجانب الفونولوجي شيئاً يذكر، ولعلها أرجأت ذلك إلى عمل آخر ستفرد له ـ كما وعدت ـ كتاباً آخر يُخَصَّص لهذا الجانب[72]، وهذا الوعد ـ إن تحقق ـ سيكون بمثابة الجزء الثاني المتمِّم للجزء الأول من هذا الكتاب. وقد حفل كتابها بالأمثلة للغات متعددة البناء الصوتي، وبالأخصّ اللغات التي اتصلت بالثقافة الإسلامية.

ومما استوقفني في هذا الكتاب تقسيمها مستويات الدرس الصوتي إلى مستويين: أطلقت على أحدهما المستوى الجزئي، ويهتمُّ ـ كما تقول ـ بدراسة الأصوات ذاتها، وأطلقت على الآخر المستوى فوق الجزئي، ويهتمُّ بدراسة الآثار المترتبة على توالي الأصوات، فيدرس الجزء من الكلمة الذي وقع عليه نوع من الارتكاز أكسبه تمييزاً معيناً، أو تتابع درجات الحدة عند نطق جملةٍ ما أياً كانت أصواتها[73]. وليس من تفسير لهذا ـ فيما أرى ـ سوى أن ذلك يجري على فرعي علم الأصوات الفوناتيك والفونولوجيا، فإن صَحَّ هذا فما الداعي لذكر هذين المستويين وقد تعرضتْ قبْلاً لهذين الفرعين ؟!

وبعد، فقد رأينا أن أغلب اللسانيين المعاصرين في مصر يميلون إلى التفريق بين هذين الفرعين تبعاً لما عليها حال المدارس الغربية دون الفصل التام بينهما، ويتأرجحون في ترجمة مصطلحي هذين الفرعين أو تعريبهما[74]،

---

(71) **دراسات صوتية**، ص28.

(72) **نفسه**، ص10، 55.

(73) **دراسات صوتية**، ص55. وللمزيد ينظر: **دراسة السمع والكلام**، ص178-181.

(74) لابدَّ من الإشارة إلى أن للدكتور حسن ظاظا ترجمةً متفردةً لمصطلح الفنولوجي، وهي «علم الدّلالة الصوتية»، أو «علم الدّلالة اللغوية للأصوات»! .**كلام العرب من قضايا اللغة**، ص28، 30، 47، وللمزيد ينظر: **علم الصوتيات**، ص36-43، **في علم اللغة العام**، د. عبد الصبور شاهين، ص75-80، **أصول تراثية في علم اللغة**، د. كريم حسام الدين، ص125، 129 (الهامش)، ص170.

والترجمة في الغالب لا تختلف في معناها العام من لغوي لآخر، وإنما هي فروقٌ في الصياغة اللفظية ليس غير.

ونصل إلى القول: إن هذين الفرعين يُعَدَّان من صميم الدرس اللغوي، وأن أحدهما وهو الفوناتيك يُمَثِّل فرعاً ممهِّداً ومدخلاً رئيساً للفونولوجيا، لايمكن فصله عن الآخر إلا في إطار منهجية البحث العلمي في الدرس اللغوي، وفيما سوى ذلك فهما كلٌّ متكامل؛ إذْ يتناولان حقيقةً واحدةً هي الأصوات اللغوية، ولا يفترقان إلا في منهج اختيار تلك الحقيقة وتصنيفها، وهذا يعني أنني مقتنع بوجود فروق بينهما، وفي الوقت ذاته التكامل الشديد بينهما.

أمَّا من حيث المصطلحات الموضوعة لهما، وتضارب وجهات النظر بشأن تعريبهما أو ترجمتهما، وتعدد الترجمات حيالهما، فإني أرى الاكتفاء بالتعريب دون الترجمة ؛ لأن في ذلك توحُّد المصطلح، والبعد عن التعددية والازدواجية، إضافةً إلى ما في ذلك من الاتصال الثقافي بالفكر الذي وفدت إلينا منه هذه المصطلحات، وعدم تجاهل الواقع الذي نعايشه في العصر الحديث.

وقد اضْطُرَّ رواد الدراسات اللسانية المعاصرة في مصر للترجمة ؛ لإحساسهم بأنهم ينقلون لنا فكراً جديداً هو ونحن في أمسِّ الحاجة لترجمة مصطلحاته ؛ بغية اتضاح الرؤية، وتيسير المفاهيم، فكان أن اجتهد كلُّ فرد منهم حسب الطاقة والمعرفة فأخرجوا لنا طائفةً من المصطلحات، قوبلت بالترحاب من بعض الفئات، وبالانتقاد من آخرين، وسوف أعالج هذه القضية في المبحث الخاص بالمصطلحات اللسانية.

* * *

ثانياً: تحديد مخارج الأصوات وصفاتها

المخرج هو أقصى نقطة يلتقي فيها عضوان من أعضاء النطق أحدهما ثابت والآخر متحرك، أو هو بتعبير ماريو باي (Mario Pei) «**النقطة المحددة في الجهاز النطقي التي يتم عندها تعديل وضعه**»[75].

(75) **أسس علم اللغة**، ص78. وللمزيد حول مفهوم المخرج ينظر: **التطور النحوي**، =

وقد اتخذ هذا المصطلح مسميات أخرى عند القدماء والمعاصرين، فالخليل يسميها أحيازاً ومفردها حيِّز[76]، وإن كان الحيِّز عنده أوسع من المخرج؛ لأنه قد يحتوي على أكثر من صوت، ويتضح الفرق بينهما في أن الحيِّز هو المكان الذي يمتد فيه الصوت ويستطيل، أو بتعبير آخر هو الفراغ الذي يشغله صوت الحرف في الحلق والفم[77]، أما المخرج فهو الموضع الذي يلتقي فيه عضوا النطق الثابت والمتحرك، ويمنع الصوت من الامتداد والاستطالة، ويُسَمِّيه ـ أيضاً ـ مَدْرَجاً ومخرجاً[78].

ويُطلق سيبويه عليها مخارجاً، وفي مواطن قليلة حيِّزاً وموضعاً[79]، في حين يُسَمِّيه ابن دريد مجرى[80]. وهذا مصطلح غير دقيق؛ إذْ إنَّ مجرى الصوت[81] ـ كما يُلَاحَظُ بداهةً ـ هو الممرُّ (الطريق) الذي يسير فيه الصوت حتى يصل لنقطة التقاء العضوين (المخرج).

ويُطلق عليها ابن سينا محابساً (جمع محبس)، وهي تسميةٌ موفَّقةٌ إلى حدّ كبير، كما يُطلق عليها مخارجاً[82]، إلا أنه يبدو من كلامه أن المخرج يعني شيئاً آخر غير المحبس، فهو عنده يدل على مجرى الهواء، في حين أن المحبس أو الحبْسة أو الحبْس هو موضع محدد في طريق مجرى الهواء[83]، مما يعني أن المخرج أعمّ، والمحبس أخصّ.

= ص5-6، **الدراسات الصوتية عند علماء التجويد**، د. غانم قدوري الحمد، ص122 فما بعدها.

(76) **العين**، 1/ 64 (ط. درويش)، وينظر: **تهذيب اللغة**، للأزهري، 1/ 48.

(77) **التفكير الصوتي عند الخليل**، د. حلمي خليل، ص25، 36.

(78) **العين**، 1/ 57، 58، 64 (ط. درويش). وينظر: **تهذيب اللغة**، 1/ 50، 51.

(79) **الكتاب**، 4/ 453، 461، 464، 465، 468، 479.

(80) **الجمهرة**، 1/ 8.

(81) يُطلق بعض المحدثين على مجرى الصوت مصطلح «القناة الصوتية»، أو «الممرّ الصوتي». ينظر: **دراسات صوتية**، د. تغريد عنبر، ص209.

(82) **أسباب حدوث الحروف**، ص60. وقد استخدم الأستاذ محمد الأنطاكي هذه التسمية، مقترحاً أن تكون بديلاً لمصطلح مخارج، دون إشارة منه إلى أنه استعارها من ابن سينا!. ينظر: **الوجيز في فقه اللغة**، ص161.

(83) ينظر: **الأصوات اللغوية**، د. أنيس، ص141-142 (ط4).

وهكذا نجد عند القدماء مصطلحات عدّة لمفهوم واحد، ولم يكن المعاصرون بعيدين عن هذا، فقد تعددت أيضاً مصطلحاتهم في ذلك، فمنهم من يُطلق عليها «**مواضع التدخّل**»[84]، و«**نقاط التدخّل**»[85]، وبعضهم يسميها «**مواضع النطق**»[86]، و«**مكان النطق**»[87]، وتستخدم الأكثرية منهم مصطلح «**مخارج الأصوات**»[88].

وبالنظر في دراسة القدماء لمخارج الأصوات نجدهم يختلفون في تحديدها الكمِّي والكيفي[*]، فيما بينهم من جهة، ومع المعاصرين من جهة أخرى، على أن الأكثرية منهم تميل إلى جعلها ستة عشر مخرجاً[89]، في حين أن غالبية المعاصرين يجعلونها أحد عشر مخرجاً[90]. وإذا ما تساءلنا عن سبب هذا

---

(84) هذه تسمية الدكتور عبد الرحمن أيوب في: **أصوات اللغة**، ص194، وعنه اقتبسها الدكتور عبد اللّه ربيع وزميله في: **علم الصوتيات**، ص231، 232.

(85) سماها بذلك الدكتور سعد مصلوح في: **دراسة السمع والكلام**، ص200.

(86) هذه تسمية كل من الدكتور السعران، والدكتور بشر. ينظر: **علم اللغة**، ص152، 199، **الأصوات**، ص89.

(87) هذه تسمية الدكتور أحمد مختار عمر، في: **دراسة الصوت اللغوي**، ص93.

(88) ينظر: **الأصوات اللغوية**، د. أنيس، ص45، **كلام العرب من قضايا اللغة**، د. حسن ظاظا، ص7، **دراسات صوتية**، د. تغريد عنبر، ص209، **مناهج البحث في اللغة**، ص110.

(*) أعني بالتحديد الكمِّي عدد مخارج الأصوات، وبالتحديد الكيفي توزيع الأصوات العربية على هذه المخارج.

(89) هذا ما جرى عليه أكثر علماء العربية وأهل الأداء القرآني. ينظر: **الكتاب**، 4/ 433، **سر صناعة الإعراب**1/ 46، **شرح المفصل**، 10/ 123-124، **الرعاية**، ص118. وللمزيد ينظر: **ظاهرة التماثل عند توالي الأصوات العربية الصامتة** [رسالة ماجستير للباحث غير منشورة]، ص15 فما بعدها. وقد أَيَّدَ هذا بعض المعاصرين. ينظر: **الاشتقاق**، عبد اللّه أمين، ص337، **الألفاظ اللغوية**، عبد الحميد حسن، ص8-10.

(90) ينظر: **علم اللغة**، د. السعران، ص199، 200، **الأصوات**، د. بشر، ص89، 90، 136، **دراسة الصوت اللغوي**، ص269-273، **علم الصوتيات**، ص237-245، **علم الأصوات**، مالمبرج، ص121، **دراسات صوتية**، ص216. وقد ذهب الأستاذ صادق أبو سليمان في رسالته للماجستير أن الدكتور إبراهيم أنيس جعلها أحد عشر مخرجاً!. ينظر: **الدراسات اللغوية الحديثة في مصر**، ص183، وهذا غير صحيح ؛ حيث =

الاختلاف فإن من الممكن عزو ذلك ـ دون تخطئة أحد منهم ـ إلى التجارب الخاصة والمُلاحظة الذاتية لكل فريق، إضافةً إلى التأثر الشخصي بنطق الأصوات.

وبالموازنة بين القدماء والمعاصرين في ذلك نخرج بالحقائق التالية:

أولاً: اعتمد المعاصرون في ترتيب المخارج الصوتية على الترتيب التنازلي، وأعني به البدء بالشفتين وانتهاءً بالحلق والحنجرة، أما القدماء فقد سار جمهورهم في الاتجاه المعاكس لترتيب المعاصرين، بدءاً من الحلق وانتهاءً بالشفتين، وحُجَّتهم في ذلك ـ وهي منطقية إلى حدٍّ كبير ـ أن مادة الصوت وهي الهواء الصادر من الرئتين يقابل في طريقه أول المخارج وهو أقصى الحلق حتى يصل إلى منطقة الشفتين، فآثروا الترتيب التصاعدي بناءً على سير صدور الهواء، ومع ذلك فقد وُجِدَ منهم من سار على نهج المعاصرين في ترتيب المخارج الصوتية[91].

ثانياً: أخرج المعاصرون الألف اللينة من الهجائية العربية **(الصوامت)**[92]، بحجة أنها حركة (فتحة طويلة)، مما يعني أن الحروف الهجائية مُكَوَّنة من ثمانية وعشرين حرفاً، في حين أن القدماء عدّوها من ضمن أصوات العربية الصامتة. ويتصل بهذا عَدُّ القدماء الهمزة صوتاً صائتاً (حركة) في حين أنه عند المعاصرين صوت صامت[93].

= تتبعت ذلك فوجدته يجعلها في ستة مخارج كلية، تتفرع إلى تسعة مخارج جزئية. ينظر: **الأصوات اللغوية**، ص45-74 (ط3).

(91) ينظر: **الدراسات الصوتية عند علماء التجويد**، د. غانم قدوري الحمد، ص189، 190.

(92) أضاف الدكتور أنيس إلى ذلك حرفي الواو والياء، إذ لم يذكرهما عند تعرضه لمخارج الحروف، ينظر: **الأصوات**، ص45-74، في حين أن الدكتور أحمد مختار عمر ذكر الألف، والواو، والياء، ضمن مخارج الحروف!. **دراسة الصوت اللغوي**، ص275. ولتفاصيل أكثر عن هذه القضية ينظر: **دراسات في علم اللغة**، ق1، ص41-134.

(93) قال بهذا الخليل، حيث جمع الهمزة مع الألف والواو والياء في حيِّز واحد. **العين**، 1/ 58، 64 (ط. درويش). وقد ناقش المعاصرون هذه القضية وأثبتوا عدم صحتها. ينظر: **الأصوات**، د. بشر، ص112-115، **دراسات في علم اللغة**، ق1، ص55 =

ثالثاً: أن هناك تطوراً لحق ببعض أصوات العربية من حيث مواضع نطقها، ولعلَّ ذلك مما يُفَسِّر اختلاف وجهات النظر بين القدماء والمعاصرين حول مسألة تحديد مخارج الأصوات.

ومهما يكن من شيء، فإن مواطن الالتقاء بين الفريقين أكثر من نقاط الاختلاف، وذلك مما يُعزِّز من مكانة الدراسات الصوتية العربية القديمة، على الرغم من البون الشاسع بين وسائل كلٍّ من الطرفين، فلم يكن لدى القدماء سوى وسيلة وحيدة للدرس الصوتي وهي المُلاحظة الذاتية، على حين أنه توافر لدى المعاصرين أجهزة دقيقة، ووسائل آلية حديثة استُعين بها في بحوثهم الصوتية.

أمَّا صفات الأصوات فهي تشكِّل جانباً مهماً من جوانب دراسة الصوت اللغوي، فإذا كانت المخارج تحدد خصائص الأصوات النطقية أو العضوية، فإن الصفات تميِّز الأصوات بعضها عن بعض، وخاصةً إذا كانت متحدة المخارج.

ومن المتعارف عليه لدى اللسانيين المعاصرين أن إنتاج الأصوات اللغوية وتصنيفها يعتمد على ثلاثة أسس، منها أساسان يرتكزان على صفات الأصوات وهما: حالة ممر الهواء عند مخارج الأصوات، وأوضاع الأوتار الصوتية، والأساس الثالث خاص بالمخارج، وهي مواضع النطق المختلفة[94]، وقد سبق الحديث عن هذا الأساس الأخير، والأساسان الأوَّلان هما موضوع دراستنا الآن.

إن مفهوم الصفة عند القدماء يتمثل في أنها «**كيفيةٌ عارضةٌ للحرف عند حصوله في المخرج**»[95]، أما عند المعاصرين فهي «**الأثر السمعي الناتج عن**

= فما بعدها، 66-68، 94، **المنهج الصوتي للبنية العربية**، ص172، **دراسة الصوت اللغوي**، ص295-298، **التفكير الصوتي عند الخليل** ، ص59-60. وللمزيد ينظر: **الأصوات اللغوية**، د. أنيس، ص73-74.

(94) ينظر: **الأصوات**، د. بشر، ص73، 89، 98، **محاضرات في اللغة**، د. أيوب، ص94، **مناهج البحث في اللغة**، ص112.

(95) **شرح المقدمة الجزرية**، طاش كبرى زاده(ت968هـ) لوحة 11/و. نقلاً عن: **الدراسات الصوتية عند علماء التجويد**، ص227. وهناك تعريفٌ آخر للصفة ذكره القسطلاني في: **لطائف الإشارات**، 1/ 196، ومحمد مكي نصر في : **نهاية القول المفيد في علم** =

حركة من حركات عضو واحد من أعضاء النطق»(96)، ولعلك تلاحظ أن المفهومين متقاربان.

ونظراً لكثرة الصفات الصوتية(97) فإنني سأكتفي بذكر أشهرها، مُعَقِّباً عليها بوجهة نظر كلٍّ من القدماء والمعاصرين، وهذه الصفات هي/ الجهر، والهمس، والشدة، والرخاوة.

فأمَّا الجهر ومقابله الهمس فأول نصٍّ يطالعنا في تحديد مفهومهما هو لسيبويه، فالمجهور «**حرفٌ أُشبع الاعتماد في موضعه، ومَنَعَ النَّفَسَ أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد عليه ويجري الصوت**» والمهموس «**حرفٌ أُضعف الاعتماد في موضعه حتى جرى النَّفَسُ معه**»(98)، وعلى هذا سار بقية العلماء، مع تحوير في العبارة، أو شرح لمضمونها، أو إيضاحٍ لغامضها.

إن هذا التعريف أثار نقاشاً مستفيضاً من لدن المعاصرين، سواء أكانوا عرباً أم مستشرقين(99)، ويمكنني القول على وجه الإجمال: إن تعريف سيبويه السابق يكتنفه الغموض في بعض جوانبه، على الرغم من تأييد الدراسات الصوتية الحديثة لفكرته عن الجهر والهمس بصفة عامة، وتقوم نقطة الضعف في هذا التعريف على عدم إدراكه وغيره من العلماء لوظيفة الأوتار الصوتية في تحديد عمليتي الجهر والهمس! صحيحٌ أنهم أحسُّوا بأثر الوترين الصوتيين، ولكنهم لم

= **التجويد**، ص41، 43، وهو أنها لفظ يدل على معنى في موصوفه إما باعتبار محلّه أو باعتبار نفسه، فالأول كحروف الحلق، والثاني كالجهر والهمس!، ويُلْمس من هذا التعريف خلطٌ بين المخرج والصفة.

(96) **أصوات اللغة**، د. أيوب، ص133.

(97) لمعرفة هذه الصفات ورأي القدماء والمحدثين بشأنها ينظر: رسالتنا للماجستير (**ظاهرة التماثل عند توالي الأصوات العربية الصامتة**) ص32-37، **الدراسات الصوتية عند علماء التجويد**، 228 فما بعدها.

(98) **الكتاب**، 4/ 434. وينظر: **سر صناعة الإعراب**، 1/ 60.

(99) ينظر ـ على سبيل المثال ـ: «علم الأصوات عند سيبويه وعندنا»، **صحيفة الجامعة المصرية**، العدد 5، السنة 2، 1931م، ص10، **الأصوات اللغوية**، د. أنيس، ص125، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص60، **أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي**، ص195، **العربية الفصحى**، هنري فليش، ص199-200.

يعرفوا حقيقتهما، فَهُمْ كما يقول هنري فليش (Henri Fleisch): «**وإن كانوا لم يعرفوا السبب، فلا يَسْتَتْبع ذلك عدم استطاعتهم إدراك الأثر**»(100). ويحدد المعاصرون مفهوم الجهر في أنه ذبذبة الأوتار الصوتية واهتزازها عند النطق بالصوت(101)، والهمس هو عدم ذبذبة الأوتار الصوتية حال النطق بالصوت، والفرق بينهما لا يتوقف على ما ذُكر فحسب، بل يضاف إليه أن الجهر بالصوت يحتاج لكمية هواء أقلّ مما يحتاجه المهموس، وقد ذكر هذا الأقدمون، وأثبتت التجارب المعملية صحته(102). ومن المُلاحظ أن هذين الاصطلاحين (الجهر والهمس) استخدمهما القدماء، وجرى على النهج ذاته المعاصرون أيضاً.

أمّا الشدة والرخاوة فقد عرَّف سيبويه الصوت الشديد بأنه «**الذي يمنع الصوت أن يجري فيه**»(103) والرخو عند ابن جني هو «**الذي يجري فيه الصوت**»(104).

ويشرح المعاصرون عملية حدوث الصوت الشديد بأنْ يُحبس مجرى الهواء الخارج من الرئتين حبساً تاماً في موضع من المواضع، مما ينتج عنه ضغط الهواء، ثم يُطلق سراح المجرى الهوائي فجأةً، ويندفع الهواء محدثاً صوتاً انفجارياً. أما الصوت الرخو فيكون بتضييق مجرى الهواء الخارج من الرئتين في موضع من المواضع، بحيث يحدث للهواء عند خروجه احتكاكٌ مسموعٌ(105).

---

(100) «التفكير الصوتي في ضوء سر صناعة الإعراب»، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، 23/ 58.

(101) ينظر: **الأصوات اللغوية**، د. أنيس، ص20-22، **الأصوات**، د. بشر، ص87-88، **علم اللغة**، د. السعران، ص146-147، **مناهج البحث في اللغة**، ص114.

(102) ينظر: **الكلام ـ إنتاجه وتحليله**، ص64، **علم اللغة**، د. السعران، ص164.

(103) **الكتاب**، 4/ 434.

(104) **سر صناعة الإعراب**، 1/ 61، وينظر: **أسباب حدوث الحروف**، ص6، وقد ذكرتُ تعريف ابن جني للرخو؛ لأن سيبويه لم يقم بتعريفه مباشرةً، وإن كان يُلْمس من كلامه أنه كذلك.

(105) ينظر: **الأصوات اللغوية**، د. أنيس، ص23-26، **مناهج البحث في اللغة**، ص112-113، **علم اللغة**، د. السعران، ص166، 189، **الأصوات**، د. بشر، ص100، 118.

وبالموازنة بين الطرفين في هذا نجد أنهما يتفقان في المفهوم العام لفكرة الشدة والرخاوة، وإن كانت فكرة المعاصرين أكثر وضوحاً ودقةً مما هي عليه عند الأقدمين. على أن هناك مفاهيم مضطربة، أو قُلْ: صياغةً غير دقيقة لكيفية حدوث هاتين الصفتين عند بعض القدماء، بحيث يبدو من خلالها أنه لا فرق بين المجهور والشديد، ففي تعريف سيبويه السابق لهذين المصطلحين ما يوحي باختلاط مفهوميهما، ويزداد الخلط وضوحاً أكثر فيما أورده السَّكَّاكي من تحديد لمفهوم الجهر من أنه «**انحصار النَّفَس في مخرج الحروف**»، والهمس «**جَرْيُ ذلك فيه**»(106)، وفي هذا من التداخل بين هذين المفهومين ومفهومي كلٍّ من الشدة والرخاوة ما فيه، وقد أدرك بعض العلماء ذلك فبدأوا بتصحيح المفاهيم، وتحديد الدّلالات الاصطلاحية، وهذا ما نلمسه عند الاستراباذي (ت688هـ)، وخاصةً عند تفريقه بين المجهور والشديد(107). ولئن اتَّسَمَ مصطلحا الجهر والهمس بالاتفاق التام بين القدماء والمعاصرين في استخدامهما، فقد اتخذ مصطلحا الشدة والرخاوة تسميات متعددة عند القدماء أنفسهم، وعند المعاصرين أيضاً، فالفرّاء (ت206هـ) ـ فيما يذكر السيرافي ـ يُطلق على الصوت الشديد مصطلح (**الأخرس**) وعلى الصوت الرخو (**المصوّت**)(108)، وبعض القدماء وخاصةً المتأخرَ منهم يُطلق على الأصوات الشديدة مصطلح (**الآنية**) وعلى الرخوة مصطلح (**الزمانية**)(109)، ويُسمي ابن سينا الصوت الشديد (**المفرد**)

---

(106) **مفتاح العلوم**، ص109.

(107) **شرح شافية ابن الحاجب**، 3/ 260. وينظر: **شرح المفصل**، 10/ 129. وللمزيد ينظر: **المدخل إلى علم اللغة**، د. رمضان عبد التواب، ص40، **فقه اللغة**، محمد المبارك، ص51، «النظريات الصوتية في كتاب سيبويه»، الطيب البكوش، **حوليات الجامعة التونسية**، العدد 11، 1974م، ص174، **في البحث الصوتي عند العرب**، د. خليل العطية، ص46.

(108) **ما ذكره الكوفيون من الإدغام**، ص59-60.

(109) ذكر الدكتور غانم قدوري الحمد أن السيد الشريف علي الجرجاني(ت816هـ) صاحب **التعريفات** أطلق هذه التسمية في كتابه **شرح المواقف في علم الكلام** 5/ 72، وعنه أخذ التسمية المرعشي (ت1150هـ). ينظر: **الدراسات الصوتية عند علماء التجويد**، ص145.

والواقع أن الاستراباذي أشار إلى أن الصوت الشديد يُسْمَعُ في آن ثم ينقطع. ينظر: =

والرخو (**المركب**)[110]. ويُطلق المعاصرون على الصوت الشديد مصطلح (**انفجاري**) و (**وقفي**) و(**آني**) و(**احتباسي**)، كما يطلقون على الصوت الرخو مصطلح (**احتكاكي**) و(**مُتَمَادّ**) و(**انطلاقي**).

ويُلحق بهذين المصطلحين مصطلح آخر هو الأصوات المتوسطة[111]، وقد أشار القدماء له بمصطلح (**بين الشديد والرخو**)، ومصطلح آخر متأخر نسبياً هو (**البينية**)[112]، والتسمية السابقة ـ أعني الأصوات المتوسطة ـ غامضةٌ إلى حدٍّ كبير، فلا ندري هل هي متوسطةٌ بين الشدة والرخاوة؟ كما فَسَّر هذا كثير من الأقدمين، أو متوسطةٌ بين الصوامت والصوائت؟ كما قال بهذا الدكتور كمال بشر[113]، أو هي شديدة رخوة؟ كما قال بهذا كانتينو (Cantineau)[114]، أو غير هذا وذاك؟

وباستعراض آراء المعاصرين نجد الدكتور إبراهيم أنيس يطلق عليها الأصوات المائعة (Liquids)، بمعنى أنها ليست شديدةً ولا رخوةً، ويُفَسِّر مصطلح القدماء بأنه لا يعني أكثر من أنها تخالف النوعين الشديدة والرخوة[115]. أمَّا أستاذنا الدكتور تمام فيطلق عليها (**الأصوات المستمرة**) أو (**الأصوات المتوسطة**)؛ لأنها ليست شديدةً ولا رخوةً[116]، كما قال بهذا الدكتور أنيس أيضاً.

= **شرح شافية ابن الحاجب**، 3/ 260، مما يدل على سبقه في الإشارة إلى هذا المصطلح، أو إلى شيءٍ من مستلزماته.

(110) **أسباب حدوث الحروف**، ص6.

(111) هذا المصطلح لم يُشِرْ إليه الأقدمون، وإنما اكتفوا بمصطلح «بين الشديد والرخو»، ومصطلح «بين الصفتين». ينظر: **الكتاب**، 4/ 435، **سر صناعة الإعراب**، 1/ 61. ويذكر الدكتور غانم الحمد أن أقدم من استخدمه منهم أبو حيان (ت745هـ) في: **ارتشاف الضرب**، والمرادي (ت749هـ) في: **شرح التسهيل**. ينظر: **الدراسات الصوتية عند علماء التجويد**، ص141-142، كما استخدمه ابن الجزري في: **النشر**، 1/ 202، والقسطلاني في: **لطائف الإشارات**، 1/ 198.

(112) ينظر: **الدراسات الصوتية عند علماء التجويد**، ص145.

(113) **الأصوات**، ص131-132.

(114) **دروس في علم أصوات العربية**، ص24.

(115) **الأصوات اللغوية**، ص25-26. وينظر: **أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي**، ص206.

(116) **مناهج البحث في اللغة**، ص113، 132.

ويرفض الدكتور بشر هذا التفسير، معتلاً بأنها ليست كذلك، بل هي نوع مستقل، فالتوسُّط عنده لا يعني أنها ليست شديدةً ولا رخوةً، كما قال بهذا الدكتور أنيس والدكتور تمام، إنما المقصود به ـ كما اقترح، بل أوجب تفسير ذلك المصطلح ـ أنها أصواتٌ متوسطةٌ بين الصامتة بعامة والصائتة (**الحركات**)، وقد أطلق على الأصوات المختصة بهذا المصطلح اسم (**أشباه الحركات**)؛ لأنها تتسم بخواصّ الصوامت، وفي الوقت نفسه لها شَبَهٌ بالحركات[117].

وهكذا نراهم يشرحون هذا المصطلح بأنه يعني عدم الشدة وعدم الرخاوة، وفي مقابل هذا نجد من المعاصرين من يتغاضى عن ذكر هذا المصطلح، ويكتفي بتوزيع الأصوات المتوسطة إلى مجموعات، تختص كل مجموعة بصوت أو صوتين[118].

وأرى أن تسميتها بالأصوات التي ليست شديدةً ولا رخوةً هو الأنسب على الرغم من طول التسمية، وإن كان مصطلح المتوسطة لا اعتراض عليه، فهو أيضاً مصطلح يصحُّ جَرَيانه على هذا النوع من الأصوات، رغم أنه يثير العديد من التأويلات[119].

وبتوزيع الأصوات على تلك المفاهيم الاصطلاحية المتقدمة (**الجهر ـ الهمس ـ الشدة ـ الرخاوة ـ التوسط**) نجد فروقاً يسيرة بين القدماء والمعاصرين في هذه المسألة، وبالتحديد في أصوات ثلاثة هي: الجيم، والعين، والضاد، هذا في حالات الشدة والرخاوة وما ليس كذلك، وأصوات أخرى ثلاثة هي: الهمزة، والطاء، والقاف، في حالتي الجهر والهمس، ومردُّ ذلك ـ فيما أرى ـ ما أصاب هذه الأصوات من تطورٍ تأريخي عَبْر الأزمنة السحيقة التي مرَّت بها اللغة العربية.

وفي ضوء ما تقدم نستطيع القول: إن الوصف الصوتي الذي ذكره القدماء

(117) **الأصوات**، ص99، 131، 132.

(118) ينظر: **علم اللغة**، د. السعران، ص165-198، **دراسة الصوت اللغوي**، ص276، **علم الصوتيات**، ص235، 236.

(119) للدكتور الطيب البكوش دراسةٌ قيِّمةٌ عن «مفهوم البينية في الصوتيات العربية»، ينظر: **مجلة دراسات لسانية** (تونس)، المجلد 3، 1997م، ص30-39.

يتفق في معظمه مع نتائج البحوث الصوتية الحديثة، ومن ثَمَّ فإن دراسات المعاصرين في هذا الجانب تمثَّلت بشكل رئيس في البرهنة على صحة دراسة القدماء للأصوات، وإثبات ذلك بالطرق العلمية، والتجارب المعملية.

ثالثاً ـ التغيرات الصوتية

يطرأ على الأصوات اللغوية تبدلاتٌ عديدة، منها ما هو داخل الأصوات المعزولة، ومنها ما يقع حال تركب بعضها مع بعض في الكلمة الصوتية.

ويُطلق اللسانيون المعاصرون على النوع الأول مصطلح «**التغيرات التأريخية أو المطلقة**»، وعلى النوع الآخر«**التغيرات التركيبية أو المقيدة**»، ويَعْنُون بالنوع الأول تلك التغيرات التي تحدث على مرّ التأريخ اللغوي، دون أن تكون مشروطةً بمواقع صوتيةٍ محددة، ودراسة هذا النوع من اختصاص علم الأصوات التأريخي أو التطوري، أمَّا النوع الآخر فيعْنون به ما يطرأ على الأصوات من تغيرات ناتجة جرّاء التقاء الأصوات في سياقات صوتية معينة، ويختصُّ بدراستها علم الأصوات الوصفي غالباً[120].

وقد لاحظ اللسانيون المعاصرون في مصر أن للتغيرات الصوتية التأريخية خواصَّ تتصف بها، لعلَّ من أهمها: أنها مطَّردةٌ غالباً، وغير إرادية، وبطيئة السير، وغير فردية، وأنها محدودة الزمان والمكان، ومطلقةٌ لا يمكن لأحد اعتراضها أو استبدالها[121]. وكان موقفهم من هذه التغيرات هو إيمان كثير منهم بما لحق الأصوات العربية من تغيرات تأريخية، أمَّا التغيرات التركيبية فقد أولاها كثيرٌ منهم عنايته، وقام بتحديد مظاهرها، وصورها، ومحاولة تفسير حدوثها.

وبالنظر في تراث الأقدمين نجد أنهم أعطوا التغيرات التركيبية كثيراً من اهتمامهم، على النحو الذي تُصَوِّره دراساتهم عن الإدغام، والإمالة، والوقف،

---

(120) **اللغة**، فندريس، ص62-96، **علم الصوتيات**، ص259، **التطور اللغوي**، د. رمضان عبد التواب، ص17-46، **مدخل إلى علم اللغة**، د. محمود فهمي حجازي، ص48-54.

(121) ينظر: **علم اللغة**، د. وافي، ص265-269، **اللغة بين المعيارية والوصفية**، ص92-100، **اللغة**، فندريس، ص65-66، 69، 74.

والإبدال، وكراهية التضعيف... إلخ، كما أشاروا إلى التغيرات التأريخية من خلال أحكام الأداء القرآني، ومؤلفات لحن العامة، وكانت نظرتهم لها نظرةً معياريةً صِرْف.

إن هذا النوع من التغيرات «التركيبية» يكثر وجوده في العربية، وقد أوصل صورها بعض الباحثين إلى ست صور، تتفرع إلى أشكال أخرى متعددة[122]، وسأكتفي في هذا المقام بظاهرتي التماثل والتخالف؛ حيث يُعَدَّان في الدراسات اللسانية الحديثة من أبرز مظاهر التغيرات الصوتية التركيبية.

(أ) ظاهرة التماثل (Assimilation)

حينما يتجاوز صوتان صامتان أو صائتان في الوحدة الكلامية، فإن أحدهما وفق سياقات صوتية معينة يؤثر أو يتأثر بالآخر تأثراً تختلف نسبته من صورة لأخرى؛ بُغْيَةَ تحقيق الانسجام الصوتي والاقتصاد في الجهد العضلي، وهذا ما يُعرف بالتماثل أو المماثلة.

وقد تناولها القدماء تحت مسمَّى المضارعة، والتقريب، والإدغام، والإمالة، ويُعَدُّ الخليل وسيبويه وابن جني ومكِّي بن أبي طالب القيسي وأبو عمرو الدَّاني ممن قدموا دراسات دقيقةً عن هذه الظاهرة، وتوصلوا فيها إلى نتائج تناظر ما وصلت إليه الدراسات اللسانية الحديثة[123].

أمَّا المحدثون فكان الدكتور وافي من أوائل من أشار لهذه الظاهرة تحت مصطلح (**التشاكل**)[124]، وهي- وإن كانت إشارةً عجلى - فله فضل السَّبْق

---

(122) ينظر: **علم الصوتيات**، ص266-276. وهذه الصور هي: الانتقال الديناميكي، التضعيف، التقصير، الحذف، الوصل، المماثلة، المخالفة.

(123) في رسالة الماجستير (**ظاهرة التماثل عند توالي الأصوات العربية الصامتة**) حديثٌ وافٍ عن جهود القدماء في دراسة هذه الظاهرة، وموازنتها بالدراسات اللسانية الحديثة.

(124) **علم اللغة**، ص298-312، **اللغة والمجتمع**، ص60 فما بعدها. ولابدَّ في هذا المقام من الإشارة إلى أن المستشرق الألماني«برجشتراسر» تعرَّض في كتابه **التطور النحوي للغة العربية** لهذه الظاهرة وأسماها «التشاكل أو التماثل»، وكان «بروكلمان» قد نشر عام 1906م كتاباً صغيراً بعنوان: **فقه اللغات السامية**، ضمَّنه دراسةً شاملةً ومقارنةً لهذه الظاهرة في ضوء اللغات السامية، وقد ذكر الدكتور رمضان عبد التواب - مترجم =

والريادة في هذا المضمار. ويُعَدُّ الدكتور أنيس ـ فيما تبيَّن لي ـ أول من تناول دراسة هذه الظاهرة دراسةً علميةً دقيقةً، وكشف عن مفهومها، وصورها المتعددة، من إدغام، وإقلاب، وإخفاء، وإبدال، وإمالة[125]، بل تُعَدُّ هذه الدراسة فاتحةً للدراسات اللاحقة التي تعرضت لهذه الظاهرة، وقلَّما تجد من يتناولها دون أن تكون دراسة الدكتور أنيس مصدراً رئيساً لا يُستغنى عنه. صحيحٌ أن عنصر الإحاطة لم يتحقق لهذه الدراسة، ولكن عُذْره في هذا أنها الأولى من نوعها، وطبيعيٌ أن تفتقر مثل هذه الأعمال الأوليَّة إلى طابع الشمول والاستقصاء، فالبداية مزلّةٌ كما يقول صاحب **الصناعتين**[126].

وممن تعرض لها الدكتور عبد العزيز مطر في مقال خصَّصه لتوضيح جهود الأقدمين في دراسة هذه الظاهرة في ضوء معطيات الدراسات الصوتية الحديثة[127]. على أن أوفى دراسة لهذه الظاهرة كانت ـ فيما أعلم ـ للدكتور عبد الصبور شاهين، وذلك في رسالته للماجستير «**الأصوات في قراءة أبي عمرو**»[128].

ولا أريد أن استقصي إسهام اللسانيين المعاصرين في مصر في دراسة هذه الظاهرة[129]، فذلك مما يُخرجنا عن هدف هذه الدراسة، ولكن يكفي أن نعلم أنه ما من كتاب في الأصوات اللغوية أو في فقه اللغة أو علمها ـ بصفة عامة ـ إلا وقد أشار إليها تحت مصطلح «**التماثل**»، أو «**المماثلة**»، أو تحت مصطلحات أخرى، ولئن كان للقدماء فضل الأسبقية في اكتشاف هذه الظاهرة فللمحدثين

= الكتاب ـ أن كلَّ من جاء بعد «بروكلمان» عالةٌ عليه. **فقه اللغات السامية**، ص7.

(125) ينظر: **الأصوات اللغوية** ص126–148، 180–185 (ط3)، **في اللهجات العربية**، ص60–65 (ط2).

(126) **الصناعتين**، أبو هلال العسكري، ص156.

(127) نشر هذا المقال في: **مجلة اللسان العربي**، المجلد 7، الجزء 1، 1970م، بعنوان «علماء الأصوات العرب سبقوا اللغويين المحدثين في ابتكار نظرية التماثل».

(128) نشرها عام 1987م في كتاب أسماه **أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي- أبو عمرو بن العلاء**. وقد تناولتُ هذه الدراسة بالتفصيل والمناقشة في رسالة الماجستير، ص367–409.

(129) من ضمن تلك الإسهامات دراسة الدكتور صلاح الدين حسنين لهذه الظاهرة مقارنةً باللغات السامية. ينظر: **المدخل إلى علم الأصوات**، ص74–81.

فضْل التتبع والتجميع بعد أن كانت مبعثرةً هنا وهناك، والدراسة التحليلية التنظيمية في ضوء ما وصلت إليه الدراسات الصوتية الحديثة من دقة وشمولية.

(ب) ظاهرة التخالف (Dissimilation)

وهي ظاهرةٌ صوتيةٌ تسير في الاتجاه المعاكس لظاهرة التماثل، فهي تهدف إلى التباعد بين المتماثلين في حين أن التماثل يهدف إلى التقارب بين المتباعدين، وإن كانا جميعاً يسعيان لتحقيق مبدأ واحد هو طلب الخفة، أو ما يُعرف بنظرية السهولة والتيسير.

وقد عالجها الأقدمون تحت اسم كراهية التضعيف، وكراهية اجتماع حرفين من جنس واحد، واستثقال المثلين، كما في نحو (تَظَنَّيْتُ) بدلاً من (تَظَنَّنْتُ)، و(تَقَصَّيْتُ) بدلاً من (تَقَصَّصْتُ)[130]، إلا أنها لم تنل منهم تلك العناية التي لقيتها ظاهرة التماثل، ولعلَّ ذلك راجع إلى أنها ـ كما يقول الدكتور أحمد مختار عمر ـ : «**تحدث بصورة أقلَّ من حدوث المماثلة**»[131]. وهي تحدث في الأصوات الصامتة كما تحدث في الصوائت[132].

ويُعَدُّ الدكتور وافي ـ أيضاً ـ من أوائل من تعرض لهذه الظاهرة من اللسانيين المعاصرين في مصر، بشيء من الإيجاز، وأطلق عليها مصطلح «**التباين**»[133]. ثم تناولها الدكتور أنيس، معتبراً إياها من باب التطور التأريخي

---

(130) **الكتاب**، 2/ 401، **الخصائص**، 2/ 231.

(131) **دراسة الصوت اللغوي**، ص330.

(132) ضرب الدكتور أحمد مختار عمر أمثلةً لوقوعها في الصوائت، وكذلك الدكتور رمضان عبد التواب. ينظر: **دراسة الصوت اللغوي**، ص331، **التطور اللغوي**، ص42، وقدَّم قبلهما «بروكلمان» أمثلةً عديدةً لذلك في: **فقه اللغات السامية**، ص77، 79، وفيما أورده هؤلاء رَدٌّ على ماقرَّره الدكتور عبد الغفار هلال من أن حدوثها في الأصوات الصائتة «أمرٌ لم يتضح في العربية، كما اتضح نظيره في الأصوات الساكنة»، **أبنية العربية في ضوء علم التشكيل الصوتي**، ص196.

(133) **علم اللغة**، ص281، ومما يلاحظ أن أمثلته التي أوردها كانت من اللغتين الفرنسية واللاتينية دون اللغة العربية، كما يلاحظ أيضاً أن أمثلته لظاهرة التماثل كانت من اللهجات المعاصرة. وما ذكرته عن «برجشتراسر»، و«بروكلمان» بشأن ظاهرة التماثل يجري أيضاً على هذه الظاهرة.

للأصوات[134]، ولنا وقفة عند هذا الاعتبار، فهو في نظر الدرس اللساني الحديث اعتبارٌ صحيح، وإن كان الدكتور أنيس لم يذكر ذلك عند حديثه عن المماثلة، على الرغم من أنهما ظاهرتان صوتيتان تركيبيتان، مما قد يُفهم منه أن المماثلة ليست تطوراً تأريخياً للأصوات!، وكلٌّ هذا يوحي بأن هناك تداخلاً بين علم الأصوات التأريخي وعلم الأصوات الوصفي، بل إنه من الصعب ـ كما يذكر «ماريو باي» ـ الفصل بين هذين العلمين في المجال التطبيقي العملي[135]. وبصفة عامة، فإن التغيرات الصوتية بنوعيها تندرج تحت مسمى علم اللغة التأريخي كما ذكر ذلك كثير من الباحثين[136].

أمَّا بقية الدارسين لهذه الظاهرة ـ أعني ظاهرة المخالفة ـ فكانوا يكتفون بذكرها مقرونةً بالأمثلة التقليدية لها[137]، باستثناء الدكتور رمضان عبد التواب، فقد حاول تتبع أمثلة هذه الظاهرة من خلال كتب لحن العامة، وبعض اللغات السامية[138]، وليس هناك من دراسة متعمقة عن المخالفة ـ فيما أعلم ـ سوى دراسة الدكتور أحمد عبد المجيد هريدي[139]، وبالرغم من أهميتها لا يمكن لي أن أستعرضها في هذا المقام؛ وذلك لأنها خارجة عن فترة الدراسة بسنوات عديدة!.

---

(134) **الأصوات اللغوية**، ص152-155، 180-181. والتطور هنا لا يعني أكثر من مجرد التغير. للمزيد ينظر: **التطور اللغوي**، د. أيوب، ص27 فما بعدها، **دراسات في علم اللغة**، ق2، د. بشر، ص124 فما بعدها، **التطور اللغوي**، د. رمضان عبد التواب، ص9.

(135) **أسس علم اللغة**، ص137.

(136) ينظر: **أسس علم اللغة**، ماريو باي، ص142-151، **علم الأصوات**، مالمبرج، ص255-257، **ظاهرة المخالفة الصوتية**، د. أحمد عبد المجيد هريدي، ص11.

(137) ينظر ـ على سبيل المثال ـ: **علم الصوتيات**، ص275 فما بعدها، **أبنية العربية في ضوء علم التشكيل الصوتي**، ص187-196، **دراسة الصوت اللغوي**، ص329-331، **المدخل إلى علم الأصوات**، ص48.

(138) **التطور اللغوي**، ص37-46.

(139) صدرت هذه الدراسة في كتاب أسماه **ظاهرة المخالفة الصوتية ودورها في نمو المعجم العربي**، عن مكتبة الخانجي بالقاهرة، سنة 1409هـ ـ 1989م. وللمزيد حول هذه الظاهرة ينظر: **في الأصوات اللغوية**، د. غالب المطلبي، ص283-291.

رابعاً ـ الأصوات الصائتة

من المآخذ التي أخذها اللسانيون المعاصرون في مصر على الدراسات الصوتية القديمة ـ كما تقدم ـ أنها لم تُعْنَ بالصوائت (الحركات) عنايتها بالصوامت (الحروف)، ويُعْزَى السبب في هذا ـ كما ذكروا ـ إلى أن اللغات السامية بصفة عامة والكتابة العربية أعطت الصوامت عنايةً خاصةً في الدراسة التحليلية والرموز الصوتية، كما أن إيمان القدماء بفكرة الأصول أدى إلى اهتمامهم بالصوامت دون الصوائت(140). على أن هذا لا يعني بحال أنهم أهملوها تماماً، بل إنهم تحدثوا عنها، وبينوا خصائصها الفسيولوجية على نحو ما نجده عند أبي الأسود الدؤلي وإشارته الدقيقة لوضع الشفاه حال النطق بالصوائت، وما ذكره الخليل عن حروف المد (الصوائت الطويلة)، وابن جني في حديثه عن أبعاض حروف المد (الصوائت القصيرة)، وموقعية الصائت من الصامت هل هو بعده أو قبله أو معه؟. . . ، وبوجه عام فقد نالت الفتحة والضمة والكسرة منهم عنايةً أكبر مما نالته الألف والواو والياء(141).

والواقع أن للصوائت وظائف صوتيةً مهمةً، تتضح في تعلم اللغات الأجنبية، وفي الدراسة التحليلية للمقطع الصوتي، حيث إن الصوائت تُمَثِّل نواة المقطع، إضافةً إلى ما تؤديه من معانٍ وظيفية، صرفيةً كانت، أم نحويةً، أم دلاليةً، أو معانٍ معجمية، ولذلك فقد لقيت من الدراسات الصوتية المعاصرة عنايةً كبرى تمثَّلت في دراسة مكوِّناتها، وتحديد صورها، ووضع المقاييس العامة لها في ضوء التقدم التقني للأجهزة والوسائل المعملية الحديثة التي أُعدَّت لهذا الغرض.

---

(140) **الأصوات اللغوية**، د. أنيس، ص38، **الأصوات**، د. بشر، ص75-85، 137-138، 146-150، **فصول في فقه العربية**، د. رمضان عبد التواب، ص353-360، **علم الصوتيات**، ص157 فما بعدها. وللمزيد ينظر: **الإعراب سمة العربية الفصحى**، د. محمد إبراهيم البنا، ص41-57. وقد وقف الدكتور عبد المنعم عبد اللَّه من هذا الرأي موقفاً معارضاً، فذكر أن العرب اهتموا بالدراستين اهتماماً كبيراً، ولم ينظروا للصوائت نظرةً ثانويةً، كما قال بهذا كثير من المعاصرين، عرباً ومستشرقين. ينظر: **المقطع الصوتي في ضوء تراثنا اللغوي**، ص86-99.

(141) ينظر: **الأصوات اللغوية**، د. أنيس، ص39، **الأصوات**، د. بشر، ص77، **علم الصوتيات**، ص160.

ومن مظاهر التجديد عند اللسانيين المعاصرين في مصر في دراسة الصوائت ما يأتي: تقسيم الحركات وتصنيفها، والحركات المعيارية (Cardinal Vawels) وعلاقة الحركات العربية بها.

(أ) تقسيم الحركات وتصنيفها

يتمُّ هذا التقسيم وفقاً لاعتبارات معينة، فبالنظر إلى ارتفاع اللسان وانخفاضه تُوزَّع إلى حركات أمامية، وخلفية، ووسطى، وبالنظر لدرجة ارتفاعه وانخفاضه تُوزَّع إلى حركات ضيقة، ومتوسطة الضيق، ومتوسطة الاتساع، وبالنظر لوضعية الشفتين توزَّع إلى حركات قصيرة، وطويلة[142].

ويوجد في العربية ثلاثة صوائت هي: الفتحة، والضمة، والكسرة، تتفرع فونيمياً[143] إلى الألف، والواو، والياء. وبتصنيف هذه الصوائت في ضوء الاعتبارات المتقدمة نجد أن الكسرة حركة أمامية، وكذلك الفتحة، أمَّا الضمة فحركة خلفية، كما أن الكسرة والضمة حركتان ضيقتان، أمَّا الفتحة فحركة واسعة، كما أنها حركة محايدة، في حين أن الضمة حركة مستديرة، والكسرة حركة منفرجة، وتُمثِّل كلٌّ من الفتحة والضمة والكسرة حركات قصيرة، أمَّا الألف والواو والياء فحركاتٌ طويلة.

ويمكن صياغة ذلك في النتيجة التالية:

---

(142) ينظر: **علم اللغة**، د. السعران، ص200-202، **الأصوات**، د. بشر، ص143-145، **علم الصوتيات**، ص209-214. وقد استخدم المعاصرون في هذا التقسيم جهاز «الكيموغراف» في قياس درجة انفراج الشفتين، وأشعة (اكسX) في تصوير حركة اللسان أثناء النطق بالصوائت، إضافةً إلى بعض الأجهزة الأخرى. ينظر: **أصوات اللغة**، د. أيوب، ص29-32، 168، **الكلام ـ إنتاجه وتحليله**، ص73-81، **في الأصوات اللغوية**، د. غالب المطلبي، ص216، **التشكيل الصوتي في اللغة العربية**، د. سلمان حسن العاني، ص38-46 .

(143) هناك صور صوتية أخرى (ألوفونات) لفونيمات الصوائت الثلاثة المذكورة، كألف الإمالة، وألف التفخيم، والضمة المشوبة بالكسرة، والكسرة المشوبة بالضمة، وحركتي الإشمام والروم، وهي أثر من آثار لهجات القبائل العربية. للمزيد ينظر: **الأصوات اللغوية**، د. أنيس، ص40-41، **الأصوات**، د. بشر، ص148-150، **في الأصوات اللغوية**، د. غالب المطلبي، ص91-93، 162-178، 215.

(أ) الفتحة حركةٌ أمامية، واسعة، محايدة، قصيرة.

(ب) الضمة حركةٌ خلفية، ضيقة، مستديرة، قصيرة.

(ج) الكسرة حركةٌ أمامية، ضيقة، منفرجة، قصيرة.

وتجري هذه النتيجة على أصوات المد، مع حذف كلمة قصيرة، والتعويض عنها بكلمة طويلة(144)، ويدعونا هذا إلى القول: إن العربية لا تعرف من درجات ارتفاع اللسان وانخفاضه سوى درجتين: الأولى والثانية المذكورتين، وتهمل ما عداهما، أمَّا الحركة الوسطى (المركزية) فسوف أتحدث عنها في موضعها.

ومن القضايا المطروحة في هذا المقام عدد الحركات في العربية، فالقدماء ذكروا أنها ثلاث تتفرع إلى ست، وبعض النحاة المتأخرين ذكر أنها أربع، هي الفتحة، والضمة، والكسرة، والسكون(145)، أمَّا المعاصرون فكثير منهم يؤيد رأي القدماء فيجعلها ستّاً(146)، وبعضهم يؤيد ما ذهب إليه النحاة المتأخرون(147). ويرى الدكتور بشر أن الحركات الرئيسة في العربية هي ثلاث،

---

(144) التصنيف السابق إنما هو للصوائت منعزلةً، أمَّا حينما تكون في سياق صوتي، وتخضع لعوامل التفخيم والترقيق، فإنها تُوزَّع على نحوٍ آخر غير ما ذكر. ينظر: **الأصوات**، د. بشر، ص152-154، **الأصوات اللغوية**، د. أنيس، ص33-34.

(145) ينظر: **الكتاب**، 4/ 242، **سر صناعة الإعراب**، 1/ 17، **حاشية الخضري على ابن عقيل**، 1/ 35، **شرح التصريح على التوضيح**، خالد الأزهري، 1/ 58.

(146) ينظر: **الأصوات**، د. أنيس، ص29، 40، **مناهج البحث في اللغة**، ص136، 152، 169 [ويلاحظ هنا أن الدكتور تمام حسان يجعلها في العامية خمس حركات هي: الكسرة، والفتحة، والضمة، والخفضة (الفتحة الممالة)، والرفعة (الضمة الممالة)]، **علم اللغة**، د. السعران، ص202، **علم الصوتيات**، ص159، **دراسة السمع والكلام**، ص238.

(147) ينظر: **تأريخ الأدب**، حفني ناصف، ص11، 15، **إحياء النحو**، إبراهيم مصطفى، ص81-84. وللدكتور بشر حديثٌ قيمٌ ومناقشةٌ مستفيضةٌ عن السكون في اللغة العربية، وملخَّصه أن السكون ليس صوتاً لغوياً، بمعنى أنه شيء لا يُنطق ولا يُسمع، ومن ثَمَّ فهو من حيث النطق والتأثير السمعي ليس صوتاً أو حركةً، أمَّا وظيفياً (فونولوجياً) فإنه يقوم في اللغة العربية بوظيفة في مقابل الصوائت الأخرى، ولذا فإنه بالنظر إلى هذه الناحية يُعَدُّ حركة (صائتا) ويُطلق عليه "الحركة الصفر" Zero vowel، ولكنه فونيم خارج التركيب (ثانوي). ينظر: **دراسات في علم اللغة**، ق1، 179-234. وللمزيد ينظر: **في الأصوات اللغوية**، د. غالب المطلبي، ص235-237.

تختلف طولاً وقصراً، الأمر الذي يجعلها ستاً، وهذا في حالة انعزالها عن السياق الصوتي، أمَّا حينما تتركَّب مع غيرها من الصوامت فإن كل حركة من الحركات الست إما أن تُرقَّق أو تُفخَّم، أو تكون بين ذلك، مما يعني أن عددها يصل إلى ثماني عشرة حركة، وهذ من الناحية النطقية البحتة (الصوتية)، أمَّا من حيث الوظيفة فهي ستٌ فقط؛ لأنها في الأصل ثلاث، وحينما يطول زمن النطق بها طولاً يؤدي إلى التفريق بين المعاني[148] يصل عددها إلى ست حركات، وحيث إن التفخيم والترقيق لا يتوقف عليهما تغير في المعنى، فلا يُعَدَّان وظيفياً ضمن الحركات العربية[149]. ويعترض الدكتور عبد الصبور شاهين على هذا الرأي، ويرى أن في العربية أربع حركات هي: الفتحة المرقَّقة، والفتحة المفخَّمة، والضمة الخالصة، والكسرة الخالصة، ويحتجُّ لهذا التقسيم بأن التفخيم ذو وظيفة دلالية مع الفتحة فقط، دون الضمة والكسرة، كما في نحو «طاب» و«تاب»، وتتفرع هذه الحركات الأربع بعامل الكمية إلى ثماني حركات، وقد يضاف إليها حركتا الإمالة (الشديدة والخفيفة) و(الطويلة والقصيرة) ليصبح عددها الإجمالي اثنتي عشرة حركة[150].

والواقع أنني لا أتفق مع الدكتور عبد الصبور فيما ذهب إليه من وظيفة التفخيم الدّلالية، فليس الأمر كما ذكر، فالتفخيم أولاً يرتبط بالحروف أكثر مما يرتبط بالموقع، كما قرر ذلك أستاذنا الدكتور تمام[151]، ثم إن التفخيم ليس مَنُوطاً بوجود الفتحة المفخمة في (طاب) والفتحة المرققة في (تاب)، إنما هو راجع لوجود الطاء في الكلمة الأولى، والتاء في الكلمة الأخرى، وهذا يعني أن الفتحة والضمة والكسرة لا يقمن بوظيفة دلالية عند تفخيمهن[152]، وإنما الذي

---

(148) من الملاحظ أن تغير القيمة الفونيمية لأصوات المد يأتي عن طريق إطالة درجة كميتها، كما في نحو ضرب وضارب، لكن هناك نوعاً آخر من هذه الإطالة لا يتبعها تغير في القيمة الفونيمية لأصوات المد، وهذا يُلمس فيما ذكره ابن جني في: **الخصائص**، 3/ 121-124، تحت باب (مطل الحركات)، ويمكن إرجاع ذلك لعادات نطقية، أو لهجات تستخدم ذلك في كلامها، أو لأسباب صوتية مَحْض.

(149) الأصوات، ص148-150.

(150) ينظر: **المنهج الصوتي للبنية العربية**، ص29، **علم الأصوات**، مالمبرج، ص77-79.

(151) **مناهج البحث في اللغة**، ص136-137، 187-188.

(152) ينظر: **الأصوات**، د. بشر، ص149-150.

يصنع ذلك هو صوت المدِّ القصير حينما يطول زمن النطق به، فيتحول إلى حركة طويلة.

ومهما يكن من أمر، فإن الذي أراه في مسألة عدد الحركات العربية أنه ينبغي لنا التفريق عند احتساب هذه الحركات بين الجانب الفوناتيكي (الصوتي) والجانب الفونولوجي (الوظيفي)، هذا من جهة، ومن جهة أخرى التفريق بين مستويي العربية، الفصحى، واللهجات القديمة أو المعاصرة، وفي ضوء ذلك نستطيع تبين وجه الصواب في هذه القضية.

ومن القضايا أيضاً التي أحسب أنه ينبغي عليَّ إثارتها هنا ما ذكره الأقدمون، وأيَّده كثير من اللسانيين المعاصرين، من أن الفرق بين الصوائت الطويلة والقصيرة إنما هو فرقٌ كمِّي(*)، فالطول والقصر إنما هو اختلاف في الكمية ليس غير[153]، ويبدو أن الدراسة التشريحية والمعملية أثبتت أن ذلك ليس الفارق الوحيد بينهما، بل يضاف إليه فرقٌ آخر هو الفرق الكيفي، ويتمثَّل هذا في موقع اللسان مع درجتي الصوائت[154].

(ب) الحركات المعيارية (Cardinal Vowels)

سُمِّيت بذلك نسبةً إلى المعيار (المقياس) الذي يُحتكم إليه عند التطبيق،

(*) الكمية مصطلح فنولوجي (تشكيلي) يُقصد به الطول والقصر في المقاطع والأصوات الصامتة والصائتة. ينظر: **مناهج البحث في اللغة**، ص191.

(153) ينظر: **سر صناعة الإعراب**، 1/ 18، 30، **مفاتيح العلوم**، للخوارزمي، ص31، **الأصوات اللغوية**، د. أنيس، ص39، **دراسات في علم اللغة**، ق1، ص84، **الأصوات**، د. بشر، ص148، 150، **المنهج الصوتي للبنية العربية**، ص32، **المدخل إلى علم اللغة**، د. رمضان عبد التواب، ص96، **دروس في علم أصوات العربية**، جان كانتينو، ترجمة: صالح القرمادي، ص147، 149.

(154) قال بهذا الدكتور أحمد مختار عمر في: **دراسة الصوت اللغوي**، ص282، والدكتور سعد مصلوح في: **دراسة السمع والكلام**، ص243-247، والدكتور سلمان العاني في: **التشكيل الصوتي للغة العربية**، ص41-46. وقد أشار الدكتور أنيس ـ على الرغم من أنه من أنصار الرأي الأول ـ إلى وجود فرق طفيف في وضع اللسان عند النطق بالصوائت الطويلة، ولكنه لم يُعْر ذلك الفرق كبير اهتمام. ينظر: **في اللهجات العربية**، ص82 (الطبعة الثانية).

وقد وضعها دانيال جونز (Daniel Jones)، الأستاذ بجامعة لندن، معتمداً في ذلك على الناحية الفسيولوجية، وهي وضعية اللسان من حيث ارتفاعه وانخفاضه أثناء النطق، ومن حيث عمل الجزء الأمامي والخلفي منه، ووضعيته الشفتين من حيث انفراجهما، أو ضمّهما، أو حيادهما، واستطاع "جونز" في ضوء هذه الاعتبارات، وبعد تجارب صوتية دقيقة، وضع مقاييس ثمانية، ومقياس تاسع يحيط به الغموض؛ لعدم إمكانية تحديد الجزء الذي يرتفع أو ينخفض من اللسان[155]، وأصبحت هذه المعايير بمثابة مقاييس دولية ثابتة[156]، عدداً، وترتيباً، ورموزاً، وطريقة كتابة، تصلح للتطبيق على كلِّ اللغات[157].

وهذه المقاييس التسعة هي:

(1) **المقياس الأول**: ويرمز له بالرمز (i). ويتم حدوثه بارتفاع مقدم اللسان إلى الحنك الأعلى بأقصى ما يمكن، بشرط ألا يُحدث الهواء الخارج حفيفاً مسموعاً كالذي نسمعه مع الأصوات الرخوة، وتكون الشفتان في حالة انفراج كاملٍ أثناء النطق بهذه الحركة.

(2) **المقياس الثاني**: ويرمز له بـ (e). ويحدث بارتفاع مقدم اللسان إلى ثلثي المسافة التي يرتفع إليها عند الحركة السابقة، وتتخذ الشفتان وضعاً أقلّ انفراجاً مما سبق.

(3) **المقياس الثالث**: ويرمز له بـ (ε). ويتم حدوثه بارتفاع مقدم اللسان إلى ثلث المسافة التي يرتفع إليها عند الحركة الثانية، وتكون الشفتان في حالة انفراج.

(4) **المقياس الرابع**: ويرمز له بـ (a). ويحدث بانخفاض مقدم اللسان إلى

(155) من الملاحظ أن الدكتور إبراهيم أنيس اكتفى بالمقاييس الثمانية ولم يذكر المقياس التاسع .**الأصوات اللغوية**، ص35، 36.

(156) هناك مقاييس أخرى للحركات، لكنها لم تنل من الذيوع والشهرة ما نالتها مقاييس الحركات عند «جونز». للمزيد ينظر: **علم الصوتيات**، ص203 .

(157) ذكر ديفيد ابركرومبي (D. Aebercromby) أن هذه المقاييس وُضعت وضعاً اعتباطياً، دون أن تكون قائمة على حركات أية لغة موجودة. **مبادئ علم الأصوات العام**، 220، 224. وينظر: **دراسات نقدية في اللسانيات العربية المعاصرة، د.** سعد مصلوح، ص293، إلا أن الدكتور إبراهيم أنيس يذكر العكس، فهي مستنبطة من عدّة لغات مشهورة. **الأصوات اللغوية**، ص32.

أقصى درجة ممكنة، وتتخذ الشفتان وضعاً محايداً ـ أي بين الاستدارة والانفراج ـ، وإن كان بعض اللسانيين يجعلهما أقرب ما يكونان إلى الانفراج.

(5) **المقياس الخامس**: ويرمز له بـ (α). ويتم حدوثه بانخفاض مؤخر اللسان إلى أقصى ما يمكن، وتكون الشفتان في وضع محايد، أو أقرب ما يكونان إلى الاستدارة.

(6) **المقياس السادس**: ويرمز له بالرمز (ɔ). ويحدث بانخفاض مؤخر اللسان إلى درجة أقل مما هي عليه مع الحركة السابقة، وتُضَمُّ الشفتان ضمّاً خفيفاً، أو يكونان في وضع مستدير.

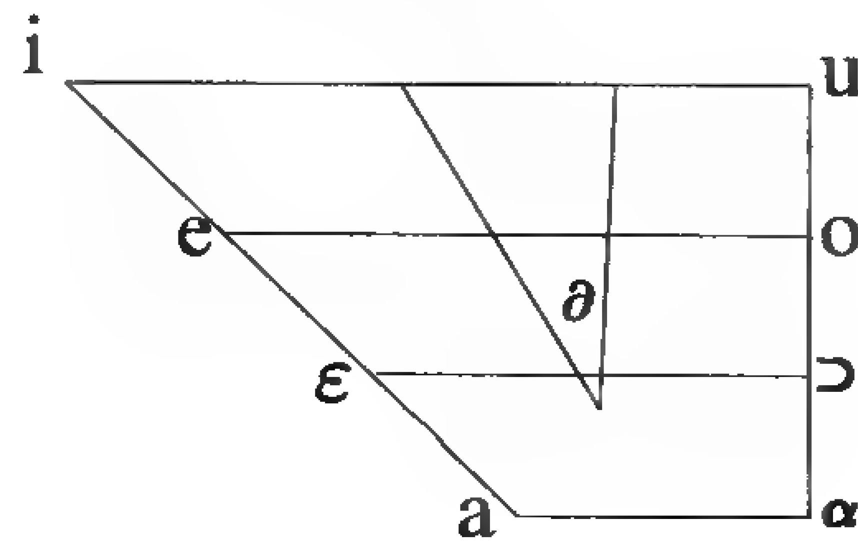
(7) **المقياس السابع**: ويرمز له بـ (O). ويحدث بارتفاع مؤخر اللسان إلى ثلثي المسافة التي يرتفع إليها عند النطق بالحركة الثامنة، وتكون الشفتان في وضع أكثر استدارةً مما هي عليه مع الحركة السابقة.

(8) **المقياس الثامن**: ويرمز له بـ (u). ويتم حدوثه بارتفاع مؤخر اللسان باتجاه الحنك إلى أقصى ما يمكن، دون أن يحدث معه أيّ نوع من الحفيف، وتبلغ الشفتان في هذه الحركة أقصى مدىً لها من الاستدارة.

(9) **المقياس التاسع**: ويرمز له بالرمز (ə). ويحدث بارتفاع وسط اللسان ارتفاعاً نسبياً، على أنه لا يمكن تحديد درجة ارتفاع أو انخفاض اللسان من الأمام أو الخلف، وتكون الشفتان في وضع محايد لا هو بالانفراج ولا بالاستدارة، وتوصف هذه الحركة بأنها محايدة، أو مركزية، أو وسطى.

هذه هي الحركات المعيارية كما وضعها دانيال جونز[158]، وقد نقلها

(158) ينظر: *An outline of Englich*, p.32. وقد وضع لها شكلاً مربع الأضلاع سُمّي بـ"مربع دانيال جونز"، وذلك على النحو التالي:



اللسانيون المعاصرون في مصر إلى القارئ العربي، وفي مقدمة هؤلاء الدكتور إبراهيم أنيس، ولم يكتفوا بمجرد النقل، بل قرنوا ذلك بتطبيق الحركات العربية عليها، وذلك على النحو الآتي: الحركة الأولى (i) يُمثِّلها في العربية الكسرة المرقَّقة قصيرةً كانت أم طويلة، كما في نحو (كريم) و(كتابي)، مع وجود فوارق طفيفة في ارتفاع اللسان وانفراج الشفتين، ويُمثِّل الحركة الثانية (e) الكسرة المفخَّمة[159] سواء كانت قصيرةً أو طويلة، كما في نحو (قطيع)، أمَّا الحركة الثالثة (ɛ) فتمثِّلها الحركة الممالة، كما في نحو (والضحى)، ويُمثِّل الحركة الرابعة (a) الفتحة المرققة قصيرةً كانت أم طويلة، كما في (أراد)، ويمثِّل الحركة الخامسة (α) الفتحة المفخَّمة قصيرةً كانت أم طويلة، كما في (طال) و (صبر)، مع وجود فوارق في وضعية اللسان الخلفية، أمَّا الحركة السادسة (ɔ) فيمثِّلها الضمة القصيرة المفخَّمة، كما في نحو (صُم)، ويمثل الحركة السابعة (O) الضمة المفخَّمة سواء كانت قصيرةً أو طويلة، كما في نحو (ضُرب) و (ضورب)، ويمثل الحركة الثامنة (u) الضمة المرقَّقة قصيرةً كانت أم طويلة، كما في (سكون)، مع فوارق في وضعية اللسان الخلفية واستدارة الشفتين، وأمَّا الحركة التاسعة والأخيرة (ə) فيمثِّل لها أستاذنا الدكتور تمام بالحركة (الصويت) الذي يتبع النطق بحروف القلقلة، كما في نحو (وفاق)[160]، وتبعه في هذا الدكتور سعد مصلوح[161]. وينبغي التنبيه إلى أن الأمثلة المذكورة لا تنطبق تمام الانطباق على الحركات المعيارية، بل هي قريبة الشبه بها[162]، ولذلك لجأ بعض اللسانيين إلى ذكر الفروق بين الحركات المعيارية والحركات العربية خاصةً في وضعية اللسان عند النطق بالحركة[163].

---

(159) يرى أستاذنا الدكتور تمام أن الفتحة هي التي تُفَخَّم فقط، أمَّا الضمَّة فلا تُفَخَّم؛ لأنها بطبيعتها تكون برفع مؤخَّر اللسان، والكسرة لا تُنطق إلا برفع مقدَّم اللسان، فإذا جاورت صوتاً مفخَّماً فالذي يحدث انزلاق إلى الترقيق وليس تفخيماً. **[من تعليق له على مسودات هذا البحث]**.

(160) **مناهج البحث في اللغة**، ص20، 169. وللدكتور بشر حديثٌ ضاف عن هذه الحركة وموضع همزة الوصل منها. ينظر: **دراسات في علم اللغة**، ق1، ص164-168.

(161) **دراسة السمع والكلام**، ص241.

(162) ينظر: **مناهج البحث في اللغة**، ص137، **محاضرات في اللغة**، د. أيوب، ص110.

(163) ينظر: **الأصوات**، د. بشر، ص150-154.

ومن المُلاحظات على دراسة اللسانيين المعاصرين في مصر للحركات المعيارية ما يأتي:

أولاً: أن الرموز التي أوردوها للحركات المعيارية تفاوتت فيما بينهم فلم تتخذ شكلاً موحداً، على الرغم من أن رموز دانيال جونز واضحةٌ لاتحتمل هذا التفاوت، فالدكتور أنيس يجعل الرمز (ə) للحركة السادسة[164] بينما هي عند جونز للحركة التاسعة، ويجعل الدكتور بشر الرمز (c) للحركة السادسة[165]، في حين أن هذا الرمز لا وجود له عند "جونز"، ولعل ذلك خطأ مطبعي، بل هو كذلك فعلاً ؛ بدليل أنه أورده صحيحاً في موضع آخر[166]، ومثل هذا في رمز الحركة التاسعة حيث جعله (e)، وفي موضع آخر جعله (ə)[167] وأمّا الدكتور عبد اللّه ربيع وزميله فقد وضعا للحركة الرابعة مَرَّةً رمز (ə) ومَرَّةً (a)، وللخامسة رمز (a)[168]، وهذا خلاف ما عليه جونز.

ثانياً: أن الأمثلة التي أوردوها لتطبيق الحركات العربية على الحركات المعيارية جاءت خليطاً من العربية الفصحى، ومن نطق القرَّاء، ومن اللهجات المعاصرة[169].

ثالثاً: أنهم لم يُفرقوا بين «الفونيم» و«الألوفون» حين توزيع الصوائت العربية على الحركات المعيارية، فالفتحة المفخَّمة، والألف الممالة، والكسرة المفخَّمَة، والضمة المفخَّمة... ، كلُّ ذلك يُعَدُّ صوراً صوتيةً (ألوفونات) لوحدة صوتية واحدة (فونيم).

ومن القضايا التي طُرحت في هذا المقام قضية الهمس في الحركات، وقضية وجود الحركات المزدوجة في العربية. فأمّا الهمس في الحركات فأكثرية

---

(164) **الأصوات اللغوية**، ص36.
(165) **الأصوات**، ص140.
(166) المصدر السابق، ص141، 142.
(167) المصدر السابق، ص140، 141.
(168) **علم الصوتيات**، ص205-206.
(169) ينظر: **الأصوات اللغوية**، د. أنيس، ص40-42، **أصوات اللغة**، د. أيوب، ص162-164، 167، **علم الصوتيات**، ص207-208.

اللسانيين المعاصرين في مصر يرون أن الحركات العربية مجهورة كلُّها[170]، وقليلٌ منهم يرى أنها مهموسة[171]، وقد استوقفني في هذا الصدد رأيٌ للدكتور عبد الصبور شاهين، وهو أن «**الجهر والهمس صفتان تشترك فيهما الصوامت والحركات على سواء، على الرغم من دقة مُلاحظة الهمس في الحركات**»![172]. وفي موضع آخر يذكر أن الحركات أصواتٌ مجهورة![173]، والذي أراه أنها صوتياً مجهورةٌ كلُّها، وفونولوجياً يحدث فيها الهمس حينما تقع في سياقات صوتية معينة.

أمَّا فيما يتعلق بالحركات المزدوجة فينبغي أولاً الوقوف عند تحديد مفهوم هذا المصطلح، فالحركة المزدوجة أو المركبة (Diphthong) تعني الأثر السمعي الذي ينتج جرَّاء انتقال اللسان من وضعه في منطقة الحركات إلى وضعٍ جديد للنطق بحركة ثانية، أو بمعنى آخر وجود صائتين متتابعين غير مفصولين بصامت، بحيث يُكَوِّنان مقطعاً واحداً[174]. ومن المعروف أن في العربية تتابعات ثنائيةً متعددةً بعضها مرفوض، وبعضها مقبول، والذي يعنينا هنا ما قبلته العربية من

(170) يمثل هؤلاء الدكتور أنيس في : **الأصوات اللغوية**، ص37، والدكتور السعران في : **علم اللغة**، ص160، 161، والدكتور بشر في : **الأصوات**، ص74، **دراسات في علم اللغة**، ق1، ص123، وإن كان الدكتور بشر يحدد هذا بالكلام العادي، مُخْرِجاً بذلك ما يسمى بالوشوشة، ففيها يمكن الهمس بالحركات، على الرغم من كونها ـ كما يذكر ـ ليست من اختصاص علماء الأصوات. ينظر : **الأصوات**، ص74 «الهامش»، 68. ومن هؤلاء أيضاً الدكتور رمضان عبد التواب في : **المدخل إلى علم اللغة**، ص42، 91.

(171) قال بهذا الدكتور تمام حسان .**اللغة العربية معناها ومبناها**، ص71، وإن كان قد قرَّر أنها في النظام اللغوي مجهورة كلُّها، ولكنه قد يُهمس بها في الأداء اللغوي، كما في الرَّوم والإشمام والاختلاس، ووافقه الدكتور أيوب في : **أصوات اللغة**، ص176، وضرب لها أمثلةً من العامية المصرية. وللمزيد ينظر: **علم الصوتيات**، ص174-179، **مبادئ علم الأصوات العام**، ديفيد ابركرومبي، ص91-92.

(172) **المنهج الصوتي للبنية العربية**، ص27.

(173) المصدر السابق، ص172. وينظر نقد الدكتور سعد مصلوح له في هذا الرأي. **دراسات نقدية في اللسانيات العربية المعاصرة**، ص217-219.

(174) أصوات اللغة، د. أيوب، ص171-172. وينظر: **علم اللغة**، د. السعران، ص203، **دراسة الصوت اللغوي**، ص117، **دراسة السمع والكلام**، ص247، **علم الصوتيات**، ص212، **أسس علم اللغة**، ماريو باي، ص80.

تلك التتابعات وهي اثنان، تتابعٌ يتألف من صوت مدّ ونصف مدّ ساكن، نحو: بيت، وحوض، وتتابعٌ يتألف من صوت مدّ ونصف مدّ، نحو: يسر، ووشاح، ويلاحظ أن التتابع الأول يتكون من فتحة وياء نصف مدّ ساكنة، أو فتحة و واو نصف مد ساكنة، في حين أن التتابع الآخر يتكون من صوت صامت وحركة، وهذا التتابع ـ ويُطلق عليه التتابع الصاعد ـ لا يثير مشكلةً في اللغة العربية، أمَّا التتابع الأول ـ ويُطلق عليه التتابع الهابط ـ بصورتيه المذكورتين، فَلِلِّسانيين المعاصرين في مصر آراء متعددة في ذلك، يمكن عرضها على النحو التالي:

يرى الدكتور أنيس أن العربية تعرف هذا النوع من التتابع الذي يُطلق عليه «**الصوت المركب أو الانتقالي**»، وإن كانت قد مالت إلى التخلص منه عن طريق إطالة زمن النطق به، مما يُحَوِّله إلى صوت لين طويل، كما في نطق المصريين حالياً للكلمتين السابقتين (بيت وحوض)[175]. ويؤكد الدكتور أيوب وجود حركات مزدوجة في اللغة العربية، ولكنه يفرِّق بين مستويين لغويين هما: المستوى الفونولوجي (الوظيفي)، والمستوى الوصفي البحْت، فالواو والياء يُعَدَّان من الناحية الفونولوجية صوتين منفصلين، أي فونيمين اثنين وليس فونيماً واحداً، ويُعَدَّان من الناحية الوصفية فونيماً واحداً[176]. ويعترض الدكتور بشر على ذلك، ويصف رأي من يذهب إلى ما تقدم[177]بالوهم والخطأ المشهور، ويرى أن الموجود في (بيت) و (حوض) فونيمان مستقلان هما الفتحة والياء في الكلمة الأولى، والفتحة والواو في الكلمة الأخرى، أي أنهما في هذين الموضعين صوتان صامتان أو أنصاف حركات (Semi vowels)[178] ويُفهم من

---

(175) **الأصوات اللغوية**، ص43-44، 111، وينظر: **في اللهجات العربية**، ص55 فما بعدها، 130 فما بعدها (ط2).

(176) **أصوات اللغة**، ص171-174.

(177) هذا الرأي في إثبات وجود الحركة المزدوجة في العربية قال به علماء الساميات من أمثال «بروكلمان، جان كانتينو، هنري فليش». ينظر: **فقه اللغات السامية**، ص40، 42، **دروس في علم أصوات العربية**، ص171، **العربية الفصحى**، ص36، 197. وللمزيد ينظر: **القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث**، د. عبد الصبور شاهين، ص39-48.

(178) أطلق الدكتور أنيس على هذا المصطلح مسمى«أشباه أصوات اللين». **الأصوات اللغوية**، ص43. واعترض عليه الدكتور أيوب، معللاً ذلك بأن كلمة (Semi) تعني =

حديث الدكتور بشر ـ بصفة عامة ـ أن الصوت المركب (الحركة المزدوجة) لا وجود لها في العربية إذا قامت بوظيفة فونيم واحد[179]. ويؤكد هذا الرأي الدكتور أحمد مختار عمر، حيث يُرْجع اختلاف اللسانيين المعاصرين في هذه المسألة إلى مفهومهم لمصطلح الحركة المزدوجة، فإن فُسِّرت بأنها صائت واحد يقوم بوظيفة فونيم واحد فذلك غير موجود في العربية، وإن كان التفسير على أنها تتابع من الصوائت المنفصلة، أو على أنها مُكَوَّنة من صوت صائت ونصف صائت يقوم بوظيفة الصوت الصامت فهذا موجود فيها[180].

أمَّا الدكتور عبد الصبور شاهين فيؤيد القول بوجود هذا النوع من الحركات في اللغة العربية، فهي ـ في رأيه ـ حقيقة ثابتة، فالواو والياء صوتان غير مستقلين، إذْ هما فونيم واحد[181]. وينفي الدكتور حسن ظاظا وجود الصائت المزدوج في اللغة العربية، حيث يقول: «**وفي رأينا أنها** [يقصد الحركة المزدوجة] **غير موجودة في اللغة العربية، بل الموجود هو حروف اللين، وهي صوامت لا حركات، سواء جاءت ساكنةً مثل قَوْل وبَيْع، أو متحركة مثل عَوَاقب وهَيَاكل**»[182]. وأمَّا الدكتور سعد مصلوح فيرى أنه قد يكون الصوت المزدوج موجوداً في العربية على المستوى الفوناتيكي الخالص، ولكنه بالتأكيد لا وجود له على المستوى الفونولوجي (الوظيفي)[183]. وقد وقف الدكتور مصلوح من هذه المسألة موقفاً متشدداً، ودعا إلى وجوب التفريق بين المستويين المذكورين عند علاج الحركة المزدوجة في العربية[184]. وممن يذهب إلى وجود هذه الحركة في العربية الدكتور رمضان عبد التواب، والدكتور عبد اللّه ربيع وزميله، وغيرهم[185].

= نصف وليس شبه. ينظر: **أصوات اللغة**، ص211-212 (الهامش). وممن ترجمها بهذا الدكتور أحمد مختار عمر في: **دراسة الصوت اللغوي**، ص117، 267، 283، 372.

(179) ينظر: **الأصوات**، ص83-86، **دراسات في علم اللغة**، ق1، ص64-75 .

(180) **دراسة الصوت اللغوي**، ص303-305.

(181) ينظر: **القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث**، ص39-48، **المنهج الصوتي للبنية العربية**، ص30-33، **علم الأصوات**، مالمبرج، ص80-83.

(182) **كلام العرب من قضايا اللغة**، ص37.

(183) **دراسة السمع والكلام**، ص247-251.

(184) المصدر السابق، ص250، **دراسات نقدية في اللسانيات العربية المعاصرة**، ص223-230.

(185) ينظر ـ على الترتيب ـ: **فصول في فقه العربية**، ص363-364، **علم الصوتيات**، =

والذي أراه أنه ينبغي النظر لهذه القضية في ضوء الاعتبارات التالية:

أولاً - المفهوم الفني لمصطلح الحركة المزدوجة، وما يتبعه من تحليل لمكوِّناته.

ثانياً - الفصل بين المستويين الفوناتيكي والفونولوجي.

فأمَّا مفهوم المصطلح فسبق بيانه مما يُغني عن إعادته، وأمَّا تحليل مكوِّنات الحركة المزدوجة ففيه آراء أربعة:

(أ) أنها تتكون فسيولوجياً من انتقال اللسان من منطقة الحركات مباشرةً دون توقف أو انفصال إلى منطقة حركية أخرى للنطق بحركة ثانية.

(ب) أنها تتكون من صائت واحد له وظيفة فونيمية واحدة.

(ج) أنها تتكون من عنصرين: أحدهما صوت صائت، والآخر نصف صائت يقوم بوظيفة الصوت الصامت، ويُعَدَّان فونيمين اثنين مستقلين.

(د) أنها تتكون من تتابعٍ لصائتين منفصلين يؤديان وظيفتين فونيميتين اثنتين.

فالدكتور بشر رفض وجودها في العربية بالنظر إلى التكوين الفسيولوجي لها، حيث يرى أن عنصر الانفصال أثناء انتقال اللسان متوفر في التركيب الصوتي للصوت الصائت المتبوع بنصف الصائت، وهذا يتعارض مع الصفة الصوتية المذكورة آنفاً، كما رفضها بالنظر إلى المفهوم الوظيفي رقم (ب) المتقدم، فتركيب الحركة المزدوجة لا يُمَثِّل وحدةً صوتيةً واحدةً، بل يُمثِّل فونيمين اثنين: الأول منهما (الفتحة) يقوم بوظيفة الصوائت، والآخر (الواو أو الياء) يقوم بوظيفة الصوامت. أمَّا من أثبتها كالدكتور أنيس، والدكتور أيوب، والدكتور عبد الصبور شاهين، والدكتور سعد مصلوح، وغيرهم، فبالنظر إلى التحليل رقم (ج) ورقم (د) للحركة المزدوجة.

= ص213. ويلاحظ أن الدكتور عبد اللّه ربيع وزميله يضربان لها مَثَلاً من العامية المصرية، وهو كلمة (غاز) في نطق بائع الغاز، وإمالة (قيل) و(بيع) حينما تمال فيهما الكسرة إلى الضمة.

ومن يؤيد وجودها في العربية الدكتور سلمان العاني في: **التشكيل الصوتي في اللغة العربية**، ص59.

ومجمل القول في هذه القضية: أن الحركة المزدوجة موجودةٌ في النظام الصوتي للغة العربية، وتُمثِّل فونيمين اثنين، وينعدم وجودها على مستوى التشكيل الصوتي[186].

خامساً: الوحدات الصوتية الأدائية

يُقَسِّم العلماء الفونيمات (الوحدات الصوتية) إلى قسمين رئيسين هما:

(أ) الفونيمات الرئيسية: ويُطلق عليها ـ أيضاً ـ الفونيمات التركيبية، أو القطعية، أو الجزئية.

(ب) الفونيمات الثانوية: وتسمى بالفونيمات ما فوق التركيبية، أو فوق قطعية، أو الإضافية. وقبل أن نواصل الحديث، يحسن بنا أن نقدِّم تعريفاً واضحاً للفونيم (Phoneme).

لقد تعددت التعريفات لهذا المصطلح، وليس من هَمِّ هذا البحث أن يُقْحِمَ نفسه في ذلك الكمِّ الهائل من الاختلاف الذي نشأ بين اللسانيين الغربيين حول نظرية الفونيم، ما بين مؤيد له ورافض. إن هذا التعدد سببه اختلاف نظرة المدارس اللسانية له، ومناهج البحث اللغوي بعامة، فأصحاب النظرية العقلية ينظرون إلى الفونيم من زاوية معينة، وكذلك أصحاب النظرية المادية، والوظيفية، والتجريدية، بل إنك لتجد داخل كل نظرية اتجاهات عديدة[187]، على أن هذه الاختلافات تؤدي في جملتها إلى نتائج متماثلة أو متشابهة، كما يقول الدكتور بشر[188]. وبصفة عامة فإن الفونيم هو أصغر وحدة صوتية قادرة على التفريق بين المعاني[189].

---

(186) للمزيد ينظر: **في الأصوات اللغوية**، د. غالب المطلبي، ص43-45، 228-235، **علم الأصوات العام**، د. بسام بركة، ص140.

(187) ينظر: **الأصوات**، د. بشر، ص155 فما بعدها، **دراسة الصوت اللغوي**، ص139 فما بعدها، **مناهج البحث في اللغة**، ص157 فما بعدها، **علم الأصوات**، مالمبرج، ص229.

(188) **الأصوات**، ص160. وينظر: **مناهج البحث في اللغة**، ص130.

(189) **الأصوات د.** بشر، ص31. ويلاحظ أن اللسانيين المعاصرين في مصر وقفوا من هذا المصطلح مواقف عدّة، فبعضهم يؤثر ترجمته، وبعضهم يؤثر تعريبه، والذين ترجموه =

وأعود فأقول: إن الفونيمات الرئيسية تعني تلك الوحدات الصوتية الأساسية في الكلمة المفردة، أي المنعزلة عن السياق، التي تؤدي وظيفة التفريق بين معاني الكلمات، كالباء، والتاء... إلخ، أمَّا الفونيمات الثانوية فهي تلك الظواهر التي تحدث في السياق النطقي مُفَرِّقةً بذلك بين المعاني(190)، وصور هذا النوع من الفونيمات كثيرة أوصلها بعض المعاصرين إلى سبع صور(191)، وسأكتفي في هذا المقام بصورتين تُعَدَّان من أبرز ظواهر التطريز الصوتي(*)، وأهم صور تلك الفونيمات، وهما: النَّبْر، والتنغيم (موسيقى الكلام).

(أ) النَّبْـر (Stress)

عُني اللسانيون المعاصرون في مصر بدراسة النبر، فقاموا بتحديد مفهومه،

= تعددت ترجماتهم له، فالدكتور تمام يترجمه إلى«حرف»، **مناهج البحث في اللغة**، ص157، 158، **الأصول**، ص124، ويترجمه الدكتور أيوب إلى «صوتيم». **محاضرات في اللغة**، ص213، 214، ويوافقه الدكتور سعد مصلوح. **دراسة السمع والكلام**، ص185، ويترجمه الدكتور بشر إلى «وحدة صوتية» أو «صوت». **الأصوات**، ص156، 157، ويوافقه الدكتور محمود فهمي حجازي. **مدخل إلى علم اللغة**، ص40، والدكتورة فاطمة محجوب. **دراسات في علم اللغة**، ص13، 14، 15، 72، والدكتور رمضان عبد التواب. **المدخل إلى علم اللغة**، ص83، 84، والدكتور أحمد مختار عمر في ترجمته لكتاب: **أسس علم اللغة**، ماريو باي، ص281، والدكتور عبد الصبور شاهين في ترجمته لكتاب: **علم الأصوات**، مالمبرج، ص229. وممن عرَّبه الدكتور السعران والدكتور أحمد مختار عمر. ينظر: **علم اللغة**، ص122، 401، **دراسة الصوت اللغوي**، ص135، 368.

(190) ينظر: **الأصوات**، د. بشر، ص161-162، **أسس علم اللغة**، ماريو باي، ص92.

(191) هذه الصور هي: التنغيم، وصفة الصوت، وسرعة الكلام، والنبر، والطول، والوقفات، والإيقاع. ينظر: **علم الصوتيات**، ص279.

(*) الظواهر التطريزية (Prosodies) أو الظواهر الموقعية: هي التحولات التي تطرأ على الأصوات بحسب الموقع، كالإعلال، والإبدال، والنقل، والقلب، والحذف، والوقف، والكسر لالتقاء الساكنين، وتفخيم الراء وترقيقها، وتفخيم اللام في لفظ الجلالة وترقيقها، واجتلاب همزة الوصل في أول الكلام، واختلاف حركة الهاء من ضمير الغيبة، والنبر، والتنغيم، وهي ظواهر صوتية ذات ارتباطات صرفية ونحوية. ينظر: **دراسات في علم اللغة**، ق1، ص229، **علم اللغة**، د. محمود جاد الرب، ص147.

ونظام توزيعه في الجملة، وبيَّنوا أنواعه، ومواضعه، ووظائفه. وحيث إن دراسته ترتبط بالمقاطع الصوتية فسأقدِّم ـ بصورة موجزة ـ إمكانات المقطع العربي.

وللمقطع عند اللسانيين المعاصرين تعريفاتٌ عديدةٌ تَبَعاً لاعتبارات متعددة، فسيولوجية، وفيزيائية، وفوناتيكية، وفونولوجية، وإن كانت هذه التعريفات في عمومها تُعَبِّر عن مفهوم يكاد يكون واحداً، فهو فسيولوجياً عبارة عن إصدار سلسلة متتالية من الأصوات، يتطلب النطق بها القيام بطائفة من عمليات الانفتاح والانغلاق في جهاز التصويت، ويُمثِّل المقطع تلك الفترة الفاصلة بين عمليتين من عمليات الغلق، سواء كان الغلق جزئياً أو كلياً[192].

ويُعَرَّف المقطع في ضوء الاعتبار الفيزيائي بأنه مجموعة من الأصوات التي تُمثِّل قاعدتين تحصران بينهما قمة[193]، أي أن الوضوح السمعي هو الفيصل هنا في تحديد مفهوم المقطع، وبناءً عليه فإن الصوامت تُمثِّل هنا القاعدة، وتُمثِّل الصوائت القمة بحكم أنها من أوضح الأصوات سماعاً، وهذان الاعتباران (الفسيولوجي والفيزيائي) يُمثِّلان الجانب الفوناتيكي.

أمَّا في ضوء الاعتبار الفونولوجي فيلاحظ أمرٌ مهم، وهو أن لكل لغة نظامها المقطعي الخاص، مما يعني أنه ليس هناك تعريفٌ عامٌ يجري على المقطع في كل اللغات، وفي ضوء هذه الحقيقة تعددت مفاهيم المقطع، فمن قائل: إنه «**عبارة عن وحدة تركيبية أو بنائية تُعَبِّر بصورة اقتصادية عن أنواع من اقترانات الأصوات الصامتة والحركات في داخل لغة معينة**»[194] ومن قائل: إنه «**عبارة عن تأليف صوتي بسيط يتكون منه واحد أو أكثر كلمات اللغة، متفق مع إيقاع التنفس الطبيعي، ومع نظام اللغة في صوغ مفرداتها**»[195]، وثالث يقول: إنه «**أصغر كتلة نطقية يمكن أن يقف عليها المتكلم**»[196]، وجميع هذه التعريفات

(192) **دروس في علم أصوات اللغة**، جان كانتينو، ص191.
(193) **أصوات اللغة**، د. أيوب، ص139.
(194) **علم الصوتيات**، ص249. وينظر: **دراسة الصوت اللغوي**، ص243.
(195) **القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث**، ص25.
(196) **من وظائف الصوت اللغوي**، د. أحمد كشك، ص21.

وغيرها مما لم يرد ذكره[197]، تؤدي مفهوماً متقارباً لحقيقة واحدة، فهي لا تتجاوز أن تكون مختلفةً في شكلها ومنطوقها، ولكنها متحدةٌ في معناها ومضمونها.

والمقطع إما أن يكون مفتوحاً (متحركاً) Open، أو مغلقاً (ساكناً) Closed، فالمقطع المفتوح هو الذي ينتهي بحركة (صائت) قصيرةً كانت أم طويلة، والمقطع المغلق هو الذي ينتهي بصامت.

ويتفرع المقطع من حيث الكمية إلى ثلاثة أنواع هي: المقطع القصير، والمتوسط، والطويل، فالمقطع القصير هو الذي يتكون من صوتين أحدهما صامت والآخر صائت قصير، نحو (كَ). والمقطع المتوسط هو الذي يتكون من صوت صامت وآخر صائت طويل نحو (قا)، أو من صوتين صامتين بينهما صائت قصير نحو (قُلْ). أمَّا المقطع الطويل فهو الذي يتكون من صوتين صامتين بينهما صائت طويل نحو (قال)، أو من صوت صامت وصائت قصير وصوتين صامتين نحو (فَجْر)، أو من صوت صامت وصائت طويل وصوتين صامتين نحو (رَادّ)[198].

وقد تعددت آراء اللسانيين المعاصرين في مصر حول النظام المقطعي للغة العربية، فالدكتور أنيس - وهو من الرواد الأوائل في هذه الدراسة - يحصره في مقاطع خمسة هي:

(أ) صوت صامت يتلوه صائت طويل، ويرمز له بـ (ص ح ح)[199].

---

(197) للمزيد ينظر: **موسيقى الشعر**، د. أنيس، ص145، (الطبعة الثانية)، **محاضرات في اللغة**، د. أيوب، ص141، **أسس علم اللغة**، ماريو باي، ص96، **المدخل إلى علم اللغة**، د. رمضان عبد التواب، ص101، **دراسة الصوت اللغوي**، ص240 فما بعدها.

(198) ينظر: **موسيقى الشعر**، د. أنيس، ص145، **أصوات اللغة**، د. أيوب، ص147، **علم الصوتيات**، ص250-251

(199) هناك رموز أخرى استخدمها المعاصرون، فبعضهم يرمز للصوت الصامت (س) والصائت (ع). **دراسة الصوت اللغوي**، ص261، **أبنية العربية في ضوء علم التشكيل الصوتي**، ص143. وبعضهم يرمز للصامت (س) والصائت (ح)، **أصوات اللغة**، د. أيوب، ص144. ويرمز الدكتور تمام للصامت (ص) وللصائت (ع)، **مناهج البحث في اللغة**، ص164، وإن كان قد استعاض عنها بـ (ص ح). ينظر: **اللغة العربية** =

(ب) صوت صامت يتلوه صائت قصير، ويرمز له بـ (ص ح).

(ج) صوت صامت يتلوه صائت قصير ثم صوت صامت، ويرمز له بـ (ص ح ص).

(د) صوت صامت يتلوه صائت طويل ثم صوت صامت، ويرمز له بـ (ص ح ح ص).

(هـ) صوت صامت يتلوه صائت قصير ثم صوتان صامتان، ويرمز له بـ (ص ح ص ص)[200].

ويضيف أستاذنا الدكتور تمام شكلاً مقطعياً سادساً، يتكون من صائت قصير، يتلوه صوت صامت، نحو همزة الوصل حينما يُتوصل بها إلى النطق بالساكن، ويرمز له بالرمز (ح ص)[201]. واعتُرض على هذا المقطع الأخير بحجة أنه مقطع افتراضي لا وجود له[202].

ولم يكن ذلك خافياً على الدكتور تمام؛ حيث أشار إلى أن هذا المقطع لاوجود له في الدراسة الأصواتية؛ لأنه مبدوء بصائت، والعربية لا تجيز ذلك، وإنما هو مقطع تشكيلي فحسب[203]. والأكثرية من اللسانيين المعاصرين في مصر يكتفون بالمقاطع الخمسة الأولى[204]، وبعضهم يضيف مقطعاً سادساً يتكون من

= **معناها ومبناها**، ص69. وبعضهم استخدم الرمز الإنكليزي (C) للصامت، و (V) للصائت. **دراسة السمع والكلام**، ص274.

(200) ينظر: **الأصوات اللغوية**، ص113.

(201) **مناهج البحث في اللغة**، ص164.

(202) من **وظائف الصوت اللغوي**، ص23. وللمزيد ينظر: **ظاهرة التنوين في اللغة العربية**، د. عوض المرسي جهاوي، ص32، **دراسات في علم أصوات العربية**، د. داود عبده، ص127، 128.

(203) **مناهج البحث في اللغة**، ص164-165. ويرى الدكتور تمام أن هناك نوعين من المقاطع، أحدهما: تشكيلي (مُقَعَّد)، وهو عبارة عن مقطع تجريدي مكون من حروف، لايتحقق بالضرورة دائماً في النطق، والآخر: أصواتي (مسموع)، وهو مقطع محسوس مكون من أصوات. ينظر: **مناهج البحث في اللغة**، ص173. وللمزيد ينظر: **دراسة السمع والكلام**، ص276.

(204) ينظر ـ على سبيل المثال ـ: **محاضرات في اللغة**، د. أيوب، ص141، 142، =

صوت صائت، يتبعه صائت طويل، ثم صوتان صامتان، نحو (ضال) في حالة الوقف، ويرمز له بالرمز (ص ح ح ص ص)[205]. وقد أورد الدكتور أنيس هذا المقطع على أنه نادر الوجود في النثر العربي، ولا وجود له في الشعر، ولهذا استبعده ولم يذكره مع أنواع المقاطع التي أوردها[206]، وكذلك فعل الدكتور أحمد مختار عمر[207]. وأضاف الدكتور عبد الصبور شاهين مقطعاً آخر، وذلك في صورة ما يسمى بالإدغام الكبير، نحو (بَعْدَ ذلك)، فهو مكون من صوت صامت، يتبعه صائت قصير، ثم ثلاثة أصوات صامتة، ويرمز له بالرمز (ص ح ص ص ص)[208].

وذكر اللسانيون المعاصرون أن المقاطع الثلاثة الأولى هي أكثر المقاطع شيوعاً في العربية، يليها المقطع الرابع، أمَّا الخامس والسادس فهما مقطعان نادران، إذْ لا يردان إلا في حالة الوقف[209]، بل إن بعض اللسانيين يرى أن المقاطع الثلاثة الأولى هي المقاطع الحقيقية، أمَّا الثلاثة الأخرى فهي عبارة عن إطالة الصوت الصائت[210].

ولست في مقام التعرض لاستخلاص خصائص النظام المقطعي للعربية من خلال الإمكانات المقطعية السابقة، أو ذكر أهمية دراسة المقطع التي تعود على

= **دراسة الصوت اللغوي**، ص261، **المنهج الصوتي للبنية العربية**، ص40، **أبنية العربية في ضوء علم التشكيل الصوتي**، ص143، **من وظائف الصوت اللغوي**، ص21 فما بعدها، **مدخل إلى علم اللغة**، د. محمود فهمي حجازي، ص47، **المدخل إلى علم اللغة**، د. رمضان عبد التواب، ص102، **ظاهرة التنوين**، ص32. ولابدَّ من الإشارة إلى أن حديث الدكتور سعد مصلوح عن أنواع المقاطع في العربية متداخل، بحيث لا تستطيع أن تتبين من خلاله عدد مقاطع العربية، على الرغم من المعلومات الثرَّة التي أوردها في هذا الصدد. ينظر: **دراسة السمع والكلام**، ص272 فما بعدها.

(205) **علم الصوتيات**، ص250.

(206) **الأصوات اللغوية**، ص114.

(207) **دراسة الصوت اللغوي**، ص256.

(208) **أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي**، ص411.

(209) ينظر: **الأصوات اللغوية**، د. أنيس، ص113-114، **دراسة الصوت اللغوي**، ص256-257، **أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي**، ص411، **من وظائف الصوت اللغوي**، ص23.

(210) **دراسة الصوت اللغوي**، ص256.

الدرس الصوتي، واللغوي بوجه عام، فهي لا تخفى على من تأمل ودقَّق النظر[211].

وبالعودة إلى حديثنا السابق عن النبر ومفهومه أقول: إنه «**وضوحٌ نسبيٌ لصوت أو مقطع إذا قورن ببقية الأصوات والمقاطع في الكلام، ويكون نتيجة عامل أو أكثر من عوامل الكمية والضغط والتنغيم**»[212]. ويلاحظ أن الوضوح السمعي في النبر يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالضغط، أو ما يسميه الدكتور السعران «**الارتكاز**»[213]، ويُعَدُّ عاملاً مهماً في النبر، فعن طريقه تتم عمليتا علوّ الصوت وانخفاضه، وإن كان ليس العامل الوحيد فيه[214].

ويقع النبر على المقطع فيسمى «النبر المقطعي»، كما يقع على الكلمة الصوتية فيسمى «نبر الكلمة»، وعلى الجملة فيسمى «نبر الجملة»، وعلى المجموعة الكلامية[*] (الكلام المتصل). ويختصر أستاذنا الدكتور تمام هذه الوحدات النبرية أو صوره ـ بتعبير أدقّ ـ إلى صورتين، فيُطلق على النبر الذي

---

(211) لمعرفة خصائص النظام المقطعي للغة العربية ينظر: **دراسة الصوت اللغوي**، ص261، **المنهج الصوتي للبنية العربية**، ص41، **علم الصوتيات**، ص251-252، **المقطع الصوتي في ضوء تراثنا اللغوي** ، د. عبد المنعم عبد اللَّه أحمد، ص110-114، **الوجيز في فقه اللغة**، ص259-261. ولمعرفة أهمية دراسة المقطع ينظر: **دراسة الصوت اللغوي**، ص238-240، **الأصوات اللغوية**، د. أنيس، ص117-118، «المقطعية في اللغة العربية»، د. إسحق الحسيني، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، 15/ 51-56.

(212) **مناهج البحث في اللغة**، ص194. وينظر: **الأصوات اللغوية**، د. أنيس، ص118، **دراسة الصوت اللغوي**، ص187، **الأصوات**، د. بشر، ص162، **مدخل إلى التصوير الطيفي للكلام**، ص254، 255، **مستويات العربية المعاصرة**، ص123.

(213) **علم اللغة**، ص206.

(214) ذكر الدكتور السعران أن هناك عناصر أربعة تساعد على وضوح مقطع من المقاطع وهي: طول الصوت، وارتكازه (ضغطه)، ودرجته (التنغيم)، والوضوح الطبيعي للصوت مفرداً، ومن العسير أن نحكم أيّ العناصر أهمّ، وإن كان يُعَدُّ الارتكاز والتنغيم من أهمها. **علم اللغة**، ص106. وينظر: **مناهج البحث في اللغة**، ص194.

(*) المجموعة الكلامية : سلسلة من الأصوات اللغوية المتصلة في نَفَس واحد واقع بين سكتتين. **مناهج البحث في اللغة**، ص202.

يقع على الكلام (الجمل) «نبر الاستعمال» أو «النبر الدّلالي»، كما يُطلق على النبر الذي يقع على الكلمة أو الصيغة المفردة «نبر القاعدة»، أو «النبر الصرفي»[(215)].

والنبر ليس على درجة واحدة من الاستخدام، بل يتوزع بحسب النطق وقوة الضغط (الارتكاز) إلى درجات ثلاث هي: نَبْرٌ قوي، ويُطلق عليه «النبر الأولي»، ونَبْرٌ متوسط، ويُطلق عليه «النبر الثانوي»، ونَبْرٌ ضعيف[(216)]، ويكتفي بعض العلماء بالدرجتين الأوليين[(217)].

وظاهرة النبر ـ كما يُقَرِّر أهل الاختصاص ـ موجودةٌ في كل اللغات، ولا تكاد تخلو لغةٌ منه ولو بقدر ضئيل، وإن كانت اللغات تختلف فيما بينها في احتفائها بالنبر من عدمه، من حيث كونه يُشَكِّل فونيماً يتوقف عليه تغير المعنى أولا، ولذلك قُسِّمت اللغات إلى لغات نبرية وأخرى غير نبرية.

وقد تتبع اللسانيون المعاصرون في مصر مواضع النبر في قراءة القرآن وفي اللهجات المعاصرة[(218)]، ولم يتمكنوا من تتبعه في العربية الفصحى القديمة؛ وذلك لعدم تعرض القدماء له بصفة عامة، مما أدى إلى انعدام تسجيله، ومن ثَمَّةَ

---

(215) **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص172، **مناهج البحث في اللغة**، ص195.

(216) ينظر: **مناهج البحث في اللغة**، ص195-197، **دراسة الصوت اللغوي**، ص190(الهامش)، **التشكيل الصوتي في اللغة العربية**، ص134. ويجعلها «ماريو باي» أربع درجات بناءً على ماهو موجود في اللغة الإنكليزية، وهي: نبر أولي، وثانوي، وثالثي، وضعيف. **أسس علم اللغة**، ص93.

(217) ينظر: **علم اللغة**، د. السعران، ص207-208، **الأصوات**، د. بشر، ص162، **دراسة الصوت اللغوي**، ص189-190.

(218) ذكر الدكتور عبد الغفار هلال أن النظام النبري الذي يتخذ من القرآن مادةً لتقييده ينطبق أيضاً على العربية الفصحى المعاصرة. ينظر: **أبنية العربية في ضوء علم التشكيل الصوتي**، ص161. وهذا غير صحيح ؛ فلكل مستوى نظام خاصٌ به، وما يجري على القرآن ليس بالضرورة صالحاً للعربية المعاصرة. ينظر: **الأصوات اللغوية** ، د. أنيس، ص121-122، **مناهج البحث في اللغة**، ص197-198. ويذكر الدكتور داود عبده في هذا المقام أنه لا يصحُّ استنتاج قواعد النبر من قراءة القرَّاء ؛ بحجة أن قواعد التجويد لا تذكر قواعد النبر، مما يجعل القرَّاء يتأثرون بلهجاتهم عند القراءة. **دراسات في علم أصوات العربية**، ص129، وهذا غير صحيح أيضاً.

صعوبة تحديد مواضعه لدى المعاصرين، وتوصلوا في ضوء ما تقدم إلى تبيين نظامه، وتحديد قواعده على النحو التالي:

أولاً: يقع النبر على المقطع الأخير في الكلمة إذا كان المقطع طويلاً، أي من نوع (ص ح ح ص) أو (ص ح ص ص)، أو كان المقطع متوسطاً، أي من نوع (ص ح ص).

ثانياً: يقع النبر على المقطع ما قبل الأخير[219] إذا كان المقطع متوسطاً، أي من نوع (ص ح ص)، أو (ص ح ح)، أو كان قصيراً، أي من نوع (ص ح)، أو كان قصيراً مسبوقاً بصدر إلحاقي نحو (انحبس).

ثالثاً: يقع النبر على المقطع الذي يسبق ما قبل الأخير ـ أي المقطع الثالث ـ إذا كان المقطع قصيراً (ص ح)، أو متوسطاً من نوع (ص ح ص)، أو (ص ح ح)[220].

ويمكن تلخيص الموضعين الأخيرين في القاعدة التالية: يُنبر المقطع ما قبل الأخير في حالة الوصل، ويُنبر المقطع الأخير في حالة الوقف[221].

وبالنظر في المادة اللغوية التي اعتمد عليها اللسانيون المعاصرون في استنتاج قواعد النبر نجدها لم تكن واحدة، فبعضهم اعتمد ـ كما يذكر ـ على قراءة القرآن للمجوِّدين المصريين[222]، وبعضهم اعتمد على اللهجات

---

(219) يلاحظ هنا أنه في تحديد نظام النبر يُنظر للمقطع من نهايته (آخره)، وليس من أوله؛ «لأن المقطع الأول لا يُنبر في العربية مطلقاً أياً كان شكله». **دراسات في علم اللغة الغربي**، جان كانتينو، نقلاً عن: **الوجيز في فقه اللغة**، محمد الأنطاكي، ص264.

(220) ينظر في ذلك كله: **الأصوات اللغوية**، د. أنيس، ص118-123، **دراسة الصوت اللغوي**، ص308-309، **علم الصوتيات**، ص293-296. والقواعد السابقة خاصة بالنبر الأولي، أمَّا النبر الثانوي فله قواعد أخرى ذكرها الدكتور تمام في: **مناهج البحث في اللغة**، ص196-197، والدكتور أحمد مختار عمر في: **دراسة الصوت اللغوي**، ص309.

(221) ينظر: **موسيقى الشعر العربي**، د. شكري عيَّاد، ص46.

(222) **الأصوات اللغوية**، د. أنيس، ص121، **أبنية العربية في ضوء علم التشكيل الصوتي**، ص161.

المعاصرة(223)، وفريقٌ ثالث اعتمد على العربية الفصحى(224)، ولست أدري إن كانت هي الفصحى القديمة أم المعاصرة!. أمَّا الفريق الرابع فقد اعتمد على الفصحى المعاصرة، وهم الأكثرية(225).

ويتصل بدراسة النبر في العربية قضية أخرى يمكن صياغتها في السؤال التالي: هل للنبر وظيفة دلالية يؤديها في اللغة العربية؟

وللإجابة عن هذا التساؤل من خلال دراسات اللسانيين المعاصرين في مصر أقول: يبدو أنه غير متفق بشأنها، فبعضهم يذكر أن النبر لا يُمثِّل فونيماً في العربية، بمعنى أنه لا يتوقف عليه تغير في الدّلالة (المعنى)، وبعبارة أخرى لا وظيفة له مطلقاً(226)، وبعضهم يرى عكس ذلك.

ويُفصِّل الدكتور تمام القول في هذه القضية، فيذكر أن للنبر معنىً وظيفياً في الكلام، أي في معنى الجملة، وليس له تلك الوظيفة في الصيغة أو في الكلمة، ويضرب لذلك مثلاً هو (اذكرِ اللَّه) و (اذكري اللَّه)، فإذا لم يُنبر على الجملتين لم يستطع السامع أن يدرك الفرق بينهما، هل الخطاب لرجل أو لامرأة؟، وهنا يقوم النبر بوظيفة إزالة اللبس، وتحديد المعنى المراد، فالنبر في الجملة الأولى يقع على مقطع همزة الوصل، ويقع في الأخرى على مقطع

---

(223) **محاضرات في اللغة**، د. أيوب، ص145-148.

(224) **المدخل إلى علم اللغة**، د. محمود فهمي حجازي، ص48.

(225) ينظر: **مناهج البحث في اللغة**، ص195-196، **دراسة الصوت اللغوي**، ص308-309، **علم الصوتيات**، ص294-296. ويذكر الدكتور شكري عيَّاد في هذا الصدد أن المستشرق الفرنسي جويار (Guyard) استخرج قواعد النبر في العربية بالنظر إلى التفاعيل العربية. **موسيقى الشعر العربي**، ص41.

(226) ممن ذهب إلى هذا الدكتور أنيس، **الأصوات اللغوية**، ص122-123، والدكتور عبد الغفار هلال، **أبنية العربية**. . . ، ص160، والدكتور محمد عبد الصمد زعيمة، **دراسات في علم اللغة المقارن**، ص139، ويؤيدهم محمد الأنطاكي (سوريا)، **الوجيز في فقه اللغة**، ص263-264، وغالب باقر (العراق) الذي يرى أن تغيير موقع النبر في العربية ليس أكثر من مجرد صورة مشوهة للنطق الصحيح للكلمة. ينظر: مقالته القيِّمة «بعض جوانب التنغيم في اللغة العربية ـ دراسة وتحليل»، **مجلة كلية الآداب**، جامعة البصرة، العدد 15، السنة 13، 1979م، ص208.

الكاف، وبذا يتبين أن الخطاب في الجملة الأولى لرجل، وفي الأخرى لامرأة[227].

ويُثبت الدكتور عبد الصبور شاهين أن للنبر وظيفةً نحويةً تتمثل في قولك: جاء مهندسُ المشروع ـ بالإفراد ـ، وجاء مهندسو المشروع ـ بالجمع ـ، فالنبر يقع في الجملة الأولى على المقطع (هَنْ)، وفي الأخرى على المقطع ما قبل الأخير وهو (د)، ويلاحظ أن النبر هنا فرَّق نحوياً بين الجملتين[228]. ويضيف الدكتور عبد اللّه ربيع وزميله وظيفةً أخرى للنبر هي الوظيفة الفونولوجية، كما في كلمة (أَرَقْ) بالنبر على المقطع الأول، وكلمة (أرقَّ) بالنبر على المقطع الأخير[229].

أمَّا الدكتور أحمد مختار عمر فيتأرجح بين إثبات الوظيفة للنبر في العربية ونفيها، فهو يقول: «**المعروف أن اللغة العربية لا تستخدم النبر كفونيم، بمعنى أنه لا يستخدم كملمح تمييزي في ثنائي أصغر يكون معنى الطرف المنبور فيه مخالفاً لمعنى الطرف غير المنبور**»[230]، ثم يُعَقِّب بعد ذلك قائلاً: «**بالرغم مما هو شائع عن اللغة العربية الكلاسيكية أنها لم تكن تستخدم النبر كفونيم، فهناك أمثلة كثيرة يمكن أن تلتمس فيها فونيمية النبر...**»[231]، لكنه يستدرك بأن ذلك ما هو إلا نظرة مطروحة للمناقشة والبحث، وليس له صفة القطع[232].

وأمَّا الدكتور سعد مصلوح فيقلِّل من وظيفة النبر في العربية، إذْ ليس له تلك الأهمية في القيام بدور وظيفي، كما هو الشأن بالنسبة لبعض اللغات، ويرى أنه إذا كان يُلمس من خلال بعض الأمثلة أن له دوراً في تغيير المعنى فإن ذلك محدود في نظام اللغة العربية[233].

---

(227) **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص308.
(228) رأيه هذا مذكور في ترجمته كتاب: **علم الأصوات**، مالمبرج، ص207-208.
(229) **علم الصوتيات**، ص291-293.
(230) **دراسة الصوت اللغوي**، ص307.
(231) المصدر السابق، ص310.
(232) المصدر السابق، ص310.
(233) **دراسة السمع والكلام**، ص278-280، وذكر الدكتور سعد مصلوح في: المصدر السابق، ص280، أن أهمية دراسة النبر تبدو في المواضع التالية: =

والذي يظهر لي أن للنبر وظيفةً ملموسةً في بعض مستويات اللغة، كالمستوى النحوي والصرفي، أمَّا على المستوى المعجمي فأحسب أنه وحده ليس له وظيفة فيه، بل لا بُدَّ له من مصاحبة عنصر آخر من عناصر الأداء وهو التنغيم.

والسؤال المطروح بعد ما تقدم هو/ هل وُجِدَ النبر في العربية الفصحى؟، وهل عَرِفَ علماء العربية القدامى ذلك؟، وقبْل هذا وذاك: هل درسوا المقطع؟

وللإجابة عن الجانب الثالث من التساؤل أقول: لقد أثار هذه القضية الدكتور هنري فليش وإن كانت إثارته لها ليست الأولى من نوعها، كما يفهم من كلامه[234]، بل هو مسبوق إليها، وقد أثبت بأدلة عديدة[235] أن دراسة القدماء لقضايا اللغة تنطوي على معرفة بالنظام المقطعي، إلا أنه ذكر أن علماء العربية لم يستطيعوا إدراك الاستقلال الوظيفي للصوت الصائت (الحركة) في السلسلة المنطوقة، مما أدى إلى إيمانهم بفكرة الارتباط الوثيق بين الصامت والصائت، ومن ثَمَّ حال ذلك بينهم وبين إدراك الأساس المقطعي لبناء الكلمات[236].

وهذا الذي ذكره فليش لا يمكن التسليم المطلق به، فهو يحتوي على جوانب صحيحة وجوانب أخرى محلّ نَظَرٍ منا، فأمَّا معرفتهم بكليات العناصر

= (أ) في الكتابة الفوناتيكية، حيث تقوم بتسجيل ما يحدثه النبر من وقائع مهمة في الأصوات.
(ب) إبراز كلمة معينة من كلمات الجملة على نحو يُعَبِّر به المتكلم عن موقفه أو انفعاله.
(ج) في التفريق بين المعاني.
(د) في تعلُّم اللغات.

(234) «التفكير الصوتي عند العرب في ضوء سر صناعة الإعراب لابن جني»، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، 23/ 83.

(235) هذه الأدلة هي: دراستهم لحروف المد والحركة والحرف الصحيح، والعلاقات بين الحرف والحركة، وبين الحروف وأصوات المد. المصدر السابق، 23/ 83-89.

(236) المصدر السابق، 23/ 88، 89.

المُكَوِّنة للمقطع العربي فذلك أمرٌ لا يمكن إنكاره، ونتفق بشأنه مع الدكتور فليش، أمَّا القول بعدم إدراك القدماء للأساس المقطعي المُكَوِّن للكلمات . . . ، فذلك مما لا نقرّه عليه؛ لأن النظام المقطعي للعربية مُكَوَّن من صامت وصائت، ويتضح ذلك ـ مثلاً ـ في النظام الإيقاعي العروضي، فهو يتكون من حركة وسكون، وهذا يعني أن الحركات حظيت بنصيب لا بأس به من عناية القدامى، وما بَحْثُ العلماء لموقع الحركة من الحرف إلا دليلٌ على أهمية الحركة عندهم، من جهة، وأنها من جهة أخرى، تُمَثِّل فونيماً مهماً في العربية، وبخاصة ما يتصل بالأبنية وتعددها[237].

وأمَّا ما قرَّره الدكتور أحمد مختار عمر من إهمال العلماء العرب لدراسة المقاطع وأشكالها وأجزائها إهمالاً تاماً[238]، فتلك دعوى لا تنهض بها حجة، ولا يقوم عليها دليل، بل إن الواقع ينقض الرأي من أساسه، ويُثبت عكسه. صحيحٌ أنهم لم يعرفوا المقطع باعتباره مصطلحاً دالاً على مفهوم معين، كما هي الحال بالنسبة للمعاصرين، ولكنهم عرفوه فكرةً ومضموناً ومُكَوِّنات، ويبدو ذلك جلياً من خلال الدراسات العروضية، كالوزن العروضي، والأسباب، والأوتاد، والزحافات، والعلل، إضافةً إلى كراهيتهم اجتماع ثلاث حركات، أو ما يُعرف بـ «توالي الأمثال» و«توالي المقاطع»، والقول باستحالة اجتماع أربع حركات، ودراستهم لبعض الظواهر اللغوية كالوقف مثلاً. . . ، كلُّ ذلك يؤكد المعرفة العامة للمقطع، وإن لم تتخذ طابع الدراسة العلمية المستقلة[239].

وإذا ما انتقلنا إلى الإجابة عن الشِّق الأول من السؤال السابق، فإننا نشير

(237) للمزيد حول معالجة هذه القضية ينظر: **المقطع الصوتي في ضوء تراثنا اللغوي**، د. عبد المنعم عبد اللّه، ص86-104.

(238) **البحث اللغوي عند العرب**، ص107. وممن ذهب إلى هذا الرأي قَبْلاً الدكتور إسحق الحسيني، حيث أنكر معرفة القدامى للمقطع، وأنهم لم يفطنوا إليه أو يعيروه اهتماماً. ينظر: «المقطعية في اللغة العربية»، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، 15/ 51.

(239) أثبت الدكتور عبد السلام المسدِّي المعرفة الحسية لفكرة المقطع عند علماء العربية من خلال نصوص لغوية لكلٍّ من: ابن سينا، والرازي، والفارابي، وابن رشد. ينظر: **التفكير اللساني في الحضارة العربية**، ص254-264.

إلى أن «برجشتراسر» كان ـ فيما أعلم ـ من أوائل من أنكر تَعَرُّضَ القدماء للنبر، الذي يُطْلِق عليه مصطلح «**الضغط**»(240)، فهو يرى أن العربية من خلال وزن شعرها، ومن خلالها هي، لم يوجد أو لا يكاد يوجد فيها نبر(241). وكان رابين (Rabin) اللغوي الإنكليزي المعاصر، أخفَّ حدةً في الإنكار، فقد ذكر أن المعلومات التي لديه عن النبر في العربية قليلة، وأن ما ذكره الأوروبيون عن ذلك إنما يرجع للهجات المعاصرة(242).

وقد انبرى بعض اللسانيين المعاصرين في مصر لدفع هذا الاتهام، وتفنيده بالأدلة القاطعة، ومنهم الدكتور عبد الصبور شاهين، والدكتور رمضان عبد التواب(243)، وفي مقابل هذا نجد فريقاً آخر يؤيد مقولة الإنكار المتقدمة، ويتقدم هؤلاء الدكتور تمام، والدكتور بشر، والدكتور أيوب، والدكتور السعيد بدوي(244).

أمَّا الدكتور أنيس فله رأيان يبدوان وكأنهما متناقضان، أحدهما ينفي فيه

---

(240) يلاحظ أن الدكتور عبد الرحمن أيوب استخدم أيضاً مصطلح الضغط وقوة الأداء على النبر. ينظر: **أصوات اللغة**، ص150

(241) **التطور النحوي**، ص46.

(242) **اللهجات العربية الغربية القديمة**، رابين، ترجمة: د. عبد الرحمن أيوب، ص186-188.

(243) ينظر: **القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث**، ص210-213، **المدخل إلى علم اللغة**، ص103-106. وممن فنَّده من غير المصريين الدكتور خليل العطية في: **البحث الصوتي عند العرب**، ص64 فما بعدها، والدكتور عبد الكريم مجاهد في: **الدّلالة اللغوية عند العرب**، ص173-177.

(244) ينظر على الترتيب: **مناهج البحث في اللغة**، ص197-198، **دراسات في علم اللغة**، ق2، ص25، **محاضرات في اللغة**، ص145، **مستويات العربية المعاصرة في مصر**، ص123. ويوافق هؤلاء هنري فليش، وجان كانتينو، والدكتور أنيس فريحة، والدكتور داود عبده، والأستاذ محمد الأنطاكي. ينظر: **العربية الفصحى**، ص49، 182، **دروس في علم أصوات العربية**، ص194-195، **اللهجات وأسلوب دراستها**، ص92، **دراسات في علم أصوات العربية**، ص107، **الوجيز في فقه اللغة**، ص264. وقد أورد هؤلاء المنكرون أسباباً أدَّتْ إلى عدم عناية العرب بالنبر. ينظر: **دراسة الصوت اللغوي**، ص307، **دروس في علم أصوات العربية**، ص195، **دراسات في علم اللغة المقارن**، ص140.

تعرض القدماء للنبر، مستدلاً على ذلك بعدم وجود دليل يقود إلى معرفة موضع النبر في العربية، والآخر ينفي فيه عناية القدماء بالبحث في مواضع النبر العربي، مثبتاً في الوقت نفسه وجود إشارات منهم في ثنايا مؤلفاتهم ![245].

ويقف «بروكلمان» في مقدمة من يُثبت وجود النبر في العربية، سواء كان نبر كلمة، أو نبر جملة[246]. وممن أثبته عملياً الدكتور عبد الصبور شاهين، وذلك من خلال دراسته للهمز في العربية. وملخَّص رأيه في هذه القضية أن القدماء أحسُّوا بحقيقة أن النبر من الوظائف الأساسية في النطق، وليس الهمز سوى دليل على وظيفة صوتية هي النبر قبل أن يكون صوتاً لغوياً، فهم عرفوا النبر تصوراً أو مفهوماً اصطلاحياً عاماً، دون أن يدركوا يقيناً نظامه وتأثيره على اللغة المنطوقة. وقد فَسَّر الدكتور عبد الصبور كثيراً من صور مشكلات الهمز، كالنبر الهمزي[*]، وطول الحركات، وتخفيف الهمزة، وتضعيف الأصوات، والإبدال بين الهمزة وأصوات العلة، في ضوء ظاهرة النبر[247].

والواقع أن الدكتور عبد الصبور كان من أكثر المتحمسين لدفع تلك التهمة، وتُعَدُّ دراسته عن النبر في العربية، بالرغم من أنها ـ كما يذكر ـ لم تكن عن النبر في اللغة الفصحى القديمة، وإنما هي مخصَّصة للهمز، من أوفى الدراسات التي اطَّلعتُ عليها، والتي أثبت من خلالها وجود ظاهرة النبر في العربية، وأن القدماء ألمحوا إليها، دون إلقاء الضوء الكاشف عليها. ويوافقه الرأي الدكتور محمد حماسة[248]، أمَّا الدكتور رمضان عبد التواب فإنه يشاطر «برجشتراسر» الرأي في عدم وجود نصوص عربية قديمة، يُستطاع من خلالها معرفة حالة النبر، لكنه

---

(245) ينظر: **الأصوات اللغوية**، ص119-120، **في اللهجات العربية**، ص133.

(246) **فقه اللغات السامية**، ص45-47.

(*) النبر الهمزي (Accent glottal) هو توتر حنجري عند النطق بصوت اللين يُسمع كأنه همز، كما في نطق (الضالين) بهمز صوت اللين (الألف). ينظر: **مجموعة المصطلحات العلمية والفنية التي أقرها المجمع**، المجلد التاسع، 1967م، ص104.

(247)) ينظر في هذا: **القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث**، ص25-29، 86-93، 109-112، 122-131، 147-161، 208-213، **المنهج الصوتي للبنية العربية**، ص172-173، **علم الأصوات**، مالمبرج، ص197-198.

(248) **النحو والدّلالة**، ص123-125.

يشك في أن العربية لم تكن تنبر، ويؤكد من خلال اقتباسات نصوصية لابن جني أن بعض القدامى قد لاحظ أثر النبر في تطويل بعض حركات الكلمة، مما يعني إدراكهم لحقيقة النبر، دون أن يتناولوه بحسب مفهوم المحدثين له[249].

وبعد، فتلك حصيلة رأي اللسانيين المعاصرين في مصر في النبر، وقد اتضح لنا مفهومه، ووظيفته، وأنواعه، وقواعده، وآراءهم حول وجوده في العربية، ودراسة الأقدمين له. والرأي الذي نختاره في هذه القضية هو موافقة من ذهب إلى إثباته في العربية، وثبوت تناول القدماء له وإن لم يُصَرِّحوا به، ودليلنا على ذلك ما يلي:

(أ) ما ذكره ابن جني في باب مَطْل الحركات، ويُقصد به إشباع الأصوات الصائتة إشباعاً ينشأ عنه تحول الفتحة إلى ألف، والكسرة إلى ياء، والضمة إلى واو، كما في استخدام الشاعر لكلمة (بمنتزاح) يريد بمنتزح، و (بينا) يريد بين، و (الصياريف) بدلاً من الصيارف، و (أنظور) بدلاً من أنظر[250]، وما ذكره أيضاً من قوله: «**وقد حُذفتْ الصفة ودلَّت الحال عليها، وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم: سير عليه ليل، وهُمْ يريدون ليل طويل، وكأن هذا إنما حُذفت فيه الصفة لما دلَّ من الحال على موضعها، وذلك أنك تُحسُّ في كلام القائل لذلك من التَّطْويح والتَّطْريح والتفخيم والتعظيم مايقوم مقام قوله: طويل أو نحو ذلك، وأنت تُحسُّ هذا من نفسك إذا تأملته، وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه فتقول: كان واللَّه رجلاً، فتزيد في قوة اللفظ بـ (اللَّه) هذه الكلمة، وتتمكن في تمطيط اللام وإطالة الصوت بها وعليها، أي رجلاً فاضلاً، أو شجاعاً، أو كريماً، أو نحو ذلك...**»[251].

(ب) ما ذكره ابن منظور (ت711هـ) من أن النبر بالكلام والحرف هو الهمز، والهمز مثل الغمز والضغط، ومنه الهمز في الكلام لأنه يضغط[252].

---

(249) **المدخل إلى علم اللغة**، ص103-106، **التطور النحوي للغة العربية**، برجشتراسر، ص73 (الهامش).

(250) **الخصائص**، 3/ 121-124.

(251) المصدر السابق، 2/ 370-371. وينظر: **الكتاب**، 4/ 202.

(252) **لسان العرب**، 5/ 189 (نبر)، 5/ 426 (همز). ولمزيد من التفاصيل ينظر: **القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث**، ص21-23.

إن ما أسماه سيبويه **«الإشباع والتمطيط»، وما سَماه ابن جني «المطّ والتَّطْويح والتَّطْريح»**[253]، وما أطلق عليه ابن منظور **«الهمْز والضغط»**، ليدل على إحساس علماء العربية القدامى بالنبر، وهذا مما يُحسب لهم ضمن مآثرهم في الدراسات الصوتية.

ونختتم القول في هذه المسألة: إن أستاذنا الدكتور تمام حسان يَعُدُّ النبر ظاهرةً صرفيةً، وباباً من أبواب الصرف، ويُطلق عليه **«النبر الصرفي»** كما سبق، على أن هناك نبراً آخر أسماه **نبراً سياقياً (دلالياً)**، يمكن دراسته تحت علم التشكيل الصوتي؛ لأنه ظاهرة سياقية وموقعية، ولذلك رأينا الدكتور تمام حسان يذكر النبر مَرَّةً في منهج الصرف، ومَرّةً أخرى في منهج الصوتيات؛ لاعتبار ذوقي في صياغة السياق العربي، وهذا يؤكد ما سبق أن ذكرناه من الارتباط الوثيق بين مستويات اللغة، وبخاصة المستويان الصرفي والصوتي.

(ب) التنغيم (Intonation)

التنغيم في اصطلاح اللسانيين المعاصرين يعني **«ارتفاع الصوت وانخفاضه أثناء الكلام»**[254]، ويُعَدُّ الدكتور أنيس أول من أشار إليه، مستخدماً مصطلحاً آخر له هو **«موسيقى الكلام»**[255]، وبالرغم من أن حديثه عنه جاء مقتضباً[256]، فله فضل الريادة في دراسة هذه الظاهرة.

---

(253) يكتفي أكثر الباحثين بنصٍّ ابن جني المتقدم شاهداً على معرفة علماء العربية للنبر، حتى لقد وصل الأمر بأحدهم أن عَدَّ هذا النص شاهداً يتيماً لوجود النبر في العربية، وليس ثَمَّة غيره!. ينظر: **في البحث الصوتي عند العرب**، د. خليل العطية، ص65، وللمزيد ينظر: **فقه اللغة في الكتب العربية**، د. عبده الراجحي، ص168.

(254) **مناهج البحث في اللغة**، ص198. ويعرفه «ماريو باي» بأنه «عبارة عن تتابع النغمات الموسيقية أو الإيقاعات في حدث كلامي معين» **أسس علم اللغة**، ص93. وينظر: **علم اللغة**، د. السعران، ص94، **مجموعة المصطلحات العلمية والفنية التي أقرها المجمع**، المجلد الرابع، ص210، *An outline of English*, p. 275.

(255) ينظر: **الأصوات اللغوية**، ص123، وتبعه في إطلاق هذا المصطلح كل من الدكتور كمال بشر، والدكتور عبد الصبور شاهين. ينظر: **دراسات في علم اللغة**، ق2، ص25، **علم الأصوات**، مالمبرج، ص209.

(256) لابدَّ من الإشارة ـ وإن كان ذلك خارجاً عن فترة الدراسة ـ إلى أن هناك مؤلفات =

أمَّا الدكتور تمام فقد عَدَّه قرينةً لفظيةً تُعين على بيان المعنى الواحد[257]، كما عَدَّه ظاهرةً نحويةً أو جزءاً من النظام النحوي، وإن كان ذكره ضمن الظواهر السياقية، مُعَلِّلاً ذلك بصلاحيته للدراسة في الموضعين[258]. وتُعَدُّ دراسة الدكتور تمام الأولى من نوعها من حيث عمقها وشمولها، ولا يُنقص من قيمتها ذلك القول العابر: «**ومحاولة الدكتور تمام حسان في هذا الموضوع محاولة ابتدائية محدودة، بالإضافة إلى أنها تعتمد على استقراء ناقص، بل ضَيِّقٌ جداً**»![259]، ويكفيها أن تكون محاولةً رائدةً، توالت بعدها الدراسات مستهديةً بها، ومعتمدةً عليها.

وتُعَدُّ دراسة الدكتور سعد مصلوح دراسةً مُمَيَّزةً؛ حيث اعتمدت في مضمونها على الجانب الفيزيقي والتشريحي في التحليل الصوتي للتنغيم، من حيث قياس تردد النغمة عند الجنسين، والمدة الزمنية لانفتاح أو قفل الوترَيْن الصوتيَيْن أثناء التصويت، مقروناً ذلك كلّه باستخدام أجهزة القياس الخاصة بذلك[260].

ويتوزَّع التنغيم إلى صور[261] متعددة تبلغ خمساً:

(أ) تنغيمٌ صاعد. ويعني ارتفاع نغمة الصوت إلى أعلى عن الصوت المجاور له.

= تعرضت للنبر والتنغيم وأثرهما في الأداء اللغوي، وهي ليست من متخصصين، وإنما اجتهادات خاصة لا تخلو من فائدة. ينظر – على سبيل المثال –: **فن القراءة والكلام والإلقاء**، مصطفى الدمياطي، ص78-86.

(257) **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص205. وللمزيد ينظر: **النحو والدّلالة**، ص118 فما بعدها.

(258) **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص308.

(259) **الوجيز في فقه اللغة**، ص253. وينظر: «بعض جوانب التنغيم في اللغة العربية...»، غالب باقر، **مجلة كلية الآداب**، جامعة البصرة، العدد 15، السنة 13، 1979م، ص203، **مبادئ اللسانيات**، د. أحمد محمد قدّور، ص121-123.

(260) ينظر: **دراسة السمع والكلام**، ص252-264.

(261) يُطلق الدكتور تمام على تلك الصور مصطلح «الموازين التنغيمية». **مناهج البحث في اللغة**، ص199، كما يُطلق عليها الدكتور سعد مصلوح مصطلح «أنماط نغمية أو تنغيمية». **دراسة السمع والكلام**، ص261.

(ب) تنغيمٌ هابط. ويعني انخفاض نغمة الصوت إلى أسفل عن الصوت المجاور له.

(ج) تنغيمٌ صاعد هابط صاعد. ويعني ارتفاع درجة الصوت يليه نغمة أقلّ منه انخفاضاً.

(د) تنغيمٌ هابط صاعد. ويعني انخفاض درجة الصوت يليه نغمة أكثر منها علواً.

(هـ) تنغيمٌ مُسْتوٍ (ثابت)[262].

وتُستخدم النغمة الصاعدة في الاستفهام بهل أو الهمزة، مفيدةً أن الجملة لم تتم أو أنها بحاجة إلى جواب، في حين تُستخدم النغمة الهابطة في التقرير، والطلب، والاستفهام بغير الهمزة وهل، دالةً على أن الجملة قد تمت. وتقع هاتان النغمتان على المقطع المنبور. وهناك نغمة مُسَطَّحَةٌ لاهي بالصاعدة ولا بالهابطة، تكون حينما يقف المتكلم على جملة قبل تمام المعنى[263].

ويقوم التنغيم بوظيفة مهمة في اللغة العربية، واللغات بصفة عامة، فهو يُستخدم قرينةً لفظيةً تُميِّز بين المعاني النحوية، ويقوم بتحديد عناصر الجملة المُكَوِّنة لها، ويوجِّه الإعراب ويفسِّر صوره المختلفة، كما أن له وظيفةً دلاليةً. يضاف إلى ذلك أنه يخلق مستوىً صوابياً موحّداً للقراءة والإلقاء بين الناطقين باللغة الواحدة، ويقوم بمهمة التوزيع التحليلي للنصّ الواحدّ، ويُعين على تيسير مهمة تعليم اللغات[264]. كما يقوم بوظيفة انفعالية، وهي قرينةٌ حاليةٌ كما في قولك: أنت، في جواب إنسان يتوعدك، فعن طريق التنغيم يحتمل أن يكون

(262) ينظر: **أصوات اللغة**، د. أيوب، ص153-155، **دراسة الصوت اللغوي**، ص193، **علم الصوتيات**، ص280. ومما يلاحظ في هذا المقام أن الدكتور تمام حسان يجعلها ستة أنماط (صور) اعتماداً على شكل النغمة المنبورة الأخيرة في المجموعة الكلامية، وعلى المدى بين أعلى نغمة وأخفضها سعةً وضيقاً، ينظر: **مناهج البحث في اللغة**، ص198-200.

(263) ينظر: **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص230، **مناهج البحث في اللغة**، ص203، **دراسات في علم اللغة**، ق2، ص26، وللمزيد ينظر: **الدّلالة اللغوية عند العرب**، د. عبد الكريم مجاهد، ص178-179.

(264) ينظر: **دراسات في علم اللغة**، ق2، ص25-27، **دراسة الصوت اللغوي**، ص195-196، **مناهج البحث في اللغة**، ص203، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص226 =

معناها سخريةً، أو غضباً، أو دهشةً، وكلّها ـ كما نرى ـ وظائف على درجة كبيرة من الأهمية.

وتتضح وظيفته النحوية في تفريقه بين أسلوبي الاستفهام والإخبار، كما في نحو قولك: مررت برجل أيّ رجل[265]، فالنغمة هنا تحدد نوع الأسلوب إنشاءً أم خبراً، كما تُسهم في تحول الأسلوب الاستفهامي (الطلبي) إلى خبر، وتحوّل الإخبار إلى استفهام. أمّا وظيفته الدّلالية فتتضح ـ على سبيل المثال ـ في قولك: أَرَقْ وأَرَقّ، فعن طريق التنغيم يتحدد معنى الكلمة؛ هل تعني عدم النوم أو الرقة وهي النعومة. وليس للتنغيم ـ كما يقول أستاذنا الدكتور تمام ـ وظيفةٌ معجمية[266].

ونلاحظ مما سبق من أمثلة أن التنغيم يقع على الجملة، كما يقع على الكلمة المفردة، مما يعني إمكانية حدوثه على المستويين، خلافاً لما ذكره الدكتور سعد مصلوح من أن اللغات التنغيمية ـ ومنها العربية ـ يعمل التنغيم فيها على مستوى الجملة، وليس على مستوى الكلمة المفردة[267]. وكلُّ ما تقدم يعطي اقتناعاً يقينياً ودليلاً مادياً محسوساً على أن التنغيم يُمثِّل فونيماً في اللغة العربية، والأمر المحيِّر حقاً هو تلك الأصوات التي ما زالت حتى الآن مقتنعةً بأن العربية لا تُقيم وزناً فونولوجياً للتنغيم![268].

= فما بعدها، **مدخل إلى التصوير الطيفي للكلام**، بولجرام، ص241، **الإعراب سمة العربية الفصحى**، ص64، **أبنية العربية في ضوء علم التشكيل الصوتي**، ص169 فما بعدها، **النحو والدّلالة**، ص118-119، **البحث الدّلالي عند الأصوليين**، د. محمد يوسف حبلص، ص33-35.

(265) المثال مقتبسٌ من: **خصائص ابن جني**، 3/ 269.

(266) **مناهج البحث في اللغة**، ص198.

(267) **دراسة السمع والكلام**، ص259. وللمزيد ينظر: **مدخل إلى علم اللغة**، د. محمود فهمي حجازي، ص48. ومن الأمور اللافتة للنظر في هذه المسألة توقف الدكتور سعد مصلوح عن اتخاذ رأي محدد بشأنها، فهو يذكر أن العربية لغة غير تنغيمية، وفي موضع آخر يُصَرِّح ـ كما تقدم ـ أنها من ضمن اللغات التنغيمية !. ينظر: **مدخل إلى التصوير الطيفي للكلام**، ص241، **دراسة السمع والكلام**، ص259.

(268) **الوجيز في فقه اللغة**، محمد الأنطاكي، ص252.

ويلاحظ مما ذكرنا آنفاً من اقتران التنغيم بالنبر أو مصاحبته له أن بينهما علاقةً وارتباطاً إلى حدٍّ يجعل الباحث يحار في تحديد وظيفة كلٍّ منهما في الكلمة أو الجملة، وذلك ما جعل بعض المعاصرين يَعُدُّ التنغيم جزءاً من النبر، ويُطلق عليه (النبر الموسيقي)[269]، بل إن بعضهم أطلق مصطلح التنغيم على النبر تَجَوُّزاً[270]، وكثيراً ما جُمع بينهما في الدراسة تحت مسمى باب واحد هو (**النبر والتنغيم**)[271]، مما يدل على تلازمهما، على أن هذا التلازم وتلك العلاقة والارتباط لا ينفيان وجود فرق بينهما، ويتضح هذا في أن النبر ما هو إلا ضغطٌ على مقطع في الكلمة أو الجملة[272]، في حين أن التنغيم تشكيلٌ صوتيٌ للكلمة أو الجملة. وهناك فرقٌ آخر هو أن «**التنغيم يساعد على إظهار حالات التكلم من إخبار أو استفهام أو تعجب ... إلخ، والنبر يساعد على إبراز ما يعتبر المتكلم أنه الجزء الأهمُّ في الكلمة أو الجملة**»[273].

وهناك مصطلحٌ آخر يُمثِّل فونيماً ثانوياً هو النغمة (Tone)، ويبدو أن هناك تشابهاً بينه وبين مصطلح التنغيم، فهل هما واحد أم أنهما مفترقان؟

الذي يظهر لي أن بينهما فروقاً، وأن كلاً منهما يُمَثِّل فونيماً لوحده، على الرغم من أن جون ليونز (John Lyons) يرى صعوبة التفريق بينهما[274]، كما أن أستاذنا الدكتور تمام حسان يستخدم النغمة والتنغيم مصطلحاً واحداً[275]. ويكمن الفرق بينهما في أن «**النغمة عبارة عن الصور المختلفة من الدرجات المتوالية التي**

---

(269) **علم الأصوات**، مالمبرج، ص209، وينظر: **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص230.

(270) **من وظائف الصوت اللغوي**، ص55.

(271) ينظر ـ مثلاً ـ: **التطور النحوي**، ص71، **المدخل إلى علم اللغة**، د. رمضان عبد التواب، ص103، **أبنية العربية في ضوء علم التشكيل الصوتي**، ص157، **في البحث الصوتي عند العرب**، ص62، «بعض جوانب التنغيم في اللغة العربية...» غالب باقر، **مجلة كلية الآداب**، جامعة البصرة، العدد 15، السنة 13، 1979م، ص204، 207.

(272) ينظر: **من وظائف الصوت اللغوي**، ص55، *An outline of English*, p. 275.

(273) **موسيقى الشعر العربي**، د. شكري عيَّاد، ص36. وللمزيد ينظر: **أسس علم اللغة**، ماريو باي، ص93-94.

(274) نقلاً عن: **دراسة الصوت اللغوي**، ص196.

(275) **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص205، 226، 228، 308.

تُكَوِّن النغمات»[276] في حين أن التنغيم هو «**الصورة العامة التي تتمثل في مجموعة النغمات التي يشملها نوع خاص من أنواع الحدث اللغوي»**[277]، بمعنى أن النغم أو النغمة دراسةٌ وصفية، في حين أنها تنظيميةٌ مع التنغيم، كما يقول الدكتور عبد الرحمن أيوب[278]. ويتضح الفرق بينهما أكثر في أن درجات الصوت المختلفة في النغمة من ارتفاع وانخفاض تقوم بدورها المميَّز على مستوى الكلمة المفردة، في حين أنها في التنغيم تقوم بذلك الدور على مستوى الجملة أو العبارة[279].

إن هذه التداخلات والفروقات التي ذكرناها والتي لم تُذكر[280] لتؤكد لنا أن هذه الظواهر الأدائية ليست مقصورة الدرس والبحث على اللسانيين فحسب، بل يشاركهم فيها الموسيقيون أيضاً، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن هذه العناصر متداخلةٌ فيما بينها تداخلاً قد يصعب في ضوئه الفصل التام بينها.

وقبل أن أختم الحديث عن هذا المبحث أودُّ الإشارة إلى قضيتين: أولاها أن دراسة اللسانيين المعاصرين في مصر لقواعد التنغيم اعتمدت على اللهجات العامية المعاصرة، ولم يكن ذلك ممكناً في العربية الفصحى القديمة لأنها لم تُسَجَّل، وقد صرَّح أستاذنا الدكتور تمام بهذا، وذكر أنه قارن بين ما توصَّل إليه من نتائج في لهجة عدن وكلامه هو بالفصحى، فوجد أن الفروق طفيفةٌ جداً[281].

وهناك سؤالٌ يَرِدُ في هذا المقام، وهو / هل هذه النتائج التي تُوُصِّل

---

(276) **أصوات اللغة**، د. أيوب، ص155.

(277) المصدر السابق، ص155.

(278) المصدر السابق، ص155.

(279) **دراسة الصوت اللغوي**، ص191.

(280) هناك تداخلات اصطلاحية بين الإيقاع والتنغيم، والنبر والإيقاع، والنغمة واللحن، والنبر والتزمين (سرعة الأداء)، وجميع هذه الفونيمات ترتبط بالكلام المنطوق دون المكتوب، ومن هنا تأتي الصعوبة والمجازفة في دراستها، وتقنين قواعدها، والكشف عن نظامها. للمزيد ينظر: **مناهج البحث في اللغة**، ص200، **علم اللغة**، د. السعران، ص211(الهامش)، «الإيقاع في الموسيقى واللغة»، د. عبد اللّه ربيع، **مجلة كلية اللغة العربية بدمنهور**، جامعة الأزهر، العدد الثاني، 1984م، ص7-36.

(281) ينظر: **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص228-229، **مناهج البحث في اللغة**، ص199.

إليها، والقواعد والقوانين التي بُنيت على تلك النتائج، يصحُّ أن تتسم بصفة العمومية؟. بمعنى أن يكون ذلك نظاماً عاماً يصلح للتطبيق على كل اللهجات؟

والجواب عن ذلك بالنفي ـ فيما أحسب ـ؛ فاللهجات العربية من الكثرة بمكان، الأمر الذي يتبعه بالضرورة تغير مواقع التنغيم من لهجة لأخرى، ولذا فإن التقعيد العام أمرٌ يكاد يكون مستحيلاً، كما يقول الدكتور أحمد مختار عمر[282]، اللهم إلا أن تقوم دراسات تنغيمية لكلِّ قُطْر على حِدَة، وبعدها توازَن النتائج، وحينذاك يمكن تقرير القواعد العامة[283].

والقضية الأخرى يمكن صياغتها في السؤال التالي: هل عرفت العربية وعلماؤها القدامى هذا العنصر الفونيمي؟

وجواباً عن ذلك أقول: كما اختُلف في مسألة النبر اختُلف هنا أيضاً، فبعض اللسانيين المعاصرين ينكرون معرفة العرب لذلك، ويأتي في مقدمة هؤلاء «برجشتراسر»، حيث يعجب من عدم ذكر النحويين والمقرئين القدماء للنغمة (التنغيم) تصريحاً كان أم تلميحاً. يقول في ذلك: «**غير أن أهل الأداء والتجويد خاصةً رمزوا إلى ما يشبه النغمة، ولا يفيدنا ما قالوه شيئاً، فلا نَصَّ نستند عليه في إجابة مسألة كيف كان حال العربية الفصيحة في هذا الشأن**»[284]، ويؤكد مرةً أخرى هذا الإنكار بقوله: «**وأمَّا النغمة فلا نعلم في خصوصها شيئاً أصلا**»[285].

ويشايعه في هذا النفي الدكتور بشر حيث يقول: «**ولكنهم لم يلمسوا من قريب أو بعيد تلك الظواهر الأخرى التي تتصف بها الكلمة أو الجملة بوصفها كلاً جاء على نسق معين من التأليف الصوتي، ومثال هذه الظواهر النبر Stress، ونظام توزيعه في الجملة، والتنغيم أو موسيقى الكلام Intonation، إلى غير ذلك من أنماط التطريز الصوتي التي يعتمد عليها النحو في تحليل بعض مسائله**

(282) **دراسة الصوت اللغوي**، ص315.

(283) قام الدكتور سلمان العاني بدراسة التنغيم في ضوء اللهجة العراقية، وتوصل إلى نتائج أثبتها في كتابه: **التشكيل الصوتي في اللغة العربية**، ص139 فما بعدها.

(284) **التطور النحوي**، ص72.

(285) المصدر السابق، ص73.

وتفسيرها إلى حدٍّ كبير»[286]. ويؤيد الجميع الأستاذ محمد الأنطاكي بقوله: **«إن قواعد التنغيم في العربية القديمة مجهولة تماماً؛ لأن النحاة لم يشيروا إلى شيء من ذلك في كتبهم»**[287].

وفي مقابل هؤلاء المنكرين نجد لغويين آخرين يقفون على النقيض[288]، وَهُمْ على حقّ؛ فالنصوص القديمة نثراً وشعراً تحفُّهم من جميع الجوانب، مثبتةً أن العربية وعلماءها عرفوا هذا العنصر الفونيمي، وهي من الكثرة بمكان، سأكتفي ببعضها، وفيها ـ فيما أعتقد ـ ما يؤيد وجهة نظرنا، ويؤازر ما ذهبنا إليه، وهي:

(1) ذكر ابن جني ـ في معرض استشهاده على قوة المعاني وضعفها بسبب طول الأصوات وقصرها ـ **«أن رجلاً ضرب ابناً له، فقالت له أمه: لا تضربه، ليس هو ابنَك، فرافعها إلى القاضي، فقال: هذا ابني عندي، وهذه أُمُّهُ تذكر أنه ليس مني، فقالت المرأة: ليس الأمر على ما ذكر، وإنما أخذ يضرب ابنه فقلت له: لا تضربه، ليس هو ابنَك، ومَدَّت فتحة النون جداً، فقال الرجل: واللّه ما كان فيه هذا الطويل الطويل...»**[289].

(2) روى الجاحظ (ت255هـ) أن طاوساً رجع **«عن مجلس محمد بن يوسف، وهو يومئذ والي اليمن، فقال: ما ظننت أن قول سبحان اللّه معصيةٌ للّه حتى كان اليوم، سمعت رجلاً أبلغ ابن يوسف عن رجل كلاماً، فقال رجل من أهل المجلس: سبحان اللّه! كالمستعظم لذلك الكلام، فغضب ابن يوسف»**[290].

---

(286) **دراسات في علم اللغة**، ق2، ص25.

(287) **الوجيز في فقه اللغة**، ص252.

(288) ينظر: **الإعراب سمة العربية الفصحى**، ص65-69، **المدخل إلى علم اللغة**، د. رمضان عبد التواب ص106، **البحث الدّلالي عند الأصوليين**، د. محمد يوسف حبلص، ص53 فما بعدها.

(289) **المحتسب**، 2/ 210، وينظر: **الخصائص**، 3/ 370-371.

(290) **البيان والتبيين**، 1/ 395. وقد أورد هذه الحادثة الإمام عبد القاهر الجرجاني في: **دلائل الإعجاز**، ص15، وفيه «ليغضب ابن يوسف» بدلاً من «فغضب ابن يوسف».

(3) قال الفارابي (ت399هـ): «**ومن فصول النغم الفصول التي بها تصير دالةً على انفعالات النفس، والانفعالاتُ عوارض النفس، مثل الرحمة، والقساوة، والحزن، والخوف، والطَّرب، والغضب، واللذة، والأذى، وأشباه هذه، فإن الإنسان له عند كلٍّ واحد من هذه الانفعالات نغمةٌ تدل بواحد واحد منها على عارض عارض من عوارض نفسه، وهذه إذا استُعملتْ خيّلت إلى السامع تلك الأشياء التي هي دالة عليها**»[291].

وإخال أن هذه النصوص قد أثبتت بما لا يدع مجالاً لإنكار منكر أن العربية عرفت الجانب التنغيمي في الأداء اللغوي، وأن علماءها القدامى شعروا بذلك، وإن كانوا لم يُخضعوا ما شعروا به لمزيد من الدراسة والتقنين والتقعيد، وحَسْبُهُمْ أنهم فعلوا ذلك في تلك الفترة المتقدمة من فترات تأريخ اللغة العربية.

وبَعْدُ، فإن علماء العربية القدامى إنْ كانوا قد عُنُوا بدراسة الفونيمات الرئيسة عنايةً بالغةً، فإن دراستهم للفونيمات الثانوية لم تكن في مستوى الدراسة السابقة، وهم معذورون في هذا ؛ لأن الإحاطة في العلم ممتنعة، ولذا فإن دراسة اللسانيين المعاصرين في مصر لهذه الفونيمات التي قَصُرت عنها الدراسات العربية القُدْمى تُعَدُّ إضافةً جديدةً لهذه الدراسات، وهنا يتضح الجانب التجديدي في جوانبه النظرية الذي يُسَجَّل لهؤلاء المعاصرين، ويكفي أن نعلم أن أكثر الأبحاث المعاصرة في المستويات اللغوية بعامة تسير على هَدْيٍ من ذلك الاتجاه الجديد الذي أوجده روَّاد الدراسات اللسانية المعاصرة في مصر، وإليهم ـ وحدهم ـ يَرْجع الفضل، وتُنْسب الأسبقية.

* * *

(291) **الموسيقى الكبير**، ص1071. وللمزيد حول أمثال هذه النصوص القديمة ينظر: **ابن جني النحوي**، د. فاضل صالح السامرائي، ص117-118، **الدّلالة اللغوية عند العرب**، د. عبد الكريم مجاهد، ص180-182، **الإعراب سمة العربية الفصحى**، ص65-69، «المنهج الصوتي للنحو العربي في معاني القرآن»، د. محمد كاظم البكاء، **مجلة المورد**، المجلد 17، العدد 4، 1988م، ص109 فما بعدها.

سادساً ـ المعامل الصوتية

لم تعد الدراسات الصوتية تعتمد في مجال أبحاثها على المُلاحظة الذاتية التي كانت وسيلة القدماء الوحيدة في البحث الصوتي، بل تطورت هذه الوسائل في العصر الحديث تطوراً اقترن بما أحرزته الحضارة الحديثة من تقدم ورقيّ في جميع مجالات العلم والمعرفة، وقد تبع هذا أن انتقلت الدراسة الصوتية من الجانب النظري الصِّرْف إلى الجانب العملي التجريبي (الآلي)، فكان هذا بدايةً لظهور علم الأصوات التجريبي[292] «المعملي» (Laboratory phonetics).

وكانت هذه النُّقْلة العلمية قد بدأت عند العالَم الغربي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حينما تداخلت جوانب المعرفة الإنسانية، مما نتج عنه اتصال علماء الفيزياء والصوت والطب والتشريح بعلماء اللغة، الأمر الذي تبعه اختراع أجهزة الاتصالات، والأجهزة الإلكترونية الدقيقة، والمعامل السمعية والصوتية، وتسخير ذلك كله لأبحاث الصوت اللغوي، فبدأ العلماء هناك بالاعتماد على هذه الأجهزة، وإجراء بحوثهم الصوتية في ظل معامل الصوت وتقنياته الحديثة[293].

وتُعَدُّ هذه القفزة بمثابة عمل مُتَمِّم للمُلاحظة الذاتية، فهي مرحلة متقدمة تعين على التثبت من صحة هذه المُلاحظة، وتعطيها نتائج علمية دقيقة لا مجال للشك في صحتها.

لقد أصبح استخدام الأجهزة الصوتية الحديثة مطلباً ملحاً يفرض نفسه على

---

(292) يرى الدكتور وافي أن هذه التسمية غير صحيحة ؛ «لأننا لسنا بصدد تجارب، أي تغيير الظروف العادية المحيطة بالظاهرة أو بالشخص الملاحظ، بل بصدد ملاحظة في ظروف طبيعية عادية، ولكن عن طريق أجهزة ومسجلات آلية، لا عن طريق الأذن والحواس الإنسانية» **علم اللغة**، ص45. وللمزيد ينظر: **دراسة الصوت اللغوي**، ص33.

(293) ينظر: **أصوات اللغة**، د. أيوب، ص26-37، **الأصوات**، د. بشر، ص22 فما بعدها، **دراسة الصوت اللغوي** ، ص33. ويذكر الدكتور وافي أن أول من استخدم الأجهزة في دراسة الظواهر الصوتية هو الأستاذ روسلو (Rousselot)، وكان ذلك عام 1890م. ينظر: **علم اللغة**، ص46، 62. ولمزيد من التفاصيل ينظر: **علم اللسان**، ماييه، ص65-66، **الثورة التكنولوجية واللغة**، د. محمد صالح بن عمر، ص15-17.

الباحثين في علم الأصوات، أمَّا الاقتصار على المُلاحظة في دراسة هذا الجانب فأصبح يُنظر إليه على أنه خطأ علمي[294]. وإذا كان هذا شأن الدراسات الصوتية عند الغرب فما موقف الدراسات اللسانية المعاصرة في مصر من هذا التقدم الذي أحرزته تلك الدراسات؟

الواقع أنه عندما أتيحت فرصة الاتصال العلمي بالدراسات اللسانية الغربية عن طريق إيفاد البعوث العلمية إلى أوروبا ـ كما تقدم ـ أمكن التعرف على تلك التطورات التقنية في ميدان الدراسات الصوتية. ويظهر لي أن أول إشارة في هذا الشأن صدرت عن الدكتور وافي، وذلك في سياق حديثه عن الأجهزة المستخدمة في دراسة الفوناتيك «**علم الأصوات**»[295]، وفي ضوء ذلك فإن ما ذهب إليه بعض الباحثين المعاصرين من أن أول من أشار إلى استخدام التقنية في دراسة اللغة هو الدكتور إبراهيم أنيس[296]، غير صحيح، والحجة التي أوردها في هذا المقام، وهي صدور كتاب **الأصوات اللغوية** للدكتور أنيس لأول مرة سنة 1944م، وكتاب الدكتور وافي **علم اللغة** سنة 1945م، غير دقيقة تأريخياً كما سبق.

ثم تعددت بعد ذلك الإشارات إلى تلك الأجهزة، على النحو الذي نلمسه عند أستاذنا الدكتور تمام حسان، والدكتور محمود السعران، والدكتور عبد الرحمن أيوب، والدكتور كمال بشر، والدكتور أحمد مختار عمر[297]. وقد تفاوتت تلك الإشارات وصفاً وتقويماً، فتميز بعضها بالحديث المقتضب، وبعضها الآخر بالتفصيل، على أن أوسع دراسة في هذا الجانب هي للدكتور

---

(294) **علم اللغة**، د. وافي، ص38-41.

(295) المصدر السابق، ص43-46.

(296) «اللغويون العرب المعاصرون والوسائل التقنية الحديثة في دراسة الأصوات»، د. محمد صالح بن عمر، **مجلة دراسات عربية**، العددان 1-2، السنة 22، 1985م، ص61-62.

(297) ينظر ـ على الترتيب ـ: **مناهج البحث في اللغة**، ص79-109، **علم اللغة**، ص106-116، **أصوات اللغة**، ص26-35، **الأصوات**، ص22، **دراسة الصوت اللغوي**، ص33-43. ولتقييم هذه الإشارات ينظر: «اللغويون العرب المعاصرون...»، د. محمد صالح بن عمر، **مجلة دراسات عربية**، العددان 1-2، السنة 22، 1985م، ص61-72.

أحمد مختار عمر، فهي تُعَدُّ من **«أدق المحاولات العربية التي تناولت بالوصف وسائل تسجيل الأصوات وتحليلها، وأكثرها شمولاً وتفصيلاً...»**[298].

أمَّا فكرة المعامل اللغوية، وتأريخ الدعوة إلى إنشائها في أقسام اللغة العربية بالجامعات المصرية، فتعود إلى ما بعد عودة المبعوثين إليها، وإدراكهم الحاجة الماسة لهذه المعامل في دراسة اللغة. وقبل أن أعرض لهذه الفكرة ـ تأريخاً ونتائج ـ أودُّ الإشارة السريعة لأنواع المعامل اللغوية، ومُكَوِّناتها، وأغراضها.

هناك نوعان من المعامل اللغوية بوجه عام، أحدهما يمكن تسميته «المعامل التعليمية» (التربوية) أو «معامل اللغات ومختبراتها» (Language Laboratories)، وهي التي تُستخدم في تدريس اللغة، أي بوصفها وسيلةً من وسائل تعليم اللغة لغير الناطقين بها، أو حتى اللغة القومية، أو تعليم المعوَّقين (الصم، والبكم، والمكفوفين، والمتخلفين عقلياً)، أو تعليم الكبار. والنوع الآخر «المعامل العلمية»، ويطلق عليها «معامل اللغويات» (Linguistic Laboratories)، وهي التي تُستخدم في الدراسة العملية العلمية للصوت اللغوي، وهي المعنيَّة في هذا المقام[299].

ويتكون المعمل الصوتي من ثلاثة أقسام: قسمٌ خاصٌ بالأجهزة الصناعية لأعضاء النطق، ويشمل المعينات السمعية والبصرية، كالحنجرة، واللسان، والتجويف الأنفي والفموي، وسقف الحنك الصناعي «البلاتوغراف» (Palatography). وقسمٌ خاصٌ بالتسجيل، ويحتوي على أجهزة للتسجيل، من أشرطة، وميكرفون، واسطوانات. والقسم الأخير لتحليل المادة اللغوية بعد تسجيلها، وبه أجهزة صوتية متعددة، كجهاز «الكيموغراف» (Kymograph)، ويُعَدُّ

---

(298) «اللغويون العرب المعاصرون... »، د. محمد صالح بن عمر، **مجلة دراسات عربية**، العددان1-2، السنة 22، 1985م، ص72.

(299) ينظر: **مختبر اللغة**، د. علي القاسمي، ص29 فما بعدها، **معامل اللغات وأثرها في تنمية المهارات اللغوية**، د. صلاح العربي & د. عبد العزيز العقيلي، ص39، **تعلم اللغات الحية وتعليمها بين النظرية والتطبيق**، د. صلاح العربي، ص214، **الثورة التكنولوجية واللغة**، د. محمد صالح بن عمر، ص15 فما بعدها، 36 فما بعدها.

من أقدم الأجهزة التي استُخدمت في دراسة الصوت اللغوي، «**وهو عبارة عن تلفون كاتب يحتوي على مصوت، وجهاز استقبال متواصلين كهربائياً، وعلى غشاء ذي عتلة يقوم بتسجيل ذبذبات الأصوات على ورق ملفوف حول اسطوانة منتظمة الدوران**»[300]، وجهاز «الأوسيلوغراف» (Oscillograph) «راسم الذبذبات»، «**وهو جهاز شبيه بجهاز التلفزيون، غير أنه يتلقى الإشارات من ميكرفون أمام فم المتكلم، ويحول الجهاز الموجات الصوتية إلى موجات كهربائية تظهر على شاشته**»[301]، وجهاز «السبكتروغراف» (Spectrograph)، الذي يقوم بتحليل الصوت على ورق من الشمع، وبواسطته يتم تحليل الصوت من حيث شدته وزمنه، وجهاز «السوناغراف» (Sonagraph)، ويقوم بتسجيل المادة المنطوقة على الاسطوانة المثبتة أسفل التحليل، ثم يحللها. وهناك جهاز الرسم الحنجري (Laryngograph)، والتصوير بأشعة X الدقيقة، وكلُّها أجهزة إلكترونية متطورة، ولكلٍّ منها اختصاصاته المنوطة به في عمليات التحليل الصوتي[302].

وإذا أردنا تتبُّع تأريخ الدعوة لإنشاء هذا المعامل فيطالعنا ـ أول ما يطالعنا ـ دعوة الدكتور أنيس إلى ضرورة دراسة اللهجات الحديثة دراسة علميةً صحيحةً، وتسجيل نماذج منها تسجيلاً صوتياً لمعرفة ما تتصف به كل لهجة من خصائص[303].

وكان من المتحمسين لإنشاء هذه الدراسة الجديدة في الجامعات المصرية عالمٌ أزهريُّ التكوين، ذو ثقافة غربية، أوقف نفسه وماله لنشأة هذه الدراسة وتطورها، وأخذ يشحذ الهمم، ويدعو القائمين على الجامعات إلى الاستفادة من تقدم الغرب في هذا المجال، ونَقْله إلى أقسام اللغة العربية بهذه الجامعات، ذلكم هو الأستاذ بخاطره الشافعي – رحمه اللَّه – المشرف على معمل الصوتيات

---

(300) **الثورة التكنولوجية واللغة**، ص16.

(301) **أصوات اللغة**، د. أيوب، ص34.

(302) للتعرف على هذه الأجهزة واستخداماتها ـ على وجه التفصيل ـ ينظر: **مناهج البحث في اللغة**، ص83 فما بعدها، **علم اللغة**، د. السعران، ص109–119، **أصوات اللغة**، د. أيوب، ص26–37، **دراسة الصوت اللغوي**، ص33–43، **علم الصوتيات**، ص28–36، **الثورة التكنولوجية واللغة**، ص15 فما بعدها.

(303) **في اللهجات العربية**، ص10.

بكلية الآداب، جامعة الإسكندرية، وقد تمَّ بفضل اللَّه ثم بفضل جهوده وجهود المخلصين معه[304] إنشاء أول معمل متكامل للصوتيات في مصر سنة 1952م، وكان هذا نواةً لقسم الصوتيات[305] الذي أنشأته الجامعة في العام الدراسي 1975-1976م[306]، وإن من الوفاء أن يُذكر هذا العالم فَيُحْمد له دأبه وتفانيه، ويُعْتَرف له بالريادة في ميدان علم الأصوات التجريبي[*].

وفي عام 1949م، قدَّم أعضاء لجنة اللهجات بمجمع اللغة العربية تقريراً لمؤتمر المجمع المنعقد في تلك السنة، اقترحوا فيه توفير بعض الآلات الحديثة في تسجيل الأصوات ودراستها[307]، ثم ما لبثت أن ظهرت دعوات أخرى لإنشاء معامل صوتية تُسَخَّر لخدمة الدرس اللغوي، وكان من أولها ـ فيما أعلم ـ دعوة أستاذنا الدكتور تمام التي أعلنها سنة 1955م[308]. وقد بدأت المحاولة الأولى لإنشاء المعمل الصوتي ـ كما ذكر لي الدكتور تمام ـ عام 1957م، حينما

---

(304) ذكر لي الدكتور فتحي المرشدي ـ الأستاذ بآداب الإسكندرية ـ في رسالته المؤرخة في 5/ 5/ 1993م، أن الأستاذ محمد خلف اللَّه أحمد ـ عميد الكلية آنذاك ـ تجاوب مع طموحات الأستاذ بخاطره الشافعي، وأخذ بتنفيذ الفكرة سنة 1952م.

(305) كان الدكتور طه حسين قد اقترح سنة 1938م إنشاء معهد للأصوات بكلية الآداب بالجامعة المصرية آنذاك، يكون هدفه تعليم اللغات الأجنبية ودراسة اللهجات العربية قديمها وحديثها، إلا أن هذا المشروع لم يلق أذناً صاغيةً لاعتبارات مالية. ينظر: **مستقبل الثقافة في مصر**، ص346.

(306) **علم الصوتيات**، ص77-78. ويذكر الدكتور عبد اللَّه ربيع أن هذا المعمل تحول فيما بعد إلى قسم تابع لكلية الآداب سُمِّي (قسم الدراسات الصوتية)، يرتبط علمياً بقسم اللغة العربية، ويمنح درجة الليسانس. المصدر السابق، ص78 (الهامش)، ويذكر الدكتور عبد اللَّه درويش أن معمل الأصوات بالإسكندرية كان لبنةً من لبنات الدكتور إبراهيم أنيس. ينظر: **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، 40/ 206.

(*) أخبرني الدكتور عبد اللَّه ربيع منذ سنوات خَلَتْ ـ وهو من تلامذة الأستاذ بخاطره الشافعي ـ أنه بصدد عمل بحث تعريفي بالأستاذ بخاطره وجهوده في ميدان الدراسات الصوتية المعاصرة، وحتى هذه اللحظة لا أعلم شيئاً عن أمر هذا البحث !

(307) **محاضر الجلسات في الدورة الخامسة عشرة**، ص423-426.

(308) كان ذلك في كتابه: **مناهج البحث في اللغة**، ص14، 192. وممن نادى بهذه الفكرة أيضاً الدكتور محمد محمود غالي في عرضه لكتاب الدكتور أيوب **أصوات اللغة**. ينظر: **مجلة المجلة** (القاهرة)، العدد 114، 1966م، ص120.

أهدت مؤسسة فولبرايت (FULBRIGHT) الأمريكية لكلية دار العلوم جهازين للتحليل الإلكتروني للأصوات، وجاءت هذه الهدية في صورة منحة اضْطُرَّ بسببها الدكتور تمام إلى السفر إلى أمريكا لاختيار الأجهزة الصوتية، والتدريب على كيفية استخدامها، فتمَّ اختيار جهازَي «أوسيلوغراف»، و«سبكتروغراف»، وكان موجوداً قبل ذلك جهاز «كيموغراف»، فكوَّنت هذه الأجهزة نواةً لمعمل لغوي، إلا أنه ـ كما يقول الدكتور تمام ـ لم يُنتفَع به؛ لعدم تكامل الأجهزة المخبرية في هذا المعمل[309]، كما لم يُسْتَغَل الاستغلال الكافي في دراسة اللهجات الحديثة بالبلاد، كما يذكر الدكتور إبراهيم أنيس [310]. ويبدو أن الظروف المادية، وارتباط المعامل الصوتية بدراسة اللهجات الحديثة، وربما النظرة الضيقة لمدى الاستفادة العلمية من هذه المعامل، قد حال دون نجاح هذه المحاولة، وفشلها ـ على حدِّ تعبير الدكتور عبد الرحمن أيوب ـ[311].

ومهما يكن من شيء، فقد كان لتلك الدعوات وما تبعها من محاولات صداها في الوطن العربي، وذلك على النحو الذي نلمسه في معهد العلوم اللسانية والصوتية بجامعة الجزائر آنذاك؛ حيث كان يَضُمُّ معملاً كبيراً ومتطوراً للدراسات الصوتية الآلية والمعملية أنشئ سنة 1966م[312]، كما عهد معهد الخرطوم الدولي للغة العربية التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم إلى الدكتورة تغريد عنبر مسؤولية التخطيط والتنفيذ لإنشاء معمل للصوتيات، يمكن وصفه ـ كما يقول نائب المدير العام للمنظمة ـ بأنه أضخم معمل صوتيات في

---

(309) **مناهج البحث في اللغة**، ص14. ولمعرفة مُكَوِّنات معمل الأصوات بكلية دار العلوم ينظر: **تقويم دار العلوم**، الجزء الثاني، ص1009-1010.

(310) **في اللهجات العربية**، المقدمة، (الطبعة الثالثة).

(311) **الكلام ـ إنتاجه وتحليله**، ص9.

(312) ينظر: **علم الصوتيات**، ص78 (الهامش). ولمعرفة مهام هذا المعمل ومحتوياته ينظر: «اللغويون العرب المعاصرون والوسائل التقنية الحديثة في دراسة الأصوات»، د.محمد صالح بن عمر، **مجلة دراسات عربية**، العددان 1-2، السنة 22، 1985م، ص74. ويذكر الدكتور محمد صالح بن عمر أن المستشرق الفرنسي "جان كانتينو" كان قد أسس سنة 1937م مختبراً للأصوات بجامعة الجزائر. ينظر: **الثورة التكنولوجية واللغة**، ص20 (الهامش)، ص21.

العالم العربي(313)، وعهدت جامعة الكويت إلى الدكتور عبد الرحمن أيوب تأسيس مختبر الأبحاث اللغوية والصوتية(314).

ومع كل ما ذُكر من جهود فما زال يُنظر لهذا النوع من الدراسات نظرة شكٍّ وارتياب، وأنه من الكماليات، على الرغم من توفر العنصر المادي في كثير من الجامعات العربية، وقدرتها على إقامة معامل صوتية متطورة، لكن القضية تكمن في ندرة المتخصصين، أو وجود بعضهم وعدم الاستفادة من خبرته، والنظرة السلبية لأصحاب هذا الاتجاه من لدن القيِّمين على الدراسات اللسانية بالجامعات العربية، مما قلل من أهمية قيام بحوث لغوية تعتمد على الأجهزة الصوتية الحديثة.

وما دمنا بصدد الحديث عن تسخير الآلات الحديثة والأجهزة المتطورة لخدمة الدرس الصوتي، وهو جانب تجديدي في البحث اللساني المعاصر، فمن المستحسن الإشارة إلى دعوة لا تقل أهميةً عن سابقتها، وهي استخدام الحاسب الآلي (الكمبيوتر) في الدراسات اللسانية بصفة عامة.

ويعود الفضل في هذا إلى الدكتور إبراهيم أنيس، فقد كانت ـ كما يذكر ـ مجرد فكرة تداعب خياله منذ أظهرت التقنية الحديثة هذا الجهاز، وسمع عن مجالات تطبيقه، ولكنه لم يجرؤ على مصارحة أحد بها(315). وقد نشر في هذا المقام مقالات عدّة تدعو إلى الاستعانة بالحاسب الآلي في بحوث اللغة(316)،

---

(313) ينظر: **دراسات صوتية** ، د. تغريد عنبر، ص4، «اللغويون العرب المعاصرون...» د. محمد صالح بن عمر، **مجلة دراسات عربية**، العددان1-2، السنة 22، 1985م، ص74-75.

(314) **الكلام ـ إنتاجه وتحليله**، ص9. ولمزيد من التفاصيل حول الجهود المعاصرة في ميدان علم الأصوات التجريبي ينظر المقال القيِّم للدكتور محمد صالح بن عمرو «اللغويون العرب المعاصرون ... »، **مجلة دراسات عربية**، العددان 1-2، السنة 22، 1985م، ص60-78.

(315) ينظر: تقديم الدكتور أنيس لكتاب **دراسة إحصائية لجذور معجم الصحاح باستخدام الكمبيوتر**، د. علي حلمي موسى، ص3-5.

(316) منها ـ على سبيل المثال ـ :«دور الكمبيوتر في البحث اللغوي»، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، 28/ 7-11، «مسطرة اللغوي»، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، =

ويشاركه الفضل الدكتور محمد كامل حسين (ت1977م)، الذي فاتح الدكتور إبراهيم أنيس بشأن جدوى استخدام الكمبيوتر في البحوث اللغوية، وكانت هذه المفاتحة بمثابة الضوء الذي انبثق من خلاله طرح الفكرة على المتخصصين في هذا المجال سنة 1971م.

وكان للدكتور علي حلمي موسى ـ أستاذ الفيزياء النظرية بجامعتَي عين شمس والكويت ـ فضلٌ لا يُنسى على هذا الاتجاه الحديث في علوم اللغة العربية؛ حيث تحمس للفكرة، وأبدى استعداداً تاماً لتنفيذها، وإخراجها إلى حيِّز الوجود[317]، ونتيجةً لذلك صدرت دراساتٌ إحصائيةٌ لجذور المعاجم اللغوية **الصحاح، لسان العرب، تاج العروس**[318]، أمكن من خلالها تقديمُ إحصاءات دقيقة لجذور المواد اللغوية، بعيداً عن التخمين والافتراض الجزافي، والاهتداءُ بواسطة ذلك إلى معرفة نسيج الكلمة العربية صوتياً ومقطعياً، واستخلاص خصائص البنية العربية.

= 7/29، «الحاسبات الإلكترونية في البحوث اللغوية»، **مجلة المجمع العلمي المصري للثقافة العلمية**، العدد 42، 1973م، ص197-203، «النظامة الإلكترونية تحصي جذور مفردات اللغة العربية»، **مجلة اللسان العربي**، المجلد 10، الجزء 1، ص207-211.

(317) ينظر: تقديم الدكتور أنيس لكتاب دراسة **إحصائية لجذور معجم الصحاح باستخدام الكمبيوتر**، ص3-5، ومقدمة الدكتور علي حلمي موسى لهذا الكتاب، ص7-8.

(318) صدرت هذه الإحصائيات عن جامعة الكويت، وهي على النحو التالي: الأولى بعنوان **دراسة إحصائية لجذور مفردات اللغة العربية ـ الجذور الثلاثية**، قام بها الدكتور علي حلمي موسى عام 1971م، والثانية بعنوان **دراسة إحصائية لمفردات اللغة العربية ـ الجذور غير الثلاثية**، قام بها الدكتور علي حلمي موسى أيضاً عام 1972م. وقد جُمعتْ هاتان الدراستان في كتاب واحد صدر عام 1973م بعنوان **دراسة إحصائية لجذور معجم الصحاح باستخدام الكمبيوتر**، وطبع ثانيةً عام 1978م، وصدر بالعنوان نفسه عن الهيئة المصرية العامة للكتاب. والثالثة بعنوان **إحصائيات جذور معجم لسان العرب باستخدام الكمبيوتر**، قام بها الدكتور علي حلمي موسى ـ أيضاً ـ عام 1972م، والرابعة بعنوان **دراسة إحصائية لجذور معجم تاج العروس باستخدام الكمبيوتر**، قام بها الدكتور علي حلمي موسى والدكتور عبد الصبور شاهين عام 1973م. وللتعريف بهذه الدراسات ينظر: «دراسة إحصائية بالحاسب الإلكتروني للجذور الواردة في الصحاح واللسان والتاج»، د. محمد صالح بن عمر، **مجلة المعجمية**، تونس، العدد الأول، 1405هـ/ 1985م، ص119-132، «استخدام الحاسب الإلكتروني في اللغة =

وظلَّ الدكتور أنيس يواظب أسبوعياً على التردد على مركز الحاسب الآلي بمعهد الإحصاء التابع لجامعة القاهرة، بالرغم من مرضه الذي أصابه أواخر أيام حياته؛ تشوقاً لمعرفة نتائج الجداول اللغوية التي كانت مودعةً في جهاز الحاسب الآلي[319].

وقد استجاب لهذا التوجّه بعض طلاب الدراسات العليا بالجامعات المصرية، ومن ذلك ما قامت به الباحثة وفاء كامل من دراسة شعر زهير بن أبي سلمى دراسةً صرفيةً معجميةً دلاليةً، مستخدمةً الحاسب الآلي في استخراج التراكيب اللغوية لهذا الشاعر[320].

لقد أصبح هذا الميدان، أعني الاستعانة بالحاسب الآلي في بحوث اللغة، حقلاً لسانياً مستقلاً يطلق عليه «**علم اللسانيات الحاسوبي**» «**المعلوماتي**»، أو «**علم اللسانيات الكمبيوتري**» (Computational Linguistics)[321]، وهذا الفرع من الدراسات ما زال يسير ببطء في العالم العربي.

= العربية»، د. علي حلمي موسى، **مجلة الثقافة المصرية**، العدد 69، السنة السادسة، 1979م، ص52-62.

(319) من كلمة لعبد العظيم أنيس في تأبين أخيه الدكتور إبراهيم أنيس، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، 40/ 210.

(320) ينظر: «الحاسب الآلي يدرس شعر زهير بن أبي سلمى، محاولة رائدة في الدراسات اللغوية»، د. حسين نصار، **مجلة الكاتب**، السنة 14، العدد 165، 1974م، ص45-48. وفي معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى مشروعٌ أشرف عليه منذ سنوات طويلة الدكتور خليل عساكر ـ رحمه الله ـ لفهرسة الشعر العربي باستخدام الحاسب الآلي، يمكن من خلاله استدعاء أيّ كلمة من أيّ بيت شعري، ليُعرف أول استعمال لها بواسطة معرفة الشاعر الذي استخدمها لأول مرة، وهذا يفيد في الإعانة على إنشاء معجم تأريخي للغة العربية، والأمل معقود على تكملة إنجاز هذا المشروع، والبدء في إصدار ما تَمَّ منه. [**صدر منه ثمانية أجزاء ثم توقف، وسيصدر لاحقاً في نسخة إلكترونية CD**].

(321) **قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث**، د. مازن الوعر، ص19. وينظر: «تعليم أسس اللغة العربية بالاستعانة بالحاسب الإلكتروني»، عبد المجيد بن حماد وزملاؤه، بحثٌ ضمن أعمال **الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات**، عدد (6) 1986م، ص575-577. وللمزيد حول معرفة أهمية الحاسب الآلي في البحوث اللغوية. ينظر: كتاب الدكتور نبيل علي **اللغة العربية والحاسوب ـ دراسة بحثية**، 1988م. ولهذا الكتاب عرضٌ تحليليٌ بقلم/ علي صبري فرغلي، نشره في: **عالم الفكر**، =

وفي نهاية هذا الفصل نستطيع القول: إن الدراسات الصوتية المعاصرة في مصر قد سارت في اتجاهين: أحدهما نقديٌّ، تمثَّل في عرض الجهود الصوتية لعلماء العربية القدامى وتقييمها على ضوء معطيات الدرس الصوتي الحديث، والآخر اتجاهٌ تجديديٌّ تمثَّل في الكشف عن بعض الظواهر الصوتية التي لم يُعْنَ بها القدماء، أو التي جاءت دراساتهم لها دون عمق واستقصاء، كما تَمثَّل في القيام بدراسات مقارنة بين العربية وغيرها من اللغات السامية على مستويي الفوناتيك والفونولوجيا، والمظهر الثالث من مظاهر هذا التجديد ظهور الدعوات لاستخدام وسائل التقنية الحديثة في بحوث الأصوات اللغوية، سواء كانت معامل لغوية أو الحاسب الآلي، وإجراء ذلك في دراسة بعض ظواهر العربية وقضاياها الصوتية.

وأنهي القول في هذا الفصل: بأن الدراسات الصوتية المعاصرة في مصر أضافت بُعْداً علمياً جديداً للدراسات السابقة، وإذا كانت دراسات الأقدمين للجانب الصوتي تُمثِّل خطوةً أولى في طريق الدرس اللغوي بصفة عامة، فإن أبحاث المعاصرين واجتهاداتهم العلمية تُعَدُّ خطوةً ثانيةً ومكملةً لما سبقها من دراسات، وهذا في حَدِّ ذاته عملٌ يُحسب للدرس اللساني المعاصر في مصر، فيُثنى عليه، ويُشار إليه بالإعجاب والتقدير.

إن هذه الدراسات، قديمها وحديثها، بمثابة سلسلة مترابطة الحلقات، وإطار واحد متصل الجوانب، فدراسة القدماء غلب عليها الطابع النظري، في حين أن دراسة المعاصرين اتخذت جانباً علمياً تطبيقياً، مما يعني شدة ارتباط هاتين الدراستين، وتكاملهما، وعدم استغناء إحداهما عن الأخرى، وإن من يروم الفصل بينهما، أو التقليل من شأن إحداهما، أو الانتصار لدراسة على حساب الأخرى، كمن يتعامل مع الحقيقة الواحدة من وجه واحد، وفي هذا من التجنِّي وعدم الإنصاف ما يرفضه العقل، وتنكره الواقعية والشفافية في الأحكام.

* * *

= المجلد العشرون، العدد الثالث 1989م، ص255-278. وينظر: «علم اللغة والعقل الإلكتروني»، أحمد فارس، **مجلة الفيصل**، السنة الثالثة، العدد 30، 1979م، ص131 فما بعدها، «الحاسب الآلي واللغة العربية»، د. حسن علي الشريف، **مجلة آفاق علمية**، العدد الرابع، 1985م، ص20 فما بعدها .

الفصل الثاني

المستوى الصَّرْفي

قبل البدء في عرض الدرس اللساني المعاصر بمصر للمستوى الصرفي، يجدر بنا الإشارة إلى أن الصرف العربي كان من أقل المستويات اللغوية حظاً من الاهتمام والعناية، ومؤلفات القدامى في هذا المستوى من أكبر الأدلة وأوضح الشواهد على صحة ذلك، فهو يأتي في مؤخرة التآليف النحوية، ثم إن قضاياه ومسائله مبثوثة هنا وهناك[1]. على أن هذا لايعني بحال التقليل من تلك الجهود التي بُذلت في دراسته، والنتائج التي تُوصِّل إليها، فقد «**أفردت الصرفيين العرب بمكان لا يدانيه أيّ مكان آخر في عالم اللغويين قديماً أو حديثاً، ولا زال كشفهم عن النظام الصرفي العربي موضع الإعجاب والاحترام، وسيظل دائماً كذلك في نظر اللغويين في مختلف أنحاء العالم**»[2].

أمَّا الدراسات الصرفية المعاصرة بمصر فقد جاء بعضها تقليدياً لا أثر

---

(1) ذكر الدكتور بشر أن الصرف العربي كان من أقل العلوم اللغوية حظاً من التوفيق والنظر الدقيق! وذكر أسباب ذلك وهي ـ باختصار ـ : نظرتهم للصرف على أنه غاية في ذاته وليس وسيلةً لغاية أخرى، وإدخالهم قضايا ومسائل لاصلة لها باللغة بصفة عامة، والصرف على وجه الخصوص، ومنهجهم غير الصائب الذي عولجت به تلك القضايا. ينظر: «مناهج البحث اللغوي عند العرب»، بحثٌ منشورٌ ضمن (**التراث العربي ـ دراسات**)، ص177، فما بعدها. والواقع أنني لست معه في الحكم، فحظُّ الصرف ـ كما ذكرت ـ قليلٌ من حيث العناية والاهتمام، وليس من حيث التوفيق والنظر الدقيق، وأمَّا الأسباب التي أبداها لذلك فتصلح أن تكون أسباباً تضاف لما ذكرته.

(2) **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص15.

للتجديد فيه، وبعضها الآخر حاول أن يُوسِّع من النظرة فيه على نحو ما سيتضح عند الموازنة بين تناول القدماء والمعاصرين لمباحث الصرف وقضاياه.

مفهوم الصرف بين القدماء والمعاصرين

لايستطيع الباحث أن يُحدِّد مفهوماً دقيقاً للصرف عند الأقدمين؛ وذلك لأن هذا المفهوم لم يستقر على حال واحدة عندهم، بل تطور من لدن سيبويه حتى ابن جني. يضاف إلى ذلك أن هذا المصطلح اتخذ تسميات أخرى، كالتصريف، والاشتقاق، كما لو كانت مصطلحات مترادفة.

وبتتبع استخدامات القدماء لهذه المصطلحات نجد أنهم استخدموا ـ أولاً ـ مصطلح التصريف من زمن الخليل (ت176هـ) حتى زمن ابن الحاجب (ت646هـ) وابن مالك (ت762هـ)، ثم استُخدم مصطلح الصرف بعد ذلك. والواقع أن المتأخرين منهم يجعل الصرف والتصريف مصطلحين مترادفين، إذا أُطلق أحدهما أُريد به الآخر، أمَّا المتقدمون فكان كلُّ مصطلح يعني شيئاً غير الآخر، فكان الصرف أعمّ والتصريف أخصّ، مما يدل على أن التصريف جزء من الصرف.

وكان سيبويه ـ ويُعَدُّ كتابه أول أثر لغوي كامل يصل إلينا ـ استخدم مصطلح التصريف في أحد عناوين أبواب كتابه[3]، ولم يكن يعني به أكثر مما تعارف عليه العلماء بـ «**مسائل التمرين أو التدريب**» كما أشار إلى ذلك الاستراباذي[4]، وهذا ما يُطلق عليه في الدرس اللساني الحديث بـ «**الصرف التعليمي**» أو «**المورفولوجيا التعليمية**»، وهو كما يقول الدكتور وافي: «**يهتم بدراسة القواعد المتصلة باشتقاق الكلمات وتصريفها، وتغير أبنيتها لمجرد جمعها وترتيبها وتنسيقها، حتى يسهل تعلمها وتعليمها، ومراعاتها في الحديث والكتابة**»[5].

وكان التصريف في بداية الأمر مختلطاً بالنحو، بل كان جزءاً (قسْماً) من

(3) **الكتاب**، 4/ 242.
(4) **شرح شافية ابن الحاجب**، 1/ 6، 7.
(5) **علم اللغة**، ص8.

أجزاء النحو، بلا خلاف بين أهل هذه الصناعة كما يقول الاستراباذي[6]، ولم يتحقق الاستقلال المنهجي له إلا على يد أبي عثمان المازني (ت247هـ) في كتابه **التصريف**[7]، فأصبح بهذا قسيماً (مقابلاً) للنحو. وعلى وجه الإجمال فإن مفهوم الصرف في البداية تَمثَّل في أنه علمٌ يُعرف به أحوال الكلم العربية، إفراداً وإعراباً (تركيباً)، وحينما استقل أصبح مفهومه ينحصر في أنه علمٌ يُعرف به صياغة الأبنية وأحوالها، وما يعرض لها مما ليس بإعراب ولابناء[8].

وظلَّ مصطلح (التصريف) هو السائد في أسماء المؤلفات الصرفية حتى أيامنا هذه، وذلك على النحو الذي نطالعه في القائمة التي وضعها أحد المعاصرين لتلك المؤلفات[9]، وإن كنَّا نجد مصطلح (الصرف) يُستخدم في بعض مؤلفات الفترة المعاصرة، وفي مقررات مناهج التعليم. واستمر مفهوم التصريف (الصرف) مقتصراً على مسائل التمرين، وعلى التغيير الذي يلحق بالكلمة دون أن يدل على معنىً طارئ فيها، حتى القرن الرابع الهجري، حيث اتخذ التصريف على يد ابن جني بُعْداً آخر، إذْ لم يَعُدْ مفهومه منحصراً فيما تقدم ، بل شمل التغيير الذي يراد به المعاني المفادة على حدٍّ تعبير ابن جني[10]، وذلك مايتفق والدراسات اللسانية الحديثة.

ومن القضايا المهمَّة التي طرحها ابن جني صلة التصريف بالاشتقاق، فقد

---

(6) **شرح شافية ابن الحاجب**، 1/ 6.

(7) من الأمور اللافتة للنظر أن أبا عثمان المازني لم يقم بتحديد مفهوم التصريف!، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الحكم باستقلالية علم الصرف على يد المازني إنما هو بوصفه الكتاب الوحيد الذي وصلنا واطلَّعنا عليه، متضمناً الفصل بين علمي النحو والصرف، وإلا فهناك مؤلفات صرفية مستقلة سبقت تصريف المازني لكنها في حكم المفقود. ينظر: **مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرن الثالث والرابع من الهجرة**. د. حسن هنداوي، ص64 فما بعدها.

(8) ينظر: تعليق محققي **شرح شافية ابن الحاجب**، 1/ 6 (الهامش)، **المغني في تصريف الأفعال**، محمد عبد الخالق عضيمة، ص30.

(9) ينظر: **التعريف بالتصريف**، د. علي أبو المكارم، ص30-33.

(10) **التصريف الملوكي**، ابن جني، 60. ولتفاصيل أكثر ينظر المبحث القيِّم الذي عقده الدكتور عبد الكريم مجاهد عن «الدّلالة الصرفية» في كتابه: **الدّلالة اللغوية عند العرب**، ص183-194.

ذكر أن بينهما نَسَباً قريباً واتصالاً شديداً، مما قد يؤدي إلى تداخل مصطلحيهما والخلط بينهما، فالتصريف ـ عنده ـ وسيطةٌ بين النحو واللغة، وهو أقرب إلى النحو منه إلى الاشتقاق، أمَّا الاشتقاق فهو أقعد في اللغة من التصريف[11].

ثم تحدَّد مفهوم التصريف منذ القرن السابع الهجري على النحو الذي نجده عند ابن الحاجب، وابن عصفور (ت669هـ) وابن مالك، والاسترابادي، ثم أبي حيان النحوي (ت745هـ)، وابن هشام (ت761هـ)، والذي انحصر في التغيير الذي يجيء لغرض معنوي أو لفظي[12].

أمَّا في العصر الحاضر، وبالتحديد في فترته الأولى، فقد سارت مؤلفات التصريف وأفكاره على النهج الذي اتبعه الأقدمون، كما هو ملموس عند الشيخ أحمد الحملاوي (ت1932هـ)، والأساتذة /محمد الطنطاوي، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، وأحمد مصطفى المراغي، وتَفْرُقُ مؤلفات هؤلاء عما سبقها في طريقة عرض الأبواب الصرفية وترتيبها ليس غير، مما جعلها تتسم بطابع المرونة والتيسير. وفي الفترة الأخرى من فترات هذا العصر نجد أن المفهوم لعلم الصرف طرأ عليه جدةٌ في التناول، وتوسُّعٌ في النظرة، وهذا ما سيكون موضوع الحديث في الصفحات التالية.

يُعَدُّ الصرف عند اللسانيين المعاصرين بمصر من أصحاب المنهج اللغوي الحديث أحد مستويات البحث اللغوي الذي يتصل بالكلمة أو أحد أجزائها، ويؤدي إلى خدمة العبارة والجملة، واختلاف المعاني النحوية[13]. وكما يلاحظ أن هذا المفهوم يحتوي على ثلاثة جوانب : أولها قَصْرُ الدرس الصرفي على الكلمة[14]،

---

(11) **المنصف**، 1/ 3-4. ولمزيد من الإيضاح ينظر: **مناهج الصرفيين ومذاهبهم...**، ص48-51، **دراسات في علم اللغة**، ق2، ص91-93، «المورفولوجيا بين النحو والتصريف»، د. عبد المنعم الكاروري، **المجلة العربية للدراسات اللغوية**، المجلد الثاني، العدد الأول، 1983م، ص89-91.

(12) ينظر: **في تصريف الأسماء**، د. عبد الرحمن شاهين، ص23-30.

(13) ينظر ـ على سبيل المثال ـ: **دراسات في علم اللغة**، ق2، ص85، **المدخل إلى علم اللغة**، د. رمضان عبد التواب، ص10.

(14) تعدَّدت مفاهيم اللغويين في القديم والحديث لتحديد ماهية الكلمة. لمعرفة ذلك =

وثانيها مايؤديه من خدمة للعبارة والجملة، والجانب الأخير شموله لتغيرات المعاني النحوية.

فأمَّا قَصْرُه على الكلمة، أو بتعبير أدقّ بنية الكلمة، فذلك مما يتفق القدماء معهم، فهي موضوع علم الصرف باعتبارها وحدةً مستقلةً في ذاتها، أي حال إفرادها، بل إنها تُعَدُّ النواة التي تدور حولها الدراسات الصرفية. على أنه ينبغي الإشارة إلى أن كلاً من النحو والصرف يتخذ من الكلمة مادةً للدراسة، ولكن الفرق يكمن بينهما في أن النحو يدرس علاقاتها في السياق، ومايتنتج عن ذلك التركيب من ظواهر في نطاق الجمل، فالنحو لايهتم بالكلمة المفردة إلا بوصفها عنصراً من جملة، أمَّا الصرف فيدرسها في صورتها دون أن يكون له أدنى اعتبار بالعلاقات التي تجمعها مع غيرها في التركيب، أمَّا الكلمة ذاتها فهي مفهوم معجميّ.

وإذا أردنا الدقة أكثر في تحديد مواطن التقاء القدماء بالمعاصرين في الجانب الأول من جوانب المفهوم الصرفي قلنا: إنهم متفقون على المادة الكلية لعلم الصرف، ويختلفون في جزئيات هذه المادة، فالقدماء يُقَسِّمون الكلمة إلى ثلاثة أقسام هي: الاسم، والفعل، والحرف، ويتناول الصرف عندهم الأسماء المعرَبَة، والأفعال المتصرفة، دون الحروف والأفعال الجامدة، والأسماء المبنية والأعجمية، وأسماء الأصوات. وعلة ذلك ـ فيما يذكر ابن جني ـ أن الحروف مجهولة الأصل ولايُعرف لها اشتقاق، ومثلها الأسماء المبنية، وأسماء الأصوات، والأفعال الجامدة، والأسماء الأعجمية، فهي تلحق بالحروف في العلة المتقدمة[15]، وبتعبير آخر إن هذه الأنواع تأخذ شكلاً ثابتاً لاتغيُّر فيه ولا تنوُّع. أمَّا المعاصرون فلهم تقسيمٌ آخر للكلمة سأذكره في ثنايا هذه الدراسة.

وأمّا ما يؤديه من خدمة العبارة والجملة فهذا يعني أن الصرف لايعدو أن

= ينظر: **دلالة الألفاظ**، د. أنيس، ص34 فما بعدها، **مناهج البحث في اللغة**، ص258-266، **دور الكلمة في اللغة**، أولمان، ترجمة: د. بشر، ص43 فما بعدها، **الكلمة ـ دراسة لغوية ومعجمية**، د. حلمي خليل، ص13-35.

(15) **المنصف**، 1/ 7-9.

يكون مدخلاً لدراسة النحو وتحليل قضاياه، وقد كان هذا التصوُّر من جملة مواطن الاختلاف بين القدماء والمعاصرين.

وأمّا شمول الصرف للتغيرات الدالة على معانٍ وظيفية فذلك ـ كما يقول الدكتور بشر ـ هو الجدير بتسميته صرفاً[16]، وهذا يعني أن أيَّ تغيير في بنية الكلمة لايؤدي إلى تغير في المعنى ليس من الصرف في شيء ، وذلك يقودنا إلى مناقشة مباحث الصرف (أبوابه ومسائله) عند القدماء المعاصرين. فالقدماء جعلوها فيما يأتي: أبنية الأسماء والأفعال، والإعلال والإبدال، والزوائد (أحرف الزيادة)، والحذف، والتغيير بالحركة والسكون، والإدغام. وبوجه عام هي كلُّ تغيير يطرأ على بنية الكلمة، سواء أكان زيادةً، أم حذفاً، أم إعلالاً، أم إبدالاً، أم إدغاماً[17]. أمّا المعاصرون فالأمر يحتاج لتفصيل ومزيد إيضاح، فأستاذنا الدكتور تمام يرى أن النظام الصرفي يقوم على دعائم أساسية ثلاث هي:

(أ) مباني التقسيم[*]، وتشمل الأقسام السبعة للكلمة (الاسم، الصفة، الفعل، الضمير، الخالفة، الظرف، الأداة)[18].

(ب) مباني التصريف، وتشمل الشخص، والعدد، والنوع، والتعيين.

(ج) طائفة من العلاقات العضوية الإيجابية، وهي وجوه الارتباط بين المباني، وطائفة أخرى من القيم الخلافية، وهي وجوه الاختلاف بين هذه المباني.

---

(16) **دراسات في علم اللغة**، ق2، ص97.

(17) ينظر: **التصريف الملوكي**، ص6-7.

(*) المبنى: هو العنوان العام للجزء التحليلي الصرفي. وقد يمتد ليشمل مباني الجمل. ينظر: **أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة**، د. فاضل مصطفى الساقي، ص269.

(18) هذا التقسيم للكلمة لم يكن موضع اتفاق بين اللغويين المعاصرين، بل الخلْف قائمٌ بينهم فيما يتصل بالتقسيم ذاته، وبمسمياته أيضاً. ينظر: **من أسرار اللغة**، ص282-294، **علم اللغة**، د. السعران، ص37، 38، 258، «إصلاح النحو العربي»، يعقوب عبد النبي، **مجلة الأدب**، السنة العاشرة، العدد السابع، 1965م، ص409، «قضية النحو والنحاة»، د. حسن عون، **مجلة المجلة**، العدد 158، السنة الرابعة عشرة، 1970م، ص9-11.

فأمّا المباني التقسيمية، وتُعَدُّ حجر الزاوية في النظام الصرفي، بل إنها وحدها صاحبة الصيغ الصرفية، فيعني بها مجموعة المعاني الصرفية التي بموجبها ينقسم الكلام إلى أقسام، فالاسم مبنى ومعناه أو وظيفته الصرفية العامة هي الدّلالة على المسمى، أو بعبارة أخرى الاسمية، والصفة مبنى والوصفية معنى، والفعل مبنى والفعلية معنى. . . إلخ. وتقتصر المباني الصرفية على الاسم والصفة والفعل دون البقية؛ ويعود السبب في ذلك إلى أن هذه المباني عناصر ذات صيغ اشتقاقية، كما أنها مجال للتوليد، بعكس الضمير والخالفة والظرف والأداة، فهي مبانٍ لا صيغ لها، ولا ترجع لأصول اشتقاقية، ولا توليد فيها، ولكنها تدخل ضمن نطاق الصرف؛ لأنها تدل على معانٍ وظيفية(*) صرفية عامة. وهنا موضع الاختلاف بين القدامى والدكتور تمام، فالأقدمون يستبعدون من الصرف ـ كما تقدم ـ كلَّ ما لم يُعلم اشتقاقه كالحروف (الأدوات)، والضمائر، في حين أنها عند أستاذنا تندرج تحت مظلة الصرف.

وتتحقق المباني التصريفية، أو كما يسميها «المطابقات»، عن طريق استخدام الملحقات المورفيمية، سواء كانت سوابق (صدور)، أو دواخل (أحشاء)، أو لواحق (أعجاز)، أو بتعبير عام اللواصق والزوائد. وتتمثّل هذه الملحقات في الضمائر بأنواعها (متكلم، مخاطب، غيبة)، وحروف المضارعة (أنيت)، ومورفيم الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، والتعريف والتنكير، والتوكيد، والنسب، وتُعَدُّ هذه الملحقات وسائل شكلية (مباني) تعبِّر عن وظائف (معاني) صرفية.

وأمّا الدعامة الثالثة للنظام الصرفي فتضمُّ مجموعة من العلاقات التي تربط إيجاباً بين مباني التقسيم ومعانيه، ومباني التصريف ومعانيه، كما تضمُّ مجموعةً أخرى من القيم الخلافية والمقابلات بين المبنى والمبنى، والمعنى والمعنى،

(*) الوظيفة: هي المعنى المحصّل من استخدام الألفاظ، أو الصورة الكلامية في الجملة المكتوبة أو المنطوقة على المستوى التحليلي أو التركيبي. وتنقسم الوظائف اللغوية إلى قسمين هما: وظائف صرفية، ووظائف نحوية. ينظر: **أقسام الكلام العربي**. . . ، ص203-213. ولمعرفة المعاني الوظيفية لهذه المباني ينظر: **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص108-132.

كالتجرد مقابل الزيادة، والتذكير مقابل التأنيث، والاسم مقابل الفعل، وهذه المقابلات هي مركز النظام الصرفي، وتربط سلبياً بين مجموعة المباني، أو مجموعة المعاني[19].

ولعلَّنا نستنتج من جملة ماتقدم أن النظام الصرفي يتكون من مورفيمات ثلاث، يعتمد أولها على الجذر مقروناً بالصيغة، وثانيهما لايعتمد على ذلك ولكنه متصلٌ بجانب وظيفي (معنى صرفي عام)، وثالثها لاوجود وظيفياً له ولكن الصيغ الصرفية تدل عليه عن طريق العلاقات الإيجابية، أو المقابلات والقيم الخلافية[20].

ويدخل ضمن مباحث الصرف عند الدكتور تمام ظاهرتان لغويتان هما: الاشتقاق والنبر، فالاشتقاق نظر إليه الصرفيون، كما يذكر الدكتور تمام، من زاوية المعنى الوظيفي، ومن زاوية التجرد والزيادة، مما أدى إلى افتراض أصل وفرع تقوم عليهما هذه الظاهرة، وذلك مما لايتفق والدراسات اللسانية الحديثة. ووجه القول في مسألة الاشتقاق ـ حسب ما يراه الدكتور تمام ـ أنه يقوم على مجرد العلاقة بين الكلمات، واشتراكها في شيء معين[21]. وهناك أمرٌ جديرٌ بالتنويه هنا، وهو تلك الإشارة الخاطفة من الدكتور تمام إلى الفرق بين الاشتقاق والتصريف، حيث صرَّح بأن الاشتقاق يدور حول الأصول، في حين أن التصريف يدور حول الأصول والزوائد معاً[22]، مما يعني أن التصريف أعمُّ من الاشتقاق.

وأمّا النَّبْر، وقد سبق تحديد مفهومه ووظيفته، فَيُقْصَدُ به في النظام الصرفي نَبْر الكلمة المفردة، أو بتعبير أدقّ نَبْر الصيغة المفردة، ووظيفته الصرفية هي تقديم القيم الخلافية التي تفرِّق مع الكمية بين المعاني الصرفية[23].

---

(19) ينظر: **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص82-133، 85-162.

(20) ينظر: **العربية وعلم اللغة البنيوي**، ص230-235.

(21) **مناهج البحث في اللغة**، ص211-217. وينظر: **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص166-170.

(22) **اللغة بين المعيارية والوصفية**، ص119 (الهامش). وقد ألمح إلى هذا قَبْلاً السيوطي نقلاً عن بعض شُرَّاح التسهيل. **المزهر**، 1/ 351.

(23) **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص170-175.

أمّا الدكتور بشر فيرى أن مادة هذا العلم هي الوحدات الصرفية (Morphemes)، سواء كانت كلمةً قائمةً بذاتها أو جزءاً من كلمة، كأن تكون في بدايتها أو وسطها أو نهايتها، وتؤدي إلى تغيرات في المعاني النحوية[24]، وهذا يعني أن حقيقة هذا المستوى تتضح في الوحدة الصرفية التي تشتمل على الصورة اللفظية لها (الشكل أو المبنى)، ومعناها الصرفي (الوظيفة). ذلك هو المفهوم الإجمالي لمباحث الصرف عند الدكتور بشر، وإذا أردنا تفصيل ما أجمل قلنا: إن أبواب الصرف عنده تتمثل في الآتي: المشتقات، وتقسيم الكلمة إلى اسم وفعل ... إلخ، والنظر إليها من حيث النوع والعدد والشخص... ، وتقسيم الفعل إلى أزمنته المختلفة، والنظر إليه من حيث التعدي واللزوم، والتصرف والجمود، والبناء للمعلوم والمجهول، أومايُعرف بـ «المغايرة بين الصيغ»، والتصغير، والنسب، والاشتقاق، وجميع هذه المباحث تندرج ضمن تصريف الأسماء والأفعال بصفة عامة.

وفي هذا المقام اعترض الدكتور بشر على أبواب ومسائلَ متفرقة عالجها القدماء على أنها من الصرف وليست - في رأيه - من الصرف في شيء، أو أنها منه ولكنَّ بحثها لايتفق والدرس اللغوي الحديث، فمن ذلك: أوزان صيغ الأفعال، وأبنية صيغ جمع التكسير، وصيغة (افتعل) وفروعها، وفعل الأمر من الثلاثي الأجوف، والإعلال بالحذف والقلب، وباب الفعلين الأجوف والناقص، وهمزة التأنيث وأصلها المنقلبة عنه[25]. وتعليله لما تقدم أن أوزان الفعل الثلاثي الستة «**ليست ذات قيم صرفية تخدم الجملة أو العبارة، ولكنها ذات قيم لفظية تفيد معرفتها معرفة ألفاظ اللغة على وجهها الصحيح**»[26]، بالإضافة إلى خضوعها للسماع واختلاف اللهجات، وذلك يعني أن هذه الأوزان تفيد المعجم أكثر من إفادتها النحو.

ويجيب الدكتور بشر عن اعتراض قد يرد في هذا المقام، وهو أن هناك

---

(24) **دراسات في علم اللغة**، ق2، ص84-85.
(25) ينظر: **دراسات في علم اللغة**، ق2، ص83-120.
(26) المصدر السابق، ق2، ص83-120.

تغييراً داخلياً يطرأ على صوائت هذه الأوزان، بما مفاده أن ذلك التغيير لايتبعه تغيرٌ وظيفي في التركيب، وإنما الذي يتغير هو القيمة النطقية لتلك الأوزان، وهذا أقرب مايكون اتصالاً بالمعجم ومتن اللغة منه إلى الصرف[27].

ومثل هذا يقال عن صيغ جموع التكسير وأبنيته، إذْ لايترتب على استعمالها معانٍ نحوية معينة، ويرى أن جمع التكسير ـ من حيث هو جمع ـ حريٌ بأن يُلْحَقَ بالمباحث الصرفية، على أن يُدْرَسَ ضمن أنواع الجموع المعروفة (جمع المذكر السالم، جمع المؤنث السالم) في مقابل الإفراد والتثنية، ومراعاة قواعد المطابقة في العدد والنوع[28].

أمّا صيغة (افتعل) وفروعها فكان الأولى ـ في رأي الدكتور بشر ـ أن تُعالجَ في ضوء مبدأ «تعدد الأنظمة» (Polysystemic Principle)، الذي يقوم على النظر إلى هذه الصيغة بحالتها الراهنة، واصفاً ما بها من ظواهر دون إخضاعها لوزن معين، وبذا نأمن اللجوء إلى افتراض أصل لهذه الصيغة، كما يقوم على أسس صوتية تتطلبها خصائص هذه الصيغة.

أمّا فعل الأمر الثلاثي الأجوف نحو (قُلْ) فالأجدى عنده أن يُعالج على أساس صوتي ـ صرفي (Morphophonemic Analysis)، بعيداً عن افتراض أصل لا واقع لغويّ له، وأمّا باب الفعلين الأجوف والناقص فالأولى أن تتم دراسته إمَّا عن طريق المنهج الوصفي أو المنهج التأريخي.

أمّا همزة التأنيث المنقلبة عن أصل نحو (صحراء) فينبغي ـ فيما يراه الدكتور بشر ـ أن تُطَّرح جميع المسائل التي من هذا النوع من كافة المستويات اللغوية؛ لاعتمادها على عمليات ذهنية عقيمة، أساسها فكرة الأصول والزوائد، أو أن تُعَالَج ـ بشيء من التسامح ـ عن طريق المنهج التأريخي . وأمّا الإعلال بالحذف فليس له مكان في المورفولوجيا المعاصرة؛ لأن قضية الحذف بصورة عامة لايعترف بها الدرس اللغوي الحديث على كافة مستوياته[29].

---

(27) **دراسات في علم اللغة**، ق2، ص102-104.

(28) المصدر السابق، ص104-107.

(29) ينظر في هذا كله: **دراسات في علم اللغة**، ق2، ص107-119، **دراسات في علم اللغة**، ق1، ص28.

وهكذا نلاحظ مما تقدم أن الدكتور كمال بشر يستبعد من الصرف كلَّ تغيير في البنية لايؤدِّي إلى تغيير في الدّلالة، فكلُّ ما له علاقة بالقيم الصرفية (المعاني الصرفية) هو من الصرف، وما ليس كذلك فليس كذلك . هذا من جهة، ومن جهة ثانية فالصرف عنده ينبغي أن يُوجَّه لخدمة النحو وليس المعجم. والواقع أن هذه الأفكار نابعةٌ من معطيات المنهج الوصفي في دراسة اللغة، ذلك المنهج الذي يدعو ـ فيما يدعو إليه ـ إلى أن يكون الموضوع الأول والأخير للتحليل اللغوي بفروعه كافّـة هو المعنى، يضاف إلى ذلك ضرورة النظر إلى مستويي الصرف والنحو نظرة اتصال وتكامل. وفي الوقت نفسه نجد الدكتور كمال بشر يستعين بالمنهج التأريخي في تفسير بعض الحقائق اللغوية.

تلك هي نظرة الدكتور بشر لمفهوم الصرف، وموضوعاته، وطرق معالجة قضاياه، ولنا وقفةٌ عند بعض هذه الآراء، فأبواب الصرف السبعة التي جعلها إطاراً لعلم الصرف مما يتفق مع القدماء بشأنه بوجه عام، وإن كانت هناك مباحث ذكرها الأقدمون في علم النحو كتقسيم الكلمة ومبحث المطابقات. فتقسيم الكلمة مبحثٌ ذكره القدماء في مقدِّمات مؤلفاتهم النحوية، وحيث إن تلك التآليف كانت في بدء أمرها تختلط فيها مباحث النحو بالصرف، وكان يُبْدأ فيها بالنحو أولاً ثُمَّ الصرف آخراً، كان لابدَّ من ذكر ذلك التقسيم في مبتدأ تلك المؤلفات، وقد يقول قائل: إن هذا مقبولٌ فيما لو بقيت تلك التآليف على ما هي عليه من خلط بين مباحث النحو والصرف، لكنَّ ذلك لم يستمر بل حدث في فترة من فترات البحث اللغوي فصلٌ بين هذين المستويين، واستقلالية كل مستوى بمباحثه الخاصة، وظلَّ تقسيم الكلمة بعيداً عن مباحث الصرف!!

وللإجابة عن ذلك أقول: إن هذا المبحث من أساسيات الدراسات النحوية والصرفية، فهو مدخلٌ شكليٌ في الدرس النحوي عند القدماء، وذو وظيفة صرفية عامة عند المعاصرين، ثم إن القدماء لم يروا في تقسيم الكلمة تغيرات في البنية ولذا درسوها كأنها من النحو، وشيء ثالث أنه معلومٌ بالضرورة أن الصرف يتصل بالأسماء والأفعال بصفة عامة، ومن فضول القول أن يُذكر التقسيم في مباحث الصرف.

وأمّا مبحث المطابقات فهو من ضمن المباحث التي يلتقي في دراستها كلٌّ

من النحو والصرف، فالنحو يدرسها من خلال منظور الكلمة في علاقتها بما يسبقها أو يلحقها، ويدرسها الصرف من خلال منظور الكلمة في ذاتها، وهذا يدل على الارتباط التام بين هذين المستويين، وصعوبة الفصل التام بينهما في بعض المباحث، ولعلَّ ذلك ما دعا الدكتور محمود السعران إلى عدِّ المورفولوجيا قسماً من أقسام النحو، ودراسة الفصائل النحوية[*] (Grammatical Categories)، أو مايسمِّيها الدكتور تمام «مباني التصريف» أو «المطابقات»، ضمن قضايا فرعي النحو: المورفولوجيا والنظم (التراكيب)[30]. وشيء آخر أن الدكتور كمال بشر نفسَه ذكر أن البحث في قوانين المطابقات من اهتمامات علم التراكيب (النحو)[31]، وكان قد ذكر ـ كما مَرَّ بنا ـ أن ذلك من اهتمامات علم الصرف. يضاف إلى ما تقدم أن فندريس (J. Vendryes) يَعُدُّ الفصائل النحوية وتصنيفها عملاً من أعمال الصرف العام[32]، كما أن الدكتور عبده الراجحي لايمانع من بقاء هذا المبحث ضمن الدرس النحوي[33]، وكلُّ هذا يعني ـ فيما أرى ـ إمكانية دراسة مبحث المطابقات على المستويين اللغويين، الصرفي والنحوي.

أمّا ما اقترحه الدكتور بشر من استبعاد أوزان الصيغ الفعلية من مباحث الصرف وخاصةً الفعل الثلاثي، فإنني لا أتفق معه في ذلك؛ فالتغيرات الداخلية التي تحدث في بعض هذه الصيغ تؤدِّي معاني وظيفية، كالتعدية واللزوم، والاسمية والعلمية... إلخ[34]، رغم وجود خلاف بين العلماء حول هذه المعاني هل هي مستفادةٌ من الأوزان ذاتها أو من الأفعال الممثِّلة لها؟. ومن جهة

(*) الفصائل النحوية: هي تلك المعاني التي تؤديها مباني التصريف. ينظر: **علم اللغة**، د. السعران، ص252، **اللغة**، فندريس، ص125.

(30) **علم اللغة**، ص234 فما بعدها.

(31) ينظر: **دراسات في علم اللغة**، ق1، ص29، **دراسات في علم اللغة**، ق2، ص145.

(32) **اللغة**، ص126.

(33) **فقه اللغة في الكتب العربية**، ص146-147.

(34) ينظر: **فقه اللغة في الكتب العربية**، ص147، **مدخل إلى دراسة الصرف العربي على ضوء الدراسات اللغوية المعاصرة**، د. مصطفى النماس، ص86، **الصيغ الثلاثية مجردةً ومزيدة، اشتقاقاً ودلالة**، د. ناصر حسين علي، ص122 فما بعدها، **أوزان الفعل ومعانيها**، طه شلاش، ص41 فما بعدها.

أخرى فإن بقاء هذه الأوزان في الصرف يُعَدُّ مدخلاً طبيعياً لباب المجرَّد والمزيد، بحكم أنه الأصل في الأفعال، ثم إن التغيرات الداخلية التي تطرأ على الأوزان إنما تتصل بضبط الصيغة، وضبطُ الصيغة وإن كان قضيةً معجميةً فهو ذو صلة وثقى بعلم الصرف.

وأمّا صيغ جموع التكسير فلا بد من الإشارة إلى أن كثيراً من النحويين والصرفيين ـ فيما يذكر بعض المعاصرين[35] ـ لم يتعرضوا كليةً لجمع التكسير في مؤلفاتهم، معلِّلين ذلك بأن هذا الجمع يعود أمره للسماع وخاصةً الثلاثي منه، ومن ثَمَّ كان الأولى أن يُذْكر في كتب اللغة (متن اللغة)، وهذا يؤيد ماذهب إليه الدكتور بشر، ويدل في الوقت عينه على أسبقية القدماء في التنبُّه لمثل هذا الأمر. والذي أراه أن جموع التكسير من حيث البنية هي أقرب إلى اللغة لارتباطها بالسماع، أمّا من حيث الدّلالة فهي تفيد معنىً صرفياً هو الجمع، وأمّا من حيث السياق فهي نظامٌ فرعيٌ من الجموع يُعَامَل معاملة المفرد والمثنى.

أمّا القول بأن هذه الصيغ بصفة عامة لاتدل على معانٍ صرفية، فذلك مما لا أتفق معه فيه، فهي تدل على قيم صرفية، كالقلة، والكثرة، والمبالغة، وهذه ـ فيما أحسب ـ معانٍ صرفيةٌ مهمة[36]. وأمّا وصفه بعض أصول الكلمات والصيغ بأنها أصول افتراضية متوهَّمة، فذلك مما لا نُقرُّه عليه، فقد أثبت الدرس المقارن ـ كما سيأتي ـ أن لهذه الصيغ أصولاً تأريخية عرفتها بعض اللغات السامية، ولذا فإن اللجوء إلى التأصيل ـ بوجه عام ـ لا خطأ فيه ولا خطل؛ لأن الأصل يُمَثِّل

---

(35) ينظر: **التبيان في تصريف الأسماء**، أحمد كحيل، ص137. وقد ذكر الدكتور محمد أبو الفتوح شريف أن جميع أبنية جموع التكسير سماعية لا مجال للقياس الدقيق فيها. ينظر: «من قضايا جموع التكسير»، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة،** 46/ 85-124. ومما ينبغي التنبيه إليه أن المجمع اللغوي بمصر أخذ بالقياس في جموع التكسير، وأصدر مجموعة قرارات في ذلك. ينظر: **مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً (3) مجموعة القرارات العلمية**، ص44-54، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة،** 52/ 23-34. كما أن الدكتور إبراهيم أنيس حاول أن يجعل أبواب الثلاثي الصحيح قياسية. ينظر: **من أسرار اللغة**، ص46 فما بعدها.

(36) ينظر: **معاني الأبنية في العربية**، د. فاضل السامرائي، ص148-171، **فقه اللغة في الكتب العربية**، ص147، **الدّلالة اللغوية عند العرب**، ص193.

علاقةً بين طائفة من الفروع التي تختلف صورتها بحيث لا تخضع للاطراد إلا بواسطة التأصيل. وأمّا ماذكره من وجوب مراعاة الجانب الصوتي في معالجة مسائل الصرف، فذلك مما نؤيده وندعو إليه، فكثيرٌ من تلك المسائل تعتمد على هذا الجانب اعتماداً كبيراً.

ونختتم هذا المبحث برأي الدكتور أحمد كشك، الذي يدعو إلى التوسُّع في مجال الدرس الصرفي لكي يشمل عموم أيِّ تغيير يلحق ببنية الكلمة، بحيث تُدْرس كلُّ صيغة تسنَّى لها الوجود في منظمة اللغة[37]، وهذا يعني إمكانية أن تكون الحروف والأفعال الجامدة والأسماء المبنية مباحث صرفية. وحجة الدكتور كشك في هذا أن الحروف بإمكانها التصرف والاشتقاق منها، وكذلك الأفعال التي حُكم بجمودها، وأمّا الأسماء المبنية فإنها تُصَغَّر، وتُثَنَّى وتُجْمَع، وتُذَكَّر وتُؤنَّث، وكلُّ ذلك تغييرات في البنية تُسَوِّغ بحثها في المجال الصرفي[38].

والواقع أن هذه الجزئيات الدقيقة لم تكن خافيةً على القدماء والمعاصرين، ولكنهم نظروا إليها على أنها من باب الشاذ أو النادر الذي لا يُعَوَّل عليه، ولذا أخرجوها من مباحث الصرف[39].

وبوجه عام، أراني متفقاً مع ما ذهب إليه الدكتور كشك، فتوسيع الدائرة في مباحث علم الصرف توسيعاً قائماً على النظرة الدقيقة لكليات الصيغ الصرفية وجزئياتها التي يتهيأ لها الوجود في النظام اللغوي، ويخدم بنية الكلمة شكلاً ووظيفةً، ويؤدي وظائف تركيبية تؤثِّر على شكل الجملة في التركيب النحوي، كلُّ ذلك يُعَدُّ جزءاً مهماً من مادة اللغة، ويدخل ضمن نظامها الصرفي.

وهكذا يتضح لنا أن الاختلاف بين القدماء والمعاصرين في دراسة المستوى الصرفي إنما هو اختلافٌ حول مفهوم الصرف، والتصور العام له، ومباحثه،

---

(37) «قضايا صرفية»، د. أحمد كشك، **حوليات كلية دار العلوم**، العدد التاسع، العام الجامعي 78-1979م، ص53-58.

(38) المصدر السابق، ص54-58. وللمزيد ينظر: **دراسات في علم اللغة المقارن**، د. محمد عبد الصمد زعيمة، ص178-179.

(39) ينظر: **المنصف**، 1/ 7-9، **دروس التصريف**، محمد محيي الدين عبد الحميد، ص6، **المغني في تصريف الأفعال**، ص31، **التبيان في تصريف الأسماء**، ص10 (الهامش).

فعلم الصرف العربي لايشمل شرائح الحدث اللغوي ذات المعنى، وإنما يُغطِّي قطاعاً معيناً من هذه الشرائح التي تضمُّ عدداً من الأصوات لايقلُّ بالفعل أو التقدير عن ثلاثة صوامت، والتي تكون أساساً لصيغ ثانوية أخرى تُشْتَقُّ منها، أو تكون هي ذاتها صيغاً فرعيةً لصيغة الأساس، ولذا فإن هذه النظرة للصرف قد حَصَرَتْ نفسها فيما يمكن تسميته بمجالي الاشتقاق والتوليد، وهما بعض مجالات البحث الصرفي في الدراسات اللسانية الحديثة[40].

مآخذ اللسانيين المعاصرين في مصر على الدراسات الصرفية القديمة

بتتبع مؤلفات هؤلاء اللسانيين ومقالاتهم تبين أن هذه المآخذ تَتَمثَّل في الآتي:

أولاً: عدم إدراك الصرفيين القدماء للعلاقة العضوية بين الصرف والنحو. وقد نتج عن هذا عزل هذين المستويين أحدهما عن الآخر، بحيث لم يعد الصرف في خدمة النحو بوصفه مقدمةً ضروريةً للمستوى النحوي. والسبب الذي أوردهم هذا المسلك هو نظرتهم للصرف على أنه غاية في ذاته وليس وسيلةً لخدمة النحو[41]. وهذا صحيح؛ فاللغويون القدامى، وإن جاءت دراستهم للنحو والصرف مختلطةً ببعضها، لم يكن ذلك يعني تنبّههم لحقيقة الارتباط المنهجي بين هذين المستويين، والدرس اللغوي الحديث بمستوياته كافة كلٌّ متكاملٌ، يُفضي بعضه إلى بعض، والفصل بين النحو والصرف لا يتأتى إلا في نطاق علمي منهجي ضيق، كما ذكر ذلك اللسانيون المعاصرون في مصر[42].

ثانياً: الربط بين النظام الصوتي والكتابة العربية. وهذا أدى إلى التداخل بين ما هو خاصٌّ بالنطق وما هو متصلٌ بالكتابة، وعدم التمييز بين المكتوب

(40) ينظر: **محاضرات في علم اللغة**، د. محمد سالم الجرح [محاضراتٌ ألقاها على طلبة الدراسات العليا العربية (السنة المنهجية) بجامعة أم القرى، عام 1505هـ]، ص2.

(41) ينظر: **مناهج البحث في اللغة**، ص228، **دراسات في علم اللغة**، ق2، ص23-24، 30-34، 84-87، **المنهج الصوتي للبنية العربية**، ص9.

(42) هناك حالتان يُفصل بينهما بين النحو والصرف هما: عند البحث العلمي والدراسة على مستوى التخصص، وعند التعريف بالعلم وتحديد ميادينه ومباحثه. ينظر: **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص37-38، **دراسات في علم اللغة**، ق2، ص32.

والمنطوق، أو بتعبير «فندريس» بين اللغة المكتوبة واللغة المتكلّمة[43].

ولا أريد في هذه العجالة التطرق لمشاكل الكتابة العربية، فالحديث عنها متشعِّبٌ ويضرب بنا في أعماق التأريخ، وإنما أودُّ الإشارة إلى أن القدماء أحسُّوا بما يعتور الكتابة من نقص، وحاولوا عبر التأريخ الطويل سَدَّ هذا الخلل، وتواصلت المحاولات حتى عصرنا الحاضر الذي ظهرت فيه دعوات لتيسير الكتابة وإصلاح الخط العربي، وقُدِّمت اقتراحاتٌ عديدة بهذا الشأن، وقامت مجادلاتٌ ومناقشات بين المؤيدين لهذا التيسير والمعارضين له، وبخاصة تلك الدعوة التي ظهرت لاستبدال الحروف اللاتينية بالحروف العربية[44].

إن مشكلة الكتابة بصفة عامة لا تقتصر على العربية وحدها، بل تشاركها ـ كما يذكر «فندريس» ـ أكثر لغات العالم[45]، فما من لغة بشرية إلا وهي تعاني من هذا الشيء إن قليلاً أو كثيراً.

وتنطوي مشكلة الكتابة العربية على احتفائها بالصوامت وإثبات الرموز الصوتية لها دون الصوائت، وهذا الجانب لايخصُّ العربية فحسب، بل يشمل اللغات السامية الأخرى[46]، فالشخص حينما يتكلم ينطق بأصوات تعجز الكتابة العادية (الإملائية) عن تسجيلها، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن هذا النوع من الكتابة عاجزٌ أيضاً عن تسجيل عناصر أدائية لغوية لها تأثير دلالي على

---

(43) **اللغة**، ص404. وينظر: **المنهج الصوتي للبنية العربية**، ص10، **المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية**، د. عبد المجيد عابدين، ص136-140، **التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث**، د. الطيب البكوش، ص20-25، **اللهجات وأسلوب دراستها**، د. أنيس فريحة، ص68.

(44) لمزيد من التفاصيل ينظر: **تأريخ الدعوة إلى العامية وآثارها في مصر**، د. نفوسة زكريا سعيد، ص207-223، **التقرير النهائي عن تجربة تيسير الكتابة العربية وملحقاته**، إعداد: الدكتور عبد العزيز القوصي وآخرين، ص19-27، **حاضر اللغة العربية في الشام**، سعيد الأفغاني، ص175-190.

(45) **اللغة**، ص405، وينظر: **علم اللغة**، د. السعران، ص123-124، **اللغة بين القومية والعالمية**، د. إبراهيم أنيس، ص320-323.

(46) ينظر: **علم اللغة**، د. وافي، ص275، **دراسات في علم اللغة**، ق1، ص60، 64، **المنهج الصوتي للبنية العربية**، ص34 فما بعدها.

الحدث اللغوي، كالنبر والتنغيم، ولذلك اضْطُرَّ العلماء المعاصرون للتعامل مع هذه المشكلة إلى استخدام رموز صوتية للكتابة العربية ممثِّلةً للصوامت والصوائت معاً، وانقسموا إزاء ذلك طوائف ثلاثاً: الأولى دعت إلى استخدام الحروف اللاتينية، مع إضافة بعض حروف الأبجدية العربية محلَّ الأصوات التي لا توجد في اللاتينية. وتزعَّم هذه الطائفة عبد العزيز فهمي، وأيَّده فيه كلٌ من سلامة موسى، وعثمان صبري(47)، ولم يَلْقَ هذا المشروع الخطير أُذُناً صاغيةً، بل جُوبه بالنقد والاعتراض الشديدين، وكان مصيره ـ بحمد من اللَّه ـ عدم النجاح(48).

أمَّا الطائفة الثانية فقد اعتمدت في تحليلها اللغوي على الرموز الصوتية الاستشراقية الخالصة، بحجة أنها رموزٌ صوتيةٌ دوليةٌ تُطبِّقها كلٌّ اللغات الحية، ومن هؤلاء الدكتور عبد الصبور شاهين(49)، بيد أن هناك فئة اعتمدت على الرموز الصوتية الدولية التي وضعتها الجمعية الدولية للصوتيات بفرنسا، وهؤلاء

---

(47) ينظر على الترتيب: **البلاغة العصرية واللغة العربية**، ص137-141، **نحو أبجدية جديدة**، ص289 فما بعدها. وقد سار على هذا النهج الدكتور أنيس فريحة، وسعيد عقل (لبنان). ومما تجدر الإشارة إليه، وهذا للحقيقة والتأريخ، أن أستاذنا الدكتور تمام حسان كان قد تحمَّس لمشروع عبد العزيز فهمي، ونشر ذلك في كتابه: **اللغة بين المعيارية والوصفية**، ص148-151، وحينما ناقشته في الأمر أخبرني أن ذلك كان من هفوات الصِّبا، وقد أصبح الآن في ذمة التأريخ، وذكر لي أنه سيراعي ذلك في طبعة قادمة لهذا الكتاب -إن شاء اللَّه-، وهذا ما تمَّ فعلاً في الطبعة الرابعة الصادرة عام 2001م، عالم الكتب، القاهرة.

(48) قَدَّم عبد العزيز فهمي اقتراحاً للمجمع عام 1941م، ينصُّ فيه على وضع طريقة لرسم الكتابة العربية، وفي عام 1943م اقترح استبدال الحروف اللاتينية بالحروف العربية، ثم اقترح عام 1944م اتخاذ الحروف اللاتينية لرسم الكتابة العربية، وطُبع اقتراحه هذا بالمطبعة الأميرية، ونفدت نسخه، ثم طُبع في كتاب أسماه: **الحروف اللاتينية لكتابة العربية**، وصدر في أغسطس 1944م. وممن رَدَّ عليه أحمد محمد شاكر في كتابه **الشرع واللغة**، الذي أصدره عام 1944م، والعقاد في **أشتات مجتمعات في اللغة والأدب**، ص37-42، وعباس حسن في **اللغة والنحو بين القديم والحديث**، ص266-276.

(49) ينظر: **المنهج الصوتي للبنية العربية**، ص14، 37. وقد استخدم «برجشتراسر» الرموز اللاتينية مضيفاً إليها رموزاً استخدمها المستشرقون لأداء الحروف السامية خاصة. **التطور النحوي**، ص20-22، أمَّا «هنري فليش» فقد استخدم الرموز الفرنسية. **العربية الفصحى**، ص33.

يُمَثِّلون الكثرة، وممن سار على هذا النهج كلٌّ من الدكتور عبد الرحمن أيوب، والدكتور أحمد مختار عمر، والدكتورة تغريد عنبر، والدكتور أحمد كشك[50]، وهي رموزٌ تعتمد على اللغة اللاتينية.

وأمّا الطائفة الثالثة فقد دعت إلى قيام العلماء المختصين في الدراسات الصوتية، واللغوية بوجه عام، بإيجاد رموز صوتية مستقلة، تصلح للتطبيق على اللغة العربية وعلى سواها من اللغات، وتفي بالغرض الذي من أجله أُوجدت، ومن هؤلاء الدكتور علي وافي، و الدكتور السعران، والدكتور بشر[51].

ولابدَّ من التنبيه إلى أن الأبجدية تتخذ نظامين رئيسين لها: أحدهما حروف الهجاء (الأبجدية الحرفية)، وهو ما يسمِّيه «سوسير» «**النظام الإيديوغرافي**»، والآخر أصوات الهجاء (الأبجدية الصوتية)، وهو ما يسمِّيه «سوسير» «**النظام الصوتي**»[52]، ولكلٍّ منهما رموزٌ خاصةٌ بها، وما اقتراح عبد العزيز فهمي ومن شايعه إلا من قبيل رموز حروف الهجاء (الكتابة العادية)، أمّا بقية المقترحات فهي خاصةٌ بالرموز الصوتية، وهي من اختصاص اللغويين، وتُستخدم لأغراض الوصف والتحليل.

ونظراً لأهمية هذه المشكلة فقد كان من ضمن مقترحات (توصيات) ملتقى (اللسانيات في خدمة اللغة العربية) الذي نظَّمه مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية بالجامعة التونسية سنة 1981م، أن تُوجَّه الاهتمامات

---

(50) ينظر على الترتيب: **محاضرات في اللغة**، ص115-121، **دراسة الصوت اللغوي**، ص53-73، **دراسات صوتية**، ص59-63، 315-317، **من وظائف الصوت اللغوي**، ص28-29.

(51) ينظر على الترتيب: **علم اللغة**، ص41، **علم اللغة**، ص131، **الأصوات**، ص180-183، **دراسات في علم اللغة**، ق1، ص84.

(52) **دروس في الألسنية العامة**، ص51، 52. وهناك كتابةٌ صوتيةٌ أخرى تعتمد على الرموز الصوتية الدولية، مع إضافة رموز أخرى مساعدة، وهذه متصلة باللهجات ودراستها، وقد كان ذلك لأن نظام الرموز الصوتية الدولية لا يستطيع مهما بلغ من الدقة أن يُصَوِّر الخصائص اللهجية كما يقول «فندريس». **اللغة**، ص407. وللمزيد ينظر: **دراسة الصوت اللغوي**، ص73 (الهامش).

لمشكلة كتابة الرموز الصوتية بالأحرف العربية[53].

والأمر المُحَيِّر حقاً أنني لم أجد ـ فيما اطلّعت عليه ـ أحداً من اللسانيين المعاصرين في مصر قام بوضع أبجدية صوتية خاصة بالعربية، عدا محاولة الدكتور عبد الرحمن أيوب التي قدَّمها سنة 1962م بعنوان «**رموز عربية للكتابة الصوتية**»[54]، والتي وصفها الدكتور سعد مصلوح بأنها أكثر نضجاً بالوفاء بالشروط الواجب توافرها في الأبجدية الصوتية الأكاديمية[55].

وقد أسهم بعض اللسانيين المعاصرين في الوطن العربي في وضع رموز صوتية عربية مَحْض، جاءت على هيئة اجتهادات خاصة، ومقترحات مقدمة للتدارس والنقاش، وبلغت ـ فيما عثرتُ عليه ـ ثلاث محاولات، صدر أولاها عن الدكتور رضوان القضماني (سوريا)، والثانية عن الدكتور إبراهيم السّويِّل (السعودية)، والأخيرة عن الدكتور حسام النعيمي (العراق)[56]، ولم تجد هذه المحاولات حتى هذه اللحظة من يُقَيِّمها، ويكشف عن جدوى استخدامها في التحليل اللغوي!، والأمل معقودٌ على القيِّمين على الدراسات اللسانية المعاصرة، وهم بحمد اللَّه كُثْرٌ وذوو كفاءة وبصيرة، في أن يرفعوا عن العربية إصراً كبيراً؛ حفاظاً على هويتنا، فالأبجدية العربية ـ بشهادة الكثير ـ من أوفى النظم الكتابية، وإن كان ينقصها بعض أشياء، شأن كل اللغات في هذا الجانب، فليس ذلك بكافٍ لأن نهجرها إلى رموز غربية تُثقل كاهلها أكثر مما تخفف عنها، وتُعَسِّر على أبنائها أكثر مما تُيَسِّر.

---

(53) ينظر: أشغال ندوة **اللسانيات في خدمة اللغة العربية**، عدد رقم (5) 1983م، ص405.

(54) كان ذلك في محاضرة ألقاها بقاعة البحث العلمي بكلية دار العلوم، سنة 1962م، ونشرها في كتابه: **محاضرات في اللغة**، ص115-121.

(55) **دراسة السمع والكلام**، ص196.

(56) ينظر: «اللغة العربية والكتابة الصوتية»، د. رضوان القضماني، **مجلة الموقف الأدبي**، العدد 140، 1982م، ص23-37، «نحوألفبائية صوتية عربية موحدة ـ اقتراحٌ لعلماء الصوتيات العرب»، د. عبد العزيز إبراهيم السويل، **مجلة كلية الآداب**، جامعة الملك سعود، المجلد الثالث عشر، العدد الأول، 1986م، ص227-264، «الكتابة الصوتية»، د. حسام النعيمي، **مجلة المورد**، المجلد السادس عشر، العدد الأول، 1987م، ص5-27.

وبالعودة إلى ذلك المأخذ المتقدم أقول: إن المنهج اللغوي الحديث يَعُدُّ اللغة منطوقةً قبل أن تكون مكتوبة، ومن ثَمَّ فإن قواعد اللغة تصاغ حسب ما يُسمع من أصوات اللغة لاحسب ما يُفترض وجوده فيها[57]، ولذا كانت الكتابة الصوتية (Phonetic Transcription)، أو ما يُسَمِّيها الدكتور وافي «**الكتابة السمعية**»[58]، برموزها المقترحة، هي الحلّ الأنجع لتسجيل جميع العناصر النطقية تسجيلاً كتابياً دقيقاً، وتمثيل الأصوات المنطوقة تمثيلاً صادقاً، مما ينعكس أثره على التحليل اللغوي، والصرفي بوجه خاص.

ثالثاً: عدم الربط بين الصرف وعلم الأصوات. وهذا المأخذ قال به كثير من اللسانيين المعاصرين[59]، وقد أصبح في حكم البداهة القول بأهمية علم الأصوات للمستوى الصرفي، بل إنه لاوجود لعلم الصرف بدون علم الأصوات، كما يقول فيرث[60]. وفي ضوء هذا الارتباط الوثيق بين هذين المستويين فإن أيَّ دراسة صرفية تُهمل هذه الحقيقة يُحْكَم عليها بالنقص المخلّ، والنتائج غير الدقيقة، ونظرةً عَجْلى على مسائل الإعلال، والإبدال، والإدغام، والإمالة، تقفنا على إدراك تلك الحقيقة، وإذا كان القدماء قد فطنوا لأهمية علم الأصوات من حيث هو علمٌ قائمٌ بذاته، وهذا أمرٌ لا مِرَاء فيه، غير أنهم لم يوظّفوه لخدمة الصرف.

أمّا المعاصرون، سواء كانوا من مصر أو من بقية أقطار الوطن العربي، فقد أدرك كثير منهم أهمية هذا الجانب، وقامت دعوات لمعالجة قضايا الصرف من خلال المنظور الصوتي[61]. ليس هذا فحسب بل جاءت مؤلفاتهم وأبحاثهم على هَدْيٍ من ذلك الإدراك.

---

(57) «تطور الدراسات اللغوية»، د. محمد محمود غالي، **مجلة المجلة**، السنة 9، العدد 105، 1965م، ص37. وينظر: **اللهجات وأسلوب دراستها**، ص68.

(58) **علم اللغة**، ص41.

(59) ينظر: **دراسات في علم اللغة**، ق2، ص24، **المنهج الصوتي للبنية العربية**، ص9، «إصلاح النحو العربي»، يعقوب عبد النبي، **مجلة الأدب**، السنة 10، العدد 5، 1965م، ص278، 283.

(60) نقلاً عن: **الأصوات**، د. بشر، ص185.

(61) ينظر: **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص37-38، **دراسات في علم اللغة**، ق1، =

رابعاً: البعد عن الواقع اللغوي. ويتضح هذا ـ كما يراه أصحاب هذا المأخذ ـ من خلال التعليلات الصرفية القائمة على الافتراضات والتوهُّمات[62]. والسبب في ذلك إيمانهم بفكرة الأصل، وهي فكرة أخذت حيِّزاً كبيراً من الدرس اللُّغوي بمستوياته جميعها.

وفي الحقيقة أن هذا المأخذ، بالرغم من صحته في بعض الجوانب، فإن القدماء حينما أصَّلوا الأصول إنما كان ذلك بحثاً عن اطِّراد النظام اللغوي، فلولا التأصيل لكانت اللغة فوضى وحشداً من الوقائع المفردة التي لا ترقى إلى مرتبة الظواهر.

خامساً: صناعة التصريف. والمقصود بها التزيُّد والتطويل عند التحليل الصرفي للمراحل اللغوية التي مرَّت بها الكلمة أو الصيغة حتى وصلت إلى ماهي عليه[63].

تلك هي أهم المآخذ التي أوردها اللسانيون المعاصرون في مصر على الدراسات الصرفية القديمة، وهناك مآخذ أخرى أوردها الدكتور محمد كامل حسين[64]، لكنها ـ في رأيي ـ لاترقى لدرجة الإثبات والمناقشة في هذا المقام.

إن ما تقدم من مآخذ وهَنَات لايتسنَّى للباحث المنصف سوى تَقَبُّل كثير منها، وإن كان لايعدم مُسَوِّغاً يدفع تهمة القصور الموجَّه للدرس الصرفي العربي، المتمثِّل في المناخ السائد الذي كان مهيمناً على الدراسات العربية بصفة عامة، ذلك المناخ الذي ألجأ علماء العربية إلى التأثر به والسير على نهجه .

= ص43، ق2، ص24، **دراسة الصوت اللغوي**، ص347، **علم الصوتيات**، ص46.

(62) ينظر: **دراسات في علم اللغة**، ق2، ص83، 107 فما بعدها، **فقه اللغة في الكتب العربية**، ص154-155، «أصول علم اللغة»، د. محمد كامل حسين، **مجموعة البحوث والمحاضرات للدورة السادسة والعشرين لمجمع اللغة العربية بالقاهرة**، 1959-1960م، ص169.

(63) «إصلاح النحو العربي»، يعقوب عبد النبي، **مجلة الأدب**، السنة العاشرة، العدد الثالث، 1965م، ص160-161.

(64) تتمثَّل هذه المآخذ في :ردَّهم كلَّ كلمة إلى أصل ثلاثي (فعل)، والتقسيم الضيِّق لتصريف الأفعال، والعناية بتعليل بناء الكلمة أكثر من عنايتهم بالمعاني التي يدل عليها البناء. ينظر: «النحو المعقول»، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، 27/ 35.

قضايا صرفية

تنوَّعت قضايا الصرف عند اللسانيين المعاصرين في مصر بتنوِّع مباحثه ومسائله، ومن هنا تأتي الصعوبة في تتبع هذه القضايا ومحاولة حصرها، وعليه فسأكتفي في هذا المقام بإلقاء الضوء على قضيتين صرفيتين أحسب أنهما يُمثِّلان أهميةً في دراسة المستوى الصرفي، وهما: الوزن الصرفي والوزن المقطعي، والجذور اللغوية.

الوزن الصرفي والوزن المقطعي(*)

وضع الصرفيون القدامى معياراً لهيئة الكلمة حال كونها ثابتةً أو متغيرة، وأسموا ذلك «**الميزان الصرفي**» أو «**التمثيل الصوتي**»، وَعُدَّ ذلك أساساً من أساسيات دراسة علم الصرف.

وهناك مصطلحاتٌ ثلاثةٌ ترد في هذا المقام هي: الميزان، والصيغة، والبنية، وقد استخدمها بعض القدامى والمعاصرين على أنها مترادفة(65). ويُفَرِّق بعض المعاصرين بين هذه المصطلحات، فالميزان مبنى صوتيٌ يخضع للتغيرات الطارئة على هيئة الكلمة، أمّا الصيغة فمبنى صرفيٌ يُمثِّل الكلمة في صورتها الصحيحة التي هي عليها، وهذا يعني أن الميزان (الوزن) يتأثر بعوامل التغيير، على حين أن الصيغة تبقى بعيدةً عن التأثر. فمثلاً الفعل (وَعَدَ) صيغته (فَعَلَ)، ووزنه (فَعَلَ) أيضاً، هذا في الماضي، أمّا في المضارع فصيغته (يَفْعِلُ)، ووزنه (يَعِلُ)، وفي الأمر صيغته (اِفْعِلْ) ووزنه (عِلْ)، على النحو الذي يُصَوِّره الجدول التالي:

(*) الوزن مصدر، والميزان اسم، وهما بمعنى واحد. قال تعالى: ﴿وَٱلۡوَزۡنُ يَوۡمَئِذٍ ٱلۡحَقُّۚ فَمَن ثَقُلَتۡ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾ [الأعراف: 8]. وقال سبحانه: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلۡوَزۡنَ بِٱلۡقِسۡطِ وَلَا تُخۡسِرُواْ ٱلۡمِيزَانَ﴾ [الرحمن: 9]. وقد يوضع أحدهما مكان الآخر. **اللسان**، 17/ 338 (وزن).

(65) ينظر: **شرح شافية ابن الحاجب**، 1/ 2، **العربية الفصحى**، هنري فليش، ص57، **من صيغ العربية وأوزانها «أفعل»**، عبد الحليم عبد الباسط المرصفي، ص16.

الفعل	صيغته	وزنه
وَعَدَ (ماضي)	فَعَلَ	فَعَلَ
يَعِدُ (مضارع)	يَفْعِلُ	يَعِلُ
عِدْ (أمر)	اِفْعِلْ	عِلْ

أمّا البنية فهي مجموع الصوامت والصوائت التي تتكون منها الكلمة. ولعلَّه يلاحظ توافق مفهوم الصيغة مع البنية، إلا أن البنية أخصّ، والصيغة أعمّ، وبينهما ـ كما يقول المناطقة ـ عمومٌ وخصوصٌ وجهي، بمعنى أنهما يتفقان في بعض الأوجه، وينفرد كلٌّ منهما بميزة لاتتوافر في الآخر(66).

وبصفة عامة، اختار القدماء ميزاناً يزنون به الكلمات العربية، مُكَوَّناً من ثلاثة أحرف هي: الفاء، والعين، واللام، والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن: لِمَ كان الأمر كذلك؟ . والجواب عنه يتمثل في مسارين: الأول، أن الصرفيين نظروا في الأبنية التي تندرج ضمن مباحث هذا العلم فوجدوها لا تقلُّ عن ثلاثة أحرف في الأغلب الأعمّ(67)، وهذه النظرة تقودنا إلى مناقشة قضية بالغة الأهمية في الدرس اللغوي وهي فكرة الجذور اللغوية، وسوف أعود إليها بعد تَتِمَّة ما نحن بصدده. وأمَّا المسار الآخر فقد تعددت فيه آراء القدماء، فمن قائل: إن الذي يطَّرد فيه التغيير ويكثر إنما هو الفعل والأسماء المتصلة به، وقائل: كي يأخذوا من كلِّ مخرج حرفاً، فالفاء للشفة، والعين للحلق، واللام للفم، وثالث يذكر أن «فَعَلَ» يصدق على أفعال الجوارح وأفعال القلوب بخلاف غيرها، ورابع يقول: لاشتراكه بين جميع الأفعال والأسماء المتصلة بها. . . إلخ(68).

---

(66) ينظر: **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص144-145، **مدخل إلى دراسة الصرف العربي**، ص21-30، **من صيغ العربية وأوزانها «أفعل»**، ص11-18، **المنهج الصوتي للبنية العربية**، ص46.

(67) **همع الهوامع**، للسيوطي، 6/ 232.

(68) ينظر: **شرح شافية ابن الحاجب**، 1/ 12-13، **من صيغ العربية وأوزانها « أفعل »**، ص14-15، **الصيغ الثلاثية**. . . ، د. ناصر حسين علي، ص132-133. وقد ذكر «فليش» أن اللغويين الأوروبيين (المستشرقين) يختارون ـ غالباً ـ الأصل (ق ت ل)؛ تحاشياً لصعوبة النطق بالعين، وتفادياً لاحتمال التشابه في التسجيل بين صورتي =

وبالعودة إلى قضيتنا الأولى وهي الوزن الصرفي والوزن المقطعي أقول: إن الميزان الصرفي، كما يتبين من تلك الأوزان التي وضعها القدماء للصيغ، إمّا أن يكون مطابقاً للواقع اللغوي، كما في وزن (كتب): (فَعَلَ)، أو غير مطابق له، كما في وزن (قال): (فَعَلَ) أيضاً، أمّا الميزان المقطعي ـ أو كما يسمِّيه الدكتور عبد الصبور شاهين «**الوزن الإيقاعي**»[69]، ويسمِّيه الدكتور أحمد كشك «**الوزن الصرفي الصوتي**»[70] ـ الذي يُعتمد فيه أساساً على المقطع الصوتي، أو النظام المقطعي بوجه عام، فإنه لا يأتي إلا متفقاً مع الواقع الاستعمالي للغة. وقد أولى بعض اللسانيين المعاصرين بمصر الميزان المقطعي عنايةً خاصةً في الدرس الصرفي؛ إيماناً منهم بالعلاقة الوثيقة بين الصرف والنظام المقطعي.

ويتضح الفرق بين الوزنين: الصرفي والمقطعي، في أن الأول يأخذ بعين الاعتبار أصوات الكلمة وما يقابلها في الوزن، ونوع حركاتها ومقابلها في الوزن، فمثلاً (كُتِبَ) على وزن (فُعِلَ)، الكاف في مقابل الفاء، والتاء في مقابل العين، والباء في مقابل اللام، وضمَّة الكاف مقابل ضمّة الفاء، وكسرة التاء مقابل كسرة العين، وفتحة الباء مقابل فتحة اللام، أمَّا الوزن المقطعي فإنه لا يُعَوِّل على تلك المقابلات، وإنما يُعَوِّل على نوع المقطع، فالكلمة السابقة (كُتِبَ) توزن مقطعياً على النحو التالي (كُ /تِ / بَ) أي (ص ح+ ص ح + ص ح)، فالكلمة مُكَوَّنةٌ من ثلاثة مقاطع قصيرة مفتوحة، ولعلك تلاحظ أن الوزن المقطعي رُوعي فيه مقابلة المقطع القصير المفتوح بآخر مثله، بمعنى أنه يُراعى فيه حجم (كمية) الحركة لا نوعها.

ومن الفروق بينهما أيضاً، أن الوزن الصرفيَّ من عمل الصرفيين، أي أنه

= العين والهمزة !، **العربية الفصحى**، ص57. كما ذكر الدكتور محمد عبد الصمد زعيمة أن بعض هؤلاء المستشرقين يستبدل بالميزان العربي ميزاناً آخر هو (ق ب ر)؛ «لكي يتمكنوا من تمثيل بنية الكلمة بما تتضمن من سكون وتشديد؛ لأن العين حلقية، وهي لا تقبل السكون والتشديد في بعض اللغات السامية». **دراسات في علم اللغة المقارن**، ص151. وللمزيد ينظر: **مدخل إلى نحو اللغات السامية المقارن**، موسكاتي وزملاؤه، ص130-131.

(69) **المنهج الصوتي للبنية العربية**، ص49.

(70) **من وظائف الصوت اللغوي**، ص40.

خاضع لنظرتهم في مباحث الصرف، فهو مقصورٌ على وزن الأسماء المعْرَبَة والأفعال المتصرفة، دون الأسماء المبنية، والحروف، والأفعال الجامدة، حيث لاعلاقة له بها، بعكس الوزن المقطعيّ فهو يزن كلَّ بنية ترد في اللغة، سواء أكانت مندرجةً ضمن موضوعات الصرف ومسائله أم لم تكن كذلك. ويضاف إلى ما تقدم أن الوزن الصرفيَّ يُمَثِّل أصل الكلمة فيه أهميةً بالغةً، على حين أن الوزن المقطعيَّ يتعامل مع البنية السطحية للكلمة، أي ما هو موجودٌ فيها بالفعل لا ما هو مُفْتَرضٌ كامنٌ خلفها. وآخر هذه الفروق أن الوزن الصرفيَّ خاصٌّ بالعربية ويقتصر عليها وحدها، أمّا الوزن المقطعيُّ فهو وزنٌ عامٌّ يشمل العربية وغيرها من اللغات[71].

والواقع أن بعض القدماء قد أشار إليه إشارات خاطفة، وذلك على النحو الذي نتبينه فيما ذكره عبد القاهر الجرجاني من أن وزن (قال) هو (فال)[72]، وما ذكره الاستراباذي من أن وزن (اضطرب) هو (افطعل)، و(فَحَصْطُ): (فَعَلْطُ)، و(هَرَاقَ): (هَفَعْلَ)[73]، فهذه الأوزان إنما هي أوزانٌ مقعطيةٌ وليست صرفيةً.

ونخلص من هذا إلى أن الوزن المقطعيَّ المقترح يلغي فكرة البحث عن أصل الكلمة، ويزن ما هو أمامه على الصورة التي تبدو بها، ومن ناحية أخرى فإنه يتخلص من نظام الكتابة الذي يعتمد على تسجيل المسموع دون المنطوق، ويجعل التحليل اللغوي قائماً على المنطوق لا على المكتوب، وذلك مايُهَيِّئُ له توافقاً مع واقع الاستعمال، واتفاقاً مع الصورة الحقيقية لسلوك اللغة، وكلُّ ذلك يُحَقِّقُ له عنصر الدقة، والكشف الفعلي عن نظام البنية الصرفي، وتسجيل جميع ما يطرأ عليها من تغييرات.

وغنيٌ عن القول: إن هذه النظرة هي مما يدعو إليه المنهج الوصفي الذي يهتم بالعنصر الحيّ لمادة اللغة، سواء أكان ذلك في صورة منطوق أم ما هو كائن

---

(71) **المنهج الصوتي للبنية العربية**، ص49–50، **من وظائف الصوت اللغوي**، ص25–40.

(72) أورد ذلك الاستراباذي في: **شرح شافية ابن الحاجب**، 1/ 18، وجاء أيضاً في **شرح الإيضاح**، للجرجاني، أن وزن (قُلْتُ) هو (فُلْتُ). نقلاً عن الدكتور ناصر حسين علي في: **الصيغ الثلاثية**، ص137.

(73) **شرح شافية ابن الحاجب**، 1/ 18. وينظر: **من وظائف الصوت اللغوي**، ص24.

بالفعل، غير أن هناك من اللسانيين المعاصرين بمصر من يعترض على هذا الاقتراح، واصفاً إياه بأنه مجرد محاكاة آلية للمنطوق لا يمتاز بها أصلٌ من أصل، ويرى أن الميزان الصرفيَّ الذي يعتمد على المكتوب يُعرف به المحذوف والأصيل والزائد[74].

الجذور اللغوية

طُرحت قضية الأصول اللغوية وهل هي ثنائية أو ثلاثية في العصر الحاضر لدى اللغويين اللبنانيين من أمثال أحمد فارس الشدياق (ت1878م)، وجرجي زيدان (ت1914م)، والشيخ أحمد رضا (ت1953م)، والشيخ عبد اللّٰه العلايلي، وشاركهم في ذلك بعض اللغويين من أقطار عربية أخرى، كالأب انستاس الكرملي (ت1947م)، والأب مرمرجي الدومنكي (ت1963م)، وهؤلاء جميعاً يميلون إلى القول بثنائية الألفاظ العربية في أصل وضعها، وأن ما جاء منها ثلاثياً فيعود إلى أصل ثنائي[75].

أمّا علماء الساميات من الأوروبيين فيذهب أكثرهم إلى القول بثلاثية أصول الكلمات العربية؛ اعتماداً على مقارنة العربية بشقيقاتها من اللغات السامية الأخرى[76].

وباستعراض آراء اللسانيين المعاصرين في مصر نجد أن كثيراً منهم يؤيد القول بالأصل الثلاثي، إمَّا على سبيل الجزم المطلق، أو على سبيل الأعمّ الأغلب[77]، غير أني أودُّ قبل مواصلة هذا العرض الوقوف عند رأيين استرعيا

(74) **دراسات نقدية في اللسانيات العربية المعاصرة**، د. سعد مصلوح، ص221.

(75) ينظر: **اتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي**، د. رياض قاسم، 2/ 78 فما بعدها، **الصيغ الثلاثية**، ص61 فما بعدها، **الصيغ الرباعية والخماسية ـ اشتقاقاً ودلالة**، د. مزيد إسماعيل نعيم، ص15 فما بعدها.

(76) ينظر: **فقه اللغات السامية**، ص93، **تأريخ اللغات السامية**، د. ولفنسون، ص14، **العربية الفصحى**، ص53. ولمزيد من التفاصيل ينظر: **نشوء الفعل الرباعي في اللغة العربية**، د. أحمد عبد المجيد هريدي، ص24، 27 فما بعدها.

(77) ينظر: **فقه اللغة**، د. وافي، ص18، **الآداب السامية**، محمد عطية الأبراشي، ص7، **مناهج البحث في اللغة**، ص217-220، **دلالة الألفاظ**، ص29-30، **الساميون ولغاتهم**، =

انتباهي في هذه القضية، أحدهما للأستاذ عبد اللّه أمين، والآخر للدكتور السيد يعقوب بكر.

فأمّا الأستاذ عبد اللّه أمين فيرى ـ بعد أن ذكر رأي الكرملي والدومنكي اللّذَين يؤيدان الثنائية تأييداً مطلقاً كما تقدم ـ أن أصل اللغة العربية في نشأتها الأولى ثنائية، وحينما ارتقت وتطورت وضعت أسماءً ثلاثيةً ورباعية، واشتقَّت بعد ذلك من هذه الأسماء الثلاثية والرباعية اللغة كلّها[78]، وذلك يعني أنه مع من يؤيد الأصل الثنائي، أو بعبارة أوضح هو يؤمن بمبدأ الثنائية التأريخية التي يُقْصَد بها تطور الكلمات العربية من الأصل الثنائي إلى الثلاثي والرباعي، وهذا مذهب كل من الكرملي والدومنكي، فإن صحَّ فهمي هذا فكيف ينتقد رأي هذين العالمين كما بدا لي من خلال عرضه لآرائهما، ثم هو يوافقهما كما يتبين من خلال النص السابق؟!

وشيءٌ آخر أنه ختم رأيه المتقدم بقوله: «**إذْ لا يمكنني أن أُسلِّم بأن رجلاً اسمه «رَجْ»، وقرداً أصله «قِرْ»، وفيلاً أصله «في» كما يقولون**»[79]، وهذا يدل على عدم اقتناعه بالأصل الثنائي، وإذا كان ذلك كذلك فكيف يناقض نفسه فيما ذهب إليه من أن أصل العربية في نشأتها أسماءٌ ثنائية؟!

وأمّا الدكتور السيد يعقوب بكر فيرى أن الجذور في اللغات السامية ثلاثية في الغالب، ولكنَّ كثيراً منها نشأ في الأصل من جذور ثنائية[80]، وهذا الرأي قد يوهم بالتناقض بين صَدْره وعَجُزِه، حيث يدلُّ صَدْره على أن الجذر الثلاثي هو الغالب، في حين أن عَجُزه يدل على أن الكثير من هذه الجذور نشأ أصلاً من جذر ثنائي، مما يعني أصلية الجذر الثنائي. والسبب الذي أوقع في هذا الوهم كلمة (كثيراً)، ولو أنه قال بما قال به «ولفنسون» (Wolfensohn): «**إن**

= د. حسن ظاظا، ص20-21، **دراسات في اللغة العربية**، د. خليل نامي، ص53-59، **فصول في فقه العربية**، د. رمضان عبد التواب، ص264-266، **المنهج الصوتي للبنية العربية**، ص46، **علم اللغة العربية**، د. محمود فهمي حجازي، ص205-208.

(78) **الاشتقاق**، ص155-159.

(79) المصدر السابق، ص159.

(80) **دراسات في فقه اللغة العربية**، ص28.

أغلب الكلمات يرجع في اشتقاقه إلى أصل ذي ثلاثة أحرف، لبعضها أصلٌ ذو حرفين»[81]، أو كما يقول الدكتور محمود فهمي حجازي: «**إن الأصل الثلاثي كامنٌ وراء أكثر كلمات اللغات السامية، وفي نفس الوقت ظهر عن طريق المقارنة أن مجموعةً من الكلمات يمكن أن تُرَدَّ إلى أصول ثنائية**»[82]، لو قال بمثل هذا لاستقام له رأيه، وانتفى هذا الوهم.

وفي مقابل هذه الآراء التي تذهب إلى القول بثلاثية الجذر اللغوي نجد هناك قلةً من اللسانيين المعاصرين في مصر تميل إلى القول بالثنائية، ويتقدمهم الأستاذ حامد عبدالقادر وأستاذنا المرحوم الدكتور محمد سالم الجرح، والدكتور أمين فاخر. وقد اعتمد الأستاذ حامد عبد القادر والدكتور الجرح على الدراسة التأريخية المقارنة، وأكَّدا في ضوئها أن الجذور الثلاثية والرباعية ثانوية التشكيل والتكوين، وأنهما يرجعان لجذور ثنائية، وضربا أمثلةً لذلك توصَّلا من خلالها إلى إثبات أصالة فكرة الجذر الثنائي في اللغات السامية، وأن ظاهرة تثليث الجذور كانت مرحلةً لاحقةً وطارئةً على هذا الجذر[83].

أمّا الدكتور أمين فاخر فقد أثبت من خلال دراسته لبعض المعاجم العربية نظرية الربط بين الثنائي المضعّف والثلاثي، وتوصَّل إلى أن الثنائيَّ المضعّف الذي يدلُّ على معنى عام أصلٌ للثلاثي الذي يرتبط به في المعنى، مع تنوّع فيه أو تخصيص بسبب الحرف الثالث، وبمعنى آخر إن الثنائيَّ في جزء كبير من المعجم اللُّغوي العربي أصلٌ لما سواه من الألفاظ[84].

وهناك من الباحثين اللسانيين المعاصرين من يرى أنه ينبغي في دراسة فكرة الجذور اللغوية أن تقوم على مراعاة الظواهر التالية: ظاهرة النحت، والتطور الصوتي، والقلب الصوتي، واختلاف أقوال العلماء القدماء، وتعدد اللهجات

---

(81) **تأريخ اللغات السامية**، ص14.

(82) **علم اللغة العربية**، ص205.

(83) ينظر: «ثنائية الأصول اللغوية»، حامد عبد القادر، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، 11/ 113-133، «الجذور الفعلية في اللغات السامية»، د. محمد سالم الجرح، **حوليات كلية دار العلوم**، العدد الخامس، 1974-1975م، ص1-22.

(84) ينظر: **ثنائية الألفاظ في المعاجم العربية وعلاقتها بالأصول الثلاثية**، د. أمين فاخر، ص3-14، 297-301.

وتنوّعها، وتطور الجوانب الدّلالية، وما لحق بعض الصيغ من تصحيف وتحريف[85]، وهذه الأسس - رغم أهميتها - تجعل الدرس مستحيلاً؛ لكثرتها من جهة، وصعوبة البحث في بعضها من جهة أخرى.

والرأي الذي أميل إليه في هذا الصدد هو أنه وُجدتْ في مرحلة تأريخية أصولٌ ثنائية وثلاثية، ثم سادت الأصول الثلاثية في فترة من فترات تطور اللغات السامية، وأصبحت هي الممثِّل الأصلي للألفاظ العربية، وهذا هو ما ذكره «موسكاتي» (Moscati)، وأيَّده فيه الدكتور خليل نامي[86]. ويُعَضِّد ذلك تلك الإحصاءات العلمية الدقيقة التي قام بها كلٌّ من الدكتور علي حلمي موسى والدكتور عبد الصبور شاهين لجذور مفردات اللغة العربية في أشهر المعاجم العربية، كالصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج، وقد أثبتا بواسطتها أن الجذر الثلاثي احتل نسبةً كبيرةً بين بقية جذور اللغة.

وبهذا نصل إلى ختام دراستنا عن البحث اللساني المعاصر بمصر للمستوى الصرفي، وإذا أردنا تحديد اتجاهاته أمكن القول: إن هناك اتجاهاً تقليدياً التزم بالإطار العام الذي وضعه القدماء لمباحث الصرف دون محاولة النظر الجديد فيه، وفي مقابل هذا ظهر اتجاهٌ تجديديٌّ على يد بعض أصحاب المنهج اللُّغوي الحديث، روَّاداً وتلامذةً، وتمثَّل هذا في المفهوم الواسع للوحدة الصرفية، وشمولها لكل الأنماط والأنواع من الكلمات وأجزائها، وإدخالها ضمن نطاق النظام الصرفي. واتضح هذا الاتجاه من خلال مبادئ المنهج الوصفي، كما برز منهجان آخران هما المنهج التأريخي والمقارن، عولج بهما بعض مباحث الصرف وقضاياه.

* * *

(85) **دراسات في علم اللغة المقارن**، د. محمد عبد الصمد زعيمة، ص156-159.

(86) ينظر: **الحضارات السامية القديمة**، ص240-241، **دراسات في اللغة العربية**، ص58-59 .

الفصل الثالث

المستـوى النَّحْوي

قبل أن نعرض ملامح اتجاهات الدراسات النحوية المعاصرة في مصر، يجدر الإشارة إلى أن المستوى النحوي استأثر في القديم والحديث بالنصيب الأوفر من الدراسة. ويعود السبب في هذا إلى أن النظام النحوي يُعَدُّ ـ كما يقول الدكتور كمال بشر ـ: «**قمة الدراسات اللغوية، وهو تجسيد لقواعد اللغة في عمومها، من قواعد صوتية، وصرفية، ونحوية**»[1]، فالنحو لُبُّ الأنظمة اللغوية كلِّها، وواسطة العقد بينها.

وقد تبين من خلال مؤلفات لسانيي مصر المعاصرين ومقالاتهم، أن هذه الدراسات اتسمت بطابع النقد للنحو العربي، وحاولتْ أن تصوغه صياغةً جديدةً حسب الاجتهاد الشخصي، أو في ضوء الدراسات اللسانية الحديثة.

ويمكن التماس هذا في الجوانب الأربعة التالية:

أولاً: الجانب المنهجي. وأعني به طبيعة التفكير الذي تناول القدماء به ظواهر النحو وقضاياه، أي الفكر النحوي بتعبير أدقّ.

ثانياً: الجانب التَّقْعيدي. وأقصد به القواعد النحوية التي استخلصها العلماء القدامى من ظواهر لغوية اختيرت من مادة اللغة المجموعة. ويتصل بهذا المصطلح الفني الذي استُخدم للدّلالة على الظاهرة النحوية.

---

(1) **دراسات في علم اللغة**، ق2، ص34. وينظر: **أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة**، ص285.

ثالثاً: الجانب التَّربوي (التَّعليمي). والمراد به طريقة تعليم النحو في المدارس والجامعات.

رابعاً: الجانب التَّأليفي. ويتصل بإصلاح الكتاب النَّحْوي عن طريق التأليف فيه.

وسأتناول في المباحث التالية هذه الجوانب بالدراسة التحليلية الناقدة.

الجانب المنهجي

حظي هذا الجانب بنصيب أكبر من الدراسة النقدية، وليس في هذا غرابة أو بأس؛ فالمنهج هو المرتكز الأساس لأيّ عمل علمي، ولذا فإن تناوله بالنقد والتقويم يُعَدُّ مقدمةً أولى وبدايةً طبيعيةً لتصحيح مسار الفكر أياً كان نوعه.

وباستعراض آثار فترة هذه الدراسة، نجد أن جلَّها يتفق على نقد منهج النحاة العرب الأقدمين، فالنحو ـ كما يرى أحد اللسانيين المعاصرين ـ من أسوأ مستويات العربية كلِّها، من حيث منهجية البحث[2].

ولعلَّ من أهم المآخذ التي سجلها اللسانيون المعاصرون في مصر على المنهج النحوي القديم ما يأتي:

أولاً: تأثر النحو العربي بالمنطق والفلسفة.

ثانياً: المعيارية الطاغية عليه.

ثالثاً: الخلط بين مستويات الأداء اللغوي.

رابعاً: التحديد الزماني والمكاني للبيئة اللغوية.

خامساً: اعتمادهم في التقعيد النحوي على لغة الشعر.

سادساً: الاقتصار على اللغة العربية في معالجة قضايا النحو، وعدم الاستعانة بالدراسات المقارنة للغات السامية الأخرى.

سابعاً: التداخل المنهجي.

---

(2) **دراسات في علم اللغة**، ق2، د. كمال بشر، ص54.

وقبل أن أبدأ بتفصيل هذه القضايا، ينبغي الإشارة إلى أن نقد منهج النحاة الأوائل لم يكن المعاصرون أوَّل من أثاره، بل عرض له القدماء، وأولوه شيئاً غير قليل من عنايتهم[3]، وإن كان لم يتَّسم بهذا الطابع الشمولي الذي هو عليه عند المعاصرين.

أولاً : تأثر النحو العربي بالمنطق والفلسفة[4]

من القضايا التي أثارها اللسانيون المعاصرون في مصر، والتي تُعَدُّ مدخلاً للقول إن النحو العربي تأثر بعلوم المنطق والفلسفة، قضية نشأة النحو. وقد انحصر حديثهم عن هذه القضية في جانبين: أحدهما أوَّلية وضع النحو، والآخر تأثر النحو بالمنطق والفلسفة.

فأمَّا الجانب الأول، فمنهم من تناوله تناولاً دقيقاً، مستعرضاً الروايات التأريخية القديمة، محاولاً التوفيق بينها، والخروج برأي محدد، ومنهم من فعل ذلك أيضاً، لكنه تردَّد في اتخاذ موقف يتضح من خلاله رأيه فيه، ومنهم من حسم القضية من بدايتها، دون مناقشة أو مداخلة مع تلك الروايات.

---

(3) لبيان ذلك ينظر: «دعوات الإصلاح للنحو العربي قبل ابن مضاء»، د. أحمد مختار عمر، **مجلة الأزهر**، الجزء السادس، السنة 39، 1967م، ص515-519، **في إصلاح النحو العربي**، عبد الوارث مبروك سعيد، ص46-50.

(4) شغلت هذه القضية الباحثين المعاصرين في أرجاء الوطن العربي، وأفرد لها بعضهم مؤلفات مستقلة، مثل الدكتور عبد الفتاح الدجني: **النـزعة المنطقية في النحو العربي**، والدكتور طه عبد الرحمن: **المنطق والنحو الصوري**، والدكتور عبد الكريم الأسعد: **النحو والمنطق**، كما أُفرد لها مقالات خاصة، فمن ذلك: «النحو العربي ومنطق أرسطو»، د. عبد الرحمن الحاج صالح، **مجلة كلية الآداب بجامعة الجزائر**، 1964م، ص67-86، «خواطر حول علاقة النحو العربي بالمنطق واللغة»، عبد القادر المهيري، **حوليات الجامعة التونسية**، العدد العاشر، 1973م، ص21-36، «النحو العربي وتأثره بالفلسفة»، د. محمد الأمين طه، **مجلة المربد**، العدد 4، السنة الثالثة، 1970م، ص105-134، «النحو العربي ومنطق أرسطو»، محمد عابد الجابري، **وقائع ندوة البحث اللساني والسيميائي**، كلية الآداب بجامعة محمد الخامس، الرباط، 1984م، ص235-257. كما شغلت هذه القضية المستشرقين. ينظر:«نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه»، جيرارتروبو، **مجلة مجمع اللغة العربية الأردني**، العدد الأول، المجلد الأول، 1978م، ص125-138.

إنَّ هذه القضية قديمة قِدَمَ النحو ذاته، فقد عرض لها العلماء الأوَّلون، وذُكرت أسماء عديدة لواضع النحو الأول، فمن قائل: إنه عمر بن الخطاب (ت23هـ) رضي اللَّه عنه، وقائل: إنه علي بن أبي طالب (ت40هـ) رضي اللَّه عنه، وثالث يقول: إنه أبو الأسود الدؤلي (ت69هـ)، ورابع يذكر أنه نصر بن عاصم (ت89هـ)، وخامس يذكر أنه عبد الرحمن بن هرمز الأعرج (ت117هـ)، على أن كثيراً منهم يميل إلى أن أبا الأسود الدؤلي هو أول من وضع العربية (النحو)[5].

أمَّا المعاصرون في مصر، فلعل من أوائل من تحدث عن هذه القضية ـ فيما أعلم ـ الشيخ محمد الطنطاوي (ت1955م)، الذي وضع مؤلَّفاً في ذلك سمَّاه **نشأة النحو وتأريخ أشهر النحاة**[6]، وهم بوجه عام يكادون يجمعون على ما أجمع عليه كثير من القدماء[7]، ولم يخرج عن هذا الإجماع ـ فيما اطَّلعتُ عليه ـ سوى

(5) ينظر ـ على سبيل المثال ـ: **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، ابن الأنباري، ص4-13. وقد تتبَّع الدكتور علي أبو المكارم تلك الأقوال تتبعاً تأريخياً من لدن ابن سلام الجمحي(ت131هـ)، حتى السيوطي(ت911هـ). ينظر: **تأريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني الهجري**، ص23-31.

(6) صدر هذا الكتاب لأول مرة سنة 1938م، دار الصاوي للطبع والنشر والتأليف، وصدر في طبعته الثانية سنة 1943م، مطبعة وادي الملوك، وطُبع ثالثةً سنة 1949م، ثم صدر في طبعة خاصة سنة 1378هـ، عن المملكة الليبية ـ آنذاك ـ بتعليق عبد العظيم الشناوي ومحمد عبد الكريم الكردي، وطُبع بعد ذلك طبعةً كُتب عليها الطبعة الثانية سنة 1389هـ ـ 1969م، بتعليق الشناوي والكردي أيضاً، ثم طُبع رابعةً سنة 1954م، وصدر في طبعته الخامسة عن دار المعارف بمصر سنة 1973م. وللتعريف بهذا الكتاب ينظر: **مجلة الرسالة**، العدد 352، السنة الثامنة، 1940م، ص600، بقلم/ الأستاذ محمود مصطفى.

(7) ينظر في ذلك: **نشأة النحو**، محمد الطنطاوي، ص14-21(الطبعة الثانية)، «نشأة النحو العربي»، د. تمام حسان، **مجلة الأزهر**، الجزء الأول، المجلد 32، 1960م، ص47-56، «في تأريخ النحو»، د. عبد الحميد سند الجندي، **حولية كلية البنات بجامعة عين شمس**، العدد الثالث، 1961م، ص27 فما بعدها، «التيار القياسي في المدرسة البصرية»، د. أحمد مكي الأنصاري، **حوليات كلية الآداب**، جامعة القاهرة، المجلد 24، الجزء 2، 1962م، ص1-12، **تأريخ النحو العربي...**، د. علي أبو المكارم، ص23-79، «من الذي ابتكر النحو»، د. محمد هاشم عبد الدائم، **مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية**، جامعة الملك عبد العزيز، السنة الثانية، العدد الثاني، 1396-1397هـ، ص245-262.

الأستاذ إبراهيم مصطفى، والدكتور عبد المجيد عابدين، والدكتور شوقي ضيف، حيث يرون أنه عبد اللَّه بن أبي إسحق الحضرمي (ت117هـ)[8].

ولا أريد أن أقف طويلاً عند هذه المسألة، فقد أُشبعت بحثاً ومناقشةً، مما يجعل الخوض فيها تكراراً لا مسوِّغ له، على أن هذا لا يمنع من تأكيد القول: إن أبا الأسود الدؤلي هو الواضع الأول للنحو العربي، أو بعبارة أوضح الرائد الأول الذي وضع اللبنة الأولى في بناء هذا النحو؛ ودليلنا على ذلك الشواهد التأريخية المستفيضة التي تكاد تبلغ حَدَّ التواتر في رواية قصة نشأة النحو العربي، يضاف إلى ذلك المُكَوِّنات الشخصية لأبي الأسود الدؤلي.

وأمَّا الجانب الآخر، وهو المهمُّ في هذه الدراسة، فقد اختلفت فيه وجهات نظر اللغويين المعاصرين، وكانوا فيه أخيافاً، ففريقٌ يرى أن النحو عربي الوضع والنشأة والتدرج، في جميع مراحله التي مَرَّ بها، ولم يتأثر بأيّ فكر آخر، سواء كان يونانياً، أو سريانياً، أو هندياً، أو غير ذلك. وفريقٌ ثان يرى أنه لم يتأثر ابتداء، أي في أصل الوضع، ولكنه تأثر جزئياً في فترة لاحقة بالفلسفة اليونانية، وبالنحو السرياني والهندي . أمَّا الفريق الثالث فيرى أنه منذ نشأته الأولى وهو متأثر كليةً بمؤثرات وافدة.

ولابدَّ من الإشارة إلى أن هذين الفريقين الأخيرين يتراوحان في تحديد مصدر تلك التأثيرات الخارجية، فبعضهم يقصرها على المنطق والفلسفة اليونانية، وبعضهم يقصرها على النحو السرياني وحده، أو النحو الهندي منفرداً، أو النحو اليوناني منفرداً أيضاً، وآخرون يقرنون المنطق اليوناني بالنحو السرياني في هذا التأثير.

---

(8) ينظر: «أول من وضع النحو»، إبراهيم مصطفى، **مجلة كلية الآداب**، جامعة فؤاد الأول، المجلد العاشر، الجزء الأول، 1948م، ص69-74 [وقد ردَّ عليه الأستاذ عبد الوهاب حمودة في مقال له بعنوان «حول بحث أول من وضع النحو»، المجلة نفسها، المجلد الثالث عشر، الجزء الأول، 1951م، ص133-141]، **المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية**، د. عبد المجيد عابدين، ص21-22 (الهامش)، **المدارس النحوية**، د. شوقي ضيف، ص11-12. ومما يلاحظ أن الدكتور عابدين وقع في خطأ علمي حينما ذكر بأن ابن أبي إسحق أقدم من أبي الأسود، اعتماداً على أن وفاة ابن أبي إسحق سنة 17هـ [هكذا] وأبي الأسود سنة 69هـ !، ويبدو أنه لم يدقق النظر في تأريخ وفاة ابن أبي إسحق.

هذه بصفة عامة اتجاهات الباحثين المعاصرين في دراسة هذه القضية، وسوف نستعرضها بالتفصيل؛ لنرى كيفية تناولهم لها، ومدى اهتمامهم بها؛ إذْ إنها تُشَكِّل مدخلاً لتحليل الفكر النحوي عند العرب من جهة، كما أنها تُمَثِّل من جهة أخرى نقطة البدء في طريق إصلاح النحو منهجاً وتأليفاً.

ونبدأ برأي الشيخ محمد الطنطاوي، الذي يذهب إلى أنه عربيٌّ في جميع مراحله، ولم يقتبس أو يتأثر بلغة أخرى، ويرفض أن يكون النحو العربي منقولاً عن لغة اليونان؛ معللاً ذلك بأن القول بهذا يَحُطُّ من شأن العرب، فضلاً عن كونه افتراضاً لا دليل عليه. كما يرفض قول من يقول: إن النحو ابتدأ عربياً محضاً، ثم تأثر في فترة لاحقة بعلوم اليونان والسريان، ويرى أن هذا من باب التناقض؛ إذْ كيف يصحُّ أن يكون علماء العربية اهتدوا إلى اختراعه وابتكاره، ثم تأثروا بعد ذلك بغيرهم تنظيماً وتبويباً![9].

أمَّا الأستاذ أحمد أمين فيرى أن تأثير اليونان والسريان في بداية وضع النحو كان ضعيفاً، وإذا كان هناك من أثر فهو أثرٌ غير مباشر، فلما اتصلت الفلسفة اليونانية بالحضارة العربية عن طريق الفلاسفة والمتكلمين، بدأت مرحلةٌ جديدةٌ من مراحل تأثير المنطق في قواعد النحو وعلله[10].

ويرى الدكتور علي عبد الواحد وافي أنه لا وجود لتأثير النحو الإغريقي (اليوناني) على النحو العربي، بل لم تكن هناك صلةٌ من أيِّ نوع كانت بين علماء قواعد العربية وعلماء قواعد الإغريق؛ وذلك للاختلاف الجذري في طبيعة القواعد والمناهج بين اللغتين[11].

أمَّا الأستاذ عبد الحميد حسن فلا تكاد نعثر له على رأي واضح في هذه المسألة، بل إننا لنجد في آرائه تناقضاً وحَيْرة!. وبيان ذلك أنه عقد في كتابه **القواعد النحوية**[12] مبحثاً للمؤثرات غير العربية في وضع النحو، فذكر أولاً أن

(9) **نشأة النحو**، ص12-14.

(10) **ضحى الإسلام**، 2/ 293 (الطبعة الأولى).

(11) **فقه اللغة**، ص213 (الطبعة الثامنة).

(12) طُبع هذا الكتاب لأول مرة سنة 1946م بمطبعة العلوم بمصر، ثم طُبع ثانيةً سنة 1952م، مكتبة الأنجلو المصرية. وللتعريف به ينظر: **مجلة الكاتب المصري**، =

العرب لم يكن لهم في بداية حياتهم اشتغالٌ بالفلسفة والمنطق، كما لم يكن لهم منهجٌ علميٌ أو نظامٌ منطقيٌ، فلما جاء الإسلام نقلهم إلى حياة ثقافية لاعهد لهم بها، ثم اتصلوا في فترة لاحقة بثقافات أمم أخرى، كالفرس، والسريان، واليونان، وكان للعناصر غير العربية التي دخلت في دين اللَّه حظٌ وافرٌ في نقل معارف تلك الأمم وثقافتها إلى العربية، مما كان له أثره العلمي والفكري على اللغة العربية. ويضيف أن البيئة العراقية (البصرة والكوفة) ضمَّت فئاتٍ وفرقاً متعددة، من شيعة، ومعتزلة، وفلاسفة، فكان الجوُّ العقلي الذي نشأت فيه البحوث النحوية يدعو إلى التفكير العقلي والفلسفي، وتساءل بعد هذا هل في تلك البحوث مظاهر غير عربية؟. ثم عقد موازنةً بين قواعد بعض اللغات، كالسريانية، والعبرية، والفارسية، وقواعد اللغة العربية، وتوصَّل إلى نفي أن يكون للفارسية تأثيرٌ على العربية؛ لعدم التشابه بينهما في الخصائص والقواعد النحوية، وعقَّب على هذا بأنه يبدو أن هناك تشابهاً كبيراً بين العربية وتلك اللغات من حيث الاصطلاحات والتفريعات، ثم تساءل ثانيةً هل هناك محاكاة من قِبَل واضعي علم النحو لما في هذه اللغات؟

ويجيب عن ذلك بأن البحث التأريخي لا يؤيد فكرة التأثير، بل إنه يدل على العكس تماماً، وهو أن نحاة بعض هذه اللغات استرشدوا بقواعد النحو العربي . وانتقل بعد ذلك إلى إثبات وجود تشابه فيما يتعلق ببعض أصول النحو، كتقسيم الكلمة في العربية واليونانية، ولكنه يرى أن هذا لا يدل على تأثر العربية بها؛ لاختلاف منهجهما، ثم يُقَرِّر أنه لا وجود لتأثير منهج آخر على النحو العربي، وإن كان لا يستبعد بعد هذا النفي أن يكون لوحي الثقافات الأجنبية أثرٌ على النحو!. ويصل بعد ما تقدم إلى القول: إن علم النحو بجميع مظاهره الكلية والجزئية نشأ من اللغة العربية نفسها، ومن طبيعتها ومقوماتها، وهو نتاج عقول عربية اصطبغت بالنظام العلمي، والفلسفي، والمنطقي، وأن ما به من فلسفة في التعاريف، والتعليلات، والعوامل، عائدٌ إلى المؤثرات العامة التي فرضت نفسها على الثقافة العربية[13].

= المجلد 5، العدد 20، 1947م، ص786-787، بقلم/ محمد سعيد العريان.

(13) ينظر : **القواعد النحوية**، ص243-252.

ولعلنا نلمس من هذا العرض أن الأستاذ عبد الحميد حسن مُتَرَدِّدٌ في هذه القضية، فمرةً نشعر أنه يرفض القول بوجود تأثير، ومرةً أخرى نشعر أنه يُثبت ذلك، وبخاصة اللغاتُ التي تَمُتُّ إلى العربية بصلة نسب؛ حيث ـ حسب رأيه ـ لاضير عليها من تأثرها بها!

أمَّا الدكتور إبراهيم مدكور فيذهب إلى أن المنطق الأرسطي أثَّر في النحو العربي من جانبين: أحدهما موضوعي، والآخر منهجي. فالتأثير الموضوعي يتضح في ذلك التشابه بينهما في تقسيم الكلمة، ونظرية الإسناد، على حين يُلمس التأثير المنهجي في استخدام القياس وأركانه التي وإن كانت تشابه أصول القياس الفقهي فهي تلتقي مع القياس المنطقي في كثير من القضايا، وأكبر مثال على هذا ـ فيما يذكر الدكتور مدكور ـ مبدأ العلية، التي نتج عنها نظرية العامل، وهي فكرة متأثرة بأصل «أرسطو». وبصفة عامة أسهم منطق «أرسطو» في تكوين دعامة النحو العربي، ورسم منهجه، ووسَّع أبوابه، وزاد مادته غزارةً وتشعباً، مما كان له أكبر الأثر في إثقال كاهل النحو بالفلسفة المفرطة، والشكليات المتزيِّد فيها[14].

ويرى الدكتور حسن عون وجود تأثير من النحو السرياني على النحو العربي، وبخاصة الجانبُ الشكليُّ منه؛ بدليل نشأة أبي الأسود في العراق المكتظة بالثقافة السريانية، وعلماء السريان، إضافةً إلى تشابه الظروف بين العربية والسريانية في انتشار اللحن فيهما[15]. وهذا الرأي الذي سجَّله في باكورة حياته، نراه ـ فيما يظهر لنا ـ يَعْدِل عنه في أحد مؤلفاته، حيث يذهب فيه إلى أن النهضة اللغوية المبكرة هي من صنيع العرب وحدهم، ومن إبداع نشاطهم العقلي الخالص[16].

---

(14) **في اللغة والأدب**، ص41-53. وكان الدكتور مدكور قد أورد هذه الآراء في بحث له بعنوان «منطق أرسطو والنحو العربي» ألقاه في مؤتمر المستشرقين الحادي والعشرين بباريس، ثم في مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة عام 1948م، ونُشر في **مجلة الأزهر**، الجزء التاسع، المجلد 23، 1952م، ص40-43، والجزء العاشر، ص41-45، ثم نشر في **مجلة المجمع**، 7/ 338-346. ويوافقه هذا الرأي الشيخ أمين الخولي. ينظر: **مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب**، ص72 فما بعدها.

(15) **اللغة والنحو**، ص248-252.

(16) **دراسات في اللغة والنحو العربي**، ص74.

أمَّا الدكتور السيد أحمد خليل فقد عالج هذه القضية في ضوء الدراسة التأريخية المقارنة بين العربية وحضارات قديمة ثلاث هي: اليونانية، والهندية، والمصرية القديمة. وبعد أن استعرض نشأة الدراسات اللغوية في هذه الحضارات ومقارنتها (موازنتها) بالعربية، وبخاصة النحو، توصل إلى القول: إن النحو العربي لم يتأثر بالنحو اليوناني؛ لأن التراث اليوناني لم ينْفذ إلى أعماق النحو في تلك الفترة، وإن وُجد شيء من ذلك فهو مجرد مشابهة لا تصل إلى مرحلة التأثر أو التأثير، والتأثر حقيقة ـ فيما يراه ـ إنما كان من النحو الهندي؛ نظراً لِقِدَم الحضارة الهندية، وتأثر الدراسات اللغوية المجاورة بها ومن بينها اليونانية، وتشابه دوافع نشأة النحو عند كلٍّ من الهنود والعرب[17].

وعلى عكس هذا نجد الدكتور عبد اللَّه درويش يؤكد النشأة العربية الخالصة للنحو العربي، وقيامه على يد العلماء العرب أو المستعربين من الموالي، ولكنه في الوقت نفسه يُثبت تأثره الجزئي بما كان معروفاً لدى النحويين من فلسفة اليونان، كاستعارتهم للمصطلحات الفلسفية، ومدلولاتها، والتعليل لقضايا النحو[18].

ويذهب أستاذنا الدكتور تمام إلى أن النحو العربي نشأ مهتدياً بتجربة السِّريان، ثم تأثر في فترة لاحقة (إبَّان حركة الترجمة في العصر العباسي) بالمنطق اليوناني. وأوضح أن المنطق يتفرع إلى نوعين: أحدهما الطبيعي (المادي)، وفيه يتطابق العقل مع الواقع، وهذا لا يخلو منه تفكير أو ثقافة، والآخر الصُّوري (منطق أرسطو)، وفيه يتطابق العقل مع نفسه بواسطة قواعد عامة، وأشكال محددة، وهذا النوع من المنطق خلا منه النحو إبَّان نشأته، ولم يعرفه إلا بعد تطوره بعد القرن الثاني الهجري، كما هو ملموس في الحدود والتعريفات، واستخدام مصطلحات المنطق في عرض المسائل وتقسيماتها، والإشارات إلى الأقيسة المنطقية، والعلل الغائية، وتأثرهم بالمقولات العشر (الجوهر، والكم،

---

(17) ينظر: «مصر في تأريخ النحو»، **مجلة كلية الآداب**، جامعة الإسكندرية، المجلد الثالث عشر، 1959م، ص51-72.

(18) ينظر: «تطور النحو العربي»، **مجلة الأزهر**، الجزءان الرابع والخامس، المجلد 31، 1959م، ص458.

والكيف، والزمان، والمكان، والإضافة، والوضع، والملك، والفاعلية، والقابلية)[19].

ويؤكد الدكتور محمود السعران تأثر النحو العربي في مراحله الأولى بمنطق «أرسطو»، ولكن دون مبالغة في تغليب هذا المنطق على الدرس النحوي[20]. على أن الدكتور شوقي ضيف يرى أنه لا يمكن إثبات وجود علاقة بين النحو العربي والنحو السرياني أو اليوناني أو الهندي، مستدلاً على ذلك بأن النحو العربي يدور حول نظرية العامل، الذي لا يوجد في أيِّ نحو أجنبي، لكنه يستدرك على هذا بأن ذلك لايمنع من احتمال أن يكون اطّلاع النحاة العرب، وخاصة البصريين، على الثقافات الأجنبية، وبالذات الفلسفة اليونانية، قد دعَّم ملكاتهم وعقولهم، وجعلها مستعدةً لاستنباط قواعد النحو، وعلله، وأقيسته[21].

ويرى الدكتور عبد الرحمن السيد أنه نشأ نشأة عربيةً خالصةً، ثم تأثر بعد ذلك بالمنطق والفلسفة اليونانية، ولكن هذا التأثير لم يكن تأثير بناء وتكوين، وإنما كان تأثير تهذيب وتنظيم[22].

ويذهب الدكتور عبد الرحمن أيوب إلى القول: إن المرحلة الأولى من تأريخ التفكير اللغوي عند العرب نشأت بعيدةً عن المؤثرات الأجنبية، بالرغم من أنها اتَّسمت بالجدل اللغوي، والتماس العلل اللغوية لتأييد بعض القراءات القرآنية . أمَّا مرحلة سيبويه وكتابه فهي مرحلة يبدو فيها الأثر الهندي واضحاً، فدراسة سيبويه تعتمد على الأشكال التركيبية للعبارة، دون التعريفات المنطقية. وأمَّا المرحلة الثالثة، وهي مرحلة المتأخرين، فهي تعكس صورةً واضحةً للتأثير الإغريقي؛ إذْ تعتمد على التبويب المنطقي القائم أساساً على عنصر الدّلالة،

(19) ينظر تفاصيل ذلك في : «نشأة النحو العربي»، **مجلة الأزهر**، الجزء الأول، المجلد 32، 1960م، ص47-56، «النحو والمنطق»، **مجلة الأزهر**، الجزء السابع، المجلد 32، 1960م، ص704-709، **مناهج البحث في اللغة**، ص22-33، **الأصول**، ص47-58.

(20) **علم اللغة**، ص355.

(21) **المدارس النحوية**، ص20.

(22) **مدرسة البصرة النحوية**، ص94-107.

وعلى التعريفات المنطقية، كما تُرجم كثير من القضايا الفلسفية إلى أحكام لغوية، كالقول بالعامل، والتأويل، والتعليل[23]. ويدعو الدكتور أيوب في هذا الصدد إلى العناية بدراسة التفكير اللغوي الهندي؛ حيث قد يوجد فيه حلولٌ لكثير من القضايا التي لانجد لها منطقاً أو فلسفة[24]!.

ولنا وقفة معه في استشهاده على التأثير الهندي في كتاب سيبويه بالقصة التي أوردها البيروني في كتابه **بيان ما للهند من مقولة**، وهي تدور على أن أحد ملوك الهند كان يداعب إحدى محظياته، فطلب منها ألا ترشّه بالماء، ولكنه أخطأ في نطقه، فاعتقدت أنه يريد بعض الحلوى، فأحضرتها له، فلما أخبرها بخطئها غضبت منه، فما كان منه إلا أن امتنع عن الطعام، وجاءه أحد الحكماء وعلم بما جرى، فوعده أن يبتكر له علماً يضبط قواعد اللغة بشرط أن يُقلع الملك عن صومه، فذهب إلى أحد القديسين، وطلب منه ذلك، فعلّمه القواعد الأولية في علم النحو[25]. وقد علّق الدكتور أيوب على ذلك قائلاً: «**هذه القصة صورة تطابق قصة أبي الأسود ونشأة النحو العربي، مع اختلاف دعت إليه طبيعة الحياة العربية**»[26].

إنَّ هذه القصة ـ فيما أرى ـ لاتصلح أن تكون دليلاً على تأثر سيبويه بالهنود، إذْ لاعلاقة لسيبويه بهذا من قريب أو بعيد!، وإنما تعطي انطباعاً عن تشابه ظروف نشأة النحو عند الهنود والعرب ليس إلا. ثم إن ما ذكره من أن الخليل بن أحمد من الممكن أن يكون سمع أن للهند موازين للشعر، كما ذكر ذلك البيروني، وعدَّه شاهداً آخر لتأثير الفكر الهندي في سيبويه، لايستقيم له في هذا المقام، فذلك ـ إن صحَّت الرواية ـ في علم العروض، وليس في علم النحو!

ويطول بنا الحديث لو استعرضنا مجموع آراء اللسانيين المعاصرين في مصر

(23) «التفكير اللغوي عند العرب ـ مصادره ومراحله»، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، 24/ 117-135. وللمزيد ينظر: **اللغة والتطور**، ص15-16، **أصوات اللغة**، ص14.
(24) «التفكير اللغوي عند العرب. . . »، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، 24/ 135.
(25) المصدر السابق، 24/ 134-135.
(26) المصدر السابق، 24/ 135.

بشأن هذه القضية[27]، ولكننا سنكتفي بما تقدم؛ اعتماداً على أن بقية الآراء لا تخرج عما سبق ذكره، لنصل إلى القول: إن هناك شبه إجماع من هؤلاء اللسانيين على وجود تأثير من نوع ما على النحو العربي، بقطع النظر عن كونه حدث ابتداءً أو في مرحلة تالية لنشأته، وعلى الرغم من عدم وجود أدلة قوية تُثبت أو تنفي هذا التأثير، وشواهد تأريخية موثوق بها تجعل الباحث يطمئن إليها، ويُصدر أحكامه على هَدْيٍ منها، فإن هذا لا يمنع من الخوض في هذه القضية، ومناقشة تلك الأدلة والشواهد، لعلَّ فيها ما يُسْلِم إلى اليقين، أو ما يُرجِّح أنه الصواب على أقل تقدير، ولهذا كلّه فإن الحديث عن هذه المسألة له أهميته في ذاته، وما يتوقف عليه من نتائج، وما ينبني عليه من أحكام.

والذي أرتضيه في هذا المقام هو أن الفكر النحوي أصيلٌ في ابتدائه، صادرٌ عن عقلية عربية مَحْض، فلما اتصلت هذه العقلية بثقافات أمم أخرى، كان من الطبيعي ألا يبقى منعزلاً عنها، بعيداً عن التأثر بها، فحدث أنْ تسرَّب شيء من معطيات تلك الثقافات، وبخاصة الفلسفة اليونانية، إلى النحو العربي، ثم ما لبث أن شملت كثيراً من جوانب هذا النحو في فترته المتأخرة. على أن هذا لا يمنع في نهاية هذا المبحث من تقرير الحقيقتين التاليتين:

أولاً ـ أنَّ التأثر والتأثير أمرٌ مقررٌ سلفاً بين اللغات والآداب والفنون المختلفة، وعليه فليس هناك ما يُقلِّل من قيمة لغة من اللغات إنْ هي أخذت من اللغات الأخرى.

ثانياً ـ أنَّ هناك أفكاراً تُعَدُّ في مقياس العلم من قبيل الحق المشاع بين الثقافات الأممية، فالاتفاق والتطابق لا يُسَوِّغ إثبات أصالة تلك الثقافة، كما لا يُسَوِّغ تبعيتها لغيرها؛ لأن الحقيقة ـ كما يقول أحد اللُّغويين السويديين ـ واحدة.

---

(27) لمزيد من الآراء ينظر: **البحث اللغوي عند العرب**، د. أحمد مختار عمر، ص342-351، **البحث اللغوي عند الهنود**، د. أحمد مختار عمر، ص137-161، **تقويم الفكر النحوي**، د. علي أبو المكارم، ص65-105، 143-145، **فقه اللغة في الكتب العربية**، د. عبده الراجحي، ص173-184، **النحو العربي والدرس الحديث**، د. عبده الراجحي، ص61-105، **أصول النحو العربي**، د. محمد عيد، ص7-21.

ثانياً: المعيارية الطاغية على النحو العربي

علينا في البداية أن نحدِّد مفهوم المعيار والمعيارية في الفكر والعلم، فالمعجم الفلسفي يذكر أن المعيار (Norm) هو«**نموذج أو مقياس مادي أو معنوي لما ينبغي أن يكون عليه الشيء، فهو في الأخلاق نموذج السلوك الحسن، وقاعدة العمل السديد... ، وفي علم الجمال مقياس الحكم على الإنتاج الفني، وفي المنطق قاعدة الاستنتاج الصحيح**»[28]، وأمَّا المعيارية (Prescription) فمصطلح ينظر إلى اللغة على أنها ما ينبغي أن يكون، وليس ما هوكائن بالفعل.

ومن المعروف أن اللسانيات المعاصرة تَطَّرح الاتجاه المعياري من اللغة، «**فهي تمسك عن إصدار الأحكام، وعن التقييم، سواء ما كان منه في ذلك تنويهاً أو تهجيناً؛ لأنها لا تستند إلى تصنيفات الخطأ والصواب، ولا إلى مقولة الْحَسَن والقبيح**»[29]، وفي ضوء هذا المفهوم تناول اللسانيون المعاصرون في مصر هذه القضية.

وبَدَاءة ذي بَدْء يُفرِّق هؤلاء اللسانيون بين ما يُعرف بـ «النحو التعليمي»، و«النحو العلمي» تفريقاً تُحتِّمه طبيعة اختلاف منهجيهما، فالأول (التعليمي) يضع القاعدة ويفرض مراعاتها عند التطبيق، والآخر (العلمي) يستقرئ الشواهد ويستنتج منها القاعدة، «**فالأول قياسيّ، والثاني استقرائيّ، والأول معياريّ، والثاني وصفيّ، والأول قاعدة تُراعى، والثاني بحثٌ يُسجِّل وصف اللغة أثناء عملها في مرحلة من مراحل وجودها**»[30].

وبالنظر في كتب النحو القديم نجد أنها طبقت في فترة متأخرة المنهجين السابقين، وإن كان المنهج المعياريّ قد تغلَّب على ما سواه[31]، وتتضح هذه

---

(28) **المعجم الفلسفي**، إصدار: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، 1979م، ص188.

(29) «الفكر العربي والألسنية»، د. عبد السلام المسدِّي، بحثٌ منشورٌ ضمن أشغال ندوة **اللسانيات واللغة العربية**، عدد رقم (4)، 1981م، ص13.

(30) «منهج النحاة العرب»، د. تمام حسان، **حوليات كلية دار العلوم**، 1969-1970م، ص35، وينظر: **دراسات في علم اللغة**، ق2، ص55، 56.

(31) ذكر الدكتور بشر أن المنهج المعياري هو ما سار عليه رجال النحو العربي من أول يوم حتى هذه اللحظة، وهو الاتجاه السائد في النحو العربي، أمَّا المنهج الوصفي فقد وُجد منه شيءٌ عند مناقشة بعض القضايا النحوية المهمة، لكنه جاء بصورة عفوية =

المعيارية بوجه عام في طريقة التعبير، وإن شئنا التفصيل قلنا: إنها تتمثَّل ـ كما يرى أستاذنا الدكتور تمام ـ في ثلاث صور استعمالية هي :القياس والتعليل، والمستوى الصوابي، وعملية اكتساب اللغة[32].

(أ) القياس والتعليل (The Analogy and Explanation)

يرتبط هذان المبدأن أحدهما بالآخر ارتباطاً وثيقاً، بل إن النحويين جعلوا العلة ركناً أساسياً من أركان القياس، ودعامةً من دعائمه. والقياس من حيث هو مبدأ لا اعتراض عليه، فهو من أبواب اكتساب اللغة، وتنمية ألفاظها، واتساع مادتها، وإنما يَنْصَبُّ الاعتراض على الخطأ في مجال استعماله، والإسراف في الأخذ به، والإغراق في التعامل معه.

وقد اهتم النحاة الأوائل به اهتماماً كبيراً، على نحو ما نجده عند ابن أبي إسحق، وتلميذه عيسى بن عمر الثقفي (ت154هـ)، وأبي علي الفارسي (ت377ه)، وتلميذه ابن جني (ت392ه)، واستمر يلقى تلك العناية حتى عهد ابن مضاء القرطبي (ت592هـ)، الذي رفض القياس العقلي وأنكره، وطالب بإلغائه واستبعاده من الدرس النحوي.

ولم يكن القياس قَصْراً على النحويين فحسب، بل شاركهم في الاحتفاء به علماء الأصول، والمنطق. وصلته بالعقل والتفكير أوضح من أن تُقرَّر، فهو يُعَدُّ في رأي غالبية العلماء منطقاً عقلياً.

ويذكر بعض اللسانيين المعاصرين أن ابن أبي إسحق وعيسى بن عمر الثقفي تأثرا بالمنطق في أقيستهما[33]، ويُعَمِّم الدكتور تمام هذه المسألة فيذكر أن

= لا تسمح بالقول إن المنهج المتَّبع في دراسة النحو منهجٌ وصفيٌ. ينظر: **دراسات في علم اللغة**، ق2، ص55-57، وقارن بما ذكره الدكتور عبده الراجحي من أن طريقة تناول القدماء للظواهر اللغوية لاتبعد في جوهرها عن كثير من مبادئ المنهج الوصفي. ينظر: **النحو العربي والدرس الحديث**، ص53-60، **فقه اللغة في الكتب العربية**، ص150. وللمزيد ينظر: **اللغة بين المعيارية والوصفية**، ص24 فما بعدها، **العربية وعلم اللغة البنيوي**، ص188-192.

(32) ينظر: **اللغة بين المعيارية والوصفية**، ص29-100.

(33) **أصول النحو العربي**، د. محمد عيد، ص80، 81.

الأقيسة النحوية ما هي إلا تأثيراتٌ إغريقيةٌ وافدةٌ على الدراسات اللغوية العربية[34].

والقياس عند المعاصرين نوعان: لغويٌّ، ومنطقيٌّ. فأمَّا القياس اللُّغوي، ويُسَمَّى بالصوغ القياسي (Analogic Creation)، أو القياس الطبيعي، أو الاستعمالي، أو النحوي، فهو العملية الذهنية التي يقوم بها الفرد تجاه صوغ كلمة أو جملة، واستعمالها في بيئته اللغوية، وهو بهذه الصفة أمرٌ من عمل المتكلم لا الباحث، والقياس هنا ما هو إلا قياس أنماط. وأمَّا القياس المنطقي، ويُسَمَّى بالقياس المصنوع، أو الشكلي، أو العقلي، أو الحُكْمي، فهو حمل شيء على شيء لنوع من المشابهة، أو إلحاق أمر بأمر آخر لما بينهما من شَبَه وعلة، والقياس هنا قياس أحكام، أي أنه جزءٌ من التنظير وليس من الاستعمال.

ويُفَرِّق بعض اللسانيين بينهما في أن النوع الأول يحدث دون قصد أو تعمُّد، في حين أن التعمُّد واضحٌ في النوع الآخر، إضافةً إلى أن الأول يتحكم في من يستعمله العرف الاجتماعي[*]، أمَّا النوع الآخر فالقواعد التي صنعها الدارسون هي التي تتحكم في مستعمل اللغة. وثالث هذه الفروق أن المقيس عليه في النوع الأول هو ما اختزنه المرء في حافظته من محصول لغوي، على حين أنه في النوع الآخر هو النصوص المروية. والفرق الرابع بينهما أن الانتقال في النوع الأول يكون من الجزء إلى الكل، أمَّا في النوع الآخر فهو من الكل إلى الجزء[35].

وقد وجَّه اللسانيون المعاصرون في مصر للقياس النحوي جملة مآخذ هي:

أولاً: الاضطراب الشديد المتمثِّل في وجود أقيسة لاتؤيدها النصوص

---

(34) **مناهج البحث في اللغة**، ص33.

(*) العرف الاجتماعي: هو اتفاق جماعة على طريقة معينة في استخدام اللغة، قد لا يَعِيَها الفرد ولكنه يطابقها.

(35) ينظر: **اللغة بين المعيارية والوصفية**، ص29-42، **أصول النحو العربي**، ص107-112، **طرق تنمية الألفاظ في اللغة**، د. إبراهيم أنيس، ص37، 38، **أصول التفكير النحوي**، د. علي أبو المكارم، ص9 فما بعدها، **من أسرار اللغة**، د. إبراهيم أنيس، ص30.

المروية، أو تعارض هذه الأقيسة وتناقضها، الأمر الذي يُفضي إلى ما يسمى بالجدل النحوي، الذي هو آفة هذا النحو. كما يتمثل في إخضاع اللغة للمقاييس الموضوعة.

ثانياً: اختراع تراكيب لم تُسْمَع عن العرب، ورفضُ بعض ما سُمع عنهم، وتخطئتهم في كلامهم، وفَرْضُ ذلك كلّه على المتكلمين.

ثالثاً: أنه لا يقوم على مبدأ التطور اللغوي، بل لا يعترف به مطلقاً.

رابعاً: أنه كان ميداناً لاختراع علل غريبة، بعيدة عن الواقع اللغوي، كما كان مجالاً لكثرة التأويلات والتخريجات، وأحكام الشذوذ والقلة... إلخ، وكان مسرحاً للألاعيب الذهنية، وخَلْق صيغ خيالية مفترضة[36].

وهذا كلُّه يعني أن قياس النحاة قائم على أساس معياري؛ من حيث وجود نماذج لغوية محتفظ بها، وعند القياس يوضع في الحسبان وجوب مراعاة تلك النماذج، وعدم الخروج عليها، فهو بهذا يَعُدُّ الطريقة المعيارية للصياغة، سواء في حقل المفردات أو في حقل الجمل، أصلاً ينبغي الاحتكام إليه، وإرجاع جميع الأمثلة له، وافقته أو لم توافقه. وبعبارة أخرى يعتمد القياس على فكرة السلطة الحاكمة، فهو الذي يضع اللغة، ويُحَدِّد زمانها ومكانها ومستواها، ويتخذ القاعدة أساساً مفروضاً على المتكلم. وفي ضوء ما تقدم يؤكد أستاذنا الدكتور تمام عدم صلاحية القياس النحوي لأن يكون منهجاً للبحث اللغوي[37]. ويوافقه الرأي الدكتور بشر، والدكتور محمد عيد[38].

وقد يظن ظَانٌّ أن هذه دعوة لرفض القياس كليةً!، وليس الأمر كذلك،

---

(36) ينظر: **اللغة بين المعيارية والوصفية**، ص29-42، **من أسرار اللغة**، ص19، **المدخل إلى دراسة النحو العربي**، د. عبد المجيد عابدين، ص82-89، **أصول النحو العربي**، ص82-126، **أصول التفكير النحوي**، ص123-124، **الضرورة الشعرية**، د. محمد حماسة عبد اللطيف، ص104، 110، 120.

(37) ينظر: **اللغة بين المعيارية والوصفية**، ص42، «منهج النحاة العرب»، **حوليات كلية دار العلوم**، 1969-1970م، ص61.

(38) ينظر: **دراسات في علم اللغة**، ق2، ص56، **أصول النحو العربي**، ص113-119.

فاللسانيون المعاصرون يُفَرِّقون بين نشاطين لغويين هما: اللغة والكلام[39]، والقياس من خواصّ الكلام لا اللغة، فهو بهذا من عمل المتكلم لا الباحث في اللغة كما تقدم، وهم بهذا يعترفون به لا من حيث هو فكرةٌ منهجيةٌ وإنما نشاطٌ لغويٌ يلاحظ ويوصف فقط[40].

ويضع اللسانيون المعاصرون في هذا الصدد تصوراً عاماً لمعالجة تلك المعيارية، يقوم على اتباع المنهج الوصفي (Descriptive)، الذي يدعو إلى تسجيل الواقع اللغوي كما هو عليه، والتعامل مع الظواهر اللغوية على الحالة الراهنة التي هي عليها، والوقوف عند ذلك، دون تجاوزه إلى التقييم وإصدار الأحكام[41].

ومن طرق المنهج الوصفي في دراسة اللغة ما يُعرف بالاستقراء «**الذي حَلَّ محلّ القياس في البحث العلمي منذ قرون**»[42]، وأصبح وسيلةً علميةً صالحةً لدراسة اللغة.

أمَّا التعليل فقد نظر إليه كثير من اللسانيين المعاصرين في مصر على أنه أثر من آثار المنطق على النحو. والحقُّ أن فكرة التعليل ـ كما يذكر الدكتور حسن عون ـ كانت في بداية أمرها فطريةً ساذجةً، ثم ما لبثت بعد اتصال العرب بالثقافات الأجنبية الوافدة أن تطورت لتصبح فكرةً معقّدةً قائمةً على المنطق، والحدس، والتخمين، والرياضة العقلية، وبذا تحول النحو من الفطرة إلى الفطنة[43]. وقد

---

(39) يعود الفضل في هذا التفريق إلى«سوسير»، وخلاصة القول فيه: أن اللغة نظام من عمل الجماعة، أمَّا الكلام فهو أداء نشاطي يقوم به الفرد. ينظر: **دروس في الألسنية العامة**، ص29، **اللغة بين الفرد والمجتمع**، جسبرسن، ترجمة: د. عبد الرحمن أيوب، ص15-33، **قضايا لغوية**، د. كمال بشر، ص41-52، **مناهج البحث في اللغة**، ص38-64.

(40) ينظر: **اللغة بين المعيارية والوصفية**، ص34، **أصول النحو العربي**، ص110-112.

(41) ينظر: **اللغة بين المعيارية والوصفية**، ص34-42، **دراسات في علم اللغة**، ق2، ص56.

(42) **اللغة بين المعيارية والوصفية**، ص158. وقد ذكر الدكتور تمام أن المنهج الوصفي في دراسة اللغة يقوم على الملاحظة، والاستقراء، والتقسيم، والتقعيد. المصدر السابق، ص152، 162، 164. وينظر: **أصول النحو العربي**، د. محمد عيد، ص113-116.

(43) **تطور الدرس النحوي**، ص71. وينظر: **أصول النحو العربي**، ص135-136.

عدَّها الدكتور عون من أهم مظاهر التطور في الدرس النحوي على الإطلاق، معللاً ذلك بأنها استحوذت على عقلية النحاة، وتغلغلت في كليات المسائل النحوية وجزئياتها، واستنفذت الكثير من طاقاتهم، وأصبحت تعكس الصورة العامة للحياة الثقافية السائدة آنذاك. ويعزو السبب في نموها المطَّرد إلى أمرين: أولهما اليأس الذي خيَّم على عقول العلماء بعد سيبويه وكتابه، المتمثِّل في اقتناعهم بعدم قدرتهم على المجيء بجديد في الدرس النحوي، والأمر الآخر محاولة العلماء محاكاة الصبغة المنطقية والفلسفية التي اتسع نطاقها في تلك الفترة، فكان من أثر ذلك إحلال الدراسة التعليلية محلَّ الدراسة الموضوعية الوصفية، وتَحَوُّل مباحث النحو إلى قضايا تجريدية، الأمر الذي كاد أن يصل إلى درجة اختفاء المادة اللغوية تحت خضم هذه التعليلات[44].

وقد أجمعت آراء اللغويين المعاصرين في مصر على انتقاد فكرة التعليل، مع اختلافهم بطبيعة الحال في تناول هذه الفكرة، والمنهج المتَّبع في نقدها. فهذا الأستاذ عبد الحميد حسن يذكر أن العلل التعليمية[45] التي يُتَوصَّل بها إلى فهم كلام العرب وخصائصه، أمرٌ محمودٌ في الدرس النحوي؛ حيث يُعَدُّ هذا النوع من العلل طبيعياً مسايراً للفطرة، أمَّا العلل الجدلية النظرية، أو كما يَسَمِّيها «الصناعية»، فهي مرفوضة؛ لأنها لم تكن في أذهان العرب حينما وُضعتْ اللغة، ولقيامها على الظنّ والتخمين. ويدعو في هذا الصدد إلى تمحيص هذه العلل على أسسٍ من علم الأصوات، ومن طرائق العرب في نطقها، وصلة العربية بغيرها من اللغات السامية[46].

وقريباً من هذا ما ذكره الدكتور عبد المجيد عابدين، فقد انتقد هذه العلل

---

(44) **تطور الدرس النحوي**، ص72. وينظر: **أصول النحو العربي**، ص143-145، **أصول التفكير النحوي**، ص161 فما بعدها، «حول الدراسات النحوية»، علي النجدي ناصف، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، 40/ 5-11.

(45) هذا اصطلاحٌ استخدمه الزجاجي لنوع من العلل في مقابل علل أخرى هي: العلل القياسية، والعلل الجدلية. ينظر: **الإيضاح في علل النحو**، ص64-65.

(46) **القواعد النحوية**، ص223-234. ويتفق معه في الدعوة إلى البحث عن هذه العلل في ضوء الدراسات السامية الشيخ محمد علي النجار. ينظر: «ابن مضاء القرطبي»، **مجلة الأزهر**، المجلد التاسع عشر، 1367هـ، ص900.

النحوية، ووصفها بأنها واهيةٌ لاتعدو أن تكون مجرد اجتهاد قاصر لا يثبت أمام البحث، ولعلَّ القدماء كما يقول: «**كانوا يتخذون من هذه العلل مجالاً لإظهار براعتهم في النظر النحوي، ومهارتهم في التخريج والتفسير**»(47). ويرى أن المنهج الصحيح هو النظر في هذه العلل بجميع أنواعها في ضوء الدراسة التقارنية والتطورية، التي تتيح لمستخدمها التذوق وتوخِّي الحقيقة، وفهم العادات الجارية عند الساميين في التعبير، والوصول إلى نتائج أقرب ما تكون إلى الصواب(48).

ويرى الدكتور شوقي ضيف أن العلل التعليمية (الأُوَل) ضرورةٌ للناشئة في تعلم النحو، أمَّا العلل الأخرى (الثواني والثوالث) فهي من باب التزيُّد غير المجدي، يستفيد منها العقل دون اللغة والنحو، ولذلك ينبغي ـ كما يقول ـ إخراج هذه العلل المعقَّدة من النحو، ليتلقفها الباحثون والمتخصصون، ودراستها ضمن ما أطلق عليه «**فلسفة العلل النحوية**»(49).

أمَّا الدكتور عبد الرحمن أيوب فينظر إلى فكرة التعليل النحوي في ضوء مبادئ المدرسة التحليلية الشكلية (School of formal analysis)(50)، فهو يقبل العلل التي تربط ظاهرةً لغويةً بظاهرة أخرى في الوجود والعدم، ويرفض منها ما أقيم على أساس منطقي، ويكتفي بتقرير الواقع لا غير(51).

وفصَّل القول في هذه المسألة أستاذنا الدكتور تمام، فتناولها بالنظر إلى كونها حقيقةً معياريةً لوقوعها جواباً للسؤال لماذا؟، وَوَصَفَهَا بالضعف

(47) **المدخل إلى دراسة النحو العربي**، ص90.
(48) المصدر نفسه، ص92.
(49) ينظر مقدمته لكتاب: **الإيضاح في علل النحو**، للزجاجي، د ـ هـ، ومقدمته لكتاب: **الردّ على النحاة**، لابن مضاء القرطبي، ص33-37.
(50) ذكر الدكتور أيوب بعض مبادئ هذه المدرسة اللغوية، وهي أن يكون شكل الكلمة لامعناها أساساً لتقسيمها، ويشمل التقسيم التحليلي الشكلي للكلمة دراسة مقاطعها، وأجزائها، وموضعها بين سواها من الكلمات. ينظر: **دراسات نقدية في النحو العربي**، ص11(الهامش). ولمزيد من التفاصيل ينظر: **العربية وعلم اللغة البنيوي**، ص117-131، 169-180.
(51) **دراسات نقدية في النحو العربي**، ص29-33.

والانتحال؛ لما فيها من عنصر الصنعة، وحمَّلها مسؤولية خلق نظرية العامل. وقد ذكر الدكتور تمام أن العلة في منطق أرسطو أربع: مادية، وفاعلية، وصورية، وغائية(*)، فأمَّا العلتان الأوليان فلا يدخلان في موضوع العلم؛ لعدم الحاجة لهما، وأمَّا الأخريان فهما مناط العلم، فالعلة الصورية تقع جواباً للسؤال كيف؟، ولذا فإنها تدخل ضمن المنهج الوصفي البنيوي؛ حيث تصف الكيفيات التي يتمُّ بها السلوك اللغوي، فهي بهذا معترفٌ بها علمياً، ومن هذا القبيل جواب من سأل: لم رُفع الفاعل؟ كذا نَطَقَتْ به العرب. والعلة الغائية تقع جواباً للسؤال لماذا؟ ..، ولذا فإنها ألصق بالمنهج المعياري؛ حيث تقوم على أمور غيبية، وعلى الحدس والتخمين، فهي بهذا لا تتناسب والبحث العلمي، ومن ثَمَّ فلا يُعترف بها، ومن أمثلة ذلك علل النحاة في رفْع المرفوعات، ونَصْب المنصوبات، وبناء المبنيات، وإعراب المعْرَبات، أو بصورة أوضح ما ذكروه من علل أولى (تعليمية)، وثوانٍ (قياسية)، وثوالث (جدلية).

ويذكر الدكتور تمام أن موقف الباحث من هذه العلل، وموقف اللغويين الوصفيين بعامة، الاعتراف بالعلة الصورية في البحث اللغوي، ورفض العلة الغائية، أمَّا المعلِّم فإنه يستخدم ـ ضرورةً ـ العلة الغائية، طريقاً لإنجاح عملية التعليم. ويرى أستاذنا أن قبول نُقَّاد النحو، كما يُسَمِّيهم، للعلل الأولى، يضعهم في طائفة المعلمين، ويُخرجهم من طائفة الباحثين، وأمَّا رفضهم لما عداها من علل فهم على صواب في ذلك(52).

ويتضح لنا أن هذه الآراء ـ أعني رأيي الدكتور أيوب والدكتور تمام ـ تتفق والمنهج الوصفي التقريري الذي يصف السلوك اللغوي دون أن يلتمس له تعليلاً أو تفسيراً. على أني أحسب أن الاكتفاء بالقول في تعليل ظواهر اللغة: إن العرب نطقت به كذا، أو إنه العُرْف اللغوي، يُعَدُّ موقفاً سلبياً تجاه اللغة

(*) العلَّة المادية: هي مادة الشيء، والفاعلية صانعه، والصورية شكله وتركيبه، والغائية الغرض منه. **الأصول**، د. تمام حسان، ص189، وينظر: **أصول النحو العربي**، ص166.

(52) ينظر: **اللغة بين المعيارية والوصفية**، ص42-53، **الأصول**، ص187-199. ويوافقه في هذه النظرة الدكتور محمد عيد في: **أصول النحو العربي**، ص131-178.

وظواهرها؛ «**لأن التعليل أو التفسير من المهام الأصلية لعالم اللغة، بل أصبح جزءاً من مهمة النظرية اللغوية المعاصرة**»[53]، والأنسب ـ فيما أراه ـ أن نلجأ إلى الوصف والتفسير، بشرط أن يكون هذا التفسير ضمن إطار اللغة، وليس خارجاً أو بعيداً عنها.

ونختتم هذه الآراء[54] بما ذكره الشيخ أمين الخولي من أن كُتُبَ النحو أُثقلت بالعلل الكثيرة المتنوعة، التي أدت إلى نشأة الجدل النحوي، والبُعْد عن طبيعة العربية، ودعا إلى التخلي التام عن التعليل النحوي، أياً كان نوعه، وعَدَّ ذلك من باب الواجب الذي يقتضي الأداء، وطريقاً لتصحيح المنهج النحوي. ليس هذا فحسب، بل إنه دعا ـ في معرض دعوته إلى الاجتهاد في النحو ـ إلى تقديم التفسير اللغوي الصحيح لظواهر النحو، بدل تلك التعليلات النظرية، والتفسيرات المخترَعة، والاستعانة في ذلك بالتعليلات النفسية أو الاجتماعية أو العملية لتلك الظواهر[55].

والواقع أن رأيه ـ في مجمله ـ لا اعتراض عليه، وإن كان بحاجة إلى تقييد، وبخاصة دعوته إلى نبذ علل النحو جميعها، والاستعانة بالعلل النفسية أو الاجتماعية، ويتمثل هذا القيد في الإبقاء على ما يُفيد اللغة من تلك العلل، وهي التي تصف الأشياء وتفسرها ضمن حدود اللغة، مع الاستعانة بالتعليل النفسي أو الاجتماعي بما يتناسب وطبيعة اللغة.

وهكذا نرى أن هناك اتجاهين معاصرين في النظر إلى العلل النحوية، أحدهما وصفي ـ وهو السائد ـ يدعو إلى الاكتفاء بالعلل الوصفية التي تتفق مع

---

(53) **العربية وعلم اللغة البنيوي**، ص186.

(54) لمزيد من ذلك ينظر: «العلل النحوية»، علي العماري، **مجلة الرسالة**، العدد 1025، السنة الحادية والعشرون، 1953م، ص303-306، «إصلاح النحو العربي»، يعقوب عبد النبي، **مجلة الأدب**، العدد الرابع، السنة العاشرة، 1965م، ص206 فما بعدها، **اللغة والنحو بين القديم والحديث**، عباس حسن، ص133-186 (الطبعة الأولى)، **أصول التفكير النحوي**، ص161-236، **مدرسة البصرة**، ص261-284، **اللغة العربية المعاصرة**، د. محمد كامل حسين، ص53.

(55) **مناهج تجديد . . .**، ص74، 82-85.

كون اللغة ظاهرةً اجتماعيةً، توصف بذكر خواصِّها، واطِّراح ما عداها من علل، والاتجاه الآخر تأريخي مقارن، يدعو إلى دراسة هذه العلل في ضوء النظرة المقارنة باللغات السامية الأخرى. وهناك اتجاهٌ ثالثٌ يدعو إلى إلغاء العلل جميعها من النحو، وقد سبق أن بَيَّنْتُ رأيي في هذه القضية أثناء عرضي لآراء المعاصرين، وأضيف إلى ذلك أنه من المعروف أن تشومسكي (A. N. Chomsky) يرى من خلال نظريته التوليدية أن نموذج نظام اللغة ينبغي أن يشتمل على كفاءتين: الكفاءة الوصفية، أي دقة الوصف، والكفاءة التفسيرية، أي القدرة على الإيضاح، ولعلَّ فكرة التعليل تدخل ضمن الكفاءة التفسيرية، وبذا تجد لها مكاناً في المنهج التوليدي، بعد أن أباها المنهج الوصفي.

وقبل أن أنتقل إلى المبحث التالي، هناك مُلاحظاتٌ ثلاثٌ ينبغي ذكرها في هذا المقام، أولها أن النقد الذي وُجِّه من قبل الباحثين المعاصرين لعلل النحاة إنما كان صدىً لصيحات نقدية مبكرة في الفكر اللغوي القديم، وهذا ما نلمسه عند ابن حزم (ت456هـ)[56]، وثانيها أن ابن مضاء لم يطالب بإلغاء العلل النحوية كليةً ـ كما ظنَّ ذلك الدكتور إبراهيم مدكور ـ[57]، بل دعا إلى إلغاء العلل الثواني والثوالث، والإبقاء على العلل الأُوَل، والذي دعا إلى اطِّراحها جميعاً إنما هو ابن حزم[58]، وثالث هذه المُلاحظات أن ما ذكره الدكتور أحمد مختار عمر من أن الخليل وسيبويه مسؤولان عن التعليلات الكثيرة اللافتة للنظر، والتي فتحت الباب لمن تبعهم من النحاة[59]، قولٌ لانُقرُّه عليه؛ فمبدأ العلة موجود مذْ وُجِدَ النحو، وتعليلات هذين العالمين لم تتجاوز مايتفق مع الفطرة وطبيعة اللغة، بمعنى أنها كانت مُسْتَمَدَّةً من روح اللغة، والمسؤولية تقع بحقّ على أولئك الذين انحرفوا بها عن مسارها الطبيعي، وأخضعوها لقوانين المنطق.

(56) ينظر: «العلل النحوية»، علي العماري، **مجلة الرسالة**، العدد 1025، السنة 21، 1953م، ص303-304.

(57) **في اللغة والأدب**، ص53

(58) ينظر: **نظرات في اللغة عند ابن حزم**، سعيد الأفغاني، ص31-33.

(59) **البحث اللغوي عند العرب**، ص137.

(ب) المستوى الصوابي (Standard of Correctness)

المستوى الصوابي معيارٌ لغويٌ يرضى عن الصواب، ويرفض الخطأ في الاستعمال[60]. وترتبط هذه الفكرة بالقياس، ويأخذ النحاة العرب عن قبائل مختلفة، دون النظر إلى اختلاف لهجاتهم.

ويذكر أستاذنا الدكتور تمام أن مبدأ الصواب والخطأ لا يقتصر على الجانب اللغوي فحسب، بل يشمل جميع نواحي النشاط الاجتماعي، ويضيف بأن السلوك اللغوي يُراعى فيه عنصران لهما أهميتهما: عنصر الوضوح، وبه يتحقق المعنى الوظيفي للغة، وعنصر المطابقة، وبه يتحقق المعنى الاجتماعي، وبمراعاة هذين العنصرين يُتَوَصَّل إلى مراعاة المستوى الصوابي.

ويكمن الفرق بين نظرتي القدماء والمعاصرين لهذا المبدأ في أن علماء العربية نظروا إليه بوصفه فكرةً يستعين بها الباحث في تحديد الخطأ والصواب اللُّغويَّين، في حين أن المعاصرين ينظرون إليه بوصفه مقياساً اجتماعياً يفرضه المجتمع اللغوي على الأفراد، ويُحتكم إليه عند الاستعمال، وهذا يعني أنه كان لدى القدماء فرديَّ الطابع، أمَّا عند المعاصرين فهو اجتماعي، ولذلك يُعَقِّب الدكتور تمام على هذا بأن للفرد أن يُبدع في اللغة إبداعاً لا يخرج عن العرف الاجتماعي، أو الدور الاجتماعي الذي يقوم به من حيث هو فرد، مما يعني أنه بإمكانه أن يكون مؤثراً أو متأثراً بالنسبة للمستوى الصوابي بحسب دوره في المجتمع. ويصل الدكتور تمام إلى تقرير الحقيقتين التاليتين:

أولاً: أن الفيصل في مبدأ الصواب والخطأ هو السماع، أو المجتمع الذي يملك اللغة.

ثانياً: أن هذا المبدأ نسبيٌّ بالنظر إلى التطور التأريخي للمستويات اللغوية،

---

(60) **اللغة بين المعيارية والوصفية**، ص67. وهناك تعريفات أخرى للمستوى الصوابي، ينظر في ذلك: **اللغة بين الفرد والمجتمع**، جسبرسن، ص124، 133، 156، **المستوى اللغوي**، د. محمد عيد، ص11.

فما كان صواباً في الماضي يصبح خطأً في الحاضر، وخطأ اليوم يصبح صواب الغد، وهكذا[61].

وأمَّا الدكتور بشر فيرى أن فكرة الصواب والخطأ في اللغة أمرٌ مُحيِّر؛ لعدم وجود مقاييس ثابتة تصلح للحكم في كل آونة وحين. ويذكر أن هذه القضية دونها مشكلتان، أولاهما اختلاف المستويات اللغوية باختلاف البيئة، والأخرى اختلاف المعايير التي يمكن أن تُتَّخَذَ أساساً للتفريق بين الصواب والخطأ. ويربط الدكتور بشر بين المعايير النموذجية (القواعد) التي يجب الأخذ بها والعمل بمقتضاها، وفكرة المستوى الصوابي عند القدماء، موضحاً أن ذلك كان المنهج الغالب على علماء العربية في الحكم على الصواب والخطأ من الكلام، ويصف هذه النظرة بالمعيارية والجمود؛ لأنها جعلتهم ينظرون إلى ما خالف قواعدهم على أنه خطأ مَحْض، أو ضَرْبٌ من اللحن غير المقبول، الأمر الذي أدى إلى إغفال الواقع الاستعمالي، وإهمال الظواهر اللغوية التي لحقت باللغة، وتسرَّبت إلى مادتها الأساسية بعامل التجديد أو الابتكار أو التطوير، وكان من نتائج ذلك ـ كما يذكر الدكتور بشر ـ قيام حركة التنقية اللغوية (التصويب اللغوي)، وما تبعها من التفسير، والتعليل، والتأويل، والافتراض لما خرج عن تلك القواعد أو خالفها. وعلاج ذلك ـ في رأيه ـ اتباع المنهج الوصفي، المتمثِّل في قيام فكرة الصواب والخطأ على أساس من الاستعمال الحيّ في البيئة المعينة، فكلُّ كلام في بيئته صحيح، إلا أن الدكتور كمال بشر يعترف بأن الوصفيين الحقيقيين لا يُوَرِّطون أنفسهم في عملٍ كهذا؛ لأنه ليس من شأنهم تقويم الكلام أو تصنيفه، ولكن لاضير عليهم إنْ هُمْ أقحموا أنفسهم في ذلك.

وقد حصر الدكتور بشر معايير الصواب والخطأ في سبعة مستويات[62]،

---

(61) **اللغة بين المعيارية والوصفية**، ص54-67، «منهج النحاة العرب»، **حوليات كلية دار العلوم**، 1969-1970م، ص60-62. ويوافقه الرأي الدكتور محمد عيد في: **المستوى اللغوي**، ص11-34.

(62) هذه المستويات السبعة هي : جهات الاختصاص اللغوي، والمناطق الجغرافية المتميزة، والمستوى الأدبي، والارستقراطي، والديمقراطي، والمنطقي، والذوقي. وقد اقتبسها الدكتور بشر من اللغوي الدانماركي الأصل «اوتوجسبرسن» في كتابه : **اللغة بين الفرد والمجتمع**، ص108، ترجمة : د. عبد الرحمن أيوب.

ليس من بينها ـ كما يذكر ـ معيارٌ واحدٌ يُطْمأنُّ إليه، ويصلح أن يكون فيصلاً في هذه المسألة. ويقرر أخيراً أن المستوى الصوابي يمكن وضع إطار عام له في ضوء المُلاحظات التالية:

(أ) الاستعمال المتعارف عليه، والقبول من أصحاب البيئة.

(ب) الاعتماد على البيئة المعينة، إذْ ليس هناك صواب مطلق، أو خطأ مطلق، وإنما الصواب والخطأ يدوران وجوداً وعدماً على المستوى المعين في البيئة المعينة.

(ج) تغير اللغة من فترة زمنية لفترة زمنية أخرى، وهذه ظاهرة طبيعية في اللغة، وتُلْزِمُ بقبول بعض ملامح هذا التغير إن وُجد له مُسَوِّغ[63].

وهكذا يتضح لنا مدى ارتباط المستوى الصوابي بالجانب الاجتماعي من جهة، وبالتطور التأريخي من جهة أخرى، وهو ما سبق أن ذكره الدكتور تمام حسان.

وباستعراض كثير من آراء اللسانيين المعاصرين في هذه المسألة، نجد أنها تُجْمع على أن الاحتكام إلى العرف الاجتماعي يُعفينا من كثير من التناقض والاضطراب، ويصلح أن يكون أساساً سليماً لقياس المستوى الصوابي[64].

ونخرج من ذلك كلِّه بأن المعيارية في المستوى الصوابي تكمن في أنه أصبح فكرةً دراسيةً يراعيها الباحث، بدل أن يكون فكرةً اجتماعية يراعيها المتكلم، مما أدى إلى إغفال الجانب الاجتماعي للتحليل اللغوي، وإغفال هذا الجانب «**يحرم الدراسة من أقوى خصائص هذا الموضوع المدروس ، ويجعل الوصف في هذا المنهج الوصفي يتناول وجهاً شكلياً من المسألة ، ويُهمل وجهها الآخر الذي يُمَثِّل جوهرها وروحها**»[65].

---

(63) ينظر: «معايير الصواب والخطأ في اللغة»، **مجلة الفن الإذاعي**، العدد 58، والعدد 59، السنة السابعة عشرة، 1973م، ص3-8.

(64) ينظر ـ على سبيل المثال ـ: **محاضرات في علم اللغة**، د. أحمد مختار عمر، ص124-130، **الضرورة الشعرية**، د. محمد حماسة عبد اللطيف، ص521-528، **في علم اللغة العام**، د. عبد الصبور شاهين، ص165-174، **لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة**، د. عبد العزيز مطر، ص51-64.

(65) **اللغة بين المعيارية والوصفية**، ص14.

(جـ) اكتساب اللغة (Language Acquisition)

تَتمُّ عملية الاكتساب اللغوي عن طريق التطبع لا الطبع، وفرقٌ كبيرٌ بين الحالتين، فالأولى تعني التطور والتغير، وتعني الأخرى الثبات والاستقرار. وتُفضي بنا هذه العملية إلى مناقشة قضية أخرى ترتبط بالاكتساب اللغوي ارتباطاً وثيقاً، وهي السليقة اللغوية، والسؤال هنا هو/ هل تقوم هذه الفكرة على مبدأ الطبع أو على مبدأ الاكتساب؟

إننا إذا عدنا إلى القدماء نجد كثيراً منهم يعتقد أنها طبعٌ، وجِبِلّةٌ، وخليقة[66]، مما يعني في نظر هؤلاء أن الفرد صاحب السليقة لايخطئ في اللغة، وأنه مُنَـزَّهٌ عن الخطأ فيها!، وذلك ـ فيما يراه أستاذنا الدكتور تمام ـ اعتقادٌ خاطئٌ؛ لأن النحاة العرب لم يفطنوا إلى مراعاة العنصر الاجتماعي في اللغة[67]. والسليقة في رأي الدكتور تمام ما هي إلا اكتساب لغة المجتمع الذي ينشأ فيه الفرد، والتعوُّد عليها حتى يصبح العمل شبه آلي، ويَعُدُّها موضوعاً من دراسة اللغة، أو من صلب منهج اللغة[68].

---

(66) ينظر ـ على سبيل المثال ـ: **الخصائص**، 1/ 77، 383، **شرح شافية ابن الحاجب**، 2/ 28، **اللسان**، 12/ 27 (**سلق**). ولابدَّ من الإشارة إلى أن بعض القدماء، كابن خلدون (ت808هـ) ذهب إلى أن السليقة اللغوية، أو كما أسماها (الملكة اللسانية) تتحقق بتكرار الأفعال، أي بالاكتساب، **المقدمة**، 4/ 1279، كما أن ابن فارس (ت395هـ) أشار إلى أن اللغة تؤخذ اعتياداً، حيث يكتسبها الطفل من أبويه وغيرهما على مرِّ الأوقات. **الصاحبي**، ص48، وهذا يعني أنها تؤخذ بالتعلم والاكتساب، ولكنه ذكر في نص آخر له خلاف هذا المذهب الصحيح، وذلك حينما وصف قريشاً بالفصاحة؛ لأنهم ـ في رأيه ـ تخيروا من لغات القبائل أحسنها وأصفاها، وضموه إلى سلائقهم التي طُبعوا عليها!. **الصاحبي**، ص33-34، وكأنه هنا يقول: إن اللغة تؤخذ بالاكتساب والطبع في آن واحد. وقد وافقه الدكتور نايف خرما في ذلك، فاللغة ـ فيما يراه ـ لاهي طبْعٌ كاملٌ ولاتطبُّع كاملٌ، بل هي حصيلة الاثنين معاً. **أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة**، ص156، وهذا خلاف ما عليه كثير من اللغويين وعلماء النفس.

(67) **اللغة بين المعيارية والوصفية**، ص82.

(68) المصدر السابق، ص83. وينظر: **مقالات في اللغة والأدب**، ص325، «منهج النحاة العرب»، **حوليات كلية دار العلوم**، 1969-1970م، ص45، 46.

ويؤكد الدكتور إبراهيم أنيس أن اكتساب اللغة لا دخل للوراثة أو الجنس فيه، بل هو مرهونٌ بالمران والتقليد، وبحسب ماتُشَكِّله البيئة، وهذه الحقيقة هي ما يكاد يُجمع عليه اللسانيون المعاصرون في مصر(69)، إلا أن الدكتور إبراهيم أنيس يرى أن صاحب السليقة لا يكاد يخطئ في كلامه، أو ينحرف عن طرق أدائها الصحيحة(70). ويوافقه في هذا بعض اللغويين المعاصرين(71)، وهذا ـ في رأينا ـ غير صحيح، والمسؤول عن ذلك هو فَهْمُ القدماء الخاطئ للسليقة اللغوية، ونستدل في هذا المقام بقول سيبويه: «**واعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان**»(72)، وبما جاء في حاشية الصبان تعليقاً عليه «**قوله: واعلم... اعتُرض بأنه كيف يسند الغلط إلى العرب؟!، وأجيب بأنه لا مانع من ذلك؛ لما سبق من أن الحقَّ قدرة العربي على الخطأ إذا قصد الخروج عن لغته، والنطق بالخطأ...**»(73)، وبما حكاه الصبَّان عن الروداني واستحسنه «**أما لو أراد النطق بالخطأ أو بلغة غيره، فلا يُشَكُّ في أنه لا يعجز عن ذلك...**»(74).

وقد وقف كثيرٌ من اللسانيين المعاصرين في مصر من هذه المسألة التي

(69) ينظر: **اللغة والمجتمع**، د. محمود السعران، ص34، 65-68، (الطبعة الأولى)، **محاضرات في اللغة**، د. عبد الرحمن أيوب، ص20-23، 34، **محاضرات في علم اللغة**، د. أحمد مختار عمر، ص80، 81، **قضايا لغوية**، د. كمال بشر، ص21-24، **اللغة وعلوم المجتمع**، د. عبده الراجحي، ص14-16، **مدخل إلى اللغة**، د. محمد حسن عبد العزيز، ص35-56. وللمزيد ينظر: **اللغة**، فندريس، ص297 فما بعدها، **اللهجات وأسلوب دراستها**، د. أنيس فريحة، ص37.

(70) **محاضرات عن مستقبل اللغة العربية المشتركة**، ص13-14، **اللغة بين القومية والعالمية**، ص29 فما بعدها.

(71) ينظر: **اللغة والنحو بين القديم والحديث**، ص41، 76. وللمزيد حول هذه المسألة ينظر: تعقيبات أعضاء المجمع اللغوي بالقاهرة على محاضرة الأستاذ عباس حسن«بعض الشوائب في النحو»، **البحوث والمحاضرات للدورة الخامسة والثلاثين لمجمع اللغة العربية بالقاهرة**، 1968-1969م، ص61-65.

(72) **الكتاب**، 2/ 155.

(73) **حاشية الصبان على شرح الأشموني**، 1/ 278.

(74) المصدر السابق، 1/ 248.

اعتقدها القدماء، وشايعهم فيها بعض المعاصرين، موقفاً رافضاً[75]، وهذا ما نؤيده؛ حيث لو كانت السليقة طبعاً ما تطرق اللحن إلى الفصحاء من الأعراب؛ لأن الطبع لا يتغير.

ونعود للدكتور أنيس لنراه يذكر أن فكرة القداسة التي خلعها القدماء على السليقة هي المسؤولة عن اضطراب قواعدهم، وتعدد الوجوه فيها، واختلاف الأقوال في المسألة الواحدة[76]، وهذا صحيحٌ، ونضيف إليه أن فهمهم للسليقة كان من نتائجه قصر الاحتجاج اللغوي على فترة معينة، ومكان معين، وقبائل معينة، مما أدى إلى عدم دقة منهج بحثهم النحوي في هذا الجانب.

ونختتم هذه القضية برأي الدكتور محمد كامل حسين، الذي يَعُدُّ فهم القدماء للسليقة اللغوية من المسلَّمات البالية التي عفى عليها الدهر، ولا يجوز الإبقاء عليها، ويرى أن السليقة ليست شيئاً سوى التعود، وهي تعني عنده قدرة المتعلم على معرفة الصواب فيما يكتب ويقرأ، دون حاجة إلى التفكير في القواعد الموضوعة لذلك[77].

ويبدو أن هذا المفهوم يقرب مما ذكره الدكتور إبراهيم أنيس من أن هناك نوعاً من المتكلمين باللغة يشعرون بخصائصها أثناء الكلام، ونوعاً آخر منهم لا يكادون يشعرون بتلك الخصائص، والفرق بينهما فرقٌ في الكمية، أو درجة الإتقان للغة[78].

---

(75) ينظر: **اللغة بين المعيارية والوصفية**، ص68-76، **الضرورة الشعرية**، ص156 فما بعدها، **تقويم الفكر النحوي**، ص159-160، **اللغة العربية المعاصرة**، محمد كامل حسين، ص59.

(76) **من أسرار اللغة**، ص34-39. وينظر: **تقويم الفكر النحوي**، ص159-190، **الرواية والاستشهاد باللغة**، د. محمد عيد، ص237-239، **فصول في فقه العربية**، د. رمضان عبد التواب، ص78 فما بعدها، **الضرورة الشعرية**، ص508، 509.

(77) **اللغة العربية المعاصرة**، ص58-60. وينظر: **البحوث والمحاضرات للدورة الرابعة والثلاثين لمجمع اللغة العربية بالقاهرة**، 1967-1968م، ص417.

(78) **من أسرار اللغة**، ص35.

على أن للدكتور محمد كامل حسين رأياً خاصاً في مُقَوِّمات السليقة ومعوقاتها، أقامه من خلال دعوته التي نادى بها، وهي ما أسماها بـ «**الفصحى المخفَّفة**»، التي تعني تلك «**اللغة الشائعة بين المتعلمين، وهي وسطٌ بين العامية المنقَّحة والفصحى العالية**»[79]، وهو يدعو في هذا الصدد إلى ما أطلق عليه «**تسليق الفصحى العالية**»، بمعنى أن تكون قواعد العربية سهلةً مرنةً مُطَّردةً، بحيث يكتب الكاتب أو يقرأ القارئ وهما على صواب، من غير نظر إلى قواعد أو تفكير فيها، كما سبق ذكره، فـ «**الغاية من تطوير الفصحى ليس تجديدها، ولا تسهيلها، بل يجب أن تكون الغاية تسليقها . . .**»[80]. والحقُّ أن هذه الدعوة تحمل بذور نقضها، وعدم صلاحيتها للتطبيق، ولا أبالغ إذا وصفتها بأنها دعوةٌ ذات أبعاد سلبية على اللغة العربية.

وإنْ تعجبْ فَعَجَبٌ أولئك الذين تعرضوا لهذه الدعوة، مكتفين بالإشادة بحرية رأي صاحبها، وثورته العارمة على التآليف النحوية[81]، من غير مناقشة دقيقة للقضايا التي طرحها، والدعوات التي نادى بها.

ونصل إلى القول في مسألة اكتساب اللغة: إن المعيارية لا تتضح فيها أو في السليقة اللغوية في حدِّ ذاتهما، وإنما فيما نتج عنهما من ربط الفصاحة والنقاء اللغوي ببيئة محددة، وزمان وجنس معينين، أو بمعنى آخر النظر إلى اللغة على أنها كائن ثابت (جامد)، غير قابل للتغير والتطور، وذلك ما أثبت الدرس اللساني الحديث خطأه، وعدم صوابه .

(79) **اللغة العربية المعاصرة**، ص88.

(80) المصدر السابق، ص66.

(81) ينظر: «صيغة الفصحى المخففة كما يراها الدكتور محمد كامل حسين»، محمد شوقي أمين، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، 39/ 59-62. ولابدَّ من الإشارة إلى أن الأستاذ عبد الوارث مبروك سعيد تنبَّه لحقيقة هذه الدعوة، ووصفها بأنها خطيرةٌ وهدَّامة. ينظر: **في إصلاح النحو العربي**، ص171. وللمزيد ينظر: «أثر الألسنية في تجديد النظر اللغوي»، محمد صلاح الدين الشريف، بحثٌ ضمن أشغال ندوة: **اللسانيات واللغة العربية**، عدد رقم (4)، 1981م، ص46.

ثالثاً: الخلط بين مستويات الأداء اللغوي

لاحظ اللسانيون المعاصرون في مصر أن النحويين القدامى خلطوا بين مستويات الأداء اللغوي، مما انعكس بالضرورة على مستويات التحليل اللغوي، ومن ثَمَّ على القاعدة النحوية، فالمادة اللغوية التي جمعها الرواة وتلقَّفها عنهم النحاة، تكوَّنت من لهجات شتى لقبائل متعددة، الأمر الذي أدى إلى عدم التفريق بين ما هو مستوىً لهجي، وما هو منتمٍ إلى اللغة الفصحى، مما جعل «**اعتبار الفصحى هي لهجات القبائل على تعددها وطول الزمن بها**»[82]، وتبع ذلك كلّه أن أوقف النحويون أنفسهم على دراسة ذلك الموروث، وأعملوا فيه فكرهم، وخصُّوه بعظيم جهدهم، واستنبطوا من خلاله قواعد العربية. وكان لزاماً ـ في ظل هذا المنهج ـ أن تتعدد الأوجه في المسألة الواحدة، وتختلف التوجيهات لكل وجه، وأن ينشطر عن القاعدة الواحدة (العامة) عدّة قواعد فرعية، وتكثر الاستدراكات، والاستثناءات، والاحترازات. ويرى هؤلاء اللسانيون أنه لو فُصِل بين المستوى اللغوي للهجة والمستوى اللغوي للفصحى، وَوُضِعَ لكل مستوى قاعدةٌ خاصةٌ به، لكان ذلك أجدى وأنفع للدرس النحوي.

وقد يظن ظانٌّ أن الفصل بين هذين المستويين اللغويين يجعل دراسة أحدهما غير ذات أهمية ـ بحثاً وتقعيداً ـ، وليس الأمر كذلك «**فكلا المستويين جدير بالبحث والنظر؛ باعتباره نشاطاً للناطقين باللغة من جهة، ولما تفيده الدراسة في كلا المستويين من الآخر من جهة أخرى**»[83].

ومن الثابت عقلاً ومنطقاً أن الخطأ في الوسيلة يقود إلى خطأ في الغاية، وهذا ما حدث لمستويات التحليل اللغوي، فهي ـ أولاً ـ اختلطت فيما بينها اختلاطاً كبيراً، فالظواهر الصوتية، والصرفية، والنحوية، والمعجمية، والدّلالية، جُمِعَتْ جنباً إلى جنب، وأُقْحِمَ بعضها في بعض، وأصبح من المتعسّر الفصل

(82) **المستوى اللغوي**، ص61. وينظر: **من أسرار اللغة**، ص28-30، **أصول التفكير النحوي**، ص19 فما بعدها، **المدخل لدراسة النحو العربي**، ص49-53، **في اللهجات العربية**، د. أنيس، 102، **الفصحى ولهجاتها**، د. عبد الفتاح البركاوي، ص113، 114.

(83) **المستوى اللغوي**، ص91.

بين هذه المستويات في ظل الدرس اللغوي القديم[84]، ثم إنها ـ ثانياً ـ وفي ضوء ذلك الخلط مُنيتْ بالازدواجية في التشكيل والتصنيف.

ويضرب بعض اللسانيين المعاصرين أمثلةً لذلك، ففي مجال الأصوات نجد أن الخصائص الصوتية للهجة اعتُبرت ظواهر لغوية تنتمي حيناً إلى اللغة الفصحى، وحيناً آخر للهجات العربية، كما في الإبدال، والإمالة، والكشكشة... إلخ، مما أدى إلى عدم إدراك فوارق رئيسة بين اللغة واللهجة، ثم بين اللهجات بعضها مع بعض. وفي مجال الصيغ الصرفية نلمس ذلك في تصريف الأفعال، والمشتقات، وجموع التكسير، والنسب... إلخ. أمَّا المجال التركيبي (النحوي) فأمثلته أكثر من أن تُحصى، وحسْبُك ظاهرة التصرُّف الإعرابي، وظاهرة التطابق في الجنس من حيث التذكر والتأنيث، أو العدد من حيث الإفراد والتثنية والجمع، وفي الترتيب بين الصيغ داخل الجملة العربية. وأمَّا المجال المعجمي والدّلالي فأوضح أمثلته ظاهرتا الترادف والمشترك اللفظي [ويضاف إليهما التضاد]، وما نتج عن ذلك من نتائج على المعاجم العربية[85].

وبالرغم من صحة هذه المآخذ ـ في مجملها العام ـ فإنه لا يمكن الموافقة عليها دون مناقشة، فالدرس اللغوي القديم حدث له في فترة من فترات تأريخه فصلٌ بين مستوياته، فأُلِّفتْ كتبٌ خاصةٌ بالنحو، وأخرى بالصوت، وثالثةٌ بالصرف، ورابعةٌ بالمعاجم، وقد ألمح إلى هذا الدكتور عبده الراجحي بقوله: «**والحقُّ أن اختلاط مستويات الدرس ظاهرةٌ واضحةٌ في النحو العربي، ولم يكن ذلك أمراً غريباً في المراحل المبكرة التي نهتم بها في هذا البحث، ولكنها استمرت في الأعمال المتأخرة رغم محاولات طيبة في فصل هذه المستويات...**»[86].

ويُشَدِّد بعض اللسانيين المعاصرين على سلبية هذا الخلط، وما أدى إليه من تبديد لجهود البحث اللغوي، واستنفاد لطاقاته، حيث «**قد خلَّف أعمق الأثر**

---

(84) للمزيد ينظر: **النحو العربي والدرس الحديث**، ص52، 53، **الظواهر اللغوية في التراث النحوي**، د. علي أبو المكارم، ص23.

(85) ينظر: **تقويم الفكر النحوي**، ص157-190، **الفصحى ولهجاتها**، ص139-190.

(86) **النحو العربي والدرس الحديث**، ص52.

في البحوث اللغوية بعامة، والنحوية بشكل خاص»(87) ويرى هؤلاء أن السبيل الأمثل لتأسيس القواعد النحوية ـ واللغوية بصفة عامة ـ أن تُختار لغة أدبية مشتركة(*)، تحظى بالاطّراد وتَوَحُّد الخصائص، لكي يتأتى إخضاعها للنظر العلمي، والدرس الاستقرائي، وبذا يتحقق لتلك القواعد عنصر الثبات والاستقرار(88).

وربما يعترض معترض على هذا قائلاً: إن اختيار العلماء الأوائل للغة قريش يُمَثِّل اختياراً للغة مشتركة، ومن ثَمَّ فإن ما بُني عليها من قواعد صحيحٌ وذو منهج سليم. وللردِّ على هذا نقول: إن هذه قضيةٌ غير مسلَّم بها، وما زالت مطروحةً للنقاش منذ ابن فارس حتى اليوم، ولم يصدر بشأنها رأيٌ قاطع مَبْنيٌّ على حقائق ثابتة وأدلة مقنعة.

والواقع أن هذه المسألة الشائكة تقودنا إلى مسائل فرعية أكثر تعقيداً، من أبرزها: هل لغة قريش هي اللغة العربية الفصحى؟ وهل أُنزل القرآن بلغة قريش؟ وهل اللغة المشتركة تكوَّنت من لهجات متعددة، واستطاعت لهجة قريش أن تسود غيرها من اللهجات، وتفرض نفسها لغةً مشتركة للشعراء والخطباء؟

وفي الحقيقة أنني لن أتمكن في هذا الحيِّز من مناقشة المسألتين الأوليين؛ لأن القول فيهما متشعب يخرج بنا عن الإطار الذي وضعناه لهذه الدراسة، وسأكتفي بمناقشة المسألة الثالثة، لعلاقتها بما نحن بصدده.

فأمَّا القدماء ـ كابن فارس، والفارابي ـ فقد أكَّدوا أن اللغة المشتركة هي

(87) **تقويم الفكر النحوي**، ص190، وينظر: **المستوى اللغوي**، ص92 فما بعدها.

(*) اللغة المشتركة (Lingua franca) اصطلاحٌ مُحْدَثٌ يراد به تلك اللغة التي أتاحت لها الفرصة وهيأت لها الظروف أن تسود منطقة من المناطق، وتصبح محل إعجاب الناس، وتقليدهم لها في المناطق الأخرى، وتتبلور بعد امتزاجها بعناصر لهجية وافدة في صورة لغة مثالية موحدة، يقبلها ويتعامل بها الجميع. ينظر: **محاضرات عن مستقبل اللغة العربية المشتركة**، ص1-6، **اللغة**، فندريس، ص326-347، **في علم اللغة العام**، د. عبد الصبور شاهين، ص103-112، 149-157.

(88) ينظر: **في اللهجات العربية**، ص34، **المدخل لدراسة النحو العربي**، ص50 فما بعدها، **اللغة العربية المعاصرة**، ص41.

لغة قريش[89]، وأمَّا المعاصرون فالخُلْف بينهم كبير، فبعضهم يرفض أن تكون لغة قريش هي اللغة المشتركة النموذجية، ويرى أن هناك لهجات متعددة منسوبة إلى أصحابها في شبه جزيرة العرب، وكان إلى جانب هذه اللهجات «**لغة عربية مشتركة تكوَّنت على مرِّ الزمن بطريقة لا سبيل لنا الآن إلى تبينها**. . .»[90]. ويرى بعضهم أن لهجة مكة (لغة قريش) كانت هي الأساس الذي أقامت عليه اللغة المشتركة كثيراً من صفاتها، إلى جانب اللهجات الأخرى الوافدة، ثم استقلت مع مرور الزمن، وأصبحت هي اللغة الأدبية التي حظيت بإعجاب العرب جميعاً، ونزل القرآن بها[91]!

ويرفض أستاذنا الدكتور تمام هذه الدعوة، ويرى أنها مجرد افتراض يتعارض مع الحقائق المسلَّمة، وَعَدَّ ذلك من باب الحكم على مجهول، والرجم بالغيب[92].

ويؤكد الدكتور علي وافي ـ بأدلة ذكرها ـ أن لغة قريش هي التي تغلَّبت بعد صراع طويل مع اللهجات العربية الأخرى، لتصبح لغة الآداب عند جميع قبائل العرب، فضلاً عن كونها لغة القرآن![93].

وتُثبت الدكتورة عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ) أن لغة قريش هي اللغة المشتركة، إلا أن ما حدث بينها وبين لغات القبائل المجاورة ليس من باب الصراع اللغوي، أو الابتلاع والالتهام ـ كما يرى الدكتور وافي ـ وإنما كان على

---

(89) ينظر: **الصاحبي**، ص33، 34، **الاقتراح في علم أصول النحو**، للسيوطي، ص56، وقد ذكر فيه نصَّ الفارابي نقلاً عن كتابه **الألفاظ والحروف**.

(90) **اللهجات العربية في القراءات القرآنية**، د. عبده الراجحي، ص48، 49. وينظر له أيضاً: **فقه اللغة في الكتب العربية**، ص113-125.

(91) **محاضرات عن مستقبل اللغة العربية المشتركة**، ص8، 9. وقد قال بهذا قبلاً «بروكلمان» في: **فقه اللغات السامية**، ص30، ووافقه الدكتور عبد المجيد عابدين في: **المدخل إلى دراسة النحو العربي**، ص39، 40، والدكتور عبد الصبور شاهين في: **في علم اللغة العام**، ص156، والدكتور رمضان عبد التواب في: **المدخل إلى علم اللغة**، ص165-169.

(92) **الأصول**، ص78-83، 111، **مقالات في اللغة والأدب**، ص434، 444.

(93) ينظر: **فقه اللغة**، ص108-127. ويوافقه الأستاذ عبد الحميد حسن، والدكتور أحمد مختار عمر. ينظر: **القواعد النحوية**، ص129، **محاضرات في علم اللغة**، ص190-194.

سبيل الاصطفاء والاختيار[94]. كما يُثبت الدكتور محمود فهمي حجازي وجود لغة مشتركة تُمَثِّل مستوىً لغوياً التفَّتْ حوله القبائل المختلفة، بيد أن الدكتور حجازي توقف عن الخوض في تبيين مصادر هذه اللغة، ويرى صعوبة القول بأن هناك صلة بين اللهجات العربية القديمة وهذه اللغة المشتركة[95].

أمَّا الدكتور عبد الرحمن أيوب فيرى عدم إمكانية تحديد الموطن الأصلي للعربية الفصحى، كما أنه ليس ثَمَّة أملٌ لمعرفة الأصل الأول لهذه اللغة وزمان نشأتها، وأن جميع ما قيل في ذلك قائمٌ على الحدس والتخمين[96].

ويرى الدكتور أحمد علم الدين الجندي أن اللغة الفصحى استمدت كثيراً من مُقَوِّماتها من اللهجات العربية بعامة، ثم نمت مع الزمن، وتبلورت مسائلها، واستقل كيانها بعيداً عن كل اللهجات[97]، ولكننا لا نجد للدكتور الجندي تحديداً ـ كما فعل الآخرون ـ لمكانة لهجة قريش من هذه الفصحى، وكأنه بهذا لا يُقِرُّ بمقولة سيادة هذه اللهجة على بقية اللهجات العربية في إطار العربية الفصحى (اللغة المشتركة).

ونختتم هذه المسألة برأي الأستاذ يعقوب عبد النبي، الذي يُثبت أن لهجة قريش هي اللغة المشتركة لجميع قبائل العرب التي نزل القرآن بها !، غير أننا نلمس له رأياً غريباً في تحديد موطن قبيلة قريش، فـ«**ليست هي التي كانت تسكن مكة وماحولها، فإن عدد هؤلاء قبل الإسلام ماكان يتجاوز بعض آلاف، وإنما أعني بقريش تلك القبائل التي كان لها قبل الإسلام سلطان ديني وسياسي واقتصادي تفرضه على أوسع رقعة في قلب الجزيرة العربية**»![98].

---

(94) **لغتنا والحياة** ، ص48-52.

(95) **اللغة العربية عبر القرون**، ص43، **علم اللغة العربية**، ص234-237.

(96) **العربية ولهجاتها**، ص39-41، **محاضرات في اللغة**، ص60 فما بعدها.

(97) «لهجة القرآن بين الفصحى ولهجات القبائل»، د. أحمد علم الدين الجندي، **حوليات كلية دار العلوم**، 1969-1970م، ص168. وقد تضمن هذا المقال حديثاً موسعاً، وتقييماً دقيقاً للروايات التأريخية التي تحدثت عن علاقة لهجة قريش بصفة خاصة، واللهجات العربية بصفة عامة، بالقرآن الكريم، وعلاقة الفصحى بلهجات القبائل.

(98) «إصلاح النحو العربي»، يعقوب عبد النبي، **مجلة الأدب**، العدد الثاني، السنة العاشرة، 1965م، ص79.

وبعد عرض هذه الآراء، نجد الجميع يتفق على أن هناك لغةً مشتركةً قبل نزول القرآن، وأنه كان لها من الرقيّ والمثالية والفصاحة ما جعلها مؤهلةً لجميع القبائل العربية ـ على تعدد لهجاتهم، وتباين صفاتهم ـ لأن تكون لغة تخاطب وتفاهم وتواصل بينهم، بيد أننا نجدهم مختلفين في تحديد مصدرها، وطريقة تكوّنها، فكثيرٌ منهم يجعل لهجة قريش هي اللغة المشتركة نفسها، في حين يرى آخرون أن لهجة قريش هي المسيطرة على اللغة الفصحى (المشتركة) مع وجود لهجات القبائل الأخرى، وقليلٌ منهم توقف عن الخوض في هذه المسألة.

والرأي عندي أنه من الصعوبة بمكان ـ خاصةً في ظلِّ التاريخ المجهول لعربية ماقبل الإسلام ـ أن نتمكن من معرفة تحديد هوية هذه اللغة المشتركة، والخوضُ في هذه القضية شبيهٌ بما عليها الحال في مسألة نشأة اللغة، وهل هي توقيف أم اصطلاح؟، وأزعم أن هناك لغةً مشتركةً، اجتمعت القبائل العربية عليها، واتخذتها وسيلةً للتواصل والتفاهم، ولكن ليس بأيدينا دليلٌ ماديٌ أو تاريخيٌ مقنع يجعلنا نستطيع الحكم على ماهيَّة تلك اللغة، **«فغموض المعلومات ونقص الأدلة ... سيؤدي إلى كثير من الفروض والحدس، دون الوصول إلى نتائج مقنعة»**[99].

صحيحٌ أن اللسانيين المُحْدَثين حددوا ظروف وعوامل نشأة هذه اللغة المشتركة، التي من بينها وجود لغة مثالية تُتَّخَذ من جانب أفراد مختلفي التكلم لغةً مشتركةً، بعد أن يتحقق لها عنصر الغلبة على ما سواها من اللهجات المجاورة، كما قال بهذا «فندريس»[100]، وهذا ما دعا الدكتور رمضان عبد التواب[101]، وغيره من اللسانيين المعاصرين، إلى مسايرة «فندريس» وموافقته، وتحديد مصدر هذه اللغة، ولكنَّ تكملة نصّ «فندريس» تشير إلى أهمية البدء العملي قبل التحديد الفعلي لهذه اللغة[102]. ثم إنه ليس بالضرورة ماحدث للغات الإغريقية والفرنسية واللاتينية قد جرى أو يجري على العربية، فلكلٍّ لغة ظروفٌ تختلف عن غيرها من اللغات.

---

(99) **المستوى اللغوي**، ص39.
(100) **اللغة**، ص328، وينظر: **محاضرات عن مستقبل اللغة العربية المشتركة**، ص1-6.
(101) **فصول في فقه العربية**، ص69.
(102) **اللغة**، ص328.

رابعاً: التحديد الزماني والمكاني للبيئة اللغوية

هذا المأخذ متفرعٌ عن المأخذ السابق، فجامعو اللغة ومن بعدهم النحويون، وضعوا حدوداً مكانية لتلك اللغة المروية المقبولة، فلم يأخذوا إلا عن بعض قبائل العرب، وهم ـ فيما ذكر الفارابي ـ تميم، وقيس، وأسد، وهذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين[103]، وأُهمل ما عداهم من القبائل. وكانت فلسفتهم في ذلك بُعْد هذه القبائل عن مواطن الأمم المتاخمة لحدودهم، من فرس، وروم، وأحباش، وعدم اختلاط اللغة العربية وتأثرها بلغات هذه الأمم، أو بمعنى آخر تحقق عنصر الفصاحة لتلك اللغة المروية.

كما صاحب هذا التحديد المكاني تحديد آخر للزمان المستشهد به من لغة العرب، حيث حُدِّدت فترة الاستشهاد بأواخر العصر الأموي (132هـ)، وَوُضعت فترتان لذلك، أولاهما: منتصف القرن الثاني الهجري لأهل الحاضرة، وأخراهما: نهاية القرن الرابع الهجري لأهل البادية.

وقد وقف اللغويون المعاصرون في مصر من هاتين المسألتين موقفاً يكاد يكون متشابهاً، فالأستاذ عباس حسن انتقد صنيع النحاة العرب هذا، وذكر أن مُدَوِّني اللغة ومعهم النحويون أوجدوا لنا في ظل تحديدهم المكاني للبيئة اللغوية قواعد مضطربة، ومتضاربة، وقاصرة، الأمر الذي أدى إلى خلق مصطلحات مبهمة غامضة، من مثل: القلة، والكثرة، والشذوذ، والندرة ... إلخ. وقبل هذا وذاك فعملهم ذلك مما يتنافى وطبيعة اللغة، وقانونها التطوري. ويصف ما حدث بتقصير اللغويين والنحويين، وقصور النحو المبنيّ على ذلك. أمَّا التحديد الزماني لمادة اللغة فهو ـ في رأيه ـ مشكلة أخرى أوقعوا أنفسهم فيها دون مسوّغ مقبول أو مُقنع، ويرى في هذا الصدد أن الكلام العربي الأصيل، وصحة اللسان وسلامته، يفتقران لمقياس صحيح يُرجع إليه عند الحكم عليه بذلك، وبذا ظلَّت مادة اللغة عُرْضَةً للأحكام المتناقضة[104].

أمَّا أستاذنا الدكتور تمام فيذكر أن الانتقاء المكاني لقبائل بعينها، إنما كان مبنياً على معيار الفصاحة، ولقد كان الأولى في ضوء المنهج اللغوي الحديث ألا

(103) **الألفاظ والحروف**، للفارابي. نقلاً عن: **المزهر**، 1/ 211.

(104) **اللغة والنحو بين القديم والحديث**، ص58-99.

يجري الاستقراء على أشكال لغوية مختلفة، بل يُلتزم باختيار لهجة واحدة بعينها، دون خلط بغيرها، ولكنه يستدرك قائلاً: إن الحكم على صنيع النحاة العرب في ضوء هذا المنهج الحديث من الصعوبة بمكان، خاصةً إذا نظرنا إلى الظروف المحيطة بهم في ذلك الوقت، وإلى الدوافع التي أدت إلى نشأة النحو العربي.

وبعد أن ناقش قضيتي الرواية والمشافهة اللتين أخذ منهما النحاة اللغة الفصحى وأقاموا عليها قواعدهم، وصل إلى القول بإمكانية أن تكون «**اللغة التي درسها النحاة كانت إلى حدٍّ كبير لغةً واحدةً، لا تُفسدها الفروق اللهجية إلا إلى حدٍّ محدود... ، أمَّا الشذوذ فأمرٌ شائعٌ في اللغات جميعاً**»[105]. أمَّا الانتقاء الزماني، فيذكر بصدده أن اللغة الفصحى شهدت خلال القرون المستشهد بها تغيراتٌ في جميع مستوياتها، ولو دُرستْ هذه اللغة الفصحى خلال طور واحد من أطوارها لكان موافقاً لما يدعو إليه أصحاب الاتجاه الوصفي في دراسة اللغة. ويتساءل بعد ذلك عن الموقف التقييمي الذي ينبغي أن يُتَّخذ حيال صنيع النحاة في هذه القضية؟، ويجيب بأنه موقف المعتذرين لهم؛ نظراً لقدم زمانهم، وأولية عملهم، إضافةً إلى اعتمادهم على المادة المكتوبة دون المنطوقة[106].

أمَّا الدكتور كمال بشر فيرى أن ذلك يُعَدُّ تصوراً غير دقيق؛ حيث أدى إلى إهمال عامل الزمن في دراسة اللغة، ونتج عن ذلك أمران خطيران: أولهما عدم إدراكهم لواقع امتداد العربية عبر التاريخ الطويل، ومقارنتها بأخواتها الساميات، والآخر إغلاق باب البحث العلمي في وجه التطور الذي لحق بالعربية في جميع مستوياتها. هذا بالنسبة للتحديد الزماني، أمَّا التحديد المكاني فهو ـ كما يرى الدكتور بشر ـ وإن كان مبدأ جيداً يتفق مع الدرس اللغوي الحديث، إلا أنه قد تُوسِّع فيه توسُّعاً أدى إلى الخلط الذي كان من أهم أسباب اضطراب بعض القواعد اللغوية، والنحوية بوجه خاص[107]. وهذا صحيحٌ، فطول المدة الزمنية يُعَرِّض الظواهر اللغوية للتغير والتبدل، كما يجعلها عرضةً لتعدد الأشكال.

---

(105) **الأصول**، ص114، 115.

(106) ينظر: **الأصول**، ص110-118، وقارن ذلك بما ورد في مقاله «منهج النحاة العرب»، **حوليات كلية دار العلوم**، 1969-1970م، ص35 فما بعدها.

(107) **دراسات في علم اللغة**، ق2، ص63، ويوافقه الرأي الدكتور عبد المجيد عابدين. ينظر: **المدخل إلى دراسة النحو العربي**، ص92-96.

ويرى الدكتور إبراهيم أنيس أن التحديد الزماني أفاد اللغة من حيث المحافظة على صفائها، ونقائها، وسلامتها، ولكنه أضرَّ بها من حيث الوقوف عند ما وضعوه من حدود زمنية، وعدم تجاوزها، والقضاء على عامل التطور الذي لا سبيل إلى إنكاره أو مواجهته، أو التقليل من شأنه[108]، وكان ـ رحمه اللّه ـ يصف هذين التحديدين بدكتاتورية الزمان والمكان[109].

أمَّا الدكتور محمد عيد فقد تناول ذلك بشيء من الاستفاضة والمناقشة، وخلاصة رأيه أنها لم تكن فكرةً صحيحةً من وجهة النظر اللغوية الحديثة، ويُعَلِّل ذلك بأن التحديد الزماني يجعل لغة المدة المحددة هي اللغة المثالية، والنموذج الأفصح، وما عداها (يشمل هذا ما قبل فترة الاستشهاد اللغوي وما بعدها) لا يُمَثِّل شيئاً ذا قيمة!، علاوةً على أن ذلك يلغي فكرة التطور اللغوي، كما قال بهذا الدكتور إبراهيم أنيس. أمَّا التحديد المكاني فإنه يصادر المستوى الاجتماعي للغة، وهو من العناصر المهمة الواجب مراعاته في الدرس اللغوي المعاصر عند الحديث عن المستوى الصوابي للغة[110].

والواقع أن اللغويين القدامى كان لهم من الظروف التي نشأ فيها النحو ماجعلهم يضطرون لسلوك هذا المسلك، على الرغم من كونه في أساسه ـ بشهادة اللسانيين المعاصرين[111] ـ مسلكاً صحيحاً، ومتفقاً مع المنهج الذي يدعون إليه، ولذلك فإنه من الإنصاف، وقد أشار إلى هذا بعض اللسانيين المعاصرين كما تقدم، أن نذكر صنيعهم هذا مقروناً بالمناخ السائد آنذاك، وعندها سيتبين لنا أنهم معذورون فيما فعلوا. كما أن من الإنصاف أيضاً، وقد توافر للمعاصرين مناخٌ علميٌّ جديدٌ، أن تُقَرَّ تلك الهَنَات التي أُخذت على الدرس اللغوي القديم، إقراراً لا يقف عند دائرة النقد فحسب، بل يتجاوزه إلى سَدِّ النقص، وإصلاح الخلل، لتتواصل الأعمال بالغةً الحدَّ الذي يقرب من الكمال.

---

(108) **طرق تنمية الألفاظ في اللغة**، ص11-13.

(109) **من أسرار اللغة**، ص36.

(110) **الرواية والاستشهاد باللغة**، ص262-284.

(111) ينظر: **دراسات في علم اللغة**، ق2، ص62، 63. **الضرورة الشعرية**، ص205، **النحو العربي والدرس الحديث**، ص50، 51، **علم اللغة نشأته وتطوره**، د. محمود جاد الرب، ص36.

وقد ظهر في هذا المجال دعوات لإعادة الاستقراء من جديد، ويَتمُّ هذا ـ كما يرى الشيخ أمين الخولي ـ عن طريق استكمال الجمع اللغوي بالهجرة إلى الجزيرة العربية، ومشافهة أهلها، وتتبع لهجاتها، وأساليبها، وكلماتها، وإجراء حفريات للكشف عما بداخل الأرض من نقوش قد تضيف جديداً، ويُستكمل بها الجمع الناقص للثروة اللغوية[112]. وكأن هذه الدعوة وجدت صداها في الجامعات المصرية ـ وخاصة جامعتي القاهرة والإسكندرية ـ ولكن بمنهج مختلف عما ذكره الشيخ أمين الخولي، حيث قام بعض الأساتذة هناك بتوزيع عدد من الشعراء والكتاب في العصور المختلفة على طلبة الدراسات العليا، لدراسة لغتهم دراسةً تتناول الألفاظ، والأسلوب، والتراكيب، والدّلالات، وبذا يتحقق استقراءٌ جديدٌ للمادة اللغوية، وما يتبعه من تصور مختلف عما هي عليه الحال في الجمع اللغوي السابق، الأمر الذي يؤدي إلى كتابة نحو تأريخي للغة العربية، كما يقول الدكتور محمود فهمي حجازي[113]، وما زال العمل قائماً حتى الآن في هذا الاتجاه، ولانستطيع الحكم عليه قبل اكتماله ومعرفة نتائجه. وأمَّا ما دعا إليه الشيخ الخولي فأحسب أن دونه عقبات علميةً تحول دون فاعليته، وبخاصة عنصر المشافهة؛ حيث إن الحضارة قد غزت كثيراً من مناطق الجزيرة العربية، مما تبعه تأثير كبير على اللغة. وأمَّا القيام بالحفريات المعرفية فأراني متفقاً معه إلى حدٍّ كبير، فهناك مناطق أثرية مجهولة لـمَّا تُكتشف بعد، وأزعم أن في الكشف عنها فائدةً إيجابيةً للغة العربية، وللحضارة العربية بصفة عامة.

ولابدَّ من الإشارة أخيراً إلى أن المأخذ السابق ـ أعني التحديد الزماني والمكاني للبيئة اللغوية ـ نكاد نلمس له صوتاً قديماً لم يحظ بعناية العلماء الخالفين من بعده، يُمَثِّله قول ابن قتيبة (ت276هـ): «**ولم يَقْصُر اللّه العلم والشعر والبلاغة على زمن دون زمن، ولا خَصَّ به قوماً دون قوم، بل جعل ذلك مشتركاً مقسوماً بين عباده في كل دهر، وجعل كلَّ قديم حديثاً في عصره. . .**»[114].

---

(112) **مناهج تجديد. . . .**، ص84-85.

(113) «**اتجاهات الدراسات اللغوية في مصر المعاصرة**»، بحثٌ ضمن أشغال ندوة **اللسانيات واللغة العربية**، عدد (4)، 1981م، ص39.

(114) **الشعر والشعراء**، 1/ 63 (طبعة عام 1966م).

خامساً: اعتمادهم في التقعيد على لغة الشعر

حينما وضع علماء العربية قواعدها، واستنبطوا أحكامها، اعتمدوا في المادة اللغوية على ما ورد عن العرب من أشعار، وفي ضوئها قُعِّدت العربية (النحو)، وأصبح الشعر مصدراً رئيساً، وأصلاً من أصول الاستدلال(115).

وقد عَدَّ اللسانيون المعاصرون في مصر ذلك مأخذاً على الدرس النحوي القديم، كما عَدُّوه مصدراً ضعيفاً لايُعْتَدُّ به، ولايُعَوَّل عليه. وتعليلهم لذلك أن للشعر لغةً خاصةً به، ونظاماً يتفرد به عن بقية مستويات الكلام، كالنص القرآني، والحديث النبوي، وأقوال العرب وأمثالهم، فهو مقيَّدٌ بوزن وقافية يجيزان لصاحبه من الضرورات والترخُّص في القرائن ما لايجوز لغيره، علاوةً على ما في روايته من شكٍّ في صحتها، ونَظَرٍ في أمرها. وقد ترك ذلك الاعتماد - فيما يذكر هؤلاء اللسانيون - آثاراً سلبيةً على التقعيد النحوي، فكان من نتائجه تحكُّم النصوص المنتقاة في تأسيس قواعد العربية وبنائها، مما أدى - بالضرورة - إلى التقدير والتأويل، وتعدُّد الآراء في المسألة الواحدة، والتعسُّف في تفسير الأحكام، إضافةً إلى فرض قواعد خاصة بالشعر على النثر، وإهمال دراسة لغة الشعر ذاتها(116). ويرى هؤلاء أنه لو اعتُمد على لغة النثر لكان أجدى وأنجع، ويُخَصِّص بعضهم هذه اللغة بأنها لغة القرآن الكريم، أو اللغة المصحفية كما يُسَمِّيها بعضهم(117).

---

(115) من الطبيعي أن يكون هناك أسبابٌ دعتهم لذلك، وقد ذكرها الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف في: **الضرورة الشعرية**، ص559-562. وينظر: **من أسرار اللغة**، ص342.

(116) ينظر: **النحو العربي والدرس النحوي**، ص48-50، **الأصول**، ص84-88، **القواعد النحوية**، ص208-214، **المستوى اللغوي**، ص103 فما بعدها، **من أسرار اللغة**، ص342 فما بعدها، **البحث اللغوي عند العرب**، ص39، **اللغة العربية المعاصرة**، ص25 فما بعدها.

(117) ينظر: **اللغة بين المعيارية والوصفية**، ص78، **من أسرار اللغة**، ص342، **اللغة والنحو بين القديم والحديث**، ص108، **المستوى اللغوي**، ص156، **الضرورة الشعرية**، ص584.

وينبغي التنبيه إلى أن هؤلاء اللسانيين لايستبعدون بصورة مطلقة الشعر من الاستشهاد اللغوي، بل يرون فصله عن النثر بكافة صوره وأشكاله، وتخصيصه بالدراسة والتقعيد، وبذا يتحقق عدم الخلط بين مستويين لغويين متباينين، مما ينعكس أثره على القواعد التي تُصاغ بناءً على هذين المستويين.

سادساً : الاقتصار على اللغة العربية في معالجة قضايا النحو، دون الاستعانة بالدراسات المقارنة للغات السامية

من المُلاحظ على الدرس النحوي القديم أنه اقتصر في معالجة موضوعاته وقضاياه على اللغة العربية، بعيداً عن إطار أخواتها من اللغات السامية، ويعجب المرء حقاً حينما يعلم أن هذه اللغات لم تكن مجهولةً لدى بعض علماء العربية، كالخليل بن أحمد الفراهيدي، وأبي عبيد القاسم بن سلام (ت224هـ)، والزجاجي (ت337هـ)، وابن حزم الأندلسي، والإمام السهيلي (ت583هـ)، وأبي حيان الأندلسي (ت745هـ)... إلخ.

وقد أشار إلى هذا المأخذ بعض اللغويين المعاصرين في مصر، سواء من أصحاب الاتجاه المقارن، أو من أصحاب الاتجاه التقليدي، فهذا الأستاذ عبد الحميد حسن يدعو إلى تنشيط دراسة اللغات السامية؛ لما في ذلك من الاستعانة بها على تدقيق كثير من الظواهر النحوية واللغوية، والآراء التي دَوَّنَها النحاة[118].

ويَتَّهم الدكتور عبد المجيد عابدين القدماء بأنهم أغفلوا أو تغافلوا اللغات السامية التي تُكَوِّن مع العربية أسرةً واحدةً، ولو أنهم فطنوا إلى ضرورة الوصل بينها وبين بقية أخواتها لاهتدوا إلى حلِّ كثير من المسائل الشائكة التي عرضوا لها[119]. ويُنْحي باللائمة أيضاً على المُحْدَثين، فعلى الرغم من المحاولات الجادة لتجديد النحو العربي في العصر الحاضر، فإنها ظلت - في رأيه - محاولات ناقصة لنقصان أدواتها، ومن بينها الثقافة السامية[120].

---

(118) **القواعد النحوية**، ص233-234.

(119) **المدخل إلى دراسة النحو العربي**، ص21، 75.

(120) المصدر السابق، ص3-8.

وهذا الدكتور السيد يعقوب بكر يجعل ربط العربية بغيرها من اللغات السامية أمراً مفروضاً على الباحث النحوي الذي ينشد التعمق والتمحيص، وتوضيح الخفيِّ من أسرار النحو العربي[121].

والواقع أن هذا المأخذ أشار إليه، بالإضافة إلى اللسانيين المعاصرين في مصر، المستشرقون، وبعض لسانيي الوطن العربي[122]. على أنه بالرغم من اتفاقنا مع هؤلاء في أن جانباً مهماً قد فات على القدماء الأخذ به في دراسة العربية، وهو مقارنتها بغيرها من اللغات السامية، فإننا نرى أن هناك مبدأً مهماً في منهج دراسة اللغة، وهو توجيه الدراسة إلى مرحلة بعينها من مراحل اللغة المدروسة، مع الابتعاد عن تناول المراحل الأخرى للغة نفسها، فإذا كان الأمر كذلك فأولى بنا أن نبتعد عن استعمال المنهج المقارن في إطار المنهج الوصفي، حيث لايصحُّ أن نصف بنية اللغة العربية بواسطة المنهج المقارن، فإنشاء نحو مستقل للفصحى لا يتأتى بواسطة النحو المقارن؛ لأن في ذلك خلطاً للمناهج اللغوية. وليس في هذا تهوينٌ للدراسة المقارنة كما قد يُظَنّ؛ إذْ لم يعد هناك ثمة شك في أن هذه الدراسة أصبحت ضرورةً لا غنى عنها، وقد لا نضيف جديداً إذا قلنا: إن علم اللغة المقارن أخذ مكانه ضمن طرق البحث اللغوي الحديث ومناهجه، وصار علماً مستقلاً يُعَوَّل عليه كثيراً في تحقيق القضايا اللغوية التي لم يُتَوَصَّل فيها إلى نتائج حاسمة، فكلُّ هذا صحيحٌ لامجال للاختلاف عليه، وإنما الذي نَوَدُّ توضيحه هو أن المقارنة بين اللغات ليست من وسائل صناعة نحوٍ لإحداها، بل يكون البدء بها بعد كتابة هذا النحو[123].

---

(121) **دراسات في فقه اللغة العربية**، ط ـ م (المقدمة). ولتفاصيل أكثر ينظر: **دراسات في اللغة العربية**، د. خليل نامي، ص11، **كلام العرب من قضايا اللغة**، د. حسن ظاظا، ص166-169، **اللغة العربية عبر القرون**، د. محمود فهمي حجازي، ص35-36، **أبو زكريا الفراء**، د. أحمد مكي الأنصاري، ص410، **فصول في فقه العربية**، ص32-34، **البحث اللغوي عند العرب**، ص53، **مدرسة البصرة**، ص404-405.

(122) يُنظر: **التطور النحوي**، برجشتراسر، ص52، **تأريخ اللغات السامية**، د. ولفنسون، ص217، **المستشرقون ومناهجهم اللغوية**، د. إسماعيل عمايرة، ص24، **الدراسات اللغوية عند العرب**، د. محمد حسين آل ياسين، ص488 فما بعدها.

(123) يُنظر في هذه المسألة ماذكره الدكتور حسن عون من وجوب النظر بكثير من الحيطة والحذر حينما يُقَارَن النحو بغيره في اللغات الأخرى. **دراسات في اللغة والنحو** =

سابعاً: التداخل المنهجي

من المآخذ التي أُخذت على منهج النحاة أنهم استعانوا في دراسة قضايا النحو بعلوم متعددة، كالمنطق، والفلسفة، وأصول الفقه، وعلم الكلام، دون اعتبار لاتصالها باللغة وارتباطها بها، فجاءت دراستهم خليطاً من مناهج متعددة لعلوم مختلفة، وكان لها الأثر السلبي على النحو وقواعده. ويَعُدُّ الدكتور علي أبو المكارم هذا المأخذ خطأً من أبرز وأهمِّ الأخطاء المنهجية للفكر النحوي[124].

وقد يقول قائل: إن ذلك حدث عَفْواً ولم يكن قَصْداً، لكن الدكتور أبو المكارم لا يُقِرُّ بهذا، ويقرر بأنه موقفٌ منهجيٌ واضحٌ تمثَّله القدماء، وطبَّقوه على التراث النحوي، وكان من نتائج ذلك افتقاده وحدة المنهج «**تلك الوحدة التي تُعَدُّ ضرورة لتحقيق الاتساق بين نتائج أيِّ بحث علمي**»[125]، علاوةً على «**اضطراب في تشكيل مادة هذا العلم، وتناقض في نتائجه معاً**»[126].

وينبغي أن أشير إلى أن هذا المأخذ لايعني بحال عدم استفادة النحو المطلقة من تلك العلوم، أو الفصل التام بينهما، فذلك أمرٌ لاسبيل إلى القول به، فالعلوم تتداخل وتتعاون فيما بينها، وهناك قدر مشترك يجمع بين العلوم، وخاصةً ما كان منها متقارباً في الأصول العامة، والقضايا الرئيسة، كما هي الحال بالنسبة لعلم النفس اللغوي، وعلم الاجتماع اللغوي.

وقد تنبَّه لهذا الدكتور أبو المكارم أثناء حديثه عن التداخل المنهجي، فهو

= **العربي**، ص87، وما ذكره الأستاذ محمد صلاح الدين الشريف من أن الألسنية التأريخية لاتصلح لنقد تراث لغوي ذهب في منهجه مذهباً أقرب إلى الدراسة الوصفية الآنية منه إلى الدراسة التأريخية. «أثر الألسنية في تجديد النظر اللغوي»، ضمن أشغال ندوة **اللسانيات واللغة العربية**، عدد (4)، 1981م، ص51.

(124) **تقويم الفكر النحوي**، ص213، 214. وينظر: **النحو العربي والدرس الحديث**، ص15-20.

(125) **تقويم الفكر النحوي**، ص213.

(126) المصدر السابق، ص217. وقد أورد الدكتور علي أبو المكارم أمثلةً عديدةً لتداخل المنهج النحوي مع مناهج المنطق والفلسفة وأصول الفقه وعلم الكلام، سواء في الأصول العامة للنحو أو في القواعد الجزئية. ينظر: **تقويم الفكر النحوي**، ص225-242.

ينتقد تصوّرهم غير العلمي للعلاقة بين العلوم، ويعترف بإمكانية استفادة البحوث اللغوية من الأفكار التي تتصل بالفلسفة وعلم النفس، وغيرها من العلوم[127].

وممن يؤيد القول بهذا المأخذ الدكتور عبد المجيد عابدين؛ حيث عَدَّ مزج الدراسات اللغوية بالدينية من ضمن أخطاء الدراسة النحوية القديمة[128]، وهو في الوقت الذي يعترف فيه بوجود شَبَه بين الفقه واللغة، يرى أن **«الفرق فيما وراء ذلك شاسع بَيِّن»**[129]، كما أن أوجه الشَّبَه بينهما لا يبيح لنا أن نَعُدَّها **«مما يُبَرِّر توثيق الصلة بين العلْمين، أو دراسة النحو على ضوء الفقه»**[130].

وهذا الدكتور محمد كامل حسين ينتقد صنيعهم ذلك أيضاً، ويرى أنه حدث لمجرد التشبُّه بأصحاب هذه العلوم، وعليه فإنهم **«لم يكونوا على صواب في تَشَبُّههم بالفقهاء والمحدِّثين، ولكنهم خضعوا للأساليب العلمية السائدة في عصرهم، برغم ما في هذه العلوم من اختلاف في موضوعاتها»**[131].

وموقفنا نحن من ذلك كلِّه موقف المعتذر لهم، فالمناخ السائد في فترة الدرس اللغوي كان مناخاً إسلامياً، تضافرت فيه العلوم الإسلامية المختلفة، ورسمت له منهجاً مميزاً، وذلك ما جعل النحو ـ وهو أحد هذه العلوم ـ يمتزج بتلك العلوم ويتأثر بها.

وبعد...، فهذه هي أبرز المآخذ التي لاحظها اللسانيون المعاصرون في مصر على منهج النحاة الأقدمين، وكما يلاحظ فقد كان موطن النقد ومحور تلك المآخذ هو المعيارية التي اتَّسَمَ بها التفكير اللغوي القديم، مما نتج عنه ظهورُ الدعوة إلى الأخذ بالبنيوية الوصفية التي هي جوهر الدراسات اللسانية الحديثة، من جهة، والاستعانةُ بالألسنية المقارنة التي هي أيضاً من مناهج البحث اللغوي الحديث، من جهة أخرى، ولذا فإنه يمكننا النظر إلى الخلاف بين القدماء

---

(127) **تقويم الفكر النحوي**، ص219.

(128) **المدخل إلى دراسة النحو العربي**، ص103-108.

(129)(130) المصدر السابق، ص105.

(131) **اللغة العربية المعاصرة**، ص45. وللمزيد ينظر: **مدرسة البصرة**، ص88، 351-366، «آراء حول إعادة وصف العربية ألسنياً»، د. هادي نهر، بحثٌ منشورٌ ضمن أشغال ندوة **اللسانيات واللغة العربية**، عدد رقم (4)، 1981م، ص127.

والمعاصرين على أنه خلافٌ في الاتجاهات والفلسفات والمناهج، وليس خلافَ صواب وخطأ.

وفي ضوء ما تقدم فإن المعاصرين حينما نقدوا الفكر النحوي إنما ينتقدون المنهج وليس قيمة العمل، ومن أجل هذا لم يُخْفِ هؤلاء اللسانيون ـ وهم في غمرة نقدهم للتراث النحوي ـ أن يُبدوا إعجابهم بالكثير من مواطن الدراسة النحوية، وما قدمه أصحابها من جهد بنَّاء في إرساء دعائم نَحْوٍ كان «**له من التأريخ مالا نعرفه عن نَحْوٍ آخـر في لغـة من اللغـات**»[132].

* * *

الجانب التَّقْعيدي

يتعلق هذا الجانب بالقاعدة النحوية[*]، وما يندرج تحتها من تحديد للمصطلح النحوي. ويُقَسِّم بعض المعاصرين القواعد النحوية إلى قسمين رئيسين، هما: القواعد النحوية المدرسية، والقواعد النحوية العلمية[133]، والذي يهمنا هنا هو ما يتصل بالجانب العلمي.

وقد اتسمت هذه القواعد بطابع التناقض والاضطراب، وبالبحث في أسباب ذلك نجد أن بعضها يتصل بالمادة اللغوية التي اتخذها النحويون أساساً للدراسة، وأسباباً أخرى تتعلق بمنهجهم الذي اتُّبع في النظر لعلاقة الظواهر اللغوية بالقواعد النحوية، علاوةً على الثقافة الذاتية للباحث النحوي[134].

---

(132) **النحو العربي والدرس الحديث**، ص5. وينظر: **الأصول**، ص5.

(*) للقاعدة النحوية مفهومٌ ذكره الدكتور محمد حماسة في: **الضرورة الشعرية**، ص13. وهناك فرقٌ بين القاعدة والتقعيد، فالتقعيد: عمليةٌ ذهنيةٌ يقوم بها الباحث، أمَّا القاعدة: فهي القانون الذي يوصَل إليه بعد تتمة مراحلها الأربع (الاستقراء، والتقسيم، والاصطلاح، والتقعيد). ينظر: **اللغة بين المعيارية والوصفية**، ص152 فما بعدها، **الضرورة الشعرية**، ص84.

(133) **القواعد النحوية**، عبد الحميد حسن، ص4.

(134) ينظر: **تقويم الفكر النحوي**، ص191 فما بعدها، **الرواية والاستشهاد باللغة**، ص188 فما بعدها، **اللغة والنحو بين القديم والحديث**، ص58-59.

فأمَّا المادة اللغوية فقد تمت معالجتها في مبحث متقدم، وأمَّا علاقة الظواهر بالقواعد فيبدو أن هناك انفصاماً بينهما، الأمر الذي أدى إلى اختلافهما وعدم اطّرادهما، وسبب ذلك يعود ـ فيما يراه الدكتور أبو المكارم ـ إلى أن الانتقال من الظاهرة إلى القاعدة كان انتقالاً من الكلّ إلى الجزء، مما يعني إصدار الأحكام أولاً، ثم إخضاع الظواهر لها[135]، وكان الأصحّ أن يحدث العكس، وذلك مادعا الدكتور إبراهيم أنيس، كما سبق، إلى القول بأن الأصلح في تقعيد القواعد، بل في كلٍّ الدراسات العلمية الحديثة، أن يكون الانتقال من الجزئيات إلى الكليات[136].

وقد قدَّم الدكتور أبو المكارم أمثلةً لذلك، أثبت من خلالها أن قواعد النحو جاءت في كثير منها عن طريق استقراء بعض جزئيات الظواهر اللغوية، كما أشار إلى أن التناول الجزئي هذا كما شمل الظاهرة اللغوية شمل القواعد النحوية أيضاً، مما يعني أن الظاهرة والقاعدة تفتقدان عنصر العموم، الأمر الذي أدى إلى أن يكون التناقض والتضارب أثراً من آثار التناول الجزئي لهما، سواءٌ في أحكام النحو ذاتها، أو في أحكام النحو وظواهره[137]. والواقع أن هذه المسألة تُفضي بنا إلى قضية كبرى في الدرس اللغوي، وهي الاستقراء، وأحسب أن الخوض فيها يُبعدنا عما نحن بصدد الحديث عنه[138].

وبصفة عامة، تكاد تُجمع أغلب الدراسات اللسانية المعاصرة في مصر على نقد القواعد النحوية التي وضعها النحاة العرب، ولكنها مع إجماعها على ذلك نجد أصحابها يختلفون فيما بينهم في مناحي النقد التقعيدي، وفي التصور العام لكيفية وضع هذه القواعد. فمن المآخذ التي وجَّهها أصحاب هذه الدراسات ـ بالإضافة إلى ما سبق ذكره من التناقض والاضطراب ـ عدم قبولها للتطور، بمعنى أن أحكامها نهائيةٌ صارمة، وعدمُ اعتمادها على الاستقراء وحده، بل

(135) **تقويم الفكر النحوي**، ص192فما بعدها.
(136) **من أسرار اللغة**، ص30.
(137) **تقويم الفكر النحوي**، ص191-211.
(138) لتفاصيل ذلك ينظر: **اللغة بين المعيارية والوصفية**، ص152-174، **المدخل إلى دراسة النحو العربي**، ص72-81، **الرواية والاستشهاد باللغة**، ص278-281.

أُكمل بالمنطق والقياس، وكثرةُ الآراء والخلاف داخلها[139]. أمَّا علاج ذلك فبعضهم يرى عدم المساس بالقواعد نفسها، والتوجُّه نحو الاستزادة في دراسة هذه القواعد، والتعمق في خصائص هذه اللغة وفقه صيغها وتراكيبها، وتعليم الناشئة القواعد التي ينبغي أخذها لتصحيح لغتهم وتقويم ألسنتهم[140]. ويرى بعضهم أن الطريقة العلمية الحديثة لوضع القاعدة هي تأسيسها على استقراء ماورد من النصوص اللغوية، واتخاذ ماكَثُر شيوعه، وزادت نسبة وروده، مقياساً لبناء تلك القواعد. كما يرى هؤلاء أنَّ توحُّد كلام الناس في لغة نموذجية مشتركة، واقتصار العلماء في التقعيد على هذا المصدر، هو الطريق الأنسب لصنع القواعد النحوية[141]. ويرى فريقٌ ثالثٌ محاولة اطّراد القواعد ما أمكن، والإقلال من التفريعات وتعدد الأوجه، واختيار الأيسر والأقرب للفهم[142].

ويضع أستاذنا الدكتور تمام منهجاً عاماً لوضع القاعدة النحوية، يقوم على مبدأ أن القاعدة ليست قانوناً يفرضه الباحث على المتكلمين باللغة، وإنما هي تعبيرٌ عن شيء لاحظه الباحث، ووصفه بعبارة موجزة[143]، وهذا يعني اتصاف القاعدة بالطابع الوصفي الذي لا أثر للمعيارية فيه. ويحدد الدكتور تمام مقوِّمات ذلك المنهج، وهي: اطِّراد السلوك العملي في التركيب اللغوي، واتصاف القاعدة بالعموم دون الشمول، والاختصار، وكثرة شواهدها[144].

وإذا كان لنا من تعليق حول هذه الآراء، فإننا نرى أن القول باطِّراد القواعد أمرٌ غير ممكن، بل إنه ليس حلاً ناجعاً لاضطراب القاعدة النحوية، فمحاولة الاطِّراد هذه «**هي المسئولة عن كلِّ ما أصاب النحو من هذه الأمور**

---

(139) ينظر: **مناهج تجديد . . .**، ص57-60، **دراسات في علم اللغة**، ق2، ص63، **البحث اللغوي عند العرب**، ص51، **الرواية والاستشهاد باللغة**، ص188-193.

(140) «تيسير قواعد اللغة العربية»، إبراهيم مصطفى، **مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق**، الجزء الأول، المجلد 32، 1957م، ص124-125.

(141) **من أسرار اللغة**، ص11، 20-21، 37-39، **طرق تنمية الألفاظ في اللغة**، ص17-20، **أبو زكريا الفراء**، ص409-410.

(142) **مناهج تجديد . . . .**، ص57-60.

(143) **اللغة بين المعيارية والوصفية**، ص162-163.

(144) المصدر السابق، ص163-164.

الذهنية العقيمة التي تختلف باختلاف الاتجاهات والمذاهب»[145]. وأمَّا ما ذُكر سوى ذلك من مبادئ لوضع القواعد النحوية فأحسب أنها تصلح لتكون أساساً متيناً يُبنى عليه، وتصوراً منهجياً يمكن من خلاله تلافي نواحي النقص في هيكل التقعيد والقاعدة.

أمَّا المصطلح النحوي ـ وهو خطوةٌ سابقةٌ للتقعيد ـ فيشمل مصطلحات الاستقراء، ومصطلحات النحو ذاته. فمصطلحات الاستقراء من مثل (القلة، الكثرة، المطَّرد، الغالب، الشائع. . . إلخ) يغلب عليها العمومية، والغموض، وعدم الدقة[146]، وأمَّا مصطلحات النحو ذاته فتلك مشكلةٌ كبرى لم تقتصر على الدرس النحوي وحسب، بل شملت بقية مستويات الدرس اللغوي، ونظرةً متأنيةً إلى مصطلح المفرد، والمشتق، والجملة، وشبه الجملة. . .، تؤكد صحة ماذهبنا إليه.

ولا أريد التوسُّع في هذه القضية في هذا المقام؛ إذْ هناك مبحثٌ خاصٌ بالمصطلح اللساني بصفة عامة[147]، وإنما سأكتفي بالقول: إن اللسانيين المعاصرين في مصر يرون وجوب تميُّز المصطلح النحوي بالدقة، والوضوح، وتحديد الدّلالة. وإذا كان بعض هؤلاء اللغويين قد دعا إلى النظر في مصطلحات النحو، وتغيير بعضها أو الاستغناء عنه[148]، بل إن ذلك هو ما حدث فعلاً في بعض محاولات إصلاح النحو المعاصر، كما سنلمس في المبحث التالي، فإنه لم يُكتب له النجاح؛ لأن تغيير المصطلحات يُشترط له الإجماع، كما أقرَّ بذلك العلماء في القديم والحديث[149].

* * *

(145) **الضرورة الشعرية**، ص110. ويعني الدكتور حماسة بالأمور الذهنية اللجوء إلى التقدير، والتأويل، والحذف، والتشبيه، والحمل على المعنى.

(146) ينظر: **اللغة والنحو بين القديم والحديث**، ص39-59، **أصول التفكير النحوي**، ص268-270، **الضرورة الشعرية**، ص102، **الرواية والاستشهاد باللغة**، ص190-192، **البحث اللغوي عند العرب**، ص128.

(147) ينظر: ص328.

(148) ينظر: **القواعد النحوية**، ص54-57.

(149) **اللغة والنحو بين القديم والحديث**، ص218.

الجانب التربوي (التعليمي)

يتصل هذا الجانب بتيسير طرق تعليم النحو في المدارس بمستوياتها المختلفة، وتطبيق الأساليب الحديثة في تدريس هذه المادة. وقد أسهم في ذلك رجال التربية والتعليم، والمتخصصون في الدراسات اللغوية، على نحو ما نجده في كتابَي: **مشكلة اللغة العربية**(150)، **ولغة العرب وكيف ننهض بها**(151)، وفي بعض الأبحاث التي ألقيت في مؤتمر مفتشي اللغة العربية بالمرحلة الإعدادية(152)، ومؤتمر اتحاد المعلمين العرب(153)، وكذلك فيما أفرده بعض اللغويين من فصول داخل مؤلفاتهم لمعالجة هذا الجانب(154)، ومقالات منشورة في المجلات العلمية(155)، إضافةً إلى المؤلفات التي عُنيت بطرق تدريس اللغة العربية، وقضاياها التربوية. على أنه ليس من شأن هذا البحث التعرض لهذا الجانب؛ لصلته بالمناهج وطرق التدريس، وبالتربية ونظمها الفنية، من جهة، ولأن النحو الوصفي « **لا يُشغل نفسه بأمور التربية، ولا بأن يَسُنَّ القواعد لمعلم**

(150) مؤلِّفه الشيخ محمد عرفة، وصدر سنة 1945م، وهو مجموعة مقالات عشر، نشرها في مجلة الرسالة، سنة 1943م، ابتداءً من العدد 528، السنة الحادية عشرة، بعنوان «اللغة العربية، لماذا أخفقنا في تعليمها. كيف نعلمها».

(151) مؤلفه الأستاذ محمد عطية الأبراشي، وصدر سنة 1947م، وهو مجموع محاضرات ألقاها بمعهد الدراسات العليا.

(152) طُبعت هذه الأبحاث في كتاب بعنوان **الاتجاهات الحديثة في النحو**، وصدر سنة 1958م.

(153) ينظر ـ على سبيل المثال ـ: «تطور النحو العربي في المجال التربوي»، عبد العليم إبراهيم، بحثٌ أُلقي في المؤتمر التاسع لاتحاد المعلمين العرب بالخرطوم [تطوير تدريس علوم اللغة العربية وآدابها]، ونُشر ضمن كتاب **تطوير تعليم اللغة العربية**، الخرطوم، 1976م، ص125-140.

(154) ينظر: **القواعد النحوية**، ص4-62، **اللغة العربية المعاصرة**، ص82 فما بعدها.

(155) ينظر: «الأخطاء في تدريس النحوالعربي»، يعقوب عبد النبي، **مجلة الأدب**، العدد الثالث، السنة السادسة، 1961م، ص142-151، العدد الرابع، ص202-210، العدد الخامس، ص273-278، «رأيٌ في تعليم العربية»، يعقوب عبد النبي، **مجلة البيان**، العدد التاسع والسبعون، السنة السابعة، 1972م، ص12-19، العدد الثمانون، ص7-14، العدد الحادي والثمانون، ص10-16، العدد الثاني والثمانون، ص6-12.

اللغة»[156]، من جهة أخرى. ومكانه ـ فيما أرى ـ الدراسات التربوية والنفسية، ومناهج وطرق تدريس العربية.

ويرتبط هذا الجانب بجانب التأليف النحوي، فتيسير النحو كما يكون في الناحية المنهجية العلمية يكون في الناحية التربوية أيضاً، وذلك بتأليف كتب النحو التعليمية الميسَّرة، وهذا موضوع حديثنا في المبحث التالي.

* * *

الجانب التأليفي

يُعَدُّ هذا الجانب العنصر الأهم في الدراسة النحوية المعاصرة بمصر؛ وذلك لارتباطه بفكرة التجديد أو التيسير التي دعا إليها اللسانيون المعاصرون، من ناحية، ولصلته بمبدأ إصلاح النحو ـ عموماً ـ في جانبه التطبيقي، من ناحية أخرى.

وقد وَجَّهَ هؤلاء اللغويون للكتاب النحوي القديم جملة مآخذ، أبرزها:

أولاً: عدم التجميع، وسوء التوزيع. فأبواب النحو وقواعد كل باب لاتجد فيها مايجمعها جمعاً لاتزيُّد فيه ولانقص، بل هي مفرقة على أبواب متعددة، مما يجعل الحاجة ماسةً لإعادة تنسيق هذه الأبواب، وتنظيمها تنظيماً جديداً.

ثانياً: التطويل. وهذا ناشيء عن التكرار، والاستطراد، والحشو، ومعالجة قضايا فرعية لاتمتُّ للنحو بصلة، ويتمثَّل هذا ـ بشكل أوضح ـ في كتب الشروح، والحواشي، والتقريرات.

ثالثاً: اللغة التي صيغ بها النحو مُعَقَّدةٌ مُلتوية الطريق، فهي إمَّا طويلة مُمِلَّة، أو قصيرة مُخِلَّة، مما أدى إلى نشأة الشروح، والحواشي، والتقريرات[157].

---

(156) **اللغة بين المعيارية والوصفية**، ص24.

(157) ينظر في هذا: **اللغة والنحو بين القديم والحديث**، ص207-219، **في إصلاح النحو العربي**، عبد الوارث مبروك سعيد، ص23-28.

وإزاء هذه المآخذ ظهرت الدعوات التي يطالب بعضها بإخراج كتب نحوية جديدة، بلغة عصرية، وطريقة سهلة محببة، وبعضها غالى فاقترح أحد أصحابها اقتراحاً ـ لانُقرّه ولانتفق معه ـ وهو أن يُلْقَى في البحر بثلثي مافي النحو، زاعماً أن ذلك يزيد اللغة قوةً وحيويةً ونجاحاً![158]، بل تجاوز بعضها حدود هذا الاقتراح المتطرِّف إلى الأمنية بأن يأتي اليوم الذي يُلْغَى فيه علم النحو، وتُحْرق كتبه![159].

وعلى الرغم من اقتناعي بأن صاحبَي هاتين الدعوتين الأخيرتين لا يقصدان حقيقة معنييهما، وإنما يريدان تشذيب النحو وتخليصه مما علق به من شوائب، فقد كان حريّاً بهما أن يتصفا بالاعتدال والواقعية عند تناول هذه القضية، وحُسْن التعبير عنها.

وظهرت دعوةٌ رابعةٌ لإصلاح النحو ـ منهجاً وتأليفاً ـ، واتخذت هذه الدعوة تسمياتٍ عديدةً، كالإحياء، والإصلاح[*]، والتطوير، والتيسير، والتجديد، والتحرير، والتهذيب. . . إلخ، وكلُّها تعني إعادة تصنيف النحو العربي ليوافق ظروف العصر، ويحقق مطالب اليسر والسهولة.

وإزاء هذه الدعوات كان من الطبيعي أن نجد مقابلها من ينفي عن النحو الحاجة إلى وضع جديد، فهو بحالته الراهنة «**أبرك ثمرةً، وأجدى نفعاً من القلقلة التي لا نعرف لها حَدّاً تنتهي إليه**»[160].

وبعد، فهذا هو الإطار النظري لإصلاح الكتاب النحوي، وسأُتبعه بالتحليل والتقييم للجانب التطبيقي، المتمثِّل في تأليف الكتب المستقلة، أو النظريات

---

(158) «أصول علم اللغة»، د. محمد كامل حسين، **مجموعة البحوث والمحاضرات لمؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الدورة السادسة والعشرون**، 1959-1960م، ص173.

(159) «الاتجاهات الحديثة في تيسير النحو»، محمد أحمد برانق، محاضرةٌ أُلقيت في مؤتمر مفتشي اللغة العربية بالمرحلة الإعدادية، ونُشرت ضمن كتاب **الاتجاهات الحديثة في النحو**، دار المعارف بمصر، 1958م، ص72.

(*) يرفض الدكتور حسن عون هذا المصطلح، بحجة أن النحو ليس فاسداً، ويرى أن الأنسب استخدام مصطلح الوضع الجديد للنحو العربي. **دراسات في اللغة والنحو العربي**، ص88.

(160) **من قضايا اللغة والنحو**، علي النجدي ناصف، ص125، وينظر رأي الأستاذ ـ آنذاك ـ علي العماري في هذه الدعوات. «النحو الجديد»، **مجلة الأزهر**، الجزءان الرابع والخامس، المجلد الحادي والثلاثون، 1959م، ص434.

الخاصة التي رأى أصحابها أنها الطريقة المثلى لتلافي السلبيات المتقدمة. ولابدَّ من الاعتراف بأنني لن أتمكن من عرض تلك المؤلفات جميعها، فهي من الكثرة بمكان، وبخاصة أن الفترة المحددة للدراسة من أخصب فترات البحث اللساني، ولكنني سأحاول أن أنتقي بعضها مما أحسب أنه يُمثِّل اتجاهاً عاماً في الفكر النحوي المعاصر.

المحاولات الإصلاحية المعاصرة في النحو العربي

بدأ التفكير في تيسير النحو العربي وتسهيل قواعده منذ فترة مبكرة من تأريخ نشأة هذا العلم، وقد ظهر هذا جلياً فيما عُرف بكتب النحو التعليمي (المختصرات النحوية)، على النحو الذي نلمسه في: **مقدمة في النحو** المنسوبة لخلف الأحمر (ت180هـ)، و**الموجز في النحو** لابن السراج (ت316هـ)، و**التفاحة في النحو** لأبي جعفر النحاس (ت337هـ)، و**الجمل في النحو** للزجاجي، وغير ذلك من المختصرات التي حملت عناوينها طابع التيسير على الناشئة، وأسهم فيها أعلام الدراسات النحوية[161]، وهي ـ بوجه عام ـ تهدف إلى تقديم مايحتاج إليه المتعلمون من المباحث النحوية، وعرضه بأسلوب سهل مختصر، لاتعقيد فيه ولاتطويل.

وظلَّت فكرة تيسير النحو تراود أذهان المشتغلين بهذا العلم حتى القرن السادس الهجري، الذي ظهرت فيه دعوة ابن مضاء القرطبي لإصلاح النحو العربي، المتمثلة في كتابه **الردّ على النحاة**، وهي دعوةٌ أقرب إلى الإصلاح منها إلى التيسير[*]، أحدثت هزةً قويةً في النحو العربي، لا في العصر الذي أُطلقت فيه، فقد كانت حينها صرخةً في وادٍ، وإنما في عصرنا الحاضر، حيث أغرت

---

(161) لمزيد من التفاصيل حول المؤلَّفات النحوية القديمة التي تندرج ضمن كتب النحو التعليمي، ينظر: «النحو التعليمي حتى منتصف القرن التاسع الهجري»، د. علي أبو المكارم، **مجلة معهد اللغة العربية**، جامعة أم القرى، العدد الثاني، 1404هـ، ص245-270، **تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً**، د. شوقي ضيف، ص13-17.

(*) مصطلح (**الإصلاح**) فكرةٌ بحثية، بمعنى تقويم منهج البحث النحوي، أمَّا مصطلح (**التيسير**) ففكرةٌ تعليمية، أي تيسير المادة النحوية بالنسبة لمتعلميها.

المعاصرين ـ بعد أن تَمَّ نشر الكتاب على يد الدكتور شوقي ضيف سنة 1947م ـ بارتياد طريق الإصلاح النحوي.

أمَّا في العصر الحالي فتعود حركة التيسير في النحو العربي إلى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، حيث يذكر دارسو هذه المحاولات أنها بدأت بمحاولة علي مبارك في كتابه **التمرين**، تلتها سنة 1868م محاولة رفاعة الطهطاوي في كتابه **التحفة المكتبية لتقريب اللغة العربية**، وقد وُصفت هذه المحاولة بأنها من أوائل الكتب في التأليف النحوي الحديث[162]؛ نظراً لاستخدامها ـ لأول مرة ـ الجداول الإيضاحية، فأيقظت بذلك العقول، وفتحت الطريق لما بعدها من محاولات. وتبعتها محاولة الشيخ أحمد محمد المرصفي في كتابه **تقريب فن العربية لأبناء المدارس الابتدائية**، ثم محاولة الشيخ حسين المرصفي في كتابه **الوسيلة الأدبية إلى العلوم العربية**، الذي صدر سنتي 1289هـ، 1292هـ، وهو كما يقول أحد المعاصرين: «**أول كتاب في علوم اللغة العربية يؤلَّف على نحوٍ تجديدي**»[163].

وفي عام 1305هـ/ 1887م أصدر حفني ناصف وزملاؤه من خريجي دار العلوم كتاب **الدروس النحوية لتلاميذ المدارس الابتدائية**، وأتبعوه سنة 1891م بكتاب آخر هو **الدروس النحوية لتلاميذ المدارس الثانوية**، ثم جاءت في عام 1927م ـ تقريباً ـ محاولة الأستاذين علي الجارم ومصطفى أمين، متمثلةً في سلسلة **النحو الواضح**، وقد نالت هذه السلسلة شهرةً واسعةً، وحققت نجاحاً كبيراً على المستوى التعليمي، وما زالت تحتفظ بهذه الشهرة وذلك النجاح لدى المؤسسات العلمية، بسبب ما اتصفت به من عناية بالأمثلة وتحليلها، ثم استنتاج القاعدة من خلالها، والاهتمام بالتمرينات التطبيقية.

وفي عام 1929م أصدر مرسي مصطفى الحميدي كتابه **النحو الحديث**، كما أصدر زكي المهندس وآخرون كتاب **النحو المصور** سنة 1931م، وتميَّز هذان الكتابان باستخدام الصور الإيضاحية لأول مرَّة في تاريخ التآليف النحوية[164].

---

(162) **معالم التطور الحديث في اللغة العربية وآدابها**، محمد خلف اللَّه أحمد، ص31.

(163) المصدر السابق، ص144.

(164) تناول بعض المعاصرين هذه المحاولات بالدرس التأريخي التحليلي التقييمي. ينظر في ذلك: **معالم التطور الحديث في اللغة العربية وآدابها**، ص122 فما بعدها، **أصول** =

وبوجه عام، اتسمت هذه الأعمال جميعها بمحاولة تيسير المادة النحوية على طلاب المدارس بمستوياتها المختلفة ـ أسلوباً، وعرضاً، ووضع قاعدة ـ، دون أن تصل إلى جوهر النحو وقضاياه الداخلية، بمعنى أنها عُنيت بالشكل دون المضمون.

وفي عام 1936م شاركت وزارة المعارف المصرية في هذه المحاولات التجديدية، فكوَّنت لجنةً من بعض الأسماء المشهورة، كالدكتور طه حسين، والدكتور محمد مهدي علَّام، والدكتور علي عبد الواحد وافي، والأستاذ أحمد الإسكندري؛ للتخطيط والمراجعة، ولجنةً أخرى للتنفيذ والتأليف، مكوّنةً من الأساتذة/ إبراهيم مصطفى، ومحمد عطية الأبراشي، ومحمود السيد عبد اللطيف، وعبد المجيد الشافعي، ومحمد أحمد برانق، وأصدرت هاتان اللجنتان سنة 1938م كتاب **تكوين الجمل** للمرحلة الابتدائية، وسلسلة كتب بعنوان **قواعد اللغة العربية** للمرحلتين الابتدائية والثانوية، لكن هاتين المحاولتين لم تنالا ـ بالرغم من شهرة أعضائهما ـ ماكان مؤمَّلاً لهما من نجاح في ميدان إصلاح النحو العربي[165].

ثم أصدر الأستاذ إبراهيم مصطفى ـ وهو أحد دُعاة التجديد اللغوي ـ كتابه **إحياء النحو** سنة 1937م، فكان كما يقول الدكتور عبد الرحمن أيوب: «**أول كتاب ظهر في العالم العربي في العصر الحديث لنقد نظريات النحاة التقليدية**»[166]، وقد أحدث هذا الكتاب ضجّةً علميةً واسعة النطاق، وكان بمثابة القاعدة التي بُنيت عليها بقية المحاولات الإصلاحية، والضوء الذي أنار الطريق لدعاة هذه المحاولات. وتقوم فكرته الجوهرية على إلغاء نظرية العامل، والنظر إلى علامات الإعراب على أنها دَوَالٌّ على المعاني، وليست هي عوامل تُحدث الرفع، والنصب، والجرَّ، والجزم، وإلغاء التأويل وما به من تقدير وإضمار، وبناء النحو بناءً جديداً يقوم على الاعتراف بحركتين من حركات الإعراب، هما الضمة علم

= **النحو العربي**، ص294-295، **في إصلاح النحو العربي**، ص59-74، **تيسير النحو التعليمي**، ص26-27.

(165) **في إصلاح النحو العربي**، ص74.

(166) **دراسات نقدية في النحو العربي**، ج (الهامش).

الإسناد، والكسرة علم الإضافة، واطّراح حركة الفتحة. وهو بهذا يجعل أبواب النحو منحصرةً فيما يندرج تحت باب الضمة، كالمبتدأ، والفاعل، ونائب الفاعل، واسم كان... إلخ، وما يندرج ضمن باب الكسرة، كالإضافة، وحروف الجر، مع إدماج التوابع ذات المعاني المشتركة في بعضها، لتصبح نوعين هما: النعت والبدل، بدلاً من خمسة توابع كما هي عند النحاة، وما عدا ذلك من منصوبات، كالمفاعيل، والحال، والتمييز، والاستثناء، فلا وجود لها في هذا النحو الجديد![167].

لقد كان هذا الكتاب وما حمله من آراء ونظريات، ميداناً لدراسات وأبحاث ناقدة عديدة، اتَّسَّمَ بعضها بالردِّ العنيف، والنقض الكلي لجميع ما ورد فيه من أفكار، كما هي الحال في كتاب الشيخ محمد عرفة **النحو والنحاة بين الجامعة والأزهر**، الذي يظهر من خلال عنوانه أن النقد ـ في مجمله ـ لايتعدى أن يكون تنافساً بين مؤسستين علميتين، هما الجامعة والأزهر، أكثر من كونه اختلافاً علمياً في وجهات النظر. كما كان بعض تلك الردود علمياً خالصاً[168]. ومهما يكن من شيء، فإن الكتاب ـ برغم ما قيل فيه من أن صاحبه اطَّلع على مخطوطة **الردّ على النحاة**، لابن مضاء، وأفاد منها في منهجه، وعليه فليس ثَمَّةَ جديد فيه ـ يظلُّ **«فتحاً جديداً لفهم مشكلات النحو، والعمل على حلِّ بعض قضاياه»**[169].

وتوالت محاولات الإصلاح في النحو العربي، فقامت وزارة المعارف المصرية سنة 1938م بتشكيل لجنة مُكَوَّنة من الدكتور طه حسين، والأساتذة/ أحمد أمين، وإبراهيم مصطفى، وعلي الجارم، ومحمد أبو بكر إبراهيم، وعبد المجيد الشافعي، مهمتها البحث في تيسير قواعد النحو والصرف والبلاغة، وتقديم

---

(167) **إحياء النحو**. وينظر: **تيسير النحو التعليمي**، ص27-31.

(168) ينظر في ذلك: **النحو الجديد**، عبد المتعال الصعيدي، ص5-81، في **إصلاح النحو العربي**، ص99-112، **العربية وعلم اللغة البنيوي**، ص62-68، «كتاب "إحياء النحو" للأستاذ إبراهيم مصطفى»، د. عبد اللّه درويش، بحثٌ ألقي بمناسبة العيد المئوي لكلية دار العلوم، 1991م، ونشر ضمن **الكتاب التذكاري للاحتفال بالعيد المئوي لكلية دار العلوم**، مطبعة عبير، القاهرة، 1413هـ ـ 1993م، ص533-574.

(169) «كتاب "إحياء النحو" للأستاذ إبراهيم مصطفى»، د. عبد اللّه درويش، ص574 (مصدر سابق). وينظر: **دراسات في النحو**، د. طه عبد الحميد طه، ص22-23.

اقتراحاتها في هذا الشأن. وقد وضعت اللجنة لها أسساً تسير على ضوئها، وهي: عدم المساس من قريب أو بعيد بأيٍّ أصل من أصول اللغة، والعمل على تيسير القواعد والأصول بحيث تصبح قريبةً من العقل الحديث، وعدم العدول عن القديم لمجرد كونه قديماً، وألا يتمَّ التغيير فيما اتفق عليه النحاة إلا حينما يقتضي الأمر ذلك، وتخليص النحو مما يعسر على المعلمين والمتعلمين، كالتعليل الفلسفي، والقواعد والمصطلحات المسرَف فيها...[170]، وقدَّمت اللجنة تقريرها الذي ينص على الاقتراحات التالية (في ميدان النحو):

أولاً: وجوب الاستغناء عن الإعرابين، التقديري في المفرد، والمحلي في الجمل.

ثانياً: إلغاء التمييز بين العلامات الأصلية والفرعية للإعراب، وعدم نيابة إحداها عن الأخرى، وعَدُّ كلٍّ منهما في موضعه أصلاً.

ثالثاً: أن يكون لكل حركة لقبٌ واحدٌ في الإعراب وفي البناء، وأن يُكتفى بألقاب البناء.

رابعاً: تتألف الجملة من جزءين أساسيين، ومن تكملة؛ وتسمية هذين الجزءين بالموضوع والمحمول، وهما من مصطلحات المناطقة.

خامساً: لايلزم أحد جزءي الجملة صورةً واحدةً في الترتيب، أمَّا المطابقة بينهما فتلزم في النوع، أمَّا في العدد فإن كان المحمول متأخراً لحقته علامة العدد، وإن كان متقدماً لم تلحقه.

سادساً: عدم تقدير المتعلق العام للجار والمجرور والظرف، أمَّا المتعلق الخاص لهما فهو المحمول.

سابعاً: إلغاء الضمائر المستترة جوازاً أو وجوباً.

ثامناً: اختصار الأبواب النحوية، وذلك بجعلها أبواباً ثلاثة هي/ باب الموضوع، ويشمل المبتدأ، والفاعل، ونائبه، واسم كان، واسم إن، وباب

---

(170) مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية، 6/ 185.

المحمول، ويشمل خبر المبتدأ، وخبر كان، وخبر إن، وباب التكملة، ويشمل المفاعيل، والحال، والتمييز.

تاسعاً: الاكتفاء بتعليم الناشئة في الأشياء التي لايظهر فيها موضوع ومحمول على أنها أساليب، كصيغ التعجب، والتحذير، والإغراء، وتُوَجَّه العناية فيها إلى طرق الاستعمال، لا إلى تحليل الصيغ وفلسفة تخريجها(171).

وقد عُرضت هذه الاقتراحات على المجمع اللغوي بالقاهرة، وأُسند إلى لجنة الأصول دراستها، وناقشها في مؤتمره لسنة 1945م، وأصدر فيها قرارات اتفقت بصفة عامة مع هذه الاقتراحات، مضافاً إليها بعض التعديلات(172).

وقد انتُقدت هذه الاقتراحات انتقاداً كبيراً من الهيئات العلمية، كالأزهر، ولجنة دار العلوم، ومن كثير من اللغويين المعاصرين(173). وكان المجمع قد أرسل إلى المجامع اللغوية في بغداد ودمشق قراراته تلك، ورَدَّ هذان المجمعان عليها رداً يحمل في طيَّاته عدم الرضا والقبول لهذه القرارات(174). وبرغم ذلك كلِّه بُدئ بتنفيذها على المدارس بعد ثورة 1952م، فعُدِّلت مناهج اللغة العربية في المدارس بمراحلها المتعددة، وأُلِّفت كتبٌ على ضوء هذه المناهج المعدَّلة، وأُلقيت المحاضرات التي تشرح للمعلمين هذه الاتجاهات الحديثة في تيسير النحو، واستمر العمل بها نحواً من ثلاث سنين، ولكنها لم تصادف نجاحاً كبيراً؛ إذْ سُرعان ما اطُّرحت، وعُدِلَ عنها إلى ما كانت الحال عليه قبل تطبيقها(175).

(171) **المؤتمر الأول للمجامع اللغوية العلمية**، دمشق، 1965م، ص172-180.

(172) ينظر: **محاضر الجلسات في الدورة الحادية عشرة**، 1971م، ص242 فما بعدها، **تيسير النحو التعليمي**، ص39-48.

(173) ينظر: **مناهج تجديد**، ص31-40، **النحو الجديد**، عبد المتعال الصعيدي، ص96-139، **المدخل إلى دراسة النحو العربي**، ص5-6، **من قضايا اللغة والنحو**، علي النجدي ناصف، ص115 فما بعدها، «رأي الأزهر في الاتجاهات الحديثة لتدريس النحو»، أحمد محمد غنيم، **مجلة الأزهر**، الجزء الأول، المجلد 33، 1961م، ص63-72، الجزء الثاني، ص186-191، **في إصلاح النحو العربي**، ص113-118، **تيسير النحو التعليمي**، ص32-48.

(174) **تيسير النحو التعليمي**، ص46-48.

(175) **النحو الجديد**، ص107-108، **تيسير النحو التعليمي**، ص45، **أصول النحو العربي**، ص297-298.

وكما نلاحظ فإن هذه المحاولة لم تخرج في إطارها العام عن محاولة الأستاذ إبراهيم مصطفى في **إحياء النحو**، ولولا الظروف التي أحاطت بها من التأييد الرسمي، والوجاهة الاجتماعية لأعضاء لجنتها، لما أخذت طريقها إلى التنفيذ العملي، ولبقيت كغيرها من المحاولات السابقة في ذمة التأريخ.

وبعد صدور هذه المحاولة ذات الطابع الرسمي والجماعي، قام الأستاذ عبد المتعال الصعيدي ـ وهو أحد دُعاة الإصلاح والتجديد الأزهريين ـ سنة 1938م، بنشر مقالات ست لنقد المحاولة السابقة[176]، متخذاً من ذلك تصوراً عاماً لتيسير قواعد الإعراب، وتجديد النحو بصفة عامة. وقد بنى تيسيره هذا على استبعاد كل ما له صبغة فلسفية من النحو، وحذف بعض الأبواب التي تتصف بالفضول والتكلف، كالاشتغال، وإدماج الإعرابين التقديري والمحلّي، والاستغناء بذلك عن الإعراب المحلّي وعن البناء كلّه . وأشفع ذلك بنماذج تطبيقية لبيان اطِّراد الإعراب الجديد، وما به من اختصار وتيسير[177].

ثم أصدر عام 1947م كتابه **النحو الجديد**، وفيه تعرض للمحاولات الإصلاحية السابقة، ومحاولته المتقدمة، وختمه بما أسماه «قواعد النحو الجديد»، متمثِّلةً في إعراب الأبواب النحوية، من مرفوعات، ومنصوبات، ومجرورات[178].

فأمَّا محاولته الأولى فقد أغفل ذكرَها ما تلاها من محاولات، بل لم تنل من المعاصرين له عنايةً تذكر، وتُعُمِّدَ إهمالها وعدم التعرض لها بالنقد والتقييم! على الرغم من تميزها عن غيرها بعدم إعطائها العامل تلك الأهمية التي أعطته المحاولات السابقة، وأنها كما يقول أحد المعاصرين: «**اتجهت في إصلاحها لمناهج النحاة وفهمهم لظواهر اللغة، وليس لقواعد اللغة ذاتها**»[179].

---

(176) نُشرت هذه المقالات في مجلة الرسالة تحت اسم (أزهري). ينظر: **النحو الجديد**، ص112-113.

(177) ينظر: **النحو الجديد**، ص111-199.

(178) المصدر السابق، ص237-265.

(179) **في إصلاح النحو العربي**، ص149-150.

وأمّا محاولته الأخرى فقد أولت الإعراب عنايتها الخاصة، وكأنَّ النحو إعرابٌ كلُّه!، ولذا فإنها أقرب ما تكون إلى «**مجموعة قواعد مُبَوَّبة أشبه بكتاب مدرسي**»(180) منها إلى أن تكون تجديداً للنحو العربي. وأستطيع القول على وجه الإجمال: إن هذه المحاولة لم تُضف جديداً ذا أهمية لما سواها من محاولات، وكلُّ ما هنالك أنها تدور بشكل أو بآخر في الإطار الفكري العام لما سبقها من محاولات.

وتلا ذلك محاولة للأستاذ يعقوب عبد النبي (ت1975م)، اتخذت جانباً نظرياً أسماه «**إصلاح النحو**» سنة 1941م، وآخر تطبيقياً أطلق عليه «**النحو الجديد**» سنة 1942م، وقدَّمها إلى المجمع اللغوي بمصر(*)، ولكنها لم تنل من عناية المجمع ما هي به قمينة، ففقدت بهذا ما كان يراد لها من ذيوع وتطبيق.

وقد تبين لي من خلال ما أتيح لي الاطلاع عليه(181) أن صاحب هذه المحاولة أقامها على الأسس التالية:

أولاً: أن يتمَّ إصلاح النحو من داخل النحو نفسه، فلا ابتداع ولا اختراع يخالف الأصول العامة.

ثانياً: القضاء على الأقوال والمذاهب المختلفة، ووجوه الإعراب المتعددة.

ثالثاً: جمع الأبواب المتشابهة في مكان واحد، وإلغاء الأبواب التي يظهر فساد التبويب لها، أو إلحاقها بغيرها.

---

(180) **في إصلاح النحو العربي**، ص170.

(*) هذه المحاولة ـ فيما يذكر عبد الوارث سعيد ـ مخطوطةٌ محفوظةٌ بمجمع اللغة العربية بالقاهرة. ينظر: **في إصلاح النحو العربي**، ص164. وحينما ذهبتُ إلى المجمع، واستفسرتُ منهم عنها، أفادوني بعد البحث في مكتبة المجمع وفهارسها أنه لاوجود لها!. ويعود الفضل للأستاذ عبد الوارث سعيد في الكشف عن هذه المحاولة وتعريف الناس بها، وتحليل مضمونها. ينظر: المصدر السابق، ص123-132.

(181) نشر ذلك في: **مجلة الأدب** بعنوان «إصلاح النحو العربي»، العدد الثاني، السنة العاشرة، 1965م، ص72-81، العدد الثالث، ص149-161، العدد الرابع، ص205-217، العدد الخامس، ص275-283، العدد السادس، ص348-360، العدد السابع، ص398-409، العدد الثامن، ص456-467، العدد التاسع، ص521-531.

رابعاً: المحافظة على قواعد العربية، وعدم محاولة تغييرها[182].

ورغم أنها تبدو في مبادئها العامة لا تختلف عن محاولة وزارة المعارف السابقة، فإن المتأمل فيها ملياً يجد أنها تتصف بالعمق في معالجة أبواب النحو ومسائله، وبسببٍ من ذلك فقد وصفها بعض الباحثين بأنها أنضج محاولات إصلاح النحو الشاملة، « **وأقربها منهجاً ومضموناً إلى مستوى المحاولات التجديدية القائمة على المنهج اللغوي الحديث**»[183].

وفي عام 1943م ألقى الشيخ أمين الخولي محاضرةً بعنوان «**هذا النحو**»[184]، دعا فيها إلى تيسير النحو تيسيراً ينطلق من مبدأ إصلاح الفقه في العصر الحاضر، حتى لو أدى ذلك إلى المساس بالأصول اللغوية العامة، تلك الأصول التي كانت المحاولات السابقة قد حذَّرت من الاقتراب منها، أو الخروج عليها. وقد دعا الشيخ الخولي ـ ضمن ما دعا إليه ـ إلى أن يُبتعد بالنحو عن الاستثناءات، واضطرابات الإعراب، عن طريق اطِّراد القاعدة، واختيار الإعراب الأسهل، أو الأقرب إلى الفهم، أو الأكثر شيوعاً في الحياة الحاضرة.

والحقُّ أن هذه المحاولة أقرب إلى الجانب التنظيري منه إلى الجانب التطبيقي، ثم إنها لا تبعد كثيراً عن المحاولات السابقة؛ من حيث إنها محاولةٌ جزئيةٌ تناولت الجانب الشكلي للنحو، دون أن تسهم في إيجاد حلٍّ جذري لما في النحو العربي من مشكلات منهجية قائمة. كما يلاحظ عليها التشابه مع محاولة ابن مضاء القرطبي في كونهما ينطلقان من مبدأ واحد هو محاولة تطبيق مذهب من مذاهب التشريع الإسلامي على التشريع اللغوي، وأعني بذلك اتخاذهما منهج الإصلاح الفقهي قاعدةً للإصلاح النحوي. وآخر هذه المُلاحظات خطورة ما تدعو إليه من هدم الأصول العامة للغة!، ومن أجل هذا كلِّه وُصفت هذه المحاولة

(182) «إصلاح النحو العربي»، يعقوب عبد النبي، **مجلة الأدب**، العدد الثاني، السنة العاشرة، 1965م، ص79-81.

(183) **في إصلاح النحو العربي**، ص123.

(184) نُشرت في **مجلة كلية الآداب**، جامعة فؤاد الأول، المجلد السابع، 1944م، ص29-68، ثم أوردها ضمن كتابه **مناهج تجديد**. . .، ص17-65.

بالانحراف عن الغاية المقصودة من التيسير، ومجانبة التوفيق والصواب، والبعد عن المنهج اللغوي السليم[185].

وفي عام 1947م نشر الدكتور شوقي ضيف ـ لأول مرة ـ كتاب **الردّ على النحاة** لابن مضاء القرطبي، وكان بَعْثُ هذا الكتاب بَعْثاً لحركة علمية واسعة في مجال إصلاح النحو، أو بمعنى أصحّ كان نشره دعماً لهذه الحركة الإصلاحية، التي كانت قد بدأت منذ فترة ليست بالقصيرة. وقد ضمَّن الدكتور شوقي ضيف مقدمته لهذا الكتاب حديثاً عن أسس تجديد النحو العربي، وهي: إعادة تنسيق أبواب النحو وتنظيمها تنظيماً جديداً بحيث تُجمع الأبواب المتجانسة في مكان واحد، وإلغاء الإعراب التقديري والمحلي، والاستغناء عن الإعراب الذي لا يُفيد في صحة النطق[186].

ثم قدَّم سنة 1977م لمجمع اللغة العربية بالقاهرة مشروعاً لتيسير النحو[*]، تضمَّن تلك الأسس السابقة، مضيفاً إليها أساساً رابعاً هو وضع ضوابط دقيقة لأبواب المفعول المطلق، والمفعول معه، والحال. وقد درسها المجمع، وأقرَّ جزءاً منها سنة 1979م، مع بعض التعديلات[187]. ثم ألقى في مؤتمر المجمع سنة 1981م محاضرةً عن تيسير النحو، وكانت خلاصةً لتجربته السابقة، مع إضافة أساسين آخرين هما/ حذف الزوائد من أبواب النحو التي لاحاجة لها، وإدخال إضافات ضرورية لأبواب أخرى[188].

وآخر جهود الدكتور شوقي ضيف في هذا الميدان كتابه الذي أصدره سنة 1982م بعنوان **تجديد النحو**، وكان بمثابة انتقال من الجوانب النظرية السابقة إلى

---

(185) ينظر: **النحو الجديد**، ص219-220، **في إصلاح النحو العربي**، ص133-140.

(186) مقدمة تحقيقه لكتاب **الرد على النحاة**، ص47-76.

(*) يستخدم الدكتور شوقي ضيف مصطلحي التيسير والتجديد بمعنيين مختلفين، فالتجديدُ عنده صياغةٌ جديدةٌ للنحو، أمَّا التيسيرُ فغايةُ هذا التجديد. ينظر: **تيسير النحو التعليمي**، ص74.

(187) **تيسير النحو التعليمي**، ص49.

(188) نُشرت هذه المحاضرة في كتاب **في أصول اللغة**، الجزء الثالث، ص210-219، إصدار: مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

الجانب التطبيقي، وقد قسَّم كتابه هذا ستة أقسام، منها قسمان للصرف، والأربعة الأخرى للنحو، بحث فيها المرفوعات، والمنصوبات، وما أسماه بالتكملات، وإضافات لأبواب مهمة[189]. والواقع أن هذه المحاولة أقيمت دعائمها على هَدْيٍ من أفكار ابن مضاء، بل لا نُغالي إذا قلنا: إن نشره لكتاب **الردّ على النحاة** أتاح له فرصة التفكير في محاولته هذه تنظيراً وتطبيقاً، وليس هذا استنتاجاً منَّا، بل إنه صرَّح به في أكثر من موضع[190]، على الرغم من وضوح التأثر وضوحاً لا يحتاج معه إلى استنتاج أو تصريح.

ولم تسلم هذه المحاولة من نقد المعاصرين، فقد تناولها كثيرٌ منهم بالدراسة النقدية، وتكاد تُجمع آراؤهم على أنها ليست سوى محاكاة لأفكار سابقة، وهي أقرب ما تكون إلى الطابع التقليدي للنحو العربي منها إلى الطابع التجديدي، كما أنها لاتخدم النحو، ولاتحقق له ما يراد من تيسير[191].

ورغم اقتناعي بهذه الآراء النقدية فإن جهد الدكتور شوقي ضيف في هذا الميدان يظلُّ محتفظاً بقيمته التأريخية التي لايمكن مصادرتها، أو الحطُّ من شأنها.

وصدر بعد ذلك محاولاتٌ عديدةٌ، **كتيسير النحو**، **وتحرير النحو العربي**[192]، لمجموعة من المؤلفين الذين أغلبهم ممن اشترك في المحاولات السابقة، وبخاصة

---

(189) **تجديد النحو**، ص5-8. ولابدَّ من الإشارة إلى أن الدكتور شوقي ضيف قد وضع كتاباً بعنوان **تيسير النحو التعليمي**... بغرض ترسيخ آرائه في التيسير الذي يدعو إليه، وتوضيح منهجه الذي اتبعه فيه، وليس هو محاولة أخرى في هذا الميدان كما قد يُظَنّ. ينظر: **تيسير النحو التعليمي**، ص6.

(190) ينظر: مقدمة تحقيقه لكتاب **الرد على النحاة**، ص76، **تجديد النحو**، ص3.

(191) ينظر: **النحو الجديد**، ص232-235، «ابن مضاء القرطبي»، محمد علي النجار، **مجلة الأزهر**، المجلد التاسع عشر، 1367هـ، ص899-905، **في إصلاح النحو العربي**، ص141-146، **العربية وعلم اللغة البنيوي**، ص80-82.

(192) صدر كتاب **تيسير النحو** سنة 1948م، وهو كتابٌ مدرسيٌ يقوم على التيسير التربوي وليس الإصلاح المنهجي، وصدر كتاب **تحرير النحو العربي** سنة 1958م، ويُعَدُّ ترجمةً تطبيقيةً لمشروع وزارة المعارف ليس إلا. ومما تجدر الإشارة إليه أن كتاب الأستاذ عباس حسن **النحو الوافي** الذي صدر في الفترة 1958-1963م، ما هو إلا صياغةٌ شموليةٌ معاصرةٌ للنحو العربي، وليس كتاباً في إصلاح النحو. ينظر: «مناهج تجديد في النحو العربي»، يعقوب عبد النبي، **مجلة الأدب**، العدد الثاني، السنة الحادية عشرة، =

محاولة وزارة المعارف، لكنها لم تكن سوى ترسيخ للأسس التي قامت عليها محاولات متقدمة.

ثم صدر للأستاذ محمد أحمد برانق كتاب **النحو المنهجي**(193)، وفيه حمل على نظرية العامل، ذاكراً سبب اضطرار النحاة للتقدير، والإضمار، والحذف، وتعليق الجار والمجرور، وتوزيع الباب الواحد إلى أبواب متفرقة. ودعا في هذا الصدد ـ ربَّما لأول مرة ـ إلى ما يسمى بالنحو الوظيفي (Functional grammar)، الذي يقوم على وظيفة الكلمة في الجملة، وجمع المعاني الواحدة في باب واحد، أو بمعنى آخر النحو الذي يُبتعد فيه عن الأقيسة والعلل والتقديرات، ويُكتفى فيه بما تَمَسُّ الحاجة إليه(194).

ومفهوم النحو المنهجي عنده ـ كما اتضح لي ـ لايختلف عن المفهوم السابق للنحو الوظيفي، فهو نحوٌ يسعى لتحقيق صحة النطق والكتابة والقراءة، وعلى هذا فالنحو المنهجي والوظيفي معناهما متحد، وغايتهما واحدة.

وفي هذه المحاولة أخذ الأستاذ برانق بمصطلحي المسند إليه والمسند، عوضاً عن مصطلحي الموضوع والمحمول اللَّذَين رضيت بهما لجنة وزارة المعارف كما سبق، ورفضهما مجمع اللغة العربية بالقاهرة. وأدرج ضمن هذا المصطلح أبواب المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، ونائب الفاعل، وعَدَّ الضمائر المتصلة بالأفعال ـ سواء كانت للخطاب أو المتكلم أو الغائب ـ حروفاً، ورفض فكرة استتارها، كما رفض علامات الإعراب الفرعية، ونيابة حركة عن حركة، كنيابة الفتحة عن الكسرة في جمع المؤنث السالم، وألف المثنى وواو جمع

= 1968م، ص70-71. [وقد وصفه صاحب هذه المقالة بأنه يُعَدُّ في ميدان إصلاح النحو العربي وتجديده أسوأ كتاب ظهر في تأريخ النحو العربي كلِّه بعد كتاب **همع الهوامع** للسيوطي!]. ولست معه في ذلك؛ فالكتاب ـ كما أراد له صاحبه ـ عرضٌ عصريٌ للمباحث النحوية، يصلح لطلبة الجامعات والأساتذة المتخصصين، وليس محاولةً إصلاحيةً بالمفهوم المنهجي لها. وللمزيد ينظر: **في إصلاح النحو العربي**، ص79.

(193) لاأعلم على وجه التحديد متى صدر هذا الكتاب في طبعته الأولى، حيث اطَّلعت على هذه الطبعة ولم أجد تأريخاً لها، أمَّا الطبعة الثانية منه فقد صدرت سنة 1959م.

(194) **النحو المنهجي**، ص52-53.

المذكر السالم عن الضمة، ونيابة الياء فيهما عن الفتحة والكسرة. ويرى في هذا المقام أن هذه العلامات أصلٌ في موضعه، فالرفع علامته الضمة وألف المثنى وواو جمع المذكر السالم وواو الأسماء الخمسة، والنصب علامته الفتحة والياء في المثنى وجمع المذكر السالم والألف في الأسماء الخمسة، والجر علامته الكسرة والياء في المثنى وجمع المذكر السالم والأسماء الخمسة.

ومن آرائه أيضاً رفضُ تعلق الجار والمجرور والظرف بشيء ظاهر أو مُقَدَّر، وعدمُ التعرض لإعراب المقصور مطلقاً، والمنقوص في حالتي الرفع والجر، والتركيزُ على معاني بعض الأساليب، كالتعجب، والمدح والذم، والإغراء والتحذير، والاختصاص، دون تحليلها نحوياً (إعرابياً)، وضَمُّ الأبواب أو الأساليب ذات المعنى الواحد، كأسلوب النفي بأدواته المتعددة، والتوكيد، والتعجب[195]. وبوجه عام، فقد كان هدفه من الدعوة لهذا النوع من النحو هو التيسير على التلاميذ.

وهكذا نرى أن كثيراً من النقاط التي ذكرها إنما هي مقتبسةٌ مما أورده ابن مضاء، والأستاذ إبراهيم مصطفى، ومشروع وزارة المعارف، ولقد كان صريحاً حينما أعلن بتواضع جَمّ - على خلاف بعض أصحاب المحاولات السابقة - أن ما ذكره من ألوان التيسير «**ليس رأياً لِمُحْدَث، وإنما هو مذاهب قديمة، عُرضت عرْضاً جديداً، وأُحييت بعد أن كانت مهملة**»[196].

ويدخل ضمن محاولات إصلاح النحو العربي ما صنعه الأستاذ عبد العليم إبراهيم في كتابه الذي أصدره سنة 1969م، وأسماه **النحو الوظيفي**. ومفهوم النحو الوظيفي عنده هو «**مجموعة القواعد التي تؤدي الوظيفة الأساسية للنحو، وهي ضبط الكلمات، ونظام تأليف الجمل؛ ليسلم اللسان من الخطأ في النطق، ويسلم**

(195) لتفاصيل ذلك ينظر: **النحو المنهجي**، ص57-128.

(196) **النحو المنهجي**، ص127. وللتعرف على موقف بعض المعاصرين من هذه المحاولة ينظر: «النحو الجديد»، علي العماري، **مجلة الأزهر**، الجزءان الرابع والخامس، المجلد 31، 1959م، ص434-438، والجزء السادس، ص554-560، «النحو بين التجديد والتقليد»، عبد الخالق عضيمة، **مجلة الأزهر**، الجزء السابع، المجلد 32، 1960م، ص723-729، والجزء الثامن، ص867-874، **في إصلاح النحو العربي**، ص119-122.

القلم من الخطأ في الكتابة»[197]، وهو مفهومٌ ـ كما نرى ـ لايختلف عمَّا ذكره الأستاذ برانق في **النحو المنهجي**.

وقد قسَّم كتابه ـ بصفة عامة ـ إلى ثلاثة أقسام: قسم للمعرْبات، أسماءً وأفعالاً وجملاً، وقسم للمبنيَّات، أسماءً وأفعالاً وحروفاً، ، وقسم للأدوات ذوات المعاني الوظيفية المتعددة، وختمه بذكر تعدد الأوجه الإعرابية في بعض التراكيب، وتقديم تدريبات عامة على التحليل النحوي.

وصفوة القول في هذه المحاولة: أنها اهتمت على نَحْوٍ خاص بالجانب التربوي في النحو العربي، دون أن يكون للجانب المنهجي فيها نصيب، وقد كان هذا متوقعاً من صاحبها؛ لأنه من رجال التربية والتعليم، ولذا فهي لاتعدو أن تكون من مؤلَّفات النحو التعليمي الميسَّر ليس غير.

وممن أسهم في هذا الميدان الدكتور (الطبيب) محمد كامل حسين، وذلك في كتابه **النحو المعقول**[*] الذي أصدره سنة 1972م. وقد أطلق على محاولته الإصلاحية هذه مرةً مصطلح «**النحو المعقول**»، وأخرى «**النحو الحديث**»، وثالثةً «**النحو الجديد**».

وفي هذه المحاولة عَرَضَ للإعراب وعلاماته، وما أسماه «المتحدث عنه» قاصداً به المسند إليه أو الموضوع، والاستثناء، وكان وأخواتها، وإن وأخواتها،

---

(197) **النحو الوظيفي**، هـ ـ و (المقدمة).

(*) لم أتمكن من العثور على هذا الكتاب، إلا أنه قد نشر سنة 1971م بحثاً بعنوان «النحو المعقول» في **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، 27/ 24-59، كما أصدر سنة 1976م كتابه **اللغة العربية المعاصرة**، الذي أورد في نهايته ما أسماه «النحو الحديث». وهو ـ كما يقول عبد الوارث سعيد ـ يكاد يكون كتاب «النحو المعقول». **في إصلاح النحو العربي**، ص171، ولذا سيكون حديثي عن هذه المحاولة من خلال هذا البحث، والكتاب المذكور. ولابدَّ من الإشارة إلى أن الدكتور محمد كامل حسين دعا في كتابه: **اللغة العربية المعاصرة**، ص88، إلى ما أسماه «الفصحى المخفَّفة» كما سبق، ودراسة خصائصها، ووضع قواعد تنظيمها، وكأنه بهذا يدعو إلى استقراء جديد يقوم على جمع المادة اللغوية من خلال الاستعمال اللغوي المعاصر، والتقعيد له!، وقد تقدم القول بخطورة هذه الدعوة. ينظر: ص229. ولمزيد من التفاصيل حولها ينظر: **العربية وعلم اللغة البنيوي**، ص85-88.

والمنادى، والممنوع من التنوين (الصرف)، وما أسماه «التكملة» وهي المنصوبات، ونصب الفعل وجزمه، والشرط. كما عرض لأبواب صرفية، كالتصغير، والنسب، . . . إلخ، وهو بهذا يجعل مفهوم النحو شاملاً للصرف. وختم ذلك بعدّة مقترحات تتصل بأبواب الفعل الواحد، والمصادر، واسمي الزمان والمكان، وجمع التكسير، والعدد[198].

وهو في محاولته هذه يذهب إلى إلغاء الحذف والتقدير من النحو، وتيسير الإعراب، والاستغناء عن بعض أبوابه، كالاستثناء وخبر كان، واختصار القواعد النحوية بحيث تكون أقلَّ عدداً، وأيسر على المتكلمين.

ومجمل القول فيها: أنها اتَّصفت بالنزعة الوظيفية للنحو، حيث صرَّح بأن الغاية من دعوته هذه هي تجنب اللحن، وصحة الكلام، كما اتَّصفت بالاهتمام بالمعنى والمتكلم في تحديد المعنى النحوي، ولذا فإنها لاتبعد كثيراً عما سبقها من محاولات[199].

وهكذا يتضح لنا من خلال هذه المحاولات جميعها أنها جعلت من مبدأ صعوبة النحو العربي في المجال التعليمي نقطة بدء، فجاءت دراسات أصحابها النظرية والتطبيقية بمثابة حلول ناجعة لهذه الصعوبة، وقد استطاع بعضها أن يتلافى كثيراً من ذلك، وبخاصة ما اتصل بالأسلوب، وأمثلة الاستشهاد، وخفاء الفكرة، والتزيّد، ولكنها ـ بوجه عام ـ لم تُحدث تغييراً في جوهر النحو ومضمونه، وإنما كانت تنتهي إلى تغيير في المصطلح، أو في الصياغة، أو تحوير في بعض الأقسام، كما أنها اصطبغت بالفكر اللغوي القديم، ولم تستطع أن تنفكَّ من إساره، وظلت بعيدةً عن المناهج اللسانية الحديثة، بالرغم من أن بعضها يُلمس فيه شيء من معطيات هذه المناهج، جاء عَرَضاً وليس مقصوداً.

---

(198) ينظر: «النحو المعقول»، **مجلة المجمع**، 27/ 27-59، **اللغة العربية المعاصرة**، ص94 فما بعدها.

(199) لمزيد من التفاصيل ينظر: «أثر الألسنية في تجديد النظر اللغوي»، محمد صلاح الدين الشريف، ضمن أشغال ندوة **اللسانيات واللغة العربية**، عدد رقم (4)، 1981م، ص46، **في إصلاح النحو العربي**، ص152-158.

والشيء المُلاحظ على محاولات إصلاح النحو العربي في مصر المعاصرة أن أصحابها يربطون بين الإصلاح النحوي والثورة المصرية (23 يوليو 1952م)؛ فهي في رأيهم ذلَّلت الصعاب، وهيَّأت السبل لتنفيذه[200]، وهناك من المعاصرين من يربط ذلك بثورة سنة 1919م[201]، وهذا ـ إن صَحَّ ـ دليلٌ على أنه كان للجانب السياسي أثره على الجانب النحوي، واللغوي بصفة عامة، على أنه لا ينبغي إغفال جوانب أخرى، كالجانب الاجتماعي والثقافي في هذا التأثير. والمُلاحظة الأخرى أن هذه المحاولات كان لها صدىً إيجابيٌ في الوطن العربي، وبخاصة سوريا، ولبنان، والعراق، حيث ظهرت محاولاتٌ مماثلة، قام بها ـ فيما وقفت عليه ـ كلٌّ من الأستاذ يوسف السودا في **الأحرفية** سنة 1955م، والشيخ يوسف كركوش في **رأي في الإعراب** سنة 1958م، والأستاذ أحمد عبد الستار الجواري في **نحو التيسير** سنة 1962م، **ونحو الفعل** سنة 1974م، والدكتور مهدي المخزومي في كتابيه: **النحو العربي ـ نقدٌ وتوجيه**، سنة 1964م، وفي **النحو العربي ـ قواعد وتطبيق**، سنة 1966م، والدكتور فؤاد حنا ترزي في كتابه **في سبيل تيسير العربية وتحديثها** سنة 1973م، والمحامي محمد الكسار في **المفتاح لتعريب النحو** سنة 1976م، مما يعني أن تأثيراً قد أحدثته الدراسات اللسانية المعاصرة بمصر في جانبها النحوي على مثيلاتها من الدراسات في البلدان العربية.

هذا هو الشقّ الأول من تناولنا لتيسير النحو في دراسات اللغويين المعاصرين في مصر، ولما هبَّت رياح الاتجاهات الحديثة في دراسة اللغة على العالَم العربي، ومصر على وجه الخصوص، أخذت الدراسات النحوية المعاصرة تسير وجهةً أخرى، فلم يَعُدْ من شأنها معالجة الصعوبات التي يحفل بها النحو العربي، وإنما كان هدفها ـ في المقام الأول ـ بحث هذا النحو على ضوء النظريات اللسانية الحديثة، وبذا انتقل الدرس النحوي المعاصر من سيطرة الفكر

---

(200) **تحرير النحو العربي**، ص6. وينظر: تعليق الشيخ عضيمة على ذلك، وكذلك ردّ الأستاذ محمد أحمد غنيم، المنشورين في: **مجلة الأزهر**، الجزءان الثالث والرابع، المجلد 32، 1380هـ، ص325-326، والجزء الثاني، المجلد 33، 1961م، ص191.

(201) **من قضايا اللغة والنحو**، علي النجدي ناصف، ص119. وينظر: «**أثر الانقلاب السياسي والاجتماعي في اللغة العربية منذ سنة 1919م**»، عبد الرزاق إبراهيم حميدة، **صحيفة دار العلوم**، السنة الثالثة، العدد الثاني، 1936م، ص59-70.

اللغوي القديم إلى تأثير الفكر اللساني الحديث، ومن كونه وسيلةً لغاية إلى غاية في ذاته. وقد قام بهذه النُّقْلة المنهجية بعض جيل الرواد الذين اتصلوا بالدراسات اللسانية الحديثة، وحفلت أبحاث هؤلاء بالجانب التنظيري، وشيء من الجانب التطبيقي، كما في دراسة الدكتور أنيس عن الجملة العربية(202)، وكتاب الدكتور عبد الرحمن أيوب **دراسات نقدية في النحو العربي**، ونظرية القرائن النحوية لأستاذنا الدكتور تمام حسان. وهناك محاولتان تطبيقيتان لبعض المناهج اللسانية الحديثة قام بإحداهما الدكتور محمد عيد، والأخرى قام بها الدكتور محمد صلاح الدين مصطفى، ولا شك أن هذه الأبحاث والمؤلفات أسهمت بطريق غير مباشر في إصلاح النحو العربي، وعلاج بعض ما به من صعوبات، وإن لم يكن ذلك هدفاً من أهدافها كما سبق. وسنقتصر في هذا المقام على آراء كلٍّ من الدكتور أيوب، والدكتور تمام، والمحاولتين المذكورتين.

فأمَّا كتاب الدكتور أيوب المتقدم فقد استعرض فيه بعض أبواب النحو التي تندرج تحت مصطلحي الكلمة والكلام، وآراء النحاة القدماء الذين أطلق عليهم «النحاة التقليديين»، والتعقيب عليها بالنقد الذي يعتمد على أفكار المنهج الوصفي.

وتقوم دراسته هذه على استبعاد التعليلات الفلسفية والمنطقية من النحو العربي، والاكتفاء بوصف الظاهرة اللغوية بناءً على أن الكلمة مجموعة من الأصوات الملفوظة بالفعل لا الملحوظة في الذهن، والاعتماد على الشكل في وصف النظام النحوي، مع استبعاد عنصر المعنى (الدّلالة) عند تصنيف الوحدات اللغوية وتوزيعها، وتَبَعَاً لذلك جاءت دراسته الناقدة للأبواب النحوية التي سار في ترتيبها وفقاً للنَّسَق النحوي القديم.

وقد لقيت هذه الدراسة نقداً مريراً من بعض أصحاب الاتجاه المحافظ(203)، بل إن أحد أتباع المنهج الوصفي قلَّل من شأنها، واصفاً إياها

(202) ينظر: **من أسرار اللغة**، ص275 فما بعدها.
(203) ينظر ـ على سبيل المثال ـ: «النحو بين التجديد والتقليد»، عبد الخالق عضيمة، **مجلة الأزهر**، الجزء التاسع، المجلد 32، 1961م، ص1004-1015.

بأنها لم يُقَدَّر لها الفائدة المرجوّة، ولم يتقبلها الدارسون والمتعلمون؛ بسبب كونها دراسةً في المنهج والنظريات، وليست في وصف المسائل والأبواب[204]. والواقع أن الدكتور عبد الرحمن أيوب أعفى نفسه من مَغَبَّة هذا النقد حينما ذكر في مقدمة كتابه أنه مُجَرَّد مجادل، وليس باحثاً محلِّلاً[205].

والأمر المُلاحظ على هذه الدراسة إخراجها المعنى من التحليل النحوي، في الوقت الذي نجد فيه كثيراً من أصحاب المنهجين الوصفي والمقارن يُصرِّون على إدخال المعنى ضمن النظام النحوي، ولعلَّ هذا يعكس ـ كما يقول بعض الباحثين ـ الاتجاهات المتعددة للمدارس الألسنية الوصفية، حيث إن لها قضايا لم تُحْل بَعْد، وأهمها قضية المعنى[206].

ومهما يكن من شيء، فإن هذه الدراسة استفاد منها الفكر النحوي، واللغوي بصفة عامة، وأوقفتنا على منهج لساني حديث يمكن بواسطته دراسة التفكير النحوي العربي القديم، والوصول إلى نتائج عملية قد تصلح أن تكون بديلاً لبعض جوانبه، أو تيسيراً فيه، أو إصلاحاً له. صحيحٌ أن هذه الدراسة ـ كما يذكر بعض المعاصرين ـ «**لم تصل إلى نتائج تطبيقية، بل اكتفت بالنقد، وأبقت على أبواب النحو التقليدية كما هي، ولم تقترح بديلاً**»[207]، ولكنها مع هذا تظلُّ كما أراد لها صاحبها أن تكون «**تمهيداً ضرورياً لثورة عقلية لابدَّ من نضوجها قبل أن يتفتح ذهن الجيل الجديد إلى البحث اللغوي الموضوعي**»[208]. إلا أن الشيء الذي لا نعرف له سبباً هو توقُّف هذه الدراسة عند هذا الحدّ دون إتمام بقيتها، حيث إن الكتاب يُمَثِّل الجزء الأول منها!

---

(204) «تأثير الدرس اللغوي الحديث في النحو العربي»، د. محمد عيد، بحثٌ ألقي بمناسبة العيد المئوي لكلية دار العلوم، ونشر في: **الكتاب التذكاري للاحتفال بالعيد المئوي لكلية دار العلوم**، مطبعة عبير، القاهرة، 1413 هـ ـ 1993م، ص362-363.

(205) **دراسات نقدية في النحو العربي**، و(المقدمة).

(206) «أثر الألسنية في تجديد النظر اللغوي»، محمد صلاح الدين الشريف، ضمن أشغال ندوة **اللسانيات واللغة العربية**، عدد (4)، 1981م، ص53.

(207) **العربية وعلم اللغة البنيوي**، ص180. وينظر: «أثر الألسنية في تجديد النظر اللغوي» ص53، (مصدر سابق).

(208) **دراسات نقدية في النحو العربي**، و (المقدمة).

وأمَّا أستاذنا الدكتور تمام فقد قدَّم ـ لأول مرة ـ نظريةً متكاملةً جعل منها كما يقول بعض المعاصرين هندسةً جديدة لفهم النحو العربي[209]، وتُعرف هذه النظرية بـ «**نظرية القرائن النحوية**» (Theory of Grammatical Clues)، تلك النظرية التي حفلت بها مؤلفات الدكتور تمام، واحتفى بها في مقالاته ومحاضراته، وفصَّلها تلامذته في رسائل الماجستير والدكتوراه، حيث اتخذوا من كل قرينة موضوعاً مستقلاً، مكوِّنين بذلك مدرسة نحويةً عرفت باسم «**مدرسة القرائن النحوية**»[210].

وقبل بَسْط القول في مقوِّمات هذه النظرية، أرى أن يُذكر مفهوم النحو عند الدكتور تمام، المتمثِّل في أنه نظام ينبني على طائفة من المعاني النحوية العامة، كما في الجمل أو الأساليب، ومجموعة من المعاني النحوية الخاصة، كالفاعلية والمفعولية، ومجموعة من العلاقات السياقية التي تربط بين هذه المعاني الخاصة ربطاً إيجابياً، وهذه بمثابة قرائن معنوية على معاني الأبواب الخاصة. كما ينبني هذا النظام على قرائن لفظية مستمدة من جانبي الأصوات والصرف، والقيم الخلافية أو المقابلات بين هذه المعاني. وهذا المفهوم للنحو ـ كما نرى ـ يَعُدُّ الأصوات والصرف وسيلةً من وسائل دراسة التراكيب (النحو)، فالأصوات تُسهم في بناء النظام النحوي عن طريق قرينة الإعراب، وكذلك يُسهم الصرف عن طريق قرينة البنية والربط.

وبوجهٍ عام، يقوم النظام النحوي عند الدكتور تمام على فكرة التعليق، تلك الفكرة التي يدين بها الدكتور تمام لعبد القاهر الجرجاني (ت471هـ)، والتي بواسطة القرائن المختلفة لها يتم تحديد معاني الأبواب في السياق، وتُفَسَّر العلاقات بينها على صورة أكمل في التحليل اللغوي للمعاني الوظيفية النحوية[211]. وهذا يعني أن النحو ليس مقصوراً على ظواهر الإعراب والبناء،

---

(209) «تأثير الدرس اللغوي الحديث في النحو العربي»، د. محمد عيد، (مصدر سابق)، ص351.

(210) المصدر السابق، ص352.

(211) **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص178-190، «إعادة وصف اللغة العربية ألسنياً»، د. تمام حسان، بحثٌ ضمن أشغال ندوة **اللسانيات واللغة العربية**، عدد رقم (4)، 1981م، ص160-161.

وإنما هو نظام شامل يتناول بالإضافة إلى هذا دراسة العلاقات بين المعاني النحوية بواسطة ما يسمى بالقرائن اللفظية والمعنوية.

أمَّا نظرية القرائن النحوية فهي تقوم على أن هناك قرائن معنوية، كالإسناد، والتخصيص، والمخالفة، والنسبة، والتبعية، وقرائن لفظية، كالعلامة الإعرابية، والرتبة، ومبنى الصيغة، والمطابقة، والربط، والتضام، والأداة، والنغمة، تؤدي وظيفة توضيح المعنى الوظيفي النحوي، دونما حاجة لعوامل نحوية تَقْصُر عن أداء هذه الوظيفة[212]، وبهذا تصبح قرينة الإعراب - وهي قرينةٌ لفظيةٌ أعطاها القدماء حجماً أكبر مما تستحقه - من جملة قرائن أخرى تتضافر لكشف العلاقات، وتحديد المعنى النحوي، وليست هي وحدها التي تُفَسِّر العلاقات النحوية. وهذا يعني أن الدكتور تمام حسان لا يُنكر هذه القرينة أو يرفضها كليةً، بل ينظر إليها نظرةً شاملةً في إطار مجموعة قرائن تساعد على وضوح المعنى في النظام النحوي، وهكذا فإنه حينما يُقلِّل من القيمة الشكلية لقرينة الإعراب إنما يؤكِّد منهجه في أن المعنى هو الموضوع الأول والأخير لكل دراسة لغوية كما تقدم.

إن هذه المحاولة الرائدة ما هي إلا إعادةٌ لتصنيف النحو العربي، ولذا فإنه يُنظر إليها على أنها ذات صلة بالمحاولات الإصلاحية لهذا النحو؛ حيث إنها تحمل في مضمونها - لافي غايتها - طابع التيسير، فهي من جهة تلغي التفسيرات المنطقية والتعليلات الفلسفية للظواهر النحوية، كما تنفي من جهة أخرى القول بالحذف والإضمار، والأصل والفرع، والحكم بالشذوذ والقلة، والضعف والقوة، وتعدد الأوجه الإعرابية[213]. وقد أمكن بواسطة هذه النظرية تفسير هذه الظواهر تحت مبدأ الترخُّص، وليس هذا هو كلّ ما تحققه هذه النظرية، فعلاوةً على ما ذُكر فإنها تُغني عن نظرية العامل النحوي[214]، الذي شغل القدماء

---

(212) **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص178-240.

(213) المصدر السابق، ص231-233. وينظر: «إعادة وصف اللغة العربية ألسنياً»، د. تمام حسان، ص166-169 (مصدر سابق).

(214) **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص231. وتجدر الإشارة إلى أن آراء المعاصرين قد تفاوتت بشأن العامل، ما بين مؤيد له داع إلى إبقائه، ومنكر له داع إلى إلغائه، ومتردد بين هذا وذاك. لمزيد من التفاصيل ينظر: **العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث**، د. محمد حماسة عبد اللطيف، ص190-191. كما أن النحو التحويلي =

أنفسهم به، وأقاموا البناء النحوي على هَدْيٍ منه، وفي هذا رفعٌ لإصر كبير عانى منه النحو العربي عبر تأريخه الطويل.

وقد تفاوتت وجهات النظر في تقييم هذه المحاولة، فمن قائل: إنها نظريةٌ «**هزَّت الدراسات النحوية التقليدية هزاً عنيفاً، وفُسِّرت به بعض القراءات التي خرجت عن سنن العربية في الإعراب**»[215]، وآخر يذكر أنها لم تُضف إلى النحو القديم جديداً يُذكر باستثناء بعض المصطلحات[216]، وثالث يصفها بأنها أجرأ محاولة عُرفت في العصر الحديث[217].

والحقُّ أن فكرة تضافر القرائن النحوية، وتحديد المعنى النحوي على أساسها، فكرةٌ مُحْكَمة الوضع، متكاملة الجوانب، ذات أبعاد إيجابية في قضية من أخطر قضايا اللغة العربية، ولايُقَلِّلَنَّ من شأنها أن صاحبها لم يقم بتطبيقها عملياً وتعليمياً في النحو والتأليف في جميع أبوابه، كما ذكر هذا بعض المعاصرين[218]، فذلك ـ فيما أرى ـ مهمة من يريد إكمال البناء، فأستاذنا

= أعاد للعامل شيئاً من بريقه، بحيث لم يبتعد كثيراً عن الصورة التي جاءت في النحو العربي. ينظر: **النحو العربي والدرس الحديث**، ص147-149.

(215) «تأثير الدرس اللغوي الحديث في النحو العربي»، د. محمد عيد، ص352. (مصدر سابق).

(216) «النظام اللغوي بين الشكل والمعنى»، محمد صلاح الدين الشريف، **حوليات الجامعة التونسية**، العدد السابع عشر، 1979م، ص218. وقد ناقض صاحب هذه الدراسة نفسه حينما ذكر أن اتجاه الدكتور تمام في دراسة النظام النحوي جعله يُنَظِّم النحو تنظيماً جديداً، وكان قد ذكر في موضع آخر أن الدكتور تمام حسان جدَّد بعض التجديد. ينظر: المصدر السابق ص214، 217.

(217) «علامات الإعراب بين النظرية والتطبيق»، د. أحمد علم الدين الجندي، **مجلة معهد اللغة العربية**، جامعة أم القرى، العدد الثاني، 1404هـ، ص321. ولمزيد حول القيمة العلمية لهذه النظرية ينظر: **في إصلاح النحو العربي**، ص175-184، 199، **العربية وعلم اللغة البنيوي**، ص235-237، **العلامة الإعرابية في الجملة...**، ص284، **في التحليل اللغوي**، د. خليل عمايرة، ص18-19، 82-87، «نظرية القرائن في التحليل النحوي»، د. خالد بسندي، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، المجلد 4، العدد 2، 2007م، ص283-319.

(218) «علامات الإعراب بين النظرية والتطبيق»، د. أحمد علم الدين الجندي، ص320 (مصدرسابق). وينظر: **العلامة الإعرابية ...** ، ص199، **العربية وعلم اللغة البنيوي**، ص217. [كان هذا المأخذ قائماً إبَّان كتابة هذه الأطروحة، بيد أن الدكتور تمام =

الدكتور تمام كان حينما أعلنها يعيش مرحلة التنظير. وعلى الرغم من إيماني بأهمية الجانب التطبيقي لهذه النظرية، وغيرها من النظريات اللغوية، فإنني أجد في محاولة الدكتور محمد صلاح الدين مصطفى ـ التي سأعرض لها فيما بعد ـ ما يبعث شيئاً من الطمأنينة على سلامة النظرية، وصلاحيتها للتطبيق. هذا شيء، وشيءٌ آخر أنه إن كان بعض القدماء قد ألمح إلى بعض دعائم هذه النظرية، فإن التمايز بين نظرية الدكتور تمام والإرهاصات التي نجدها عند ابن جني، وعبد القاهر الجرجاني، وابن خلدون، عن فكرة القرائن، يكمن ـ في أوضح صوره ـ في أن هذه النظرية ما هي إلا إعادةُ وضعٍ للنحو من جديد في إطار متكامل، في حين أن تلك الإرهاصات لم تكن بهدف تحقيق هذه الغاية، وإنما كانت لأغراض أخرى[219]، ولقد كان الدكتور تمام أميناً مع نفسه حينما اعترف بسبْق عبد القاهر الجرجاني لتفسير العلاقات السياقية بين المعاني النحوية كما تقدَّم، كما كان ذكياً بالتقاطه هذه الفكرة من ثنايا التراث، وصياغتها في قالب جديد، بمفهوم أوسع، ومنهج لغوي حديث.

ونختتم تناولنا للشقِّ الثاني ـ والأخير ـ من المحاولات المعاصرة لتيسير النحو بعرض المحاولتين اللتين قام بهما اثنان من تلامذة جيل الروَّاد أصحاب المنهج الوصفي.

فأمَّا المحاولة الأولى فكان صاحبها ـ كما سبق ـ الدكتور محمد عيد، وذلك في كتابه الذي أسماه **النحو المصفَّى**[220]. وعنوان الكتاب يبدو ـ وإن لم يُصَرِّح مؤلِّفه بذلك ـ أنه مأخوذ من تلك الدعوة التي أطلقها الأستاذ عباس حسن لوضع النحو الموحَّد المصفَّى[221].

وتقوم دعائم هذا الكتاب ـ كما يذكر مؤلِّفه ـ على الإفادة من المنهج اللغوي الحديث نظرياً وتطبيقياً، وقراءة التراث النحوي القديم، وإلغاء ما يتفق

= حسان استدرك ذلك فأصدر سنة 2000م كتابه **الخلاصة النحوية**، الذي يمثِّل الجانب التطبيقي لنظريته النحوية].

(219) لتفاصيل ذلك ينظر: **العلامة الإعرابية**. . .، ص112-114، 284-289.

(220) صدر لأول مرة سنة 1971م، وطُبع بعد ذلك طبعات عديدة.

(221) **اللغة والنحو بين القديم والحديث**، ص185.

منه ونحو الصنعة، والإبقاء على ما يتفق ونحو اللغة. والتزم في عرض الأفكار النحوية بالبدء بذكر النصوص والأمثلة، ثم استخلاص القاعدة النحوية، مع استخدام الأسلوب الواضح المعاصر الذي لا غموض فيه ولا تزيُّد، والتعقيب على كل قسم من أقسام الكتاب بالتدريبات العملية.

هذا ما يتعلق بمنهج الكتاب، أمَّا محتوياته فقد وزَّعها على خمسة أقسام بصفة عامة، يمكن صياغتها في مبحثين رئيسين هما: الجملة الاسمية، والجملة الفعلية، وأورد تحت كلّ مبحث الأبواب النحوية الخاصة به. وقد صرَّح صاحب هذه المحاولة بأن كتابه هذا ثمرةٌ وحيدةٌ ناضجةٌ متكاملةٌ في التطبيق العملي للمنهج الوصفي![222].

ولم تسلم هذه المحاولة من النقد، فقد ذكر بعض المعاصرين بشأنها أنها لا تحمل من سمات التجديد ما كان يُتَطَلَّعُ إليه حين قراءة مقدمتها؛ بسبب عدم وجود صدىً فيها للنظريات اللسانية الحديثة، وعدم وجود أثر يُذكر لأهمِّ آراء ابن مضاء، إضافةً إلى إغفاله الإشارة إلى الأفكار التجديدية للأستاذ إبراهيم مصطفى، وأساتذته في دار العلوم[223].

وأراني متفقاً مع صاحب هذا النقد في التقييم لا في التعليل له؛ فهي لا تعدو أن تكون عَرْضاً جديداً لمذاهب قديمة، وتطبيقاً لدعوات سابقة في القديم والحديث. وأمَّا ما ذُكر من عدم إشارته للمحاولات التجديدية السابقة فأحسب أن ذلك لا يخفى على قارئ الكتاب المتخصص؛ إذْ من السهولة أن يجد بعض أصداء النظريات الحديثة، والأفكار التجديدية المعاصرة، الأمر الذي يجعل ذلك من باب تحصيل الحاصل. والواقع أن الدكتور محمد عيد حاول في هذا الكتاب ما وسعه أن يعرض المادة النحوية بما فيها من نصوص وشروح لها، وقواعد مستنبطة منها، عَرْضاً مُيَسّراً، تجاوز فيه كثيراً من التعليلات المنطقية، والتقديرات والتأويلات الظنية، لكنها مع هذا لم تستطع في كثير من مباحثها أن

---

(222) ينظر: **مقدمة الكتاب**، أ ـ د، وبحثه «تأثير الدرس اللغوي الحديث في النحو العربي»، ص363-368 (مصدر سابق).

(223) **في إصلاح النحو العربي**، ص80.

تخرج عن الإطار العام لتلك المحاولات التي تحدثنا عنها في الشقِّ الأول من هذه الدراسة. فعلى سبيل المثال حينما تحدث عن الخبر شبه الجملة وتعلقه بمتعلّق، عقّب على رأي النحاة القدماء الذين قدَّروا له فعلاً أو شبه فعل يتناسب مع سياق الجملة بقوله: «**والحقُّ أن هذا عناء مجهد، والأحسن ـ فيما اعتقد ـ أن يكون كلٌ من الجار والمجرور والظرف شبه جملة خبر** [كذا][*]، **دون بحث عن محذوف مقدر**»[224]، وهذا ما كان ابن مضاء قد اعترض عليه، ودعا إلى التخلص منه، وهو أيضاً ما ورد في محاولة وزارة المعارف، وبعض المحاولات الإصلاحية الأخرى. ولعلَّ النتيجة التي ذكر أنه توصَّل إليها، وهي صلاحية تطبيق المنهج الوصفي على الدراسات اللغوية العربية[225]، لعلَّها من القضايا المهمة التي سَتَسُدُّ نقصاً واضحاً في الجانب التطبيقي للدرس اللساني المعاصر في مصر. على أن هناك شيئاً لانحمده للمؤلف، وهو اعتزازه بمحاولته، وحكمه عليها بالنجاح أيّ نجاح![226]، وأحسب أن ذلك من حقِّ المتلقي، باحثاً كان أو دارساً، وليس من حقِّ صاحب المحاولة؛ لأنه بهذا يضع نفسه موضع الخصْم والحَكَم، ومثْل ذلك لا يصحُّ في منطق التقويم والتقييم.

وأمَّا المحاولة الأخرى والأخيرة، فهي ـ كما سبق ـ للدكتور محمد صلاح الدين مصطفى، وذلك في كتابه **النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم**[**]. وقد ذكر في مقدمة هذا الكتاب أنه بمثابة صدىً للمنهج الوصفي، وتطبيق لمبادئه على المستوى النحوي للغة العربية، وبخاصة وحدة الزمان والمكان والنص (المستوى اللغوي)، المتمثِّلة في الاستشهاد بالنصّ القرآني، والاكتفاء بوصف هذا النصّ كما هو، دون فرض قواعد مسبقة عليه. أمَّا منهجه في ترتيب أبواب كتابه فقد جاء بحسب الترتيب التقليدي للمؤلفات النحوية، معتمداً في دراسة هذه الأبواب على الصورة اللفظية لا المعنوية، والموازنة بين المنهجين المعياري والوصفي

(*) الصحيح بالنصب «خبراً».

(224) **النحو المصفى**، ص212.

(225) «تأثير الدرس اللغوي الحديث في النحو العربي»، ص368 (مصدر سابق).

(226) المصدر السابق، ص368.

(**) لم يُذكر تأريخ صدور هذا الكتاب، أمَّا سنة الإيداع فهي 1979م.

أثناء عرض المسائل النحوية[227]، وهذا يعني أننا أمام نموذج تطبيقي لنظريات المنهج الوصفي.

وجاء كتابه في جزءين، خَصَّصَ الأول منهما للكلمة من حيث: تقسيمها، وإعرابها وبناؤها، وتعريفها وتنكيرها، وخَصَّصَ الآخر للجملة (التركيب) وبخاصة الجملة الاسمية[*]. هذا هو الإطار المنهجي العام للكتاب، والذي نَوَدُّ الوقوف عنده هو نتائج هذه المحاولة، والقيمة العلمية لها. فأمَّا النتائج التي توصَّل إليها في الجزء الأول من الكتاب فلعلَّ من أهمها أن النظريات اللسانية التي يدعو إليها المنهج الوصفي لم تنجح تماماً عند تطبيقها على موضوعات النحو[228]. أمَّا نتائج الجزء الثاني فمن أهمها أن دراسة المعنى النحوي للأبواب من خلال نظرية تضافر القرائن يعطي النحو طابع الجدة والتميز والواقعية، كما أن بعض الأبواب النحوية من الصعوبة بمكان، بحيث لا يتضح معها تماماً دور القرائن في إيضاح المعنى، وإن كان بعضها الآخر يتضح فيها ذلك جداً[229].

وبعد، فإن هذه المحاولة لاتخلو من مُلاحظات، فهي ـ أولاً ـ ليست المحاولة الأولى التي تواجه مشكلة التطبيق للمنهج الوصفي، كما ادَّعى صاحبها[230]، بل إنها مسبوقةٌ بعمل آخر هو **النحو المصفَّى** للدكتور محمد عيد كما تقدم، ولعلَّ الصحيح أن الجزء الثاني من الكتاب هو المحاولة الأولى ـ فيما أعلم ـ لتطبيق نظرية القرائن النحوية، ثم إنها في كثير من مناحيها تصل إلى النتيجة التي سبق أن وصلت إليها المحاولات السابقة عليها. وثالث هذه المُلاحظات أنها مجموعةٌ من أفكار الدكتور تمام حسان، ومن المحاولات السابقة في تيسير النحو، وهذا ملموسٌ في نظرته للعامل، وأنه قرينة تتضافر مع قرائن أخرى لإيضاح المعنى النحوي، ورفضه فكرة الاستتار، والإعراب المقدر

(227) ينظر: **النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم**، ص5-25.

(*) ذكر المؤلف أن هناك جزءاً ثالثاً خُصِّص للجملة الفعلية. ينظر: الجزء الثاني من هذا الكتاب، ص5، 479، ولا أعلم هل صدر هذا الجزء فعلاً أو لا؟ على الرغم من بحثي الدائب عنه!.

(228) **النحو الوصفي...**، 1/ 445.

(229) المصدر السابق، 1/ 10، 2/ 478.

(230) المصدر السابق، 1/ 8، 25 .

في الأسماء المعتلة والمضاف لياء المتكلم، وإدخاله في المبنيات.

والشيء الذي يؤخذ عليه في هذه الناحية إغفاله الإشارة لمدى الإفادة من آراء الدكتور تمام!، على الرغم من اعترافه بفضل الأستاذ إبراهيم مصطفى في ارتياد طريق الكتابة النحوية الوصفية، وقد لا أكون مغالياً حينما أذهب إلى أن ما في كتابه من نظريات لسانية حديثة إنما يعود الفضل فيها لأستاذه الدكتور تمام.

وأمَّا النتيجة التي توصَّل إليها في الجزء الأول من الكتاب، فإنها تخالف ما كان الدكتور محمد عيد قد توصَّل إليه في **النحو المصفَّى** كما سبق، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فيبدو أن أدوات منهجه التطبيقي لم تَسْتَكمل مقوماتها، فَقَصُرَتْ عن الوصول إلى أهدافها. وأمَّا ما ورد من نتيجة في الجزء الثاني من الكتاب، فبالرغم من أنها لم تحسم صلاحية نظرية تضافر القرائن للتطبيق من عدمه، فإنه يُلمس من خلال استعراض هذا الجزء أنه في حاجة لدراسة متأنية شاملة، لكي يتمَّ الوصول إلى نتائج أحسب أنها ستكون في جانب هذه النظرية.

ورغم هذا وذاك، فإن هذه المحاولة التطبيقية لمبادئ المنهج الوصفي في المستوى النحوي قد دفعت بالدرس اللساني المعاصر في مصر خطوةً إلى الأمام، وكشفت عن مدى حاجة هذا الدرس لمحاولات تطبيقية أخرى، لا في النحو فحسب، وإنما في بقية مستويات اللغة.

وهكذا نصل إلى ختام هذا المبحث، والفصل بوجه عام، ليتضح لنا أن الدراسات النحوية المعاصرة في مصر سارت في اتجاهات عديدة، تمثَّلت في النقد الذي وُجِّه للدرس النحوي القديم، سواء ما كان صادراً عن أصحاب المذهب التقليدي أو أصحاب المذهب التجديدي. وقد نتج عن هذا الاتجاه بروز المنهجين الوصفي والمقارن في دراسة النحو، وإن كان قد حظي المنهج الوصفي بالجانب الأكبر من العناية في هذه الدراسة، وخاصةً في مستواه النظري. وهناك منهجٌ ثالثٌ غير مُعْلَن، وهو المنهج التحويلي (Transformational method)، لكنه في حقيقة الأمر لم يكن لِيُمَثِّل اتجاهاً له أنصاره ومريدوه، بل كان مجرد اتجاه يُستأنس به في مجال الوصل بينه وبين التفكير اللغوي القديم، أو في مجال الموازنة بينه وبين المنهج الوصفي.

فأمَّا النقد الذي أبداه أصحاب المذهبين (الاتجاهين) فقد اتَّسم في بعض جوانبه بالمبالغة في نقد النحو العربي، منهجاً، وتقعيداً، وتعليماً، وتأليفاً، ووقف عند حدوده دون تحويله إلى واقع عملي، فكان نقداً لأجل النقد وحسب، وهناك من شَفَعَهُ بالتقويم، فجاء إسهامه على هيئة مؤلَّفات مستقلة، أو محاولات جزئية، أو نظريات خاصة. وقد تفاوتت الخلفية الفكرية لأصحاب هذه الإسهامات، فبعضهم اقتصر على ثقافة تقليدية واجتهاد شخصي، وآخرون اعتمدوا على منهج لساني حديث، وفلسفة علمية محددة، مما انعكس أثره على مستوى تلك الإسهامات، فاتَّصف بعضها بالاهتمام بالشكل دون المضمون، وبعضها كان اجتراراً لأعمال سابقة، وبعضها تميز بعمق النظرة وشمولية التناول. وقد غاب عن كثير من هذه الإسهامات الجانب التطبيقي، حتى ما وُجد منه جاء ناقصاً، فلم يتبين من خلاله على وجه اليقين مدى سلامة الجانب التنظيري من عدمه. وإذا كانت تلك المحاولات الإصلاحية لم تستطع تقديم نموذج آخر مختلف للنحو العربي، فقد أكدت أنها ما زالت تُمَثِّل في أذهان المعاصرين مطلباً علمياً، وضرورةً فكريةً، وليس مُهِمّاً أنْ تصيب أو تُخطئ، ولكنْ حَسْبُهَا شرف المحاولة.

كما تبين أن الدراسة النحوية في مصر المعاصرة استطاعت أن توجد لها صدىً لافي موطنها وحده، بل في بقية أقطار الوطن العربي، مما يُعَزِّز القول بريادة الدراسات اللسانية المعاصرة في مصر، وتأثيرها على ما سواها من دراسات مماثلة.

* * *

الفصل الرابع

المستوى المعجمي

بدأ البحث المعجمي في العصر الحديث على يد اللبنانيين، وذلك أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وإن كان بعض الباحثين يذكر أن تأريخ البدء فيه هو القرن الثامن عشر على يد جرمانوس فرحات (ت1732م) ومعجمه **باب الإعراب عن لغة الأعراب** الذي طُبع لأول مرة بمرسيليا سنة 1849م[1]. وقد جاءت هذه الحركة المعجمية على هيئة إحياء للمعاجم القديمة، وتصحيح لها، واستدراك عليها، كما جاءت في صورة صناعة معجمية قائمة بذاتها. وكان من روادها المعلم بطرس البستاني (ت1883م) صاحب **محيط المحيط**، و **قطر المحيط**[2]، وأحمد فارس الشدياق (ت1887م) صاحب المبادرة الأولى للدعوة إلى تجديد الأسس المعجمية، والاهتمام بالمعجم وقضاياه، وسعيد الشرتوني (ت1912م) صاحب **أقرب الموارد**[3]، وعبد اللّه البستاني (ت1930م) صاحب **معجم البستان**[4]. . . إلخ.

ولعل الظروف السياسية والدينية والاجتماعية والثقافية هي التي أسهمت في تبوئهم تلك المكانة في الدراسات المعجمية العربية[5]، وإذا كان بعض اللسانيين

---

(1) **حركة الإحياء اللغوي في بلاد الشام**، د. نشأة ظبيان، ص31-32.

(2) صدر **محيط المحيط** عام 1870م، وصدر **قطر المحيط** عام 1871م.

(3) صدر عام 1889-1893م.

(4) صدر عام 1927-1930م.

(5) لمزيد من التفاصيل حول معرفة البواعث التي ساعدت اللبنانيين على ذلك ينظر: **المعجم العربي في لبنان**. د. حكمت كشلي، ص33-44.

المعاصرين في مصر يُقَلِّل من أهمية البحث المعجمي في لبنان[6] فإن ذلك لا يُغَيِّر من حقيقة أوليَّته، وريادته، وتأثيره.

كما شارك المستشرقون بجهد كبير في الحركة المعجمية العربية، دراسةً وصناعةً، على نحو ما يُلمس عند لين Lane (ت1876م)؛ ومعجمه **مدّ القاموس**[7]، ودوزي Dozy (ت1883م) **وتكملته للمعاجم العربية**[8]، وفيشر Fischer (ت1949م) **ومعجمه التاريخي**... إلخ[9].

أمَّا الدراسة المعجمية في مصر فقد بدأت في القرن التاسع عشر، وكانت الأعمال المعجمية المبكرة التي قام بها كلٌّ من إلياس بقطر (ت1821م) في **قاموس بقطر**[10]، والدكتور محمود رشدي البقلي (ت1876م) في **القاموس الطبي**[11]... إلخ، والدعوات التي أطلقها رفاعة الطهطاوي، والشيخ محمد

---

(6) ينظر: **فقه اللغة**، د. وافي، ص294، **في اللغة والأدب**، د. إبراهيم مدكور، ص111، 113، **كلام العرب من قضايا اللغة**، ص138.

(7) طُبع في ليدن ابتداءً من سنة 1863م حتى 1893م، وصل فيه إلى حرف القاف، وتوفي قبل أن يتمه، ثم قامت جمعية المستشرقين الألمان على يد «كريمر» و«جينيه» و«شبيتالر» بإكماله بعد تغيير منهجه، وبدأوا بحرف الكاف، وسموا معجمهم **معجم العربية الفصحى**، وصدر منه حرف الكاف، ونصف من حرف اللام، وذلك عامي 1970م، 1983م، وطُبع طبعةً حديثةً في مكتبة لبنان ـ بيروت، سنة 1968م. ينظر: **معجم فيشر ـ مقدمته ونموذج منه**، ص23-24، «معجم العربية الفصحى...»، د. رمضان عبد التواب، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، 53/ 250 فما بعدها.

(8) طُبع هذا الكتاب بالفرنسية سنة 1881م، ثم صدر في مجلدين كبيرين عن مكتبة لبنان ـ بيروت، سنة 1968م، ثم قام الدكتور محمد سليم النعيمي (العراق) بترجمته إلى العربية، وأصدر منه ثمانية أجزاء بدءاً من العام 1978-1997م، ثم أكمل بقية الأجزاء 9-11 الأستاذ جمال الخياط، خلال الأعوام 1999-2001، وصدرت هذه الأجزاء جميعها عن وزارة الثقافة ـ العراق.

(9) لتفاصيل ذلك ينظر: **المعجم العربي**، د. حسين نصار، 1/ 94-96، **المستشرقون**، 2/ 40، 55، 58، 466، 3/ 454-462، **المعاجم العربية مع اعتناء خاص بمعجم العين**، د. عبد الله درويش، ص136 فما بعدها، **البحث اللغوي عند العرب**، ص273-278.

(10) صدر سنة 1882م، بباريس، ويقع في مجلدين، وهو ثنائي اللغة «عربي ـ فرنسي»، **الأعلام**، 2/ 9.

(11) صدر سنة 1868م، بباريس، ويقع في مجلد واحد، وهو ثنائي اللغة أيضاً «فرنسي ـ عربي»، **الأعلام**، 7/ 169.

عبده، ومحمد توفيق البكري، وغيرهم، لصناعة المعجمات اللغوية التي تلبي حاجات العصر، كان ذلك كلّه بمثابة إرهاصات للحركة المعجمية في مصر. وسرعان ما بدأ هذا الجانب المعجمي يأخذ حظَّه من العناية والاهتمام، وذلك بتأسيس مجمع اللغة العربية الملكي (مجمع اللغة العربية حالياً) سنة 1932م، الذي وجَّه اهتمامه إلى المعجم اللغوي، حسبما ينصُّ على ذلك مرسوم إنشائه كما تقدم.

ولا بدَّ من الإشارة إلى أنه كان للدراسات المعجمية القديمة، وأعمال اللبنانيين والمستشرقين، مضافاً إليهما حركة النقل والترجمة للعلوم والمعارف الغربية بعد اتصال المصريين بها، أثره الواضح في دراستهم لهذا الجانب اللغوي، ولعلي لاأتجاوز الحقيقة حينما أقرّر أن هذه الأعمال تُمثّل روافد العمل المعجمي في مصر المعاصرة.

ويمكن تلمس وجهة البحث المعجمي في مصر من خلال:

(أ) الدراسات التأريخية التأصيلية للمعاجم العربية، وما تبع ذلك بالضرورة من أعمال نقدية لها. وهذا الجانب وثيق الصلة بعلم اللغة النظري، ويُسَمَّى في الدراسات الحديثة **علم المعجميات** (*Lexicology*)[12].

(ب) صناعة المعاجم المتنوعة الأغراض، سواءٌ ما كان منها جديداً، أو ترتيباً واختصاراً لمعاجم قديمة. ويتصل هذا الجانب بعلم اللغة التطبيقي، ويُطلق عليه في الدراسات الحديثة **علم صناعة المعجميات** (*Lexicography*)[13].

---

(12) يترجم بعض اللسانيين المعاصرين هذه الكلمة إلى «علم المفردات» أو «علم الألفاظ» أو«علم متن اللغة». ينظر: **علم اللغة وصناعة المعاجم**، د. علي القاسمي، ص9، **معجم المصطلحات اللغوية**، د. رمزي بعلبكي، ص283، **علم اللغة**، د. وافي، ص7. وقد ترجم مجمع اللغة العربية بالقاهرة هذا المصطلح والمصطلح الآخر الوارد في فقرة (ب) إلى «المعجميات». ينظر: **مجموعة المصطلحات العلمية والفنية التي أقرها المجمع**، المجلد الرابع، ص94. وناقش هذا الدكتور الحمزاوي، ورأى أن يطلق على المصطلح الأول «المعجمية»، وعلى المصطلح الآخر «المعجميات»!. ينظر: «المعجم العربي في القرن العشرين»، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، 53/ 260-261.

(13) ينظر: **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص19-20، «الاتجاهات الحديثة في صناعة المعجمات»، د. محمود فهمي حجازي، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، =

وهناك بطبيعة الحال إحياء التراث المعجمي القديم، غير أن ذلك لايدخل ضمن نطاق دراستنا للبحث المعجمي في مصر؛ لأنه ـ فيما أرى ـ لايُمثِّل اتجاهاً ذا أهمية في مجال هذه الدراسة. كما لا يتصل بها تلك الأعمال التي قامت بتهذيب المعاجم القديمة، أو ترتيبها وفق نظام خاص، وذلك يعني أنني سأقتصر في تناول المستوى المعجمي للدراسات اللسانية المعاصرة في مصر على مايتصل بالتجديد والإنشاء دون التهذيب والإحياء.

الدراسات التأريخية التأصيلية للمعاجم القديمة(*)

يُعَدُّ كتاب الدكتور حسين نصار **المعجم العربي** ـ فيما أعلم ـ أول مؤلَّف يُؤرِّخ للحركة المعجمية العربية، تأريخاً شاملاً لها في القديم والحديث، وفق منهج علمي محدد[14]، وهو ليس كتاب تأريخ لهذه الحركة فحسب، بل إنه دراسة نقدية لها أيضاً، ونظراً لأهميته فقد كان مجالاً لدراسات لغوية معاصرة، مُعَرِّفةً به وناقدةً له[15].

= 40/ 86، **الكلمة**، د. حلمي خليل، ص132-133، **علم اللغة وصناعة المعاجم**، د. علي القاسمي، ص9، **التفكير اللغوي بين القديم والجديد**، د. كمال بشر، ص20، 63، «علوم اللغة الحديثة ماذا نعرف عنها»، د. محمود إسماعيل الصيني، **مجلة الفيصل**، العدد 18، 1398هـ، ص76-80.

(*) يُخَطِّئ بعض المعاصرين جمع معجم على معاجم، ويرى أن القياس جمعه على معاجيم، كَمُسْنَد ومسانيد، ومُنْكَر ومناكير، أو جمعه على معجمات. ينظر: **المباحث اللغوية في العراق**، د. مصطفى جواد، ص60، 72 (الهامش)، **مجلة آداب المستنصرية**، العدد 11، 1985م، ص152-153. وقد ناقش الدكتور ناصر الدين الأسد هذه المسألة، وأجاز جمعه على معاجم جمعاً غير قياسي. ينظر: «معاجم ومعجمات»، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، 25/ 76-88.

(14) صدر هذا الكتاب لأول مرة عامة 1956م، وطُبع ثانيةً عام 1968م، ثم صُوِّر بعد ذلك عدّة مرات. وكان في أصله أطروحة دكتوراه قدمت عام 1953م لكلية الآداب بجامعة القاهرة .

(15) ينظر ـ على سبيل المثال ـ: **مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق**، المجلد 37، الجزء الأول، 1962م، ص125-131، بقلم/عبد اللّه كنون، **المجلة نفسها**، المجلد 44، الجزء الرابع، 1969م، ص913-924، بقلم/سعيد الأفغاني، من **قضايا المعجم العربي قديماً وحديثاً**، د. محمد رشاد الحمزاوي، ص43، 48.

ثم توالت بعد ذلك هذه الدراسات، فجاء بعضها مُجرَّد سرد تأريخي دون تتبّع مواطن الخلل والقصور في تلك المعاجم، وبعضها قُرِنَ بالدراسة الناقدة، والدعوة لصنع معجم عصري(16)، أمَّا بقية الدراسات التأريخية الناقدة للمعاجم

(16) من أوائل المؤلفات المعجمية المعاصرة في مصر كتاب الدكتور عبد اللَّه درويش **المعاجم العربية مع اعتناء خاص بمعجم العين**، وقد صدر سنة 1956م ـ كما جاء في آخر الكتاب ـ وهو يمثل جزءاً من أطروحة الدكتوراه التي قدمها لجامعة لندن سنة 1955م، بعنوان **الخليل بن أحمد وتطور علم المعاجم العربية**. ينظر: **الدراسات العربية والإسلامية**، موريس صليبا، ص18، **من قضايا المعجم العربي**، د. الحمزاوي، ص43. وفي عام 1966م أصدر الدكتور محمد أحمد أبو الفرج كتاب **المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث**، ويُعَدُّ محاولةً رائدةً لتناول قضايا المعجمية العربية في ضوء الفكر اللساني الغربي الحديث. ثم جمع الدكتور السيد يعقوب بكر مقالاته التي كان قد نشرها في مجلتي آداب القاهرة، ومجمع اللغة العربية بالقاهرة، خلال الأعوام 1955-1970م، وأصدر جزءاً منها في كتابه **دراسات في فقه اللغة** سنة 1969م، والجزء الآخر في **دراسات مقارنة في المعجم العربي** سنة 1970م، وهي أبحاث ذات اتجاه متميز، حيث تناولت بعض المواد المشتركة بين العربية وغيرها من اللغات السامية، والألفاظ المعرَّبة ذات الأصول السامية وغير السامية، وتُعَدُّ هاتان الدراستان خطوة من خطوات التأليف في المعجم الاشتقاقي (التأصيلي) الذي تفتقده المعجمية العربية. وفي عام 1978م أصدر الدكتور داود حلمي السيد كتاباً رائداً بعنوان **المعجم الإنجليزي بين الماضي والحاضر**، وهذا الكتاب ـ كما يقول الدكتور أحمد مختار عمر ـ: «أول كتاب يصدر باللغة العربية عن معاجم اللغة الإنجليزية». **البحث اللغوي عند العرب**، ص286. والمؤلف لم يُقَدِّم كتابه هذا للمتخصصين في الإنكليزية فحسب، بل للمهتمين بالدراسات المعجمية على وجه العموم، والمعجميين العرب بصفة خاصة «لعلهم يجدون في تجربة المعجميين الإنجليز والأمريكيين ما يفيدون منه في معجمة اللغة العربية على أسس معجمية حديثة». **المعجم الإنجليزي. . .**، ص7. ولهذا الكتاب دراسة نقدية للدكتور أحمد مختار عمر في: **البحث اللغوي عند العرب**، ص286-300 (الطبعة الرابعة). أمَّا بقية المؤلفات التي صدرت خلال فترة الدراسة فهي لا تتجاوز أن تكون كتباً تعليمية، أو فهرسةً للمعاجم العربية، أو دراسةً لأحد المعاجم القديمة، وهي على حسب تأريخ صدورها: **المعاجم العربية**، د. إبراهيم نجا، 1962م، **المعاجم العربية**، د. عبد السميع محمد أحمد، 1969م، **المعاجم**، د. عبد اللَّه العزازي، 1969م، **المعجمات العربية ببيلوغرافية شاملة مشروحة**، وجدي رزق غالي، 1971م، **دراسات في القاموس المحيط**، د. محمد مصطفى رضوان، 1973م، **المعجم العربي دراسة ونقدا**، د. شعبان عبد العظيم، 1982م، **المعاجم العربية ـ مدارسها ومناهجها**، د. عبد الحميد أبو سكين، 1982م، **دراسات في** =

العربية القديمة فقلَّما يخلو منها كتاب لغوي معاصر[17]، وقد أخذت جانباً كبيراً من أبحاث اللسانيين المعاصرين في مصر ومقالاتهم[18].

ولما كان العرض التأريخي للمعاجم القديمة، نشأةً وانتماءً في المعجم والمدرسة، لايخفى على أحد، وذكره هنا تكرارٌ لاداعي له، وتزيُّدٌ لافائدة منه، فإني سأتجاوزه إلى ذكر المآخذ التي لاحظها اللسانيون المعاصرون في مصر على تلك المعاجم العربية.

وقبل أن أتعرض لذلك أودُّ الإشارة إلى أمر ملاحَظ على الدراسات المعجمية وفنِّ صناعة المعاجم، وهو أنها لم تقتصر على اللغويين وحدهم، بل شاركهم فيها مختصون في فنون ومعارف مختلفة، وماكان ذلك ليكون لولا أن المعجم ميدانٌ عامٌ يُسهم في صنعه وتكوينه فئآت ذوات اتجاهات معرفية متعددة؛ لأن الأمر «**أعسر من أن تتحمله طاقة الإنسان معرفةً وعمراً**»[19]، وإن كان أهل اللغة هم حجر الأساس في العمل المعجمي، أو على أقلّ تقدير يُعَدُّ وجودهم ضرورةً ملحةً لاكتمال عناصر نجاح هذا العمل

عيوب المعاجم القديمة في نظر اللسانيين المعاصرين في مصر

تسير الحركة اللغوية وفق نظام طبعي لاحَيدة عنه ولامفرّ، ويصحُّ هذا القول

= **المعاجم العربية**، د. أمين فاخر، 1984م، **معجمات العربية ـ مادتها ومناهجها**، د. عيد محمد الطيب، 1985م، **المعجم العربي بين النظرية والتطبيق**، د. عبد اللّه ربيع، 1405هـ، **معاجم على الموضوعات**، د. حسين نصار، 1985م.

(17) ينظر ـ على سبيل المثال ـ: **فقه اللغة**، د. وافي، ص279-294، **مناهج البحث في اللغة**، ص258-273، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص311-334، **دلالة الألفاظ**، ص221-246، **البحث اللغوي عند العرب**، ص151-328، **فصول في فقه العربية**، ص203-256، **كلام العرب من قضايا اللغة**، ص117-157، **مدخل إلى علم اللغة**، د. محمود فهمي حجازي، ص76-80، **في علم اللغة العام**، د. عبد الصبور شاهين، ص189-222، **الكلمة**، د. حلمي خليل، ص129-157.

(18) لمعرفة تفاصيل ذلك ينظر: **الجهود اللغوية خلال القرن الرابع عشر الهجري**، د. عفيف عبد الرحمن، ص296 فما بعدها.

(19) «نظرة في معجم العلايلي»، د. أنيس فريحة، **مجلة الأبحاث**، المجلد 7، 1954م، ص209.

أكثر ما يصحُّ على معاجم اللغة، فهي لارتباطها الوثيق بالألفاظ ومدلولاتها، وما يطرأ عليها عبر أزمنة التأريخ من تطور، تظل في حاجة ضرورية للتهذيب والتشذيب، سواء كان ذلك في صورة إضافة إليها، أو نقص منها، أو اختصار فيها.

ولو استعرضنا بشكل سريع المعاجم العربية بدءاً من **عين الخليل**[20] **لوجدنا أنه ما من معجمٍ جاء بعد هذا المعجم إلا استدرك على ما سبقه** ـ في الأغلب الأعم ـ، وهذا مما تقتضيه حياة اللغة من جهة، وما يفرضه واقع المعجم اللغوي من جهة أخرى. وفي ضوء هذا نشأ في اللغة ما يمكن تسميته بظاهرة الاستدراك على معاجم اللغة، فهذا كتاب **العين** ـ على سبيل المثال ـ أقيمت حوله دراسات من الكثرة بمكان، بعضها مُكَمِّل لنقص به، وبعضها منتقد له، وبعضها مختصر له، ورابعٌ مدافعٌ عن صاحبه، وقد بلغت هذه الدراسات ـ في إحصاء الدكتور حسين نصار ـ خمسة عشر مؤلفاً[21]. ومثل هذا يقال عن **القاموس المحيط**، للفيروزآبادي (ت817هـ)، بل لقد فاق **العين** **والصحاح** للجوهري من حيث الدراسات التي دارت حوله، شرحاً، وتهذيباً، واستدراكاً، ونقداً، وحواشيَ، واختصاراً، وترتيباً، وترجمةً، وبلغت هذه الدراسات درجةً «**اختلط كثير منها على القدماء أنفسهم، فجعلوا الحاشية شرحاً، والشرح نقداً أو استدراكاً، وخلطوا في عناوين كثير منها؛ بسبب ما راعته من سجع قرّب بينها جميعاً**»[22].

ومما تجدر الإشارة إليه أن أغلب اللغويين المجددين في العصر الحاضر اتخذوا من هذا المعجم منطلقاً للتجديد، كالشدياق في **سرّ الليال في القلب والإبدال**، والمعلِّم بطرس البستاني في **محيط المحيط**. . . إلخ.

---

(20) يرى الدكتور حسن ظاظا أن التأريخ الحقيقي لصناعة المعاجم العربية يبدأ بجمهرة ابن دريد، أمَّا عين الخليل فيمثِّل مرحلة ما قبل تأريخ المعجم العربي!. **كلام العرب من قضايا اللغة**، ص130، ولست معه في ذلك، فعين الخليل يُمَثِّل مرحلةً مهمةً في تأريخ المعجم العربي وليس قبله.

(21) **المعجم العربي**، 1/ 297.

(22) المصدر السابق، 2/ 600-601. ولمعرفة هذه الدراسات ينظر: المصدر السابق، 2/ 600-638، **دراسات في القاموس المحيط**، د. محمد مصطفى رضوان، ص161-164.

واستمرت هذه الحركة النقدية تتواصل عبر التأريخ الممتد لمئات السنين حتى وصلت عصرنا الحاضر، فكان النقد الذي وُجِّهَ للمعاجم العربية أساساً لظهور الدعوة للتجديد في المعجم اللغوي. والذي أودُّ الخلوص إليه هو أن المعاصرين لم يكونوا بِدْعاً في هذا الشأن، فالقدماء والمحدثون قاموا بهذا العمل النقدي، يقول الدكتور جونسون (Johnson) (ت1784م) صاحب المعجم المشهور: «**يتوق كلُّ من يؤلِّف كتاباً إلى المديح، أمَّا من يُصَنِّف قاموساً فحسبُه أن ينجو من اللوم**»[23]. وإذا كان الدكتور الحمزاوي يصف ذلك النقد وما ينبني عليه في العادة من تصور لوضع المعجم الجديد بخلاصة من الوعظ والإرشاد، ويَعُدُّ الدعوة إلى التجديد دعوةً تقليدية[24]، فإن ذلك ـ فيما أرى ـ يُعَدُّ ظاهرةً علميةً تبني أكثر مما تهدم، وتُصلح أكثر مما تُفسد. أمَّا وصف الدعوة للتجديد بالتقليدية؛ لأنها ـ على حدِّ تعليله ـ لم تقم على نظرية لسانية معاصرة يكون أساسها ضبط عناصر المعجم[25]، فهذا مخالفٌ للحقيقة، فأكثر هذه الدعوات ظهر متأثراً بالنظريات المعجمية الحديثة، بل كان ذلك أحد روافد تجديد البحث المعجمي المعاصر كما تقدم.

وبتتبُّع تلك الدراسات السابقة أمكننا الخروج منها بجملة مآخذ، عُدَّت بمثابة عيوب في المعاجم العربية القديمة، وإن كان أستاذنا الدكتور تمام يُحبُّ أن يُسَمِّيها «نقاط ضعف»[26]. والواقع أن هناك اتفاقاً كبيراً بين المعنيين بالمعجم العربي على هذه المآخذ، وإن اختلفوا في أسلوب الكشف عنها، فكان ـ كما يقول الدكتور عدنان الخطيب ـ: «**لكلٍّ منهم أسلوبه ونهجه، لهذا كانت عيوب المعاجم عند اللغويين غيرها عند النحاة، أو علماء الصرف أو الاشتقاق، وكذلك العيوب التي يراها علماء اللغات غير العيوب التي يراها علماء آخرون يهتمون بنواحٍ تأريخية، أو جغرافية، أو طبية، أو نباتية، أو غير ذلك من النواحي التي اشتملت عليها معاجمنا القديمة**»[27].

وفي ضوء ذلك أمكن تسجيل تلك المآخذ في النقاط التالية:

---

(23) نقلاً عن الدكتور رمزي بعلبكي في كتابه: **معجم المصطلحات اللغوية**، ص20.
(24) ينظر: **من قضايا المعجم العربي**، ص54، 55.
(25) المصدر السابق، ص55.
(26) **مقالات في اللغة والأدب**، ص468.
(27) **المعجم العربي بين الماضي الحاضر**، ص63-64.

أولاً: التصحيف. ويعزو بعض اللسانيين المعاصرين في مصر سبب ذلك إلى الكتابة العربية، وذلك لتشابه صور مجموعات الحروف العربية[28]، ويُعَدُّ هذا المأخذ من أخطر آفات المعاجم العربية القديمة. والواقع أن هذه القضية لاتخصُّ المعجم وحده، ولا القديم منه، بل تضرب في كافة فروع المعرفة، وعلى مدى أعصر التأريخ، فالتصحيف ليس من عيوب المعجم العربي فحسب، بل هو عامٌّ عمومية المعارف الإنسانية، في أيِّ زمان وفي أيِّ مكان. ويرجع بعضهم كثرة التصحيف في المعاجم العربية إلى كثرة تعاور النساخ للمادة اللغوية على مرِّ العصور[29]، وهنا مكمن الخطورة؛ حيث الخطأ ينتقل من معجم لآخر دون تدقيق أو تمحيص.

وأياً كان السبب، فإن هذه القضية لم تكن بعيدةً عن أنظار القدماء، فقد تنبَّهوا لها، وأشاروا إلى كثير مما ورد منها في المعجمات، على النحو الذي ذكره السيوطي في **الأشباه والنظائر**[30]، وإذا كان القدماء عانوا من هذه الآفة ـ بالرغم من حيطتهم من الوقوع فيها ـ فمن باب أولى ألا يسْلم منها المعاصرون، وقد ذكر بعض الباحثين شيئاً من ذلك وقع فيه صاحب **محيط المحيط**، وتبعه بعض أصحاب المعاجم الذين أخذوا عنه دون تدقيق[31].

ثانياً: عدم وجود منهج واضح لدى المعجميين القدماء، مما أدى إلى تضخم المعاجم بالغريب، والنادر، واللهجات المتعددة، فأصبحت بذلك أقرب ما تكون إلى الموسوعات ودوائر المعارف منها إلى المعاجم.

---

(28) ينظر: **المعجم العربي**، د. حسين نصار، 2/ 747-749.

(29) **فصول في فقه العربية**، د. رمضان عبد التواب، ص255. ولأستاذنا الدكتور محمود الطناحي دراسةٌ قيمةٌ عن التصحيف والتحريف، عَدَّ فيها أسباباً عشرةً للتصحيف. ينظر: **مدخل إلى تأريخ نشر التراث العربي**، ص285-316.

(30) ينظر: 1/ 95، 97، 2/ 353-394.

(31) **المعجم العربي**، د. رياض قاسم، ص266. وهذا التصحيف حدث في مادة (فنو). حيث فسَّرها البستاني بقوله: «الفناة: البعرة، ج فَنَوات»، **محيط المحيط**، ص703، وليس في معاجم اللغة لفظ بهذا المعنى، وصحة العبارة ـ كما ذكرها أصحاب المعاجم في مادة (فنى) ـ الفناة: البقرة، والجمع فَنَوات. ينظر: **الصحاح**، الجوهري، 6/ 2458، **معجم مقاييس اللغة**، ابن فارس، 4/ 453.

ثالثاً: القصور. ويتضح في جمع المادة المعجمية، حيث اقتصر المعجميون في ذلك على بعض القبائل ممن اعتُدَّ بفصاحة لسانها وصحة لغتها، وعلى زمن محدد عُدَّ بمثابة نقاء لغوي، وأُهمل ما عدا ذلك، وبذا وقف المعنى المعجمي عند مرحلة محددة مقيدة بزمان ومكان مُعَيَّنين. وسبب ذلك هو نظرتهم للغة نظرةً ناقدةً لاجامعة، وللمعجم على أنه وسيلةٌ لحفظ اللغة وليس للاستعمال، وقد أدَّى ذلك إلى القطيعة مع المادة الحيَّة والواقع اللغوي، مما أفقد المعاجم وظيفتها الرئيسة وهي تمثيل الثقافة القائمة بما فيها من معانٍ مستحدثة، ومصطلحاتٍ جديدة.

رابعاً: الاضطراب. ويتمثَّل في توزيع أبواب المعاجم وفصولها وموادها، حيث اتُّبِعَتْ طرقٌ خاطئةٌ في ترتيب تلك الأبواب والفصول والمواد. وكما حدث الاضطراب فيما تقدم فقد أصابت العدوى ما بداخل المادة المعجمية، فاختلطت المعاني الحقيقية بالمجازية، والأفعال بالأسماء... إلخ، وأصبح الرجوع إليها فيه عناء ومشقة.

خامساً: عدم الدقة في شرح المفردات اللغوية، وغموض العبارة المستخدَمة في ذلك الشرح، وترك الاستشهاد ـ أحياناً ـ على المعنى المعجمي.

سادساً: اعتماد المتأخرين على معاجم المتقدمين، مادةً معجميةً، ونظاماً لغوياً، مما جعل بعض المعاجم تكراراً لغيرها، دون إضافة جديد للمعجم المؤلَّف.

سابعاً: افتقارها للبحث المقارن بين العربية وشقيقاتها من اللغات السامية الأخرى.

ثامناً: عدم مسايرتها في المنهج لفنِّ المعجمات الحديثة، كتوضيح المعنى عن طريق الصورة مثلاً، فالمعجم القديم يقتصر في تحديد المعنى المعجمي على الكلمات نفسها، فالكلمة، أو الوحدة المعجمية، تُفَسَّر بأخرى دون استعانة بما يسمى بـ «المعنى الإشاري»، وهو المعنى الذي يُوضَّح عن طريق الإشارة إليه بالصورة في المعجم.

ويضاف إلى ما تقدم افتقادها للتنوع المعجمي، فجميعها أحادية اللغة[32].

---

(32) ينظر: **المعجم العربي**، د. حسين نصار، 2/ 747-759، **دلالة الألفاظ**، ص243 =

تلك أهم المآخذ[33] التي وقفتُ عليها في دراسة اللسانيين المعاصرين في مصر لهذا الجانب. وهكذا يتضح لنا أنها تسير في اتجاهين: أحدهما يتعلق بالتصور العام لأهداف المعجميين القدماء، وبمقوِّمات تصورهم للمعجم، والآخر يتصل بالجانب التطبيقي وما يندرج تحته من قضايا الجمع والوضع[34].

وهناك مأخذٌ آخر لايتصل بالبحث المعجمي القديم، وإنما يتصل بالمعجم ذاته من حيث هو معجم، ويتمثَّل في تعدد المعنى المعجمي، واحتماله، وعدم ثباته، واللبس فيه نتيجةً لانعزال الكلمة[35]. والواقع أن المعنى في المعجم إنما هو جزءٌ من المعنى الشامل الذي يتحقق بتضافر عناصر أخرى لغوية واجتماعية.

إنَّ ما تقدم من مآخذ صحيحٌ في جملته، عدا ما ذُكر من عدم مسايرتها للمنهج الحديث، فهو وإنْ كان صحيحاً إلا أن تقييم المعاجم القديمة على ضوء

= فما بعدها، **في اللغة والأدب**، د. إبراهيم مدكور، ص109-110، **فصول في فقه العربية**، ص254-256، **البحث اللغوي عند العرب**، ص260-266، **الأصول**، ص275 فما بعدها، **مقالات في اللغة والأدب**، ص468، «مشروع المعجم العربي الواسع»، د. محمد شرف، **محاضر الجلسات في الدورة الرابعة عشرة لمجمع اللغة العربية بالقاهرة**، 1972م، ص34-35. وللمزيد ينظر: **المعجم العربي بين الماضي والحاضر**، د. عدنان الخطيب، ص63-88، **المصطلحات العلمية في اللغة العربية**، مصطفى الشهابي، ص28-35، **المعجم العربي**، د. رياض قاسم، ص260-291، **المعجم العربي في لبنان**، د. حكمت كشلي، ص93-98، «حول المعجم العربي»، محب الدين الخطيب، **مجلة الزهراء**، ج 3-4، المجلد 2، 1344هـ، ص157-159، **معجم فيشر**، ص6-22، «مغامز المعاجم العربية»، الأب أنستاس الكرملي، **مجلة المقتطف**، المجلد 51، 1917م، ص229-236.

(33) هناك مآخذ أخرى ذكرها الدكتور محمد كامل حسين في بحثه «حاجتنا إلى معجم مصفى»، **بحوث ومحاضرات الدورة 34 لمجمع اللغة العربية بالقاهرة**، 1967-1968م، ص417-425، وقبله أورد الأستاذ مصطفى السقا مجموعة من المآخذ والعيوب. ينظر: «المعجمات العربية»، **صحيفة المعلمين**، السنة الأولى، العدد الثاني، 1923م، ص130-135.

(34) «تقويم المعجم العربي القديم»، رفيق بن حمودة، **حوليات الجامعة التونسية**، العدد 32، 1991م، ص284.

(35) ينظر: **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص323، **المعاجم اللغوية**، د. محمد أحمد أبو الفرج، ص94، **علم اللغة**، د. السعران، ص288 فما بعدها، **الكلمة**، د. حلمي خليل، ص147-157.

مناهج الغربيين المعاصرة في صنع المعاجم، والموازنة بين هذه الأعمال بقصد إظهار العيوب، فيه كثيرٌ من عدم عدالة الأحكام وسلامة النتائج، والإنصاف يقتضي أن يُحكم عليها في ضوء عصرها، وظروفه التأريخية، أمَّا إن كان هذا المأخذ يرمي إلى الإفادة من تلك المناهج، والحضّ على محاولة تطبيقها في صناعة المعاجم الحديثة، فذلك أمرٌ لا اعتراض عليه مطلقاً، على أن يوضع في الحسبان خصوصية المعجمية العربية، أو اللغة العربية بصفة عامة.

وفي ضوء تلك المآخذ انطلقت الدعوات متبنيةً فكرة المعجم الذي تفتقر إليه العربية المعاصرة، على نحو ماسيتضح في المباحث القادمة.

صناعة المعاجم اللغوية المعاصرة

المعاجم ـ كما هو معروف ـ ليست ذات طبيعة واحدة، فهي تختلف باختلاف وظيفتها، والهدف الذي تسعى لتحقيقه، فهناك المعاجم العامة، والمعاجم المتخصصة. فأمَّا المعاجم العامة فهي التي لاتقتصر على مستوى معرفي واحد، بل تحتوي على مفردات اللغة لجميع ألوان المعرفة، أمَّا المتخصصة فهي التي تقتصر على تقديم الألفاظ الخاصة بفن من الفنون، أو علم من العلوم، كمعاجم الطب، والهندسة، والموسيقى... إلخ[36].

تصنيف المعاجم العامة[*]

تفرَّعت هذه المعاجم في الفنّ المعجمي الحديث إلى فروع عديدة هي:

(أ) المعاجم التأصيلية (Etymological Dictionaries): وتسمى المعاجم التأثيلية أو الاشتقاقية، وهي التي تبحث في أصول المفردات اللغوية، وتَبَعاً لذلك فإنها تُعنى عنايةً خاصةً بأصل كلِّ كلمة من كلمات المعجم، وهل هي

(36) ينظر: **كلام العرب من قضايا اللغة**، ص146-148، «الاتجاهات الحديثة في صناعة المعجمات»، د. محمود فهمي حجازي، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، الجزء 40، 1397هـ ـ 1977م، ص90، 105.

(*) معنى التصنيف هنا: دراسة أنواع المعجمات، وما يتعلق بها من قضايا ومصطلحات. ينظر: **علم اللغة وصناعة المعجم**، ص29.

موروثة أو دخيلة، وتحديد المصدر الذي جاءت منه الكلمة إنْ كانت قد دخلت على مفردات اللغة الأصلية. ويدخل في نطاق هذا النوع من المعاجم ذكر المعاني الحقيقية للمفردات اللغوية المجازية التي تشعَّبت عن المعنى الأصلي، وذكر المشتقات التي فَرَّعها العرب من الكلمات المعرَّبة.

والمعجم الاشتقاقي أحد جوانب المنهج المقارن في علم اللغة الحديث، ويُعَدُّ **المعجم الكبير** الذي أصدر مجمع اللغة العربية بالقاهرة منه بعض الأجزاء، المعجم الوحيد في اللغة العربية الذي ينتمي لهذا النوع من المعاجم[37]، كما يُعَدُّ كتاب الدكتور السيد يعقوب بكر **دراسات مقارنة في المعجم العربي** من المعاجم الاشتقاقية؛ حيث أقام مادته المعجمية على المقارنات السامية، ومعظمها مما أسهم به في المعجم الكبير كما سبق.

(ب) المعاجم التأريخية أو التطورية (Historical dictionaries): ويهتم هذا النوع من المعاجم بتسجيل تأريخ حياة كل كلمة من كلمات اللغة من أقدم نصٍّ جاءت فيه، وتتبع تطورها الدّلالي على مرِّ التأريخ.

ويكمن الفرق بين المعجم الاشتقاقي والمعجم التأريخي في أن أوَّلهما يهتم بأصل اللفظ، في حين يهتم الآخر بأصل المعنى[38]. إضافةً إلى أن المعجم الاشتقاقي يبحث في التطور الدّلالي للألفاظ المشتركة في لغات الأسرة الواحدة، في حين أن المعجم التأريخي يبحث في التطور الدّلالي لألفاظ اللغة الواحدة[39]، وهذا يعني أن هناك نوعاً من التداخل بينهما من الناحية النظرية، فكلاهما يندرج تحت ما يسمى بالمعاجم التطورية (Diachronic dictionaries)، أمَّا من الناحية العملية فهناك فروقٌ واضحةٌ بين هذين النوعين[40].

(37) ينظر: «الاتجاهات الحديثة في صناعة المعجمات»، د. محمود فهمي حجازي، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، 40/ 102.

(38) **كلام العرب من قضايا اللغة**، ص125، وينظر: «الاتجاهات الحديثة في صناعة المعجمات»، د. محمود فهمي حجازي، **مجلة المجمع**، 40/ 97-98.

(39) **تجديد البحث اللغوي في مصر**، عادل خلف، ص271-272، [رسالة ماجستير غير منشورة].

(40) ينظر: «المعرَّب والدخيل في المعجم اللغوي التأريخي»، د. حلمي خليل، بحثٌ منشورٌ ضمن **وقائع ندوة المعجم العربي التأريخي: قضاياه ووسائل إنجازه**، **مجلة** =

وليس في اللغة العربية حتى اليوم شيءٌ من هذا النوع من المعاجم!، سوى تلك المحاولة الفردية التي قام بها الشيخ عبد اللّه العلايلي في معجمه **المرجع**(41)، ولكنه توقف عنه ولم يُتمَّه، ومحاولة «فيشر» التي لم تتمّ أيضاً!، وكذلك ما يقوم به طلبة الدراسات العليا في الجامعات المصرية من دراسة معجمية للدواوين الشعرية التي تم تصنيف معظمها، وتحليل مادتها اللغوية، وهي في انتظار الخطوة التالية لعمل معجم لغوي شامل لكلٍّ عصر على حِدَة. ويُعَدُّ **معجم اكسفورد** التأريخي المعروف بـ (*New English Dictionary on Historical Principles*)، **ومعجم جريم** (*Grimm*) التأريخي للغة الألمانية، الذي ظهر ابتداءً من العام 1852م حتى 1960م، من خير الأمثلة على المعاجم التأريخية(42).

(ج) المعاجم الموسوعية (Encyclopaedic Dictionaries): وتهتم بتسجيل المعارف البشرية العامة، فهي قاموسٌ عامٌ لكلٍّ فنٍّ ومطلب، كما هي الحال في **دائرة معارف القرن العشرين** لمحمد فريد وجدي(43)، **والموسوعة العربية الميسرة** بإشراف لجنة من العلماء(44). وهناك نوع آخر منها يهتم بفرع محدد من فروع المعرفة، **كدائرة المعارف الإسلامية** التي أصدرها كبار المستشرقين(45)، وتسمى

= **المعجمية**، تونس، العددان 5-6، 1409هـ ـ 1989م، 1410هـ ـ 1990م، ص300-307، **صناعة المعجم الحديث**، د. أحمد مختار عمر، ص54-58.

(41) صدر الجزء الأول منه فقط سنة 1963م، عن دار المعجم العربي، بيروت. وللمزيد ينظر: **المعجم العربي**، د. رياض قاسم، ص102-104، «العربية والمعجمات»، د. فائز ترحيني، **مجلة الباحث**، السنة العاشرة، العدد الثاني (50)، 1988م، ص138-141، «علم المعاجم العربي اليوم»، د. جوتس شريجلة، ضمن **حوار بين الألمان والعرب**، ص171-176.

(42) ينظر: «الاتجاهات الحديثة في صناعة المعجمات»، د. محمود فهمي حجازي، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، 40/ 97-98، وللمزيد ينظر: **علم اللغة وصناعة المعجم**، ص54-56.

(43) صدر الجزء الأول منها عام 1910م، واكتمل صدورها عام 1918م، في عشرة مجلدات.

(44) صدرت لأول مرة عام 1965م في مجلد واحد كبير، بإشراف محمد شفيق غربال.

(45) تُرجمت إلى العربية بدءاً من سنة 1933هـ، وصدر منها أربعة عشر مجلداً، ولم يكتمل صدورها بعد.

بـ (الْمَعْلَمَة)، أو الانسكلوبيديا (Encyclopedia) عند الغرب. وهذا النوع من المعاجم يَمُدُّ الإنسان بالمعنى اللغوي للألفاظ المدرجة في هذه الدوائر المعرفية، وبالمعلومات المختصرة الدقيقة لما يرتبط بهذه الألفاظ من دراسات وبحوث[46].

(د) **المعاجم السياقية (Contextual Dictionaries)**: وتُعنى بجمع السياقات المتعددة لاستخدام الوحدة المعجمية (الكلمة) الواحدة، وهي نوعان: عامةٌ، وتحتوي على أكثر العلاقات السياقية استخداماً مع كل كلمة شائعة من كلمات اللغة، وخاصةٌ، يشتمل المعجم السياقي فيها على مادة لغوية متخصصة. ويُطلق على هذا النوع من المعاجم «**معجم الأساليب**»، ويُعَدُّ من أهم المعاجم العامة الحديثة.

(هـ) **معاجم النطق (Pronouncing Dictionaries)**: وتهتم بإيضاح النطق الصحيح للألفاظ أو الكلمات، ولهذا فهي تتخذ من الجانب المعياري أساساً للوصول إلى غايتها. ويحدد هذا النوع من المعاجم طريقة النطق التي يعجز النظام الإملائي عن تحقيقها، «**وفي لغات العالم الحية معاجم خاصة لنطق الكلمات، كالمعجم الذي وضعه دانيال جونز لنطق كلمات اللغة الإنجليزية، وأطلق عليه اسم**: *English Pronouncing Dictionary*»[47].

وقد عالجت المعاجم العربية هذه الناحية إمَّا بوصف حركات الكلمة، فتحاً، أو كسراً، أو ضمّاً، أو سكوناً، وإمَّا بإعجام حروفها أو إهمالها، وإمَّا بقياس الكلمة على كلمة أخرى أشهر منها في الاستعمال[48].

(و) **معاجم المراحل (Period Dictionaries)**: ويُطلق عليها معاجم الفترات (Periods) أو التزامنية (Synchronic). ويهدف هذا النوع من المعاجم إلى حصر

---

(46) **كلام العرب من قضايا اللغة**، ص146-147. وينظر: **علم اللغة وصناعة المعجم**، ص56-60.

(47) **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص326. وللمزيد ينظر: «الاتجاهات الحديثة في صناعة المعجمات»، د. محمود فهمي حجازي، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، 40/ 94، 104.

(48) ينظر: **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص326، **صناعة المعجم الحديث**، د. أحمد مختار عمر، ص150-151.

الألفاظ المستخدمة في فترة تأريخية معينة، مع بيان دلالتها وأصولها . وهذا النوع من المعاجم يحمل في طياته بذور التأريخية، أي أنه المقدمة الأولى لصناعة المعاجم التأريخية.

(ز) المعاجم المفهرسة (Concordance Dictionaries): وتُعنى بالكشف عن قوائم الألفاظ المتصلة بمجموعة من النصوص ذات الحجم الكبير، كالنصِّ القرآني، أو الحديث الشريف، أو الشعر الجاهلي ... إلخ. وهذا النوع من المعاجم لايهتم بدلالة المفردات الواردة في تلك النصوص، بل يقتصر على تعيين موضع ورود الكلمة من ذلك النصّ مع ذكر الصفحة والسطر، ومن أمثلة هذا النوع **المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم** لمحمد فؤاد عبد الباقي.

(ح) المعاجم الإملائية (Orthographic Dictionaries): وتهدف إلى ضبط الكتابة الإملائية بطريقة مقنَّنة مُجْمَع عليها من قبل أفراد الجماعة اللغوية الواحدة، وهذا النوع من المعاجم نشأ حلاً لعدم تطابق الأنظمة الإملائية مع النطق، خاصةً أن بعض اللغات تعاني من هذه المشكلة، كالإنكليزية، والألمانية، والعربية أيضاً.

(ط) معاجم قوائم الألفاظ (Glossary Dictionaries): وتُعني بجمع الألفاظ ذات الأهمية الواردة في نصٍّ من النصوص، مع بيان دلالتها، ووضعها في قائمة كاملة أو مُسْرَد مُرَتَّب ترتيباً ألفبائياً غالباً. ولهذا النوع من المعاجم أهميةٌ خاصةٌ في مجال تعليم اللغات الأجنبية[49].

(ي) المعاجم المعيارية (Normative Dictionaries): وتهتم بتحديد صوابية الاستعمال اللغوي للكلمة، فهي تتجاوز حدود الوصف الموضوعي لمفردات اللغة إلى إصدار أحكام عليها من حيث الخطأ والصواب. ويمثِّل هذا النوع من المعاجم مؤلفات **لحن العامة** في القديم، وكتب **التصويب اللغوي** في العصر الحاضر.

---

(49) من أمثلة هذا النوع من المعاجم كتاب الدكتور داود عبده **المفردات الشائعة في اللغة العربية**، مطبوعات جامعة الرياض، 1979م، وقائمة مكة **للمفردات الشائعة**، مطبوعات جامعة أم القرى، معهد اللغة العربية. وللمزيد ينظر: «الاتجاهات الحديثة في صناعة المعجمات»، د. محمود فهمي حجازي، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، 40/ 98-99.

(ك) المعاجم المصورة (Pictorial Dictionaries): وهي التي تعتمد في عرض موادها على الصورة، وهذه المعجمات إمَّا أن تكون قائمةً على الصور، بحيث تكون الصورة وحدةً مُعَبِّرةً عن دلالة الكلمة، وإمَّا أن تكون الصورة وسيلة إيضاح، وعاملاً متمماً للمعنى في تفسير بعض الألفاظ. ومن أمثلة هذا النوع **معجم لاروس** (*Larousse*)، ومعاجم مجمع اللغة العربية بالقاهرة: **الوجيز، والوسيط، والكبير**[50].

(ل) المعاجم الزوجية أو الثنائية اللغة (Bilingual Dictionaries): وتسمى بمعاجم الترجمة، وهي التي تضمُّ ألفاظ لغة أجنبية ومايقابلها في اللغة القومية، وهناك معاجم تتصل بهذا النوع تُعرف باسم «المعاجم المتعددة» (Multilingual Dictionaries) تحتوي على ثلاث لغات أو أكثر، وهذه المعاجم إمَّا أن تكون منتميةً لعائلة أو فصيلة لغوية واحدة كالعربية والعبرية، أو عوائل (فصائل) متفرقة كالعربية والإنكليزية، فإن كانت من أسرة لغوية واحدة فهي تندرج تحت مباحث المنهج المقارن، وإن كانت من لغتين متباينتين فمن مباحث المنهج التقابلي، **«وهذا النوع من المعاجم ما يزال من أهم الأنواع وألزمها لمقتضيات الحضارة»**[51].

ويذكر الدكتور حسن ظاظا أن المعاجم الأولى التي عرفها الإنسان كانت معاجم من هذا النوع، بل إن السبب الأول والأهمَّ للتفكير في التأليف المعجمي هو البحث عن معنى لفظ في لغة أجنبية[52].

ويُلحق بهذا النوع ما يسمى بالمعاجم المزدوجة (Bidirectional Dictionaries)، وهي معاجم تتكون من قسمين (شقين): يشمل الأول منهما اللغة الأصلية ومقابلها من اللغة الأجنبية، والآخر يشمل اللغة الأجنبية وما يقابلها من اللغة الأصلية، نحو (عربي ـ إنكليزي، وإنكليزي ـ عربي)، ولكل نوع من هذه

---

(50) للمزيد حول معرفة نماذج هذا النوع من المعاجم ينظر: **كلام العرب من قضايا اللغة**، ص150-153، **صناعة المعجم الحديث**، د. أحمد مختار عمر، ص148-149. «الاتجاهات الحديثة في صناعة المعجمات». د. محمود فهمي حجازي، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، 40/ 103.

(51) **كلام العرب من قضايا اللغة**، ص122.

(52) المصدر السابق، ص122-123.

المعاجم طريقة ترتيب في المداخل تختلف من معجم لآخر[53]، وقد حفل عصرنا الحاضر بالتأليف في جميع هذه الأنواع، استجابةً لظروف العصر ومتطلباته[54].

. . . تلك هي أهمُّ التصنيفات المعجمية في العصر الحديث[55]، وهي تُصَوِّر لنا أهداف صناعة المعاجم، فلكلِّ معجم هدفٌ يسعى للوصول إليه، ومع هذا التعدّد في نوعية المعاجم المعاصرة يجب ـ كما يقول اللساني الأمريكي برجن افانز (Bergen Evans) ـ ألا يُنسينا ذلك أن المعجم كتابٌ يُعنى بمفردات اللغة أولاً وآخراً[56].

ولنا أن نسأل بعد ماتقدم: ما موقف الدراسة المعجمية في مصر من ذلك التقدم المعجمي ؟

وإذا كنت قد أجبت عن هذا السؤال أثناء العرض المتقدم بشيء من الإيجاز، فسأُفصِّل الإجابة في الصفحات القادمة، مبتدئاً بتحديد مفهوم المعجم عند اللسانيين المعاصرين في مصر، ومُثَنِّياً بذكر معايير التصنيف المعجمي، وبعدها أذكر الطروحات التي قدَّمها أولئك اللسانيون بشأن المعجم المطلوب، مختتماً ذلك بعرض تلك المحاولات المعاصرة لوضع معجم حديث، وتقييمها في ضوء المنهج الحديث لفنِّ المعجمات .

(53) ينظر: «الاتجاهات الحديثة في صناعة المعجمات»، د. محمود فهمي حجازي، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، 40/ 105.

(54) اعتمدت في هذا العرض على: المصدر السابق، ص98-107، **كلام العرب من قضايا اللغة**، ص10-16، **علم اللغة وصناعة المعجم**، ص29-60، **مقدمة لدرس لغة العرب وكيف نضع المعجم الجديد**، عبد اللّه العلايلي، ص111-114، **في اللغة والأدب**، د. إبراهيم مدكور، ص103-107، **المعجم الإنجليزي بين الماضي والحاضر**، ص303-312، « نحو معجم جديد»، د. حسين نصار، **مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق**، المجلد 54، الجزء 4، 1979م، ص8-13.

(55) هناك معاجم أخرى، كالمعاجم التي أفردت لبعض الظواهر اللغوية، كالأضداد، والترادف، والإبدال، والمعرَّب، والدخيل، ومعاجم التراكيب والتعابير الاصطلاحية، والأعلام، ومعاجم المعاني، واللهجات، والأفعال المتعدية .. إلخ.

(56) نقلاً عن : **المعجم الإنجليزي بين الماضي والحاضر**، ص14.

مفهوم المعجم عند اللسانيين المعاصرين في مصر

تحدث كثيرٌ من اللسانيين المعاصرين في مصر عن مفهوم المعجم[57]، وهو - وإن اختلف وتعدَّد في الصياغة اللفظية - لايخرج عن مدلول واحد، مع تفاوت في توسيع هذا المفهوم وتضييقه. وبالرغم من اقتناعي بأن محاولة التعريف بالشيء تعريفاً دقيقاً إنما هي محاولةٌ مستحيلةٌ، فإن التعريف الأقرب للشمول له - فيما أرى - هو ما ذكره الدكتور محمود فهمي حجازي من أنه «**الكتاب المرجعي الذي يضمُّ كلمات اللغة مرتبةً ترتيباً هجائياً أو معنوياً، ويُعطي مع كل كلمة هجاءها، ودلالتها، وقد يضيف إلى ذلك نطقها، واستخدامها، ومرادفاتها، واشتقاقاتها، وتأريخها، وبعض الصور الإيضاحية لها، أو أحد هذه الجوانب على الأقل**»[58]. وكما نرى احتواء هذا التعريف على ماهية المعجم، ووظيفته، وأنواعه، وهو يقترب كثيراً مما ورد في **معجم وبستر** *Webster* **الثالث** تحت مادة (Dictionary)[59]. وهذا يعني أن المعجم في مفهومه الحديث لايقتصر على مادة اللغة، بل يتجاوز ذلك إلى تقديم ألوان من المعرفة، وضروب من العلوم والفنون، ويصدق عليه ما قيل في تعريفه من أنه الكون مرتباً ترتيباً هجائياً[60].

---

(57) ينظر - على سبيل المثال - : **البحث اللغوي عند العرب**، ص151، **في علم اللغة العام**، د. عبد الصبور شاهين، ص189 (الهامش)، **المعاجم اللغوية**، د. محمد أحمد أبو الفرج، ص5، 9-22، «النشاط المعجمي العربي أصيل أم أثيل»، د. محمد سالم الجرح، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، 28/ 166-169، **المعجم الوسيط**، 2/ 586. وللمزيد ينظر: **المعجم الإنجليزي...**، ص10-16، **علم اللغة وصناعة المعجم**، ص9-10، **من قضايا المعجم العربي**، د. الحمزاوي، ص151-156، «المعجم التأريخي، مفهومه - وظيفته - محتواه»، د. علي توفيق الحمد، **مجلة المعجمية**، العددان 5-6، 1989م، ص95-99.

(58) «الاتجاهات الحديثة في صناعة المعجمات»، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، 40/ 88. وللمزيد ينظر: **المعجم العربي**، د. رياض قاسم، ص19، **المعجم الإنجليزي..**.، ص13-16.

(59) **المعجم الإنجليزي...**، ص13.

(60) **في اللغة والأدب**، د. إبراهيم مدكور، ص106.

معايير تصنيف المعاجم

ذكر كثير من اللسانيين المعاصرين في مصر أن التصنيف المعجمي لابدَّ أن يخضع لمعايير واعتبارات عديدة، أهمها:

أولاً: الهدف. فكلٌّ من يتصدى للتصنيف المعجمي ـ فرداً كان أم جماعة ـ عليه أن يضع لمعجمه هدفاً واضحاً مدروساً، يرتبط بطبيعة من يُوَجَّه إليهم هذا العمل، وتوقعاتهم منه، والالتزام بما ألزم به نفسه في مقدمة عمله، وهذا يُحَقِّقُ للمعجم وضوح الرؤية، وثقة القارئ، وعدم الخلط بين الوظائف المعجمية.

ثانياً: المحتوى اللغوي. ويُقصد به ما تحتويه المادة اللغوية(*) داخل المعجم المصنف، فليس كلُّ المفردات اللغوية صالحةً لأن توضع في المعجم، كما أن استقصاء المعاني جميعها للكلمة أمرٌ غير مستحب، والذي يحدد ذلك كلّه هو الهدف من تأليف المعجم، فعلى واضع المعجم تمحيص هذه المادة، والتمييز بين ماهو صالح منها للوضع والإثبات وما ليس كذلك، يستوي في هذا ما يُعرف بالمعجم الشامل، وبقية الأنواع المعجمية الأخرى.

ثالثاً: الترتيب. وهذا المعيار أثار كثيراً من الإشكال منذ البدايات الأولى لرحلة المعاجم العربية، فكان البدء غايةً في الصعوبة، على نحو ما يُلمس في **العين** للخليل، و **الجمهرة** لابن دريد، ومدرستهما في التقليبات الصوتية أو الهجائية، ثم تدرج في السهولة مرحلةً أخرى على يد البندنيجي في **التقفية**، والجوهري في **الصحاح**، المنتميين لمدرسة القافية، ووصل أخيراً إلى مرحلته

(*) تتفق أكثر الدراسات على أن مفهوم كلمة (**المادة**) هو الجذر أو الأصل الذي يُبنى عليه الكلام، أو المدخل المعجمي بتعبير المعاصرين. ينظر: **دراسات في القاموس المحيط**، ص83-94، «المادة المعجمية»، د. أمين فاخر، **مجلة الأزهر**، الجزء 78، السنة 53، 1401هـ ـ 1981م، ص1178 فما بعدها، **من قضايا المعجم العربي**، د. الحمزاوي، ص71. إلا أن الدكتور علي القاسمي يرى أن المادة هي الشروح والمعلومات الملحقة بالألفاظ أو المداخل!. «المعجم العربي للناطقين باللغات الأخرى»، بحثٌ منشورٌ ضمن **صناعة المعجم العربي لغير الناطقين بالعربية**، ص250. ولست معه في ذلك، فمفهومه عن المادة هو مفهوم المحتوى، أمَّا المادة فهي ما سبق أن ذكرناه. للمزيد ينظر: «المعجم العربي في القرن العشرين»، د. محمد رشاد الحمزاوي، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، 53/ 265.

النهائية المتمثلة في المدرسة الهجائية العادية[61]، على النحو الذي سار عليه الزمخشري في **أساس البلاغة**.

ولو أمعنَّا النظر في هذا التدرج لوجدنا أنه أمرٌ طبعيٌ بالنسبة لنشأة العلوم، فالبدايات غالباً ما تكون غير مكتملة النضج، ثم لاتلبث أن تتحول عبر التأريخ إلى حالة مكتملة مستقرة، أقرب ماتكون إلى موضع الأنس والرضا من قبل مؤلفي المعاجم ومستعمليها، كما يقول محبّ الدين الخطيب[62].

وفي هذا الصدد دعا أغلب اللسانيين المعاصرين في مصر إلى ترتيب المعجم وفق الهجائية العادية (الألفباء)، عدا أستاذنا الدكتور تمام، الذي يرى أن **«أولى طرق ترتيب المعاجم هي طريقة الترتيب على أساس المخارج»**[63]، معللاً ذلك **«بأن هذه الطريقة تعطي إلى جانب المعلومات المعجمية عنصراً من عناصر الدراسة الأصواتية التي لا يمكن أن يستغني المعجم عنها»**[64]. وأراني غير متفق معه في ذلك؛ فقد أثبتت هذه الطريقة ـ من خلال الممارسة العملية للبحث في المعاجم التي سارت على هذا المنهج ـ عدم جدواها؛ لصعوبتها من ناحية، والوقت الطويل الذي يضيع، والجهد الكبير الذي يُبذل للعثور على الكلمة المرادة، من ناحية أخرى.

وتبرز دعوة أخرى تتمثل في أن تُرَتَّبَ المداخل أو المواد المعجمية باعتبار حروفها مجتمعةً، أي على حسب صورتها الكتابية، لا باعتبار اشتقاقها أو أصل

---

(61) يخطئ كثير من الباحثين في استخدام مصطلح الترتيب الأبجدي، حيث يعنون به «أ. ب. ت. ث.. إلخ». ينظر: **المعاجم العربية**، د. عبد السميع أحمد، ص107، **كلام العرب من قضايا اللغة**، ص127 فما بعدها، **فصول في فقه العربية**، ص203، **المعاجم العربية**، د. عبد اللّه درويش، ص121. وهذا ليس صحيحاً، فهذا الترتيب إنما هو «أبجد، هوز... إلخ»، أمَّا الترتيب الآخر «أ، ب، ت» فَيُطْلَقُ عليه الترتيب الألفبائي أو الهجائي. للمزيد ينظر: «ترتيب مداخل المعجم»، د. علي القاسمي، بحثٌ منشورٌ ضمن **صناعة المعجم العربي لغير الناطقين بالعربية**، ص35-38.

(62) «حول المعجم العربي»، **مجلة الزهراء**، الجزء 3-4، المجلد 2، 1344هـ، ص157.

(63) **مناهج البحث في اللغة**، ص273.

(64) المصدر السابق، ص273.

بنائها[65]، وأحسب أن في هذه الدعوة تأثراً بالمعاجم الغربية، وعدم مراعاة لخصوصية اللغة العربية وطبيعتها في كونها لغةً اشتقاقيةً[66]. والحجة التي قدَّمها أصحاب هذا الاتجاه، وهي صعوبة الوقوف على الجذر اللغوي والبناء الأصلي للكلمة، أزعم أنها مبالَغ فيها.

وأعود لأقول: إن ترتيب المادة اللغوية نفسها، وتنسيق ما بداخلها وتبويبه، أمرٌ غايةٌ في الأهمية إذا أريد للمعجم المعاصر أن يكون متميزاً، وافياً بالغرض المنشود.

وترتيب المداخل المعجمية[*] يخضع في المقام الأول للهدف من تصنيف المعجم، فلكل معجم منهجية خاصة، ونمط محدد في ترتيب مداخله، تختلف من معجم لآخر تبعاً لتنوع أهداف كل نوع.

رابعاً: الشرح والتعريف. ونعني به الطريقة التي يسلكها المعجم في عرض معلوماته اللغوية، أو ما يُعرف بطرق تفسير المعنى. وقد ذكر الدكتور محمد أحمد أبو الفرج طرقاً خمساً لتفسير المعنى المعجمي، وهي: **التفسير بالمغايرة**، وهو

---

(65) ينظر: **الأصول**، ص275-277، **في اللغة والأدب**، د. إبراهيم مدكور، ص105، **المعجم العربي**، د. حسين نصار، 2/ 754-755.

(66) للمزيد حول هذه القضية. ينظر: **المعاجم العربية**، د. عبد اللّه درويش، ص158-159، «حول المعجم العربي»، محبّ الدين الخطيب، **مجلة الزهراء**، ج 3-4، المجلد 2، 1344هـ، ص162-163، «في الترتيب المعجمي»، د. إبراهيم أنيس، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، 25/ 7-10، «تقويم المعجم العربي»، رفيق بن حمودة، **حوليات الجامعة التونسية**، العدد 32، 1991م، ص292. ومما تجدر الإشارة إليه أن العلايلي جمع في معجميه: (المعجم) و(المرجع) بين الترتيبين. ينظر: «العربية والمعجمات»، د. فايز ترحيني، **مجلة الباحث**، السنة العاشرة، العدد الثاني(50)، 1988م، ص134، 139، **اتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي**، د. رياض قاسم، 2/ 145-146.

(*) يعني هذا المصطلح ـ كما يقول الدكتور علي القاسمي ـ:«الطريقة أو المنهج الذي يتَّبعه المعجمي في تنظيم الثروة اللفظية المختارة، من مورفيمات، وكلمات، وتعابير اصطلاحية وسياقية، وعرضها في المعجم بحيث يستطيع القارئ أو مستعمل المعجم المطَّلع على تلك المنهجية العثور على بغيته بسهولة وسرعة». «ترتيب مداخل المعجم»، بحثٌ منشورٌ ضمن **صناعة المعجم العربي لغير الناطقين بالعربية**، ص20.

تفسير الكلمة بما يناقضها في المعنى، كأن يقال: العلم وضده الجهل... إلخ، **والتفسير بالترجمة**، ويكون بكلمة أخرى أو بأكثر من كلمة من اللغة نفسها، أو بكلمة واحدة من لغة أخرى، **والتفسير بالمصاحبة**، وهو أن تُذكر الكلمة وما يصاحبها من المعاني التي لا تفتقر عنها، كالجوع - مثلاً - يرد في القرآن الكريم مصحوباً بالعقاب... إلخ، **والتفسير بالسياق**، لغوياً كان أو اجتماعياً أو سببياً، وآخر هذه الطرق **التفسير بالصورة**(67). كما ذكر أستاذنا الدكتور تمام المقومات اللازمة للشرح، وهي عنايته بالصور المتعددة للكلمة في عصر واحد أو في عصور مختلفة، وتقسيم المادة بحسب تعدد المداخل الفرعية فيها، مع الاستشهاد على كل مدخل، وعرض المعاني المختلفة للكلمة الواحدة، مع الإشارة إلى فروع العلم التي تُستخدم فيها الكلمة استخداماً اصطلاحياً، والبعد عن اللبس في المعنى المعجمي بتحديد ضمائم الكلمة(68).

وبصفة عامة، يلزم في الشرح والتعريف المعجمي الوضوحُ، والدقةُ، وعدمُ التزيُّد، وتقديمُ المعلومات الصوتية والصرفية والنحوية للمادة اللغوية، وتنسيقُ إيراد المعاني وفقاً لشيوع استعمالها.

خامساً: العناية بالمواد اللغوية الجديدة، والمصطلحات الطارئة على العلوم والفنون المختلفة. وما يتبع ذلك من وسائل لغوية لاستقبال هذا الوافد، وتنمية المادة المعجمية، بالتعريب، والتوليد، والنَّحْت ... إلخ، وإضافة ذلك كلّه إلى المعجم، مع متابعة ما يُستحدث من موادَّ ومصطلحات، ومراعاة ذلك في كلِّ طبعة جديدة للمعجم.

سادساً: ضبط المادة اللغوية. ويكون بالعبارة، أي بالحركات المعروفة، أو بالإشارة. ولا شك أن تحديد طريقة نطق الكلمة عنصرٌ مهمٌ لإنجاح مهمة المعجم.

---

(67) **المعاجم اللغوية**، ص102-126. وللمزيد ينظر: **المعجم العربي**، د. رياض قاسم، ص247-256، «تقويم المعجم العربي القديم»، رفيق بن حمودة، **حوليات الجامعة التونسية**، العدد 32، 1991م، ص309-315.

(68) **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص328-331.

سابعاً: طريقة الإيضاح. فالمعجم الحديث لا يكتفي بشرح الكلمة وبيان معناها فحسب، بل يستعين على هذا بوسائل إيضاحية لتقريب هذا المعنى، ومن ذلك الاستشهاد بنصٍّ لغويٍّ، نثراً كان أو شعراً، أو الاعتماد على الصورة فيما يمكن تصويره، وعلى اللوحات الهندسية والجغرافية.

ثامناً: طريقة إخراج المعجم. ويُمَثِّل هذا المعيار عنصراً تكميلياً ذا أهمية بالغة في تصنيف المعجم. وأعني به الطباعة، وما يتصل بها من ورق، وحبر، وصفّ، وتصحيح، فعلى واضع المعجم إتقان الإخراج بجودة الطباعة وحسن المظهر(69).

إن ما تقدم من معايير تعني ـ باختصار ـ أن أيَّ عمل معجمي يقوم على أسس ثلاثة هي: المادة المعجمية جمعاً وشمولاً، والشرح توضيحاً وتوثيقاً، والتنسيق ترتيباً وتنظيماً. وهكذا نرى أن هذه المعايير التي وضعها المعاصرون لصناعة المعاجم إنما تمثل تلافياً لعيوب المعاجم القديمة التي سبق ذكرها.

وفي ضوء ما تقدم برزت على الساحة اللغوية أصواتٌ تنادي بضرورة إعادة النظر في المعاجم العربية، ومحاولة تطويرها وتحديثها لكي تساير العصر، وتبعاً لذلك ظهرت الدعوة لصناعة المعجم الاشتقاقي، والمعجم التأريخي، والمعاجم الخاصة بكبار الأدباء، والمعجم المرحلي، والمعجم الشامل، والمعجم الناطق، ومعجم الجيب(70)... إلخ، وما زالت الدعوات تتواصل، والاقتراحات تُطرح،

---

(69) اعتمدت في هذه المعايير ـ مع التصرف اليسير ـ على المصادر التالية: **المعاجم العربية**، د. عبد الله درويش، ص157-160، **قضايا لغوية**، د. كمال بشر، ص12، **المعاجم اللغوية**، د. محمد أحمد أبو الفرج، ص20-22، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص325-334، **كلام العرب من قضايا اللغة**، ص138-141، **البحث اللغوي عند العرب**، ص153-155، «الاتجاهات الحديثة في صناعة المعجمات»، د. محمود فهمي حجازي، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، 40/ 89-91، 96، «نحو معجم جديد»، د. حسين نصار، **مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق**، المجلد 54، الجزء 4، 1979م، ص13-15، «الدورة التدريبية في صناعة المعجم العربي للناطقين باللغات الأخرى»، **مجلة اللسان العربي**، المجلد 18، الجزء الأول، 1400هـ ـ 1980م، ص198-202.

(70) ينظر: تعقيب الأستاذ إبراهيم اللبان على بحث الدكتور محمد كامل حسين «حاجتنا إلى معجم مصفى»، **بحوث ومحاضرات الدورة 34 لمجمع اللغة العربية بالقاهرة**، ص429، =

حتى أذن اللّه بظهور مجمع اللغة العربية بالقاهرة إلى حيِّز الوجود سنة 1932م، فأخذ على عاتقه مسؤولية الاضطلاع بهذه المهمة.

وقبل أن أعرض جهود المجمع في هذا الجانب، لابدَّ من الإشارة إلى أن تلك الدعوات التجديدية لتطوير المعجم العربي لم تَخْلُ من ظهور دعوات أخرى مقابلة لها، تميل إلى الاتجاه المحافظ، زاعمةً أنْ ليس بالإمكان أحسن مما كان!، وترى أنه «**لايمكن لأحد من المحْدَثين أن يضع معجماً في العربية أفضل مما وضعه المتقدمون من علمائنا العرب القدامى**»[71]، وليس هذا بمستغرَب، فشأنُ كلّ اتجاه جديد في أيّ زمان ومكان أن يُوَاجَهَ بردٍّ فعل مضادّ.

* * *

المعاجم المجمعية

كان العهد بالمعاجم اللغوية في القديم وعلى مرِّ التأريخ الذي عبرته أنها عملٌ فرديٌ، إعداداً، وجمعاً، وتبويباً، وترتيباً، واستمرت الحال حتى الثلث الأول من القرن العشرين، وحينئذ بدأ المعجم يسير وجهةً أخرى؛ إذْ قام على أمره هيئةٌ علميةٌ مكوَّنة من أفراد عديدين، هي مجمع اللغة العربية بالقاهرة[72]، بل لقد كانت صناعة المعاجم أحد الأهداف الأساسية التي قام المجمع عليها كما تقدم.

= «نحو معجم جديد»، د. حسين نصار، **مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق**، المجلد 54، الجزء 4، 1979م، ص8-15، **مدخل إلى علم اللغة**، د. محمود فهمي حجازي، ص78-80، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص333، «مشروع المعجم العربي الواسع»، د. محمد شرف، **محاضر جلسات الدورة 14 لمجمع اللغة العربية بالقاهرة**، 1972م، ص34-42، «المعجمات العربية»، مصطفى السقا، **صحيفة المعلمين**، السنة الأولى، العدد الثالث، 1923، ص275-279.

(71) «المادة المعجمية»، د. أمين فاخر، **مجلة الأزهر**، الجزء 78، السنة 53، 1981م، ص1185.

(72) لايعني هذا ـ بحال ـ تفرد مجمع اللغة العربية بصنع المعاجم، فهناك هيئات رسمية أخرى شاركت في هذا الميدان، فعلى سبيل المثال: إدارة التدريب المهني في مصر التي أصدرت **معجم المصطلحات الفنية** (إنكليزي ـ عربي)، سنة 1962م، وقد احتوى على 35 ألف مصطلح في علوم مختلفة، ووزارة الشؤون الاجتماعية التي أصدرت سنة 1960م **قاموس المصطلحات الاجتماعية**، ووزارة الزراعة بمصر التي أصدرت سنة =

ومنذ الدورة الأولى للمجمع رأى أن من واجبه صنع ثلاثة معاجم مختلفة: بسيط (كبير)، ووسيط، ووجيز، وتولت لجنة المعجم التي اقترح إنشاءها المستشرق الاسكتلندي «هـ. أ. جب» (ت1971م) مهمة وضع المعجم التأريخي للغة العربية، الذي لم يَرَ النور بعد!

وكُوِّنت اللجان لتلك المعاجم المذكورة، ووضعت اللجنة منهجاً عاماً لتأليف المعاجم، وقدمت تصورها لما ينبغي أن يكون عليه المعجم في العصر الحاضر. ولم يولد هذا المنهج بين يوم وليلة، بل لم يستقم بين عشية وضحاها، وإنما كان نتيجة تجارب سنين عديدة، استكمل خلالها خطته بوضع طائفة من المبادئ والتقنيات ـ إن صحَّ التعبير ـ في صناعة المعجمات.

وتقوم هذه المبادئ على التوسع في المادة اللغوية للمعاجم، وعدم الاقتصار على ما ورد في المعجمات وحدها، بل لابدَّ من تتبُّعها في مظانّ أخرى، ككتب الأدب، والعلم، ولغة الحياة المعاصرة. يضاف إلى ذلك إزالة حواجز الزمان والمكان في الاستشهاد اللغوي، وضمّ الألفاظ الحديثة جنباً إلى جنب مع ألفاظ الجاهلية وصدر الإسلام. وآخر هذه المبادئ فتح باب القياس، والاشتقاق والتصريف فيما كان مقصوراً على السماع[73].

وبجانب هذا الاهتمام بالمعجم اللغوي، يبرز جانب آخر أعطاه المجمع كثيراً من عنايته، وهو المعجم الاصطلاحي، فكوَّن له اللجان المتعددة التي تولَّت مهمة معالجة المصطلحات المتعلقة بكل علم، كالهندسة، والفلسفة، والتأريخ، والجغرافيا، والكيمياء، والصيدلة، والطب... إلخ.

وسأتناول المعاجم اللغوية بالدراسة التفصيلية، مُرَتَّبَةً حَسَبَ صدورها.

المعجم الكبير

على الرغم من أنه كان من أغراض المجمع ـ فيما نصَّت عليه الفقرة الثانية

= 1960م دائرة المعارف الزراعية... إلخ. ينظر: **الجهود اللغوية خلال القرن الرابع عشر الهجري**، د. عفيف عبد الرحمن، ص137، 174.

(73) ينظر: **مجمع اللغة في ثلاثين عاماً (1) ماضيه وحاضره**، د. إبراهيم مدكور، ص62–64.

من دستوره ـ قيامه بوضع معجم تأريخي للغة العربية، فقد اضْطُرَّ لظروف خاصة أن يستعيض عنه بصنع معجم كبير يساير الزمن، ويتمشى مع فن التأليف المعجمي الحديث[74]. وكان المستشرق الألماني فيشر (1865-1949م) قد فكَّر ـ كما يقول ـ في تأليف معجم كبير للغة العربية الفصحى يفي بالحاجات العلمية للعصر الحاضر، منذ السنوات الأولى للقرن العشرين[75]، ففي سنة 1907م طرح هذه الفكرة في «بازل» على مؤتمر المستشرقين الألمان، وأعاد طرحها سنة 1908م في مؤتمر المستشرقين الأممي المنعقد في «كوبنهاجن»، ووافقت اللجنة المختصة بالإجماع على هذا المشروع، وكرر ذلك في دورة انعقاد هذا المؤتمر سنة 1912م بـ «أثينا»، وبدأ سنة 1914م بتنفيذ هذا المشروع بمساعدة بعض تلامذته وبعض المستشرقين الألمان، وصادفته عقبات كثيرة كان من أهمها التمويل المادي، حتى كاد يتوقف عن مواصلة العمل، إلى أن قررت الحكومة المصرية سنة 1936م، بناءً على اقتراح مجمع فؤاد الأول (مجمع اللغة العربية حالياً) السماح له بتكملة هذا العمل في القاهرة، وتكفلت له بكل ما يلزم من مساعدات مادية وعلمية. وقدَّم سنة 1938م الجزء الأول من معجمه للطبع في المطبعة الأميرية، إلا أنه تبين أن هناك أخطاء في المادة المعجمية وفي الضبط، وسرعان ما قرَّر المجمع وقف عملية الطبع حتى يجتمع مؤتمر المجمع، وتقرير ما يراه مناسباً.

واستمر يواصل الجهد في الجمع والتنسيق إلى أن وقعت الحرب العالمية

---

(74) تقديم الدكتور إبراهيم مدكور **للمعجم الكبير**، هـ.

(75) **معجم فيشر**، ص32. وقد أيده في هذه الفكرة بعض المعاصرين في مصر، حيث ظهرت الدعوات تطالب بتحقيق هذه الأمنية، وتنفيذ تلك الفكرة، إلى درجة جعلت الأستاذ إسماعيل مظهر يصف من أشار بوضع المادة الثانية من مواد إنشاء المجمع اللغوي بأنه عرف داء اللغة العربية ووصف لها الدواء. ينظر: «معاجم اللغة العربية بين المعجم اللغوي التأريخي والمعجم الكبير»، **المقتطف**، الجزء الثالث من المجلد الثاني عشر بعد المائة، 1948م ـ 1367هـ، ص166. وللمزيد ينظر: «معجم اللسان الضادي»، إبراهيم إبراهيم يوسف، **المقتطف**، الجزء الأول من المجلد الثامن والتسعين، 1359هـ ـ 1941م، ص34-38، «القواعد الأساسية في تأليف معجم لغوي تأريخي»، إسماعيل مظهر، **المقتطف**، الجزء الرابع من المجلد السابع بعد المائة، 1364هـ ـ 1945م، ص309-323.

الثانية، فتوقف العمل، ثم ما لبث بعد أن وضعت الحرب أوزارها سنة 1945م أن أقعده المرض عن مواصلة العمل حتى توفي سنة 1949م، تاركاً جذاذات متفرقة في ألمانيا ومصر. وكوّن المجمع لجنةً من الأساتذة: عباس العقّاد، وإبراهيم مصطفى، وأحمد العوامري، لفحص هذه الجذاذات، وانتهت إلى تقرير استحالة مواصلة العمل في هذا المعجم، وأن الوسيلة التي يمكن بها حفظ هذا الأثر والانتفاع به تكمن في ترتيب هذه الجذاذات الموجودة في مصر، ومحاولة الحصول على المتبقى منها في ألمانيا، ثم تُنسخ وتُدوَّن في كتاب للرجوع إليه، مع نشر المقدمة والجزء الذي رُوجع في مجلة المجمع. ووافق مجلس المجمع على ذلك[76]، ولم ينشر من هذا العمل الذي استغرق أربعين عاماً سوى مقدمة المعجم، ونموذج منه، وكان ذلك سنة 1950م[77].

وبعد هذا صرف المجمع النظر عن القيام بهذه المهمة، واتجه وجهةً أخرى تقوم على الجانب التأصيلي الاشتقاقي بدلاً من الجانب التأريخي للألفاظ اللغوية، وبالرغم من أن هذا العدول قد أثار حفيظة أولئك المتحمسين لهذا النوع من المعاجم[78]، فإن المجمع قد مضى قُدُماً في تحقيق هذا الهدف البديل،

---

(76) ينظر: **معجم فيشر**، ص32-38. وقد فصَّل الدكتور شوقي ضيف تلك المراحل التأريخية لهذا المعجم في: **مجمع اللغة العربية في خمسين عاماً**، ص151-155. وللمزيد ينظر: **مجمع اللغة العربية دراسة تأريخية**، د. عبد المنعم الجميعي، ص44-48، **المعاجم العربية**، د. عبد اللّه درويش، ص137-146.

(77) صدر ذلك عن مجمع فؤاد الأول للغة العربية، وطُبع بمطبعة الرسالة بعنوان: **معجم فيشر ـ مقدمته ونموذج منه**، ويقع في ست وتسعين صفحة من القطع المتوسط، منها ثمان وثلاثون صفحة لمقدمة المعجم، والبقية للمعجم اللغوي التأريخي، بدءاً بحرف الهمزة حتى مادة (أبد)، ثم صدر سنة 1967م بعنوان: **المعجم اللغوي التأريخي**، عن الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، بتصدير الدكتور إبراهيم مدكور، ويقع في ثلاث وخمسين صفحة من القطع الكبير، ثم صدر سنة 1983م مصوَّراً عن طبعة مجمع فؤاد الأول سنة 1950م، وهو في حجم اليد ـ أي من القطع الصغير ـ وتولى المركز العربي للبحث والنشر إصدار هذه الطبعة المصورة. وكان المجمع قد نشر سنة 1949م تقريراً خاصاً بطريقة تأليف هذا المعجم، وطُبع بمطبعة المقتطف والمُقطم، وقد أُلحق على هيئة كتاب بالمجلد الرابع عشر بعد المائة من مجلة المقتطف.

(78) من هؤلاء الأستاذ إسماعيل مظهر (ت1962م)، حيث وقف موقفاً حاسماً من ذلك، ووصفه بأنه هروب من مواجهة الصعوبة. ينظر: «معاجم اللغة العربية بين المعجم =

«واكتفى بأن يسميه المعجم الكبير؛ تفادياً مما يقتضيه المعجم التأريخي من أعمال تمهيدية لم تُستكمل بعد»[79].

وكان المجمع منذ سنة 1946م وهو يَعُدُّ العدَّة لإخراج معجمه الكبير، ولم يتمكن من ذلك إلا سنة 1956م، وبالتحديد في 12جمادي الثانية سنة 1375هـ، الموافق 5 فبراير1956م، حيث نشر جزءاً منه «**عدّه مجرد تجربة دعا المتخصصين في اللغة من عرب ومستعربين إلى قراءتها، وتسجيل ما يمكن أن يلاحظوه عليها...**»[80]، ثم أعيد طبع هذا النموذج في حُلّة جديدة سنة 1970م، بعد أن تلقى اقتراحات من المعنيين بالدرس اللغوي، أفاد منها في هذه الطبعة، وَيُمَثِّل ما صدر الجزء الأول من المعجم الكبير، مستوفياً به مواد حرف الهمزة[81].

وبعد أحد عشر عاماً، أي في سنة 1981م، صدر الجزء الثاني منه، مستكملاً به مواد حرف الباء[82]، ثم صدر الجزء الثالث عام 1992م مشتملاً على حرفي التاء والثاء، وبعده صدر الجزءان الرابع والخامس عام 2000م، مشتملَين على حرفي الجيم والحاء.

وقبل البدء بعرض منهج هذا المعجم وخصائصه، تلزم الإشارة إلى أن السنوات الطوال التي امتدت منذ البدء بتنفيذ فكرة المعجم الكبير حتى صدور بعض أجزائه، لا تثير قلقاً، ولاتفقد أملاً؛ «**لأن هذا النوع من التأليف ـ وإن استعجله الناس ـ طويل النَّفَس، لا يُقاس بمقياس الزمن، ولا يُحسب للوقت فيه**

= اللغوي التأريخي والمعجم الكبير»، **مجلة المقتطف**، الجزء الثالث من المجلد الثاني عشر بعد المائة، 1948م، ص166-168.

(79) **مجمع اللغة في ثلاثين عاماً (1) ماضيه وحاضره**، د. إبراهيم مدكور، ص68.

(80) تقديم الدكتور مدكور للمعجم الكبير، هـ. وقد طُبع هذا الجزء بالمطبعة الأميرية، وبلغ عدد صفحاته ـ عدا المقدمة والفهارس ـ ثمانياً وعشرين وأربعمائة صفحة، شملت مواد من حرف الهمزة حتى مادة (أخي).

(81) طُبع هذا الجزء بمطبعة دار الكتب، ويقع في سبعمائة صفحة من القطع الكبير، منها ستٌ وعشرون للتصويبات، وفهرس لأسماء الشعراء المستشهَد بشعرهم.

(82) طُبع هذا الجزء بالهيئة المصرية العامة للكتاب، ويقع في ثمان وستين وسبعمائة صفحة، منها أربعٌ وعشرون صفحة للتصويبات، وفهرس لأسماء الشعراء المستشهَد بشعرهم.

حساب»[83]، ولنا في المعاجم الأوروبية أكبر مَثَل على هذا، فمعجم «أكسفورد» استغرق العمل في إعداده وإخراجه ما يقرب من خمسة وسبعين عاماً، حيث بُدئ العمل فيه سنة 1858م، وانتُهي منه سنة 1933م[84]، وتُعَدُّ قصته ـ كما يقول الدكتور داود حلمي السيد ـ أسطورةً في دنيا المعاجم[85]، وأخرجت الأكاديمية الفرنسية معجمها بعد مائة سنة تقريباً[86]، ولم يخرج معجم «جريم» التأريخي للغة الألمانية إلا بعد ثمان ومائة سنة (من 1852-1960م)[87].

والمشكلة الكبرى التي تواجه هذا النوع من المعاجم تتمثل في نمو الألفاظ وتطورها، والمصطلحات الحديثة التي تغزو عالم اليوم بسرعة مذهلة، وعدم استطاعته ملاحقتها وتسجيلها في حينه، وقد عالج معجم «أكسفورد» هذه المشكلة بعمل ملحق له، احتوى على الكلمات والمعاني الجديدة التي دخلت اللغة الإنكليزية خلال سنوات إعداده، ولما أعيد طبع المعجم سنة 1961م صدر له ملحقٌ يتضمن ما طرأ على اللغة الإنكليزية من ألفاظٍ ومعانٍ جديدة بين سنتي 1933م و1961م[88].

منهجه وخطة العمل فيه

رسم المجمع لنفسه في هذا المعجم منهجاً محدداً، واختار محرِّرين مُدَرَّبين لجمع المادة اللغوية من مظانّها المختلفة، واستعان بالخبراء المتخصصين في كافة فروع المعرفة لمراجعة تلك المادة المجموعة، ثم تُعْرض على لجنة المعجم، وبعد ذلك يُعرض ما تمَّ بشأنه على أعضاء المؤتمر السنوي للمجمع، ليقروا

---

(83) تقديم الدكتور إبراهيم مذكور للمعجم الكبير، هـ. وينظر: **في اللغة والأدب**، د. إبراهيم مدكور، ص107.

(84) نُشر هذا المعجم سنة 1928م، وصدر له ملحقٌ سنة 1933م.

(85) **المعجم الإنجليزي**. . .، ص28.

(86) **في اللغة والأدب**، د. إبراهيم مدكور، ص107.

(87) ينظر: «الاتجاهات الحديثة في صناعة المعجمات»، د. محمود فهمي حجازي، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، ، 40/ 98.

(88) **المعجم الإنجليزي**. . .، ص84، 107. وينظر: «القواعد الأساسية في تأليف معجم لغوي تأريخي»، إسماعيل مظهر، **مجلة المقتطف**، الجزء الرابع من المجلد السابع بعد المائة، 1945م، ص309.

ما يرونه في صورته النهائية.

ويقوم منهجه ـ بصفة إجمالية ـ على مراعاة جوانب أساسية ثلاثة هي:

(أ) **الجانب المنهجي**. وهدفه دقة الترتيب، ووضوح التبويب.

(ب) **الجانب اللغوي**. ويشتمل على القديم والحديث جنباً إلى جنب.

(ج) **الجانب الموسوعي**. ويُغَطِّي كافة مجالات العلوم والمعارف، مصطلحات وأعلاماً[89].

وإذا أردنا تفصيل ذلك فإن خطة العمل فيه تتمثل في الآتي:

أولاً ـ الالتزام بالترتيب الحرفي، أي الهجائية العادية، وفق الحرف الأول فالثاني فالثالث، وعلى حسب أصول الوحدة المعجمية (الكلمة).

ثانياً ـ تصدير كل حرف بمقدمة تعريفية شاملة عنه، صوتياً، وصرفياً، ونحوياً، ودلالياً.

ثالثاً ـ الاهتمام بذكر الصلة بين الكلمات العربية ونظائرها في اللغات السامية، وكتابة الكلمات السامية بحروف لاتينية، متلوَّة بالنطق العربي التقريبي.

رابعاً ـ ذكر المعاني الكلية للمادة المعجمية، كما هي الحال في معجم **مقاييس اللغة** لابن فارس، مرتبةً حسب تدرجها من الأصلي إلى الفرعي، ومن الحسِّي إلى المعنوي، ومن الحقيقي إلى المجازي.

خامساً ـ تقديم الأفعال على الأسماء، والثلاثي على الرباعي، والمجرد على المزيد، واللازم على المتعدِّي، والمبنيّ للمعلوم على المبنيّ للمجهول.

سادساً ـ إرجاع الكلمات الأجنبية ـ مُعَرَّبةً كانت أم دخيلةً ـ إلى مصادرها الأصلية، فإن كانت فارسيةً ذُكر أصلها في هذه اللغة، وكذا إن كانت أراميةً، أو يونانيةً. . . . إلخ.

سابعاً ـ أخذ المادة اللغوية من مصادر متعددة، وبخاصة المعجمات، مع تكملة هذه المادة عند الاحتياج لذلك، والتوسع في الاشتقاق من الجامد،

(89) تقديم الدكتور مدكور لهذا المعجم، ز.

والتعريب، وعدم الوقوف بها عند حدود زمنية معينة.

ثامناً ـ الاستشهاد على المواد اللغوية ما أمكن ؛ زيادةً في الإيضاح، وتأييداً للاستعمال، ومظانُّ ذلك القرآن الكريم، والحديث الشريف، وأقوال العرب ـ نثراً وشعراً، قديماً وحديثاً ـ على أن يسير ذلك الاستشهاد وفق قواعد محددة، وخاصة مع الحديث وأقوال العرب.

تاسعاً ـ الاهتمام بضبط المادة المعجمية ضبطاً حَرَكياً.

عاشراً ـ الاهتمام بالجانب الموسوعي المتمثل في المصطلحات، والأعلام، سواء أكانت أعلام أشخاص، أم بلداناً، أم مواضعَ.

حادي عشر ـ الاستعانة بالصور والرسوم والخرائط التوضيحية، لاسيما ما اتصل منها بالحيوانات والنباتات غير المعروفة؛ زيادةً في إيضاح دلالة الكلمة، وسَدًّا لنقص في شرح المادة المعجمية. ومن المعروف أن استعمال الصور في المعجم بدأ به الفرنسيون، وخاصة اللساني الفرنسي فوربيير (Vorepierre) في القرن الماضي، ثم اقتبسته المعاجم الأوروبية الأخرى[90]. ويُعَدُّ معجم **المنجد** للأب لويس المعلوف (لبنان) أول معجم عربي يستخدم الصور في توضيح مادته المعجمية.

ثاني عشر ـ وضع رموز خاصة[*] لاستخدام المعجم[91].

---

(90) **كلام العرب من قضايا اللغة**، ص150 فما بعدها. وينظر: **صناعة المعجم الحديث**، د. أحمد مختار عمر، ص148 فما بعدها.

(*) هذه الرموز هي :
(*) نجمٌ مشعٌ يسبق رأس المادة المعجمية.
(ـَـُـ) لبيان ضبط عين الفعل المضارع.
(O) دائرةٌ صغيرةٌ مفرغةٌ تسبق المادة الفرعية تمييزاً لها عن المادة الأصلية.
(ج) لبيان الجمع.
(و-) خَطٌّ أفقيٌّ صغير مسبوق بحرف و، للدّلالة على تكرار الكلمة لمعنى جديد.
([]) قوسان يحصران بينهما تفسيراً لما تقدمهما من لفظ غامض في كلام أو شعر.
(-) خطٌّ أفقيٌّ صغير للإشارة إلى أن المقصود بالتفسير هو ما يليها.

(91) اعتمدت في ذكر هذه الخطة على: **مقدمة المعجم الكبير**، هـ ـ ر، **مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً (1) ماضيه وحاضره**، ص68-70 .

تقييم المعـجم

يقول الإغريق: «**إن الكتب المفصَّلة الموسوعية نقمةٌ على أصحابها**»[92]، ويجري هذا القول على الأعمال المعجمية، سواء كانت من صنع أفراد أو جماعة لغوية. وتتمثل هذه النقمة فيما يُوجَّه لتلك الأعمال من نقد وتقويم، وهي نقمةٌ إيجابيةٌ دون شك، تعود بكبير نفع على العمل المنقود أو المقوَّم.

ومع أن المعجم الكبير استفرغ فيه الجهد، وحاول أن يتجاوز صور النقص فيما سبقه من معاجم، متبعاً المنهج الحديث في صناعة المعجمات، فإنه لم يسلم من النقد، وممن أبدى مُلاحظات عليه من اللسانيين المعاصرين في مصر الدكتور عبد اللّه درويش، الذي أخذ عليه عدم ذكره المبادئ الرئيسة التي سار عليها في تسجيل المفردات، إضافةً إلى أنه لم يكن دقيقاً في تفسيره لكلمة «المراجع» الذي يستفاد من تطبيقه حين الاقتباس، وثالث هذه المآخذ أنه لم يذكر مرجع الشاهد الشعري ومكانه من الديوان، والتزيُّد في إيراد الشواهد الشعرية، علاوةً على إيراده كثيراً من تلك الشواهد دون نسبة لقائليها، وآخر هذه المآخذ استطراده في شرح المفردات، واستخدامه لتعبيرات لاتختلف كثيراً عما هي في المعاجم القديمة[93]. وقد اعتمد الدكتور درويش في مُلاحظاته تلك على القسم الأول الذي أخرجه المجمع سنة 1956م، ومن المعلوم أن المجمع تلافى في صورته النهائية التي صدرت سنة 1970م، كثيراً من المآخذ التي أبداها العلماء على ذلك القسم.

ومن هؤلاء اللسانيين الدكتور حسين نصار، الذي أخذ عليه إدخاله أسماء الأعلام والأماكن فيه، ويرى في هذا الصدد ألا يُفعل ذلك إلا إذا كان لتلك الأعلام والأماكن ارتباط بالتراث الثقافي العربي، وما عدا ذلك فله معجمه الخاص به[94]. وقد أثار هذه المسألة أحمد لطفي السيد (ت1963م)، وردَّ عليه العقَّاد (ت1964م) والدكتور طه حسين (ت1973م)، منتصرين لإيراد الأعلام

---

(92) نقلاً عن: إبراهيم إبراهيم يوسف في مقاله «معجم اللسان الضادي أمنيةٌ تتحقق»، **المقتطف**، الجزء الأول من المجلد الثامن والتسعين، 1941م ـ 1359هـ، ص38.

(93) **المعاجم العربية**، ص147-156.

(94) **المعجم العربي**، 2/ 739.

الجغرافية والتأريخية التي تُذكر في نصوص الأدب، والتي لها صلةٌ بالفهم اللغوي دلالةً واشتقاقاً. واعترض الأستاذ إسماعيل مظهر على ذلك، بحُجة عدم وجود فائدة من ذكر ذلك في المعجم، وأن لذلك موضعه الخاص وهو موسوعات الأعلام[95].

والواقع أن هذا المأخذ ـ كما يذكر الدكتور إبراهيم مدكور ـ مسألةٌ خلافيةٌ بين العلماء، فالأكاديمية الفرنسية حرَّمت على نفسها أن تذكر في معجمها أسماء الأعلام والأماكن، ويُعلل الدكتور مدكور لما عمله المعجم الكبير بأنه «**حلٌّ وسطٌ لابأس به، فهو ليس بمعجم أعلام، ولكنه لايُهمل من الأعلام ما لا بدَّ منه**»[96].

ومن المآخذ ـ أيضاً ـ اقتصاره على إيراد المُفردات السامية ونظائرها في اللغة العربية دون تأصيلها، واستشهاده بأبيات لا يُعرف قائلوها[97].

فأمَّا المُلاحظة الأولى، فقد عَدَّ الدكتور طه حسين ذكر الأصول السامية للكلمات أمراً ضرورياً، ودعا كلٌّ من الأستاذين أحمد أمين والعقَّاد إلى التحرِّي والتثبت من هذه القضية قبل الإقدام على تسجيلها في المعجم[98]، في حين أن الأستاذ إسماعيل مظهر عَدَّ هذه المهمة متعذرةً ومستحيلة[99]. وأمَّا المُلاحظة الأخرى، فقد كانت خُطة المعجم تنصُّ على تقديم ما أُثر نسبته إلى قائل على غير المنسوب، وقد اضْطُرَّ أحياناً إلى الاستشهاد بأبيات مجهولة النسبة، ولكنها مذكورةٌ في كتب التراث، فكان يذكر أن ذلك البيت المجهول القائل ورد في (اللسان)، أو في (المقاييس)، أو في (حماسة أبي تمام)... إلخ.

---

(95) ينظر: «معاجم اللغة العربية بين المعجم اللغوي التأريخي والمعجم الكبير»، إسماعيل مظهر، **مجلة المقتطف**، الجزء الثالث من المجلد الثاني عشر بعد المائة، 1948م، ص163-164.

(96) **مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً(1) ماضيه وحاضره**، ص70. وينظر: **المعاجم العربية**، د. عبد السميع محمد أحمد، ص201-202.

(97) **المعجم العربي**، 2/ 740.

(98) **محاضر الجلسات في الدورة الرابعة عشرة لمجمع اللغة العربية بالقاهرة**، الجلسة التاسعة، ص504.

(99) «معاجم اللغة العربية...»، **مجلة المقتطف**، الجزء الثالث من المجلد الثاني عشر بعد المائة، 1948م، ص165-166.

وهناك مأخذٌ آخر لُوحظ على المعجم الكبير، وهو كتابه الكلمات السامية بلغة أجنبية[100].

ومهما يكن الأمر، فإن المجمع بمعجمه الكبير أسدى للعربية خدمةً جليلةً، واستطاع أن يُسهم في الحركة المعجمية العربية إسهاماً حَقَّق كثيراً من حاجات هذا العصر، وإنَّ الأمل ليحدونا في أن يُكَثِّف المجمع من جهوده لكي يتسنَّى لهذا المعجم أن يرى النور كاملاً، وأن يستدرك ما قد فاته خلال سنوات إعداده من مواد ومصطلحات.

المعجم الوسيط

تعود قصة هذا المعجم لسنة 1936م، حيث طلبت وزارة المعارف العمومية ـ آنذاك ـ من المجمع أن يصنع معجماً ذا مواصفات خاصة، وذلك بأن يكون على «**نمط حديث، محكم الترتيب، واضح الأسلوب، سهل التناول، مشتملاً على صورٍ لكل ما يحتاج شرحه إلى تصوير، وعلى مصطلحات العلوم والفنون**»[101]؛ لكي يسدَّ حاجة الطالب، والكاتب، والدارس المثقف.

وانتظم العمل فيه سنة 1940م، وأوكل المجمع ـ باديء ذي بدء ـ مهمة إعداده ومراجعته وتهذيبه إلى لجنة مُكونة من عدد من الأعضاء[102] الذين سُرْعان

---

(100) **المعاجم العربية**، د. عبد السميع محمد أحمد، ص204، وللمزيد حول هذه المآخذ، ينظر: **أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، د. الحمزاوي، ص527-536، «**أخطاء في معجم الخالدين**»، حسن الجافي، **مجلة الهلال**، العدد السادس، السنة الثمانون، 1972م، ص116-119، «نظرة في المعجم الكبير»، حمد الجاسر، **مجلة العرب**، الجزء الأول، السنة السادسة، 1391هـ، ص1-7، الجزء الثاني، ص81-86، الجزء الثالث، ص175-177، «ملاحظات حول المعجم الكبير»، حمد الجاسر، **مجلة العرب**، الجزء السابع، السنة السادسة، 1392هـ، ص527-557، الجزء الثاني، السنة السابعة، 1392هـ، ص143-147، الجزء الرابع، ص310-314.

(101) من تصدير الدكتور إبراهيم مدكور لهذا المعجم، ص9.

(102) تكوَّنت هذه اللجنة من ستة أعضاء هم: الدكتور منصور فهمي، والأساتذة/ أحمد العوامري، وأحمد أمين، وإبراهيم مصطفى، وأحمد حسن الزيات، والشيخ محمد الخضر حسين. ينظر: **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، 8/ 60.

ما تغير بعضهم، وحلَّ آخرون مكانهم، لتتألف في النهاية من الأساتذة: إبراهيم مصطفى، وأحمد حسن الزيات، وحامد عبد القادر، ومحمد علي النجار. وقضى هؤلاء ثلاث سنين عدداً في مُراجعته، وتنقيحه، وتنسيقه، حتى صدر الجزء الأول منه في طبعته الأولى سنة 1380هـ ـ 1960م، وبعدها بعام واحد صدر الجزء الثاني منه، ويقع هذان الجزءان في نحو ألف ومائتي صفحة، يشتملان على نحو ثلاثين ألف مادة، ومليون كلمة، وستمائة صورة(103).

ونفدت نسخ هذه الطبعة، فَفَكَّر المجمع في إعادة طبعه، وكُوِّنت لجنةٌ من الدكتور إبراهيم أنيس، والدكتور عبد الحليم منتصر، والأستاذ عطية الصوالحي، والأستاذ محمد خلف اللّه أحمد؛ لمُعاودة النظر فيه، وإعداده لطبعة ثانية. وقامت هذه اللجنة بتوجيه الدعوة لرجال اللغة والأدب، والدارسين والنقاد؛ لإبداء مُلاحظاتهم على المعجم في طبعته الأولى، ووضْع المقترحات والحلول بخصوصها. وعملت تلك اللجنة على مراجعة مواده، وتنقيحها، فأضافت إليه، وعدَّلت منه، وتلافت ما فاته من نقص في المصطلحات العلمية، والألفاظ الحضارية، والشواهد القرآنية(104)، ولما اكتمل لها ذلك أصدرته في طبعة ثانية سنة 1392هـ ـ 1972م، في جزءين يقعان في سبع وستين وألف صفحة من القطع الكبير. ونفدت هذه الطبعة أيضاً، مما اضْطُرَّ المجمع لتصويرها سنة 1400هـ ـ 1980م، ثم صدر في طبعته الثالثة سنة 1985م.

منهجــه

وُضع لهذا المعجم هدفٌ محدد، كما وَضَعَ المجمع له خطةً ومنهجاً يحققان ذلك الهدف، فكان هدفه متمثلاً في تلك الاعتبارات السابقة التي حددتها وزارة المعارف في طلبها الذي قدمته للمجمع، أمَّا المنهج الذي اختطه المجمع في صنع هذا المعجم فيقوم على الآتي:

أولاً ـ عدم التقيد بما التزمه المعجميون القدماء من وضع حدود زمانية ومكانية للمادة المعجمية، والتوسُّع في ذلك بحيث تشمل جميع مظاهر التطور

(103) تصدير الدكتور إبراهيم مدكور لهذا المعجم، ص10.
(104) مقدمة الطبعة الثانية لهذا المعجم، ص5–6.

الحضاري للعصر الحديث، بمصطلحاته العلمية والفنية، وما تدعو إليه الضرورة من الألفاظ المولَّدة أو المعرَّبة أو المحدَثة أو الدخيلة التي أقرَّها المجمع، وإطلاق باب القياس ليشمل ما قيس من قَبْلُ وما لم يُقَس.

ثانياً ـ إهمال كثير من الألفاظ الحُوشية والغريبة التي لم يعد للاستعمال المعاصر حاجة إليها.

ثالثاً ـ تزويده بالشواهد القرآنية، والأحاديث النبوية، والأمثال العربية، والتراكيب البلاغية المأثورة عن فصحاء الكتاب والشعراء.

رابعاً ـ إغفال التعريف بأعلام الأشخاص والأماكن إلا بقدر ما تدعو الضرورة إليه، دون أن يكون هذا من أهداف المعجم، وإن كان ذلك مما نصَّ عليه طلب وزارة المعارف، ولكنَّ المجمع صرف النظر عنه.

خامساً ـ ترتيب مواد المعجم على حسب حروف الهجاء العادية (الألفباء)، وتقسيمه إلى أبواب بعدد حروف الهجاء، مع إعادة المادة إلى حروفها الأصلية إنْ كانت مُنقلبةً أو مزيدةً، وترتيب مواد أبوابه حسب الحرف الثاني من حروفه الأصلية، وتقديم الأفعال على الأسماء، والمجرد على المزيد، واللازم على المتعدي، والمعنى الحسِّي على المعنى العقلي، والحقيقي على المجازي.

سادساً ـ الضبط الدقيق للمواد المعجمية ضبطاً يقوم على الإشارة لا على العبارة، مع وضوح التعريف، وشرح الألفاظ.

سابعاً ـ الاستعانة بالرسوم والصور التوضيحية للنبات والحيوان والآلات، جرياً على المتبع في فنِّ المعجمات الحديثة.

ثامناً ـ استخدام رموز معينة للدّلالة على بعض الاستعمالات اللغوية في المعجم.

تاسعاً ـ الاقتصار في ذكر أبواب الفعل، فإن كانت أبوابه متحدة المعاني أُكتفي بذكر باب واحد، أمَّا إذا اختلف المعنى فتذكر الأبواب كلّها، واختير من المصادر والجموع أشهرها وأكثرها استعمالاً إن اتحد المعنى، وإن اختلف تُثبَتُ الصيغ والجموع كلّها. وأمَّا أسماء الفاعلين والمفعولين فتُذكر مع الفعل عند الضرورة، إمَّا لخفائه أو لتفريع بعض المعاني عليه، وأمَّا المؤنثات فما كان منها

بزيادة تاء على مُذَكَّره فقد أُهمل لوضوحه، وإن كان بغير تاء أُكتفي بما قد يخفى على كثير[105].

تقييمه

حينما صدر هذا المعجم، وطُلب من رجال اللغة والأدب النظر فيه، وإبداء الرأي بشأنه، استجاب لذلك ثلةٌ من هؤلاء، وقدموا بعض الاستدراكات والاقتراحات النافعة، وكان جلُّها ـ كما يذكر أعضاء لجنة إخراج الطبعة الثانية منه ـ مُوَجَّهاً إلى محتوى المعجم وعبارته، دون منهاجه وخطته، مما يعني أن المعجم صادف رضاً وقبولاً لدى الدارسين والباحثين، والنقاد اللغويين[106].

وتمثَّلت تلك المُلاحظات النقدية في مادة المعجم، كمّاً، وضبطاً، وتعبيراً، وفي الكشف عن معاني بعض الألفاظ، وفي إثبات بعض الصيغ أو إهمالها[107]. يضاف إلى ذلك كلّه أنه لم يحقق الهدف الذي من أجله وُضع، وهو مساعدة الطلاب، حيث يفوق مستوى هذه الفئة من الدارسين، نظراً لغزارة مادته[108].

---

(105) ينظر في هذا كله: تصدير الدكتور مدكور لهذا المعجم في طبعته الأولى، ص7-10، ومقدمة لجنة إخراج المعجم في طبعته الأولى أيضاً، ص11-16. وتلك الرموز هي:(ج) لبيان الجمع، (ـُ) لبيان ضبط عين المضارع، (و-) للدّلالة على تكرار الكلمة لمعنى جديد، (مو) للمولد الذي استعمله القدماء بعد عصر الرواية، (مع) للمعرَّب، وهو اللفظ الأجنبي الذي غيَّره العرب بالنقص، أو الزيادة، أو القلب، (د) للدخيل، وهو اللفظ الأجنبي الذي دخل العربية دون تغيير، (مج) للفظ الذي أقرَّه المجمع، (محدثة) للفظ الذي استخدمه المحدثون في العصر الحديث، وشاع في لغة الحياة العامة.

(106) مقدمة الطبعة الثانية، ص5.

(107) المصدر السابق، وينظر: **المعاجم العربية**، د. عبد السميع محمد أحمد، ص237-239، «ثغرات في المعجم الوسيط»، حسن الجافي، **مجلة الهلال**، العدد السابع، السنة الثمانون، 1972م، ص86-91.

(108) **المعجم العربي**، د. حسين نصار، 2/ 741-742. ومما تجدر الإشارة إليه أن الدكتور عدنان الخطيب أسهم إسهاماً كبيراً في نقد هذا المعجم، وذلك بمقالات نشرها تباعاً في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، ابتداءً من المجلد 38 حتى المجلد 42، وأصدرها سنة 1965م في كتاب مستقل بعنوان **المعجم العربي ـ نظرات في المعجم** =

ومن المُلاحظات الشكلية التي أرى أنها جديرةٌ بالذكر هنا هي طباعة المعجم، فحروفه صغيرةٌ جداً على عكس ما عليها الحال في المعجم الكبير!، أضف إلى ذلك عدم استخدام الألوان في الرسوم التوضيحية.

وخلاصة القول في هذا المعجم: أنه وإن عَدَّهُ بعض المعاصرين بعيداً كل البعد عن المعجم المنشود[109]، وأنه لايفيد القارئ المعاصر في شيء، ولايصلح أن يكون إلا مرجعاً لمن يريد معرفة كلمة ترد في نصٍّ قديم. . .[110]، لئن عُدَّ في نظر هؤلاء كذلك، فإنه يبقى بشهادة كثير منهم أقربَ معاجمنا إلى الكمال في الجمع والترتيب والتيسير[111]، وأفضلَ محاولة معجمية في هذا العصر[112]، وأساساً متيناً يمكن البناء عليه؛ لما يمتاز به من وضوح الشكل، ووحدة الخطة، ودقة التعبير[113].

المعجم الوجيـز

كثرت الدعوات وبالذات من رجال التربية والتعليم لصنع معجم مدرسي صغير، يفي بحاجة المراحل الدراسية الأولى (التعليم العام)، وخاطبت وزارة المعارف ـ أيضاً ـ مجمع اللغة العربية بهذا الخصوص، ورحَّب المجمع بهذه

= **الوسيط**، وكان هذا الكتاب مما عُنيت بدراسته لجنة إخراج الطبعة الثانية من المعجم الوسيط. ينظر: مقدمة الطبعة الثانية لهذا المعجم، ص6. وللمزيد حول نقد هذا المعجم ينظر: **المعجم العربي الجديد ـ المقدمة**، هادي العلوي، ص127-129، «مع المعجم الوسيط»، إدريس العلمي، **مجلة اللسان العربي**، المجلد 2، الجزء 1، ص101-104، المجلد 3، الجزء 1، ص267-269، المجلد 5، الجزء 2، ص338، المجلد 6، الجزء 1، ص523-524، المجلد 7، الجزء 2، ص40-42.

(109) **المعجم العربي**، د. عبد القادر الفاسي الفهري، ص19 .

(110) **المعجم العربي الجديد**، ص129. وينظر: **صناعة المعجم الحديث**، ص51.

(111) **المعجم العربي**، د. حسين نصار، 2/ 741.

(112) **المعجم العربي بين الماضي والحاضر**، د. عدنان الخطيب، ص64.

(113) «علم المعاجم العربي اليوم»، د. جوتس شريجلة، بحثٌ منشورٌ ضمن: **حوار بين الألمان والعرب**، ص173. وللمزيد حول الإشادة بهذا المعجم ينظر: «مشاكل الترتيب المنهجية في المعجم العربي الحديث ـ **تطبيق على المعجم الوسيط**»، د. إبراهيم بن مراد، **مجلة المعجمية**، العدد الثالث، 1987م، ص14-15.

الدعوة، واضطلع بهذه المهمة، وأوكل أمر هذا المعجم إلى لجنة مُكوَّنة من: الدكتور إبراهيم أنيس، والأستاذ محمد خلف اللَّه أحمد، والأستاذ علي النجدي ناصف (ت1982م)، والدكتور أحمد محمد الحوفي (ت1983م)، ولجنة أخرى مُكوَّنة من الدكتور أحمد عمار (ت1983م)، والأساتذة: محمد خلف اللَّه أحمد، وعلي النجدي ناصف، ومحمد شوقي أمين (ت1992م)، تولَّت مهمة التنسيق والمراجعة[114]، وقضت هاتان اللجنتان فيه نحواً من خمس سنوات حتى صدر في طبعته الأولى سنة 1400هـ ـ 1980م، وجاء في مجلد واحد تبلغ صفحاته سبعاً وثمانين وستمائة صفحة من القطع الصغير، واحتوى على خمسة آلاف مادة، وأكثر من ستمائة صورة.

منهجــه

يهدف هذا المعجم ـ كما يقول الأستاذ مصطفى حجازي ـ إلى تلبية حاجات الطلبة في مراحل التعليم العام، بحيث يسهل عليهم اصطحابه، ويخفّ حمله، ويجدون فيه حاجتهم في أقصر وقت، وبأخصر طريق[115].

وقد رسم كلٌّ من المعجم الوسيط والكبير له منهجه، وأفاد المعجم الوجيز منهما في تحديد ذلك المنهج، وأقام بناءه العام على ما كان المعجم الوسيط قد اختطَّه لنفسه، كما اعتمد في مادته المعجمية على المعجم الوسيط أيضاً، مع الاختصار والتسهيل والانتقاء، بحسب الغاية التي من أجلها وُضع هذا المعجم.

تقييمـه

خرج هذا المعجم في فترة متأخرة عن الدراسات المعجمية في مصر، ولذلك لا نجد له ذكراً في هذه الدراسات، وأحسب أن ما وُجِّهَ للمعجم الوسيط من مُلاحظات يصحُّ أن يجري بشكل أو بآخر على هذا المعجم. وما يزال الأمل معقوداً على المجمع في صنع معجم صغير للجيب (Pocket Dictionary)، يفي

(114) ينظر: تصدير الدكتور مدكور لهذا المعجم، ص7.

(115) ينظر: مقدمة هذا المعجم، ص10.

بحاجة القرَّاء السريعة لإدراك معاني الكلمات بكل يسر وسهولة[116]، وإن كنت أرى أن هذا النوع من المعاجم يتطلب صبراً وأناةً ودقة، وخاصةً فيما يتصل بالمادة المعجمية التي تُختار للوضع والإثبات؛ وذلك لأن معاجم الجيب يُفيد منها مستويات ثقافية متعددة، من أبناء اللغة ذاتها، أو من الناطقين بغيرها.

معجم ألفاظ القرآن الكريم

لم تقف إسهامات المجمع المعجمية عند حدِّ المعاجم اللغوية العامة، بل تجاوزته إلى المعاجم المتخصصة، ويعود التفكير في صناعة هذا المعجم إلى سنة 1941م، ففي الجلسة الثانية من الدورة السابعة للمجمع قدَّم الدكتور محمد حسين هيكل (ت1956م) ـ عضو المجمع ـ اقتراحاً بوضع معجم خاص بالقرآن الكريم.

وقد أثار هذا الاقتراح كثيراً من النقاش، وأُبديت تحفظات بشأنه، وتردد الأعضاء المجمعيون في قبول الفكرة، وهل هو من اختصاص المجمع أم الهيئات الدينية كالأزهر مثلاً؟، وهل سيكون على نمط مفردات الراغب الأصفهاني أم يُؤخذ فيه بالمنهج الحديث على غرار ما صُنع بألفاظ الكتاب المقدس؟

وأسهم الدكتور منصور فهمي (ت1959م) في دفع تلك الفكرة إلى التنفيذ، كما أسهم الأستاذ أحمد أمين في وضع تصور عام لهذا المعجم المنتظر. وبعد مُناقشات مُستفيضة بين المحافظين والمجددين وُوْفِقَ على وضع معجم لغوي لألفاظ القرآن الكريم، وكُوِّنت لجنة رئيسة للبدء في تنفيذه، من الأستاذ علي عبد الرازق (ت1966م)، والدكتور محمد حسين هيكل، والأستاذ عبد الوهاب خلاف (ت1956م)، والشيخ إبراهيم حمروش (ت1960م)، والشيخ محمود شلتوت (ت1963م)، والشيخ محمد الخضرحسين (ت1958م)، والأستاذ إبراهيم مصطفى، والشيخ عبد القادر المغربي (ت1956م) عند حضوره[117]، مع تكوين لجنة فرعية مهمتها عرض كلِّ جزء أتمته من المعجم على اللجنة الرئيسة التي تقوم بمناقشته وعرضه على مؤتمر المجمع.

---

(116) دعا إلى ذلك كلٌّ من الدكتور حسين نصار، والدكتور عبد السميع محمد أحمد. ينظر: **المعجم العربي**، 2/ 771، **المعاجم العربية**، ص240.

(117) **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، 8/ 60-61.

ومضت الأعوام تباعاً، ومؤتمرات المجمع تنعقد سنوياً، وجلساته تُناقش هذا الموضوع، وتنظر في النماذج المعروضة من مواد هذا المعجم، إلى أن عُقدت الدورة التاسعة عشر سنة 1952م ـ 1953م، حيث وافق المؤتمر في جلسته الرابعة على اقتراح الدكتور مدكور بالبدء في طبع المعجم. وصدر الجزء الأول منه سنة 1953م، أي بعد ثلاث عشرة سنة من تقديم الفكرة والإعداد لها، وضَمَّ الكلمات المبدوءة بالهمزة، والباء، والتاء، والثاء، ثم صدر الجزء الثاني سنة 1959م، وضم الجيم، والحاء، والخاء، والدال، والذال، والجزء الثالث سنة 1961م، واحتوى حرف الراء، والزاي، والسين، ورأى المجمع بعد ذلك أن يُسارع في إخراج بقية الأجزاء، فأوكل مهمة الإشراف على الجزء الرابع منه إلى الشيخ أمين الخولي، الذي أصدره سنة 1968م، ووقف فيه عند حرف الفاء، وتولى الجزء الخامس الأستاذ حامد عبد القادر (ت1966م) وصدر سنة 1969م، متوقفاً فيه عند حرف اللام، وكان الجزء السادس المتمم للمعجم من نصيب الشيخ محمد علي النجار (ت1965م) وصدر سنة 1970م. وهذا يعني أن ثلاثين عاماً استغرقها العمل في هذا المعجم حتى خرج إلى النور كاملاً. وأُعيد طبع هذا المعجم طبعةً خاصةً سنة 1970م، وصدر في مجلدين (جزءين) عن الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ثم أخرجته دار الشروق في مجلد واحد سنة 1982م، نظراً للحاجة المتزايدة إليه[118]، وهاتان الطبعتان لايعترف بهما المجمع؛ لأنه ـ كما يقول الدكتور مدكور ـ :«**ليس في ذلك ما يتفق وتقاليد المجمع التي تقضي بإعادة النظر في المؤلَّف قبل تقديمه لطبعة ثانية**»[119]، وصدر في طبعته الثانية بعد أن كُوِّنت لجنة لمراجعة الطبعة الأولى وتنقيحها، وإعادة النظر في تنسيق صياغتها، وذلك سنة 1409 هـ-1988م، وإن كان الأستاذ عبد السلام هارون يَعُدُّها الطبعة الرابعة له[120]، ويقع في مجلدين، بلغ عدد صفحاتهما ثمانياً وعشرين ومائتين وألف.

---

(118) ينظر: تصدير الدكتور مدكور للطبعة الثانية من هذا المعجم، أ ـ ب، وتصدير الأستاذ عبد السلام هارون لهذا المعجم، و ـ ف، **مجمع اللغة العربية في خمسين عاماً**، د. شوقي ضيف، ص148-151.

(119) تصدير الدكتور مدكور للطبعة الثانية من هذا المعجم، أ.

(120) ينظر: **معجم ألفاظ القرآن الكريم**، 1/م، ف (الطبعة الثانية).

منهجه

وضعت اللجنة المُكوَّنة لهذا المعجم قواعد عامة تُوَضِّح المنهج الذي سار عليه العمل فيه، وتتمثل في الآتي:

أولاً ـ تفسير المعنى اللغوي للكلمة كما جاءت في النصوص العربية وكتب اللغة القديمة، ويرجع إلى ما قد يكون للكلمة من أصل في اللغات السامية أو غيرها.

ثانياً ـ تبيين المواضع التي وردت فيها الكلمة من القرآن الكريم، ومعانيها كما فهمها القدماء من المفسرين واللغويين، مع بيان ما قد يكون بين هذين الفريقين من خلاف، والإشارة إلى المصادر من كتب التفسير وكتب اللغة.

ثالثاً ـ تبيين المعاني التي يمكن أن يكون قد استكشفها المتأخرون من المفسرين واللغويين والعلماء، ويُنَصُّ على مواضعها في كتبهم وفي آثارهم المختلفة.

رابعاً ـ اشتمال الكلمات اللغوية على الأسماء الجغرافية، والتأريخية، والمصطلحات على اختلافها.

خامساً ـ اللجوء إلى تفسير الآيات متى ما دعت الضرورة لذلك.

سادساً ـ الدقَّة العلمية في عبارة المعجم، بحيث يفهمها أوساط المثقفين[121].

وقد اعترض الشيخ محمد مصطفى المراغي (ت1945م) على بعض هذه البنود، كما لم يؤخذ بأجزاء من هذه المواد[122].

---

(121) ينظر: مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، 5/ 201، 6/ 83-84، 202، محاضر الجلسات في الدورات السابعة والثامنة والتاسعة لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، 1970م، ص27-30، 49-50، 69-73.

(122) ينظر: معجم ألفاظ القرآن الكريم، 1/ي ـ ك، مجمع اللغة العربية في خمسين عاماً، د. شوقي ضيف، ص148-149، مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً(1) ماضيه وحاضره، ص70-71.

أمَّا الخُطة التي اتبعها فهي تقوم على القواعد التالية:

أولاً ـ إذا وردت الكلمة في القرآن جميعه بمعنى واحد تُشرح شرحاً لغوياً أولاً، فإذا كانت فعلاً مجرّداً ذُكر بابه، ومصدره، ومشتقاته الواردة في القرآن، وإن كانت فعلاً مزيداً ذُكر معناه، ثم ذُكرت مشتقاته القرآنية، وإذا كانت اسماً اكتفي بمعناه، وإن كانت مصدراً ذُكر معناه وفعله، وتُبيَّن المواضع التي ذُكرت فيها الكلمة في القرآن الكريم، وأنها في كل موضع بالمعنى نفسه.

ثانياً ـ إذا وردت الكلمة في القرآن بمعانٍ لغويةٍ مختلفةٍ يُنَصُّ على هذه المعاني جميعها، ويوضَّح نوع الفعل والمصدر، وكذلك المشتقات الواردة من المادة، ويُقَدَّمُ في ترتيب معاني المادة أكثرها دوراناً في القرآن، مع النصّ على مواضع ورودها، ويُذكر مثالان من الآيات مع اسم السورة ورقم الآية، ثم يُكتفى بعد ذلك بما جاء من هذا المعنى بذكر السورة ورقم الآية، وتُذكر المعاني الأخرى مقرونةً بعدد الآيات التي جاءت فيها الكلمة بهذا المعنى، ويُكتفى بمثال، ثم تُذكر السورة وأرقام الآيات الأخرى.

ثالثاً ـ إذا كان للكلمة معنىً لغويٌ واحد، ولكنها استُخدمت في القرآن بمعانٍ مختلفة بسبب المجاز، نُصَّ على المعنى اللغوي، وقيل إنها قد تُستخدم أو تَرِدُ بمعنى كذا، ثم تُذكر الآيات وأرقامها على النحو السابق.

ورُوعي في هذا المعجم ذكر عدد مرات ورود اللفظ في القرآن، ومكانه من المعجم على يمين الصفحة تحت كل لفظ من ألفاظ المادة، وَوُضعت بين قوسين معقوفين صغيرين[123].

وحينما أُعيدت طباعة المعجم للمرة الثانية أُضيف إلى تلك القواعد ثلاثُ أُخر، هي:

أولاً ـ العناية بالسياق اللغوي عند تحرير معاني الألفاظ.

ثانياً ـ ذكر الأعلام القرآنية، سواء كانت لأشخاص أو لأماكن، مع

(123) اعتمدتُ في عرض هذه الخطة على كتاب: **مجمع اللغة العربية في خمسين عاماً**، د. شوقي ضيف، ص149-151.

التعريف الموجز، والانتفاع بالسياق القرآني ومضامينه في هذا التعريف.

ثالثاً ـ تفسير حروف المعاني، كحروف الجر، والاستفهام، والشرط، والنداء، ومعانيها في السياق القرآني، مع الاكتفاء بمثال واحد لكل معنىً من معانيها[124].

وقد رُتِّبت مواد هذا المعجم حسب الترتيب الهجائي العادي، واتُّبع هذا الترتيب أيضاً مع الأفعال، والأسماء، والضمائر، واللواحق[125].

تقييمه

حظي هذا المعجم ساعة ميلاده بكثير من المُداولات والاستفسارات، وحينما عُرض منهج العمل فيه على أعضاء المجمع ـ وكان منهجاً يسعى إلى وضع معجم عصري وعلمي للقرآن الكريم[126]ـ قُوبل باعتراض على بعض بنوده، ولم يُؤخذ ببعضها عند الإعداد والتنفيذ. فمن ذلك أنه لم يُطَبِّق مبدأ الرجوع إلى أصل الكلمة في اللغات السامية إن كانت دخيلةً أو مُعَرَّبة، كما لم تُحَقَّقْ الأعلام التأريخية والجغرافية الواردة في القرآن[127]، وبهذا وقف المعجم عند حدود الدّلالة اللغوية للكلمة القرآنية، و«**ترك قدراً منها يتوق القارئ والباحث إلى أن يعرف جليّته، ويقف على أحدث الآراء فيه**»[128].

على أنني لا أوافق الدكتور الحمزاوي فيما ذهب إليه من أن هذا المعجم ما هو إلا مجرَّد سرد لألفاظ القرآن[129]، فلم يكن من هدف هذا المعجم سرد تلك الألفاظ، كما هي الحال في **المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم**، لمحمد فؤاد عبد الباقي، وإنما كان هدفه تقديم المعنى اللغوي لها، وشرحها

(124) **معجم ألفاظ القرآن الكريم**، 1/ م ـ ن.
(125) المصدر السابق، 1/ جـ ـ هـ.
(126) **أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، د. الحمزاوي، ص523.
(127) ينظر: **مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً (1) ماضيه وحاضره**، ص71، **مجمع اللغة العربية في خمسين عاماً**، د. شوقي ضيف، ص148-149.
(128) **مجمع اللغة في ثلاثين عاماً (1) ماضيه وحاضره**، ص71.
(129) **أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، ص527.

شرحاً وافياً، وربط كل مدلول بالآيات التي تتصل به[130]، وهو ـ فيما أحسب ـ توجُّهٌ مهمٌّ في مجال البحث الدّلالي والمعجمي.

ومن المُلاحظات على هذا المعجم أن عنوانه ـ فيما أرى ـ غير دقيق، فالذهن ينصرف من خلال هذا العنوان إلى أنه معجمٌ خاصٌ بسرد ألفاظ القرآن الكريم، ومواضع ورودها فيه، مِثْلُه مِثْلُ معجم محمد فؤاد عبد الباقي السابق، أو **الدليل الكامل لآيات القرآن**[131]، وليس خاصاً لمعاني هذه الألفاظ!، ولو غُيِّر إلى (معجم ألفاظ القرآن الكريم ومعانيها) لكان أدلَّ على المضمون، وأصدق على واقعه وحقيقته، ولعلَّ هذا هو ما دفع الدكتور الحمزاوي إلى القول بأنه مجرّد سرد لألفاظ القرآن الكريم.

ويضاف إلى هذه المُلاحظات أن المنهج لم يكن موحَّداً في أجزائه جميعها، ففي الجزء الذي اختصَّ به الشيخ أمين الخولي نجد أنه اهتم «**ببيان المعنى الحسّي للفظة القرآنية أولاً، ثم يُبَيِّن ما تفرَّع عليه من الدّلالات المعنوية، وهو نَسَقٌ اختصَّ به هذا الجزء دون بقية أجزاء المعجم**»[132]، والأولى أن يُتَّخذ منهجٌ مُوَحَّدٌ في المعجم كله، فإمَّا أن يسير فيه وفق ما سارت عليه بقية الأجزاء، وإمَّا أن يُعَمَّمَ ذلك النهج على الأجزاء جميعها.

وإذا تجاوزنا هذه المُلاحظات إلى التقييم النهائي لما صدر عن المجمع من معاجم متعددة، فإنه يمكن القول: إنها تظل شاهداً حياً على التوجهات الصادقة للمجمع، ووفائه بكثير من التزاماته ومسؤولياته التي اضطلع بها منذ إنشائه، ولئن حدث شيء من الخروج عما رُسم له، نقصاً أو زيادةً، وخيَّب بعض الطموحات الكبيرة والآمال العريضة التي واكبت المراحل التأريخية للمعاجم المجمعية، فإن ذلك ـ فيما أرى ـ أمرٌ جبريٌّ لامناص منه، على أنه ليس من العسير تفادي ذلك

---

(130) **صحيفة الشرق الأوسط**، العدد 5273، الخميس 6/ 5/ 1993م، ص23 [لقاء مع الدكتور إبراهيم بيومي مدكور، رئيس مجمع اللغة العربية بالقاهرة].

(131) أخرجه الدكتور حسين محمد فهمي الشافعي، وصدر عن المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، سنة 1972م

(132) **مجمع اللغة العربية في خمسين عاماً**، د. شوقي ضيف، ص151، وينظر: **معجم ألفاظ القرآن الكريم**، 1/م.

كلّه، ومعالجة أوجه القصور، وبخاصة أن تقاليد المجمع تنصُّ على معاودة النظر في المعاجم التي تُعَدُّ للطبع مرةً أخرى، كما أن أعضاء هذه المعاجم فيما صرَّحوا به أكثر من مرة يُرحِّبون بكل نقد بنّاء، واستدراك مفيد، واقتراح إيجابي، وذلك مما سَيُسْهم في نظرنا إسهاماً كبيراً في صناعة المعاجم العربية المعاصرة على أسس علمية دقيقة، شكلاً ومضموناً.

المعاجم العلْميـة

وجَّه المجمع عنايته أيضاً للغة العلم والتكنولوجيا، فجمع كثيراً من مصطلحات هذه العلوم، وأخذ يُصدرها تباعاً في مجموعات سنوية بلغت أربعاً وعشرين مجموعة(133)، ثم ما لبث أن اتّجه إلى إخراج معجمات علمية مستقلة، فأصدر سنة 1965م المعجم الجيولوجي، ومعجم العلوم الاجتماعية سنة 1966م، والمعجم الجغرافي، ومعجم الفيزياء النووية، والإلكترونيات، سنة 1974م، والمعجم الفلسفي سنة 1979م(134). ويذكر الأستاذ إبراهيم الترزي أن هناك معاجم علمية قيد الطبع، وهي المعجم الطبي، ومعجم الهيدرولوجيا (علم المياه)، ومعجم علوم الأحياء والزراعة، ومعجم الصيدلة، ومعجم علم النفس(135). وكان لهذه المعاجم التي صدرت منهجها الخاص في إيراد المصطلح، وترتيب وروده، وتعريفه، ومقابله في اللغة الإنكليزية أو الفرنسية، أو كليهما معاً(136).

وإلى جانب هذه المعاجم العلمية المتخصصة، اعتنى المجمع بألفاظ الحضارة الحديثة(*)، ومصطلحات الفنون، كالرسم، والموسيقى، والألوان،

---

(133) **مجمع اللغة العربية في خمسين عاماً**، د. شوقي ضيف، ص164.

(134) المصدر السابق، ص165-166، وينظر: **التراث المجمعي في خمسين عاماً**، إبراهيم الترزي، ص29-30.

(135) **التراث المجمعي**. . .، ص30.

(136) لمعرفة ذلك بالتفصيل ينظر: **مجمع اللغة العربية في خمسين عاماً**، ص165-166.

(*) ألفاظ الحضارة: ضَرْبٌ من المصطلح، وبابٌ من أبواب تنمية متن اللغة وتطويره، فلأصحاب المهن والحِرف لغتهم الخاصة بهم، وللحقل مفرداتٌ تختلف عن مفردات المصنع والمتجر. . . إلخ. ينظر: **مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً (1) ماضيه وحاضره**، ص58.

والتصوير، والنَّحْت، والخزَف، والفنون التشكيلية، والفنون المسرحية، والسينما، وأخذ ينشرها في أعداد مجلته الأولى، إلى أنْ كُوِّنت لجنتان مهمتهما العناية بألفاظ الحضارة ومصطلحات الفنون، وصدر عنهما سنة 1981م، معجماً لألفاظ الحضارة الحديثة ومصطلحات الفنون[137]، وكلٌّ ما تقدم يُعَدُّ اتجاهاً جديداً في التفكير المعجمي العربي المعاصر.

المعاجم الفرديـة

قام بوضع هذه المعاجم فردٌ واحدٌ، أو مجموعة أفراد، دون انتماء إلى مؤسسة حكومية أو جهة رسمية. ومن خلال تتبُّعي لها وقفتُ على معاجم متنوعة يصعب حصرها؛ لأنها من الكثرة بمكان[138]، وهي تضرب في كافة فروع المعارف الإنسانية، من طبّ، وهندسة، وعلوم اجتماعية، وألفاظ عامية، وأخطاء لغوية شائعة، وألفاظ للقرآن الكريم، ومصطلحات أدبية، وتجارية، ومكتبية، وعسكرية، وقانونية، وسياسية، ودبلوماسية، وأسماء النباتات، والثدييات، وعلم الحيوان، والمصطلحات الدرامية والمسرحية، والتعابير الاصطلاحية، وألفاظ الحضارة، والعادات والتقاليد والتعابير المصرية... إلخ[139]، ويُلحق بهذا دوائر المعارف والموسوعات.

ومما تجدر الإشارة إليه أن هناك بعض هذه المعاجم الفردية أرسلها أصحابها أو ورثتهم لمجمع اللغة العربية بغرض دراستها والنظر فيها، وتقرير ما يراه بشأنها، فمن ذلك **معجم معالم اللغة**، للأستاذ نجيب خلف، **ومعجم محمد النجاري**، **ومعجم جرجس حجار**، **ومعجم فؤاد فوجي**. ويبرز من الأسماء في العمل المعجمي الفردي الدكتور محمد شرف (ت1949م) ومعجمه الخاص **بالمصطلحات الطبية**، وفيه يقول الدكتور محمد مهدي علَّام: «**ولو لم يكن له إلا**

(137) ينظر: **مجمع اللغة العربية في خمسين عاماً**، ص166-168.

(138) لمعرفة ذلك بيبليوغرافياً ينظر: **الجهود اللغوية خلال القرن الرابع عشر الهجري**، د. عفيف عبد الرحمن، ص137-175.

(139) ينظر: **في اللغة والأدب**، د. إبراهيم مدكور، ص119، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، 7/ 51، 8/ 67-69 .

قاموسه الطبي لكفى لتخليد حياته العلمية»[140]، والدكتور رمسيس جرجس (ت1959م) الذي خلَّف تسعةً من المعاجم في فنون مختلفة ما تزال مخطوطةً حتى الآن[141] !.

وأدعو في هذا المقام إلى قيام دراسة شاملة متكاملة لبحث اتجاهات العمل المعجمي الفردي ومناهجه، وموازنته بمثيله من الأعمال المعجمية التي صدرت في أقطار عربية أخرى، وبالمعاجم الأجنبية.

ولنا أن نقول بعد هذه الدراسة: إن التفكير المعجمي في مصر خلال فترة البحث سار في اتجاهات متعددة، هي على وجه التحديد:

أولاً: بَعْثُ التراث المعجمي العربي القديم وإحياؤه، ونشره بعد تحقيقه تحقيقاً علمياً.

ثانياً: قيام دراسات تأريخية تأصيلية نقدية للمعاجم العربية في القديم والحديث.

ثالثاً: إعادة ترتيب بعض المعاجم اللغوية القديمة وفق الطريقة الحديثة، واختصار بعضها الآخر.

رابعاً: تولِّي مؤسسة رسمية مهمة صناعة المعاجم اللغوية العامة والخاصة وفق مبادئ الفن المعجمي الحديث، مع مشاركة بعض المؤسسات الحكومية الأخرى في هذه الصناعة المعجمية.

خامساً: التأثر الواضح بالمناهج المعجمية المطبَّقة في المعاجم الغربية، حيث تبدو آثار الاطلاع على معاجم اللغات الأجنبية سمةً بارزةً في التفكير المعجمي، علماً وصناعةً، وكذلك أعمال المستشرقين، والمعجميين اللبنانيين أيضاً.

سادساً: قيام بعض أقسام اللغة العربية بالجامعات المصرية بتوجيه الرسائل الجامعية نحو دراسة دواوين الشعراء ومؤلفات الكتَّاب في العصور الأدبية المختلفة، دراسةً دلاليةً معجميةً تركيبيةً، وهو توجُّهٌ يُمَثِّل مشروعاً كبيراً لعمل

(140) **المجمعيون في خمسين عاماً**، د. محمد مهدي علَّام، ص285.
(141) المصدر السابق، ص121-122.

المعجم التأريخي للغة العربية الذي لم يتمكن المجمع من تنفيذه حتى الآن.

وبالرغم من تلك المحاولات الجادة، الفرديّ منها والمجمعيّ، للنهوض بالعمل المعجمي لكي يُساير فنّ المعجمات الحديثة، فإننا نجد أنفسنا ـ موازنةً بين معاجمنا القديم منها والحديث وما تقدَّم ذكره من أنواع المعجمات ـ متخلِّفين أشواطاً كبيرةً في هذا الميدان، فـ «**صناعة المعاجم عندنا في أزمة، وهي بعيدةٌ كلّ البعد عن مسايرة التقدم الفكري والحضاري في العالم العربي الحديث، وفي العالم الكبير الذي يعيش المدنية المذهلة التي انبثق عنه هذا النصف الأخير من القرن العشرين**»[142]، ويكفي أن نلقي نظرةً على ما عُرِفَ في أمريكا بـ «حرب المعاجم» التي كانت تهدف إلى تطوير صناعة المعجم، لنعرف موقعنا من ذلك التقدم المعجمي الهائل!.

المصطلحات اللسانية

من القضايا التي تفرض نفسها على الباحثين، قضية المصطلحات في كافة جوانب المعرفة الإنسانية، وحيث إن الموضوع متشابكٌ ومعقَّدٌ لدرجة كبيرة، على الرغم من كثرة ما قِيل عنه وكُتب فيه، فسأقتصر هنا على الجانب اللساني، حيث هو موضوع دراستنا.

وحقيقة الأمر أننا نُطالع في مؤلفات اللسانيين المعاصرين كمّاً هائلاً من هذه المصطلحات، تختلف فيما بينها أكثر مما تتفق، وشيءٌ مثل ذلك لايعود بالنفع على الدرس اللغوي بقدر ما يجعله عُرضةً للبلبلة والازدواجية، وقد مرَّ بنا سابقاً اختلاف لسانيي مصر المعاصرين في المصطلحات الصوتية الوافدة، هل تُتَرْجَم أوتُعَرَّب؟، فمن ترجمها خضعت ترجمته لاعتبارات عديدة، ثقافية، واجتماعية، وتعليمية، مما نتج عنه تعدد استخدامات المصطلح الواحد، ومن عرَّبها ألقى على الأذن العربية ألفاظاً غريبة، قد تَنْفر منها ولا تستسيغها، ويصعب على اللسان النطق بها، وفي كلتا الحالتين بقيت المشكلة قائمةً إلى درجة

(142) **كلام العرب من قضايا اللغة**، د. حسن ظاظا، ص153، وينظر: **مستويات العربية المعاصرة في مصر**، د. السعيد محمد بدوي، ص37.

أصحبت تُشَكِّل أزمةً في محيط الدرس اللغوي، تنتظر من يحلّها، أو يُسهم في حلِّها على أقلِّ تقدير.

وقبل أن ألقي الضوء على هذه المسألة، يُحسن بي أن أُمهِّد لها بتحديد مفهوم المصطلح، ومكوِّناته، وشروط صياغته، ووسائل وضعه، وبعدها سأتحسَّس واقع المصطلح اللساني في العالم العربي بصفة عامة.

أولاً ـ مفهومه ومكوّناته

ذكر الزَّبيدي أن المصطلح (Term) أو الاصطلاح هو «**اتفاق طائفة مخصوصة على أمر مخصوص**»(143)، أو هو بتعبير المعاصرين «**لفظٌ اتفق العلماء على اتخاذه للتعبير عن معنى من المعاني العلمية**»(144)، أوبمفهوم أدقّ «**وحدةٌ لغويةٌ، أو عبارةٌ لها دلالةٌ لغويةٌ أصليةٌ، ثم أصبحت هذه الوحدة أو العبارة تحمل تسميةً اصطلاحيةً خاصةً محددةً في ميدان معين، لعلاقةٍ ما تربط بين الدّلالة اللسانية الأصلية والتسمية الاصطلاحية الجديدة**»(145).

ومن خلال هذه التعريفات يتضح لنا أن المصطلح يتكون من جانبين: أحدهما خاصٌّ بواضعي المصطلح، والآخر خاصٌّ بالمصطلح نفسه. فأمَّا صانعو المصطلح (واضعوه) فلابدَّ لهم من اتفاق، وهذا يعني أن هناك قضيةً مُسبقةً مطروحةً للنقاش وتبادل الرأي، أو كما يصفها الدكتور مصطفى جواد بأنها متنازَعٌ

---

(143) **تاج العروس** 6/ 551 (صلح)، وينظر: **المعجم الوسيط**1/ 522 (صلح).

(144) **المصطلحات العلمية في اللغة العربية**، مصطفى الشهابي، ص3.

(145) «أزمة المصطلح في النقد القصصي»، د. عبد الرحيم محمد عبد الرحيم، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، 63/ 163. وللمزيد ينظر: «علم المصطلح»، د. محمود فهمي حجازي، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، 59/ 49-59، **العربية لغة العلوم والتقنية**، د. عبد الصبور شاهين، ص117-118، «دراسة تقويمية لحصيلة المصطلح اللساني في الوطن العربي»، د. محمد حلمي هليل، بحثٌ منشورٌ ضمن ندوة: **تقدم اللسانيات في الأقطار العربية**، ص302-303، «المصطلح اللساني»، د. عبد القادر الفاسي الفهري، بحثٌ منشورٌ ضمن: **الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات**، عدد (6)، 1986م، ص554، **في اللغة والأدب**، د. إبراهيم مدكور، ص94.

عليها من حيث تسميتها بكذا أو بكذا[146]. والاتفاق يكون من مجموعة متخصصة وليس من فرد أو مجموعة غير متخصصة، كما يكون الاتفاق على شيء محدد، مما يدل على وجود ميدان أو مجال للنشاط الذي سَيُسْتخدم فيه المصطلح.

وقد اعترض الدكتور عبد الصبور شاهين على كلمة (اتفاق) بقوله: إنه ليس من الضرورة أن يحصل اتفاق، فهناك مصطلحات لا دخل للاتفاق فيها، ويرى أن الاتفاق والمُواضعة إنما هو من قبيل المفهوم اللغوي للمصطلح، وليس من قبيل المفهوم الاصطلاحي[147].

وفي رأيي أنه لامشاحة فيما تقدم من حدود، فالتعريفات السابقة إنما أخذت في اعتبارها أمراً بالغ الأهمية، وهو أن صُنْعَ المصطلح ليس أمراً فردياً، وإنما عمل جماعي، على حين أن تعريفات المعجم الإنكليزي التي أوردها الدكتور عبد الصبور، وتعريفه الذي ارتضاه[148] تتجاوز هذا الشرط الاصطلاحي، وتكتفي بالنظر إليه على أنه لفظ ذو معنى محدد، أو مجموعة ألفاظ تُستخدم للدّلالة على مفهوم محدد.

وأمّا الجانب المتعلّق بالمصطلح نفسه فيلزم المصطلح توافر عنصرين هما: الشكل، والمفهوم، فالشكل هو «**اللفظ أو الألفاظ اللغوية التي تحمل المفهوم**»[149]، أي أنه قد يكون مُكوَّناً من كلمة واحدة أو أكثر من ذلك، أمّا

(146) **المباحث اللغوية في العراق**، ص112.

(147) **العربية لغة العلوم والتقنية**، ص117-118.

(148) أورد الدكتور عبد الصبور تعريفين من المعجم الإنكليزي (وبستر webster) للمصطلح هما:
(أ) لفظٌ أو تعبيرٌ ذو معنى محدد في بعض الاستعمالات، أومعنىً خاصّ بعلم، أو فنّ، أو مهنة، أو موضوع.
(ب) مجموعة الألفاظ الفنية أو الخاصة المستعملة في عمل، أو فن، أو علم، أو موضوعات خاصة.
أمّا تعريفه للمصطلح فهو «اللفظ أو الرمز اللغوي الذي يُستخدم للدّلالة على مفهوم علمي، أو عملي، أو فني، أو أي موضوع ذي طبيعة خاصة». **العربية لغة العلوم والتقنية**، ص118.

(149) «أزمة المصطلح في النقد القصصي»، د. عبد الرحيم محمد عبد الرحيم، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، 63/ 163.

المفهوم فهو «**الصورة الذهنية التي يشير إليها المصطلح، سواء أكانت صورةً لمدلول عقليّ أم حسيّ**»[150].

ثانياً ـ شروط صياغته (مُواصفات المصطلح العلمي)

كنتُ قد ألمعتُ إليها فيما سبق، وأضيف هنا أن أيَّ مصطلح يُطلق في أيِّ ميدان لا تكون له أهمية أو مردود إيجابي إن لم تتوافر فيه صفاتٌ خاصةٌ[151]، وذلك يتحقق فيما يلي من مواصفات وشروط:

(أ) **الدقة في اختيار المصطلح**. وهذا يتطلب أن يدل المصطلح على مدلول واحد، ويُعرف ذلك عند علماء المصطلح بـ «**الملاءمة أو التوحُّد**». ويكون هذا بالبُعد عن المصطلحات المزدوجة ذوات المشترك اللفظي، أو الترادف، أو ما يُعرف بتعدد الدّلالة. وتقودنا هذه المواصفة إلى الإشارة إلى أن هناك استخداماً لصورتين من الألفاظ الاصطلاحية، إحداهما: اللفظ الاصطلاحي الواحد الذي يؤدي عدَّة معانٍ اصطلاحية في علوم مختلفة، كمصطلح (**الخبر**)[152] فهو يدلُّ على ما يقابل المبتدأ عند النُّحاة، وعلى ما يقابل الإنشاء عند البلاغيين والمناطقة والمتكلمين، وعلى الحديث المنقول عن الرسول ﷺ عند المحدِّثين، وعلى الوصف والتقرير حول واقعة جديدة تَهُمُّ القرُّاء عند الصحفيين. وكذلك مصطلح (**مجرى**)، فهو يدل عند علماء القافية على حركة الرويّ، وعند علماء الأصوات على ممـرِّ الهواء، وكذا مصطلح (**الحال**)، فهو في الطبيعة غيره في علم النفس

---

(150) «أزمة المصطلح في النقد القصصي»، د. عبد الرحيم محمد عبد الرحيم، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، 63/ 163.

(151) **العربية لغة العلوم والتقنية**، ص225. ويُطلق اللسانيون في المغرب العربي على هذا مصطلح (التنميط) أو (المعيرة) أو (المعايرة) أو (التقييس). ينظر: **المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها**، د. محمد رشاد الحمزاوي، ص57، 60 (الهامش)، «المصطلح اللساني»، د. عبد القادر الفاسي الفهري، بحثٌ منشورٌ ضمن: **الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات**، عدد (6)، ص552.

(152) ينظر في هذا بحث الأستاذ محمد القاضي«الخبر ـ مفهومه ومنـزلته في المعجم» المنشور في: **مجلة المعجمية**، العددان 5-6، 1989م، ص497-509. وقد اعتمدت في مفهوم الخبر عند الصحفيين على ماورد في كتاب الدكتور محمد حسن عبد العزيز: **لغة الصحافة المعاصرة**، ص17.

وفي النحو وفي البلاغة. وكذلك مصطلح **الاستئناف**[153]. وهذا مقبول؛ حيث لاينشأ عنه محظور. والصورة الأخرى هي: اللفظ الاصطلاحي الواحد الذي يؤدي معاني اصطلاحية متعددة ضمن العلم الواحد، كمصطلح **(مفرد)** الذي يدل على ما يقابل المثنى والجمع، وعلى ما يقابل الجملة وشبه الجملة، ويدل أيضاً على مايقابل المضاف والشبيه بالمضاف، وهذا التعدد ـ كما يقول الدكتور عبد الصبور شاهين ـ غير مقبول في نظام المصطلح الحديث[154].

(ب) قلّة حروفه، وسهولة النطق به، وعدم تعقّد شكله. ويتحقق هذا باختصار ألفاظه، وتجنب الطول والغرابة في كلماته، وسهولة تصريفه والاشتقاق منه. أو بمعنى آخر تركيبه الصرفيّ الواضح[155].

(ج) وجود مناسبة بين الدّلالتين اللغويتين: العرفية العامة، والعرفية الخاصة. وهذا يعني أن المصطلح لا يُوضع ارتجالاً[156]. وفي الحقيقة أن هذه المواصفة ربما تكون ضروريةً في المصطلحات العربية النشأة، ولكنها ليست كذلك عند الترجمة عن اللغات الأجنبية إلا في نقل المعاني الاشتقاقية، كما يقول الدكتور عبد الصبور شاهين [157].

(د) انسجامه مع طرق صياغة الكلمات في اللغة التي يُستخدم فيها. ويتمُّ هذا بالتوافق بينه وبين أنماط التراكيب، والصيغ، والأصوات العربية[158].

---

(153) ينظر: **المعجم الوسيط**، 1/ 209، (حال)، **المعجم الكبير**، 1/ 556، (أنف).

(154) **العربية لغة العلوم والتقنية**، ص122.

(155) ينظر: **المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها**، ص63، 64.

(156) اعترض الدكتور عبد الصبور شاهين على هذه المواصفة، ويرى أنها عائقٌ دون مجال الإثراء الاصطلاحي المشروع. ينظر: **العربية لغة العلوم والتقنية**، ص333.

(157) **العربية لغة العلوم والتقنية**، ص330 (الهامش).

(158) ينظر في شروط وضع المصطلح: **اللغة بين المعيارية والوصفية**، ص159 فما بعدها، **المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها**، ص16-24، «علم المصطلح»، د. محمود فهمي حجازي، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، 59/ 49 فما بعدها، **المصطلحات العلمية في اللغة العربية**، مصطفى الشهابي، ص4. وينظر مناقشة الدكتور عبد الصبور شاهين للشروط التي وضعها الدكتور محمد كامل حسين لصياغة المصطلح. **العربية لغة العلوم والتقنية**، ص227-235.

هذه المُواصفات في صنع المصطلح تُمثِّل الجزء الأكبر من التوصيات التي صدرت عن ندوة «توحيد منهجيات وضع المصطلحات الجديدة» التي عُقدت بالرباط عام1980م، بإشراف مكتب تنسيق التعريب في الوطن العربي[159]. والواقع أن فكرة المصطلح ومايندرج تحته من منهجيات ومواصفات إنما هي ـ كما يذكر الدكتور حلمي خليل ـ جزءٌ من مشكلة العلاقة بين اللغة والفكر[160].

ثالثاً ـ وسائل وضعه

لقد تعددت آراء الباحثين في وسائل وضع المصطلح الفني للظاهرة المحددة، وهي في مجملها لاتخرج عن طرائق نمو الثروة اللغوية، كالقياس، والاشتقاق، والتعريب، والنحت، والتوليد، إلا أنها تتفاضل فيما بينها في الترتيب الاستخدامي. ويمكن حصر هذه الوسائل بصفة عامة في ثلاثٍ هي: التوليد، والتعريب، والترجمة.

وتبدأ المرحلة الأولى من مراحل وضع المصطلح بالعرض على التراث القديم، فإن أمكن العثور على مصطلح مناسب مُعَبِّر عن الحقيقة العلمية الجديدة التي يُبحث عن مصطلح لها، فذلك أولى من بقية الوسائل الاصطلاحية المتاحة، وإن لم يكن فتأتي المرحلة الثانية التالية لها وهي التوليد، الذي يعني عند المعاصرين إعطاء اللفظ العربي الأصل مدلولاً جديداً لم يعرفه العرب الفصحاء بهذا المعنى[161]. والتوليد عند المحدَثين مصطلحٌ عامٌ ينطوي تحته طرق وضعٍ اصطلاحية أخرى هي: الاشتقاق، والمجاز، ونقل الدّلالة، والنحت[162].

---

(159) ينظر: **المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها**، ص122، **العربية لغة العلوم والتقنية**، ص330.

(160) **المولّد ـ دراسة في نمو وتطور اللغة العربية بعد الإسلام**، ص58.

(161) ينظر: **كلام العرب من قضايا اللغة**، ص79، **المولّد ـ دراسة في نمو وتطور اللغة العربية بعد الإسلام**، ص219. ويلاحظ أن الدكتور عبد الصبور شاهين يُفرِّق بين مصطلحي التوليد والمولَّد، فالأول هو استخدام لفظ لم يرد عن العرب الأوائل خلال عصور الاحتجاج، والآخر هو اللفظ الذي استخدمه الناس قديماً بعد عصر الرواية. **العربية لغة العلوم والتقنية**، ص345-351.

(162) ينظر: **المولّد ـ دراسة في نمو وتطور اللغة العربية بعد الإسلام**، ص219، 225، =

ويلي هذه المرحلة تعريب المصطلح الأجنبي، ويُعَدُّ التعريب وسيلةً مهمةً من وسائل وضع المصطلح الفني. ومصطلح التعريب نفسه (المعرَّب) مما وقع الخلط فيه قديماً وحديثاً، حيث نجده يُطلق على الدخيل، كما هي الحال عند شهاب الدين الخفاجي (ت1069هـ)، وعبد القادر المغربي. والقول في هذا: إن المعرَّب هو اللفظ الأجنبي الذي دخل العربية، وغُيِّر بنقص أو زيادة أو قلب، سواء وافق أبنية العربية أو لم يوافقها. أمَّا الدخيل فهو اللفظ الأجنبي الذي دخل العربية بلفظه دون تغيير[163]، وإن كان بعض المحدثين يميل إلى الاستغناء عن مصطلح الدخيل، والاكتفاء بمصطلح المعرَّب[164]. ويُعَدُّ التعريب خطوةً أولى لنقل المصطلح، ثم يُستبدل به بعد ذلك ألفاظٌ عربيةٌ خالصةٌ.

وأخيراً تأتي مرحلة الترجمة، وهي نوعان:

(أ) **ترجمةٌ لفظيةٌ**: ويُقصد بها صياغة المصطلح العربي بما تكون عليه الحال في اللفظة الأجنبية، ويُطلق عليها الدكتور الحمزاوي (الترجمة المباشرة)[165]، فمثلاً كلمة (Geology) تُترجم إلى «علم الأرض»، وهي مكوَّنة من كلمتين هما (Geo) وتعني أرض، و(Logy) بمعنى علم. ومن عيوب هذا النوع من الترجمة «**أن الإطلاق الاصطلاحي غالباً ما ينبني على تجاهل الإطلاق اللغوي العام**»[166]، إضافةً إلى عدم تناسب طرق التركيب المزجي بين اللغتين العربية والإنكليزية.

= **العربية لغة العلوم والتقنية**، ص331، «المصطلح اللساني»، د. عبد القادر الفاسي الفهري، بحثٌ ضمن أعمال: **الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات**، عدد (6) ص562-563.

(163) اعتمدت في هذا على ما ورد في: **المعجم الوسيط**، 1/ 16. وللمزيد ينظر: **المولّد ـ دراسة في نمو وتطور اللغة العربية بعد الإسلام**، ص235، **العربية لغة العلوم والتقنية**، ص309، 312-319، **التعريب في ضوء علم اللغة المعاصر**، د. عبد المنعم الكاروري، ص78-83. وفي اشتراط مجيء المعرَّب على أوزان العرب وصيغها خلافٌ بين العلماء. ينظر: **الكتاب** 4/ 303، **المخصَّص** 13/ 101، «جواز التعريب على غير أوزان العرب»، محمد شوقي أمين، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، 11/ 199 فما بعدها.

(164) ينظر: **في أصول اللغة**، إصدار: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، 3/ 378-381، **التعريب في ضوء علم اللغة المعاصر**، ص69-77، 83-84.

(165) **المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها**، ص53.

(166) «نحو تنسيق أفضل للجهود الرامية إلى تطوير اللغة العربية»، د. تمام حسان، **مجلة اللسان العربي**، المجلد الحادي عشر، الجزء الأول، 1974م، ص294.

(ب) ترجمةٌ معنويةٌ: وتعني ترجمة الكلمات الأجنبية بمعانيها، ويُطلَق عليها (الترجمة الجانبية)[167]، كما في الكلمة السابقة، حيث تترجم إلى «علم طبقات الأرض»[168].

وتتراوح القضية في وضع المصطلح الفني بين التعريب والترجمة، ويجري هذا بطبيعة الحال على المصطلحات اللسانية. ولقد نالت هذه المسألة قسطاً وافراً من اهتمام اللسانيين المعاصرين، وغيرهم من أصحاب التخصصات الأخرى، وحفلت المجلات العلمية ـ وخاصة مجلتي مجمع اللغة العربية بالقاهرة ودمشق ـ بالعديد من المقالات والمناقشات حول هاتين الوسيلتين، وتعددت الآراء بشأنهما مابين مُتشدِّد مُحافظ، ومَرِن في استقبال الوافد، وثالث متوسط بين الفريقين[169]، وعلينا أن نُقَرِّر بدايةً أن هذين الطريقين يتكاملان في وضع المصطلح، ولا يتعارضان أو يتداخلان، فإن انتفى أحدهما حلَّ الآخر مكانه، وهذا يدعونا للقول بلزوم التحديد الدقيق للمصطلحات التي يجب أن تُعَرَّب أو التي تُترجم، وألا يُجْمَع بين هاتين الوسيلتين؛ لما في ذلك من تعدُّد المفاهيم[170].

واقع المصطلح اللساني في العالم العربي

المصطلحية[*]، أو المصطلح، أو المصطلحات (Terminology)، علمٌ له جذوره في تراث هذه الأمة، على النحو الذي نلمسه في مؤلفات الخوارزمي (ت387هـ)، والذهبي (ت748هـ)، والجرجاني (ت816هـ)، وأبو البقاء الكفوي

---

(167) **المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها**، ص54.

(168) ينظر: **المصطلحات العلمية قبل النهضة الحديثة**، ضاحي عبد الباقي، ص46-47.

(169) للمزيد ينظر: **التعريب في القديم والحديث**، د. محمد حسن عبد العزيز، ص212-213، «المصطلح الصوتي بين التعريب والترجمة»، د. محمد حلمي هليل، **مجلة اللسان العربي**، العدد 12، 1982-1983م، ص97 فما بعدها.

(170) ينظر: «دراسة تقويمية لحصيلة المصطلح اللساني في الوطن العربي»، د. محمد حلمي هليل، بحثٌ منشورٌ ضمن ندوة: **تقدم اللسانيات في الأقطار العربية**، ص308، 324.

(*) هذه اللفظة اقتبستها من الدكتور عبد القادر الفاسي في مقاله «المصطلح اللساني» ضمن: **الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات**، العدد 6، 1986م، ص553.

(ت1094هـ)، والتهانوني (1158هـ)[171]، فهو علمٌ ليس بالجديد أو الطارئ، بل لايعدو أن يكون نوعاً من المعاجم المتخصصة، ولذا فهو وثيق الصلة بالدراسة المعجمية، ويُنظر إليه في العصر الحاضر على أنه فرعٌ من علم صناعة المعجمات، يرتبط مباشرةً بعلم اللغة التطبيقي، وإن كان بعض العلماء يُلْحقه بعلم الدّلالة[172]. ولئن توقف التأليف في هذا الفنّ فترةً من فترات تأريخ اللغة، فإنه يعود الآن ليستكمل مسيرته، ساداً بذلك فراغاً هائلاً في الدراسات اللغوية العربية.

وهذا العلم (المصطلحية) يسير في اتجاهين: أحدهما نظري، يهتم بدراسة قضية المصطلح في القديم والحديث، والآخر عملي، تُترجم فيه النظريات الاصطلاحية إلى واقع تطبيقي، وذلك بالتأليف في المعاجم الاصطلاحية المتخصصة في جميع فروع العلم والمعرفة الإنسانية[173].

فأمَّا الاتجاه الأول فلا نستطيع تحديد البدايات الأولى لعلاج قضية المصطلح في العصر الحديث، وإن كنَّا لانعدم من يؤرخ للمراحل الأُوَل في تأريخ هذه القضية باتصال الثقافة العربية بالثقافة الغربية عن طريق البعثات العلمية التي أرسلها محمد علي إلى فرنسا ثم عادت إلى مصر، وعلى رأسها رفاعة

---

(171) مؤلفاتهم هي بحسب الترتيب: **مفاتيح العلوم**، **بيان زغل العلم**، **التعريفات**، **الكليات**، **كشاف اصطلاحات الفنون**. وقد أحصى الدكتور ضاحي عبد الباقي المؤلفات المصطلحية القديمة فبلغت خمسة عشر مؤلفاً. ينظر: **المصطلحات العلمية قبل النهضة الحديثة**، ص108-116. وللمزيد ينظر: «المعجمات العربية المتخصصة»، د. إبراهيم مدكور، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، 34/ 16-21.

(172) **للمزيد حول هذه المسألة ينظر**: «علم المصطلح بين المعجمية وعلم الدّلالة»، عثمان بن طالب، بحثٌ منشورٌ ضمن كتاب: **تأسيس القضية الاصطلاحية**، ص72، «علم المصطلح بين علم المنطق وعلم اللغة»، د. علي القاسمي، **مجلة اللسان العربي**، العدد 30، 1988م، ص81-86، «علم المصطلح»، د. محمود فهمي حجازي، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، 59/ 53، 62-63، 69.

(173) ينظر: «علم المصطلح بين علم المنطق وعلم اللغة»، د. علي القاسمي، **مجلة اللسان العربي**، العدد 30، 1988م، ص84، «علم المصطلح»، د. محمود فهمي حجازي، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، 59/ 63 فما بعدها.

الطهطاوي (ت1873م)[174]. والواقع أن التحديد التأريخي الدقيق لتلك البدايات لايعنينا في شيء، فمن الثابت أنها بدأت في فترة مُبكرة جداً من هذا القرن.

وقد شارك في معالجة هذه القضية كلٌّ من الأب أنستاس الكرملي (ت1947م)، الذي يَعُدُّه الدكتور مصطفى جواد «**أول من تكلم عن المصطلحات العلمية في العراق أيام النهضة الحديثة، وذلك بإنشائه مجلة (لغة العرب) التي كانت تُعنى بالأدب واللغة والتأريخ والمصطلحات سنة 1911م**»[175]، كما أسهم أحمد فارس الشدياق (ت1887م)، وإبراهيم اليازجي (ت1906م)، وأحمد تيمور (ت1930م)، وساطع الحصري (ت1968م) في تلك الجهود.

ويأتي بعد هؤلاء الأمير مصطفى الشهابي (ت1968م)، الذي يُعَدُّ عمله في: **المصطلحات العلمية في اللغة العربية بين القديم والحديث**[176]، من الأعمال الرائدة في هذا الميدان، وهو مجموعة محاضرات ألقاها سنة 1955م على طلبة قسم الدراسات الأدبية واللغوية بمعهد الدراسات العربية العالية التابع لجامعة الدول العربية. ولم يكتف الشهابي بالتأليف في الجانب النظري لعلم المصطلح، بل قرنه بالجانب التطبيقي المتمثِّل في مصطلحات علم النبات، والحيوان، والمعادن، ومعجم الألفاظ الزراعية.

ولا ننسى ـ ونحن في هذا المقام ـ الإشارة إلى ماقام به حسن فهمي من وضع كتاب **المرجع في تعريب المصطلحات العلمية والفنية والهندسية** عام 1958م، وقد تميَّز هذا الكتاب بأنه «**عمليٌّ تطبيقيٌّ، يعالج فيه قضية المصطلح العلمي بأمثلة من الموضوعات التقنية والهندسية**»[177]، وما قام به إسماعيل مظهر في كتابه:

---

(174) «قضية المصطلح اللغوي الحديث»، د. محمود فهمي حجازي، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، 57/ 122.

(175) **المباحث اللغوية في العراق**، ص53، وفي هذا الكتاب تتبع الدكتور مصطفى جواد جهود العراقيين في وضع المصطلح العلمي تتبعاً تأريخياً دقيقاً.

(176) صدر هذا الكتاب في طبعته الأولى عام 1955م بالقاهرة، ثم صدر في طبعته الثانية عام 1965م عن المجمع العلمي العربي بدمشق، وصُوِّرت هذه الطبعة عام 1988م عن مجمع اللغة العربية بدمشق أيضاً.

(177) «اللسانيات التطبيقية في العالم العربي»، د. محمود إسماعيل الصيني، بحثٌ منشورٌ ضمن: **تقدم اللسانيات في الأقطار العربية**، ص247.

تجديد العربية، الصادر عام 1947م، حيث عالج فيه طرائق النمو اللغوي، من تعريب، ونحت، وقياس (اقتباس)، والطريقة المُثلى لوضع المصطلحات العلمية والأسماء الاصطلاحية. ولست هنا بصدد حصر تطور الإسهام في وضع المصطلح الفني دراسة وتأليفاً، وإنما هو مجرَّد عرض تأريخي سريع لتلك الجهود الرائدة[178].

وظلَّت تلك الجهود الفردية تتواصل، عميقةً حيناً، وسطحيةً حيناً آخر، حتى أنشئت المجامع اللغوية في كلٍّ من دمشق، والقاهرة، وبغداد، وكان أولها إنشاءً هو المجمع العلمي العربي بدمشق سنة 1919م، ويعود الفضل في إنشائه للمرحوم محمد كرد علي (ت1953م)، وكان من أغراضه «**النظر في إصلاح اللغة، ووضع ألفاظ لمستحدثات العصر، وتنقيح الكتب، وإحياء المهمّ مما خلّفه الأسلاف منها، والتنشيط على التأليف والتعريب**»[179]. أمَّا المجمع العلمي بالقاهرة فقد أنشئ ـ كما تقدم ـ سنة 1932م، وكان من أهدافه المحافظة على سلامة العربية، وجعلها مواكبةً لحاجات العصر، وافيةً بمطالب العلوم والفنون. وأمَّا المجمع العلمي العراقي فكانت نشأته سنة 1947م، ونصَّت بعض مواده على العناية بسلامة اللغة العربية، والعمل على جعلها وافيةً بمطالب العلوم والفنون وشؤون الحياة الحاضرة.

أمَّا الاتجاه الآخر، وهو الجانب التطبيقي في وضع المصطلح العلمي، فقد بدأ أيضاً في فترة مبكرة، على النحو الذي نجده في إنشاء محمد علي لمدرسة الطب سنة 1826م، التي تُعرف الآن بـ «كلية طب القصر العيني»، وتُعَدُّ هذه المدرسة «**أكبر مظهر من مظاهر النهضة العلمية في الماضي، وأهمّ معهد لنقل العلوم الطبية، وعلوم الكيمياء، والطبيعة، والمواليد الحديثة، إلى اللغة العربية، وفيها نشأ أعظم نَقَلَة هذه العلوم، وأجلُّ المؤلفين والنقلة والمصحِّحين إجمالاً**»[180].

---

(178) للمزيد ينظر: **المولَّد ـ دراسة في نمو وتطور اللغة العربية في العصر الحديث**، ص61 فما بعدها، **المصطلحات العلمية**...، مصطفى الشهابي، ص27 فما بعدها، **اتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي**، د. رياض قاسم، 1/ 153-183، **حصاد الفكر العربي الحديث في اللغة العربية**، مجموعة من الباحثين، ص192-205.

(179) **المجمع العلمي العربي**، د. عدنان الخطيب، ص19 فما بعدها.

(180) **المصطلحات العلمية**...، مصطفى الشهابي، ص38.

ومن الذين أسهموا في نقل المصطلحات العلمية إلى العربية تبرز أسماء: محمد علي البقلي في الأمراض الباطنية، ومحمد ندى في الزراعة والنبات والحيوان والكيمياء، ورفاعة الطهطاوي، ومحمد عمر التونسي، والدكتور محمد شرف، والدكتور أحمد عيسى، ومحمود تيمور... إلخ. أمَّا في الشام فقد تولت المهمة زمناً ليس بالقصير الكلية الأمريكية ببيروت، ثم كلية الطب بجامعة دمشق (الجامعة السورية سابقاً) التي تأسست سنة 1919م، ومن الذين أسهموا في وضع المعاجم المتخصصة الدكتور أمين المعلوف في علم الحيوان والفلك، والأمير مصطفى الشهابي في معجم الألفاظ الزراعية، ويعقوب صروف، والدكتور بشر فارس في فن التصوير، والدكتور مأمون الحموي في المصطلحات الدبلوماسية، والدكتور عدنان الخطيب في المصطلح القانوني، والدكتور جميل صليبا في المصطلحات الفلسفية، والدكتور حسني سبح، والدكتور محمد صلاح الدين الكواكبي، والدكتور مرشد خاطر، والدكتور محمد جميل الخاني، وغيرهم. كما شارك في صنع المعجمات المتخصصة أساتذة كلية الطب بالجامعة السورية التي كانت تسمى (المعهد الطبي العربي).

وأمَّا في العراق فيبرز اسم الأب أنستاس الكرملي، وعزّ الدين التنوخي ـ السوري الأصل ـ، والدكتور مصطفى جواد، والأستاذ عبد المسيح وزير، الذي وضع معجماً في المصطلحات العسكرية، والدكتور جواد علي، والدكتور داود الحلبي. كما أسهم المجمع العراقي بجهود وافرة في وضع المعاجم العلمية(181).

إن هذه الجهود الفردية الرائدة لم تكن صرخةً في واد، بل كانت أساساً متيناً انطلقت منه المجامع اللغوية لتأدية واجبها المنوط بها، فقامت هذه المجامع بمحاولة تحقيق أغراضها في هذا الجانب، واضطلع مجمع اللغة العربية بالقاهرة

---

(181) حول هذه الجهود ينظر: **دراسات وبحوث في العروبة وآدابها**، محمد خلف اللّه أحمد، ص151-170، **المصطلحات العلمية...**، مصطفى الشهابي، ص37 فما بعدها، **حاضر اللغة العربية في الشام**، سعيد الأفغاني، ص130-146، **المباحث اللغوية في العراق**، د. مصطفى جواد، ص53، 73، «جهود المجمع العلمي العراقي في وضع المصطلحات»، د. أحمد مطلوب، بحثٌ منشورٌ ضمن: **الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات**، عدد (6)، ص519-536.

بالعبء الأكبر من هذه المهمة، ونشر عديداً من المصطلحات في فروع المعرفة كافةً كما تقدم.

هذا ما يخصُّ المشرق العربي، أمَّا المغرب العربي فقد عُني بهذه القضية التي شغلته كثيراً؛ نظراً لشدة وطأة الاستعمار الفرنسي على أقطاره، ويظهر لي أن جهود المؤسسات الحكومية هي البارزة في هذا الميدان، ويأتي في مقدمتها «**المكتب الدائم لتنسيق التعريب في العالم العربي بالرباط**»[*]، الذي أنشئ عام 1961م بتوصية من مؤتمر التعريب الذي انعقد هناك عام 1961م. والمهمة الأساسية لهذا المكتب هي استكمال المصطلحات العلمية وألفاظ الحضارة في العالم العربي وتوحيدها[182]. وقد أصدر المكتب مجموعةً من المعاجم العلمية المتخصصة في أكثر فروع العلوم[183]، واقترن هذا العمل بإصدار مجلة دورية للأبحاث اللسانية ونشاط الترجمة والتعريب أطلق عليها (**اللسان العربي**)، وصدر أول أعدادها في يناير عام 1964م. ويشارك هذا المكتب في هذه الجهود مؤسسة أخرى لاتقلُّ أهميةً عن سابقتها، وهي «**معهد الدراسات للأبحاث والتعريب**» بالرباط، الذي أنشئ عام 1960م، حيث يقوم بالإسهام في تطوير الآلة الكاتبة العربية، ويسعى لوضع أسس منهجية عامة وإعلامية لمعالجة المصطلحات. والمؤسسة الثالثة هي

(*) تُشرف على هذا المكتب المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم التابعة لجامعة الدول العربية. ويرى الدكتور عبد الصبور شاهين أن مما يؤخذ على هذا المكتب وضعه الجغرافي الذي يَحُدُّ من فاعليته، ويجعله ذا طابع أشبه بالمحلي. ينظر: **العربية لغة العلوم والتقنية**، ص30. وليس الأمر كما ذكر، بل إن وجوده في هذه المنطقة بالذات يُعَدُّ ضرورةً ملحةً أملتها الظروف السيئة التي مرَّت بها أقطار المغرب العربي، وإن كان هناك من قصور في فاعلية أداء هذا المكتب فهو عائدٌ ـ في المقام الأول ـ إلى ذلك الانفصام شبه التام بين بلدان المشرق العربي ومغربه، الذي ما زال مفروضاً على شطري الوطن العربي، بسبب اعتبارات يطول شرحها في هذا المقام.

(182) **مجلة اللسان العربي**، العدد الثاني، 1965م، ص140-141. وللمزيد ينظر: **التعريب وتنسيقه في الوطن العربي**، د. محمد المنجي الصيادي، ص181-246.

(183) ينظر: **المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها**، د. الحمزاوي، ص14 (الهامش). وللمزيد حول هذا ينظر: «مؤسسات التعريب في الوطن العربي»، عبد العزيز بنعبد الله، بحثٌ منشورٌ في كتاب: **التعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي**، ص113-129، **التعريب وتنسيقه في الوطن العربي**، د. محمد المنجي الصيادي، ص138-179.

«**بيت الحكمة**» بتونس، التي أنشئت سنة 1983م، وهي تُعنى بقضايا الترجمة والتحقيق والدراسات المصطلحية. ويضاف إلى ذلك كلّه بعض المراكز والمعاهد التابعة للجامعات في أقطار المغرب العربي[184]. وهناك ثُلَّةٌ من العلماء والباحثين المغاربة عُنيت بهذه القضية، ومن بينهم الدكتور عبد السلام المسدِّي، والدكتور محمد رشاد الحمزاوي، والدكتور عبد القادر الفاسي الفهري، والأستاذ عبد العزيز بنعبد اللّه، والدكتور إبراهيم بن مراد، والدكتور عبد اللطيف عبيد، وغيرهم.

والواقع أن المؤسسات التي تهتم بقضية المصطلح منتشرةٌ بكثرة في أرجاء الوطن العربي، وليس المهمّ كثرتها، وإنما الأهمّ من ذلك مدى إسهامها الإيجابي الفعَّال والمؤثر في تخطِّي هذه المشكلة، ومسايرة التقدم الحضاري الذي يسير بخُطىً سريعة في عالمنا المعاصر، وهذا ما يُنتظر ويُؤَمَّل من تلك المجامع اللغوية والمؤسسات الثقافية.

وأعود بعد هذه الوقفة العجْلى التي أحسب أنها أَلَمَّتْ بالجوانب العامة دون أن تدخل في التفاصيل لأقول: إن واقع المصطلح اللساني في العالم العربي المعاصر لايختلف في مجمله عما هي عليها حال المصطلح العلمي، فقد بدأت فكرته فردية الطابع، ثم ما لبث أن أسهمت الهيئات العلمية الرسمية (الحكومية) في تكوينه وإظهاره لحيِّز الوجود.

وأستطيع أن أُميِّز اتجاهين ظهرا لي أثناء استعراض هذا النوع من المصطلحات، أحدهما تكفَّل بوضع المصطلحات اللسانية القديمة، وخاصة مصطلحات النحو والصرف، والبلاغة والنقد، وهذه لن أتعرض لها نظراً لتعددها من جهة، وكونها أحادية اللغة، ولأنها ـ من جهة ثالثة ـ تُمثِّل موضوعاً مستقلاً يستوجب دراسةً خاصةً، جزئيةً أو إجماليةً، كما يقول الدكتور الحمزاوي[185]. والاتجاه الآخر يختصُّ بالمصطلحات اللسانية الحديثة، وهذه هي التي تعنينا في

---

(184) لمعرفة ذلك ينظر: **المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها**، ص12-16.

(185) **المصطلحات اللغوية الحديثة**، ص8 (طبعة حوليات الجامعة التونسية).

هذا الحيِّز من الدراسة المصطلحية، والتي سأتناولها بالدراسة التحليلية النقدية. وسوف أضطرُّ في هذا المقام للخروج عن إطار الفترة الزمنية والمكانية المحددة لدراستي وذلك للأسباب الآتية.

أولاً ـ أن مُعظم هذه المصطلحات صدر في مرحلة تأريخية لاحقة لفترة الدراسة.

ثانياً ـ أن هذه القضية لا تهمُّ مصر وحدها، بل هي مسألة مشتركة عامة، تشمل العالم العربي كلّه، مشرقه ومغربه.

إن التتبُّع التأريخي لواقع المصطلح اللساني يجعلنا نُقَرِّر ـ ونحن مطمئنون ـ أن الدكتور محمود السعران يُعَدُّ أول اللسانيين المعاصرين الذين وضعوا معجماً للمصطلحات اللسانية، وذلك عام 1958م، وعمله هذا، وإن لم يَفْرد له كتاباً مستقلاً بل ألحقه بكتابه **اللغة والمجتمع**، وكانت صفحاته لاتتجاوز الثمان (116-123)[186]، يظلُّ حقيقةً تأريخيةً إيجابيةً تشهد له بالسبْق، وتعترف له بأفضلية التقدم، على الرغم من وجود مؤلفات لغوية حديثة سابقة لهذا الكتاب بسنوات عديدة، منها ما كان مؤلَّفاً، ومنها ما كان مترجماً[187]!. على أن هذا لايعني خُلُوَّ هذه الكتب من وجود ترجمات للمصطلحات اللسانية الإنكليزية الواردة في ثناياها، ولكننا لا نجد ثَبَتاً جامعاً كما فعل الدكتور السعران، يكون على هيئة معجم أو مَسْرد لتلك الاصطلاحات[188]. ولعلِّي لا أعدو الحقيقة إذا قلت: إنني لم أجد أحداً من الرواد الأوائل أعطى هذه القضية من العناية بمثل ما أعطاها

---

(186) هذا في الطبعة الأولى 1958م، أمَّا الطبعة الثانية التي صدرت عام 1963م، فهي مُكونةٌ من عشر صفحات «184-193».

(187) ينطبق ذلك على: **علم اللغة**، **وفقه اللغة**، للدكتور علي عبد الواحد وافي، **والأصوات اللغوية**، **واللهجات العربية**، **ودلالة الألفاظ**، للدكتور إبراهيم أنيس، **واللغة بين المعيارية والوصفية**، **ومناهج البحث في اللغة**، للدكتور تمام حسان؛ **ومنهج البحث في الأدب واللغة**، للانسون ومابيه، ترجمة الدكتور محمد مندور، **واللغة**، لفندريس، ترجمة الدواخلي والقصاص.

(188) كان هذا المأخذ مما لاحظه الأستاذ محمد صلاح الدين الشريف على كتاب أستاذنا الدكتور تمام **اللغة العربية معناها ومبناها**. ينظر: «النظام اللغوي بين الشكل والمعنى»، **حوليات الجامعة التونسية**، العدد السابع عشر، 1979م، ص198.

الدكتور السعران، ولست أجد عذراً أو مُسَوِّغاً لذلك، اللهم إلا أن تكون هذه المصطلحات لم تستقر بعد في تلك الفترة من تأريخ الدراسات اللسانية المعاصرة، أو أن لهم نظرةً محددةً في قضية المصطلحات، حالت دون تحقيق هذا العمل المعجمي الاصطلاحي!

وأردف الدكتور السعران هذا العمل الرائد بعمل آخر أكثر إتقاناً وشموليةً، وكان هذا مُلْحقاً بكتابه الذي يُمَثِّل حقبةً تأريخيةً مهمة من حقب الدرس اللساني المعاصر، وهو كتاب **علم اللغة ـ مقدمة للقارئ العربي**. ويقع هذا المعجم في أربع وثلاثين صفحة (381-414)، ولا أكون مبالغاً حينما أذهب إلى أن هذين المعجمين الرائدين يُكوِّنان معاً مؤلَّفاً مستقلاً نافعاً في مصطلحات علم اللغة الحديث (اللسانيات).

ولم يكن الدكتور السعران ينطلق في عمله هذا من فراغ، بل كان يُحِسُّ ـ رحمه اللّه ـ بمدى المشكلة التي تجابه الباحث العربي في وضع مصطلحات علم اللغة الحديث (اللسانيات) باللغة العربية، وقد عَدَّ ذلك الصعوبة الأولى التي تقف في طريق تقدم الدرس اللغوي الحديث في العالم العربي، والتي ينبغي تذليلها[189].

وتأتي بعد ذلك محاولة مجمع اللغة العربية بالقاهرة وضع مصطلحات خاصة بعلمي اللغة والأصوات التي أصدرها سنة 1963م، وأستطيع القول: إنها جاءت متزامنةً مع العمل الثاني للدكتور السعران، حيث قد أقرَّها المجمع في مؤتمره سنة 1961-1962م، وهي الفترة التي صدر فيها كتاب الدكتور السعران **علم اللغة**. ويذكر الدكتور الحمزاوي أن محاولة مجمع اللغة العربية هذه كانت بإيعاز من الدكتور إبراهيم أنيس[190]، وهي تختلف عن سابقتها في أنها موضوعة أصلاً للمصطلح اللساني، علاوةً على أنها ليست عملاً فردياً، بل عملٌ جماعيٌّ.

والمرحلة الثالثة من مراحل وضع المصطلح اللساني جاءت في سنة واحدة

---

(189) **علم اللغة**، ص2-3، 25-36.

(190) «مشاكل وضع المصطلحات اللغوية»، د. محمد رشاد الحمزاوي، بحثٌ منشورٌ ضمن أشغال ندوة: **اللسانيات واللغة العربية**، عدد (4)، 1981م، ص260، وينظر له أيضاً: **أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، ص232 (الهامش).

موزَّعة على عملين اثنين: الأول منهما صدر على هيئة دليل إلحاقي قام به الدكتور عبد الصبور شاهين بعد فراغه من ترجمة كتاب المستشرق «هنري فليش» المؤلَّف بالفرنسية وهو **العربية الفصحى**، وذلك عام 1966م، ويقع هذا الدليل في صفحات سبع (219–225) بالعربية والفرنسية. والعمل الآخر تكفَّل به الدكتور صالح القرمادي (ت 1982م) وهو من الروّاد اللسانيين في تونس، حيث وضع معجماً للألفاظ الاصطلاحية الواردة في الكتاب الذي ترجمه: **دروس في علم أصوات العربية** لـ «جان كانتينو» (Jean Cantineau)، وذلك عام 1966م أيضاً. ويقع هذا المعجم في إحدى عشرة صفحة (206–217) بالعربية والفرنسية.

ويلي ذلك ما وضعه الدكتور بدر الدين القاسم ـ وهو من اللسانيين السوريين ـ من مفردات علمية للكتاب الذي تُرجم عن الفرنسية **تأريخ علم اللغة** لـ «جورج مونين» (George monin) وذلك عام 1972م، وتقع في ست صفحات (229–234) بالعربية والفرنسية. وبعدها قام الدكتور أحمد مختار عمر بوضع قائمة اصطلاحية للكتاب الذي ترجمه عن الإنكليزية **أسس علم اللغة** لـ «ماريو باي»، الذي صدر عام 1973م، وتقع في خمس عشرة صفحة (289–303) وهي بالإنكليزية والعربية.

وفي عام 1975م وضع الدكتور علي القاسمي ـ وهو لسانيٌّ عراقيٌّ ـ كشافاً باللغتين العربية والإنكليزية للمصطلحات اللسانية التي تضمنها كتابه **علم اللغة وصناعة المعجم**، ويقع في خمس عشرة صفحة (253–267). وفي هذا العام أيضاً وضع الدكتور محمود فهمي حجازي ثَبْتاً بالمصطلحات الأساسية في علم اللغة، باللغتين العربية والإنكليزية، وذلك في كتابه **مدخل إلى علم اللغة**، وجاء هذا الثَّبْتُ في إحدى عشرة صفحة (176–186). وفي عام 1976م أصدر الدكتور أحمد مختار عمر كتابه **دراسة الصوت اللغوي**، الذي هو في أغلبه ترجمةٌ لما ورد في أمهات الكتب الإنكليزية في هذا الفنّ، وقد ألحق به معجماً للمصطلحات الإنكليزية وما يقابلها بالعربية، وجاء في إحدى وعشرين صفحة (356 -376)، وأقف هنا لأقول: إن عمل الدكتور أحمد مختار هذا لم يكن إضافياً أو تكميلياً، بل كان أساسياً وذا أهمية خاصة عنده، بدليل قوله في مقدمة كتابه «**واهتممت في ثنايا الدراسة بذكر المصطلحين العربي والإنجليزي، وكثيراً ما كنت أذكر أكثر من**

مصطلح للشيء الواحد حين تتعدد المصطلحات، ورأيت من الأفضل أن أفرد هذه المصطلحات في قائمة خاصة آخر الكتاب، مع ذكر موضع أو مواضع ورودها»(191). وفي هذا العام أيضاً ترجم الأستاذ انطون مقدسي (سوريا) لـ «رومان جاكبسون» (R. Jakobson) مبحثين هما: «العلاقة بين علم اللغة والعلوم الأخرى» و«خصائص علم اللغة المعاصر وأهدافه»(192)، وأردفهما بكشف للمصطلحات العلمية المستعملة في هذين المبحثين، وجاء هذا الكشف في تسع صفحات (481-489)، وهو بالإنكليزي والعربي.

ونصل بعد هذا التتبع التأريخي إلى مرحلة بارزة ورائدة أيضاً من مراحل وضع المصطلح اللساني، وتتمثل في قيام الدكتور محمد رشاد الحمزاوي - وهو أحد اللسانيين في تونس - بوضع معجم مُخَصَّص للمصطلحات اللسانية سَمَّاه **المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية**، وذلك عام 1977م. وجاء هذا المعجم - لأول مرة - على هيئة مؤلَّف مستقل خاصّ بالمصطلح اللساني الحديث، ونظراً لأهميته فسوف أُفرد له دراسةً مستقلةً في موضع آخر من هذا المبحث. وفي العام نفسه يصدر الدكتور عبد السلام المسدِّي - وهو لساني تونسي - كتابه **الأسلوبية والأسلوب**، مُلْحَقاً به كشفاً بالمصطلحات اللسانية (عربي - فرنسي)، مقروناً بشرح المفهوم الاصطلاحي، ومُلحَقاً به كذلك ثَبَتاً بالألفاظ الأجنبية (الفرنسية) ومايقابلها بالعربية، وكان هذا العمل شعوراً مبدئياً منه بأهمية وضع المصطلح اللساني مقروناً بمفهومه(193). ويقع الكشف في ثلاث وثمانين صفحة (125-207)، أمّا الثَّبَتُ فيقع في ست وعشرين صفحة (208-233). وفي العام نفسه قام الأستاذ عبد الرسول شاني من العراق بوضع معجم علوم اللغة (إنكليزي - عربي)(194).

---

(191) **المقدمة**، و.

(192) نُشرت هذه الترجمة ضمن كتاب: **الاتجاهات الرئيسية للبحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية**، القسم الأول، المجلد الثاني، مطبعة جامعة دمشق، وزارة التعليم العالي، 1396هـ - 1976م، ص271-360.

(193) ينظر: ص10 من الكتاب المذكور.

(194) نشره في: **مجلة اللسان العربي**، المجلد 15، الجزء 2، ص115-138. وينظر نقد الدكتور عبد السلام المسدّي له في كتابه: **قاموس اللسانيات**، ص81.

وفي العام 1978م أصدر الدكتور علي محمود مزيد كتابه **علم اللغة العام في الفكر الغربي**، وألحق به كشفاً للكلمات والمصطلحات اللسانية، مرتبةً حسب ورودها في الكتاب، وجاء ذلك في ثماني صفحات (175-182) (إنكليزي ـ عربي). وفي العام نفسه أصدر الدكتور داود حلمي السيد كتابه المعجمي **المعجم الإنجليزي بين الماضي والحاضر**، وألحق به معجماً للمصطلحات، (إنكليزي ـ عربي) مُفَسَّرةً في ضوء صلتها بالعمل المعجمي، وجاء ذلك في خمس وعشرين صفحة (315-339).

وفي عام واحد هو 1979م، صدرت ثلاثة أعمال، قام بالأول منها مجدي وهبة وكامل المهندس، وكان على هيئة مؤلَّف مستقل أسمياه **معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب**، (عربي ـ إنكليزي)، ولم يكن هذا المعجم خاصاً باللغة وحدها، بل كان جامعاً لعلوم اللغة كلِّها، من بلاغة، وعروض، ونقد، وأدب، ونحو، وصرف، وصوت، ودلالة.... أمَّا العمل الثاني فقد نشرته **مجلة الفكر العربي**[195]، وكان على هيئة معجم أساسي لمصطلحات علم اللغة، وجاء في ست صفحات (279-284)، (عربي ـ فرنسي)، ويبدو ـ من خلال المقدمة المختصرة التي وُضعت له ـ أنه عمل جماعي، وليس فردياً. والعمل الأخير قام به الدكتور حلمي خليل، بعد فراغه من ترجمة كتاب دافيد كريستال (D. Kristal) **التعريف بعلم اللغة**، وهو معجم للمصطلحات الواردة في الكتاب (إنكليزي ـ عربي)، وجاء في عشر صفحات (207-216).

وفي عام 1980م قام مترجمو[196] كتاب «جون ليونز» (John Lyons): **مقدمة في علم اللغة النظري**، أو بمعنى أَدَق الفصلين التاسع والعاشر الخاصين بعلم الدّلالة، بعمل معجمين اصطلاحيين (إنكليزي ـ عربي) و (عربي ـ إنكليزي)، جاءا في ست عشرة صفحة (129-144)[197].

(195) العددان 8/ 9، 1979م، وهو عددٌ خاصٌ بالألسنية.

(196) هم: مجدي عبد الحليم الماشطة، وحليم حسين فالح، وكاظم حسين باقر. وقد صدر هذا الكتاب عن كلية الآداب ـ جامعة البصرة.

(197) للمزيد حول التعرف على رحلة المصطلح اللساني عبر التأريخ المعاصر ينظر: **قاموس اللسانيات**، د. عبد السلام المسدّي، ص73-86.

وبعد هذه الفترة - أي في مطلع التسعينات - بدأ المصطلح اللساني يُثبت حضوره، ويستكمل رحلته، ويواصل مسيرته، حيث نجد أن أغلب الكتب المؤلَّفة أو المترجمة تنبهت لهذه القضية، فعمد مؤلفوها ومترجموها إلى إلحاق المعاجم الاصطلاحية بأعمالهم، وقلَّما نجد عملاً من هذا النوع غير مُذيَّل بقائمة أو كشف أو ثَبَتَ بالمصطلحات اللسانية.

وقد تميزت هذه الفترة بصدور معاجم لسانية مستقلة، ليست مُلْحَقةً بكتاب مؤلَّف أو مترجَم، وما كان ذلك ليكون لولا إيمان المتخصصين في الدرس اللساني بأهمية ذلك، ومدى حاجة القارئ العربي لهذا النوع من المعاجم. وقد أحصيتُها فوجدتها تبلغ - على حدٍّ علمي - أحد عشر معجماً، هي على حسب تأريخ صدورها:

(1) **معجم علم اللغة النظري**، د. محمد علي الخولي، 1982م (إنكليزي - عربي)[198].

(2) **معجم علم الأصوات**، د. محمد علي الخولي، 1982م (أحادي اللغة).

(3) **معجم مصطلحات علم اللغة الحديث**، نخبة من اللسانيين العرب، 1983م (عربي - إنكليزي، وإنكليزي - عربي).

(4) **معجم المصطلحات اللغوية والأدبية**، د. عليَّة عزت عيَّاد، 1984م (ألماني - إنكليزي - عربي).

(5) **قاموس اللسانيات**، د. عبد السلام المسدّي، 1984م (عربي - فرنسي، وفرنسي - عربي)[199].

(6) **معجم اللسانية**، د. بسام بركة، 1984م (فرنسي - عربي).

---

(198) هناك دراسة نقدية لهذا المعجم قام بها الدكتور محمد رشاد الحمزاوي وأوردها في كتابه: **المعجم العربي - إشكالات ومقاربات**، ص371-379.

(199) للدكتور الحمزاوي أيضاً دراسة ناقدة لهذا القاموس. ينظر: المصدر السابق، ص387-391. وينظر تعريف ونقد الأستاذ الأزهر الزناد لهذا القاموس في: حوليات الجامعة التونسية، العدد الرابع والعشرون، 1985م، ص401-420..

(7) **معجم علم اللغة التطبيقي**، د. محمد علي الخولي، 1986م، (إنكليزي - عربي).

(8) **قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية**، د. إميل يعقوب - د. بسام بركة - مي شيخاني، 1987م، (عربي - إنكليزي - فرنسي).

(9) **المعجم المفصل في اللغة والأدب**، د. إميل يعقوب - د. ميشال عاصي (جزءان) أحادي اللغة، 1987م.

(10) **المعجم الموحَّد لمصطلحات اللسانيات**، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 1989م (إنكليزي - فرنسي - عربي).

(11) **معجم المصطلحات اللغوية**، د. رمزي منير بعلبكي، 1990م (إنكليزي - عربي).

وبالإضافة إلى هذا نشرت **مجلة اللسان العربي** معاجم ثلاثة: قام بالأول منها الدكتور محمد حلمي هليل، وخصَّصه **للغويات التطبيقية**، وهو ثنائي اللغة (إنكليزي - عربي)(200)، ويتميز هذا المعجم بإيراد المصطلح اللساني مشفوعاً بشرح مفهومه شرحاً شاملاً ودقيقاً، والمعجم الثاني أصدره الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري - وهو لساني مغربي - بعنوان **المصطلح اللساني**، وهو ثلاثي اللغة (إنكليزي - فرنسي - عربي)(201)، والمعجم الثالث صنعه الدكتور التهامي الراجي الهاشمي - وهو لساني مغربي - وأسماه **معجم الدّلائلية**، وكان ثنائي اللغة (فرنسي - عربي)، وهذا المعجم خاصٌ بأحد مستويات اللغة (الدّلالة)، اكتفى فيه واضعه بإيراد المصطلح وما يقابله في العربية خُلْواً من إعطاء القارئ تعريفاً بهذا المصطلح، وإن كان أحياناً يلجأ في الهامش إلى توضيح المقصود بالمصطلح، أو سبب اختياره لهذا المصطلح دون غيره(202).

---

(200) نُشر في: **مجلة اللسان العربي**، العدد 22، ص35-56.

(201) نُشر في: **مجلة اللسان العربي**، العدد 26، 1986م، ص195-247، والعدد 27، 1986م، ص259-288، والعدد 28، 1987م، ص217-234. وللمزيد حول معرفة الطريقة التي اتَّبعها في تأليف معجمه. ينظر: المقدمة التعريفية التي نشرها في: **مجلة اللسان العربي**، العدد 23، ص139-147.

(202) نُشر هذا المعجم في: **مجلة اللسان العربي**، العدد 24، ص147-171، والعدد 25، ص227-252.

وهناك معجم آخر أصدره الدكتور خليل إبراهيم حماش (العراق) عام 1982م بعنوان **معجم المصطلحات اللغوية والصوتية** (إنكليزي ـ عربي)، إلا أنني لم أتمكن من الاطلاع عليه، ولذلك سأقف عند مجرَّد ذكره، دون الخوض فيما وراء ذلك[203].

وبعد هذا التطواف التأريخي في إسهام اللسانيين المعاصرين في وضع المصطلح اللساني، أنتقل إلى تقييم تلك الجهود والإسهامات، الفرديّ منها والجمعي، متخذاً من تحليل هذه الأعمال وتقييمها مسلكاً لبناء كيان كلّي، أزعم أنه سيكون بمثابة تصور عام لوضع خُطة مستقبلية للمصطلح اللساني، فأقول: حينما عاد أفراد البعثات اللغوية إلى بلادهم ـ سواء كانوا في مشرق الوطن العربي أو مغربه ـ بدأوا بالتفكير في نقل العلوم التي تلقوها هناك في منابعها الأصلية إلى اللغة العربية، وواجهوا ـ أول ما واجهوا ـ مشكلة المصطلح تقف عَقَبَةً كَأْدَاء في طريقهم، وأدركوا بدايةً مدى المعاناة التي سيصادفها واضع المصطلح عندما ينقل إلى العربية كتاباً كاملاً أو تصوراً جديداً، بما فيهما من تفصيلات جزئية، ومصطلحات صوتية، وصرفية، ونحوية، ودلالية، فاحتاروا أيَّ طريق يسلكون؟ الترجمة بنوعيها أم التعريب؟، وتبع تلك الحيرة اختلاف المؤلِّفين والمترجمين في اختيار المصطلح الأنسب، وتحديد المعنى المراد، **«وهذا طبيعيٌ ومتوقَّعٌ في المصطلحات الدالة على معانٍ واحدة، حتى إن المطّلع المبتدئ ليقع في البلبلة والحيرة والاختلاط»**[204].

وبتصفُّح أعمال اللسانيين الروَّاد في مصر، أو في بقية أقطار الوطن العربي، يبدو لنا ما يشبه الازدواجية في صنع المصطلح اللساني، ليس في كل قُطر على حِدَة، بل بين أبناء القُطْر الواحد، وحتى في أعمال المؤلِّف نفسه، ولعل من أسباب تلك الازدواجية أن تلك المصطلحات لم تستقر آنذاك في لغاتها، أو في المدارس اللسانية المتعددة التي ينتمي إليها جيل الرواد. ويمكن

---

(203) هناك دراسة نقدية له قام بها الدكتور محمد رشاد الحمزاوي، ونشرها في: **مجلة المعجمية**، تونس، العدد الثاني، 1406هـ ـ 1986م، ص167-171.

(204) **علم اللغة**، د. السعران، ص26. وينظر: مقدمة الدكتور عبد الصبور شاهين لكتاب: **العربية الفصحى**؛ هنري فليش، ص14-15.

إضافة سبب آخر، يتمثل في أن الدراسة الوصفية للغة ـ التي يُمَثِّلها رواد الدراسات المعاصرة في مصر ـ تَتَّسم كما يقول «ماريو باي»: «**بكثرة مصطلحاتها، وتعددها بشكل ملحوظ**»[205]، مما انعكس أثره على الدرس اللساني في مصر ـ مصطلحاً وترجمة ـ، ويأتي في مقدمة تلك الأعمال كتابا: **علم اللغة**، وفقه **اللغة**، للدكتور علي عبد الواحد وافي، ومن أمثلة ذلك مصطلحا الأصوات الصامتة (Consonants)، والأصوات الصائتة (Vowels)، حيث نجد الدكتور وافي يُترجم المصطلح الأول إلى «الأصوات الساكنة»، أو «الحروف غير المتحركة»، أو «الحروف الساكنة»، أو «الأصوات» فقط، ويُترجم المصطلح الآخر إلى «حروف المد»، و«أصوات المد»، و«حروف اللين»[206]. أمَّا الدكتور أنيس فيترجم المصطلح الأول إلى«الصوت الساكن»، والآخر إلى «صوت اللين»، وفي موضع آخر أطلق على المصطلح الأول مصطلح «الحرف»، وعلى المصطلح الآخر «حركة»[207]. وأمَّا الدكتور تمام حسان ـ وهو بشهادة أحد اللسانيين المعاصرين ـ «**يعتبر من الأوَّليين الذين عانوا قضية المصطلح اللغوي، والذين يعود لهم الفضل في مجابهة هذا المارد، وترويضه، ودمجه في العربية بنيةً ومفهوماً**»[208]، فقد ترجم المصطلح الأول بـ «الصحاح»، والآخر بـ «العلل»[209]، إلى غير ذلك من التسميات الاصطلاحية[210].

---

(205) **أسس علم اللغة**، ص256.

(206) **علم اللغة**، ص110، 121، 279.

(207) **الأصوات اللغوية**، ص27، من **أسرار اللغة**، ص171، 172.

(208) «مشاكل وضع المصطلحات اللغوية»، د. محمد رشاد الحمزاوي، بحثٌ منشورٌ ضمن أشغال ندوة: **اللسانيات واللغة العربية**، عدد (4)، ص261. وينظر ما ذكره الدكتور عبد السلام المسدّي بشأن تعامل الدكتور تمام مع المصطلح الوافد. **قاموس اللسانيات**، ص75.

(209) **مناهج البحث في اللغة**، ص141.

(210) للمزيد ينظر: **دراسة الصوت اللغوي**، ص113، **المدخل إلى علم اللغة**، د. رمضان عبد التواب، ص42. وقد ناقش بعض اللسانيين المعاصرين هذه التعددية في المصطلح. للمزيد ينظر: **علم اللغة**، د. السعران، ص26 فما بعدها (الهامش)، **الأصوات**، د. بشر، ص73 (الهامش)، «قضية المصطلح اللغوي الحديث»، د. محمود فهمي حجازي، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، 57/ 122-140، **الوجيز في فقه اللغة**، محمد الأنطاكي، ص159 (الهامش).

فإذا ما ولَّينا وجهنا شطر المغرب العربي فسنجد مصطلحات ذات صيغ ومشتقات غير مألوفة، فمصطلح (فونيم) يُطلق عليه «صوتم»، و«صوتيم» و«مستصوت»، و«لافظ»، و«صوت مجرد». ومصطلح (مورفيم) يطلق عليه «صيغم»، و«صرفيم»، و«وحدة صرفية»، و«صرفية مجردة». وهذه مجرد أمثلة، وإلا فالاختلاف جِدٌّ كبير بين مصطلحات أهل المشرق العربي ومصطلحات أهل المغرب العربي، ولعلنا نلاحظ هنا كيف أن المصطلح الواحد تباينت طرق نقله إلى العربية، مابين ترجمة كلية نحو «وحدة صرفية»، وترجمة جزئية نحو «صيغم»، و«صرفيم»، وتعريب نحو «مورفيم»، مع إحساس الجميع الداخلي بأن الحلَّ الأمثل لهذه المشكلة ما زال بعيداً!

وسأتناول الآن بعض تلك الأعمال المصطلحية بالدراسة التحليلية.

أولاً: (أعمال الدكتور السعران)

سبقت الإشارة إلى عَمَلي الدكتور السعران في وضع معجم للمصطلحات اللسانية، اللذَين ألحقهما بكتابيه: **اللغة والمجتمع**، و**علم اللغة**. ويتضح من تصفح مقدمة هذين الكتابين، ومن المعجمين نَفْسَيهما، أنه يسلك طريقين من طرق وضع المصطلح، وهما ـ على الترتيب ـ: الترجمة، والتعريب.

وتتمثَّل الخطوة الأولى في اختيار اللفظة العربية المقابلة الملائمة للمصطلح الإنكليزي، والبعد عن المصطلح العربي القديم، فإن لم يتوافر هذا فقد اكتفى بالتعريب الكلِّي(211) للمصطلح الإنكليزي، ففي مصطلح (مورفيم) آثر الدكتور السعران الإبقاء عليه كما هو، أي تعريبه، مع اعترافه بعجمته من جهة، وتركيبه اللغوي المرن الذي يَفْضُل ترجمة كلٍّ من الدكتور محمد مندور، وترجمة الأستاذين الدواخلي والقصاص(212)، من جهة أخرى.

(211) التعريب قد يكون كلياً كما في مورفيم (Morpheme) وانتقالها إلى مورفيم أيضاً، وقد يكون جزئياً كما في (Meta linguistic) وتحولها إلى «ميتا لغوي»، و(Meta variable) وانتقالها إلى «ميتا متغير»، وهذه الطريقة استخدمها الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري في معجمه. ينظر: **مجلة اللسان العربي**، العدد 23، ص145.

(212) ترجمها الدكتور مندور بـ «عامل الصيغة». ينظر: **علم اللسان**، ماييه، ضمن: **منهج** =

ولقد تبين لي أن الترجمة أخذت من الدكتور السعران حيِّزاً كبيراً عند وضع المصطلح اللساني، ونجده أحياناً يجمع مابين الترجمة والتعريب كما في نحو (Biology)، البيولوجيا «علم الحياة ـ علم الأحياء»، ونحو (Aphasia)، الأفازيا «الحبْسة ـ العُقْلة»[213]، ويُلمس من حديثه عن المصطلح ومن وضعه لمعجمه الاصطلاحي، أنَّ مواصفات المصطلح لديه تتمثَّل في أن يكون المصطلح محدداً ومرناً، وأنَّ التعاطف العابر مع اللغة العربية عند صنع المصطلح لايخدم اللغة ولا المصطلح، وثالث هذه المواصفات البُعد عن الترجمة الجزئية للمصطلح الغربي[214].

تلك هي أهمّ ما لاحظته على أعمال الدكتور السعران، وبطبيعة الحال فنحن لا نوافقه في جميع ما ارتآه، فهناك قضايا نشاطره الرأي فيها، وهي ـ بصفة عامة ـ مواصفاته لوضع المصطلح، وقضايا أخرى نختلف معه فيها، ولعلَّ من أبرزها الجمع بين الترجمة والتعريب، فإن ذلك ـ كما يقول الدكتور محمد حلمي هليل ـ: «**يترك أثراً لدى القارئ بأنه بصدد مفهومين لامفهوم واحد**»[215]. ويبقى بعد هذا كلّه الاعتراف بأن عمل الدكتور السعران عملٌ رائدٌ بكافة المقاييس.

ثانياً: (مصطلحات في علمي الأصوات واللغة)

وضَع هذه المصطلحات مجمع اللغة العربية بالقاهرة عام 1963م[216]، مما يعني أن هيئةً علميةً ومؤسسةً ثقافيةً لها اعتبارها في العالم العربي أسهمت بالإشراف على صنع هذا المعجم اللساني. وهذه المصطلحات استأثر الجانب

= **البحث في الأدب واللغة**، ص68، وترجمها الأستاذان الدواخلي والقصاص بـ «دوال النسبة». ينظر: **اللغة**، فندريس، ص105، ومما يلاحظ أن الدكتور السعران ارتضى في موضع سابق هاتين الترجمتين. ينظر: **اللغة والمجتمع**، ص120، واستدرك ذلك في الطبعة الثانية لكتابه **اللغة والمجتمع**، فجمع بين التعريب والترجمة الآنفة الذكر، ينظر: ص190 .

(213) **علم اللغة**، ص 383، 384.

(214) المصدر السابق، ص2-3، 212 (الهامش) .

(215) «دراسة تقويمية لحصيلة المصطلح اللساني في الوطن العربي»، بحثٌ منشورٌ ضمن ندوة: **تقدم اللسانيات في الأقطار العربية**، ص308 .

(216) نشرت هذه المصطلحات في: **مجلة المجمع**، الجزء السادس عشر، 1963م، ص210-216، والجزء الثامن عشر، ص252-256.

الصوتي منها بالحظّ الأكبر، وتميَّز العمل بها بإيراد المصطلح مقروناً بشرح مفهومه.

وبعد ذلك كلَّف المجمع لجنة اللهجات بوضع معجم لغوي حديث بأربع لغات (فرنسي- إنكليزي- ألماني- عربي)، وصدر هذا المعجم في **مجموعة المصطلحات العلمية والفنية التي أقرها المجمع**(217). وقد أثارت هذه المصطلحات كثيراً من النقاش بين أعضاء المجمع قبل أن تحظى بالموافقة(218). ومما يؤخذ على هذه المصطلحات ما يأتي:

أولاً ـ عدم وفائها بالغرض المنشود، حيث لم تكن شاملةً لجميع المستويات اللغوية.

ثانياً ـ وقوفها عند مرحلة زمنية مُبكرة جداً، وعدم متابعتها استكمال رحلة المصطلح اللساني.

ثالثاً ـ اكتفاؤها بإصدار هذه المصطلحات في مطبوعات المجمع، دون أن تُعَمَّم على المؤسسات العلمية في أرجاء الوطن العربي، مع العلم أن ذلك كلّه كان من ضمن القرارات التي أصدرها المجمع.

ثالثاً: (المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية)

قام بوضعها الدكتور محمد رشاد الحمزاوي، وتُعَدُّ هذه الأولى من نوعها في إطار وضع المصطلح اللساني على هيئة مؤلَّف مستقل، وبجهد فرديّ محْض،

---

(217) صدر في المجلدات التالية: الثالث (1962م) ص137-143، والرابع (1962م) ص91-96، والسادس (1965م) ص51-60، والسابع (1965م) ص85-100، والثامن (1966م)، ص35-47، والتاسع (1967م) ص101-115، والعاشر (1968م) ص127-141.

(218) خُصِّصت الجلسة الثانية من مؤتمر الدورة السابعة والثلاثين المنعقد عام 1971م للنظر في بعض المصطلحات ومنها المصطلحات اللغوية، وتولى الردَّ على الملاحظات التي أبداها بعض أعضاء المجمع كلٌّ من الأستاذ عبد الحميد الدواخلي والأستاذ بخاطره الشافعي، الخبيرين بلجنة اللهجات. ينظر: **القسم الأول من محاضر جلسات مؤتمر الدورة السابعة والثلاثين المنعقد في الفترة من 15 فبراير 1971م ـ أول مارس 1971م**، ص235-245. وقد كتب الدكتور خليل عساكر ـ رحمه اللّه ـ مذكرةً ببيان البواعث والأهداف التي حرصت من أجلها لجنة اللهجات بالمجمع على دراسة المصطلحات =

كما سبق. وقد نُشرت ـ أولاً ـ في صورة كتاب في: **حوليات الجامعة التونسية**، العدد 14، سنة 1977م، ثم نُشرت هذه المصطلحات خاليةً من تعريفاتها في: **مجلة اللسان العربي**، المجلد 18، الجزء الثاني، سنة 1980م، ص87-135، وطُبع الكتاب مرةً ثانيةً في الدار التونسية للنشر (تونس) والمؤسسة الوطنية للكتاب (الجزائر) سنة 1987م[219].

وهذا العمل ـ كما يذكر المؤلف ـ خُطِّط له أن يكون في خمسة أقسام، يمكن صياغتها في مرحلتين: الأولى، وتحتوي على المدخل العام، والمعجم العربي (الإنكليزي ـ الفرنسي) للمصطلح اللساني، والأخرى، وتشتمل على المعجم الأجنبي (فرنسي ـ إنكليزي ـ عربي)، والدراسة التحليلية النقدية للمصطلحات المستقراة، ثم وضْع المعجم المختار[220]. فأمَّا المرحلة الأولى بقسميها فظهرت في طبعة حوليات الجامعة التونسية، وأمَّا الأخرى ـ بأقسامها الثلاثة ـ فقد ظهرت في الطبعة الثانية للكتاب.

وصف المعجم:

خصَّص الدكتور الحمزاوي معجمه هذا للمصطلحات اللسانية الحديثة، ولم يتعرض للمصطلحات اللسانية القديمة، وكذلك الدراسات اللسانية التي ظهرت في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، لِعلَّةٍ ذَكَرها وهي أن المصطلحات القديمة تحتاج لدراسة خاصة ليس مجالها هذا المعجم، أمَّا الدراسات الأخرى فلأنها لم تعتمد على مناهج لغوية حديثة[221]. وبصفة عامة، فقد أخرج من

= اللغوية الأوروبية، وتقديمها للدارس العربي، ونشرت هذه المذكرة في الدورة 39 للمجلس، الجلسة 29. ينظر: **محاضر جلسات الدورة 37**، ص537.

(219) لهذا الكتاب عرضٌ نقديٌ في: **مجلة اللسان العربي**، المجلد 18، الجزء الأول، ص149-152، بقلم/الدكتور علي القاسمي، وفي أشغال ندوة: **اللسانيات واللغة العربية**، العدد (4)، ص253-258، بقلم/الدكتور أحمد مختار عمر، وفي أعمال ندوة: **تقدم اللسانيات في الأقطار العربية**، ص290-291، بقلم/الدكتور محمد حلمي هليل. وللمزيد ينظر: **قاموس اللسانيات**، د. عبد السلام المسدّي، ص80-81.

(220) ينظر: **المصطلحات اللغوية الحديثة**، ص15-16 (طبعة حوليات الجامعة التونسية، العدد 14، 1977م).

(221) ينظر: المصدر السابق، ص8-10.

معجمه المصطلحات ذوات الطابع التقليدي، والمؤلفات التي لم تُسهم في تطوير الدراسات اللسانية الحديثة، وضمَّ معجمه هذا مصطلحات لغويةً من مدارس مختلفة، كالمدرسة الفرنسية، والإنكليزية، والأمريكية، وكان اعتماده في صنع هذا المعجم على أحد عشر مرجعاً، كما يذكر، ما بين مؤلَّفات خاصَّة، ومعاجم متخصِّصة، ومقالات منشورة.

وقد أودع كتابه نوعين من المصطلحات: أحدهما مالم يسبق استعماله من قبْل في العربية، والآخر استعمالات قديمة استخدمها المعاصرون بمفهوم لغوي حديث، وإن كان النوع الأول حاز قَصَبَ السَّبْق. وكان يورد المصطلح بالعربية، مرتباً ترتيباً هجائياً بحسب أصله الاشتقاقي، وتأريخياً ـ كما يذكر ـ[222]، مع ما يقابله باللغتين: الفرنسية أولاً، ثم الإنكليزية، ويُعقِّب على ذلك بالتعريف به، وذكر المرجع الذي اعتمد عليه[223].

مُلاحظاتنا عليه:

من المُتعارف عليه أن المُحاولات الأولى تكون عُرْضَةً للنقص والمآخذ أكثر من غيرها من الأعمال، ونحن في هذا المضمار حينما ننتقد أو نلاحظ بعض المُلاحظات، إنما هي موجهةٌ في المقام الأول والأخير إلى منهج العمل لا لقيمته، وبناءً عليه فإن مُلاحظاتنا التي ظهرت لنا على هذا العمل العلميّ يمكن حصرها في النقاط التالية:

أولاً ـ الخلط بين التعريف بالمصطلح وشرحه، وهذه سمةٌ بارزةٌ نلمسها في كثير من المصطلحات، مما كان هذا على حساب المصطلح الذي هو المقصود بهذا العمل. فعلى سبيل المثال مصطلح **(قانون جريم)**، نلحظ من خلال قراءته أنه يشرح مصطلح **(القوانين الصوتية)** ولا يُعَرِّف **بقانون جريم**، ومثل ذلك يقال عن مصطلحات **(قانون صوتي)**، و**(المعنى السياقي)**، و**(الاقتصاد في الجهد العضلي)**[224].

---

(222) **المصطلحات اللغوية الحديثة**، ص14. وسنناقش معه هذه المسألة عند حديثنا عن الملاحظات على هذا المعجم. ينظر: ص356-357.

(223) ينظر تفاصيل ذلك في: المصدر السابق، ص7-16.

(224) ينظر: ص133، 150، 156 من هذا المعجم.

ثانياً ـ التزيُّد في مصطلحاته، كمصطلح التماثل والمماثلة[225]، جعلهما مصطلحين على الرغم من أنهما مصطلحٌ واحدٌ، ومفهومها واحدٌ أيضاً.

ثالثاً ـ التزيُّد في شروحاته للمصطلح، فمن ذلك مصطلح (**انفجار احتكاكي**)، يقول فيه «**وانفصال الأعضاء في نطق الصوامت الانفجارية يتفاوت بسرعة وبطء، فإذا كان انفصالهما بطيئاً بحيث لايحدث انفجارٌ واضحٌ، بل يُسمع عند إطلاق الوقف صامتٌ احتكاكيٌ، سُمِّي الصوت الذي يتكون بهذه الكيفية انفجاراً احتكاكياً**»[226]. والسبب في ذلك اعتماده على النقل الحرفي من المراجع، وكان الأولى ـ فيما أرى ـ أن يقوم هو بنفسه باختيار العبارات التي تشرح المصطلح بدقة ودون تزيّد، ومن ثمَّ الإحالة إلى المرجع.

رابعاً ـ الاكتفاء في بعض المصطلحات بذكر الأمثلة المجردة دون التعريف بالمصطلح نفسه، فمن ذلك مصطلح (**اللغات التركيبية**)، اكتفى بالقول بأن مثالها لغة الإسكيمو، على الرغم من تعريفه للغات التحليلية والاندماجية والاشتقاقية![227].

وهناك مُلاحظاتٌ خاصةٌ تتمثَّل في الآتي:

أولاً ـ استبعاده من المصادر التي اعتمد عليها كتاب **علم اللغة**، للدكتور وافي، وترجمة الأستاذين الدواخلي والقصاص لكتاب «فندريس» **اللغة**، وكتاب **دلالة الألفاظ**، للدكتور أنيس، وكتاب **التطور اللغوي** للدكتور عبد الرحمن أيوب، وهذه الكتب ـ كما نعلم ـ تُمثِّل مرحلةً تأريخيةً مهمةً ما كان ينبغي أن تُهمل.

ثانياً ـ الترتيب الزمني (التأريخي) لمصادره لم يكن دقيقاً، فكتاب الدكتور أنيس **الأصوات اللغوية** يأتي في المرتبة الرابعة ـ على حسب ترتيبه ـ، حيث إنه اعتمد على الطبعة الثانية التي صدرت ـ كما يذكر ـ عام 1961م!، وله الحقُّ في هذا لو كان الكتاب صدر فعلاً في السنة المذكورة، لكن الثابت أنه صدر في طبعته الثانية عام 1950م، ولذلك فإن الترتيب الحقيقي أن يكون كتاب الدكتور أنيس في المرتبة

(225) ص169-170.
(226) ص138.
(227) ص164-165.

الأولى. وشيءٌ آخر أن كتاب أستاذنا الدكتور تمام حسان **مناهج البحث في اللغة** صدر لأول مرة ـ وهي الطبعة التي اعتمد عليها الدكتور الحمزاوي ـ عام 1955م، وليس عام 1960م كما ذكر هو! . والشيء بالشيء يُذكر فقد ذكر أنه اعتمد في عرْض مصطلحاته بحسب الترتيب التأريخي، ولم يتبين لي ما مقصوده بذلك؟!، فإن كان يعني حسب ورودها التأريخي في المراجع التي اعتمد عليها فقد خانه التوفيق في تنفيذ ما ألزم نفسه به، فمثلاً مصطلح **(التماثل)** ذكر مرجعه في ذلك **مجموعة المصطلحات العلمية والفنية التي أصدرها مجمع اللغة العربية بالقاهرة عام 1962م**، ومعلومٌ أن هذا المصطلح استخدمه لأول مرة الدكتور إبراهيم أنيس في كتابه **الأصوات اللغوية**، وذلك قبل هذا العام المذكور بسنوات عديدة!. وعلى وجه الإجمال، فلو أنه أعفى نفسه من هذا القيد لكان أسلم وأفضل؛ إذْ ليس لذلك أهميةٌ تُذكر عند وضع المصطلح.

ثالثاً ـ كانت الإحالات في بعض الأحيان خاطئةً، كما في صفحة 156، حيث أحال إلى **اللغة والمجتمع** للدكتور السعران، والصحيح أنه **علم اللغة**، له أيضاً !

رابعاً ـ التنسيق الطباعي ليس على المستوى المطلوب، فالمصطلح مع ترجمته وتعريفه متداخلة في بعضها.

خامساً ـ ذكر أن إحصاء المصطلحات الواردة في هذا المعجم بلغ عددها (1201)[228]، والصحيح أنه (1202).

أمَّا القضايا العلمية، وأعني بها دقة المصطلح وترجمته، فقد أشار إلى بعضها الدكتور أحمد مختار عمر[229]، وهي ـ بصفة عامة ـ تحتاج إلى وقفة متأنية، ومراجعة دقيقة. ونصل إلى القول : إن المصطلح اللساني لحقه الضَّيْم في كثير من صفحات هذا الكتاب؛ حيث انصرف الجهد فيه إلى الشرح والتفسير

---

(228) ينظر: ص13، وذُكر في الطبعة الثانية من الكتاب ص16، أن الإحصاء بلغ (1200) مصطلح!.

(229) ينظر: «المصطلحات الألسنية في اللغة العربية»، د. أحمد مختار عمر، بحثٌ منشورٌ ضمن أشغال ندوة: **اللسانيات واللغة العربية**، عدد (4)، ص253-258.

وضَرْب الأمثلة، وتُرك تحديد المفهوم الاصطلاحي الدقيق بعيداً عن الاعتبار.

ومهما يكن من شيء، فيكفي هذا العمل أن صاحبه أقدم عليه في وقت تهيَّبه الآخرون، وبحقّ فقد كان عملاً جريئاً وشجاعاً بكلٍ ما تعنيه هاتان الكلمتان من معنى، أضف إليهما صفة الأسبقية والريادة، وكلُّ هذا يجعلنا ننظر لهذا العمل بعين الرضا والتقدير.

رابعاً: (المعاجم الاصطلاحية بعد سنة 1980م)

نظراً لكثرتها فسوف أكتفي بتحليل ثلاثة منها حسب أهميتها وترتيبها الزمني، وهي: معجم مصطلحات علم اللغة الحديث، ومعجم المصطلحات اللغوية والأدبية، ومعجم المصطلحات اللغوية.

1 ـ (معجم مصطلحات علم اللغة الحديث)

وَضَعَه نُخْبَةٌ من اللسانيين العرب، تأليفاً ومراجعة، وتبنَّى هذا المشروع معهد اللغة العربية بجامعة الرياض سابقاً (الملك سعود حالياً)، وقد استغرق العمل فيه نحواً من أربع سنوات[230]. وميزة هذا العمل أنه جهدٌ جماعيٌ، يُمَثِّل أعضاؤه مدارس لسانية متعددة، منها القديم (التقليدي)، والحديث، وأقطاراً عربية مختلفة، وإن كان قد غاب عنه لسانيو المغرب العربي، وهذه مسألةٌ كانت جديرةً بالأخذ في الحُسْبان.

وصف المعجم:

يهدف هذا العمل إلى الإسهام في توحيد المصطلح اللساني على مستوى الوطن العربي[231]، علاوةً على تقديم المساعدة للقارئ العربي في متابعة

---

(230) ذكر المؤلِّفون أن العمل في هذا المعجم بُدئ فيه عام 1975م، وتوقف في بعض مراحله بسبب انشغال المعهد بمناسبة علمية، ولم يَمْثُل للصدور إلا عام 1983م.

(231) هذا الهدف أُنتفي حينما تُنوسي إسهام المدرسة المغربية ـ إن صحَّت التسمية ـ في الفكر اللساني المعاصر، ولم يَعُدْ خافياً على أحد أن العلماء هناك يُمثِّلون مدرسةً لسانيةً خاصةً، تقوم بجهد واضح في الدرس اللساني المعاصر على مستوى الوطن العربي، لاينبغي تجاهلها، أو التقليل من شأنها.

ما يُكتب باللغة الإنكليزية في ميدان الدراسات اللسانية الحديثة[232]، وثالث هذه الأهداف تطوير الدراسات اللسانية الحديثة في العالم العربي، عن طريق التعريب أو التأليف فيما يُستجدُّ من تطورٍ في هذه الدراسات.

وقد اعتمد هذا المعجم ـ بشكل عام ـ على اثني عشر مصدراً، منها بعض المؤلفات والمعاجم الإنكليزية (بلغت أربعة كتب)، إضافةً إلى المعاجم العربية الخاصة والعامة، والكشافات الاصطلاحية في مؤلفات بعض اللسانيين المعاصرين (بلغت ثمانية كتب).

وكانت خُطَّتهم في وضع المصطلح تتمثل في الآتي:

أولاً ـ إعطاء الأولوية للمصطلح العربي القديم أو الحديث إن وجد، وإلا فَيُعرَّبُ المصطلح الإنكليزي، مع الشرح الموجز له.

ثانياً ـ صياغة مصطلحات جديدة عند الضرورة.

ثالثاً ـ استبعاد المصطلحات المهجورة وأسماء اللغات.

رابعاً ـ الاقتصار على مقابل واحد لكل معنىً من معاني المصطلح الإنكليزي[233].

وَوُزِّع الكتاب إلى قسمين: القسم الأول (إنكليزي ـ عربي)، والقسم الآخر (عربي ـ إنكليزي)، ورُتِّبت مواده الاصطلاحية ترتيباً هجائياً في كلا القسمين، مع عدم الأخذ في الاعتبار بأل التعريف، ودون مراعاة الأصل الاشتقاقي ـ كما فعل الدكتور الحمزاوي ـ، والفصل بين القسمين بقائمة ببيليوغرافية مختارة بالمؤلفات في حقل الدراسات اللسانية، المؤلَّف منها والمترجَم.

مُلاحظاتنا عليه :

على الرغم من كونه صادراً عن فريق عمل جماعي، فقد كان يُتوقَّع منه أن

(232) **المقدمة**، ح.
(233) **المقدمة**، ك ـ ل.

يكون أكثر فاعليةً وشموليةً وبُعْداً عن نواحي النقص، إلا أن ذلك لم يتحقق. وأولى هذه المُلاحظات اكتفاؤه بذكر المصطلح مجرداً من تعريفه، وعملٍ كهذا في معجم للمصطلحات اللسانية الحديثة يُعَدُّ ناقصاً، فالذي يبحث عن المصطلح ومقابله المجرَّد يجد بغيته في هذا المعجم، أمَّا الذي ينشد ماوراء ذلك، أعني تعريف المصطلح واستخداماته في اللغة، فلن يظفر منه بشيء، ومعلومٌ أن **«التعريف هو أهمُ ما نحتاج إليه، وما يجب أن يرتكز عليه العمل المصطلحي»**[234]. كما أنهم عوَّلوا في عملهم هذا على مصادر قليلة، وكان الأجدر ـ وبخاصة أنه عملٌ جماعيٌ ـ أن يُتَوَسَّعَ في الإفادة من المصادر والمراجع المتخصصة، وهي كثيرةٌ دون شك. وثالث هذه المُلاحظات أنهم جمعوا أحياناً بين الترجمة والتعريب، كما هو في نحو (phonology)، حيث ذكروا الكلمة المعرَّبة «فونولوجيا» وأمامها المصطلح الإنكليزي، وبعدها وُضعت بين قوسين ترجمة هذا المصطلح وهو «دراسة النظام الصوتي». وكذلك في (Phonometrics)، ذكروا «الفونومترية» وأمامها المصطلح الإنكليزي، وبعدها عبارة «الدراسة الصوتية الإحصائية»[235].

وأخيراً يمكن القول: إن هذا المعجم يُعَدَّ عملاً تعليمياً في المقام الأول، وليس معجماً علمياً[236]، وبالرغم من كونه كذلك فإنه يظل يُمَثِّل بُعْداً ثقافياً وخطوةً أخرى على الطريق الطويل في صنع المعجم الاصطلاحي للسانيات المعاصرة.

---

(234) «دراسة تقويمية لحصيلة المصطلح اللساني في الوطن العربي»، د. محمد حلمي هليل، بحثٌ منشورٌ ضمن: **تقدم اللسانيات في الأقطار العربية**، ص302. ولمعرفة مفهوم التعريف وأهميته ينظر: المصدر السابق، ص302.

(235) ص68، 69.

(236) هناك دراساتٌ نقديةٌ لهذا المعجم، ينظر: «معجم مصطلحات علم اللغة الحديث»، د. مجيد الماشطة، **مجلة اللسان العربي**، العدد 24، ص137-140، «دراسة تقويمية لحصيلة المصطلح اللساني في الوطن العربي»، د. محمد حلمي هليل، ضمن ندوة: **تقدم اللسانيات في الأقطار العربية**، ص298-299، 302-316، **المعجم العربي**، د. الحمزاوي، ص393-398.

2 ـ (معجم المصطلحات اللغوية والأدبية)

أعدَّت هذا المعجم الدكتورة عليَّة عزت عيَّاد، الأستاذة بكلية الآداب، جامعة القاهرة، وصدر عام 1984م. ويتميز هذا المعجم عن بقية المعاجم الأخرى بأنه بلغات ثلاث (ألماني ـ إنكليزي ـ عربي)، ونظراً لأنه معجمٌ ثلاثيُّ اللغة فقد وُزِّع إلى ثلاثة أقسام(*): القسم الأول كان معجماً عاماً يُمَثِّل ـ كما تقول المؤلفة ـ : «**الجسم الرئيسي للمعجم**»[237]؛ حيث يحتوي على المصطلح الألماني وما يقابله من مصطلح إنكليزي ثم عربي (ص13–157)، أمَّا القسمان الآخران فهما على هيئة كشافين: أحدهما إنكليزي ـ ألماني (ص158–183) والآخر عربي ـ ألماني (ص184–216)، وقد سارت في هذه الأقسام على حسب الترتيب الهجائي لكل لغة.

وصـف المعجـــم:

يهدف هذا العمل إلى مساعدة الباحثين والدارسين في مجالي اللغة والأدب في ترجمة النصوص الأدبية واللغوية من اللغة الألمانية إلى اللغتين العربية والإنكليزية، وقد استأثر القسم الأول ـ كما سبق ـ بالعناية الكبيرة، المتمثلة في إيراد المصطلح الألماني مقروناً بما يقابله من مصطلح إنكليزي وعربي، متبوعاً بالشرح التأريخي والوظيفي للمصطلح، مع إيراد الأمثلة من إحدى هذه اللغات، وكان القسمان الآخران مجرَّد كشافين لذكر المصطلح مع ما يقابله في الإنكليزية أو العربية، واعتمدتْ في عملها هذا على مراجع أجنبية وعربية بلغت خمسة وثلاثين مرجعاً، منها خمسة وعشرون مرجعاً أجنبياً، وعشرة مراجع عربية، كما هو مسجَّلٌ في قائمة مراجعها (ص217–219)، إلا أن جُلَّ اعتمادها كان ـ كما تذكر ـ على معجمي الدكتور مجدي وهبة في المصطلحات اللغوية والأدبية[238]. وكان الطريق الذي سلكته في وضع معجمها هو الترجمة، وعندما لاتجد سبيلاً

(*) هذا التوزيع لم تُصَرِّح به المؤلفة، وإن كانت قد أشارت إليه. ينظر: ص10.

(237) **معجم المصطلحات اللغوية والأدبية**، ص10.

(238) المصدر السابق، ص10–11. مع العلم أنها لم تُثبت هذين المعجمين في قائمة مراجعها!

لذلك كانت تلجأ إلى النحت والتعريب[239].

مُلاحظاتنا عليه:

نظراً لأن هذا المعجم متعدد اللغات، إضافةً إلى كونه في مجالين مختلفين من مجالات المعرفة، فقد كان ذلك من دواعي عدم الشمولية والدقة فيه، وتتضح عدم الدقة ـ على سبيل المثال ـ في تناولها لمصطلح (Phonetics)، حيث تترجمه إلى «علم الأصوات»، و«الصوتيات»، وتُعَرِّفه تعريفين متناقضين: أحدهما ينطبق على هذا المصطلح، والآخر ينطبق على مصطلح (Phonology)[240].

ومما يلاحظ على هذا التعريف، أعني قولها: «**وهو العلم الذي يُعنى كلّ العناية بأثر الصوت اللغوي في تركيب الكلام نحوه وصرفه، فهو علم الأصوات الذي يخدم بنية الكلمات وتركيب الجمل في لغة من اللغات**»[241]، أنه مقتبسٌ من كتاب **الأصوات اللغوية** للدكتور إبراهيم أنيس، كما أشارت هي إلى ذلك، ولو أمْعَنْت النظر فيما قاله الدكتور أنيس لوجدت أن التعريف الذي أورده كان خاصاً بالفونولوجي وليس للفوناتيك!. وكذلك ترجمتها للفونولوجي بـ «علم الأصوات اللغوية»[242] غير صحيح، إلا أن يكون ذلك في اللغة الألمانية!.

ونجد في تعريفها للسياق نقصاً مخلاً، فقد ذكرت أنه «**تلك الأجزاء التي تسبق النصّ أو تليه مباشرةً، ويتحدد من خلالها المعنى المقصود**»[243]، فهذا التعريف يجري على سياق النص (اللغوي) أو ما يُعرف بسياق المقال، دون سياق الموقف (الاجتماعي)، أو ما يُعرف بسياق المقام.

ومن المُلاحظات الشكلية، وضْعها المقدمة (مقدمة المعجم) في يسار الكتاب، وترقيم صفحاته من اليسار إلى اليمين، وكذلك كشاف المصطلحات

---

(239) لم تذكر سوى النحت، أمَّا التعريب فهو ـ وإن لم تذكره ـ مطبَّق في بعض المصطلحات، كما في نحو (Allomorph) الألومورف، و(Allophon) الألوفون. ينظر: **معجم المصطلحات اللغوية والأدبية**، ص18.

(240) ينظر: المصدر السابق، ص109، 110.

(241) المصدر السابق، ص110.

(242) المصدر السابق، ص201.

(243) المصدر السابق، ص83.

العربي ـ الإنكليزي، ولا أرى مُسوِّغاً مقبولاً لذلك. على أن ما تقدم من مُلاحظات لايعني خُلُوَّ المعجم من مُميزات، ومن ذلك الاختصار في المصطلح، وفي تعريف المصطلح، وعدم الخلط بين المفهوم الاصطلاحي وتفسيره.

3 ـ (معجم المصطلحات اللغوية)

وضع هذا المعجم الدكتور رمزي منير بعلبكي، وصدر عام 1990م، وهو ثنائي اللغة (إنكليزي ـ عربي)، ويتميز بالجمع بين ذكر المصطلح وشرح مفهومه، علاوةً على شموله لمستويات اللغة بشكل كلّي. والميزة الأخرى لهذا المعجم وفرة مصادره ومراجعه، العربي منها والأجنبي، وقد رُتِّبتْ مصادره الأجنبية ترتيباً علمياً دقيقاً، وذلك بوضعه المصادر التي تنتمي لأحد فروع اللسانيات في قائمة خاصة به، فهناك قائمة المصادر المتعلقة بعلم اللغة العام، وأخرى للمتصلة بعلم اللغة التطبيقي، وعلم الأصوات. . . إلخ.

وصف المعجم:

يهدف هذا المعجم إلى التمييز بين المصطلحات، وذلك بأن يكون للمصطلح الأجنبي الواحد مقابلٌ عربيٌ واحدٌ أيضاً، كما يهدف إلى توحيد المقابلات العربية للمصطلحات الأجنبية، وذلك بأن يكون للكلمة الأجنبية الواحدة حيثما دخلت في المصطلح الأجنبي المقابلُ العربي نفسه.

ويتكوَّن معجمه من ستة عشر مسرداً عربياً، منها مسردان خُصِّص الأول منهما للمصطلحات العربية المستخدمة في هذا المعجم، مرتبةً ترتيباً هجائياً، مع ما يقابلها من مصطلح إنكليزي (ص547-657)، وجُعل الآخر للمصطلحات اللسانية الواردة في المصادر العربية، مع رقم الصفحات التي وردت فيها من المعجم (ص658-712).

أمَّا المسارد الأخرى، فكان الثالث منها لمصطلحات علم اللغة العام (ص713-722)، والرابع لمصطلحات علم اللغة التطبيقي (ص723-724)، والخامس لمصطلحات علم الصوت (ص725-736)، والسادس لعلم النحو (ص737-758)، والسابع لعلم اللغة الاجتماعي (ص759-762)، والثامن لعلم اللغة النفسي (ص763-764)، والتاسع لعلم اللغة العيادي (ص765-766)،

والعاشر لمصطلحات الخُطاطة (ص767-769)، والحادي عشر لعلم الدّلالة (ص770-773)، والثاني عشر لعلم السيما (ص774)، والثالث عشر لمصطلحات الأسلوبية [البلاغة] (ص775-776)، والرابع عشر لمصطلحات الشعر وعلم العروض (ص777-778)، والخامس عشر لعلم وظائف الأعضاء (ص779)، وكان المسرد السادس عشر والأخير للمصطلحات العامة التي لايقتصر استخدامها على علم اللغة، أو التي ليست من صميم علم اللغة الحديث (ص780-786).

وقد اكتفى المؤلِّف في هذه المسارد (3-16) بذكر المصطلح دون مقابله الإنكليزي، ودون ذكر رقم الصفحة التي ورد فيها المصطلح من هذا المعجم، أمَّا المعجم نفسه الذي يحوي المصطلح الإنكليزي ومقابله العربي، مقروناً بالمستوى اللغوي الذي ينتمي إليه(*)، فقد استغرق منه أكثر الصفحات (ص23-544)، ولم يُذَيِّل كلّ مادة اصطلاحية بذكر المرجع أو المصدر الذي اعتمد عليه ـ كما فعل الدكتور الحمزاوي ـ، معللاً ذلك بخشية الإطالة، ولكي لايُظَنَّ أن هذا المصطلح مأخوذٌ من ذلك المرجع وحده دون غيره من المراجع التي هي في بابه[244].

أمَّا الطريقة التي سلكها في وضع المصطلح، أو ما يُعرف بـ (مبادئ النقل المصطلحي)، أو (تقنين المبادئ المصطلحية)، فتتمثل في تفضيل المصطلح العربي القديم على ما سواه، شرط انطباقه على المفهوم المراد تعيينه، دون محاولة فرضه على المفاهيم التي لاتتفق معه، أو على ما شاع من مصطلحات أجنبية، وهذا يعني أنه سلك مبدأ التعريب في بعض المواضع التي اضْطُرَّ إليها. ومن الوسائل (الطرق) التي اتبعها أيضاً في وضع مصطلحه النحت، ويرى في

(*) يلاحظ أنه فعل ذلك هروباً من قضية الترادف في استخدام المصطلحات. فمثلاً مصطلح (مماثلة) ذكر أنه ينتمي إلى علم الأصوات، كما ينتمي إلى علم اللغة الاجتماعي. ينظر: **معجم المصطلحات اللغوية**، ص59. وقد أكَّد ذلك بإيراد هذا المصطلح في مسْردي هذين العلْمين. ينظر: ص734، 762، ومثل هذا يُقال في مصطلح (الفاعل الحقيقي)، ص35.

(244) ينظر: المصدر السابق، ص20.

هذا الصدد أن النحت ـ وإن كان يختزل عدد كلمات المصطلح ـ مجافٍ لطبيعة اللغة العربية الاشتقاقية، وللذوق العام والخاص على حدٍّ سواء. وبالإضافة إلى هذين المبدأين اتّبع الترجمة ـ بطبيعة الحال ـ في وضع المصطلح(245).

مُلاحظاتنا عليه:

لا شك أن هذا المعجم سيحتلُّ ـ فيما أحسب ـ مكانته بين بقية المعاجم الاصطلاحية؛ وذلك لأنه صدر في فترة متأخرة، وابتعد ـ قدر ما أتيح له ـ عن السلبيات التي وقعت فيها المعاجم السابقة.

ومن المُلاحظات على هذا العمل، أن بعض الأمثلة التي أوردها منقولةٌ عن اللغة الإنكليزية، في حين أنه كان بإمكانه أن يقتبسها من العربية. هذا شيء، وشيء آخر أن بعض مفاهيمه عن المصطلحات لم تكن صحيحة!، فمن ذلك تفريقه بين الفاعل النحوي وغيره، فقد ضرب للفاعل النحوي مثالاً هو/ جاء الرجل، وللفاعل غير النحوي بالجملة الإنكليزية الآتية / The car was repaired by him(246)، وذلك غير صحيح فيما يتعلق بمثال الفاعل النحوي، فالمثال الذي أورده إنما هو للفاعل الحقيقي، وليس للفاعل النحوي الذي يتمثل في إسناد الفعل لغير ما هو له، نحو قولك «تحرك الشجر»، و«تمزقت الورقة»، في حين أن الفاعل الحقيقي هو الذي يُسند فيه الفعل لما هو له، نحو جاء الرجل.

ومن المُلاحظات الشكلية ما سبق أن أوردته على معجم الدكتورة عليَّة عيَّاد، وهو أن المؤلِّف كتب مقدمة عمله ـ وهي مقدمة لها أهميتها في علم المصطلح ـ مرتبةً من اليسار إلى اليمين، كما هي الحال أيضاً في مسارده العربية، ولست أدري لِمَ كان الأمر كذلك؟!. ومن المُلاحظات ـ أيضاً ـ عدم إفراده مسْرداً خاصاً بمصطلحات علم المعجم(247).

ومهما يكن من أمر، فالمعجم جهدٌ خليقٌ بالإشادة والإفادة، ولذلك أرى

(245) ينظر: **معجم المصطلحات اللغوية**، ص12-14.

(246) ينظر: المصدر السابق، ص35.

(247) للدكتور عبد الفتاح الزين مراجعةٌ نقديةٌ لهذا الكتاب نشرها في: **مجلة الأبحاث**، السنة 38، 1990م، ص110-116.

أن يُعرض على أحد المجامع العلمية أو المؤسسات الثقافية التي تُعنى بقضية المصطلح اللساني؛ للنظر فيه وتقييمه، وتقرير مدى صلاحيته للتطبيق في الدراسات اللسانية المعاصرة.

والآن، وبعد أن استعرضنا الجهود التي بُذلت لوضع المصطلح بصفة عامة، تبين أنه ما من عمل صدر، فردياً كان أم جماعياً، إلا كان عُرْضَةً للنقص والنقد، ويمكن إجمال ذلك في النقاط التالية:

أولاً ـ التعدد والازدواجية في وضع المصطلحات اللسانية. وهذا التعدد كان سببه التأثر الشخصي لكل لساني بالمدرسة اللسانية التي ينتمي إليها، ففي مصر نجد المدرسة الإنكليزية والألمانية، وفي المغرب العربي نجد المدرسة الفرنسية، وفي سوريا ولبنان كذلك. . . ، وهكذا.

ثانياً ـ عدم مواكبة التطور في الفكر اللغوي الذي يحدث يومياً في محيط الدراسات اللسانية المعاصرة في العالم الغربي، كما هي الحال بالنسبة لنظرية «تشومسكي» اللغوية، التي لا نكاد نجد لمصطلحاتها ذكراً في هذه المعاجم الاصطلاحية، مما يجعل معاجمنا تعيش في ذمة التأريخ.

ثالثاً ـ الفردية في صنع المصطلحات اللسانية. ومن المتعارف عليه أن هذا العمل مهمةٌ جمعيةٌ بالدرجة الأولى، لا يتأتَّى للفرد مهما أُوتي من ثقافة وطاقة أن يقوم به منفرداً.

رابعاً ـ الارتجال في وضع المصطلحات، وعدم وجود منهجية علمية صارمة تخطط للعمل من البداية، وتسير على ضوئها.

خامساً ـ اللجوء إلى التعريب في حين وجود إمكانية للترجمة.

سادساً ـ الجمع بين الترجمة والتعريب.

سابعاً ـ استخدام المصطلحات المترادفة، أو ذوات الاشتراك اللفظي.

ثامناً ـ على الرغم من الكثرة النسبية لمعاجم المصطلحات اللسانية، فإن معظمها يبدأ من حيث ابتدأ الآخرون، وكان الأولى أن يبدأوا من حيث انتهى الآخرون، حتى لاتكون مجرَّد أعمال مُكررة، أو دوراناً في حلقة مفرغة، ولكي

تُمَثِّل سلسلةً متصلةً تؤدي في النهاية إلى صنع المعجم الشامل المتكامل للمصطلح اللساني.

أمَّا تلافي ذلك النقص فأراه يتحقق في اتِّباع الخطوات الآتية:

أولاً ـ توحيد المصطلح اللساني، ودقته في الدّلالة على مفهومه. وهذا المبدأ يكاد يُجمع عليه كلٌّ من تعرض لمشكلة المصطلح في القديم والحديث[248]، كما أنه مما قرَّره مجمع اللغة العربية بالقاهرة في وضع المصطلحات؛ لأن فيه اطمئناناً لدلالة المصطلح على موضعه.

ثانياً ـ أن يقوم بوضع المصطلحات جيل الروَّاد في العالم العربي، مشرقه ومغربه، ويشاركهم العمل النابهون من المتخصصين في الدراسات اللسانية، ويتم ذلك تحت مظلة هيئة لغوية متخصصة، كأن تكون جمعية لغوية [*]، على غرار ما هو موجود في الدول المتقدمة.

ثالثاً ـ أن تَضُمَّ قائمة المشاركين في وضع المصطلح اللساني فئاتٍ ثقافيةً متعددةً، واتجاهاتٍ لسانيةً مختلفةً، وذلك بأن يكونوا متخصصين في الدرس اللغوي القديم، والدرس اللساني الحديث، وعلى صلة وثقى بالدراسات اللسانية المعاصرة في كلٍّ من أوروبا وأمريكا.

---

(248) ينظر ـ على سبيل المثال ـ: «توحيد المصطلحات»، محمد رضا الشيبي، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، 8/ 131–135، **في اللغة والأدب**، د. إبراهيم مدكور، ص99، «توحيد المصطلحات العلمية»، مصطفى الشهابي، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، 11/ 157–164.

(*) ذكر لي الدكتور تمام أنه أنشأ أول جمعية لغوية في العالم العربي أواخر عام 1972م، واضطلع بمسؤولية رئاستها لمدة عام، ثم خلفه فيها ـ بعد انتدابه للتدريس بالمغرب ـ الدكتور حسين نصار. وكانت هذه الجمعية مُكوَّنة من أساتذة الجامعات المصرية في اللغات المختلفة، وتنحصر مهمتها في تنمية الدراسات اللسانية في العالم العربي، وكان من ضمن مشروعاتها إصدار مجلة لغوية، إلا أنها لم تر النور، وتوقفت الجمعية بعد ذلك!، والنية متجهة لإعادة إنشائها. وكان مترجما كتاب **اللغة** لفندريس، قد دعيا منذ عام 1950م، إلى إنشاء الجمعية اللغوية، وإصدار مجلة لغوية على نهج المجلات اللغوية في أوروبا وأمريكا، تكون مهمتها عرض الآراء والنظريات الجديدة والمشكلات المختلفة في الدراسات اللسانية. ينظر: مقدمة الترجمة، هـ.

رابعاً ـ تعدُّد طرق وضع المصطلح، وعدم الاكتفاء بطريقة واحدة، على ألا يُجمع بين طريقتين في موضع واحد، وأن تُراعى الأولوية عند اختيار المبدأ الاصطلاحي.

خامساً ـ ألا يُكتفى عند وضع المصطلح ببيان مقابله من اللغات الأخرى، بل لابدَّ من إلحاقه بتعريف واضح المعالم، دقيق الصياغة لمفهوم المصطلح.

سادساً ـ أن يُراعى عند طبع هذه المعاجم الاصطلاحية للمرة الثانية وما بعدها متابعة ما يجدُّ من جديد في عالم المصطلحات؛ بحيث تظلّ مصطلحاتنا مسايرةً لركب التطور والتقدم الذي يطرأ على المصطلحات في العالم المحيط بنا، وأقترح أن يوضع معجمٌ لغويٌّ شاملٌ لكلّ مستوىً على حدة، وخاصة مستويي الأصوات والدّلالة؛ نظراً لأنهما من أشدِّ العلوم اللغوية اتصالاً بالدراسات اللسانية الحديثة.

ومع كلِّ ما تقدم، فإني أشعر بأن الحاجة ما زالت قائمةً لدراسة المصطلح اللساني في بحث منفرد، يُخَصَّص لقضية المصطلحات في الدراسات اللسانية العربية المعاصرة.

❊ ❊ ❊

الفصل الخامس

المستوى الدّلالي

علم الدّلالة، أو مستوى الدّلالة، أحد أهمِّ مستويات اللغة، وكلٌّ منها له أهميته. ونظراً لكونه كذلك فلم يقتصر تناوله على علماء اللغة وحسب، بل شاركهم في الاعتناء به طوائف عديدة، كعلماء الأصول، والفلاسفة، والأدباء، والفنَّانين، والاقتصاديين، والأنثروبولوجيين، والدراسات الطبيعية[1].

وقد كان هذا العلم عند القدماء مبثوثاً في مؤلفاتهم، ولم يفرده أحد بمؤلَّف مستقل، كما هي الحال بالنسبة لعلم الصوت، والصرف، والنحو، والمعجم، عدا ما نجده عند أبي حاتم الرازي (ت322هـ) وكتابه **الزينة في الكلمات الإسلامية والعربية**، الذي يُعَدُّ «**أول كتاب في العربية يعالج دلالة اللفظ وتطورها، ويسوق النصوص والشواهد الصحيحة التي تؤيد ما يقول، ويُرَتِّبها بعض الأحيان ترتيباً تأريخياً يتبين منه القارئ أصل الدّلالة وكيف تطورت**. . .»[2].

أمَّا في العصر الحديث فكان لهذا العلم نصيبٌ من الاستقلالية على النحو

---

(1) ينظر: **مناهج البحث في اللغة**، ص274، **علم اللغة**، د. السعران، ص285-286.

(2) من تصدير الدكتور إبراهيم أنيس لهذا الكتاب، ص12. وقد نُشر هذا الكتاب محققاً في ثلاثة أجزاء، حقَّق الأول والثاني الدكتور حسين بن فيض اللّه الهمداني سنة 1957م، بالقاهرة، وحقَّق الثالث الدكتور عبد اللّه السامرائي، ملحقاً بكتابه **الغلو والفرق الغالية في الحضارة الإسلامية** سنة 1972م، ببغداد. ولمعرفة أهمية هذا الكتاب ينظر: **نحو وعي لغوي**، د. مازن مبارك، ص112 فما بعدها، «البحث عن دلالة اللفظ»، د. مصطفى مندور، **حوليات كلية الآداب بجامعة عين شمس**، العدد 8، 1963م، ص160 (الهامش).

الذي سنتبيَّنه في هذا الفصل. ولعلَّ بحث العقَّاد عن **السِّيميَّة** أول مايطالعنا في هذا المقام، وقد اتخذ المجمع قراراً باستخدام مصطلح «السِّيميَّة» في مقابل (Semantics)، وتَبَعاً لهذا فهو يُعَدُّ أول من قدَّم بحثاً في أعمال الغربيين عن هذا العلم[3].

ويأتي في مقدمة المؤلَّفات المعاصرة التي أفردت علم الدّلالة بمؤلَّف خاصّ كتاب الدكتور إبراهيم أنيس **دلالة الألفاظ**، بل إنه لَيُعَدُّ أولها دون منازع، وقد صدر سنة 1958م. وإذا كان بعض الباحثين المعاصرين يرى أنه قد غاب عن هذا الكتاب تصورٌ منهجيٌّ واضحٌ في عرض المادة، وتنظيمها، ومضمونها[4]، فإن عذره في ذلك أن الكتاب محاولةٌ أولى لتقريب هذا العلم إلى ذهن القارئ العربي، فشعور مؤلفه أنه يسلك طريقاً جديداً في التفكير اللغوي العربي حال دون «**أن يخوض في تفاصيل دقيقة قد تحول دون تقدم الإطار العام لهذا الفكر الجديد**»[5].

ثم تعدَّدت بعد ذلك الجهود الدّلالية في الدرس اللغوي المعاصر، وجاءت على هيئة مؤلفات مستقلة، ومباحث ضمن مؤلفات أصحاب هذا الدرس، ومقالات منشورة في المجلات العلمية، وترجمات لأعمال غربية مخصصة لهذا الجانب، وتحقيقات لمؤلفات دلالية تراثية[6].

---

(3) أُلقي هذا البحث في الجلسة الثالثة لمؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة في دورته الثامنة عشرة سنة 1952م، ونُشر في: **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، 9/ 14-18، 1957م. وكان قد أُقِرَّ هذا المصطلح في جلسة المجمع يوم 26/ 5/ 1952م، ونُشر القرار في **مجلة المجمع** 8/ 447، 1953م. وللمزيد ينظر: «العقَّاد في الدراسات اللغوية»، د. كمال بشر، **مجلة الأزهر**، الجزء الأول، السنة 36، 1964م، ص77، «العقَّاد وعلم السيمية»، د. البدراوي زهران، بحثٌ منشورٌ ضمن أبحاث مؤتمر: **عباس محمود العقَّاد وذكراه المئوية**، ص58-62.

(4) «عن البحث الدّلالي العربي»، د. محمد غاليم، بحثٌ منشورٌ ضمن ندوة: **تقدم اللسانيات في الأقطار العربية**، ص117.

(5) **العربية وعلم اللغة البنيوي**، د. حلمي خليل، ص162. وينظر عرض وتقييم الدكتوركمال بشر لهذا الكتاب في: **قضايا لغوية**، ص162-173.

(6) بتتبُّع هذه الجهود ـ حسب تأريخ صدورها ـ وجدتها على النحو التالي: في عام 1959م نشر الدكتور تمام حسان مقالاً بعنوان « تشقيق المعنى» خصَّصه لدراسة أنواع =

. . . .

= المعنى [**مجلة الأزهر**، الجزء السادس، المجلد 31، 1379هـ ـ 1959م، ص571-578، وأعاد نشره سنة 1985م في كتابه **مقالات في اللغة والأدب**، ص329-339]. ثم نشر الدكتور كمال بشر مقالات خمساً أواخر سنة 1961م وبداية سنة 1962م، وكانت بعنوان «دراسات في علم المعنى»، وهي عبارة عن دراسة تأريخية لنشأة علم المعنى اللغوي في الغرب، والاتجاهات التي سلكها هذا العلم هناك، وعلاقته بغيره من مستويات اللغة. [نُشرت في **مجلة الأزهر**، الجزء الرابع، المجلد 33، 1961م، ص482-487، الجزء الخامس، المجلد 33، 1961م، ص613-618، الجزء الحادي عشر، المجلد33، 1962م، ص1377-1385، الجزء الأول، السنة 34، 1962م، ص87-94، الجزء الثاني، السنة 34، 1962م، ص222-225]. وفي عام 1963م أصدر الدكتور مراد كامل كتاب **دلالة الألفاظ وتطورها**، وهو مجموعة محاضرات ألقاها على طلبة قسم الدراسات الأدبية واللغوية بمعهد الدراسات العالية بالقاهرة. والواقع أن هذا الكتاب في صفحات كثيرة منه مأخوذٌ من كتاب **العربية** لـ «يوهان فك» الذي ترجمه الدكتور عبد الحليم النجار!. ينظر: **تجديد البحث اللغوي في مصر في العصر الحديث**، محمد عادل خلف، ص89-90 [رسالة ماجستير غير منشورة]. وفي العام نفسه كتب الدكتور مصطفى مندور مقالاً بعنوان «البحث عن دلالة اللفظ»، تَحدَّث فيه عن علاقة الألفاظ بمعانيها، ورأي القدماء والفلاسفة والمحدثين من الغربيين بشأنها، والمناهج التي اتُّبِعت في معالجة هذه القضية. [نُشر في **حوليات كلية آداب عين شمس**، العدد الثامن، 1963م، ص91-163]. وفي عام 1964م أصدر الدكتور عبد الرحمن أيوب كتابه **التطور اللغوي**، ويبحث بصفة خاصة في موضوع وثيق الصلة بعلم الدّلالة وهو التطور اللغوي، مفهومه، وأسبابه، ومذاهبه [صدر هذا الكتاب مرة ثانية سنة 1969م، بعنوان **اللغة والتطور**، وهو الكتاب السابق مع تعديلات طفيفة]. وفي عام 1971م أصدر معهد البحوث والدراسات العربية كتاباً للأستاذ عبد الحميد حسن عن **الألفاظ اللغوية ـ خصائصها وأنواعها**، تَحدَّث فيه عن الصلة بين الألفاظ والمعاني، والصلة بين الفصحى والعامية، وعن المعرَّب والدخيل، وبعض الظواهر اللغوية، كالأضداد، والمشترك، والترادف. وفي عام 1980م أصدر الدكتور حلمي خليل كتابه **الكلمة ـ دراسة لغوية ومعجمية**، وخصَّص جزءاً كبيراً منه لدلالة الكلمة، وما يتصل بها من مفهوم، وعلاقات دلالية. وفي عام 1981م، أصدر الدكتور أحمد السيد عبد الغفار كتابه **التصور اللغوي عند الأصوليين**، وتضمن دراسة المعنى عند الأصوليين. وفي العام نفسه أصدر الدكتور محمد حسن جبل كتاباً بعنوان **المعنى اللغوي ـ دراسة نظرية وتطبيقية**، وخصَّصه لدراسة المعنى اللغوي على مستوى الكلمة المفردة، وما يتعلق به من مشكلات وقضايا. ثم أصدر الدكتور أحمد مختار عمر سنة 1982م كتابين، أحدهما بعنوان: **علم الدّلالة**، وهو كتاب شامل لكافة القضايا المتعلقة بهذا العلم عند علماء الغرب، وعلماء العربية في القديم والحديث، =

. . . .

= مع تركيزه على المعاني المعجمية باعتبارها وحدة أساسية لكل من النحو والدّلالة، والكتاب الآخر بعنوان **اللغة واللون**، وهو محاولة لتطبيق نظرية الحقول الدّلالية. [هناك تحليل لمباحث كتاب **علم الدّلالة**، وتقييم له ـ بصفة عامة ـ قام بها الدكتور محمد غاليم. ينظر: «عن البحث الدّلالي العربي»، ضمن: **تقدم اللسانيات في الأقطار العربية**، ص117-128]. وفي عام 1983م خصص الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف للدّلالة النحوية كتاباً أسماه **النحو والدّلالة ـ مدخل لدراسة المعنى النحوي الدّلالي**، وكان الدكتور أحمد مختار عمر قد وعد بدراسة تفصيلية لهذا الجانب ـ جانب المعاني النحوية ـ، ينظر: **علم الدّلالة**، ص7، وحتى كتابة هذا المبحث لاأعلم عن أمرها شيئاً!. ثم أصدر الدكتور الطاهر حمودة كتابه **دراسة المعنى عن الأصوليين**، وقد قصره على أبحاث المعنى عند الأصوليين. وفي عام 1985م أصدر الدكتور عزمي إسلام ـ أحد المتخصصين في الفلسفة ـ كتابه أو رسالته على الأصحّ **مفهوم المعنى ـ دراسة تحليلية**، وهي دراسةٌ قائمةٌ أساساً على تحليل فكرة المعنى من وجهة نظر منطقية (فلسفية).

هذا فيما يتعلّق بالتأليف المستقل في هذا العلم ـ كتباً ومقالات ـ، ويبقى بعد ذلك ثلاثة جوانب من جوانب إسهام اللسانيين المعاصرين في مصر في الدرس الدّلالي، أولها يتمثل في تلك المباحث الدّلالية التي وردت ضمن أعمال جيل الروَّاد، وثانيها يتمثل في ترجمة المؤلفات الدّلالية الغربية، وثالثها يتضح في تحقيق المؤلفات الدّلالية التراثية.

فأمَّا الجانب الأول فيأتي في مقدمة هؤلاء الدكتور علي عبد الواحد وافي، حيث خُصِّص فصلين من كتابه **علم اللغة** لتطور اللغة وارتقائها، والدّلالة وتطورها، كما خصَّص الدكتور تمام حسَّان في كتابيه: **مناهج البحث في اللغة**، **واللغة العربية معناها ومبناها** فصلاً عن الدّلالة، كما تَحدَّث في كتابه **الأصول** عن المعنى في ضوء معطيات البلاغة العربية، وقام الدكتور السعران بتخصيص باب كامل لدراسة علم الدّلالة في كتابه **علم اللغة**، وخصص الدكتور كمال بشر لإحدى مشكلات المعنى اللغوي وهو المعنى المتعدد مبحثاً في كتابه **قضايا لغوية**، كما كتب مبحثين عن مظاهر التطور في اللغة العربية، وعن المعنى اللغوي في كتابه **دراسات في علم اللغة**. وأمَّا المترجمات فليس منها خلال فترة الدراسة سوى كتاب واحد ـ فيما أعلم ـ وهو **دور الكلمة في اللغة** للغوي الإنكليزي « ستيفن أولمان»، قام بترجمته الدكتور كمال بشر، وأصدره سنة 1962م، ثم طُبع ثانيةً سنة 1969م، وثالثةً سنة 1972م، ورابعةً سنة 1975م، وطبع للمرة العاشرة سنة 1986م. وهناك كتاب آخر ـ خارج فترة الدراسة ـ هو **علم الدّلالة ـ إطار جديد**، للغوي الإنكليزي «بالمر»، ترجمه الدكتور صبري إبراهيم السيد سنة 1986م. وأمَّا المؤلفات الدّلالية التراثية فقد نُشر منها مجموعة ذات أهمية في بابها، وهي مذكورة في ثنايا هذا الفصل.

الدّلالة عند اللسانيين المعاصرين في مصر

علم الدّلالة (Semantics) عند المعاصرين هو علم المعنى[7]، أمَّا مفهوم المعنى ذاته فهو مما تشعبَّت فيه آراء العلماء على مختلف انتماءاتهم العلمية[8]، وميدان هذا العلم هو الكلمة المفردة، والعبارة، والجملة (التركيب).

وقد أشار الدكتور أنيس إلى أن الدّلالة ليست نوعاً واحداً، بل هي أنواع عديدة، فهناك دلالة الصوت التي تُسْتمدُّ من طبيعة الأصوات، ولعلَّ من أبرز مظاهر هذه الدّلالة ظاهرتي النبر والتنغيم، وهناك دلالة بنية الكلمة المفردة (الدّلالة الصرفية)، ودلالة التركيب في الجملة (الدّلالة النحوية)، التي تَحدَّث بواسطة العلاقات النحوية بين الكلمات، ودلالة الكلمة المفردة (الدّلالة المعجمية أو الاجتماعية)، وهذا النوع من الدّلالة ينظر إليه الدكتور أنيس على أنه موطن عناية الدرس الدّلالي، وهو الهدف الأساس في كل كلام[9].

ونلاحظ هنا أنَّ الدكتور إبراهيم أنيس لا يُفرِّق بين الدّلالة الاجتماعية والمعجمية، بل يجعلهما دلالةً واحدة، بحيث إذا أُطلقت الدّلالة المعجمية قُصد بها الدّلالة الاجتماعية، وهذه حقيقةٌ لا تُلمس من كلامه فحسب، بل صرَّح بها تصريحاً[10]، ولم يكتف بهذا نظرياً، وإنما ترجمها إلى واقع، حيث جمع في كتابه **دلالة الألفاظ** بين مباحث علم الدّلالة ومباحث المعجم.

إنَّ هذه النظرة لايمكن تخطئتها؛ لأنها تُعَبِّر عن رُؤية لغوية لعدد من اللسانيين الذين يرون أن مباحث المعجم تُمَثِّل جانباً من جوانب علم الدّلالة، فكلاهما يبحث في المعنى على وجه من الوجوه، إلا أنَّ هذا على خلاف ما عليه بعض اللغويين المعاصرين، وهو ما سيتبين بعد قليل.

---

(7) ينظر: «دراسات في علم المعنى»، د. بشر، **مجلة الأزهر**، الجزء الرابع، المجلد 33، 1961م، ص483-484، والجزء الخامس، المجلد 33، 1961م، ص613، **علم الدّلالة**، د. أحمد مختار عمر، ص11.

(8) لمعرفة ذلك ينظر: **دراسات في علم اللغة**، ق2، ص154، **دور الكلمة في اللغة**، أولمان، ص65 (الهامش)، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص24-29.

(9) **دلالة الألفاظ**، ص40-47. وينظر: **طرق تنمية الألفاظ في اللغة**، ص45.

(10) **دلالة الألفاظ**، ص46-47.

أمَّا العقَّاد فيُفرِّق بين النوعين، ويجعل لكل نوع دراسةً دلاليةً خاصة[11]، ونجد الدكتور تمام حسان ـ وهو ممن أعطى المعنى عنايةً متميزة؛ حيث جعله الموضوع الأخصَّ لكتابه **اللغة العربية معناها ومبناها**، وعدَّ كلَّ دراسة لغوية لابدَّ أن تتَّجه إلى المعنى، فهو موضوعها الأول والأخير، والهدف المركزي الذي تُصوَّب إليه سهام الدراسة من كل جانب[12]ـ نجده يُفَرِّع المعنى الدّلالي أو يُشَقِّقه، على حدِّ تعبيره، إلى ثلاثة جوانب: المعنى الوظيفي، والمعنى المعجمي، والمعنى الاجتماعي. فالمعنى الوظيفي يندرج تحته المعنى الصوتي، والصرفي، والنحوي، أي أنه بعبارة أخرى معنى الأجزاء التحليلية للحدث اللغوي، ويبحث المعنى المعجمي في دلالة الكلمة المفردة، أمَّا المعنى الاجتماعي فهو من قبيل تحليل مُلابسات الموقف المحيط بأطراف الحدث اللغوي، ومجاله الكلمة المفردة، أو الجملة الطويلة المُكوَّنة من كلمات عديدة[13].

وهذا يعني أن الدّلالة تكون صوتيةً، وصرفيةً، ونحويةً، ومعجميةً، واجتماعيةً، أي أنَّ كلَّ مستوىً لغوي يصحُّ أن يُطلق عليه علم معنى، ويكمن الفرق بين هذه الجوانب في أن المعنى المعجمي والوظيفي متعددٌ ومحتملٌ، في حين أن المعنى الاجتماعي لا يتعدد[14].

ويتكون المعنى الدّلالي عند الدكتور تمام من عنصرين: أحدهما المعنى المقالي، والآخر المعنى المقامي. فالمعنى المقالي يتكوَّن من المعنى الوظيفي والمعجمي، ويشمل القرائن المقالية، أمَّا المعنى المقامي فيتكون من الظروف

---

(11) «السِّيمية»، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، 9/ 14 فما بعدها. وينظر: «العقَّاد في الدراسات اللغوية»، د. بشر، **مجلة الأزهر**، الجزء الأول، السنة 36، ص77.

(12) **اللغة بين المعيارية والوصفية**، ص116. وينظر: **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص9.

(13) ينظر: « تشقيق المعنى»، **مجلة الأزهر**، الجزء السادس، المجلد 31، 1959م، ص571 فما بعدها، **اللغة بين المعيارية والوصفية**، ص116-126، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص28.

(14) ينظر: **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص316، 323، 331. وللمزيد ينظر: **الكلمة دراسة لغوية ومعجمية**، د. حلمي خليل، ص147.

المحيطة بأداء المقال، وهي التي تحتوي على القرائن الحالية، ويتكامل هذان العنصران بحيث لا يُغني أحدهما عن الآخر، وإن كان عنصر المقام يُمَثِّل أساساً قوياً ومرتكزاً مهماً في بناء الوجه الاجتماعي للمعنى[15].

ويتمثل مفهوم المقام عنده في أنه «**مجموع الأشخاص المشاركين في المقال إيجاباً وسلباً، ثم العلاقات الاجتماعية والظروف المختلفة في نطاق الزمان والمكان**»[16]، ويزيد الأمر وضوحاً بقوله: « **فهو يَضُمُّ المتكلم، والسامع أو السامعين، والظروف، والعلاقات الاجتماعية، والأحداث الواردة** *Relevant* **في الماضي والحاضر، ثم التراث والفلكلور، والعادات والتقاليد، والمعتقدات والخزعبلات**»[17].

وواضحٌ من كل ماتقدم أن أستاذنا أقام تصوره الدّلالي على دراسات البلاغيين وبخاصة علماء البيان والمعاني[18]، وفكرتهم عن المقام والمقال، وعلى دراسات الأصوليين (أصول الفقه)، وعلى دراسات أستاذه اللغوي الإنكليزي «فيرث» عن الماجريات[*] «سياق الحال» (Context of situation)، مع تطوير بعض المفاهيم، وإعطائها قالباً يختلف جزئياً أو كلياً عما هو عليه في تلك الدراسات.

أمَّا الدكتور بشر ـ وهو ممَّن أولى علم المعنى اللغوي اهتماماً واضحاً، متمثِّلاً ذلك في دراساته العديدة عن المعنى، وترجمته الدقيقة المقرونة بالتعليقات العلمية لكتاب «أولمان» **دور الكلمة في اللغة** ـ فيُفَرِّق بين دراسة

(15) **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص339.

(16) المصدر السابق، ص351.

(17) المصدر السابق، ص352. وينظر: **مقالات في اللغة والأدب**، ص327، **الأصول**، ص332-333.

(18) علم البيان ـ كما يذكر الدكتور تمام ـ يتناول المعنى المعجمي، ويتناول علم المعاني المعنى الوظيفي. ينظر: **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص20.

(*) الماجريات: من اصطلاح أهل المنطق، ويعني جميع الملابسات المادية والاجتماعية المحيطة بنطق المنطوق، ويدخل فيها المتكلم والسامعون. ينظر: **اللغة بين المعيارية والوصفية**، ص122، **مقالات في اللغة والأدب**، ص337.

المعنى على مستوى الدّلالة، ودراسته على مستوى المعجم، فالمعجم يدرس المعنى على مستوى الكلمة المفردة، في حين أن علم المعنى (السيمانتيك) موضوعه البحث عن المعنى على مستوى الكلمة، والعبارة، والجملة، وهو يرى أنه من الممكن قبول اعتبار المعجم داخلاً في دائرة علم المعنى؛ بالنظر إلى أنَّ كلاً منهما يقوم بدراسة المعنى بطريقة من الطرق، ويظهر الفرق بينهما في أن علم المعنى يراعي ظروف الموقف الكلامي وملابساته، أو ما يُعرف بالمسرح اللغوي (سياق الحال)، في حين أن المعجم يُهملها ولا يُلقي لها بالاً[19]. وهذا يعني أن المعجم يهتمُّ بالمعاني الكلية للكلمات، أمَّا علم المعنى فيهتم بالمعاني الجزئية الدقيقة التي تُستنتج من المواقف الحيَّة للحدَث اللغوي.

ويُصَرِّح الدكتور بشر برأيه الذي يرتضيه في مشكلة المعنى، وهو رأي أستاذه «فيرث»[20]، والذي يقوم على مراعاة الأسس التالية:

أولاً ـ استبعاد كل ما ليس له صلة بالتفكير اللغوي، والاقتصار في معالجة قضايا اللغة ـ ومنها المعنى ـ على الحقائق التي تنبع من اللغة ذاتها.

ثانياً ـ اعتماد تحليل المعنى على فكرة المقام (سياق الحال)، ومراعاة الجانب الاجتماعي في دراسة المعنى.

ثالثاً ـ تحديد البيئة الكلامية المراد دراسة المعنى من خلالها، مع تعيين مستواها، ونوعها، وعدم الخلط بين البيئات أو المستويات.

رابعاً ـ عدم تحليل الحدَث اللغوي للمعنى دفعةً واحدةً، بل لابدَّ من تحليله على مراحل جزئية، بحسب الوظيفة المخصصة له في الدراسات اللغوية، وحصيلة هذه المراحل مجتمعةً هي المعنى اللغوي العام للكلام[21].

(19) ينظر: «دراسات في علم المعنى»، **مجلة الأزهر**، الجزء الحادي عشر، المجلد 33، 1962م، ص1378، 1384، والجزء الثاني، السنة 34، 1962م، ص225.

(20) «دراسات في علم المعنى»، **مجلة الأزهر**، الجزء الأول، السنة 34، 1962م، ص94.

(21) ينظر: **دراسات في علم اللغة**، ق2، ص172-178. وللمزيد ينظر: **علم اللغة**، د. السعران، ص337-341.

والواقع أن نظرية «فيرث» في الدّلالة بمفهومها العام تندرج ضمن مباحث ما يُسَمَّى بـ «علم اللغة الاجتماعي»، خاصةً إذا ما علمنا أنه تأثر بعالم الأنثروبلوجيا الشهير «مالينوفسكي» (Malinowski)[22].

ومن الأمور اللافتة للنظر في دراسة الدكتور بشر للمعنى أنه يرى أن الأصحَّ والأمثل في دراسة المعنى أن يُبحث عن حقائقه من اللغة نفسها، دون الاستعانة في تفسير ظواهره ومظاهره بعلوم أخرى كعلم النفس والمنطق، كما يذهب إلى ذلك «أولمان»[23]، وقد سبق أنْ أشرت إلى رفض «فيرث» لهذا المذهب، وهو ما يؤكده الدكتور بشر في هذا المقام، ويتفق معهم في هذا الدكتور تمام؛ إذْ يعترف بأن الجانب النفسي أمرٌ لايتصل بالمعنى إلا من حيث هو جزء من «مقامٍ» ما[24].

بقي أن أشير إلى مسألة تنبَّه لها الدكتور بشر وهي أن المسرح اللغويَّ يكون أكثر ما يكون في المنطوق من الكلام، وينعدم وجوده في الكلام المكتوب، وهذا يعني أن هناك نقصاً كبيراً في عملية تحليل المعنى، مما يجعل تعويض هذا النقص أمراً ملحاً، وذلك يتطلب إيجاد مسرح للكلام المكتوب، وفقاً للظروف الاجتماعية والثقافية والتأريخية التي واكبت النص المكتوب، وسادت المجتمع الذي عاش فيه صاحب النص[25]. ويتفق معه في هذا الدكتور تمام حيث يرى أن النصوص المكتوبة ذات المقام المنقضي يمكن إعادة بناء مسرحها اللغوي بالوصف التأريخي[26]، ولعلَّ ذلك ينطبق على مافعله المفسِّرون في اعتمادهم على ما يُعرف بأسباب النزول في تفسير القرآن.

---

(22) للمزيد ينظر: **اللغة العربية في إطارها الاجتماعي**، مصطفى لطفي، ص32 فما بعدها.

(23) **دراسات في علم اللغة**، ق2، ص168-171، مقدمة ترجمته كتاب «أولمان»: **دور الكلمة في اللغة**، ص6-7، 65-66 (الهامش)، **دراسات في علم اللغة**، ق1، ص16-19.

(24) **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص342. وللمزيد ينظر: **مدخل إلى علم اللغة**، د. محمد حسن عبد العزيز، ص238-240.

(25) ينظر: **دراسات في علم اللغة**، ق 1، ص33، **دراسات في علم اللغة**، ق2، ص65-66، 129-130.

(26) **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص372.

أمَّا الدكتور السعران فهو ـ أيضاً ـ ممن يُفَرِّق بين الدّلالة في المعجم والدّلالة في علم المعنى، وإن كان أقحم المعنى المعجمي في ثنايا الباب الذي أفرده لعلم الدّلالة، وهو يعترف بقصور المعنى المعجمي عن بلوغ المعنى المتكامل، وأن ذلك لايكون إلا بإدخال عناصر اجتماعية غير لغوية في تحديد المعنى(27). وحينما تحدَّث عن المذهب السلوكي(*) في دراسة المعنى ذكر أنه لايتجاهل بعض العناصر الاجتماعية غير اللغوية في تحليل المعنى، كشخصية كلٍّ من المتكلم أو السامع، وبعض الظروف المحيطة بالكلام، وإن كان أصحاب هذا المذهب يستخدمون مصطلحاتٍ خاصةً بهم(28).

والواقع أن هذا صحيحٌ؛ فـ «بلومفيلد» (Bloomfield)، وهو ممَّن يؤيد النظرية السلوكية، صرَّح بأن معنى الصورة (الصيغة) اللغوية إنما هو الموقف الذي ينطق فيه المتكلم بها، والاستجابة التي تحدثها تلك الصورة اللغوية في السامع، وهذا الموقف وتلك الاستجابة هما المعنى اللغوي للصورة(29).

إنَّ ما تقدم يعطي انطباعاً مبدئياً بأنَّ الدكتور السعران لايرفض هذا المذهب جملةً وتفصيلاً، بل يأخذ منه مايتفق وكونه لغوياً، ويدع مايخرج عن نطاق اللغة. وعلى الرغم أننا نلمس في حديث الدكتور السعران ميلاً إلى تأييد نظرية أستاذه «فيرث» في الدّلالة، لكنه سُرعان مايتبدَّى لنا أنه ينهج منهجاً مخالفاً لتلك النظرية، ويتضح هذا في رؤيته أن للمعنى مضمونين: أحدهما منطقي، والآخر نفسي. فالمضمون المنطقي عنده هو ـ في الأغلب ـ المعنى المعجمي الذي يشترك في فهمه أكثر المتكلمين، أمَّا المضمون النفسي فيشمل التجارب الفردية

---

(27) **علم اللغة**، ص288-296.

(*) المذهب السلوكي، أو النظرية السلوكية (النفسية) هي التي تقول: إن المعاني هي المنبِّهات التي تُثير استجابات لفظية أوعضوية، وتُعرف باسم «نظرية المنبِّه ـ الاستجابة». ينظر: **في فلسفة اللغة**، د. محمود فهمي زيدان، ص97، **مفهوم المعنى**، د. عزمي إسلام، ص35 فما بعدها.

(28) **علم اللغة**، ص331-336.

(29) **مفهوم المعنى**، ص38. وينظر: **علم الدّلالة**، د. أحمد مختار عمر، ص61، **دراسات في علم اللغة**، ق2، ص165.

الخاصة التي هي بطبيعة الحال تختلف من شخص لآخر، والتكوين النفسي لجمهور المتكلمين[30].

والدكتور السعران في هذا يتفق مع أصحاب الاتجاه العقلي[*] الذين يرون أن الدّلالات اللغوية تكمن في العقل والذهن، أو بمعنى آخر إن دلالة الصيغة اللغوية هي «**الحدث العقلي الخاص الذي يحدث في كل متكلم وسامع، عند نطق أو سماع هذه الصيغة**»[31]، وهذا يعني أن المعنى اللغوي عُرفيٌ اعتباطيٌ، غير ضروري ولا حتمي، ومن ثَمَّ تختلف اللغات في تسمية الشيء الواحد، أمَّا المعنى المنطقي فهو عقليٌ مضبوطٌ، غير عُرفي ولا اعتباطي، وهو واحدٌ في كل اللغات.

وليس الدكتور السعران وحده الذي يسلك هذا المسلك، بل يوافقه الدكتور محمد أحمد أبو الفرج؛ إذْ يرى أن هناك صلةً بين الكلمة المنطوقة وصورتها في الذهن، وعَدَّ ذلك ضمن مباحث علم دراسة المعنى (الدّلالة)[32]، وهذه الرؤية تتعارض مع رأي «فيرث» الذي يرفض ـ كما يذكر الدكتور بشر ـ أن يكون للمعنى مخزونٌ في الذهن أو العقل[33].

وأنهي دراسة الدكتور السعران عن المعنى بالقول: إنها كانت في المقام الأول عَرْضاً تـأريخياً تحليلياً لمشكلة المعنى في الدراسات اللغوية الغربية، ولم يكن له رأيٌ واضحٌ ومحدّدٌ في تلك القضايا التي أثارها خلال دراسته للمعنى، وقد يُلتمس له العذر في هذا، فكتابه: علم اللغة ـ مقدمة للقارئ العربي «**يهدف أولاً وأخيراً إلى تقديم وجهات نظر عامة، واتجاهات رئيسية في التحليل اللغوي، لا إلى تناول مسائل جزئية، قد يهتم بها دارسٌ دون آخر، وقد تفيد لغةً دون أخرى**»[34].

---

(30) **علم اللغة**، ص302-304.

(*) كان بلومفيلد في حياته العلمية المُبكرة يميل إلى الاتجاه العقلي، ثم مالبث أن تحول عنه واستبدل به النظرية السلوكية. ينظر: **علم الدّلالة**، د. أحمد مختار عمر، ص61.

(31) **دراسات في علم اللغة**، ق2، ص165.

(32) **مقدمة لدراسة فقه اللغة**، ص124.

(33) **دراسات في علم اللغة**، ق1، ص33-34 .

(34) المصدر السابق، ص35-36.

أمّا الدكتور محمد أبو الفرج فإنه يُفَرِّع المعنى إلى ثلاثة فروع هي: المعنى اللغوي، والمعنى السياقي، والمعنى الاجتماعي، واضعاً لكل معنى مفهوماً خاصاً به. فالمعنى اللغويُّ عنده يشمل المعنى الصوتي، والمعنى الصرفي، والمعنى التركيبي (النحوي)، أمّا المعنى السياقي فهو الذي يُوَضِّحه سياق الحال (الموقف)، كصفات المشتركين في الحدَث اللغوي، والأشياء التي يكون لها تأثير، وأثر الكلام في السامع، ويعني بالمعنى الاجتماعي المعنى الذي يفهمه الفرد، ويشترك معه في ذلك بقية أفراد المجتمع[35].

ويظهر لي أنه يقصد بالمعنى اللغوي المعنى الوظيفي، ويقصد بالمعنى السياقي المعنى الاجتماعي، كما يقصد بالمعنى الاجتماعي المعنى المعجمي، وهذا المفهوم الأخير سأتوقف عنده مليّاً؛ حيث ذكر بعد إيراده المعنى الاجتماعي أن المعنى المعجمي يقوم بتوضيح المعنى الاجتماعي!، ومعلومٌ لدينا أن المعنى المعجميَّ لايقوم بهذه الوظيفة؛ لأن المعاني في المعجم فارغةٌ تماماً من المحتوى الاجتماعي لها ـ كما يقول الدكتور تمام حسان[36]ـ.

ونستنتج من التقسيم السابق أمرين: أولهما اتفاق الدكتور أبو الفرج مع من سبقه في تشقيق المعنى إلى ثلاثة فروع، واختلافه عنهم في مصطلحات هذه الفروع ومفاهيمها، والأمر الآخر أنه لايُفَرِّق بين المعنى المعجمي والمعنى الاجتماعي، بل هما شيءٌ واحدٌ، كما هي الحال عند الدكتور أنيس، والدليل على هذا ـ بالإضافة إلى ما تقدم ـ أنه أورد رأي الدكتور أنيس في أنواع الدّلالات، وأثبت ماقاله من عدم التفرقة بين الدّلالتين المعجمية والاجتماعية، مُكتفياً به دون تعليق عليه، ممَّا يعني اقتناعه بما ذهب إليه الدكتور أنيس.

أمّا الدكتور أحمد مختار عمر ـ وهو ممن عُني بالمستوى الدّلالي أيضاً[37] ـ فله من هذه القضية، أعني التفريق بين الدّلالة في المعجم وفي علم المعنى،

---

(35) ينظر: **المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث**، ص12-18.

(36) **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص337.

(37) تتمثَّل هذه العناية في مشاركته عام 1976م في تحقيق كتاب كُراع النمل **المنجَّد** =

موقفٌ متميزٌ عمَّن سبقه، فهو يَعُدُّ علم الدّلالة وعلم المعجم علمين قائمين بذاتهما، ويُمَثِّلان فرعين من فروع علم تأريخ المفردات[38]. وتتضح الصورة أكثر في نظرته المتمثلة في أن التحليل الدّلاليَّ يسير في اتجاهين فقط، أحدهما يكشف عن المعاني المعجمية، والآخر يكشف عن المعاني النحوية[39]، وهذا يعني أن المعنى يتفرع إلى معنى معجمي ومعنى وظيفي، باعتبار أن المعنى النحويَّ جزءٌ من المعنى الوظيفي، وهو في هذا يتفق مع «أولمان» في توزيعه مباحث علم المعنى اللغوي على فرعين اثنين من فروع علم اللغة، هما علم المعنى المعجمي وعلم المعنى النحوي[40]. أمَّا المعنى الاجتماعيّ فلا نكاد نلمس له أهميةً عند الدكتور أحمد مختار عمر، كما هي الحال بالنسبة للدكتور تمام حسان، والدكتور كمال بشر، والدكتور محمود السعران!

والأمر المحيِّر أنَّ الدكتور أحمد مختار عمر أخرج في كتابه **البحث اللغوي عند العرب** علم الدّلالة من المستويات اللغوية، واكتفى بمستوى المعجم، وهو باكتفائه هذا يشير ـ كما تقدم ـ إلى أن الدّلالة المعجمية تُعَدُّ وحدةً أساسيةً لكلٍّ من النحو والسيمانتيك[41]، وهذا على خلاف ما عليه الدكتور محمود فهمي حجازي، الذي عالج مستوى المعجم ضمن المستوى الدّلالي[42]، وهو بهذا يدرس المعنى على مستوى اللفظة المفردة، أي ما يُعرف بالمعنى المعجمي.

وهكذا يتبيَّن لنا مما تقدم أن اللسانيين المعاصرين في مصر ينظرون إلى الدّلالة من خلال مستويات اللغة، فلكلِّ مستوىً لغوي دلالته الخاصة به، وتتآزر

= وهو من كتب المشترك اللفظي، وفي مقالاته عن الحقول الدّلالية، والاتجاهات الحديثة في دراسة المعنى، وبعض الظواهر الدّلالية، وأخيراً في كتابيه: **علم الدّلالة**، **واللغة واللون**، كما سبق.

(38) **محاضرات في علم اللغة**، ص31-32.

(39) **علم الدّلالة**، ص6-7.

(40) ينظر: «دراسات في علم المعنى»، **مجلة الأزهر**، الجزء الأول، السنة 34، 1962م، ص90-94، **دراسات في علم اللغة**، ق2، ص153.

(41) **علم الدّلالة**، ص53.

(42) **مدخل إلى علم اللغة**، ص74-80.

هذه الدّلالات جميعها في تكوين المعنى اللغوي العام، فالمعنى في نظر هؤلاء هو المُحصِّلة النهائية للتحليل التدريجي لمستويات الحدَث اللغوي، وهذا الاتجاه هو ما سار عليه أغلبية هؤلاء اللسانيين، وهناك آخرون ضيَّقوا قليلاً من دراسة المعنى، فجعلوه مقتصراً على مستوى الكلمة المفردة، وعلى مستوى التراكيب، والاتجاه الثالث زاد من تضييق دائرة هذه الدراسة، فجعلها محصورةً في دلالة الكلمة المفردة المثبتة في المعجم.

* * *

نظريات تحليل المعنى

ذكر اللسانيون المعاصرون في مصر ـ نقلاً عن الأوروبيين ـ أن هناك نظرياتٍ عديدةً للمعنى اللغوي طُرحت منذ نشأة هذا العلم، ولعلَّ من أهم تلك النظريات: نظرية الحقول الدّلالية، ونظرية السياق[43].

نظرية الحقول الدّلالية (Theory of Semantic Fields)

الحقل الدّلالي ـ كما حدَّه «أولمان» ـ **«قطاعٌ متكامل من المادة اللغوية يُعَبِّر عن مجال معين من الخبرة»**[44]، أو كما يقول «جون ليونز»: **«مجموعةٌ جزئيةٌ لمفردات اللغة»**[45]. ويعود الفضل في اكتشاف هذه النظرية للمدرسة الألمانية، وعلى وجه الخصوص للعلامة الألماني تراير (Trier)، الذي يُعَدُّ مؤسسها ومُطبقها العملي على بعض مجالات اللغة الألمانية.

وتُعَدُّ هذه النظرية من أقدم النظريات الدّلالية في تحليل المعنى؛ حيث تبلورت فكرتها في العشرينات والثلاثينات من القرن الماضي[46]، ويُطلق عليها مصطلحات عديدة كـ (**المجالات الدّلالية**)، و (**الحقول المعجمية**)، و (**الحقول**

---

(43) هناك نظرياتٌ أخرى قام الدكتور أحمد مختار عمر بعرضها في : **علم الدّلالة**، ص51-141.

(44)(45) نقلاً عن: **علم الدّلالة**، د. أحمد محتار عمر، ص79. وينظر: **الكلمة**، د. حلمي خليل، ص191.

(46) **علم الدّلالة**، د. أحمد مختار عمر، ص82.

اللغوية[47]، وهذا التعدد سببه ـ فيما أحسب ـ يعود لاختلاف المؤلفات الأجنبية في استخدام المصطلح.

إنَّ كثرة المصطلحات الدّلالية، إضافةً إلى غُموضها، وعدم الاتفاق على تحديد مدلولها، كانت - كما يذكر الدكتور بشر - من ضمن الأسباب التي أدَّت إلى اختلاف الدارسين في تحديد مفهوم المعنى ومايتصل به من مصطلحات، وكانت نتيجة هذا صعوبة الخوض في مشكلة المعنى، وإهمال دراسته، واستبعاد بعض اللغويين له من ميدان الدراسات اللسانية[48].

وبالعودة إلى شرح ملامح هذه النظرية نجد أن فكرتها تقوم على «**ترابط المفاهيم التي تدل على المفردات بعلاقات عضوية، بحيث يتكون من مجموع هذه المفاهيم نظامٌ متماسك العناصر، متكامل الأجزاء والوحدات**»[49]، وهذا يعني أن المعنى يتحدد من خلال الخصائص التي تتضح بترابط الألفاظ المجموعة داخل الحقل الدّلالي المعيَّن.

وقد بدأت هذه النظرية بحقلي القرابات والألوان، ثم مالبثت أن شملت كافة أنواع المعرفة والمهارات والفهم[50]، وتطورت بعد ذلك إلى الاستفادة منها في تصنيف المعاجم على أساس الموضوعات، أو المعاني، أو المفاهيم[51].

وتسير هذه النظرية وفقاً لمبادئ المنهج الوصفي في دراسة المعنى، وإن كان الدكتور أنيس لايرى مانعاً من جمع الألفاظ التي تنتمي إلى مجال واحد، ثم

---

(47) **علم الدّلالة**، د. أحمد مختار عمر، ص79 (الهامش)، **أصول تراثية في علم اللغة**، د. كريم حسام الدين، ص293 (الهامش)، **الكلمة**، د. حلمي خليل، ص191.

(48) **دراسات في علم اللغة**، ق2، ص154-156.

(49) **الأصول**، د. تمام، ص321. وينظر: **مدخل إلى علم اللغة**، د. محمود فهمي حجازي، ص74.

(50) **علم الدّلالة**، جون ليونز، ص49، **علم الدّلالة**، د. أحمد مختار عمر، ص82-83، 86-96، **الأصول**، ص321. وللمزيد ينظر: **اللغة وعلم اللغة**، جون ليونز، 2/ 181 (تعليق المترجم).

(51) ينظر: **علم الدّلالة**، د. أحمد مختار عمر، ص83 فما بعدها، 107، **أصول تراثية في علم اللغة**، ص295-298، **الكلمة**، د. حلمي خليل، ص194 فما بعدها.

تُدرس في ضوء نُمُوّ دلالتها، أو انكماشها على مرور الأيام[52]، وهذا يعني أن تُحَلَّلَ بواسطة استخدام المنهج التأريخي، وليس في ذلك ـ فيما أرى ـ تعارضٌ بين المنهجين؛ لأنَّ المنهج التأريخيَّ يمكن أن يعتمد على المنهج الوصفي، وذلك بأن تُوصف الظاهرة المدروسة في فترة محددة، ثم يقوم الباحث بتتبُّع ما طرأ على تلك الظاهرة خلال الفترات الزمنية المتعاقبة من تغيير وتبدُّل، أمَّا العكس ـ أعني اعتماد الدراسة الوصفية على الدراسة التأريخية ـ فغير مقبول في الدراسات اللغوية الحديثة[53].

وقد أشار كثير من اللسانيين المعاصرين في مصر إلى سَبْق علماء العربية القدماء لتطبيق هذه النظرية في مؤلفاتهم اللغوية، والمعجمية على وجه الخصوص، على النحو الذي يُلمس في تلك الرسائل الصغيرة التي أُفردت لحقل دلالي واحد، كما هي الحال في رسائل المطر، والسحاب، والإبل، والغنم، والخيل، والحشرات، والوحوش، والنبات، والنخل، واللبن، واللبأ... إلخ. كما تتمثل في تلك المعاجم الموضوعية التي اشتملت على حقول دلالية متعددة، مثل: **الغريب المصنف** لأبي عبيد القاسم بن سلام، **والمخصص** لابن سيده، **وفقه اللغة** للثعالبي، **والألفاظ الكتابية** للهمذاني... إلخ[54]. وأضاف أستاذنا الدكتور تمام إلى هذا ما يُعرف بالاشتقاق الأكبر[*]، وتقليبات المادة الواحدة، على نحو ما في **العين** للخليل بن أحمد، **والجمهرة** لابن دريد، **والتهذيب** للأزهري... إلخ، وإن كان يعترف بعدم مُطابقة طابع الحقل المعجمي بالمعنى الحديث للاشتقاق الأكبر مُطابقةً تامةً[55].

وبالرغم من هذه الأسبقية واعتراف اللسانيين المعاصرين بها، فلم تسلم من

---

(52) **دلالة الألفاظ**، ص4.

(53) ينظر: **دراسات في علم اللغة**، ق2، ص119.

(54) للمزيد ينظر: **المعجم العربي**، د. حسين نصار، 1/ 123-134، 206-213، **الأصول**، ص273 فما بعدها، 324، **علم الدّلالة**، د. أحمد مختار عمر، ص108-109، **أصول تراثية في علم اللغة**، ص298-303، **الكلمة**، د. حلمي خليل، ص193.

(*) الاشتقاق الأكبر هو القلب اللغويُّ عند ابن جني.

(55) **الأصول**، ص322-324. وينظر: **أصول تراثية في علم اللغة**، ص298 (الهامش).

ذكر بعض المُلاحظات (المآخذ) عليها، في ضوء الموازنة بينها وبين المحاولات الغربية الحديثة، والمتمثلة في عدم اتِّباع منهج معيَّن في جمع الكلمات، وافتقاد المنطقية في تصنيف الموضوعات وتبويبها، وعدم ذكر العلاقات بين الكلمات داخل الموضوع الواحد، وأوجه الخلاف والشبه بينها، وقصورها في حصر المفردات[56].

والواقع أن تقييم تلك الأعمال بعيداً عن المناخ السائد في تلك الفترة، والظروف التي واكبت نشأة هذا النوع من التأليف، فيه الكثير من التجنِّي وعدم الإنصاف في الحكم. صحيحٌ أن هذه المآخذ تنطبق بشيء من التجوُّز على أعمال اللغويين القدماء في الحقول الدّلالية، ولكننا لانعدم عذراً يُلتمس لهم، فحصْر المفردات اللغوية ذات المجال الدّلالي الواحد أو المجالات المتعددة أمرٌ لايقوم به فردٌ، بل هو من عمل الجماعة، وأمَّا ذكْر العلاقات بين الكلمات داخل الموضوع الواحد، وبيان أوجه الشبه والخلاف بينها، فذلك موكولٌ بالخالفين بعد الجامعين، فإن كان من مأخذ في هذا الشأن فهو مُوَجَّهٌ لِلَّاحقين في المقام الأول وليس للسابقين.

ومهما يكن من شيء، فإن تلك الأعمال سبقت مثيلاتها من الأعمال الأوروبية الحديثة بعدّة قرون، وحسبُها أنها كذلك، وإذا كان بعض اللسانيين المعاصرين يجعل لهذه الأعمال الأوروبية جوانب متميزة[57]، فما كان ذلك ليكون لولا مجيئها ـ كما يعترف هو بذلك ـ في وقت تقدمت فيه المناهج اللغوية، وتطورت فيه وسائل التقنية الحديثة، علاوةً على اتِّصاف هذه الأعمال بالجهد الجماعي، وكلُّ ذلك يجعل التكافؤ بين الأعمال قديماً وحديثاً حُكْماً عادلاً، كما يجعل التمايز فيما بينها أمراً طبيعياً لا يُقلِّل من قيمة عمل، أو يرفع من شأن آخر.

أمَّا أهمية هذه النظرية فتبدو في كونها تكشف عن العلاقات التي تربط بين الألفاظ الواردة في الحقل الدّلالي المحدد والمصطلح العام الذي يجمعها، وما ينتج عن ذلك من بيانٍ لأوجه الشبه والخلاف بينها، إضافةً إلى أنها تقوم بوظيفة

---

(56) **علم الدّلالة**، د. أحمد مختار عمر، ص109-110.

(57) المصدر السابق، ص110.

التمييز الدقيق للألفاظ، واستخداماتها الصحيحة في النُّطق والكتابة[58]. وفي الوقت نفسه وُجِّهَ لهذه النظرية اعتراضاتٌ من أهمها: أنَّ الحقل اللغوي ظاهرةٌ خارجةٌ عن الإطار اللغوي![59].

... تلك هي نظرية الحقول الدّلالية، مفهوماً وتقويماً، وبقي أن أشير إلى أن الجانب التطبيقي لها في أعمال اللسانيين المعاصرين في مصر يبدو بشكل واضح عند الدكتور أحمد مختار عمر، وذلك في كتابه **اللغة واللون**[60] الذي يُعَدُّ ـ فيما أعلم ـ أوَّلَ دراسة في اللغة العربية المعاصرة تجمع بين اللغة واللون في كتاب واحد[61]، ويُذَكِّرنا هذا الصنيع بما فعله أبوعبد اللّه الحسين بن علي النِّمَري (ت385هـ) في كتابه الموسوم بـ **الملمَّع**، الذي خصَّصه لألفاظ الألوان في اللغة العربية، **«ورتَّبها بطريقته الخاصة التي تجمع بين ذوق الأديب في اختيار الشواهد، ودقة اللغوي في تبويب أفكاره، وتنسيقها وتقصِّيها»**[62].

نظرية السياق (Theory of Context)

ارتبطت هذه النظرية الدّلالية برائد المدرسة الإنكليزية «فيرث»، الذي تأثر

---

(58) للمزيد حول قيمة هذه النظرية وأهميتها ينظر: **علم الدّلالة**، ص110-113، **الكلمة**، د. حلمي خليل، ص206-207.

(59) **مدخل إلى علم اللغة الحديث**، د. عبد الفتاح البركاوي، ص158.

(60) صدر هذا الكتاب عام 1402هـ ـ 1982م.

(61) هناك رسالةٌ في الألوان لمحمود شكري الألوسي (ت1854م) نشرها في **مجلة المجمع العلمي العربي** بدمشق، المجلد الأول، الجزء الثالث، 1921م ـ 1339هـ، ص76-83، والجزء الرابع، ص110-117، كما أن للدكتور عبد الحميد إبراهيم **قاموساً للألوان عند العرب**، صدر عن الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة 1989م. ولعبد العزيز بنعبد اللّه **معجمٌ للألوان**، صدر بالرباط، سنة 1398هـ. وكان قد نُشر أولاً في **مجلة اللسان العربي**، العدد السادس، 1969م، ص381-399، ثم نُشر ثانيةً في المجلة نفسها، المجلد العاشر، الجزء الثالث، 1973م، ص276-300. وللدكتور عبد الكريم خليفة بحثٌ قيِّمٌ عن «الألوان في معجم العربية»، نشره في: **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، 60/ 64-82. ويذكر الدكتور البركاوي أن المستشرق الألماني «ف. فيشر» قام بدراسة الكلمات الدالة على الألوان في عربية الشعر القديم. ينظر: **مدخل إلى علم اللغة الحديث**، ص198.

(62) مقدمة محققة الكتاب، أ .

فيها بعالم الأنثروبولوجيا «مالينوفسكي»، كما سبق، والذي يُنسب إليه صياغة مصطلحه الشهير (Context of situation)[63]. ولم تقف هذه النظرية عند الحدود التي رسمها لها «فيرث»، بل تطورت على يد تلامذته من بعد، الذين يُطلق عليهم «الفيرثيون الجدد» من أمثال جون ليونز، وهاليداي، وبالمر. . . إلخ.

وتقوم فكرة نظرية السياق ـ بصفة عامة ـ على أن الكلمة لايتحدد معناها بوصفها وحدةً مُنعزلةً، بل بعلاقاتها مع الكلمات الأخرى في السلسلة الكلامية الكبرى، إضافةً إلى اعتبارات تجريدية أخرى تواكب الحدَث الكلامي، وسبق لنا أن بيَّنّا المنهج العلمي الذي تعتمد عليه هذه النظرية[64]، ونودُّ هنا أن نُفَصِّلَ ما أجملناه هناك.

إنَّ السياق في نظر هؤلاء إمَّا أن يكون لغوياً، وهو ما يُعرف بالسياق اللغوي أو السياق الداخلي، وإمَّا أن يكون مقامياً، وهو ما يُعرف بسياق الحال، أو الموقف، أو المقام (السياق غير اللغوي)، أو السياق الخارجي.

فالسياق اللغويُّ (Linguistic context) يشمل مجموعة العناصر المكونة للحدَث اللغوي، من فونيمات، ومورفيمات، وتراكيب نحوية، كما يشمل مجموعة العلاقات التي تربط هذه العناصر بعضها ببعض، علاوةً على طريقة الأداء التي تصاحب النطق بهذه العناصر، كالنبر، والتنغيم، والوقف. وبتعبير أعمّ فالسياق اللغويُّ يشمل مجموعة قرائن التعليق المقالية، سواء أكانت قرائن معنوية أم لفظية، وأمَّا سياق الموقف فيشمل مجموعة العناصر المقامية التي تتصل بالحدَث اللغوي، كشخصية المتكلم والسامع، وتكوينهما الثقافي والنفسي

---

(63) للسانيين المعاصرين في مصر ترجماتٌ عديدةٌ لهذا المصطلح، فالدكتور أيوب ـ على سبيل المثال ـ يُترجمها إلى «ملابسات الحدث اللغوي». **التطور اللغوي**، ص83، ويُترجمها الدكتور السعران إلى «سياق الحال». **علم اللغة**، ص338، ويوافقه الدكتور محمد أحمد أبو الفرج. **مقدمة لدراسة فقه اللغة**، ص32. أمَّا الدكتور بشر فيترجمها مرَّةً إلى «المقام، أو سياق الحال». **دراسات في علم اللغة**، ق2، ص172، ومرَّةً أخرى يُترجمها إلى «ماجريات الحال». المصدر نفسه، ص64، وهذه الترجمات كلُّها ذات مفهوم واحد.

(64) ينظر: ص374 فما بعدها.

والاجتماعي، والظروف المحيطة بهذا الحدَث، وما يتركه الكلام من أثر على المشتركين فيه[65]. وتلزم الإشارة إلى أن هذا التفريق بين نوعي السياق لايعني عدم ارتباط أحدهما بالآخر، بل إنهما يتكاملان للوصول إلى المعنى في صورته الشاملة.

وهكذا يبدو لنا مما تقدم عناية نظرية السياق بالجانب الاجتماعي للمعنى، بل إنه لَيُعَدُّ في رأي أصحاب هذه النظرية شرطاً لاكتمال المعنى الدّلالي الأكبر، كما يقول الدكتور تمام[66].

وقد تحمَّس لهذه النظرية كثيرٌ من اللسانيين المعاصرين في مصر، وخاصةً أولئك الذين تتلمذوا في بريطانيا على صاحب هذه النظرية، وفي مقدمتهم الدكتور أنيس، والدكتور تمام، والدكتور السعران، والدكتور أيوب، والدكتور محمد أبو الفرج، والدكتور بشر. ولم يكن هؤلاء وحدهم الذين أيَّدوا نظرية السياق، بل إننا نجد لغوياً أوروبياً معاصراً، أوقف كثيراً من أبحاثه ومؤلفاته على المعنى ومشكلاته، يَعُدُّها حجر الأساس في علم المعنى[67]، إلا أنه يلاحظ على جيل الروَّاد أن تحمسهم لها صرفهم عن ذكر نقاط الضعف فيها، بيد أن الدكتور أحمد مختار عمر تولَّى ذلك، فذكر أنه وُجِّهَ لهذه النظرية اعتراضاتٌ عدّةٌ منها: أنها ليست شاملةً للتركيب اللغوي، بل هي خاصةٌ بالسيمانتيك، كما أنها لاتُحَدِّد استخدام مصطلح السياق، إضافةً إلى غموض حديث أصحاب هذه النظرية عن الموقف، وعدم وضوحه، والمبالغة في إعطاء فكرة السياق ثقلاً كبيراً[68]. ليس هذا فحسب، بل إنَّ اللغويَّ الإنكليزيَّ «بالمر» أستاذ علم اللغة بجامعة «ريدينج»

---

(65) ينظر فيما تقدم: **التطور اللغوي**، د. أيوب، ص81-87، **قضايا لغوية**، ص46-52، **علم الدّلالة**، د. أحمد مختار، ص69-71، **علم اللغة**، د. السعران، ص337-341.

(66) **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص342.

(67) **دور الكلمة في اللغة**، ص59. وللمزيد ينظر: **علم الدّلالة**، بالمر، ترجمة: د. صبري إبراهيم السيد، ص74-80، **اللغة والمعنى والسياق**، جون ليونز، ترجمة: د. عباس صادق الوهاب، ص215 فما بعدها.

(68) **علم الدّلالة**، ص73. وللمزيد حول نقد هذه النظرية ينظر: **علم الدّلالة**، بالمر، ص78-80، «النظام اللغوي بين الشكل والمعنى»، محمد صلاح الدين الشريف، **حوليات الجامعة التونسية**، العدد 17، 1979م، ص227-228.

(University of Reading) يذكر أن بعض اللغويين استبعد السياق من دراسة علم الدّلالة؛ مُعللاً ذلك بوجود صعوبات نظرية وعملية في تناول السياق بشكل مُرْضٍ[69].

وإذا كان الدكتور محمد كامل حسين قد عَدَّ التفسير بالسياق من أخطر عيوب المعاجم العربية[70]، فإنه انتُقد في هذا من بعض المعاصرين، فهذا الدكتور أنيس يرى أن هذا النوع من التفسير المعجمي من أجلِّ وأعظم أنواع التفسير في الدّلالة على المراد[71]. وأياً ما كان الأمر فإن هذه النظرية كباقي النظريات اللغوية لها ما لها وعليها ما عليها، لكنها تظلُّ حتى الآن الوسيلة الأنجع في تفسير المعنى.

والسؤال بعد ماتقدم هو ما موقف الدراسات العربية القديمة من هذه النظرية؟ والجواب مُتفقٌ عليه بين اللسانيين المعاصرين في مصر، وهو أن علماء العربية عرفوا هذه النظرية منذ فترة مُبكرة جداً، مفسِّرين وأصوليين وبلاغيين، فالمفسِّرون اشترطوا لمن يقوم بتفسير القرآن أن يكون عالماً بالقراءات، متقناً لفنّ التصريف والاشتقاق، والنحو، وعلوم البلاغة، ومتن اللغة (المعجم)، ومعرفة أسباب النزول... إلخ، وكلُّ هذا يندرج تحت مفهوم السياق، وأمّا الأصوليون فهم أكثر الفئات التي أعطت السياق أهميةً كبرى في تحديد المعنى، ووُفِّقَتْ كثيراً في إدراك خصوصيات هذه النظرية في جانبيها اللغوي والاجتماعي، ويتضح هذا في حديثهم عن العام والخاص، والمطلق والمقيد، والقرائن التي تُخَصِّص العام وتُقَيِّد المطلق... إلخ، بل إنَّ هناك طائفةً منهم يُسَمَّون (الواقفية) توقَّفوا في دلالة صيغ العموم؛ «**إذْ يرون أنها لا تدل على عموم ولا على خصوص أصلاً، وأن دلالتها على**

(69) **علم الدّلالة**، ص70. وقد قام «بالمر» بالرد على من يستبعد السياق من الدرس الدّلالي، ومن يُقلل من أهميته. ينظر: المصدر السابق، ص70-73، 78-80.

(70) «حاجتنا إلى معجم مصفى»، **بحوث ومحاضرات الدورة 34 لمجمع اللغة العربية بالقاهرة**، 1967م ـ 1968م، ص423.

(71) ينظر تعليق الدكتور إبراهيم أنيس على هذا الرأي ضمن: **بحوث ومحاضرات الدورة 34 لمجمع اللغة العربية بالقاهرة**، ص427. وقد أيَّده في هذا كلٌّ من الأستاذ محمد بهجت الأثري، والأستاذ عباس حسن. ينظر: المصدر نفسه، ص429، 434.

ذلك تابعةٌ للسياق»[72]، ويُطلق عليهم أحد اللسانيين المعاصرين «غُلاة السياقيين»؛ لاعتمادهم على السياق وحده بقرائنه المتعددة في الكشف عن المعنى[73]، وأمَّا البلاغيون فتتضح عنايتهم بالسياق فيما أسمَوْه بالمقام، وعبارتهم المشهورة «لكل مقام مقال»، وتفريقهم بين المعنى المقالي والمعنى المقامي، ونظرية النظم التي قال بها عبد القاهر الجرجاني... إلخ[74]. على أن هناك مُلاحظتين أخذهما بعض اللسانيين في مصر على الدراسات البلاغية للمعنى، وهما:

(أ) أنَّ فَهْمَ القدماء للمقام أو مقتضى الحال فَهْمٌ سكونيٌ، أي أنه حالةٌ ثابتةٌ، في حين أنه عند الدكتور تمام يشمل الحاضر والماضي زماناً ومكاناً، أي أنه حالةٌ ديناميكيةٌ، لاتَحُدُّه أُطُرٌ، ولايخضع لقوالب مجردة[75].

(ب) أنَّ نظرتهم لفكرة المقام نظرةٌ معياريةٌ وليست وصفيةً؛ حيث «**أوجبوا أن يأتي الكلام على صفات مُخصَّصة، ونماذج معينة، طبقاً لمقامه ومقتضيات حاله»**[76].

ونخلص إلى القول: إن أغلب دراسات اللسانيين المعاصرين في مصر لنظرية السياق اتَّجهت إلى الجانب التنظيري، تعريفاً، وتأريخاً، وتقسيماً، وموازنةً، أمَّا الجانب التطبيقيُّ فقد انحصر في إيراد نماذج وأمثلة يمكن وصفها بأنه جيء بها للتوضيح ليس غير، مستثنياً من هذا الحكم أستاذنا الدكتور تمام، الذي تجاوز هذا الجانب التنظيري واتَّجه لبلورة نظريته في السياق إلى واقع ملموس، وذلك من خلال كتابه **البيان في روائع القرآن**[77].

---

(72) **دراسة المعنى عند الأصوليين**، د. الطاهر حمودة، ص228.

(73) المصدر السابق، ص228-230. وللدكتور تمام حسان رؤيةٌ متميزةٌ لمنهج تناول الأصوليين للمعنى. ينظر: **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص21-22.

(74) لمعرفة جهود هذه الطوائف في نظرية السياق ينظر: **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص17-28، 348-351، **دراسة المعنى عند الأصوليين**، د. طاهر حمودة، ص220-233، **الكلمة**، د. حلمي خليل، ص212، **البحث الدّلالي عند الأصوليين**، د. محمد يوسف حبلص، ص42-68.

(75) ينظر: **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص351-352، **الأصول**، ص333.

(76) **دراسات في علم اللغة**، ق2، ص64. وينظر: **الأصول**، ص333.

(77) صدر هذا الكتاب سنة 1993م، عن عالم الكتب بالقاهرة، وسَيُثير ـ فيما أحسب ـ =

التطور الدّلالي(*)

التطور اللغوي ظاهرةٌ عامةٌ تصيب كافة مستويات الدرس اللساني، على تفاوت بينها في السرعة والوضوح، وقد لقيت هذه القضية من اللسانيين المعاصرين في مصر عنايةً كبيرةً تمثّلت في دراسة مفهوم هذا التطور، وخواصّه، وأسبابه، ونتائجه.

وكان المستشرق الألماني «برجشتراسر» قد لفت الأنظار إلى ما لحق العربية من تطور في أصواتها، وأبنيتها، وتراكيبها، ومفرداتها، وذلك في ضوء المقارنة باللغات السامية الأخرى، فاتحاً بذلك الباب لمن بعده لدراسة هذا الجانب المهمّ في تأريخ اللغة العربية(78).

ومن أبرز اللغويين المعاصرين في مصر المهتمين بالتطور اللغوي ـ بصفة عامة ـ الشيخ أمين الخولي؛ حيث جعله أحد وسائل تصحيح المنهج اللغوي، ويبدو ذلك جلياً في محاضراته التي ألقاها على طلبة قسم الدراسات الأدبية واللغوية بمعهد الدراسات العربية العالية بالقاهرة(79).

= كثيراً من النقاش من لدن اللغويين، والمفسِّرين، وأصحاب الدراسات القرآنية؛ وذلك لاعتماده على فكرة التناصّ، أي: تكافل أجزاء النصّ من حيث وضوح المعنى وتحديد دلالته.

(*) لمفهوم التطور ـ بصفة عامة ـ ينظر البحث القيِّم الذي كتبه الدكتور محفوظ عزام بعنوان «مفهوم التطور في الفكر العربي»، **مجلة دراسات عربية وإسلامية**، الجزء الثاني، 1984م، ص7–25.

(78) كان ذلك في كتابه: **التطور النحوي للغة العربية**. ومن المؤلفات الجديرة بالذكر في هذا المقام كتاب المستشرق الألماني « يوهان فك»: **العربية ـ دراسة في اللغة واللهجات والأساليب**، حيث خصَّصه لدراسة تطور الأساليب في اللغة العربية واللهجات عبر التأريخ الطويل لهذه اللغة زماناً ومكاناً، وكذلك كتاب «ستتكيفتش»: **العربية الفصحى الحديثة**، الذي يُعَدُّ حلقةً أخرى من حلقات تتبع تطور العربية في مجالي الألفاظ والأساليب. وقريباً من هذا الاتجاه ما فعله جرجي زيدان في كتابه **اللغة العربية كائن حي**، وعبد اللّه العلايلي في **مقدمة لدرس لغة العرب**، والأب أنستاس الكرملي في **نشوء اللغة العربية ونموها واكتهالها**، وغيرهم.

(79) طُبعت هذه المحاضرات عام 1958م، وأعيدت طباعتها عام 1965م، بعنوان: **مشكلات حياتنا اللغوية**. وقد نحا هذا المنحى كلٌّ من الدكتور وافي في كتابه =

أمَّا مفهوم التطور فيكاد يجمع اللسانيون المعاصرون في مصر على أنَّ كلمة التطور لاتعني سوى مجرد التغير (Change) ليس إلا[80]. وتَغَيُّر المعنى كما يقول «أولمان»: جانبٌ من جوانب التطور اللغوي[81]، ويكون بانتقاله إلى معنى آخر، أو تعميمه بعد أن كان خاصاً، أو تخصيصه بعد أن كان عاماً، أو نقله من الحقيقة إلى المجاز، ومن المحسوس إلى المعقول... إلخ[82].

ولهذا التطور الدّلالي خواصٌ يتصف بها ذكرها اللسانيون المعاصرون، ولعلَّ من أهمها أنه بطيء السير، فتغيُّر معنى كلمة من الكلمات لايحدث فجأةً، بل يتدرج في التغيُّر حتى يصل إلى مرحلة قد لاتمتُّ بصلة في المعنى للمرحلة السابقة، كما أنه يحدث تلقائياً دون أن يكون للإنسان يدٌ فيه، وهو غالباً ما يكون مُقيداً بالزمان والمكان، فيقتصر أثره على بيئة محددة، وزمن خاصّ. وآخر هذه الخواصّ أن هذا التطور في دلالة الكلمة يرتبط في الغالب بعلاقة بين المدلولين، كأن تكون علاقة المشابهة أو المجاورة المكانية[83].

وما من شك في أن هناك أسباباً (عوامل) تكمن خلف التغير في المعنى، وهي، بصفة عامة، أسبابٌ لغويةٌ، واجتماعيةٌ، وثقافيةٌ، ونفسيةٌ، وتأريخيةٌ[84].

= **علم اللغة**، والدكتور إبراهيم أنيس في كتابيه: **في اللهجات العربية**، **ودلالة الألفاظ**، والدكتور عبد المجيد عابدين في **المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية**، والدكتور حسن عون في **اللغة والنحو**، والدكتور كمال بشر في **دراسات في علم اللغة ـ القسم الثاني**، والدكتور عبد الصبور شاهين في **التطور اللغوي**، والدكتور رمضان عبد التواب في **التطور اللغوي ـ مظاهره وعلله وقوانينه**، والدكتور أيوب في **اللغة والتطور**.

(80) ينظر: **اللغة والتطور**، ص9، **دراسات في علم اللغة**، ق2، ص124-125، **دلالة الألفاظ**، ص118، **التطور اللغوي**، د. رمضان عبد التواب، ص9، **طرق تنمية الألفاظ في اللغة**، د. أنيس، ص7، **تطور الدرس النحوي**، د. حسن عون، ص5.

(81) **دور الكلمة في اللغة**، ص153.

(82) لمعرفة طرق تغير المعنى وأشكاله المختلفة ينظر: **دلالة الألفاظ**، ص148-163، **دور الكلمة في اللغة**، ص161-163، **علم الدّلالة**، د. أحمد مختار عمر، ص243-250.

(83) **علم اللغة**، د. وافي، ص298-310.

(84) ينظر تفاصيل ذلك في: **دور الكلمة في اللغة**، ص152-160، **دلالة الألفاظ** =

أمّا نتائج هذا التطور فقد ذكر اللسانيون المعاصرون في مصر أن التطور في دلالة الألفاظ يؤدي إلى نشأة ظواهر لغوية متعددة، من أهمها: المشترك اللفظي، والترادف، والأضداد[85].

وسوف أستعرض أبرز آراء هؤلاء اللسانيين في تفسير حدوث هذه الظواهر.

المشترك اللفظي (Homonymy)

تعني هذه الظاهرة أن يكون للكلمة الواحدة عدّة معانٍ على سبيل الحقيقة لا المجاز، أو كما يقول الأصوليون: «**اللفظ الواحد الدالُّ على معنيين مختلفين فأكثر دلالةً على السواء عند أهل تلك اللغة**»[86].

والمشترك على خلاف الأصل كما يقول السيوطي[87]، إذ الأصل ألا يكون للفظ الواحد غير معنى واحد. وقد وقف القدماء منه موقفاً متبايناً، فاللغويون يكادون يتفقون على إثبات وجوده، يقول سيبويه: «**اعلم أنَّ من كلامهم اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين**»[88]، أمّا ابن درستويه (ت347هـ) فهو ـ كما تبين لي ـ ممن يُنكر وقوع المشترك اللفظي في اللغة الواحدة، يقول في ذلك: «**لايكون فَعَلَ**

= ص130-147، **علم اللغة**، د. وافي، ص303-311، **التطور اللغوي**، د. أيوب، ص17-27، **اللسان والإنسان**، د. حسن ظاظا، ص101، **علم الدّلالة**، د. أحمد مختار عمر، ص237-242، **اللغة**، فندريس، ص256، **لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة**، د. عبد العزيز مطر، ص281-288.

(85) يضيف بعض الباحثين إلى ذلك ظاهرة الاشتقاق، والدخيل، والنحت، ينظر: **التطور الدّلالي بين لغة الشعر ولغة القرآن**، عودة خليل أبو عودة، ص57-65. والذي أراه أن هذه الظواهر أقرب ما تكون إلى النمو اللغوي منها إلى التطور اللغوي. ينظر: **تأريخ آداب العرب**، للرافعي، 1/ 184 (الطبعة الثانية).

(86) نقلاً عن: **المزهر**، 1/ 369، وينظر: **تاج العروس**، 1/ 25. ولمزيد من التعريفات ينظر: «الاشتراك والترادف»، محمد تقي الحكيم، **مجلة المجمع العلمي العراقي**، المجلد 12، 1965م، ص73-76.

(87) **المزهر**، 1/ 370. وينظر: **دلالة الألفاظ**، ص206، 208.

(88) **الكتاب**، 1/ 24. وينظر: **الأضداد**، قطرب، ص69-70، **ما اتفق لفظه واختلف معناه**، المبرد، ص2.

أو أَفْعَلَ بمعنى واحد، كما لم يكونا[*] على بناء واحد، إلا أن يجيء ذلك في لغتين مختلفتين، فأمَّا من لغة واحدة فمُحالٌ أن يختلف اللفظان والمعنى واحد، كما يظنُّ كثيرٌ من اللغويين والنحويين»[89]، ويقول: «. . . **وليس يجيء من هذا الباب إلا على لغتين متباينتين كما بَيَّنَّا »**[90]، وفَسَّر في موضعٍ آخر هاتين اللغتين بقوله: «**إلا أن يجيء أحدهما في لغة قوم والآخر في لغة غيرهم، كما يجيء في لغة العرب والعجم، أو في لغة رومية ولغة هندية**»[91]. ولو كان المقصود باللغتين اللهجتين ـ كما قد يُظَنّ ـ لأمكننا القول إن ابن درستويه لا يُنكر المشترك على عموم إطلاقه، بل يُقَيِّده بمجيئه في لغتين (لهجتين)، وعلى هذا فابن درستويه لا يُضَيِّق من مفهوم المشترك اللفظي فحسب، كما ذهب إلى ذلك الدكتور أحمد مختار عمر[92]، ولا يُنكر معظم الألفاظ التي عُدَّت من المشترك الفظي، كما قال بهذا الدكتور أنيس[93]، وإنما هو لا يُقِرُّ بوجوده أصلاً.

أمَّا الأصوليون فقد انقسموا طوائف أربعاً، طائفةٌ تقول بوجوب وقوعه في اللغة، وطائفةٌ ترى أنه مستحيل الوقوع فيها، والطائفة الثالثة ترى أنه ممكنٌ غير واقع، والطائفة الرابعة ـ وهم الأكثرية ـ ترى أنه ممكنٌ واقعٌ[94].

(*) هكذا ورد في المزهر، ولعلَّ الصَّواب «كما لا يكونان».

(89) المزهر، 1/ 384.

(90) المصدر السابق، 1/ 385.

(91) المصدر السابق، 1/ 386.

(92) **علم الدّلالة**، ص156.

(93) **دلالة الألفاظ**، ص210. ومن الملاحظ أن الدكتور إبراهيم أنيس وضع ابن درستويه على رأس الفريق الذي يُنكر المشترك اللفظي. ينظر: **في اللهجات العربية**، ص180، ولكنه في موضع آخر يذكر ما يُناقض الرأي السابق، فقد عَدَّه ممن يُنكر معظم ألفاظ المشترك اللفظي!. ينظر: **دلالة الألفاظ**، ص210.

(94) ينظر: **دراسة المعنى عند الأصوليين**، د. طاهر حمودة، ص85، **المشترك اللغوي**، د. توفيق شاهين، ص106-124، «الاشتراك والترادف» محمد تقي الحكيم، **مجلة المجمع العلمي العراقي**، المجلد 12، 1965م، ص76 فما بعدها. ويلاحظ أنَّ هذا التقسيم إنما هو بالنظر إلى واقع المشترك مع اللغة العربية، وهناك آراء أخرى فيما يتعلق بواقعه مع القرآن الكريم، ومع الحديث النبوي الشريف. ينظر: **علم الدّلالة**، د. أحمد مختار عمر، ص147، **دراسة المعنى عند الأصوليين**، ص84 فما بعدها، «الاشتراك والترادف»، محمد تقي الدين، **مجلة المجمع العلمي العراقي**، المجلد 12، 1965م، =

... ذلك هو موقف القدماء من هذه الظاهرة على وجه الإجمال، أمَّا موقف اللغويين المعاصرين في مصر فيميل كثير منهم إلى إثبات وجوده في العربية دون مُغالاة أو إنكار، فليس هو كما ذكره بعض القدماء من كثرة وروده في هذه اللغة، وإنما هي ألفاظٌ قليلةٌ نادرةٌ، وما عدا ذلك مما ظنَّه الأقدمون مشتركاً فَيُحْمَل على المجاز. وقد اشترطوا للمفردات ذات المشترك اللفظي ألا يكون هناك صلةٌ بين المعاني المتعددة لتلك اللفظة، بل يلزم اختلاف المعنى بينها اختلافاً واضحاً[95].

وهناك فريقٌ من اللغويين المعاصرين يذهب مذهباً لايختلف عن السابق في إطاره العام، فالأستاذ أحمد أمين ممن دعا إلى التخفُّف منه قدر الإمكان[96]، وقد أثارت هذه الدعوة مُوافقة بعض المجمعيين، ومُعارضة آخرين[97]، أمَّا الشيخ أمين الخولي فقد دعا إلى استبعاده من اللغة، وبخاصة عند تعليمها للناشئة[98].

أمَّا أسباب (عوامل) نشأة هذه الظاهرة فذكر اللسانيون المعاصرون في مصر أنه بالإضافة إلى التطور الصوتي ـ وهو عاملٌ مهمٌّ ـ يوجد عامل التوسُّع المجازي، وتفاوت اللهجات، واقتراض الألفاظ من اللغات المختلفة[99].

إنَّ بعض هذه العوامل لم يكن خافياً على القدماء، فهذا أبو علي الفارسي (ت377هـ) يذكر أن الاشتراك في اللفظ «**ينبغي ألا يكون قصداً في الوضع**

= ص76-81، **البحث الدّلالي عند الأصوليين**، د. محمد يوسف حبلص، ص156-159.

(95) ينظر: **فقه اللغة**، د. وافي، ص189-192، **دلالة الألفاظ**، ص210.

(96) ينظر: «بعض الإصلاح في متن اللغة»، أحمد أمين، **مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية**، 6/ 89.

(97) المصدر السابق، 6/ 97، 103. وقد وافقه الرأي محمد الخضر حسين، وعارضه كلٌّ من الشيخ إبراهيم حمروش، والدكتور إبراهيم أنيس. وينظر: تقرير الدكتور أنيس حول بحث الأستاذ أحمد أمين السابق، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، 18/ 94.

(98) **فن القول**، ص126-128، 134.

(99) ينظر: **فقه اللغة**، د. وافي، ص191-192، **في اللهجات العربية**، ص183-192، **فصول في فقه العربية**، ص288-292، **الأصول**، ص329-330، **دراسة المعنى عند الأصوليين**، ص87-89.

ولا أصلاً، ولكنه من لغات تداخلت، أو أن تكون كلُّ لفظة تُستعمل بمعنى، ثم تُستعار للشيء فتكثر وتغلب فتصير بمنـزلة الأصل»(100)، وليس من تفسيرٍ لهذا سوى تغير الدّلالة، أو ما يُعَبَّر عنه بالحقيقة والمجاز (التوسُّع المجازي)، وتداخل اللغات، أو ما يُعَبِّر عنه المُحدثون بتفاوت اللهجات.

وقد أشار بعض اللسانيين المعاصرين إلى أن المنهج الأفضل في دراسة ظاهرة المشترك هو المنهج التأريخي!(101)، وأحسب أن تطبيق هذا المنهج على هذه الظاهرة سَيُوَسِّع علينا دائرة الألفاظ المشتركة، مما سيتبعه فوضى واضطراب لاحدود لهما، ولعلَّ نقطة الخلاف بين القدماء والمعاصرين تكمن في هذه الرؤية، فالمعاصرون اشترطوا لذلك الوحدة في الزمان وفي المكان، وفي النطق، والقسْم (النوع) الكلامي، وتباين المعنيين تبايناً تاماً(102)، وهذا مايدعو إليه المنهج الوصفي. وشيء آخر هو أن الدكتور إبراهيم أنيس ذكر أن من يُثبت المشترك من القدماء نظر إليه نظرةً وصفيةً، أمَّا من يُنكره فنظر إليه نظرةً تأريخيةً(103)، مما يعني أن المنهج الوصفي هو الأمثل عند تناول هذه الظاهرة.

ومما يرد في هذا المقام ماذكره الدكتور أحمد مختار عمر تعليقاً على مزج الدكتور أنيس بين المنهجين الوصفي والتأريخي في علاج ظاهرة المشترك حيث يقول: «... **وكان الأولى أن يُقتصر على أحدهما**»(104)، مما يدل على أن هذين المنهجين صالحان للتطبيق على دراسة هذه الظاهرة!. وأكرِّر القول: إن المنهج الوصفيَّ هو الأنسب، وليس هناك مايمنع ـ كما سبق ـ من اعتماد المنهج التأريخي على المنهج الوصفي في دراسة هذه الظاهرة.

بقي أنْ أُشير إلى أنَّ الأستاذ محمد عبد الجواد يَعُدُّ «المُدَاخَل» أو

---

(100) نقلاً عن: **المخصَّص**، 13/ 259.

(101) ينظر: مقدمة تحقيق الدكتور البدراوي زهران لكتاب: **ألفاظ الأشباه والنظائر [الألفاظ الكتابية]**، للهمذاني، ص69، 71، 80.

(102) **في اللهجات العربية**، ص181، «المنجَّد في اللغة لكُراع النمل»، د. أحمد مختار عمر، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، 23/ 108.

(103) **في اللهجات العربية**، ص181.

(104) **علم الدّلالة**، ص179.

«المتداخِل»، و«المشجَّر»، و«المُسَلْسَل»[105] من المشترك اللفظي[106]، وتبعه في هذا بعض الباحثين المعاصرين[107]، واختلف معهم الدكتور محمد عبد الصمد زعيمة، حيث يرى أن هناك فرقاً بين هذه الفنون اللغوية وظاهرة المشترك، **«فالمشجَّر توضيحٌ للعلاقة المعنوية بين مجموعة من الكلمات، أمَّا المشترك فهو اللفظ الواحد الدالُّ على معنيين مختلفين»**[108].

والذي أراه من واقع هذه المؤلفات أن «المشجَّر» وثيق الصلة بظاهرة المشترك، فقد كان أبو الطيب اللغوي يُورد في كتابه **شجر الدر** الشجرة، وبعد أن يذكر جذرها وتسلسلها المعنوي يقوم بذكر فروعها المتعددة، وتسلسلها المعنوي أيضاً، فالشجرة هي اللفظة الأصل، والفروع هي المعاني المختلفة، أمَّا «المُدَاخَل» فهو يختلف عن المشجَّر، فلا نكاد نلمس فيه المشترك اللفظي واضحاً كوضوحه مع المشجَّر، وإنما يُستنتج استنتاجاً، وتُمَثِّل تعليقات محقق هذا الكتاب وشروحاته للكلمات الواردة في النص أهميةً بالغةً لمعرفة المشترك في تلك الكلمات، ومثْلُ ذلك يقال في «المُسَلْسَل».

ويُلحق بهذا ماذكره بعض الباحثين من أن مثلَّثات قُطْرب، وابن السِّيْد

(105) هذه الفنون الثلاثة من فنون متن اللغة العربية، وتقوم فكرتها على تداخل الألفاظ وتسلسلها، وشرح معانيها، فتُذكر اللفظة وتُفَسَّر بلفظة أخرى، وتُفَسَّر الثانية بثالثة، والثالثة برابعة ... ، وهكذا. ينظر: مقدمة محقق كتاب: **المداخل في اللغة**، لأبي عمر الزاهد، ص6، **تأريخ آداب العرب**، للرافعي، 1/ 195، **أبو الطيب اللغوي**، د. عادل زيدان، ص174. وممن ألَّف في هذه الفنون ـ حسب الأسبقية ـ أبو عمر الزاهد (ت345هـ): **المداخل في اللغة**، وأبو الطيب اللغوي (ت351هـ)، **شجر الدر في تداخل الكلام بالمعاني المختلفة**، ومحمد بن يوسف التميمي (ت538هـ) **المسلسل في غريب لغة العرب**، وقد نُشرت هذه الكتب جميعها بتحقيق الأستاذ محمد عبد الجواد.

(106) ينظر: **شجر الدر**، ص15-16، 41 «مقدمة المحقق»، **المداخل في اللغة**، ص6-7 «مقدمة المحقق»، **تأريخ آداب العرب**، للرافعي، 1/ 195.

(107) ينظر: **المشترك اللغوي**، د. توفيق شاهين، ص125-129، **أبو الطيب اللغوي**، د. عادل زيدان، ص174، 180.

(108) **دراسات في علم اللغة المقارن**، ص192.

البطليوسي، من قبيل المشترك اللفظي[109]، وهذا ليس بصحيح؛ إذْ حقيقة المثلثات أنها ألفاظٌ مُركبةٌ من حروف متفقة، ذات صيغة صرفية واحدة، ولكنها مختلفةٌ في حركاتها، مما يتبعه تغيرٌ في معانيها بطبيعة الحال، وقد سبق أن ذكرنا اشتراط اللسانيين المعاصرين في المشترك اللفظي أن يكون مُتَّحد النطق، أي مُتَّحد الصيغة، ومثل هذا لايتوفر فيما يُعرف بالمثلث اللغوي. وإذا كان المعاصرون قد اشترطوا هذا فهناك من القدماء من اشترطه أيضاً، فهذا الراغب الأصفهاني (ت502هـ) يذكر أن مفهوم المشترك أن تكون الألفاظ متساويةً في ترتيب الحروف، وعددها، وحركاتها، مع اختلاف المعنى[110]، وفي ضوء ما تقدم فإنَّ الأصوب أن يقال: إن المثلَّثات سببٌ من أسباب نشوء المشترك، وليست نوعاً منه، وهذا السبب يندرج ضمن ما يسمى بـ «العوارض التصريفية».

الترادف (Synonymy)

وهوخلاف المشترك، حيث يعني دلالة كلمات مختلفة مُنفردة على المسمى الواحد[111]، أو المعنى الواحد، دلالةً واحدةً، أو كما يقول أولمان (Ullmann): «**ألفاظٌ متحدة المعنى، وقابلةٌ للتبادل فيما بينها في أيِّ سياق**»[112].

وقد انقسم اللغويون القدماء حياله إلى طائفتين: طائفةٌ تُثبته، وأخرى تُنكره[113]. ومن أقدم النصوص التي أثبتت هذه الظاهرة ماذكره سيبويه من أنَّ من كلامهم اختلاف اللفظين والمعنى واحد، نحو ذهب وانطلق[114]. وإذا كان هذا النصُّ أصبح من الشهرة بمكان، بحيث تداوله كثيرٌ من اللغويين والنحويين،

(109) ينظر: **الأضداد في اللغة**، محمد حسين آل ياسين، ص89-90، **الدراسات اللغوية والنحوية في مصر منذ نشأتها حتى نهاية القرن الرابع الهجري**، د. أحمد نصيف الجنابي، ص411.

(110) **مقدمة جامع التفاسير**، للراغب الأصفهاني، ص31.

(111) ينظر: **التعريفات للجرجاني**، ص56، **المزهر**، 1/ 402، **كشاف اصطلاحات الفنون**، 3/ 66.

(112) **دور الكلمة في اللغة**، ص97.

(113) لمعرفة تفاصيل ذلك ينظر: **فصول في فقه العربية**، ص273-279، **الترادف في اللغة**، حاكم مالك لعيبي، ص33-47، 54-64، 195-220.

(114) **الكتاب**، 1/ 24.

كالمبرد، وقطرب، وابن فارس، والأنباري، والسيوطي، فليس هو المُعتمد وحده في قبول القدماء لهذه الظاهرة، بل إن ذلك القبول تُرْجم إلى ظهور مؤلفات مستقلة تُثبت ذلك، كما هي الحال عند الأصمعي وكتابه **ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه**[115]، والرماني (ت384هـ) وكتابه **الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى**[116].

ولعلَّ كثرة مارُوي من مترادفات في العربية هي التي أدَّت إلى القول بإنكار وجوده فيها، ويأتي على رأس هؤلاء ابن الأعرابي (ت231هـ)، وثعلب (ت293هـ)، والأنباري (ت328هـ)، وابن درستويه (ت347هـ)، وأبو هلال العسكري (ت بعد 395هـ)[117].

أمَّا موقف اللغويين المعاصرين في مصر فيمكن عرضه على النحو التالي: يُعَدُّ حفني ناصف من أوائل الذين تناولوا هذه الدراسة بشيءٍ من الإيجاز، وهو ـ على وجه العموم ـ ممن يُنكر وقوع الترادف في اللغة العربية كُلِّية[118]، أمَّا مصطفى صادق الرافعي (ت1937م) فقد أفرد له مبحثاً في كتابه **تأريخ آداب العرب**، ويُلمس من حديثه عنه أنه أمرٌ واقعٌ في اللغة العربية، ويعود سببه إلى اختلاف الأوضاع لتعدد القبائل[119]. ويأتي بعد ذلك علي الجارم الذي كتب مقالاً ضافياً عن الترادف، ذكر فيه آراء القدماء، وطَرَفاً من آراء علماء اللغات الأخرى، وتوصل إلى القول: «**إننا لا نُنكر الترادف، ونرى أنه واقع فعلاً، وأن وجوده في اللغات من الخير لها، ولكننا ندعو إلى التأمل والتدقيق، وعدم الإغراق**

---

(115) نُشر بتحقيق مظفر سلطان بدمشق سنة 1951م، ثم نشره محققاً سنة 1986م ماجد حسن الذهبي بدمشق أيضاً.

(116) نُشر سنة 1321هـ ـ 1903م بالقاهرة، بشرح محمد محمود الرافعي، وفي الهند سنة 1334هـ ـ 1915م، ثم حقَّقه الدكتور فتح الله المصري سنة 1987م، ونشره بالقاهرة.

(117) ينظر: **الترادف في اللغة**، حاكم مالك لعيبي، ص196 فما بعدها. وتجدر الإشارة إلى أن المعاصرين لم يتفقوا بشأن القائلين بإنكار الترادف من القدماء، والخلاف يدور حول أبي علي الفارسي، وابن الأعرابي، وثعلب، فبعضهم يذكر أن هؤلاء ينكرونه، وآخرون يرون أنهم يثبتونه. ينظر: **فصول في فقه العربية**، ص274-279، **الترادف في اللغة**، ص198-203، 220-221، **فقه اللغة العربية**، د. كاصد الزيدي، ص168 فما بعدها، مقدمة محقق كتاب: **الألفاظ المترادفة**، للرماني، ص11-21.

(118) ينظر: **مميزات لغات العرب**، ص36-37.

(119) **تأريخ آداب العرب**، 1/ 189-194.

في التوسيع والتضييق»[120]، فالأستاذ الجارم ممن يعترف به، مع الأخذ في الحسْبان ما بين الكلمات المترادفة من فروق، أو اختلاف في الوضع[121].

وعلى هذا المنهج سار الأستاذ أحمد أمين، فقد قدَّم في مؤتمر المجمع في دورته العاشرة سنة 1944م اقتراحات لإصلاح متن اللغة، وكان من بينها استبعاد كثير من المفردات التي لاحاجة إليها[122]، وأُحيل الموضوع للجنة الأصول سنة 1963م، واتخذت قراراً ينصُّ على العناية بتبيان الفروق الدّلالية بين الكلمات ما أمكن، بحيث يتحدد المعنى الخاص الدقيق لكل كلمة، وبذلك تضيق دائرة المترادفات[123].

ونصل إلى الدكتور علي عبد الواحد وافي، لنراه يعترف بوجود الترادف في العربية، ويَعُدُّه من مميزاتها، ويُرجع سببه إلى عدّة عوامل أهمها: انتقال كثير من المفردات والصيغ إلى لهجة قريش عن طريق احتكاكها باللهجات العربية الأخرى، كما أن جامعي المعجمات العربية ـ التي حفلت بكثير من الألفاظ المترادفة ـ أخذوا عن قريش وغيرها من قبائل العرب، إضافة إلى عوامل الاقتراض الخارجي، والتطور اللغوي، والتوسُّع المجازي[124]. ويكاد يجمع اللسانيون المعاصرون في مصر على هذه الأسباب (العوامل)[125]، ويضيف أستاذنا الدكتور تمام سبباً آخر هو تأريخ الكتابة العربية، وما يحدث بسببها من تصحيف وتحريف[126].

---

(120) «الترادف»، للأستاذ علي الجارم، **مجلة مجمع اللغة العربية الملكي**، 1/ 320.

(121) المصدر السابق، 1/ 329-330. ولمزيد من التفاصيل ينظر: **أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، د. محمد رشاد الحمزاوي، ص164-169.

(122) «بعض الإصلاح في متن اللغة»، أحمد أمين، **مجلة مجمع فؤاد الأول**، 6/ 87-89. وينظر موقف الشيخ محمد الخضر حسين، والشيخ إبراهيم حمروش، من هذه الاقتراحات. المصدر نفسه، 6/ 93-108، وكذلك التقرير الذي كتبه الدكتور إبراهيم أنيس بشأنها، **مجلة المجمع**، 18/ 93-95.

(123) ينظر: **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، 18/ 90.

(124) **فقه اللغة**، ص172-175.

(125) ينظر: **في اللهجات العربية**، ص169-172، **كلام العرب من قضايا اللغة**، ص102-107، **فصول في فقه العربية**، ص279-284، **الأصول**، ص324-327.

(126) **الأصول**، ص327. ولتفاصيل أكثر عن أسباب نشأة ظاهرة الترادف ينظر: =

ويُلمس من حديث الدكتور وافي ـ وإن لم يُصَرِّح بهذا كما هي الحال بالنسبة للمشترك والتضاد ـ أنَّ الترادف قليل الوقوع في العربية، وأنَّ ما رُوي من مترادفات كثيرة إنما هو في الواقع غير ذلك[127]. وقد اعترض الدكتور وافي على ماذهب إليه بعض العلماء الأوروبيين من أن الترادف التام (Complete synonym)، وهو اتفاق الألفاظ في المعنى اتفاقاً كاملاً بحيث يمكن التبادل بينها، لاوجود له في اللغات، ذاكراً أن هذا غير صحيح إلا فيما يتعلق ببعض لغات المحادثة التي هي في مأمن من الاحتكاك باللغات الأخرى[128]، وهذا يعني أن الدكتور وافي يؤيد القول بالترادف التام في العربية.

بقي أن أذكر مسألتين تعرَّض لهما الدكتور وافي، إحداهما أنه أطلق على الترادف مصطلحاً آخر هو (المشترك المعنوي)[129]، وتبعه في هذه التسمية الأستاذ محمد عبد الجواد، والدكتور توفيق شاهين[130]، وهذا خلاف ما عليه أكثر القدماء والمعاصرين[131]، والمسألة الأخرى أنه لفت الأنظار إلى أن الترادف يكون في الأسماء، والصيغ، والأوصاف[132]، مما يعني أنه خاصٌ بالألفاظ المفردة دون الجمل والعبارات، وهذه مسألةٌ على درجة كبيرة من الأهمية، وما ذهب إليه الدكتور وافي صحيحٌ، ويتفق مع مفهوم الترادف الذي سبق ذكره، فحينما قيَّد المتقدمون الألفاظ بالانفراد أخرجوا من الترادف مايُعرف بالإتباع، نحو: حَسَنٌ بَسَنٌ، وشَيْطَانٌ لَيْطَانٌ، والتوكيد بنوعيه، والجمل والعبارات، نحو: لَمَّ الشَّعْث، ورَتَقَ الفتْق، وأصلح الفاسد[133]. ويذكر الدكتور

= «الترادف»، علي الجارم، **مجلة مجمع اللغة العربية الملكي**، 1/ 320-326.

(127) **فقه اللغة**، ص174.

(128) **علم اللغة**، ص260.

(129) المصدر السابق، ص260.

(130) ينظر ـ على الترتيب ـ: مقدمة تحقيق كتاب **شجر الدر**، ص39، **المشترك اللغوي**، ص214.

(131) اعترض بعض الباحثين على هذه التسمية، وَوُصفت بعدم الدقَّة؛ لمخالفتها لمفهوم الترادف من جهة، وللمشترك اللغوي من جهة ثانية. ينظر: **الترادف في اللغة**، ص52-53. وللمزيد ينظر: **كشاف اصطلاحات الفنون**، 4/ 154.

(132) **فقه اللغة**، ص172.

(133) ينظر: **المزهر**، 1/ 402-403، **كشاف اصطلاحات الفنون**، 3/ 66.

بشر أن ما يُسَمَّى بالترادف في الجمل والعبارات إنما يُمَثِّل رأياً من آراء القدماء في الترادف، وهو أقرب ما يكون للجمل التفسيرية أو البيانية منه للترادف[134]، أو كما يقول أستاذنا الدكتور تمام: إن الترادف على مستوى الجملة إنما هو ناحيةٌ منطقيةٌ (أسلوبية) لانحوية[135].

أمَّا الدكتور أنيس فهو يُقِرُّ بوجوده في العربية، ولكن دون مبالغةٍ في ألفاظه، أو غلوٍّ في مفرداته، ويَعُدُّه حقيقةً واقعةً لامجال لإنكارها[136]، إلا أن الدكتورة عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ) تذكر أن الدكتور إبراهيم أنيس عدل عن مذهبه هذا، ووقف في صَفِّ المُنكرين له[137]، ونحن لانستطيع إثبات ذلك؛ حيث لا يتوفر لدينا دليلٌ ماديٌّ يمكن الاستناد إليه في القول بذلك العدول، وخاصةً أنني رجعت إلى تلك المناقشات التي دارت حول ما أسمته بأزمة الترادف، وتقرير الدكتور أنيس بشأنها[138]، فلم أجد شيئاً كهذا!

ويعزو الدكتور أنيس السبب في كثرة المترادفات التي ظنها القدماء كذلك إلى تجاهلهم للتطور الدّلالي الذي حدث في تلك الكلمات المترادفة، وخلطهم بين عصور اللغة، واشترط لحدوث الترادف شروطاً أربعةً هي: الاتفاق التام والاتحاد الكامل في المعنى بين الكلمتين المترادفتين، والاتحاد في البيئة اللغوية، وفي العصر، وألا يكون أحد اللفظين نتيجة تطور صوتي للفظ الآخر[139].

إن هذه الشروط التي وضعها اللسانيون المعاصرون قال ببعضها اللغويون القدماء أمثال الأصفهاني (ت360هـ)، والرازي (ت606هـ)، وقد أشار الدكتور أنيس إلى هذا، مسجلاً إعجابه بهما[140]، ولعلنا نلمس من خلال تلك الشروط

---

(134) ينظر : تعليق الدكتور بشر على ترجمته كتاب: **دور الكلمة في اللغة**، ص105. وللمزيد حول هذه القضية ينظر: **الترادف في اللغة**، ص48-52.

(135) كان ذلك من حديثٍ شفويٍ معه. وينظر تعليقه الوارد ص405 هامش (153).

(136) **دلالة الألفاظ**، ص207.

(137) **الإعجاز البياني للقرآن**، ص198 (الهامش).

(138) نُشر التقرير المذكور **بمجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، 18/ 93-95.

(139) **في اللهجات العربية**، ص166 فما بعدها، وينظر: **دلالة الألفاظ**، ص215.

(140) **في اللهجات العربية**، ص163، 166.

أن الدكتور إبراهيم أنيس يُفَرِّق بين النظرة الوصفية والتأريخية في دراسة الترادف، ويسير على طريقة اللسانيين المحدثين في النظرة إلى هذه الظاهرة نظرةً وصفيةً (Synchronic). وفي ضوء هذه الشروط يتبين لنا مدى اختلاف رؤية المعاصرين للترادف عما هي عليه عند القدماء، وما تبع ذلك من إخراج كثير من الألفاظ التي نظر إليها القدماء على أنها من المترادفات.

بقي أن أُشير إلى أنَّ ما ذكره الدكتور بشر من أنَّ الدكتور إبراهيم أنيس «**ينظر إلى الترادف بوجه عام، أي في اللغة المشتركة، بقطع النظر عن الفروق الناشئة عن اختلاف اللهجات**»[141]، لم يتبين لي أنه يذهب هذا المذهب!، فهو من خلال شروطه التي وضعها للترادف وبخاصة الاتحاد في البيئة اللغوية، يتضح أنه يُقيم اعتباراً لفروق اللهجات، ثم إنه لما أورد المثالين هنا على أنهما في نظر القدماء من المترادفات، وهما (المِدْية والسِّكين)، و (وَثَبَ وَقَعَدَ)، عقَّب عليهما بقوله: «**وهنا تبدو مُبالغة أصحاب الترادف؛ لأن البيئتين مختلفتان، وشرط الترادف ـ كما يقول الأصفهاني ـ أن يكون في بيئة واحدة**»[142]، وذلك يدلُّ على اعتباره لما قد يكون بين الكلمات من اختلاف اللهجات.

أمَّا رأي الدكتور بشر فيتمثل في أنه رسم ـ بعد أن عرض مجمل آراء القدماء وبعض المعاصرين ـ منهجاً عاماً لتناول الظاهرة من جديد، يقوم على المنهج الوصفي الذي يدرس الظاهرة دراسةً إحصائيةً شاملةً، ووصْف الموجود منها في فترة زمنية معينة بغض النظر عن السابق واللاحق، وهذا يتطلب تحديد بيئة الكلام المدروس، وتحديد صيغته، ومراعاة الملابسات والظروف التي تحيط بالمتكلمين والسامعين، والموقف الذي يقال فيه. وتوصَّل في ضوء ذلك إلى القول بانتفاء وجود الترادف التام، وإثبات وجود أنصاف أو أشباه ترادف فقط[143]. وهذا يعني أن الدكتور كمال بشر يعترف بوقوع الترادف في العربية،

---

(141) ورد هذا النص في تعليقه الوارد في ترجمة كتاب: **دور الكلمة في اللغة**، ص108.

(142) **في اللهجات العربية**، ص165.

(143) ينظر تعليقه الوارد في ترجمته كتاب :**دور الكلمة في اللغة**، ص99-103، 112 (الهامش)، **قضايا لغوية**، ص147-161، «علماء العربية وظاهرة الترادف»، د. كمال بشر، **مجلة الفيصل**، العدد 43، السنة الرابعة، 1401هـ ـ 1980م، ص74-77.

وفي الوقت نفسه يرى أن هناك فروقاً دقيقة بين الألفاظ المترادفة، ويُنسب هذا الرأي لـ «أولمان»، وقد صرَّح الدكتور بشر بهذا، ووصفه بأنه رأيٌ سديدٌ مقبولٌ[144]، كما يُنسب للغوي الإنكليزي «بالمر»[145].

ويتفق معه في هذه الرؤية الدكتور محمود فهمي حجازي، حيث يرى ـ في ظل مبدأ نسبية الدّلالة ـ أن المفهوم الحديث للترادف هو الألفاظ ذات الدّلالات المتقاربة، مما يعني أنه ليس هناك اتحادٌ كاملٌ واتفاقٌ تامٌ في المعنى بين الكلمات المترادفة، وإنما هو تقاربٌ دلاليٌ لا أكثر ولا أقل[146]. ويذهب إلى هذا أيضا أُستاذنا الدكتور تمام، فهو يعترف بوجوده في العربية ولكن ليس كما ذكر المثبتون له أو المنكرون، بل إن الحقيقة لاتتجاوز أن تكون مجرَّد تراكب للمعاني، والتقاء جزئي لمعنى الكلمتين المترادفتين، ثم افتراق بينهما فيما عدا هذا الجزء من المعنى. ويستأنس الدكتور تمام في هذه النظرة بمؤلفات القدامى في الفروق اللغوية، التي تقوم على فكرة تراكيب المعاني (جزئية المعاني)، دون مطلق التساوي (اتحاد المعاني)[147].

ويوافق الجميع الدكتور أحمد مختار عمر، حيث يرى أن الترادف التام الذي يسمح بالتبادل بين اللفظين في جميع السياقات، دون وجود فروق في المعنى بينهما داخل اللغة الواحدة، والمستوى اللغوي الواحد، والفترة الزمنية الواحدة، وأبناء الجماعة اللغوية الواحدة، لاوجود له مطلقاً، أمَّا الترادف غير التام الذي يعني التطابق في المعنى الأساسي دون سائر المعاني[*]، ويُكتفى فيه بالتبادل بين اللفظين في بعض السياقات، وفي لغتين مختلفتين، وفي أكثر من فترة زمنية وبيئة لغوية، فذلك موجودٌ دون شك[148].

---

(144) ينظر تعليقه الوارد في ترجمة كتاب: **دور الكلمة في اللغة**، ص97-98، 109.

(145) **علم الدّلالة**، ص93.

(146) **علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة**، ص97-98.

(147) **الأصول**، ص327-328.

(*) المعاني ـ كما يذكر الدكتور أحمد مختار عمر ـ إمَّا أن تكون أساسيةً، أو إضافيةً، أو أسلوبيةً، أو نفسيةً، أو إيحائيةً. ينظر: **علم الدّلالة**، ص36-41.

(148) **علم الدّلالة**، ص227-230.

وقريباً من هذا ما يراه الشيخ أمين الخولي؛ إذْ ينظر إلى المترادفات على أنها في حقيقتها لاتؤدي معنىً واحداً بعينه، بمعنى التطابق التام في المعنى، بل هي دوالٌّ على معانٍ مختلفة، ولذلك لايَعُدُّ الكلمات المترادفة ثروةً لغويةً بقدر ماهي كلمات ترف، وعقبةٌ في طريق تعلم اللغة، مما يعني أنها لاتُمَثِّل مزيةً للعربية، بل هي ضررٌ عليها، وذات وظيفة سلبية في حياة اللغة[149]. وواضحٌ مما تقدم أنه يُعالج المسألة من زاوية تعليمية صِرْف، وفرقٌ بين أن تتناول ظاهرةً لغويةً بوصفك باحثاً، وأن تتناولها مُعَلِّماً.

أمَّا الدكتورة عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ) فإنها عالجت هذه الظاهرة في ضوء القرآن الكريم، وتوصلت إلى إنكار الترادف في اللغة الواحدة، وإثباته في اللغتين (اللهجتين)[150]، وهذا يعني خُلُوَّ القرآن منه لنزوله باللغة المشتركة، وإنكاره في العربية إنكارٌ بالضرورة لما ورد في القرآن. وعلى النقيض من هذا ما يراه الدكتور أنيس والدكتور رمضان عبد التواب من وقوع الترادف في القرآن الكريم[151].

وأمَّا الدكتور البدراوي زهران فيرى أن القضية ينبغي النظر لها من زوايا ثلاث هي: زاوية اللفظ المفرد، وزاوية العبارة أو الجملة غير التامة (Phrace)، وزاوية التركيب. فالترادف على مستويي اللفظ المُفرد والعبارة أمرٌ واقعٌ موجودٌ، ولكنه ينعدم وجوده على مستوى التركيب[152]. والواقع أننا نتفق معه على وقوع الترادف في اللفظ المفرد، وعلى عدم وقوعه في التركيب، أمَّا وقوعه على مستوى العبارة أو الجملة فسبق أن ذكرنا أنه لاترادف في ذلك، فهذا النوع من الترادف منطقيٌ في الأساس، ومما دامت ظاهرة الترادف ظاهرةً معجميةً فينبغي النظر إليها من خلال المفردات لا التراكيب والجمل[153].

---

(149) **فن القول**، ص126-128، 134.

(150) **الإعجاز البياني للقرآن**، ص193-220. وينظر: «كتاب العربية الأكبر»، بحثٌ منشورٌ في: **مجلة الفكر**، تونس، السنة العاشرة، العدد السابع، 1965م، ص33 فما بعدها.

(151) ينظر: **دلالة الألفاظ**، ص211، **فصول في فقه العربية**، ص279-280، وللمزيد ينظر: **دراسات في فقه اللغة**، د. صبحي الصالح، ص347.

(152) ينظر مقدمة تحقيقه كتاب: **ألفاظ الأشباه والنظائر**، للهمذاني، ص52-54.

(153) مما يذهب إليه بعض اللسانيين الغربيين القول بترادف الجمل، كأن تقول: « أريد =

وهكذا يبدو لنا ـ في الأغلب الأعمّ ـ اختلاف نظرة المعاصرين للترادف عنها عند القدماء، فقد اتخذوا موقفاً وسطاً، فلا مُبالغة في قبوله، ولا تشدُّد في رفضه، وإنما الأمر خاضعٌ لشروط محددة، ومقاييس دقيقة، فما وافقها قُبِلَ واعتُرف بترادفه، وما خالفها رُفِضَ وأُنكر.

التضــاد (Antonymy)

هو أن يُطْلَق اللفظ على المعنى وضدّه[154]، أو كما يقول الدكتور عزة حسن: «**الألفاظ التي تقع على الشيء وضدّه في المعنى**»[155]. ويُعَدُّ ـ عند كثير من القدماء والمعاصرين ـ نوعاً من المشترك اللفظي[156]، وإن كان هناك بعض الباحثين ممن يحصر المشترك في الدّلالة على معنيين لا رابط بينهما يرى أنه ليس كذلك[157]. والذي أراه أن بينهما عُموماً وخُصوصاً وجهياً، فهما يشتركان في الدّلالة على معنيين مختلفين، ويفترقان في اشتراط كون المعنيين متضادين (متقابلين)، وكونهما في المُتضاد معنيين لا أكثر.

وقد وقف القدماء من التضاد موقفين: أحدهما مثبتٌ له، والآخر مُنْكِر.

= شراء هذا الكتاب»، و« بعني هذا المجلد»، بل يذهبون إلى أن الجملتين قد يكون بينهما علاقة تحصيل الحاصل نحو «تصدَّق زيد بماله»، و«أنفقه في سبيل اللّه»، وكلُّ هذا في أصله من قبيل المنطق الذي أُدخل في حقل اللغة. [**من تعليق الدكتور تمام حسان على مسودات هذا البحث**].

(154) **فقه اللغة**، د. وافي، ص193.

(155) مقدمة تحقيقه كتاب: **الأضداد**، لأبي الطيب اللغوي، 1/ 17. وللمزيد ينظر: **التضاد في ضوء اللغات السامية**، د. ربحي كمال، ص9.

(156) ينظر: **الأضداد**، قطرب، ص7، **المزهر**، 1/ 387، **فقه اللغة**، د. وافي، ص193، **دلالة الألفاظ**، ص210، **الألفاظ اللغوية**، عبد الحميد حسن، ص78، **دور الكلمة في اللغة**، ص118 (الهامش)، **دراسات في علم اللغة المقارن**، ص188، **شجر الدر**، ص39 (مقدمه المحقق)، **علم الدّلالة**، د. أحمد مختار عمر، ص194، **دراسة المعنى عند الأصوليين**، د. طاهر حمودة، ص85، **المشترك اللغوي**، د. توفيق شاهين، ص131-132، «الأضداد»، د. منصور فهمي، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، 2/ 231-232.

(157) ينظر: **الوجيز في فقه اللغة**، محمد الأنطاكي، ص394، وللمزيد حول هذه القضية ينظر: **الأضداد في اللغة**، محمد حسين آل ياسين، ص100-102.

فَقُطْرب، وأبو عبيدة، والأصمعي، والتوَّزي، وأبو حاتم السجستاني، وابن السِّكِّيت، وغيرهم، يُثبتون التضاد في العربية، ومؤلفاتهم خير شاهد على ذلك، وهم يتفاوتون في توسيع مفهومه وتضييقه، أمَّا المُنكرون فيتقدمهم ابن درستويه، وإن كان يعترف بمجيء الشيء النادر منه(158).

وللمستشرقين آراءٌ في هذه القضية، وهي لاتخرج في مجملها عن إنكار ظاهرة الأضداد في اللغة العربية(159). أمَّا اللغويون المعاصرون في مصر فمواقفهم متباينةٌ في ذلك، فالأستاذ أحمد أمين يُنكر أن يكون في العربية أضداد، ويقترح حذف كلمات الأضداد، والقضاء عليها بتاتاً، أو إعدامها ـ على حدِّ تعبيره ـ(160).

ولم يسلم هذا الرأي الجريء من النقد والاعتراض، بل إن لجنة الأصول بمجمع اللغة العربية اتخذت قراراً مُضاداً له، فأثبتت وجود التضاد في العربية؛ حيث لاعبء عليها منه، كما أنها ليست بِدْعاً من اللغات في ذلك، وقرَّرت أن الكلمات المتضادة في العربية ليست كثيرة، ويُعَوَّل على السياق والقرينة في تحديد معناها، وعلى واضعي المعجم التحرِّي في استعمال هذه الكلمات قبل الحكم بأنها من الأضداد(161). وقريباً من هذا الرأي ما ذكره الشيخ أمين الخولي(162)، وإن كان ـ كما سبق ـ ينظر إليه من الجانب التعليمي.

أمَّا الدكتور وافي فقد اعترف بوجوده في العربية على قلة، واستبعد كثيراً

---

(158) لمعرفة ذلك بالتفصيل ينظر: **الأضداد**، محمد حسين آل ياسين، ص245-265، **علم الدّلالة**، د. أحمد مختار عمر، ص192-199.

(159) لمعرفة ذلك ينظر: **الأضداد**، محمد حسين آل ياسين، ص265-277، **نصوص في فقه اللغة**، د. يعقوب السيد بكر، 2/ 108-110، **المشترك اللغوي**، ص140-141، «الأضداد»، د. منصور فهمي، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، 2/ 229-230.

(160) «بعض الإصلاح في متن اللغة»، أحمد أمين، **مجلة مجمع فؤاد الأول**، 6/ 88-89. وممن يُنكرها عبد الفتاح بدوي، الذي علَّق على مادة «الأضداد» في دائرة المعارف الإسلامية، 2/ 300. وقد ناقشه الدكتور حسين نصار في ذلك. ينظر: «الأضداد في اللغة»، **مجلة اللسان العربي**، المجلد الثامن، الجزء الأول، ص97 فما بعدها.

(161) **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، 18/ 90.

(162) **فن القول**، ص126-128، 134.

مما أورده القدماء على أنه من الأضداد، وأوَّلها على أنها إمَّا أن تكون من باب التفاؤل كقولهم السَّليم للملدوغ، أو للتهكُّم كقولهم الخفيف للثقيل، أو مراعاة الذوق كقولهم البصير للأعمى(163)، وإمَّا للاستعمال المجازي، أو أن يكون للكلمة مدلولٌ عامٌّ في أصل الوضع يشترك فيه الضدان، فيصلح كلٌّ منها لذلك المعنى الجامع، كالقرء ودلالته على الحيض والطُّهْر، وإمَّا لاختلاف مؤدَّى المعنى الواحد باختلاف الموقع، نحو كلمة (فوق) ومجيئها بمعنى دون، وإمَّا لعوارض تصريفية(164)، وهذه التأويلات مما تنبَّه لها الأقدمون، وصرَّحوا بها في مؤلفاتهم(165).

وذكر الدكتور وافي أن هناك عوامل كثيرة لنشأة هذه الظاهرة، وأهمها: اختلاف اللهجات العربية، كلفظ (السّدفة) ودلالتها على الظلمة عند تميم، والضوء عند قيس، إضافةً إلى ما لحق الأصوات من تطور، وأخيراً رجوع الكلمة إلى أصلين، نحو كلمة (هَجَدَ) ودلالتها على النوم والسَّهَر(166).

وقد يقول قائل: إنَّ ما تأوَّله الدكتور وافي من الكلمات التي ظنَّها القدماء من المترادف يصلح أن يُمَثِّلَ عوامل أخرى لنشأة الأضداد في العربية تُضاف لما ذَكر، والواقع أن تلك العوامل هي لنشأة الأضداد بمفهومه غير الصحيح، أمَّا العوامل الثلاثة الأخيرة فهي لنشأته بمعناه الصحيح.

أمَّا الدكتور أنيس فيؤكِّد ما ذهب إليه الدكتور وافي من قلة ورود الألفاظ المتضادة في العربية، ويُقرِّر في ضوء استعراضه بعض أمثلة الأضداد الواردة في «أضداد» **الأنباري**، ومفهوم التضاد بمعناه العلمي الدقيق، أنها لاتتجاوز العشرين كلمةً في كلّ اللغة، وأنَّ مصيره إلى الانقراض من اللغة بعامل اشتهار المعنى

---

(163) ذكر الأنباري هذه العوامل وأمثلتها على أنها من باب الشبيه بالضدّ (الأضداد). ينظر: **الأضداد**، ص257، 258، أو كما يُطلق عليها ابن سيده « مما هو في طريق الأضداد » **المخصَّص**، 13/ 266.

(164) **فقه اللغة**، ص194-197.

(165) تتبع الدكتور محمد حسين آل ياسين ذلك تتبعاً دقيقاً، وأورد لكل عامل مما ذُكر نصوصاً تُثبت معرفتهم به، وتَنَبُّهِهِمْ له. ينظر: **الأضداد في اللغة**، ص116-242.

(166) **فقه اللغة**، ص197-198.

الواحد من المعنيين مع مرور الزمن[167]. ولست أدري إن كان يعني بالعدد المذكور حقيقته أو أنه لمجرد التقليل!. ومهما يكن، فإنه يبدو تأثره في هذا المقام بالمستشرق «جيز» (Giese) الذي كتب بحثاً عن الأضداد، جمع فيه ما ورد منها في الشعر الجاهلي، وانتهى فيه إلى أن عدد الألفاظ المتضادة الحقيقية بلغت عشرين كلمةً[168]، وقد أشار إلى هذا الدكتور أنيس[169].

ومن الأمور اللافتة للنظر أنه ذكر أن عوامل نشأة المشترك اللفظي هي نفسها عوامل نشأة الأضداد مع إضافة عوامل أخرى، بل إنه صرَّح بهذا تصريحاً لا غموض فيه[170]، مما يدل على أنه ـ كأكثر اللغويين المعاصرين ـ ينظر إلى التضاد على أنه فرعٌ من المشترك اللفظي، بيد أنه ذكر في موضع آخر أن بعض اللسانيين أقحم الأضداد في المشترك اللفظي، رغم ما بينها من الضدية[171]، وهذا يعني ـ فيما أرى ـ عدولاً منه عن فكرة عَدِّ التضاد نوعاً من المشترك!.

ويذهب الدكتور محمد كامل حسين مذهب الأستاذ أحمد أمين والشيخ أمين الخولي؛ حيث يرى وجوب استبعاده من العربية الحديثة، وعدم ذكر شيءٍ منه عند تأليف المعاجم المعاصرة، والاكتفاء بما جاء منها في المعاجم القديمة. ويرى أيضاً أن التضادّ مما يخالف طبيعة اللغة وهي الإبانة، ويقترح الاكتفاء بذكر معنىً واحد مشهور، فإن استحال ذلك فَتُسْتَبْعَدُ الكلمة من المعجم نهائياً[172].

أمَّا الدكتور تمام فهو ممن يُفَرِّق بين التضاد والمشترك اللفظي، جاعلاً

---

(167) **في اللهجات العربية**، ص192-203.

(168) ينظر: **التضاد في ضوء اللغات السامية**، ص19، «الأضداد»، د. منصور فهمي، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، 2/ 237. ويذكر «فايل» كاتب مادة «الأضداد» في **دائرة المعارف الإسلامية** أنَّ جيز (Giese) وجد في الشعر القديم اثنين وعشرين ضداً. 2/ 293.

(169) **دلالة الألفاظ**، ص211، **في اللهجات العربية**، ص203.

(170) **في اللهجات العربية**، ص196، وقد اعترض عليه في هذا الدكتور محمد حسين آل ياسين. ينظر: **الأضداد في اللغة**، ص102. وللمزيد ينظر: **الدّلالة اللغوية عند العرب**، د. عبد الكريم مجاهد، ص 122.

(171) **دلالة الألفاظ**، ص210.

(172) «النحو المعقول»، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، 27/ 54. وقد ردَّ عليه الدكتور كاصد الزيدي ردّاً مقنعاً. ينظر: **فقه اللغة العربية**، ص161-164.

التضاد مقصوراً على اعتبار اللفظ واقعاً على معنيين مُتضادين، في حين أن المشترك ما دلَّ على معنيين غير مُتضادين، وفي ضوء هذا حَكَمَ بالقلة النسبية لأضداد اللغة العربية، وهو يستبعد من الأضداد ـ كالدكتور وافي، والدكتور أنيس ـ كلَّ ما ثبت أنه يرجع إلى اختلاف القبائل، أو أسباب اجتماعية ونفسية، أو ظروف الاستعمال(173).

ونختتم هذا العرض برأي الدكتور أحمد مختار عمر، الذي يعترف بوجود هذه الظاهرة في العربية، وأن الموجود منها يتجاوز ذلك العدد الذي ذكره الدكتور أنيس، وقبله المستشرق «جيز»، ولكننا لا نكاد نعثر له على رأي حول مسألة تضييق مجاله أو توسيعه، كما هي الحال عند الدكتور وافي، والدكتور أنيس، وغيرهما(174)، وإن كان يُلمس من قوله: «**حتى لو اعتدلنا في تفسير مفهوم التضاد، وأسقطنا بعض الأمثلة التي لا تُعَدُّ فيه، يظلُّ عندنا قدرٌ كبيرٌ من ألفاظ الأضداد...**»(175)، أنه يَتَوسَّع في مفهومه، بيد أنني لا أستطيع الجزم بذلك.

والذي يستوقفنا في هذا الصدد توسّعه في ذكر أسباب تكوُّن التضاد، فقد أجملها في ثلاثة أسباب: خارجية، وداخلية، وتأريخية، تتفرَّع إلى سبعة عشر سبباً(176)، وهذا التوسُّع مرجعه ضَمُّ آراء القدماء والمعاصرين في أسباب نشأة الأضداد، وجمع شتاتها، وخروجه من ذلك كلِّه بهذا الكمِّ من الأسباب.

بقي أن أشير إلى أن هذه الظواهر الثلاث يُمَثِّل السياق فيها أهميةً خاصةً عند تحديد المعنى المعجمي لألفاظها، فإذا كان المعنى المعجمي ـ كما تقدم ـ

---

(173) **الأصول**، ص328-329.

(174) ينظر: **علم الدّلالة**، ص191-214. ولمزيد من الآراء حول هذه الظاهرة ينظر بحث الدكتور حسين نصار «الأضداد في اللغة»، **مجلة اللسان العربي**، المجلد 8، الجزء الأول، 1971م، ص93-120، والمجلد 9، الجزء الأول، 1972م، ص100-117، والمجلد 10، الجزء الأول، 1973م، ص13-37. [نُشر هذا البحث مؤخراً في كتاب مستقل بعنوان **مدخل تعريف الأضداد**، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2003م].

(175) **علم الدّلالة**، ص204.

(176) المصدر السابق، ص204-214. ومما تجدر الإشارة إليه أن الشيخ الطاهر بن عاشور أوصلها إلى أحد عشر سبباً. ينظر: «المترادف في اللغة العربية»، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، 4/ 255.

متعدداً وعاماً، فإن الذي يُخَصِّصه هو السياق دون شك. يقول الأنباري: «إن **كلام العرب يُصَحِّحُ بعضه بعضاً. . .**»[177].

والآن، وبعد أن انتهينا من دراسة بعض مظاهر التطور الدّلالي، بقي أن نتعرف على موقف القدماء من هذا النوع من التطور.

لقد ذكر كثيرٌ من اللسانيين المعاصرين في مصر أن القدماء اعترفوا بالتطور الدّلالي من خلال كتب لحن العامة، ولكنْ لا على أنه تطورٌ، بل لحنٌ وخطأٌ، كما أن ذلك لم يكن من أهدافهم عند تأليف هذا النوع من المؤلفات[178]. والذي أراه أنه من خلال تحديدهم الزماني والمكاني للاستشهاد اللغوي، وفي ضوء نظرتهم للتطور اللغوي بكافة مستوياته، الذي سجَّلته مؤلفات التصويب اللغوي (لحن العامة) على أنه لحن وخطأ. . . ، كلُّ ذلك يجعلني أقول: إنهم لم يعيروا هذه القضية عنايةً تُذكر. صحيحٌ أن هناك التفاتةً من بعضهم لفكرة التطور اللغوي، متمثِّلةً في إدراكهم لعلاقة اللغة بالفكر، «**وهو ما يُعتبر اللبنة الأولى في التفاتهم إلى بعض جوانب فكرة التطور اللغوي الذي يعتور اللغة فتنمو وتتغير عبر الزمن**»[179]، كما تمثَّلت في إدراكهم لعلاقة اللغة بالمجتمع، والنظر إلى اللغة على أنها ظاهرةٌ اجتماعيةٌ أو كائنٌ حيّ، وصحيحٌ أيضاً أن هناك ظروفاً أحاطت بالعربية حدَّت من فكرة القول بالتطور، ومع ذلك كلّه فإن هذا لايمنع من أن نعترف بضياع كثير من ملامح التطور ومظاهره الدّلالية بسبب قيود الزمان والمكان، ولا أراني مغالياً إذا قلت: إن تلك الحركة اللغوية التي يمكن تسميتها بـ «حركة تنقية اللغة» ما هي إلا دليلٌ واضحٌ على موقفهم من قضية التطور اللغوي بعامة، التي نشأ بسببها ظاهرة المعيارية في الدرس اللغوي، ولذلك كان ردُّ الفعل عند اللسانيين المعاصرين إزاء

(177) **الأضداد**، ص2. وقد وصف « أولمان » السياق بأنه صِمَام الأمان بالنسبة لهذه الظواهر. ينظر: **دور الكلمة في اللغة**، ص126، وللمزيد ينظر: **دراسات في فقه اللغة**، د. صبحي الصالح، ص358.

(178) ينظر: **دراسات في علم اللغة**، ق2، ص128، **لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة**، د. عبد العزيز مطر، ص280، **المولَّد ـ دراسة في نمو وتطور اللغة العربية بعد الإسلام**، د. حلمي خليل، ص76، **لحن العامة والتطور اللغوي**، د. رمضان عبد التواب، ص30-33، 60-65، **فقه اللغة في الكتب العربية**، د. عبده الراجحي، ص100-109.

(179) **المولَّد ـ دراسة في نمو وتطور اللغة العربية بعد الإسلام**، ص56-57.

هذا الموقف السلبي في حياة اللغة هو الدعوة المُلحَّة لدراسة التطور اللغوي، والبحث في أسبابه (عوامله)، ومظاهره، وجميع ما يتصل به.

وفي نهاية هذا المبحث أستطيع أن أُحَدِّد ملامح الدرس الدّلالي عند اللغويين المعاصرين في مصر في النقاط التالية:

أولاً ـ التفريق بين علم الدّلالة الوصفي والتأريخي.

ثانياً ـ تشقيق المعنى وتفريعه إلى ثلاثة جوانب: المعنى الوظيفي، والمعنى المعجمي، والمعنى الاجتماعي.

ثالثاً ـ التفريق بين المعنى على مستوى المعجم، والمعنى على مستوى الدّلالة، فالدّلالة المعجمية هي دلالة الكلمة داخل المعجم، أمَّا الدّلالة الاجتماعية فهي دلالة الكلمة في الاستعمال.

رابعاً ـ أن دراسة المعنى وتحليله تقوم على مناهج ونظريات عديدة، من أهمها نظريتا الحقول الدّلالية، والسياق.

خامساً ـ تُعَدُّ نظرية السياق الوسيلة الناجعة حتى الآن لدراسة المعنى وتفسيره.

سادساً ـ أن التطور الدّلالي حقيقةٌ واقعةٌ في الدرس اللغوي.

سابعاً ـ يؤدي تطبيق المنهج الوصفي في تناول ظواهر التطور الدّلالي إلى تضييق مجالها، واستبعاد كثير مما أورده القدماء على أنه يقع ضمن هذه الظواهر.

ثامناً ـ اعتماد المعاصرين في دراسة الظواهر الدّلالية على مُعطيات الدراسات اللسانية الحديثة.

وهكذا يتَّضح لنا أن الجديد في الدرس الدّلاليّ عند اللغويين المعاصرين في مصر، بصفة عامة، تَمَثَّل في وضع أسماء ومصطلحات لمباحث علم الدّلالة، وصياغة المُنْجَز الدّلالي لدراسات القدماء في قالَب علمي، وتبويب مُنَظَّم، مع الاستفادة من دراسات الغربيين والمستشرقين في هذا الجانب اللغوي، وتطبيقه على اللغة العربية، وتلك أمور تُعَدُّ تتمةً لذلك البناء السامق الذي أقامه الأولون، وتُحْسَبُ في ميزان الدراسات اللسانية المعاصرة في مصر.

* * *

الباب الثاني

اتجاهات
الدراسات اللسانية المعاصرة بمصر
في جوانب لغوية مختلفة

- الفصل الأول: الجانب الاجتماعي.
- الفصل الثاني: الجانب النَّفْسي.
- الفصل الثالث: الجانب المقارن.

الفصل الأول

الجانب الاجتماعي

لم يعد هناك أدنى شك في حقيقة الصلة الوثقى التي تربط بين اللغة والمجتمع، ولعلّي لا أبالغ حينما أذهب إلى أن هذه الحقيقة ليست وليدة اليوم، بل إنها وُجدت مع وجود اللغة، وهذا ما دعا اللغوي الشهير «دو سوسير» (de Saussure) أن يَعُدَّ المجتمع هو المُؤثر الوحيد على اللغة، مُتناسياً عوامل أخرى لها أهميتها في ذلك، كالعامل النفسي، والفسيولوجي... إلخ. وقد بلغت هذه الصلة درجةً جعلت بعض اللسانيين يُصَنِّف علم اللغة ضمن العلوم الاجتماعية، أو أحد فروع علم الاجتماع. غير أن النظر إلى العلاقة بين اللغة والمجتمع «**لم يَسْتَوِ كَمّاً ونوعاً، وتنظيراً ومنهجاً وروّاداً، إلا في عصرنا الحاضر، في ظلّ علم جديد من علوم اللغة، أُطلق عليه (علم اللغة الاجتماعي)**»[1]، أحد فروع علم اللغة التطبيقي. وجاءت نشأة هذا العلم ردّاً على المدرسة التوليدية وبعض المدارس الأخرى، التي استبعدت من أبحاثها علاقة اللغة بالمجتمع[2].

وتبدو وظيفة اللغة في المجتمع واضحةً وضوحاً لاغموض فيها في الحياة الدينية، والسياسية، والثقافية، والاقتصادية، حيث إنَّ لكل جانب مما تقدم ألفاظه الخاصة، يتعارف عليها المجتمع، ويتقبلها أعضاؤه، وتُصبح من بَدَهيّات شؤونهم الاجتماعية. ليس هذا فحسب، بل إنَّ كثيراً من المشاكل الاجتماعية

---

(1) **علم اللغة الاجتماعي عند العرب**، د. هادي نهر، ص9.

(2) مقدمة الدكتور محمود عيَّاد (المترجم) لكتاب «هدسن» (Hudson): **علم اللغة الاجتماعي**، ص12. وينظر: **علم اللغة**، د. وافي، ص67.

والسياسية والاقتصادية في العالم يمكن عزوها إلى اللغة ووظيفتها في المجتمع[3].

وقد أسهم اللسانيون المعاصرون في مصر ـ وغيرهم من الباحثين ـ في دراسة الجانب الاجتماعي للغة، وكان هذا الإسهام على هيئة مؤلفات مستقلة، وأبحاث منفردة، وكتب أجنبية مترجمة[4]، وهي تمثّل جانباً نظرياً وعملياً لصلة اللغة بالمجتمع، بل إنهم فَسَّروا كثيراً من قضايا اللغة في ضوء الظواهر الاجتماعية.

---

(3) **اللغة بين القومية والعالمية**، د. أنيس، ص113.

(4) أحصيت ذلك ـ فيما توافر لي ـ فوجدتها على النحو التالي:

(أ) **اللغة والمجتمع**، د. علي عبد الواحد وافي، صدر لأول مرة سنة 1365هـ ـ 1946م، ثم طُبع بعد ذلك مرات عديدة. ولهذا الكتاب دراسةٌ نقديةٌ بعنوان «في كفة الميزان» قام بها الأستاذ محمود شاكر، ونشرها في: **مجلة الكاتب**، السنة الأولى، الجزء الثاني، المجلد الثاني، 1946م ـ 1365هـ، ص310-314. ومباحث هذا الكتاب ـ كما تقدم ـ مُسْتَلَّةٌ من كتابه **علم اللغة**، ص180-264 (الطبعة الأولى).

(ب) **اللغة والمجتمع ـ رأيٌ ومنهج**، د. السعران، نُشر أولاً على هيئة بحث في مجلة كلية الآداب والتربية بالجامعة الليبية ـ بنغازي ـ المجلد الأول، 1377هـ ـ 1958م، ص67-187، ثم صدر في طبعته الأولى على هيئة كتاب مستقل سنة 1958م، وطُبع ثانيةً سنة 1963م.

(ج) **اللغة بين القومية والعالمية**، د. إبراهيم أنيس، صدر سنة 1970م.

(د) **اللغة وعلوم المجتمع**، د. عبده الراجحي، صدر سنة 1977م.

(هـ) **اللغة والمجتمع**، ثريا عبد اللّه، سنة الإيداع 1977م.

(و) **اللغة والمجتمع**، د. أحمد ماهر البقري، صدر سنة 1984م.

(ز) **اللغة بين الفرد والمجتمع**، أوتوجسبرسن، ترجمة: د. عبد الرحمن أيوب، 1954م.

(ح) **اللغة في المجتمع**، م. م. لويس، ترجمة: د. تمام حسان، 1959م.

(ط) **علم اللغة الاجتماعي**، هدسن، ترجمة: د. محمود عبد الغني عيَّاد، 1987م، وطُبع مرةً ثانيةً سنة 1990م.

وهناك ثلاثة كتب يمكن إدراجها ضمن هذه القائمة وهي: **مستويات العربية المعاصرة في مصر**، للدكتور السعيد بدوي، صدر عام 1973م، **واللغة والحضارة**، للدكتور مصطفى مندور، صدر سنة 1974م، **والمولَّد ـ دراسة في نمو تطور اللغة العربية بعد الإسلام**، د. حلمي خليل، صدر سنة 1978م.

ويأتي في مقدمة هؤلاء الدكتور علي عبد الواحد وافي، حتى ليبدو عليه أنه مُبَالِغٌ في إثبات الصلة بين اللغة والظواهر الاجتماعية، وإن كان في حقيقة الأمر لا يذهب كما في فعل «سوسير» وغيره إلى أن جميع المُؤثرات في حياة اللغة تعود إلى عوامل اجتماعية، بل يرى أن هناك ارتباطاً وثيقاً بينهما، وأن العوامل الاجتماعية تُعَدُّ من أهم العوامل التي تؤثر في اللغة وظواهرها المختلفة، وهو في الوقت نفسه لايغفل عوامل أخرى غير اجتماعية تؤثر في ظواهر اللغة، ولكنها في نظره عوامل غير مباشرة، لايصحُّ إغفالها مهما كان مستوى هذا الأثر[5].

ومثله في هذه النظرة الشيخ أمين الخولي، الذي يرى أن المنزلة الاجتماعية للغة، وأثرها في طرائق دراسة هذه اللغة وأساليب تعليمها وتعلمها، تُعَدُّ أخطر ما يجب أن نُقَدِّره في محاولة إصلاح علوم العربية، وجعل دراستها مجدية[6]...

كما أنَّ أستاذنا الدكتور تمام حسان، ومعه بعض تلامذة «فيرث»، أعطوا العنصر الاجتماعي أهميةً كبرى في دراسة المعنى، وعَدّوا المعنى الاجتماعي (الموقف) جزءاً رئيساً لاكتمال المعنى الدّلالي ـ كما تقدم ـ، وكثيراً ما يرد علينا في هذا المقام عباراتٌ من مثل: اللغة ظاهرةٌ اجتماعيةٌ، أو مؤسسةٌ اجتماعيةٌ، أو مسلكٌ اجتماعيٌ، أو نشاطٌ اجتماعيٌ ... ، وكلُّ هذا يؤكد أن الأساس الاجتماعي في دراسة اللغة على جانب كبير من الأهمية، فاللغة الإنسانية في نشأتها من صنع المجتمع[7]، ووظيفتها ليست هي توصيل الأفكار أو نقلها وحسْب، بل الأصحُّ والأدقُّ أنها وظيفةٌ اجتماعيةٌ[8]، فهي بهذا تتصف بالديناميكية وعدم الثبات؛ لأن المجتمع ـ أيَّ مجتمع ـ ليس بنيةً ساكنةً أو هامدةً، وإنما هو في تطور دائم، مما ينعكس ذلك بالضرورة على اللغة.

ولعلَّ أول مظاهر علاقة اللغة بالمجتمع تبدو في اقتران مفهوم اللغة بالنظر

---

(5) ينظر: **اللغة والمجتمع**، ص5-6.

(6) **فنّ القول**، ص110.

(7) ينظر: **مناهج البحث في اللغة**، ص60، **اللغة والمجتمع**، د. السعران، ص14، (الطبعة الأولى).

(8) ينظر: **اللغة والمجتمع**، د. السعران، ص10، **قضايا لغوية**، د. بشر، ص17 فما بعدها، **اللغة بين القومية والعالمية**، د. أنيس، ص11-38، 102.

إلى وظيفتها الاجتماعية، فهي ـ كما يقول اللغوي الأمريكي «إدغار ستيرتفنت» (E. Sturtevant) ـ: «**عبارةٌ عن نظام من رموز ملفوظة عرفية، بوساطتها يتعاون ويتعامل أعضاء المجموعة المعينة**»[9]، وهذه النظرة للغة هي ما تكاد تجمع عليه آراء اللسانيين المعاصرين في مصر[10].

وقبل أن أستعرض جهود هؤلاء اللسانيين في دراسة الجانب الاجتماعي للغة، عليَّ أن أُفَرِّق بين علْمين يعالجان قضية اللغة والمجتمع، وهما: **علم اللغة الاجتماعي** (Sociolinguistics)، **وعلم الاجتماع اللغوي** (Sociology of language)، فعلم اللغة الاجتماعي يدرس اللغة في علاقتها بالمجتمع، في حين أن علم الاجتماع اللغوي على عكسه؛ حيث يدرس المجتمع في علاقته باللغة، فالفرق بينهما فرقٌ في درجة الاهتمام، «**أي أنَّ الفرق يظهر عند التركيز على جانب دون آخر، الاهتمام بالجانب اللغوي أو الجانب الاجتماعي، كما يظهر الفرق كذلك عندما يكون الباحث المعين أقدر من صاحبه، وأكثر خبرةً منه في التحليل اللغوي أو العكس، أي التحليل الاجتماعي**»[11]، على أن هذا التفريق لايعني الفصل المطلق بينهما، فهناك تداخلٌ كبيرٌ بين مباحث هذين العِلْمين، وهذا ما جعل بعض اللسانيين المعاصرين في مصر لايُفَرِّق بينهما، بل يذكرهما وكأنهما علمٌ واحدٌ[12]. والذي أودُّ إثباته هنا أنَّ موضوع علم اللغة الاجتماعي هو «دراسة

(9) نقلاً عن: **قضايا لغوية**، ص14. وهناك تعريفاتٌ أخرى للغة تقوم على أساس عقلي، أو منطقي، أو فلسفي. ينظر في ذلك: المصدر السابق، ص14-17، **اللغة والمجتمع**، د. السعران، ص3-10.

(10) ينظر ـ على سبيل المثال ـ: **اللغة والمجتمع**، د. وافي، ص5، **فنّ القول**، أمين الخولي، ص110، 142، **اللغة بين المعيارية والوصفية**، ص5 فما بعدها، **محاضرات في اللغة**، د. أيوب، ص20-39، **اللغة بين القومية والعالمية**، ص11-38، **اللسان والإنسان**، د. حسن ظاظا، ص96 فما بعدها.

(11) **التفكير اللغوي بين القديم والجديد**، د. بشر، ص53-54. وينظر: **مقالات في اللغة والأدب**، د. تمام حسان، ص81-82.

(12) ينظر: **علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة**، د. محمود فهمي حجازي، ص114، **علم اللغة ـ أسسه ومناهجه**، د. عبد اللّه ربيع وزميله، ص44. ولمزيد من التفاصيل ينظر: **علم اللغة الاجتماعي**، هدسن، ص22، **التفكير اللغوي**، د. بشر، ص51-58، **علم اللغة التقابلي**، د. أحمد سليمان ياقوت، ص10.

الواقع اللغوي في أشكاله المتنوعة، باعتبارها صادرةً عن معانٍ اجتماعية وثقافية، مألوفة أوغير مألوفة، وذلك من خلال النهر المتدفق للتبادل الاجتماعي اليومي»[13].

وفي ضوء هذا المفهوم فإن من القضايا التي يعالجها هذا العلم قضية الازدواج اللغوي أو التعدُّد اللغوي، ودراسة اللهجات المحلية (الإقليمية)، واللهجات الاجتماعية (الطبقية)، وأثر التغيرات الاجتماعية على اللغة، كالدين، والحروب، والسياسة، والاقتصاد، ودراسة مستويات الاستخدام اللغوي، والثقافة الاجتماعية[14]، والمحظورات اللغوية، وأصول التخاطب بحسب المستويات الاجتماعية (أنماط الأساليب)، واللغة المشتركة واللغة القومية، ومواقف التخاطب (سياق الموقف)، والإشارات والحركات الجسمية المصاحبة للغة. . . إلخ[15].

---

(13) **اللغة وعلوم المجتمع**، د. عبده الراجحي، ص10. وينظر: **التفكير اللغوي**، ص52، **مجموعة المصطلحات التي أقرها مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، المجلد الرابع، ص95، «الإثنوميثودولوجيا ـ ملاحظات حول التحليل الاجتماعي للغة»، د. محمد حافظ دياب، **مجلة فصول**، المجلد الرابع، العدد الثالث، 1984م، ص158.

(14) هناك من العلماء من يجعل علم الاجتماع داخلاً في علم الأنثروبولوجيا (الشعوب والأجناس)، وهناك من يُفَرِّق بينهما، وفي ضوء هذا التفريق نشأ ما أُطلق عليه «علم اللغة الأنثروبولوجي»، ويهتمُّ بدراسة اللغة والثقافة الاجتماعية. ينظر: **علم اللغة العام في الفكر الغربي**، د. علي محمود مزيد، ص119 فما بعدها، **مدخل إلى علم اللغة**، د. محمد حسن عبد العزيز، ص92، **اللغة وعلم اللغة**، ليونز، ترجمة: د. مصطفى التوني، 2/ 115-118، «أصول البنيوية في علم اللغة والدراسات الأثنولوجية»، د. محمود فهمي حجازي، **مجلة عالم الفكر** (الكويت)، المجلد 3، العدد 1، 1972م، ص151 فما بعدها.

(15) للمزيد حول هذه الموضوعات والمباحث ينظر التصنيف الذي قدَّمه هاليداي (Halliday) لحصر مواطن اهتمامات علم اللغة الاجتماعي. نقلاً عن: «من النظرية اللسانية إلى تنظير الواقع»، ليلى المسعودي، بحثٌ منشورٌ ضمن: **الملتقى الدولي الثالث للسانيات**، عدد (6)، ص238-239. ولتفاصيل أكثر ينظر «الإثنوميثودولوجيا. . . »، د. محمد حافظ دياب، **مجلة فصول**، المجلد الرابع، العدد الثالث، 1984م، ص158، **علم اللغة الاجتماعي عند العرب**، د. هادي نهر، ص153-162، **اللغة العربية في إطارها الاجتماعي**، مصطفى لطفي، ص43-53، **مدخل إلى علم اللغة**، د. محمود فهمي حجازي، ص29، **دراسات في علم اللغة المقارن**، ص93-94، **اللسانيات من** =

وسأتناول في المباحث القادمة كيفية معالجة اللسانيين المعاصرين في مصر لبعض هذه القضايا. والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن في هذا الصدد هو / هل عُني علماء العربية القدامى بالجانب الاجتماعي في دراسة اللغة؟

وللإجابة عن ذلك أقول: إنه لا يمكن في هذه العجالة التعرض بشيء من التفصيل لمناقشة هذه المسألة، وإنما هي وقفةٌ سريعةٌ قد تعطي تصوراً معيناً عما نذهب إليه في هذه القضية، فقد ذكر الدكتور وافي أن علماء الاجتماع أخذوا على القدامى مآخذ كثيرة، منها تقصيرهم في بيان العلاقة بين الظواهر اللغوية والظواهر الاجتماعية، وتفسيرهم لبعض ظواهر اللغة تفسيراً خاطئاً بعيداً عن المجتمع وشؤونه(16). وتبعه الدكتور عبد الغفار هلال، الذي أكَّد أن أولئك العلماء أغفلوا هذا الجانب المهمّ في البحث اللغوي، وبسبب ذلك جاءت تفسيراتهم غير سديدة في بعض الأحيان(17).

ويخالف الباحثُ صاحبَي هذا الرأي، ويرى أنه حكمٌ متعجِّل، بعيدٌ عن القراءة الموسَّعة في التراث العربي، وأكتفي في هذا المقام بإيراد نماذج ثلاثة، توضِّح موقفنا من هذه المسألة:

(أ) تحدث الجاحظ (ت255هـ) في بعض مؤلفاته عن وظيفة اللغة في المجتمع، فذكر أن البيان، وآلته اللغة، جعله اللّه سبباً فيما بين الناس، ومُعَبِّراً عن حقائق حاجاتهم، ومُعَرِّفاً لمواضع سدِّ الخلّة، ورفْع الشُّبْهة، ومداواة الحَيرة(18). كما تحدث عن المستويات الاجتماعية وما يناسبها من مستويات الكلام، وعن لغة المتسولين، والمحتالين، واللصوص(19).

(ب) حدَّ ابن جني اللغة بقوله: «**هي أصواتٌ يُعَبِّر بها كلُّ قوم عن**

= **خلال النصوص**، د. عبد السلام المسدّي، ص171-173، **معجم علم اللغة النظري**، ص261.

(16) **علم اللغة**، ص12.

(17) «اللغة بين الفرد والمجتمع »، **مجلة اللسان العربي**، العدد 23، 1984م، ص45.

(18) **الحيوان**، 1/ 44.

(19) ينظر: **البيان والتبيين**، 1/ 144، **البخلاء**، ص71.

أغراضهم»[20]، فاستخدامه لكلمة «قوم» بدلاً من كلمة «فرد» دليلٌ على إدراكه أن اللغة ظاهرةٌ جمعيةٌ، وليست فرديةً.

(ج) ماذكره ابن خلدون (ت808هـ)، وهو من علماء الاجتماع، عن تأثير العوامل الاجتماعية على الملكة اللسانية، وارتباط التعدد اللغوي بتنوع البيئات الاجتماعية[21].

إنَّ هذه الأمثلة ـ وكثيرٌ غيرها ـ [22] لتعطي دلالةً على مراعاة القدماء للجانب الاجتماعي في اللغة، ولعلَّ فيما تقدم رداً على ما ذكره الدكتور محمد حسن باكلّا من أنَّ اللغويَّ الأمريكيَّ «تشارلز فيرجسون» (Charles Ferguson) يُعَدُّ أوَّل من أسَّسَ علم اللغة الاجتماعي العربي![23]. على أنه في الوقت الذي

---

(20) **الخصائص**، 1/ 33.

(21) **مقدمة ابن خلدون**، 3/ 888. وللمزيد ينظر: **الملكة اللسانية عند ابن خلدون**، د. محمد عيد، ص87 فما بعدها.

(22) لتفاصيل أكثر ينظر البحث القيِّم الذي أوقفه الدكتور نهاد الموسى لدراسة «الوجهة الاجتماعية في كتاب سيبويه»، أورد فيه مجموعةً من أقوال إمام النُّحاة للتدليل على معالجة القدماء للجانب الاجتماعي في دراسة اللغة. **مجلة حضارة الإسلام**، العدد الأول، السنة 15، 1974م، ص59-74، والعدد الثاني، ص75-85، والعدد الثالث، ص78-85.

كما أنَّ الدكتور كمال بشر أورد بعض الأفكار التي تنتمي لعلم اللغة الاجتماعي، لكلٍّ من سيبويه، والجاحظ، والجرجاني. ينظر: **التفكير اللغوي**، ص 54-57. وذكر الدكتور تمام أن لابن جني في (الخصائص) كثيراً من الملاحظات التي تتصل بعلم اللغة الاجتماعي، كحديثه عن المعنى وعملية الاتصال، وملاحظات أخرى تتصل بعلم الاجتماع اللغوي، كحديثه عن اختلاف لهجات القبائل. ينظر: **مقالات في اللغة والأدب**، ص82. كما أثبتت الدكتورة فاطمة محجوب ذلك من خلال حديث الجاحظ عن اللثغة بالرَّاء، وارتباطها بالمستوى الاجتماعي للمتكلم. ينظر: **دراسات في علم اللغة**، ص84. وأثبت الدكتور محمد حافظ دياب ذلك أيضاً من خلال آراء حازم القرطاجني، والغزالي، والجاحظ. ينظر: «**الإثنوميثودولوجيا**. . . » **مجلة فصول**، المجلد الرابع، العدد الثالث، 1984م، ص155-156. وأخيراً خصَّص الدكتور هادي نهر (العراق) مؤلَّفاً لدراسة هذه المسألة سمَّاه **علم اللغة الاجتماعي عند العرب**. ينظر الصفحات: 9-11، 62-69، 71-76، 155-162، 173-186، 192-206، 209-216.

(23) **اللسانيات العربية- مقدمة وببليوغرافية**، د. محمد حسن باكلا، ص697.

نعترف لهم فيه بأهمية هذه الإشارات الاجتماعية للغة، فإننا نعتقد «**بأن هذه الدراسات لم تكن تصدر عن فكر يُنَظِّم ويضبط هذه المجالات في بناء عقلاني متماسك**»[24].

* * *

الازدواج اللغوي (Diglossia)

يُطلق على هذه الظاهرة مصطلحٌ آخر هو «التعدُّد اللغوي»، ويُفَرِّق العلماء بين مصطلحين يُستخدمان كثيراً على أنهما مترادفان، والأمر خلاف ذلك، وهما مصطلحا **الازدواج اللغوي**، **والثنائية اللغوية** (Bilingualism). فالازدواج اللغوي هو استخدام فرد أو جماعة لمستويين لغويين في بيئة لغوية واحدة، أو هو كما يقول المستشرق الفرنسي «وليم مارسيه» (W. Marcais): «**التنافس بين لغة أدبية مكتوبة ولغة عامية شائعة الحديث**»[25]، أمَّا الثنائية اللغوية فتعني استخدام فرد أو جماعة للغتين، كما هي الحال في البلدان الإفريقية التي استعمرتها فرنسا، حيث يستخدمون الفرنسية بالإضافة إلى لغاتهم المحلية[26].

---

(24) «الأثنوميثودلوجيا. . . »، د. محمد حافظ دياب، **مجلة فصول**، المجلد الرابع، العدد الثالث، 1984م، ص156، وينظر: **المولَّد ـ دراسة في نمو وتطور اللغة العربية بعد الإسلام**، ص9، **علم اللغة الاجتماعي عند العرب**، ص11.

(25) نقلاً عن الدكتور محمد راجي الزغلول في مقاله «ازدواجية اللغة» المنشور في كتاب المورد **دراسات في اللغة**، ص95. وللمزيد حول تعريفات هذه الظاهرة ينظر تعريف اللغوي الأمريكي «فيرجسون» (Ferguson) وانتقاد «الـن كي» (A. Kaya) له. المصدر السابق، ص95 فما بعدها، **اللسانة الاجتماعية**، جولييت غرمادي، تعريب: د. خليل أحمد خليل، ص152 فما بعدها. وينظر: «الازدواجية في اللغة العربية»، د. سمير شريف ستيتية، بحثٌ منشورٌ ضمن: **ندوة الازدواجية في اللغة العربية**، ص121-127، «الازدواجية اللغوية في الوطن العربي»، د. عبد الرسول الخفاجي، **مجلة الخليج العربي**، جامعة البصرة، العدد 2، 1975م، ص73.

(26) ينظر: **مدخل إلى اللغة**، د. محمد حسن عبد العزيز، ص212، **علم اللغة العربية**، د. محمود فهمي حجازي، ص18 (الهامش)، **الحياة مع لغتين**، د. محمد الخولي، ص18، **قضية التحول إلى الفصحى**، د. نهاد الموسى، ص29، **علم اللغة الاجتماعي عند العرب**، د. هادي نهر، ص51-52، «تمثيل المعرفة عند ثنائيي اللغة»، د. شادية التل، بحثٌ منشورٌ ضمن: **ندوة الازدواجية في اللغة العربية**، ص15-16.

وهناك بعض العلماء من لايرى فرقاً بين مصطلحي الثنائية اللغوية والتعددية اللغوية، فالثنائية اللغوية في نظر هؤلاء ليست سوى حالة قصوى من التعددية اللغوية[27].

ويرى «جون ليونز» أن الازدواج اللغوي يُعَدُّ في نظر اللسانيين المحدثين نوعاً من الثنائية اللغوية بمفهومها الواسع[28]، أو كما يقول «مالمبرج» (Malmberg) في معرض حديثه عن الثنائية اللغوية: « **إن كلّ تداخل بين عدد من الأنظمة يفترض وجود شيء من الازدواجية اللغوية**»[29].

وفي مقابل هذه الآراء في تحديد مفهوم المصطلحات اللسانية السابقة، يصادفنا رأيٌ مغايرٌ لما تقدم، حيث يجعل التقابل بين لغتين مختلفتين ازدواجاً لغوياً، أمّا التقابل بين الفصحى والعامية فثنائيةٌ لغويةٌ[30].

ويضع بعض الباحثين مصطلحاً جديداً مرادفاً للازدواجية اللغوية هو الثنائية اللهجية (bidialectalism)[31]، ويرفض بعضهم أن تكون قضية الفصحى والعامية داخلةً تحت مصطلح الازدواجية، ولكنها **تدخل** في رأيهم تحت إطار آخر يمكن أن يُطلق عليه **المستويات اللغوية**، والازدواجية اللغوية في نظر هؤلاء مرهونةٌ بوجود لغتين متميزتين، لا لغتين من أصل واحد، ولذلك يُعَدُّ تقسيم اللغة إلى فصحى وعامية بناءً على المفهوم المتقدم للازدواجية مغالطةً علميةً كبرى، أو وهماً لاحدود له[32].

---

(27) ينظر: **اللسانة الاجتماعية**، جولييت غرمادي، ص115 (الهامش)، **اللغة وعلم اللغة**، جون ليونز، ترجمة: د. مصطفى التوني، 2/ 137 فما بعدها، **معجم المصطلحات اللغوية**، د. رمزي بعلبكي، ص72، 149، 320.

(28) **اللغة وعلم اللغة**، جون ليونز، ترجمة: د. مصطفى التوني، 2/ 141-142.

(29) نقلاً عن: **قضايا لسانية وحضارية**، د. منذر عياشي، ص50.

(30) ينظر: **نحو عربية ميسرة**، د. أنيس فريحة، ص134-135، 137، **في فلسفة اللغة**، د. كمال يوسف الحاج، ص156، 222، **فقه اللغة العربية وخصائصها**، د. إميل يعقوب، ص145-146، «الازدواجية والثنائية وأثرهما في الواقع اللغوي»، د. عبد السلام المسدّي، بحثٌ منشورٌ ضمن: **دور التعريب في تطوير اللغة العربية - ترقية العربية في تونس**، ص93-102.

(31) **الحياة مع لغتين**، د. محمد الخولي، ص29.

(32) **قضايا لسانية وحضارية**، د. منذر عياشي، ص51-52.

والذي أراه أننا لو قصرنا مفهوم الازدواجية، كما سبق، على استخدام المجتمع اللغوي لمستوين لغويين متفرعين من لغة واحدة، ومفهوم الثنائية على استخدام لغتين من أصل مختلف، لو فعلنا ذلك لأمكننا تلافي ما قد يحدث من ترادف أو خلط بين هذه المصطلحات[33].

إنَّ ظاهرة الازدواجية اللغوية ظاهرةٌ مألوفةٌ في اللغات الإنسانية، فهي «**كائنةٌ في كلِّ لغة لامحالة**»[34]، ولهذا لم تُشَكِّل في العصور الأولى من حياة اللغة العربية قضيةً ذات أبعاد سلبية، ولكنها في عصورها المتأخرة أصبحت تُمَثِّل بُعْداً ذا أثر خطير، إلى درجة عُدَّت هذه القضية من أهم المشكلات الفكرية والسياسية التي واجهت الأمة العربية في فترتها المعاصرة؛ وذلك لارتباطها بالوجود الاستعماري في المنطقة[35]، «**إنها قضيةٌ تنوعت ظلالها وخلفياتها، واقتراحات حلولها، وقد ولَّدت أدباً يمكن أن يسمى بأدب الازدواجية، المتمثِّل في الحوار بين المعنيين بهذه القضية**»[36]، وأصبحنا نطالع أوصافاً خُلعت على هذه

---

(33) تباينت استخدامات اللغويين المعاصرين في مصر لهذه المصطلحات، فبعضهم يستخدم مصطلح الثنائية اللغوية للازدواج اللغوي. ينظر: **فيض الخاطر**، أحمد أمين، 7/ 251، (الطبعة الثانية)، **مدخل إلى اللغة**، د. محمد حسن عبد العزيز، ص206، 212، **لغتنا والحياة**، د. عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ)، ص99، **محاضرات عن حفني ناصف**، محمد خلف اللَّه أحمد، ص54. وبعضهم يستخدم مصطلح الازدواجية اللغوية للثنائية اللغوية. ينظر: «القيم الإسلامية والحياة الأدبية في مصر الحديثة»، محمد خلف اللَّه أحمد، بحثٌ منشورٌ ضمن مؤتمر: **الثقافة الإسلامية والحياة المعاصرة**، ص546، 549. وبعضهم يستخدم مصطلح التعددية اللغوية للدّلالة على الازدواج اللغوي، رافضاً استخدام هذا المصطلح الأخير. ينظر: «مقتضيات الكفاءة في تعلم اللغة العربية كلغة إضافية»، د. السعيد بدوي، بحثٌ منشورٌ ضمن ندوة: **تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها**، ص54. وللدكتور نهاد الموسى رؤيةٌ منطقيةٌ في استخدام هذه المصطلحات تتفق والمفهوم الذي ارتضيته. ينظر: « الازدواجية في العربية» ضمن: **ندوة الازدواجية في اللغة العربية**، ص84، ولأستاذنا الدكتور تمام مقالٌ قيِّمٌ عن «الازدواج اللغوي»، ويبدو من حديثه أن مصطلح الازدواجية عامٌّ يشمل ثنائية اللغة وتعددها. ينظر: **مجلة المناهل**، العدد السادس عشر، السنة السادسة، 1979م، ص147-160.

(34) **في فلسفة اللغة**، د. كمال يوسف الحاج، ص245، وينظر: «تمثيل المعرفة عند ثنائيي اللغة»، د. شادية التل، بحثٌ منشورٌ ضمن: **ندوة الازدواجية في اللغة العربية**، ص15.

(35) ينظر: **لغتنا والحياة**، د. عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ)، ص97 فما بعدها.

(36) «الازدواجية اللغوية» د. محمد عمايرة، ضمن: **ندوة الازدواجية في اللغة العربية**، ص38.

القضية، فهي أزمةٌ، وهي مشكلةٌ، بل هي معركةٌ وحربٌ وصراعٌ تخوضها لغة القرآن.

وبتتبُّع نشأة هذه الازدواجية في العربية يُطْرح في هذا الصدد رأيان: أولهما أن اللهجات العامية[37] ما هي إلا تطورٌ عن الفصحى، حيث نشأت بعد اتصال العرب بشعوب أخرى إبَّان دخول هذه الشعوب في دين اللّٰه أفواجاً، بمعنى أنها خليطٌ من العربية الفصحى ولهجات ولغات متعددة. والرأي الآخر أن هذه اللهجات العامية وُجدت مع وجود الفصحى، أو ما يُعرف بـ «اللغة المشتركة»، أي أنها لغةٌ قائمةٌ بذاتها، وذات كيان مستقل مغاير للفصحى[38]، وقد أشار ابن خلدون إلى هذا الرأي حينما تحدث عن لغة الأمصار والحضر[39]. وأحسب أنَّ كلا الرأيين صحيحٌ، وإن كان الرأي الثاني هو الأقرب للواقع اللغوي، وهو الذي يتفق مع حقيقة الازدواج اللغوي من حيث هو ظاهرةٌ طبيعيةٌ في اللغات البشرية.

وأياً كان الأمر، فهي ظاهرةٌ موجودةٌ في اللغة العربية، انقسم إزاءها اللغويون المعاصرون في مصر، وغيرهم من اللسانيين والمستشرقين، إلى فريقين: فريقٌ يرى أنها من دلائل الحضارة الإنسانية، فهي رمزٌ للرقي والتقدم، وآخر يرى أنها انحطاطٌ لغويٌّ، وخطرٌ يُهدد الفصحى[40]. وتَبَعاً لهذين الرأيين وقف أنصار

---

(37) يُطلق على العامية تسمياتٌ عديدةٌ، كاللهجة الدارجة، والمستوى الهابط، واللغة المحكية... إلخ. ينظر: **فقه اللغة العربية**، د. إميل يعقوب، ص144-145، **حصاد الفكر العربي الحديث**، ص276.

(38) ينظر: **العربية ولهجاتها**، د. أيوب، ص41، **مستويات العربية المعاصرة في مصر**، د. السعيد بدوي ص60، **فنّ القول**، ص113، 121، «موقف اللغة العامية من اللغة العربية الفصحى»، محمد فريد أبوحديد، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، 7/ 212، وللمزيد ينظر: **اللهجات وأسلوب دراستها**، د. أنيس فريحة، ص97 فما بعدها، **في فلسفة اللغة**، د. كمال يوسف الحاج، ص257، «ازدواجية اللغة»، د. محمد راجي الزغلول، بحثٌ منشورٌ في كتاب المورد **دراسات في اللغة**، ص101، **التعريب وتنسيقه في الوطن العربي**، د. محمد المنجي الصيادي، ص513، «الازدواجية في العربية»، د. نهاد الموسى، ضمن: **ندوة الازدواجية في اللغة العربية**، ص84 فما بعدها، **قضية التحول إلى الفصحى**، د. نهاد الموسى، ص64-75، **أبحاث في اللغة العربية**، د. داود عبده، ص79-95.

(39) **مقدمة ابن خلدون**، 4/ 1394.

(40) ينظر: **اللهجات العربية في التراث**، د. أحمد علم الدين الجندي، 1/ 117، =

كل فريق مواقف متباينة في تقديم الحلول الناجعة لعلاج هذه المشكلة، فمنهم من دعا إلى توحيد هاتين الصورتين، بحيث يؤخذ من العامية ويؤخذ من الفصحى حتى يُتَوَصَّل إلى توحُّدهما[41]، ومنهم من دعا إلى إحلال العامية واستبدالها بالفصحى في جميع مجالات الحياة[42]، ومنهم من دعا إلى تفصيح العامية، والتقريب بينها وبين الفصحى، وذلك عن طريق رفع مستوى العامية، وتسهيل طرق الأداء في اللغة الفصيحة[43]، ومنهم من دعا إلى لغة ثالثة تكون وَسَطاً بين العامية والفصحى، وهي ما عُرِفت بـ «اللغة الفَصْعَمِيَّة»[44].

= في **فلسفة اللغة**، د. كمال يوسف الحاج، ص222، **فقه اللغة العربية**، د. إميل يعقوب، ص148 فما بعدها.

(41) من أنصار هذا الرأي سلامة موسى. ينظر: **البلاغة العصرية**، ص47.

(42) من أنصار هذا الرأي: رفاعة الطهطاوي، وأحمد لطفي السيد، وسلامة موسى، والدكتور لويس عوض، والدكتور عبد العزيز الأهواني، ويوسف السباعي. ومن غير المصريين الدكتور يعقوب صرّوف، والدكتور أنيس فريحة، والدكتور جبّور عبد النور، ينظر: من **قضايا اللغة والنحو**، د. أحمد مختار عمر، ص123، **الصراع بين القديم والجديد**، د. محمد الكتاني، ص765-833.

(43) من أنصار هذا الرأي: أمين فكري، وأمين الخولي، ومحمد خلف اللّه أحمد، وعباس حسن، ومحمد عزيز أباظة، والدكتور عبد الصبور شاهين. ينظر: **بحوث ودراسات في العروبة وآدابها**، ص278-281، «القيم الإسلامية والحياة الأدبية في مصر الحديثة»، محمد خلف اللّه أحمد، ضمن: **الثقافة الإسلامية والحياة المعاصرة**، ص549، **اللغة والنحو بين القديم والحديث**، عباس حسن، ص225، **بحوث ومحاضرات الدورة 32 لمجمع اللغة العربية بالقاهرة**، ص217، **بحوث ومحاضرات الدورة 34 لمجمع اللغة العربية بالقاهرة**، ص263، **العربية الفصحى**، هنري فليش، ص11.

(44) هذا الاسم منحوتٌ من كلمتَي «الفصحى» و«العامية». وقد نادى بهذه اللغة الوسطى الكتَّاب المسرحيون، كتوفيق الحكيم، وفرح انطون، ويوسف السباعي. وكان أحمد أمين قد دعا إليها في بعض الأوقات، ثم ما لبث أن تراجع عنها. ينظر: **فيض الخاطر**، 7/ 253. وممن دعا إليها محمود تيمور. ينظر: **مشكلات اللغة العربية**، ص157-206، واللغوي العراقي طه الراوي. ينظر: **فقه اللغة العربية**، د. كاصد الزيدي، ص374 فما بعدها. وقد أطلق الدكتور محمد كامل حسين على هذه اللغة «الفصحى المخفَّفة» و«العامية المنقَّحة»، ينظر: **اللغة العربية المعاصرة**، ص88، كما أطلق عليها: العربية الحديثة، ولغة المثقفين، ولغة المتعلمين، واللغة المحكية، واللغة الخنثى!، واللغة العصرية. نقلاً عن: **مستويات العربية المعاصرة في مصر**، د. السعيد بدوي، ص67-68، «الازدواجية اللغوية...»، د. عبد الرسول الخفاجي، مجلة الخليج العربي، العدد 2، 1975م، =

وفي مقابل هذه الدعوات ظهرت دعواتٌ أخرى، يقوم بعضها على معالجة مشكلة الأمية والجهل المنتشرين في العالم العربي، وبمقدار النجاح فيهما يكون النجاح في حلِّ هذه المشكلة[45]، وهذه الدعوة ـ كما نرى ـ يمكن إدراجها ضمن وسائل التقريب بين الفصحى والعامية، وبعض تلك الدعوات يقوم على التسليم بهذا الواقع، وترك الأمور تجري في مسالكها الطبيعية، دون الحاجة إلى التماس علاج له[46].

وهكذا يبدو لنا أن هذه المواقف قد تراوحت بين الوصفية والمعيارية، فمن دعا إلى الإيمان بمنطق النواميس الطبيعية فقد أخذ بقانون التطور اللغوي ليس إلا، وعدم مجاوزته إلى تغيير أو تحسين، وهذا ما يتفق ومبدأ «دَعْ لغتك وشأنها»، الذي كان شعاراً لدى بعض اللسانيين الأمريكيين[47]، أمَّا من دعا إلى معالجة المشكلة بإحدى الطرق المتقدمة فقد تجاوز حدود وصف ما هو كائنٌ فعلاً إلى ماينبغي أن يكون، وأخذ بمقولة المشتغلين بالتخطيط اللغوي (Language Planning) التي تنصُّ على أن كلَّ صور الازدواجية في اللغات البشرية ـ ومنها العربية ـ فيها إسرافٌ، وأنه ينبغي أن يكون هدف السياسة اللغوية إزالتها[48].

= ص92. وقد ناقش الدكتور شكري عيَّاد هذه الدعوة ووصفها بأنها خطأٌ مركَّبٌ على خطأ. ينظر: **في البدء كانت الكلمة**، ص165-170، كما كتب الدكتور شوقي ضيف بحثاً قَيِّماً عن «لغة المسرح بين العامية والفصحى في مصر»، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، 45/ 51-64، وكذلك كتب الدكتور محمد فتوح أحمد عن «لغة الحوار في المسرح العربي»، **حوليات كلية دار العلوم**، العدد الخامس، ص35-44.

(45) دعا إلى ذلك: محمد عطية الأبراشي، وعلي النجدي ناصف، والدكتور عبد الرحمن أيوب، والدكتور السعيد بدوي، والدكتور أحمد مختار عمر، والدكتور علي محمود مزيد. ينظر على الترتيب: **لغة العرب وكيف ننهض بها**، ص161-162، **من قضايا اللغة والنحو**، ص49، **اللغة بين الفرد والمجتمع**، جسبرسن، ص73، **مستويات العربية المعاصرة**، ص15، **محاضرات في علم اللغة**، ص109-110، **أحمد أمين لغوياً**، ص123-124.

(46) دعا إلى ذلك الدكتور علي عبد الواحد وافي. ينظر: **فقه اللغة**، ص160.

(47) ينظر: «الازدواجية في العربية»، د. نهاد الموسى، ضمن: **ندوة الازدواجية في اللغة العربية**، ص94-95. وقد اعترض «ماريو باي» على هذا المبدأ، ووصف أصحابه بأنهم أساءوا للغة، وقضوا على أهم أغراضها. ينظر: **أسس علم اللغة**، ص213-214.

(48) ينظر: «الازدواجية في العربية»، د. نهاد الموسى، ضمن: **ندوة الازدواجية في اللغة العربية**، ص95.

وقد أدَّت هذه المواقف المتعددة من قضية الازدواجية اللغوية إلى قيام معركة طويلة الأمد بين أنصار الفصحى ودُعاة العامية، وما يسمَّى باللغة الثالثة (المتوسطة)، وتداخلت جوانب عديدة فيها، كالجانب الديني، والجانب القومي، والجانب الأدبي الفني، وبلغت هذه المعركة حدّاً عُدَّت فيه من أكبر القضايا، وأكثرها إثارةً في الدرس اللساني المعاصر. والعجيب أن هذا الصراع ابتدأ أجنبياً عربياً، ثم ما لبث أن أصبح عربياً عربياً!، وكان ميدانه الأول مصر، وذلك بسبب مكانتها القيادية في الشرق العربي الإسلامي[49]، ثم امتدَّ إلى الشام، وظهر صداه في العراق، والمغرب العربي، والجزيرة العربية[50]. وقد تولَّت الدكتورة نفوسة زكريا سعيد (ت1989م) دراسة هذه القضية دراسةً علميةً مستوفاة، تأريخاً وتحليلاً ونتائج، وذلك في كتابها القيِّم **تأريخ الدعوة إلى العامية وآثارها في مصر**[51]، وأحسب أنها تُغنينا عن الخوض وتكرار القول فيها. على أنني لا أودُّ تجاوز هذه المسألة دون القول: إن هناك أهدافاً مستترةً تكمن خلف إثارة هذه القضية، فهي بَدْأَة ذي بدء أُوجدت من عدم، حيث لاحقيقة لها على أرض الواقع اللغوي، بل هي مشكلةٌ مختلَقةٌ مزعومة[52]، ولذا كان من الطبيعي أن

---

(49) للدكتورمحمد الكتاني تحليلٌ علميٌ دقيقٌ لاتخاذ مصر موطناً أولياً لهذا الصراع. ينظر: **الصراع بين القديم والجديد**، ص769-775.

(50) لمعرفة تأريخ العامية في الجزيرة العربية ينظر: **الفصحى ونظرية الفكر العامي**، د. مرزوق بن صنيتان، ص570 فما بعدها، وفي تونس ينظر: «العربية في تونس بين الفصحى والعامية»، د. محمد الحبيب بن الخوجة، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، 41/ 69-113.

(51) طُبع هذا الكتاب لأول مرة سنة 1964م بالإسكندرية، تم صُور على هيئة طبعة ثانية سنة 1980م. وأصله أطروحة دكتوراه قدمت لكية الآداب بجامعة الإسكندرية سنة 1959م. وللتعريف به وقيمته العلمية ينظر: **أباطيل وأسمار**، أحمد محمد شاكر، 1/ 171-183، **بحوث ومحاضرات الدورة 32 لمجمع اللغة العربية بالقاهرة**، ص222. وللمزيد حول تناول هذه القضية ينظر الدراسة القيِّمة التي قدمها الدكتور الطيب البكوش بعنوان «إشكاليات الفصحى والدارجات» ضمن كتاب من **قضايا اللغة العربية المعاصرة**، ص173-214، والفصل الذي عقده الدكتور محمد الكتاني بعنوان «الصراع حول العامية والفصحى» ضمن كتابه **الصراع بين القديم والجديد**، ص751-833.

(52) ينظر: مقالة الدكتور محمد غالي « اللغة في الأدب والحياة » المنشورة في: **ملحق الأهرام**، الجمعة 14/ 4/ 1961م. وقد اعترض الدكتور بشر على ما ذكره الدكتور =

يكون مصيرها إلى انحسار وزوال، وعلى الرغم من أن الأستاذ محمد رضا الشبيبي أعلن في مجمع اللغة العربية بالقاهرة سنة 1957م عن انتصار الفصحى واندحار العامية بعد هذا الصراع الطويل الأمد[53]، فإن مِلَفَّ القضية لم يُطْوَ نهائياً بَعْدُ؛ حيث ما زالت تخبو حيناً وتبرز حيناً آخر، مرتبطةً بالتجديد تارةً، وبالتيسير تارةً أخرى، وبالإصلاح تارةً ثالثة.

ولي وقفة مع الدعوة لتفصيح العامية ـ أو كما يُسَمِّيها الدكتور محمد غنيمي هلال «**حركة تطهير اللغة**» ـ[54] فإن كان الهدف من ذلك تصحيح ما اعوجَّ من مسارها، وليس اكتشاف مزاياها ومميزاتها[55]، فأحسب أنها دعوةٌ لاتتعارض مع الفصحى، بل إنها لَتَسُدُّ تلك الفجوة القائمة بين هذين المستويين؛ حيث إنَّ كثيراً من الألفاظ التي نستخدمها في حياتنا اليومية، ويُنظر إليها على أنها من العامية، هي ذات صلة وثقى بالفصحى، وقد يكون سبب ذلك تغييراً طرأ على أصواتها، بإبدال، أو قلب، أو حذف، أو ألفاظاً أعجمية وفدت إليها، وجرى عليها مايجري من وسائل التنمية اللغوية، كالتعريب، والتوليد، والاشتقاق، وهذا ليس أمراً مستحدثاً أو حدثاً طارئاً في تأريخ العربية، بل إن العلماء القدامى أخذوا به وطبقوه فيما عُرف بكتب لحن العامة.

وفي ضوء هذا الاتجاه قامت دراساتٌ جادةٌ لتتبع الألفاظ العامية ذات الأصل الفصيح، وأُرجع كثيرٌ منها إلى اللغة الفصحى[56]، وبالرغم من إيجابية

= محمد غالي، مؤكداً أنه لامناص من القول بوجود مشكلة وصراع حقيقي بين العامية والفصحى. **قضايا لغوية**، ص95 فما بعدها.

(53) «اللهجات القومية وتوحيدها في البلاد العربية»، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، 14/ 86.

(54) «واجبنا نحو اللغة »، **مجلة المجلة**، العدد 91، 1964م، ص24.

(55) اعترضت الدكتورة نفوسة زكريا سعيد على الاتجاه الذي يدعو لدراسة العامية بقصد كشف مزاياها، وعَدَّته ـ وهي مُحقَّةٌ في ذلك ـ أثراً غير مباشر من آثار الدعوة إلى استخدام العامية، وإحلالها محلَّ العربية الفصحى. ينظر: **تأريخ الدعوة إلى العامية وآثارها في مصر**، ص192-194.

(56) من تلك الدراسات: (1) تهذيب الألفاظ العامية، للشيخ محمد الدسوقي، طُبع لأول مرة سنة 1913م، في جزءين، ثم طُبع ثانيةً سنتي 1920-1923م. (2) المحكم في أصول الكلمات العامية، للدكتور أحمد عيسى، طبع سنة 1939م. (3) معجم الألفاظ العامية المصرية ذات الأصول العربية، للدكتور عبد المنعم سيد عبد العال، طُبع سنة =

تلك الدراسات، فقد خالطها شيء من الغُلُوّ في إرجاع بعض الألفاظ العامية إلى أصلها الفصيح.

ويتصل بهذا الاتجاه ماقام به الدكتور أحمد علم الدين الجندي من توجيه بعض طلبة الدراسات العليا بجامعة أم القرى لدراسة الألفاظ اللغوية القديمة المتصلة بالنخل، والإبل، والمطر... ، وموازنتها بالمستخدَم منها في اللهجات المعاصرة لبعض مناطق الجزيرة العربية، وقد أثبتت هذه الأبحاث أنَّ نسبةً كبيرةً من هذه الألفاظ ذات علاقة بالفصحى. إلا أن هناك مع شديد الأسف من حاول أن يستثمر هذه الدعوة لتفصيح العامية في تحقيق أغراض أخرى بعيدة عن هذا التوجُّه، فكان أن برز من خلالها اتجاه يدعو إلى تمصير اللغة؛ تلك الدعوة التي ارتبطت بظهور القومية المصرية أواخر القرن التاسع عشر[57]، وحجة أصحاب هذا الاتجاه أنَّ للهجة المصرية جمالاً وعذوبةً تفوق سائر اللهجات الحديثة!

= 1971م. (4) من أصول اللهجات العربية في السودان، للدكتور عبد المجيد عابدين، طُبع لأول مرة سنة 1966م، ثم طبع ثانيةً مصوراً عن الطبعة الأولى سنة 1989م. (5) ألفاظ عامية فصيحة، للدكتور محمد داود التنير، طُبع سنة 1987م. (6) العامية في ثياب الفصحى، لسليمان محمد سليمان، طُبع عام 1951م، وقد نال هذا الكتاب الجائزة الأدبية الأولى للمجمع اللغوي سنة 1951م. (7) معجم تيمور الكبير في الألفاظ العامية، لأحمد تيمور باشا، طُبع سنة 1971م في جزءين، ولمّا يكتمل بعد. وللدكتور عبد الحليم النجار بحثٌ عن «الهمزة في اللغة العربية» حاول فيه أن يتتبع أحكام الهمز، وبخاصة التخفيف، موزانةً بما هي عليه حال العامية، مثبتاً من خلالها الصلة التي تربط بين العامية والعربية الفصحى. ينظر: «من مباحث الهمزة في العربية»، **مجلة كلية الآداب**، جامعة القاهرة، المجلد 21، العدد الأول، 1959م، ص1-57. ولمزيد من هذه الدراسات ينظر: مقدمة الدكتور حسين نصار **لمعجم تيمور الكبير**، ص8-9، **تأريخ الدعوة إلى العامية وآثارها في مصر**، ص171-172 (الهامش)، **حصاد الفكر العربي الحديث**، ص272-274.

(57) **تأريخ الدعوة إلى العامية وآثارها في مصر**، ص123، وينظر: **الصراع بين القديم والجديد**، ص776 فما بعدها. ويُعَدُّ أحمد لطفي السيد من أكثر الأدباء تحمُّساً لفكرة تمصير الأدب لغةً وموضوعاً، بل إنه لَيُعَدُّ حامل لواء هذه الدعوة. وتبعه محمود تيمور، ومحمد حسين هيكل، وتوفيق الحكيم. ينظر: **تأريخ الدعوة إلى العامية وآثارها في مصر**، ص138 فما بعدها، **الصراع بين القديم والجديد**، ص776 فما بعدها، **محاضرات عن مستقبل اللغة العربية المشتركة**، ص64 فما بعدها. وقد ردَّ الرافعي على هذه الدعوة رداً قوياً. ينظر: **تحت راية القرآن**، ص51-63، وكذلك الدكتور أحمد =

وفي مقابل هذا ظهرت دعوةٌ أخرى للمستشرق الألماني الدكتور «غروتسفيلد»، تقوم على اعتماد اللهجة الدمشقية أساساً لحلِّ قضية الازدواج اللغوي، بوصفها ـ في نظره ـ أقرب إلى العربية الفصحى![58]، ومعلومٌ أن الدرس اللغوي الحديث لايُقِرُّ بمبدأ المفاضلة بين اللهجات، فهي تتساوى من الناحية العلمية في الرتبة والمنزلة[59].

ويعيب الدكتور السعيد بدوي على تلك المؤلفات الخاصة بتفصيح العامية أنها لم تُعْنَ بالاستقصاء في جمع المادة العلمية[60]، بيد أنه مهما يكن من شيء فإن هذا الاتجاه يبقى خطوةً مهمةً في طريق التقريب بين مستويي الفصحى والعامية.

وتلزم الإشارة هنا إلى أن مستويات العربية[*] في عصرنا الحاضر لم تعد

= مختار عمر. ينظر: **محاضرات في علم اللغة**، ص109. ويذكر الدكتور أنيس أنه ليس معنى هذه الدعوة أن تصبح العامية المبتذلة هي تلك اللغة المشتركة التي تجمع ألسنة الأمة العربية على لغة واحدة، بل معناه لغة المثقفين المصريين ؛ حيث إن مصر ـ فيما يرى ـ تُمَثِّل مركز الزعامة في العالم العربي؛ نظراً لرُقيّها الحضاري والثقافي، واستقرارها الاقتصادي. ينظر: **محاضرات عن مستقبل اللغة العربية المشتركة**، ص66-71، ويبدو من خلال عرض الدكتور أنيس لفكرة الداعين لتمصير اللغة أنه لايرى بأساً منها، فهي ـ حسب اعتقاده ـ ستحقق الأهداف السياسية التي تتطلع إليها الأمة العربية. أمّا الدكتور بشر فيحدد مفهوم اللهجة المصرية بلهجة القاهرة، ويرى أن تلك الدعوة لها ما يُسَوِّغها. ينظر: **قضايا لغوية**، ص103. ولست أرى تحديداً في هذا المفهوم، بل هو توسيعٌ له، فمن المعروف أن لهجة القاهرة تضمُّ مستوياتٍ متعددة.

(58) «ازدواجية اللغة العربية وكيفية الخروج منها»، د. جعفر دك الباب، **مجلة المعرفة**، السنة 19، العددان 222-223، 1980م، ص5.

(59) **قضايا لغوية**، د. بشر، ص92.

(60) **مستويات العربية المعاصرة في مصر**، ص62-63.

(*) يرى بعض الباحثين أن دراسة المستويات العربية في دولةٍ ما، وتحديدها، وطرق تنفيذها وتقويمها، تندرج ضمن مباحث التخطيط اللغوي، الذي يُعَدُّ أحدث فروع علم اللغة التطبيقي. ينظر: «اللسانيات التطبيقية في العالم العربي»، د. محمود إسماعيل الصيني، ضمن: **تقدم اللسانيات في الأقطار العربية**، ص220، وبعضهم يرى أنها تدخل ضمن نطاق اللسانيات الاجتماعية حسب التصنيف الذي قدمه «هاليداي» لحصر مواضع اهتمامات هذا الفرع من فروع علم اللغة. ينظر: «من النظرية اللسانية إلى تنظير الواقع»، ليلى المسعودي، ضمن: **الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات**، العدد (6)، =

قصراً على هذين المستويين، كما هو الشأن في العصور المتقدمة، وإنما هناك مستوياتٌ أخرى فرضتها ظروفٌ طارئةٌ على العربية، كوسائل الإعلام المختلفة، من إذاعة وتلفاز وصحف، والآداب والفنون المختلفة، كالمسرح، والسينما، والقصة، والرواية، إضافةً إلى بعض المواقف الاجتماعية في شؤون الحياة اليومية، والأحداث التأريخية التي مرَّت بها الأمة العربية، وظروف التعليم المدرسي. وفي هذا الصدد قام الدكتور السعيد بدوي بتحديد المستويات اللغوية في مصر المعاصرة، وجعلها خمسةً هي: فُصْحى التراث، وفُصْحى العصر، وعامية المثقفين، وعامية المتنوِّرين، وعامية الأمِّيين[61]. ويعني بفصحى التراث تلك الفصحى التقليدية التي لم تتأثر بشيء، والتي مارسها علماء الدين الأزهريون، أمّا فصحى العصر فهي التي تأثرت بالحضارة المعاصرة، والتي تُستخدم في قراءة نشرات الأخبار الإذاعية، والتعليق السياسي، والأحاديث العلمية المقروءة من ورقة مكتوبة، وأمَّا عامية المثقفين فهي التي تأثرت بالفصحى من جهة، وبالحضارة المعاصرة من جهة ثانية، وتُستخدم بين الأوساط المثقفة في المناقشات العلمية والسياسية والفنية والاجتماعية، كما تُستخدم في بعض البرامج الإذاعية، ويُعَدُّ هذا المنتوى ـ كما يقول ـ: «**مستودع الحضارة المصرية الحديثة، ولسان العلم المعاصر**»[62]، وأمَّا عامية المتنوِّرين فهي عاميةٌ متأثرةٌ

= ص238-239، **اللسانة الاجتماعية**، ص209، **علم اللغة الاجتماعي**، هدسن، ص22-32، **اللسانيات من خلال النصوص**، د. عبد السلام المسدّي، ص173. والواقع أنَّ هذا التشعُّب المعرفيَّ للموضوع الواحد ليس غريباً على البحث اللساني المعاصر، فمن الممكن أن نجد تداخلاً بين العلوم الإنسانية في المبحث الواحد، ويجري هذا على علوم اللغة التي تتسم في عصرنا الحاضر بنزعتي التمايز والتكامل. ينظر: «الإثنوميثودلوجيا...» د. محمد حافظ دياب، **مجلة فصول**، المجلد الرابع، العدد الثالث، 1984م، ص154-155.

(61) ينظر: **مستويات العربية المعاصرة في مصر**، ص89. وقد ذكر بعض الباحثين أن الكُتَّاب الغربيين، والعرب الذين تلقوا العلم في الغرب، وبخاصة أمريكا، يُوزِّعون هذه المستويات إلى أربعة هي: العربية الفصحى، والعربية الحديثة، وعربية المثقفين، والعامية. ينظر: «ازدواجية اللغة»، د. محمد راجي الزغلول، ضمن كتاب المورد: **دراسات في اللغة**، ص98. وبمقارنة هذا بما ذكره الدكتور السعيد بدوي نجد أنه ليس بينهما كبير اختلاف.

(62) **مستويات العربية المعاصرة في مصر**، ص90.

بالحضارة المعاصرة، وهي التي يستخدمها غير الأمِّيين في شؤون الحياة اليومية من بيع وشراء. . . . إلخ، وأمَّا عامية الأمِّيين فهي التي لم تتأثر لا بالفصحى ولا بالحضارة المعاصرة، وتُستخدم في البرامج التمثيلية كالمسرحيات الفكاهية[63].

وقد أحسن الدكتور السعيد بدوي صُنْعاً حينما أقام هذه الدراسة على بيئة لغوية موحَّدة، أو ما أسماه بالمجتمع اللغوي المتكامل (Linguistic Community)، وهو المجتمع الذي يعيش أفراده عن قرب[64]، وعلى أحد قطاعات المجتمع المصري وهو الإذاعة، كما أقامه على الواقع اللغوي كما هو كائن، متخذاً من الاستقراء والمُلاحظة منهجاً لبيان التركيب اللغوي للمجتمع المصري المعاصر.

وقد اعترض بعض الباحثين المعاصرين على تقسيم الدكتور السعيد بدوي المتقدم للمستويات اللغوية المعاصرة، بدعوى أنها آنيةٌ، رخوةٌ، متغيرةٌ، وأنها من باب التزيُّد والمبالغة، ويرى أن هناك مستوياتٍ ثلاثةً تقتسم وظائف اللغة في الحياة العربية، وهي: الفصحى، والعامية، وعربية المتعلمين المحكية (العربية الوسطى)[65]، وفي مقابل ذلك أشاد بعضهم بهذه الدراسة واصفاً إياها بالمنهجية العلمية[66].

والواقع أنَّ التقسيم المذكور ـ فيما أرى ـ تقسيمٌ واقعيٌّ لا تزيُّد فيه ولا

---

(63) **مستويات العربية المعاصرة في مصر**، ص89-92.

(64) المصدر السابق، ص53 فما بعدها. وللمزيد حول مفهوم المجتمع اللغوي ينظر: **مقدمة لدراسة فقه اللغة**، د. محمد أحمد أبو الفرج، ص88-90، «نحو مدخل علمي لدراسة اللهجات العربية المعاصرة»، حسن شقير عبد الجواد، بحثٌ منشورٌ ضمن: **الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات**، العدد (6) ص197.

(65) ينظر: **قضية التحول إلى الفصحى**، د. نهاد الموسى، ص83، «الازدواجية في العربية»، د. نهاد الموسى، ضمن: **ندوة الازدواجية في اللغة العربية**، ص88-90، «المقارنات اللغوية وتأريخ اللغة العربية»، د. عبد الرحمن أيوب، بحثٌ منشورٌ ضمن: **تقدم اللسانيات في الأقطار العربية**، ص154.

(66) ينظر: «إشكاليات الفصحى والدارجات»، د. الطيب البكوش، ضمن: **من قضايا اللغة العربية المعاصرة**، ص183.

مبالغة، وهو أمرٌ مشاهدٌ وملموسٌ، لا في مصر وحدها بل في أغلب البلدان العربية، وخاصةً مشرق الوطن العربي.

وأختتم القول في قضية الازدواجية اللغوية: إنه ينبغي لمن يروم معالجتها مرةً أخرى أن تقوم معالجته لها على الاعتبارات العلمية فقط، والبعد عن الاعتبارات الذاتية والعاطفية التي كثيراً ما انساقت نحو التمجيد للغة الفصحى، وتناست حقائق لغوية واجتماعية لم يَعُدْ بالإمكان تجاوزها في الدراسات الحديثة للغات الإنسانية.

اللهجات المحلية واللهجات الاجتماعية

يُوزِّع اللسانيون المحدثون اللهجات إلى قسمين: لهجات محلية، وأخرى اجتماعية. فأمَّا المحلية (Regional Dialects)، وتسمى بالجغرافية أو الإقليمية، فهي التي تستخدمها طائفةٌ من الناس يقطنون في منطقة جغرافية محددة، وأمَّا الاجتماعية (Social Dialects)، وتسمى بالطبقية أو الطائفية أو الخاصة، فهي التي تستخدمها طبقةٌ اجتماعيةٌ خاصةٌ داخل إطار المجتمع اللغوي الواحد(67).

وسأتناول فيما يلي موقف الدرس اللغوي المعاصر في مصر من دراسة هذين النوعين. وعلينا في البداية أن نُقرِّر أن الدعوة التي ظهرت لتفصيح العامية كانت ـ فيما يبدو لي ـ سبباً مباشراً في بَعْث فكرة قيام الدراسات اللهجية في العصر الحاضر؛ إذْ إنَّ الطريقة المثلى «**لإصلاح ما دخل عليه الفساد هو أن ننظر إلى هذه اللغة الموروثة في صفوف الأمة، ونعمل على دَرْسها**»(68)، يضاف إلى ذلك أن اهتمام أصحاب المنهج الوصفي باللغة المنطوقة دون المكتوبة تولَّدت عنه عنايةٌ كبيرةٌ باللهجات الحية.

وقد اقترنت هذه الدراسات منذ بدايتها بشبهة الغرض منها، على النحو

---

(67) ينظر: **اللغة والمجتمع**، د. وافي، ص105، 115، 125، **مدخل إلى اللغة**، د. محمد حسن عبد العزيز، ص225-226، **محاضرات في اللغة**، د. أيوب، ص36-37، **دراسات في علم اللغة**، د. فاطمة محجوب، ك ـ ل.

(68) نقلاً عن: «تقرير لجنة العامية والفصحى»، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، 7/ 223.

الذي نلمسه من عناوين المقالات التي كتبها بعض الباحثين من العرب والمستشرقين[69]، ومن هنا أُخذ جانب الحيطة والحذر في هذه المسألة، وانقسم الناس إزاءها إلى فئتين: فئةٌ ترى خطورة ذلك وسلبيته على اللغة العربية، والنظر إليها على أنها دعوةٌ لترسيخ العامية، ومناصرتها على حساب الفصحى، ولعلَّ السبب في هذه النظرة أنها ارتبطت بدراسات المستشرقين للهجات العربية الحديثة، ودعوة بعضهم إلى إحلال العامية بديلاً عن الفصحى. والفئة الأخرى ترى إيجابية ذلك؛ لأنها ستؤدي وظيفة التشخيص لها، وعلاجها على أسس علمية مدروسة.

أمَّا موقف الدرس اللساني المعاصر في مصر من دراسة اللهجات المحلية، فالواقع أن التتبع التأريخي الدقيق للدراسات اللهجية الحديثة أمرٌ ليس في مقدورنا الآن، وخاصة أن كثيراً من هذه الدراسات ما زال مخطوطاً أو في حكم المخطوط[70]، ولذلك سيكون حديثنا في هذا المقام مُنْصَبّاً على المعالم والصُّوى التي نحسب أنها تُمَثِّل منعطفاً في تأريخ الدرس اللهجي المعاصر. وفي ضوء ذلك يمكن أن نَعُدَّ الخطوة الأولى في هذا الطريق هي تلك الدعوة التي أعلنها حفنى ناصف (ت1919م) في مؤتمر العلوم الشرقية الذي انعقد بمدينة «فيينّا» سنة 1886م ـ 1304هـ[71]، ثم أضفى مجمع اللغة العربية بالقاهرة أسس

---

(69) ينظر ـ على سبيل المثال ـ: «أغراض البحوث في الفصحى والعامية»، عباس العقَّاد، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، 11/ 75-78، «الغرض من دراسة اللهجات»، نللينو، **مجلة مجمع اللغة العربية الملكي بالقاهرة**، 1/ 288.

(70) من ذلك ـ على سبيل المثال لا الحصر ـ ما ذكره الأستاذ محمد خلف اللَّه أحمد من أن الشيخ أحمد الإسكندري اهتم في الثلث الأول من القرن العشرين بكتابة تأريخ مطول للهجات العربية الدارجة، وبيئاتها، وأصولها، ولم يُنشر هذا الكتاب بعد. ينظر: **محاضرات عن حفني ناصف**، ص48. وكذلك **معجم الفصحى والعامية**، لسليمان محمد سليمان، ينظر: **تأريخ الدعوة إلى العامية وآثارها في مصر**، ص189 (الهامش).

(71) كان ذلك في رسالته **مميزات لغة العرب**، التي طُبعت لأول مرة سنة 1304هـ، بالمطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر، ثم طُبعت ثانيةً سنة 1957م، بمطبعة جامعة القاهرة. وقد قام الأستاذ محمد خلف اللَّه أحمد بعرض مباحث هذه الرسالة عرضاً علمياً وافياً. ينظر: **محاضرات عن حفني ناصف**، ص38-48، ويذكر الدكتور =

الشرعية على هذه الدراسات حينما جعل من أغراضه تنظيم دراسة علمية للهجات العربية الحديثة في مصر وغيرها من بلدان العالم العربي؛ خدمةً للفصحى والبحث العلمي[72].

ولتحقيق هذا الغرض كُوِّنت لجنةٌ سُمِّيت بلجنة اللهجات والنصوص القديمة، التي سُرْعَان ما قدمت تقريرها مصحوباً بخطة شاملة مكونة من مبادئ خمسة هي:

أولاً ـ استقراء الألفاظ والتراكيب الجارية على ألسنة أهل الأقطار العربية من الناحيتين الصوتية والدّلالية، وتدوين ذلك في معاجم وأطالس لغوية.

ثانياً ـ إتاحة الفرصة لبعض المتخصصين في الدراسات اللغوية والصوتية للقيام برحلات إلى البلدان العربية، وتسجيل نماذج من لهجاتهم الحديثة في جانبيها المحلي والطبقي.

ثالثاً ـ القيام بعد ذلك بدراسة صوتية مقارنة بين هذه اللهجات؛ للكشف عن مدى ارتباط هذه اللهجات الحديثة باللهجات القديمة.

رابعاً ـ استقراء الروايات التي وردت عن اللهجات القديمة في كتب اللغة والأدب، والنحو، والتأريخ.

خامساً ـ الاستعانة بالمتخصصين في التأريخ الإسلامي؛ لبحث هجرة القبائل العربية وتنقلها في العصور المختلفة[73].

= عبد الحليم النجار أن هذه الرسالة وما سارت عليه من منهج، وقبلها ما اختطه أحمد فارس الشدياق من منهج في مؤلفاته التي جمع فيها كثيراً من اللهجات القديمة، يُمَثِّلان الأساس الذي بنى عليه اللغويون المعاصرون بحوثهم في دراسة اللهجات الحديثة. ينظر: « في اللهجات العربية وأصول اختلافها»، **مجلة كلية الآداب بجامعة القاهرة**، المجلد 15، الجزء الأول، 1953م، ص51-52. وللمزيد حول قيمة هذه الرسالة ينظر: **في اللهجات العربية**، د. أنيس، ص7، **اللهجات العربية في التراث**، 1/ 9-10 (الهامش).

(72) **مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً (1) ماضيه وحاضره**، ص113، 129.

(73) **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، 7/ 316-318.

وقرَّر مؤتمر المجمع الموافقة ـ بالأغلبية ـ على هذه الخطة، إلا أنها كما يلاحظ واسعةٌ للغاية، ومثاليةٌ لدرجة كبيرة، ومرهقةٌ للمجمع من الناحية المادية، ولذلك لم يتمكن المجمع من الوفاء بهذه المقررات، وبقيت هذه الخطة رهينة أضابير لجان المجمع ولوائحه الداخلية، دون أن تجد من يُخْرجها إلى حيِّز التنفيذ.

وإذا كانت اللائحة الداخلية للمجمع قد نصَّت على هذا الاتجاه الاجتماعي في الدراسات اللغوية، فإن هذه المسألة لم يُسَلَّم بها منذ البداية، بل أثارت كثيراً من النقاش والجدل بين أعضاء المجمع، وتباينت الآراء حول مفهوم تلك المادة السابقة. ويذكر الدكتور محمد رشاد الحمزاوي أنَّ الدكتور فارس نمر (ت1951م) يُعَدُّ أول المجمعيين إثارةً لدراسة اللهجات، وكذلك العضو اللبناني عيسى المعلوف (ت1956م) الذي أيَّده في ذلك، ولكنها جوبهت برفض بعض المجمعيين كالأستاذ علي الجارم، والشيخ أحمد الإسكندري، والأستاذ أحمد العوامري[74]. كما يذكر الدكتور إبراهيم مدكور أنه لما قُدِّمَ مشروعٌ لتعديل قانون المجمع وأُلغي فيه مبدأ دراسة اللهجات رفض بعض المجمعيين ذلك، وأصرُّوا على إبقاء هذا المبدأ ضمن القانون العام للمجمع، وكان لهم ما أرادوا[75].

وحفلت مؤتمرات المجمع وجلساته بالبحوث المتصلة بهذا الجانب، ولم تكن تلك البحوث[76] مقتصرةً على اللهجات المعاصرة (العامية)، بل قُرنت باللهجات القديمة أيضاً، الأمر الذي يوحي بأن المجمع ينظر لهذين المستويين على أنهما وجهان لعملة واحدة. وبدأت رحلة المجمع مع دراسة اللهجات المحلية بالبحث الذي ألقاه عضو المجمع الأستاذ محمد فريد أبو حديد

---

(74) **أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، د. الحمزاوي، ص264، 272.

(75) **مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً (1) ماضيه وحاضره**، ص48.

(76) لمعرفة ذلك ـ بالتفصيل ـ ينظر: **مجمع اللغة العربية في خمسين عاماً** ، د. شوقي ضيف، ص109-110، **التراث المجمعي في خمسين عاماً**، إبراهيم الترزي، ص99-105.

(ت1967م)، وعنوانه «موقف اللغة العامية من اللغة العربية الفصحى»[77]. ويقوم هذا البحث على الأسس التالية:

(أ) أنَّ أكثر الألفاظ العامية ذات أصول فصيحة، ومن ثَمَّ يمكن ردُّها إلى الفصحى.

(ب) أنَّ اللغة العامية تسير وفق قواعد نحوية وصرفية تكاد تكون مُطَّردةً، فهي بهذا تُمَثِّل لغةً قائمةً بذاتها.

(ج) أنَّها أداةٌ صالحةٌ للتعبير الأدبي الساذج، فإذا أرادت التعبير عن المعاني السامية كان لابدَّ لها من الاقتراب من الفصحى.

ودعا في ختام بحثه إلى تطوير الفصحى بحيث تقترب من العامية[78]. وكان من الطبيعي أن تتناول الألسنة والأقلام هذا البحث، بالرفض تارةً والتأييد تارةً أخرى[79]، فأُحيل إلى لجنة خاصة سُمِّيت لجنة العامية والفصحى؛ لدراسته وإبداء الرأي بشأنه، وما لبثت هذه اللجنة أن انتهت من مناقشاتها، وقدمت تقريرها الذي ينصُّ على بعض المقترحات، وهي:

(أ) ضرورة دراسة العامية دراسةً شاملةً؛ لمعرفة خصائصها، وتقريب الشُقَّة بينها وبين الفصحى.

(ب) تفضيل اللفظ الشائع المستعمل على ألسنة الناس على أيٍّ لفظ معجمي آخر غير شائع الاستعمال، بشرط ألا يكون اللفظ المستعمل نابياً.

(ج) ألا تقف الدراسة على قطر عربي، بل تشمل الأقطار العربية كافة،

---

(77) أُلقي هذا البحث في الدورة الثالثة عشرة للمجمع، الجلسة الثانية والعشرون، 1947م، ونُشر بعد ذلك في **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، 7/ 205-218.

(78) المصدر السابق، 7/ 205-218. وللمزيد ينظر: «مجمع اللغة العربية بين الفصحى والعامية»، أحمد حسن الزيات، ضمن بحوث: **المؤتمر الأول للمجامع اللغوية العلمية**، ص81-88.

(79) ينظر في هذا: **محاضر جلسات الدورة الرابعة عشرة للجميع**، ص8. وممن عقَّب عليه الشيخ محمد الخضر حسين، **دراسات في اللغة**، ص106-124، ومحيي الدين الخطيب، «لغة القرآن والتطور»، **مجلة الفتح**، العدد 850، 1366هـ، ص1-14.

على أن يُبدأ في المجمع بدراسة لهجة القاهرة؛ لتكون نموذجاً للدرس اللهجي في الأقطار الأخرى.

(د) أن يُبدأ بدراسة المفردات أولاً، ثم الأساليب(80).

والواقع أن بحث الأستاذ أبو حديد ـ بالرغم من جرأته ـ يُلمس فيه شيء من التناقض، فهو يدعو في الأساس الثالث إلى رفع مستوى العامية إلى الفصحى، وهذا أمرٌ لا اعتراض عليه، ولكنه يدعو في ختام بحثه ـ كما رأينا ـ إلى تطوير الفصحى بحيث تقترب من العامية!، وذلك مما لانتفق معه فيه، فالعكس هو الأقوم والأمثل؛ لأن إنزال الفصحى إلى مستوى العامية ـ كما دعا بعض المعاصرين ـ لا يخدم الفصحى، بل يُلْحق بها الضرر، فضلاً عن أنه لايحلُّ مشكلةً، وإنما يزيدها تفاقماً.

ومهما يكن، فإن المجمع قد فتح الباب لدراسة اللهجات الحديثة، ووضع برنامجاً شاملاً لها، كان بمثابة اقتناع منه بجدوى قيامها، وإيجابية نتائجها.

ثم كانت الخطوة التالية، وإن كانت تبدو متزامنةً مع التوجُّه المجمعي لدراسة اللهجات، وتمثَّلت في اضطلاع الجامعة المصرية ـ آنذاك ـ بهذه المسؤولية، ففي سنة 1936م قامت بإرسال بعثة علمية إلى الجزيرة العربية، وبالتحديد إلى اليمن وحضرموت؛ لجمع النقوش القديمة، واللهجات اليمنية الحديثة(81)، وخَلُصَتْ هذه البعثة إلى قيام عضوها الدكتور خليل نامي بجمع قوائم

---

(80) **مجلة المجمع**، 7/ 219-229.

(81) ينظر في هذا: التقرير المبدئي عن النتائج العلمية والثقافية لأعمال هذه البعثة، الذي كتبه الدكتور سليمان حزين ـ عضو البعثة ـ بعنوان «بعثة الجامعة المصرية إلى اليمن وحضرموت 1936م»، **مجلة كلية الآداب**، الجامعة المصرية، المجلد 4، الجزء 2، 1936م، ص187-220، ومقدمة الدكتور خليل نامي لكتابه **نشر نقوش سامية قديمة من جنوب بلاد العرب وشرحها، والكتاب الفضي لكلية الآداب**، ص159-161.
وقد نشر الدكتور خليل نامي مايتعلق بالنقوش القديمة في كتابه السابق سنة 1943م، وفي **مجلة كلية الآداب** بعنوان « نقوش خربة براقش » المجلد 16، الجزء 1، 1954م، ص1-22، المجلد 17، الجزء 1، 1955م، ص1-22، الجزء 2، 1957م، ص93-122، وبعنوان «نقوش عربية جنوبية» المجلد 9، الجزء 1، 1947م، ص15-28، =

طويلة من الألفاظ والمصطلحات، بعضها موروثٌ عن اللهجات العربية القديمة، وبعضها الآخر يتصل باللهجات الحبشية، القديم منها والحديث، والدخيل القادم من الهند والملابار، وتسجيل النصوص اللهجية الحديثة على اسطوانات الشمع لإثبات اللهجة في النطق، ثم دراسة الجانب التركيبي، وطرق النحت، والتصريف، والإعراب، لهذه اللهجات(82).

ثم أوفدت كلية الآداب بجامعة القاهرة الدكتور خليل عساكر سنة 1947م ومعه فريقٌ من الطلاب إلى الفيُّوم؛ لدراسة لهجاتها عن طريق السماع والمشافهة، تمهيداً لعمل أطلس لغوي للهجات المصرية(83).

وبعد ذلك اتخذت دراسة اللهجات منحىً آخر، وذلك بعودة مبعوثي الجامعات المصرية من الغرب، وعلى رأس هؤلاء الدكتور أنيس، الذي استجاب ـ كما يقول ـ لدعوة حفني ناصف السابقة، وأعاد إليها الحياة بعد أن كادت تذهب أدراج الرياح، وكان ذلك في مؤلَّفه الرائد **في اللهجات العربية**(84)، الذي

= المجلد16، الجزء 2، 1954م، ص21-44، المجلد 20، الجزء 1، 1958م، ص55-64، المجلد 22، الجزء 2، 1960م، ص53-64، المجلد 23، الجزء 1، 1961م، ص1-10، المجلد 24، الجزء 1، 1962م، ص1-8.
كما نشر ما يتصل باللهجات العربية الحديثة في **مجلة كلية الآداب بجامعة القاهرة**، بعنوان «من اللهجات اليمنية الحديثة»، المجلد 8، الجزء 1، 1946م، ص69-84، المجلد 15، الجزء 1، 1953م، ص103-114، وبعنوان «مفردات من تعز وتربة» المجلد 10، الجزء 1، 1948م، ص67-76.

(82) ينظر: **مجلة كلية الآداب**، الجامعة المصرية، المجلد 4، الجزء 2، 1936م، ص206.

(83) **الكتاب الفضي لكلية الآداب**، ص163.

(84) لا أعلم على وجه الدقة متى صدر هذا الكتاب لأول مرة، وإن كان قد صدر على وجه التأكيد إمَّا سنة 1946م، أوسنة 1947م، عن دار الفكر العربي، فقد ذكر الدكتور أنيس في مقدمة الطبعة الثانية لهذا الكتاب التي صدرت سنة 1952م أنه ظهر للمرة الأولى منذ ست سنوات، وبعملية حسابية يتضح لنا أنه صدر سنة 1946م، إلا أن مجلة (الكتاب) المصرية ذكرت هذا الكتاب ضمن رصدها لاتجاه التأليف في سنة 1947م. (السنة الثالثة، الجزء الأول، المجلد الخامس، 1948م، ص165، 180).
وقد صدر أولاً بعنوان **اللهجات العربية**، ثم عَدَل عن هذا العنوان في الطبعة الثانية إلى **في اللهجات العربية**، وكان محقاً ودقيقاً في هذا العدول.

خصَّصه لدراسة اللهجات قديمها وحديثها **«دراسةً منهجيةً مبنيةً على خطة نقدية محضة، تمتاز بمُلاحظات هامة، ومبادئ عامة أساسية قائمة على الدرس اللغوي الحديث، في منهج خلّاق، ينتقل من وصف الحقائق إلى فرض القواعد، وتعتبر بحقّ من أنصع الدراسات اللهجية التي ظهرت»**(85).

وانتقد هذه الدعوة بعض المحافظين، وانتصر لها عددٌ غير قليل، متمثلاً ذلك - فيما تمثَّل - في قيام بعض طلبة الدراسات العليا بكليتي الآداب ودار العلوم بجامعة القاهرة بتسجيل أطروحاتهم العلمية في إحدى اللهجات الحديثة، ثم ما لبث أن وصل صداها إلى كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر، فأقيمت هناك دراساتٌ علميةٌ تناولت هذا الجانب(86).

وفي ظلِّ هذه البيئات العلمية تبوأت الدراسات اللهجية مكانها، وأخذت وضعها العلمي القائم على أسس منهجية، ففي سنة 1958م قدَّم الدكتور عبد الحميد السيد طلب أطروحة دكتوراه (لم تنشر) عن لهجات الجزيرة وآدابها في السودان، بكلية الآداب القاهرة، وفي سنة 1960م قدَّم الدكتور عبد العزيز مطر رسالة ماجستير بكلية دار العلوم عن لهجة البدو في إقليم ساحل مريوط بالصحراء الغربية في مصر(87)، ويُعَدُّ الدكتور مطر من الذين أوقفوا جُلَّ أبحاثهم على دراسة اللهجات الحديثة وبخاصة لهجات الخليج العربي(88). وفي عام

---

(85) **اللهجات العربية في التراث**، 1/ 10 (الهامش). وقد أشاد بهذا الكتاب الدكتور «رابين» (Rabin) الأستاذ بجامعة أكسفورد، في مقدمة كتابه **اللهجات العربية الغربية القديمة**. ينظر: ص17-18 من الترجمة العربية، كما تناوله الأستاذ عبد الستار أحمد فراج بالنقد العلمي في **مجلة الرسالة**، العدد 837، السنة السابعة عشرة، 1949م، ص1134-1137.

(86) من ذلك: لهجة الكوفة الحديثة وصلتها باللغة العربية الفصيحة (ماجستير)، لهجة مركز كوم حمادة وعلاقتها بالفصحى (ماجستير)، اللهجة البدوية لمحافظة شمال سيناء وعلاقتها باللغة الفصحى (دكتوراه).

(87) طُبعت سنة 1967م، ثم أعيدت طباعتها ثانيةً سنة 1981م.

(88) قَدَّم في ذلك عدّة مؤلفات هي: **خصائص اللهجة الكويتية**، مطبوعات جامعة الكويت سنة 1969م، **من أسرار اللهجة الكويتية**، مطبوعات جامعة الكويت سنة 1970م، **ظواهر نادرة في لهجات الخليج العربي**، مطبوعات جامعة قطر سنة 1976م، **فروق في الخصائص الصوتية بين لهجتي المحرق وسترة من جزر البحرين**، طُبع سنة 1976م، =

1965م قدَّم الدكتور عبد المنعم سيد عبد العال أطروحة دكتوراه بآداب القاهرة عن لهجة شمال المغرب ـ تطوان وما حولها[89]، وفي عام 1968م قدَّم الدكتور سعد مصلوح رسالة ماجستير (لم تطبع) بدار العلوم عن لهجات المنيا على ضوء الجغرافيا اللغوية، وفي عام 1973م قدَّم الدكتور محمود جاد الرب رسالة ماجستير (لم تطبع) بدار العلوم أيضاً عن لهجة البدو في البحيرة، كما قُدِّمت رسائل علمية أخرى عن لهجات بعض البلاد العربية، قام بها أبناء هذه البلدان، تحت إشراف أساتذة مصريين.

وفي عام 1981م أقامت جامعة أسيوط المؤتمر العلمي الأول عن «دور الجامعات في دراسة اللهجات والعمل على تقريبها من الفصحى»، قُدِّمت فيه أبحاثٌ علميةٌ لنخبة من علماء مصر والمستشرقين، وتناولت اللهجات القديمة والحديثة، وجغرافيتها، وعمل الأطالس اللغوية، وخَلُصَ المؤتمر إلى إصدار قرارات وتوصيات عديدة بشأن دراسة اللهجات[90].

إنَّ الدعوة لدراسة اللهجات الحديثة لم تكن مجرد دعوة خالية من جذور متأصلة، بل هي قائمةٌ على تجارب علمية سابقة قام بها قَبْلاً روَّاد الدرس اللساني المعاصر بمصر، فالدكتور أنيس ـ وهو من أشدِّ المتحمسين لها ـ كانت رسالته للدكتوراه عن لهجة القاهرة، والدكتور أيوب أقام رسالة الماجستير عن لهجة الجعفرية، والدكتوراه عن لهجة النوبة، والدكتور تمام كانت رسالته للماجستير عن لهجة الكرنك، والدكتوراه عن لهجة عدن، والدكتور بشر أقام رسالة الدكتوراه عن اللهجة اللبنانية في جانبها النحوي، وكانت رسالة الدكتوراه للدكتور السعيد بدوي عن التنغيم في لهجة الرياض.

= د.م، ثم طُبع فيما بعد بعنوان: **دراسة صوتية في لهجة البحرين**، وصدر عن مطبعة جامعة عين شمس سنة 1980م، **الأصالة العربية في لهجات الخليج**، عالم الكتب، الرياض، 1985م، **الأصول اللغوية في الأسماء الجغرافية في قطر**، دار قطري بن الفجاءة، قطر، 1985م، **تأصيلات لغوية في اللهجات الخليجية**، دار الأوزاعي، قطر، 1987م.

(89) طُبعت سنة 1968م، وأُلحق بها معجم.

(90) طُبعت هذه الأبحاث في كتاب بعنوان **دراسات في اللهجات العربية**، وأصدرته جامعة أسيوط، كلية الآداب بسوهاج، سنة 1981م.

وكما يلاحظ فإن هذه الدراسات اللهجية، لم تكن وقفاً على لهجات بلدان أصحابها، أو محافظاتهم التي ينتسبون إليها، بل كان بعضها كذلك، وبعضها الآخر لأقطار عربية متفرقة، وبالرغم من أهمية هذه الأعمال فإن الأمر المحيِّر حقاً هو أن هذه الرسائل والأطاريح العلمية التي قُدِّمت للجامعات الغربية[91] لم تَرَ النُّور حتى يومنا هذا، وأحسب أنها لن تراه مطلقا[92] .

ولقد كان من الطبيعي أن تكون هناك أهدافٌ متوخَّاةٌ من دراسة اللهجات الحديثة ذَكَرَها الدُّعاة لها، وتتمثَّل في أنها ترتبط من جهة باللهجات القديمة، وتكشف عن كثير من ظواهرها، كما أنها ترتبط من جهة أخرى بالفصحى. يضاف إلى ذلك أنها تمثِّل تطوراً تأريخيا للغة العربية ينبغي تسجيله ودَرْسه قبل اندثاره ودُرُوسه، كما أن في ذلك تطبيقاً لمبادئ المنهج الوصفي الذي يُولي اللغة المنطوقة عنايةً خاصةً، وفوق هذا ففي دراستها تبيينٌ للصحيح والفاسد من الاستخدامات اللغوية على مستوى المفردات والتراكيب[93].

---

(91) للتعرف على هذه الرسائل والأطاريح العلمية ينظر: **الدراسات العربية والإسلامية (بالإنكليزية)**، موريس صليبا، ص11-38. وقد قام الدكتور بكر باقادر بترجمة الجزء الخاص باللسانيات في ملحق «**ألوان من التراث**» بصحيفة المدينة (جدة ـ السعودية)، بدءاً من العدد 27، سنة 1412هـ.

(92) سألت أستاذي الدكتور تمام عن سرِّ ذلك، فأجابني بأن دراسة اللهجات الحديثة تحقق للباحث تدريباً على الطريقة المثلى للبحث العلمي؛ لأن دراسة الفصحى أصبح من المتعسّر على دارسها أن ينشئ لها نظاماً جديداً، أمَّا دارس العامية فإنه مُطَالَبٌ بإنشاء نظام جديد لتلك اللهجة التي لم يسبق لها دراسة، وعملٌ كهذا يُعَدُّ قمة التدريب المنهجي. . . ، فإن كان الأمر كذلك فهذا يعني انتفاء الأهداف التي من أجلها أقيمت الدراسات اللهجية!، وأحسب أن هذا هدفٌ خاصٌّ بالدراسات اللهجية المقدمة للجامعات الغربية، ومن الممكن أن يُضَمَّ لبقية الأهداف المتوخَّاه من دراسة اللهجات بصفة عامة.

(93) ينظر: **في اللهجات العربية**، ص6-12، **محاضرات عن مستقبل اللغة العربية المشتركة**، ص53، **العربية ولهجاتها**، د. أيوب، ص1-4، **مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً (1) ماضيه وحاضره**، ص46-50، **اللهجات العربية في التراث**، 1/ 9، **الساميون ولغاتهم** ، ص191، **مجمع اللغة العربية في خمسين عاماً**، د. شوقي ضيف، ص108-109، مقدمة الدكتور إبراهيم مدكور لكتاب أحمد تيمور **لهجات العرب**، ص7-10، « تقرير لجنة العامية والفصحى»، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، 7/ 219-229. =

وقد اعترض بعض الباحثين على دراسة اللهجات بغرض إرجاعها إلى أصولها الفصحى أو اللهجات القديمة، واصفاً ذلك بأنه تضييقٌ لدائرة أهداف دراسة اللهجات، وتحديدٌ ضارٌ لها من الناحيتين المعرفية والتطبيقية[94]. وهذا الاعتراض ـ فيما أرى ـ لا وجه له؛ فالخروج عن الغرض من دراسة اللهجات الذي تَقَدَّم ذكره يعني الدخول في دائرة محظورة، وهي الدعوة ـ بطريق غير مباشر ـ إلى العامية، وذلك ما سبق أن حُذِّر منه.

ويتصل بدراسة اللهجات مايسمى بالأدب الشعبي[*]، الذي أصبح مادةً رسميةً تُدَرَّس في الجامعات المصرية، وأنشئ له في قسم اللغة العربية بآداب القاهرة كرسي الأستاذية[95]. وقد أسهم بعض اللسانيين المعاصرين في دراسة هذا الجانب، كالدكتور فؤاد حسنين، والدكتور عبد المجيد عابدين، والدكتور حسين نصار[96]، ونال عنايةً أكبر من المتخصصين فيه، كالدكتور عبد العزيز الأهواني

= وللمزيد ينظر: **دراسات في لهجات شرقي الجزيرة العربية**، جونستون، ترجمة: د. أحمد محمد الضبيب، [مقدمة المترجم]، ص6، 16، «عاميتنا والفصيح»، د. كاصد الزيدي، **مجلة آداب المستنصرية**، العدد 11، 1985م، ص88-95.

(94) «التوحيد بين اللسانيات الحديثة والعربية في دراسة اللهجات»، عشاري أحمد محمود، بحثٌ منشورٌ ضمن أشغال ندوة: **اللسانيات في خدمة اللغة العربية**، عدد (5)، ص327.

(*) الأدب الشعبي: هو مجموعة الحكايات، والأمثال، والأسمار، والقصص، والأساطير التي تتصل بتراث أمة من الأمم، ويُكتب بلغة عامية. ويتصل به دراسة الفولكلور، ويعني الدراسات التأريخية المتصلة بعادات الشعوب وتقاليدها ومعتقداتها... إلخ. ينظر: **دراسات في اللهجات العربية**، ص90، **الأدب الشعبي العربي**، د. محمود ذهني، ص17-84، **حصوننا مهددة من داخلها**، د. محمد محمد حسين، ص63.

(95) **حصوننا مهددة من داخلها**، ص279، وينظر: **الأدب الشعبي العربي**، ص19-35، **لغتنا والحياة**، د. عائشة عبد الرحمن، ص223-226.

(96) أصدر الدكتور فؤاد حسنين كتاباً بعنوان **قصصنا الشعبي** سنة 1947م، وكان قد نشر عدّة مقالات في الموضوع نفسه في: **مجلة الثقافة المصرية**، العدد 260، السنة الخامسة، 1943م، ص18-20، والعدد 262، السنة السادسة، 1944م، ص17-19، والعدد 267، السنة السادسة، 1944م، ص11-13، والعدد 279، السنة السادسة، 1944م، ص18-21. وللدكتور عبد المجيد عابدين كتابٌ عن **الأدب الشعبي في السودان**، أصدره سنة 1972م، كما أن له محاضرةً مطبوعةً عن «القصة الشعبية في السودان»، طبُعت عام 1964م، وللدكتور حسين نصار كتاب **الشعر الشعبي العربي**، صدر عام 1962م.

(ت1980م)، والدكتور عبد الحميد يونس، وغيرهم. ويذكر أحد المعاصرين أن الدكتور عبد الحميد يونس كان يقول: إن الأدب الشعبي يُدَرَّس لابغرض إعلاء شأن العامية، ولكن لِيُنْقَلَ من العامية مضمونها الاجتماعي، أو النفسي، أو الحضاري، أو الثقافي، ويتمّ تحليله وما به من أغراض وغايات بالعربية الفصحى[97]. وقريباً من هذا ما ذكره بعض الباحثين من أنه يمكن الكشف بواسطة هذه الدراسة عن شخصية بيئة معيَّنة، وبمتابعة ذلك على مختلف البيئات يتمُّ التعرُّف على الخصائص المشتركة بين هذه البيئات، مما يساعد على تقوية أواصر القربى بين البيئات العربية[98]. ويذكر الدكتور شكري عيَّاد أن الدعوة لدراسة الآداب الشعبية تستند إلى إطار مرجعي واضح هو اللغة الفصحى[99].

والواقع أنه إنْ كانت الحال كما ذُكر فهي في حكم الأمر المعقول المتقبَّل، أمَّا إن كان الهدف ترسيخ دعائم العامية على المستوى الثقافي والتعليمي فذلك مرفوضٌ شكلاً ومضموناً. ولابدَّ من الإشارة إلى أن هناك كبير فرق بين الدعوة إلى تدريس اللهجات والدعوة إلى دراستها، فالأولى هي التي تثير إشكالاً وشُبْهَةً في الدرس اللغوي، وأمَّا الأخرى فأحسب أنه لاخوف منها بشروطها السابقة.

لقد أصبح الدرس اللهجي يُمثِّل في العصر الحديث علماً قائماً بذاته يسمى علم اللهجات (Dialectology)، متفرعاً من علم اللغة العام، بل إنه يُعَدُّ من أحدث الاتجاهات في البحوث اللغوية الحديثة[100]. وكَكُلِّ اتجاه جديد طارئ نُظِرَ إليه نظرة تخوُّف وريبة، وقُوبل بالرفض من كثير، وبخاصة جمهور المحافظين الذين يرون في ذلك مزاحمةً للفصحى، وتدعيماً لوجهة نظر المستشرقين التي تدعو ـ من خلال العاميات ـ إلى ضرورة حسم الأمر لصالح اللهجات لا لصالح الفصحى، ومحاولةً لتقنين هذه العاميات، وتصويرها بصورة العلم، أو بصورة

(97) ينظر: «بين الفصحى والعامية»، د. محمد بركات حمدي أبو علي، ضمن: **ندوة الازدواجية في اللغة العربية**، ص158.

(98) «اللهجة العامية ودورها في الكشف عن الشخصية من خلال الأمثال الشعبية»، د. أحمد سيد محمد، ضمن بحوث مؤتمر: **دراسات في اللهجات العربية**، ص107.

(99) **في البدء كانت الكلمة**، ص108 فما بعدها.

(100) **في اللهجات العربية**، ص6.

اللغة التي لها خصائص تُدْرَسُ وتُسْتَقْصى.

وقد وضع اللسانيون المعاصرون في مصر منهجاً عاماً لدراسة اللهجات الحديثة، يمكن صياغته في النقاط التالية:

أولاً ـ جمع المادة اللغوية. وهذا يتطلب مُخْبِراً لغوياً (راوية) (Informant)، إن كان الباحث من غير أبناء اللهجة المدروسة، وتسمى هذه الوسيلة من وسائل جمع المادة اللغوية بالوسيلة غير المباشرة (The Indirect method)، أو التلقي المُشافه إن كان الباحث من أبنائها، وتسمى بالوسيلة المباشرة (The direct method)، وتسجيل ماتَمَّ سماعه على أشرطة وأسطوانات.

ويُفَضَّل في المُخْبر اللغوي(*) أن يكون أُمِّياً، متقدم العمر، ولم يغادر المنطقة اللغوية المراد دراسة لهجاتها، وعدم الاكتفاء بشخص واحد للقيام بهذه المهمة، بل لابدَّ من تعددهم[101]، وإن كان أستاذنا الدكتور تمام يشترط الاقتصار على مُخْبر لغوي واحد[102]. كما يتطلب جمعُ المادة اللغوية اختيارَ

(*) يُطلق عليه الدكتور تمام «مساعد الباحث»، **مناهج البحث في اللغة**، ص76، **اللغة بين المعيارية والوصفية**، ص157. ويُطلق عليه الدكتور أيوب «الملقِّن». **اللغة بين الفرد والمجتمع**، ص89. ويُسَمِّيه الدكتور خليل عساكر «الرَّاوي اللغوي». «الأطلس اللغوي»، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، 7/ 383. ويُسَمِّيه الدكتور بشر «مساعد البحث». **دراسات في علم اللغة**، ق2، ص62. ويُسَمَّى في أوروبا وأمريكا «النموذج». ينظر: «نحو مدخل عملي لدارسة اللهجات المعاصرة»، د. حسن شقير عبد الجواد، بحثٌ منشورٌ ضمن: **الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات**، العدد (6) 1986م، ص182.

(101) للمزيد حول مواصفات المخبر اللغوي ينظر: «الأطلس اللغوي»، د. خليل عساكر، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، 7/ 383، **أسس علم اللغة**، ماريو باي، ص120.

(102) **اللغة بين المعيارية والوصفية**، ص84. وقد ذكر الدكتور حسن شقير أن الاقتصار على مُخْبر لغوي واحد يكون في المجتمع المتجانس لغوياً واجتماعياً، وفيما عدا ذلك يلزم تعددهم. وكان «تشومسكي» ـ كما يذكر الدكتور شقير ـ ممن يرى أن المخبر اللغوي الواحد يمثل القدرة اللغوية الكافية للمجتمع كَكُلّ، ومن ثمَّ فإن دراسة لهجة فرد واحد تكفي لوصف كامل اللهجة. ينظر: «نحو مدخل عملي لدراسة اللهجات العربية المعاصرة»، د. حسن شقير عبد الجواد، ضمن: **الملتقى الدولي الثالث للسانيات**، العدد (6) 1986م، ص182–183، 205. والواقع أن الدكتور تمام حسان أشار إلى هذا ـ وإن لم يُصَرِّح به ـ حيث ذكر أن المخبر اللغوي يُعَدُّ نموذجاً للهجة و«يمكن للباحث أن يجد فيه كلّ مايتطلبه من دراستها، موضوعاً في إطار شخصية معينة، ولها وحدة النظام =

منطقة ذات مواصفات خاصة، كأن تكون مُمَثِّلةً لكافة المتغيرات اللغوية، والاجتماعية، والدينية، وأن تُحَدَّد جغرافياً واجتماعياً.

ثانياً ـ عمل استبانات مكتوبة (استفتاء لغوي)، حيث يُعَدُّ هذا العمل أهمّ أداةٍ تُستخدم للحصول على العيِّنة اللغوية، وإن كان بعض الباحثين المعاصرين يذكر أن الدراسات اللسانية الحديثة أثبتت أن هذا العمل يؤدي إلى الابتعاد عن الموضوعية، والتحيُّز من جانب المُخْبر اللغوي، وعدم دقّة التمثيل اللغوي؛ لاعتماده على اللغة المكتوبة التي تختلف كثيراً عن اللهجة المنطوقة[103]. على أنني لا أعتقد صحة هذا؛ فالتسجيل الآلي، إضافةً إلى الشروط الواجب توافرها في المُخْبر اللغوي، أزعم أنهما يساعدان على حلِّ هذه المشكلة.

ثالثاً ـ أن تقوم الدراسة على المنهج الوصفي، تسجيلاً، وشرحاً، وتحليلاً.

رابعاً ـ أن تُقرن هذه الدراسة بالتوزيع الجغرافي للظواهر اللغوية، ويكون ذلك بعمل أطالس وخرائط لغوية، تحدد الفوارق اللغوية بين أجزاء المنطقة المدروسة.

خامساً ـ الموازنة بين مسلك اللهجة المدروسة ومسلك الفصحى، وبينها وبين غيرها من اللهجات العربية الأخرى[104].

وكما نلاحظ فإن هذه الأسس لم يكن أكثرها مجهولاً لدى القدماء من

= الصوتي، والصرفي، والنحوي، ولها أسلوبٌ بعينه، وتركيبٌ عضويٌ وعصبيٌ واحدٌ، ثم لها ميولها واتجاهاتها الموحَّدة». **اللغة بين المعيارية والوصفية**، ص84.

(103) ينظر: « نحو مدخل عملي لدراسة اللهجات العربية المعاصرة»، د. حسن شقير عبد الجواد (مصدر سابق)، ص184. ولمزيد من التفاصيل ينظر: **مناهج البحث في اللغة**، ص76-78.

(104) ينظر في ذلك كلّه: **في اللهجات العربية**، ص10، **لهجة البدو في إقليم ساحل مريوط**، د. عبد العزيز مطر، ص5-8، **لهجة شمال المغرب**، د. عبد المنعم سيد عبد العال، ص1-8، **اللهجات العربية**، د. عبد الغفار هلال، ص406-407، **اللغة وعلوم المجتمع**، ص71-74. وللمزيد ينظر: **اللهجات وأسلوب دراستها**، د. أنيس فريحة، ص115-129، «نحو مدخل عملي لدراسة اللهجات العربية المعاصرة»، د. حسن شقير عبد الجواد (مصدر سابق)، ص177-212، « مشروع لدراسة لهجات =

علماء اللغة، فإن في ارتحالهم إلى البادية، ومُخالطتهم للأعراب، وسماعهم اللغة النقية الصافية، وتدوينها، ومُوازنتهم بين ماسمعوه من القبائل المختلفة، وتحديد مظاهر الاختلافات اللهجية بينهم . . . ، كلٌّ ذلك فيه دليلٌ على معرفتهم بالطريقة المُثلى لدراسة اللهجات. صحيحٌ أن ذلك لم يأخذ طابع الدراسة العلمية المنهجية، ولم تصلنا مؤلفاتٌ مستقلةٌ جامعةٌ لشتات تلك اللهجات القديمة، وإنما هي رواياتٌ متناثرةٌ في كتب اللغة والأدب والتأريخ والتفاسير، ولكنْ يكفيها فَضْل السَّبْق، وفي ضوء ماذكرناه نستطيع دَفْعَ قول من يقول: إن المنهج الذي يُستعمل في دراسة اللهجات الآن ليس منهجاً عربياً، وإنما هو منهجٌ غربيٌّ وافدٌ[105].

ومن القضايا المطروحة في مقام دراسة اللهجات الحديثة قضية التحرُّر من الإعراب، وتسكين أواخر الكلمات؛ حيث إن هذه اللهجات تخلو من حركات الإعراب، وهنا لابدَّ من وقفة مع الدكتور أنيس ودعوته إلى نوع من العربية الفصيحة الحديثة تكون بمثابة لغة نموذجية مشتركة تنتظم جميع الأمم العربية، وتحقق لهم الوحدة التي يتطلعون إليها[106]. وتقوم دعوته على الأخذ بأوضح خصائص اللغة العربية القديمة، وترك ما لاحاجة إليه، مع دراسة اللهجات الحديثة، وإرجاعها إلى أصلها الذي انحرفت عنه، وصَهْر ذلك كلّه في لغةٍ مألوفةٍ بعيدةٍ عن لغة الجاهليين وأساليبهم[107].

= الجزيرة العربية »، د. عبد العزيز السويل، **مجلة المأثورات الشعبية**، السنة الأولى، العدد الثالث، 1986م، ص9-25.

(105) ينظر: **حصوننا مهددة من داخلها**، ص258 فما بعدها، **أخطاء المنهج الغربي الوافد**، أنور الجندي، ص261.

(106) يُعَدُّ الدكتور أنيس في طليعة المُنادين بالقومية اللغوية ـ إذا صحَّ هذا التعبير ـ، فهو يرى أن أساس القومية العربية هو اللغة وليس غير، فالقومية هي اللغة، واللغة هي القومية، ولذلك كثيراً مانراه يدعو إلى تلك القومية من خلال لغةٍ حديثةٍ مشتركةٍ تجمع أفراد المجتمع، وتؤلِّف بينهم وحدة مُتميزة. ينظر: **اللغة بين القومية والعالمية**، ص6-9، 100-112، 119. وللمزيد ينظر: **قضايا لغوية**، د. بشر، ص38، 53-67، 88، **محاضرات في علم اللغة**، د. أحمد مختار عمر، ص92-95، **اللغة بين الفرد والمجتمع**، جسبرسن، ص70-74.

(107) **محاضرات عن مستقبل اللغة العربية المشتركة**، ص53 فما بعدها.

والركيزة الأساس التي تقوم عليها هذه اللغة هي ترك حركات الإعراب، والوقوف بالسكون على أواخر الكلمات[108] ، أي أنه يدعو إلى فصحى مُخَفَّفة بالتسكين، كما يقول بعض الباحثين المعاصرين [109]، ومعروفٌ أن للدكتور أنيس رأياً خطيراً في حركات الإعراب لانتفق معه فيه، وهو أنها صفةٌ من صفات الوصل في الكلام شعره ونثره[110]، بمعنى أنها لاتقوم بوظيفة تحديد معاني الكلمات والجمل، وإنما هي وسيلةٌ من وسائل وصل الكلام بعضه ببعض، وهذا الرأي ـ كما هو معلومٌ ـ ليس من صنع الدكتور أنيس، بل قد سبقه إليه من القدماء قطرب، حيث قد صرَّح بأن العرب إنما أعربت كلامها استجابةً لدواعي السرعة في الكلام، وتخلصاً من التقاء الساكنين، ووصلاً للكلام بعضه ببعض[111]، مخالفاً بذلك جمهرة العلماء الذين أجمعوا ـ كما يذكر الزجّاجي ـ على أن الحركاتِ دَوَالٌّ على المعاني[112]. كما قال بهذا الرأي قبل الدكتور أنيس بعض المستشرقين من أمثال «كارل فولرز» (Karl Vollers)، و«مارسل كوهين» (Marcel Cohen)[113].

---

(108) **محاضرات عن مستقبل اللغة العربية المشتركة**، ص53.

(109) **المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل**، د. عبد العزيز عبده أبو عبد اللَّه، 2/ 756.

(110) ينظر: **محاضرات عن مستقبل اللغة العربية المشتركة**، ص54، **من أسرار اللغة**، ص125 فما بعدها. وقد رَدَّ عليه كثير من اللسانيين المعاصرين. ينظر ـ على سبيل المثال ـ: **فقه اللغة**، د. وافي، ص210-216، **مدرسة البصرة**، د. عبد الرحمن السيد، ص312، **فصول في فقه العربية**، د. رمضان عبد التواب، ص327-351، **علم اللغة العربية**، د. محمود فهمي حجازي، ص234-237، **العلامة الإعرابية**، د. محمد حماسة، ص272 فما بعدها. وقد أيَّده في هذا الرأي بعض اللسانيين العرب، كالدكتور داود عبده، والدكتور فؤاد حنا ترزي. ينظر: **أبحاث في اللغة العربية**، ص100-128، **في أصول اللغة والنحو**، ص187-193.

(111) ينظر: **الإيضاح في علل النحو**، الزجّاجي، ص70، **الأشباه والنظائر**، السيوطي، 1/ 79. وقد ناقش هذه القضية كلٌّ من الدكتور أحمد علم الدين الجندي، والدكتور محمد حماسة عبد اللطيف. ينظر: «علامات الإعراب بين النظر والتطبيق»، **مجلة معهد اللغة العربية**، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، العدد الثاني، 1404هـ، ص279 فما بعدها، **العلامة الإعرابية**، ص257-264.

(112) **الإيضاح في علل النحو**، ص69.

(113) **فصول في فقه العربية**، د. رمضان عبد التواب، ص333 فما بعدها. وينظر: =

وبالعودة إلى حديثنا عن الدرس اللهجي المحلي المعاصر أقول: إن من المشكلات التي واجهت هذا النوع من الدراسة طريقة كتابة النصوص اللهجية؛ إذْ إنَّ «**الكتابة العربية بحالتها الراهنة قاصرةٌ عن تصوير النُّطق الصحيح للهجات العربية الحديثة؛ لأن في هذه اللهجات سواكن وحركات لايوجد لها في كتابتنا العربية نظيرٌ من الحروف، ولا من علامات الشكل**»(114)، فكان أن أسهم الدكتور خليل عساكر ـ أحد خبراء لجنة اللهجات في المجمع آنذاك ـ في علاج هذه المشكلة، فاقترح طريقةً لكتابة نصوص اللهجات الحديثة بحروف عربية بعد أن كانت تُكتب بحروف لاتينية، وأقرَّها المجمع سنة 1950م، ووافق على وضعها بين يدي لجنة اللهجات بالمجمع لتستعين بها في دراسة اللهجات المعاصرة(115).

وتقوم هذه الطريقة على وضع رموز خاصة للحركات المضافة إلى الكتابة العربية، كحركة الفتحة المفخَّمة، وحركة الإمالة، والضمة المُمَالة، والضمة المكسورة، والضمة المُمَالة المكسورة، وعلامتي الإهمال والنبر. كما تقوم على كتابة بعض الحروف التي يختلف نطقها في اللهجات الحديثة عنها في الفصحى، إمَّا بطريقة صوتية، أي بحسب نطقها، أو بطريقة اشتقاقية صوتية، أي بحسب الصورة الأصلية للحرف(116). وقد سار كثيرٌ من دارسي اللهجات الحديثة على هذه الطريقة المُبتكرة، مع إضافة بعض الرموز لاعتبارات فنية، أو لاعتبارات خاصَّة(117).

هذا ما يتصل بدراسة اللسانيين المعاصرين في مصر للهجات المحلية الحديثة، وفي الوقت نفسه برز اتجاهٌ آخر مُتزامنٌ مع الاتجاه السابق، ألا وهو

= **المستشرقون ومناهجهم اللغوية**، د. إسماعيل عمايرة، ص54-55، **محاضرات في اللغة**، د. أيوب، ص65-67، **العربية**، يوهان فك، ص4-5، (الهامش) [تعليق الدكتورعبد الحليم النجار "المترجم"].

(114) «طريقة لكتابة نصوص اللهجات العربية الحديثة بحروف عربية»، د. خليل عساكر، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، 8/ 181.

(115) المصدر السابق، 8/ 56، 181 فما بعدها.

(116) المصدر السابق، 8/ 181-192.

(117) ينظر: **لهجة البدو في إقليم ساحل مريوط**، ص267، **لهجة شمال المغرب**، ص9-14، **من أصول اللهجات العربية في السودان**، د. عبد المجيد عابدين، ص4.

دراسة اللهجات القديمة. وإذا كان لم يصلنا من مؤلفات القدماء شيء من هذا، فقد قام اللغويون المعاصرون بسدِّ هذه الثغرة، بالرغم من وعورة الطريق، وصعوبة المسلك، وكان المنهج الذي سار عليه المعاصرون يتمثل في جمع الروايات المتناثرة، سواء أكانت نثراً أم شعراً، من بُطون كتب الأدب، واللغة، والتأريخ، والتفسير، ولم يكن ذلك المصدر الأوحد لدراسة اللهجات القديمة، بل هناك القراءات القرآنية، التي تُعبِّر في كثير من وجوهها عن اختلافات لهجية للقبائل العربية، ثم دراسة ذلك دراسةً صوتيةً صرفيةً في الغالب الأعم(118)، وعلى هَدْيٍ من هذا المنهج اتَّجه اللغويون المعاصرون لدراسة اللهجات القديمة(119).

---

(118) ينظر: «في اللهجات العربية وأصول اختلافها»، د. عبد الحليم النجار، **مجلة كلية الآداب**، المجلد 15، الجزء الأول، 1953م، ص35-56، **اللغة والنحو**، د. حسن عون، ص45-49.

(119) لعلَّ أوَّل مؤلف في اللهجات القديمة هو كتاب الأستاذ عبد الوهاب حمودة **القراءات واللهجات**، الذي طُبع سنة 1948م، وهذا الكتاب كما يقول عنه الدكتور أحمد علم الدين الجندي: «دراسةٌ ليست خالصةً للهجات، وإنما جزؤها الأكبر يثير حديثاً عن القرَّاء، وتأريخهم، ورواتهم، وحديثه عن اللهجات لايخرج عن كونه روايات سرديةً تقليديةً، لا أثر فيها للموازنات أو الدرس اللغوي القائم على عُمق الفهم، والتقصي والتحليل»، **اللهجات العربية في التراث**، 1/ 10 (الهامش). وينظر نقد الأستاذ عبد الستار أحمد فراج لهذا الكتاب، **مجلة المقتطف**، الجزء الخامس من المجلد الرابع عشر بعد المئة، 1949م ـ 1368هـ، ص395-399. ثم خَصَّ أستاذنا الدكتور عبد الفتاح شلبي ظاهرة الإمالة بدراسة لغوية في ضوء القراءات واللهجات وصدرت سنة 1952م، وبعدها تصدى الدكتور أحمد علم الدين الجندي لدراسة اللهجات كما تُصَوِّرها كتب النحو واللغة في جانبيها الصوتي والصرفي، وتمثَّلت هذه الدراسة في جمع المادة اللهجية من مظانها، ثم توثيقها، وتحليلها، واستقرائها، ومُقارنتها بالفصحى، واستنباط أسرار هذه اللهجات وخطوطها العامة، وموازنتها ما أمكن ببعض اللهجات الحديثة، وصدرت هذه الدراسة في كتاب بعنوان **اللهجات العربية في التراث**، عن الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة 1965م، ثم طُبعت في جزءين (قسمين) سنة 1978م، عن الدار العربية للكتاب، تونس ـ ليبيا، وأعيد طباعتها عن الدار نفسها سنة 1983م. وكانت هذه الدراسة في أصلها أطروحة دكتوراه قُدِّمت لمعهد اللغات الشرقية ـ فرع اللغات السامية الحية واللهجات ـ كلية الآداب، جامعة القاهرة، سنة 1965م، بعنوان **اللهجات العربية كما تُصَوِّرها كتب النحو واللغة**، وتُعَدُّ رائدةً في ميدانها، فقد أحاطت بكثير من النصوص اللهجية في =

وقد صادف هذا الاتجاه صعوبات جمَّة، لعل من أهمها افتقادها لعنصر المشافهة، أو ما يُعرف بالعيِّنات الحية، التي تُعَدُّ عماد هذا النوع من الدراسات، وبالرغم من أن ذلك أمرٌ لاسبيل إليه، فإنه عُوِّض بما سُجِّل كتابياً من شواهد

= مصادرها القديمة، وبلغت هذه الإحاطة درجةً جعلت الدكتور إبراهيم أنيس يصفها في مقدمة الطبعة الثالثة من كتابه **في اللهجات العربية**، بأنها من أوفى الرسائل الجامعية في البحث عن اللهجات القديمة. ليس هذا فحسب، بل إنه لَيَذْهب إلى أبعد من هذا فيقرر أننا لم نعد الآن ـ بعد هذه الرسالة ـ بحاجة إلى مزيد من البحث والتنقيب في بطون الكتب القديمة التي عرضت في ثناياها للهجات العرب. ويُعَضِّد الدكتور داود سلوم هذا الرأي بقوله معلقاً على المصنَّفات الحديثة التي تناولت اللهجات القديمة: «وعلى رأس القائمة... الدكتور أحمد علم الدين الجندي في رسالته الموسومة باللهجات العربية في التراث، والتي سَيَمُرُّ عليها زمنٌ طويل جداً قبل أن يُمْكن لأيّ باحث أن يضيف شيئاً ذا بال لما قدمه الدكتور الجندي». **المعجم الكامل في لهجات الفصحى**، ص6. ووصفها الدكتور محمود فهمي حجازي بأنها أفضل دراسة عربية في اللهجات. ينظر: **اللغة العربية عبر القرون**، ص40 (الهامش). وقد أخبرني الدكتور أحمد علم الدين الجندي أنه فرغ من تتمة هذه الموسوعة اللهجية في جوانبها النحوية والدّلالية، وذكر لي أنها ستقع بعد ضَمِّ بعضها إلى بعض في سبعة أجزاء، منها ثلاثةٌ للمستويات الصوتية والصرفية والنحوية(التركيبية)، وثلاثة أجزاء للمستوى الدّلالي، أمَّا الجزء السابع فيضمُّ معجماً كاملاً للهجات القبائل القديمة، وتُمَثِّل هذه الأجزاء السبعة اللهجات داخل الجزيرة العربية، وهناك مشروعٌ للهجات العربية في أقاليم الأقليات المسلمة التي فتحها العرب، وسيصدر في ثلاثة أجزاء إن شاء اللّه.

ثم أصدر الدكتور عبده الرجحي كتابه **اللهجات العربية في القراءات القرآنية** سنة 1968م عن دار المعارف بمصر، وكان في أصله أطروحة دكتوراه قُدِّمت سنة 1966م، لكلية الآداب بجامعة الإسكندرية، وخصَّصها للدراسة اللغوية في اللهجات العربية من خلال القراءات القرآنية، صحيحها وشاذِّها، على المستوى الصوتي، والصرفي، والنحوي، والدّلالي. وفي عام 1973م جمع العلّامة المحقِّق أحمد تيمور باشا طائفةً لابأس بها من اللهجات العربية القديمة، وقام بشرحها، والاستشهاد عليها، مع تحديد مصادرها من كتب اللغة والأدب والتفسير والقراءات، المطبوع منها والمخطوط، وأصدرها في كتاب بعنوان **لهجات العرب**، عن الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة المكتبة الثقافية، العدد(290). وفي عام 1985م أصدر الدكتور ضاحي عبد الباقي كتابه **لغة تميم ـ دراسة وصفية تأريخية**، وخصَّصه لدراسة هذه اللغة في جوانبها: الصوتية، والصرفية، والنحوية، والدّلالية، وتولَّى مجمع اللغة العربية بالقاهرة طباعته ونشره. وكان في أصله أطروحة دكتوراه قُدِّمَتْ لكلية الآداب ـ جامعة عين شمس.

ونصوص تُمَثِّل اللهجات القديمة، ومع هذا فقد بقيت مشكلةً عانى منها جميع الدارسين لهذه اللهجات[120].

أمَّا دراسة اللهجات الاجتماعية (الطبقية)، فيمكن أن نلتمسها من خلال المؤلفات التي تناولت اللغة والمجتمع، وما أفرده بعضهم من مؤلفات مستقلة عن لغة الإعلام[121]، أو لغة الإدارة العامة[122]، أو لغة الصحافة المعاصرة[123]، أو لغة الإذاعة[124]. ويتفرع هذا النوع من اللهجات وفقاً لمقاييس اجتماعية معينة، فهناك اللهجات الحِرَفِيَّة، «**وهي اللهجات التي يتكلم بها فيما بينهم أهل الحِرَف المختلفة، كالبرَّادين، والنجَّارين، والنقَّاشين، والصيَّادين، والبحَّارة... وَهَلُمَّ جرّا**»[125]. وهناك لهجاتٌ اجتماعيةٌ تقوم على الاعتبار الطبقي أو التركيب الاقتصادي للمجتمع، ولهجاتٌ أخرى تقوم على صور النشاط الاقتصادي في المجتمع، كلغة البيع والشراء، ولغة الإعلان. وهناك لهجاتٌ تقوم على الاعتبار السياسي أو التكوين السياسي للمجتمع، كالنظام الملكي، أو الجمهوري، أو الرأسمالي، أو الاشتراكي. وهناك لهجاتٌ تقوم على المقياس الثقافي للمجتمع، كالمتعلمين، والأميين، ولهجاتٌ أخرى يُطلق عليها اللهجات السِّرِّية، وهي «**التي تستعملها طائفةٌ تخشى سلطة المجتمع، وتهرب من عقابه، وتحاول أن تُخفي عنه أمرها، وذلك كلغة اللصوص، ولغة رجال العصابات، ولغة الحشَّاشين، ومن إليهم**

---

(120) ينظر: **اللهجات العربية في التراث**، 1/ 15 فما بعدها، **اللهجات العربية في القراءات القرآنية**، ص3.

(121) خَصَّ الدكتور عبد العزيز شرف هذه اللغة بدراسات مستفيضة، كاللغة الإعلامية، والمدخل إلى علم الأعلام اللغوي... إلخ.

(122) لعبد السميع سالم الهراوي، صدر سنة 1382هـ ـ 1963م، ضمن مطبوعات المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية. وقد خُصِّصَ لتتبع سِمات لغة الإدارة في العصر العثماني وخصائصها.

(123) للدكتور محمد حسن عبد العزيز، صدر سنة 1978م، ضمن سلسلة كتابك رقم (98) التي تصدرها دار المعارف بمصر.

(124) لعبد المنعم شميس، صدر سنة 1985م، ضمن سلسلة المكتبة الثقافية رقم (401) التي تصدرها الهيئة المصرية للكتاب.

(125) **اللغة والمجتمع**، د. وافي، ص127. وينظر: **اللغة وعلوم المجتمع**، ص78 فما بعدها.

ممن يتعاطون مخدرات يُحَرِّمها مجتمعهم»[126]. وهناك لهجاتٌ تقوم على الاعتبار الديني، كلغة الزهاد، والرهبان، والصوفيين[127]، ولكل شِّريحة من هذه الشرائح الاجتماعية لغتها الخاصة. وقد ذكر اللسانيون المعاصرون في مصر ممن عُنوا بهذا الجانب المميزات اللغوية التي تختصُّ بها هذه اللهجات دون غيرها من اللهجات الأخرى[128]، كما ذكروا أن هذه اللهجات لم تنشأ اختراعاً وتأليفاً، بل تكوَّنت بالتدريج، ومن تلقاء نفسها، وإن كان بعض مفرداتها مُخْتَرَعَةً اختراعاً، بمعنى أنها ذات صلة باللغة الأصلية لاتختلف عنها إلا في المفردات، وأمَّا النطق والصيغ النحوية فلا تتميز بخصائص ذاتية لها[129].

ويلزمنا ونحن في هذا المقام أن نُشير بعُجالة إلى وجود مُحاولات نظرية وميدانية صدرت عن بعض العاملين في الصحافة المصرية، خصَّصها أصحابها للغات السِّرية، ومن ذلك ماقام به الأستاذ علي عيسى من دراسة ميدانية للغة النشَّالين والهناجرة والنصّابين... إلخ، في كلٍّ من الأردن ومصر[130]، وكذا ماصنعه الأستاذ محمد لطفي جمعة (ت1953م) من جمع قاموس خاص بلغة هذه

---

(126) **اللغة والمجتمع**، د. السعران، ص36.

(127) من ذلك محاولة محيي الدين بن العربي (المتصوف) لوضع لغة خاصة لمريديه وأتباعه، أسماها (بليبلان)، ومعناها لغي المحيي، وهي خليطٌ من العربية والعبرية والفارسية، إلا أنَّ هذه المحاولة لم يُكتب لها النجاح. ينظر: **علم اللغة العام**، د. توفيق شاهين، ص8-9، **ابن عربي ومولد لغة جديدة**، د. سعاد الحكيم، ص17 فما بعدها.

(128) ينظر: **اللغة والمجتمع**، د. وافي، ص125-130، **اللغة والمجتمع**، د. السعران، ص46-76، **محاضرات في اللغة**، د. أيوب، ص40-46، «اللغة بين الفرد والمجتمع»، د. عبد الغفار حامد هلال، **مجلة اللسان العربي**، العدد 23، 1984م، ص26-32، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص356-361.

(129) ينظر: **اللغة والمجتمع**، د. وافي، ص128-129، **اللغة والمجتمع**، د. السعران، ص36. وللمزيد ينظر: **علم اللسان**، مابيه، ص81-83، **اللغة في المجتمع**، لويس، ص70 فما بعدها.

(130) صدرت هذه الدراسة بعنوان **اللغات السِّريَّة ـ لغات النشالين والهناجرة والنصابين والحرامية والمخدرات والمتسولين والمنجِّدين والعوالم في مصر ـ لغات النشالين والحرامية والمخدرات في الأردن**، عن مكتبة الأسرة، القاهرة، 1988م، وطُبعت ثانيةً سنة 1991م «بدون ذكر مكان طباعتها».

الطبقات الاجتماعية[131]، وهذه الأعمال جميعها رغم أنها لم تَتَّسِمْ بالمنهج العلمي المتَّبع في دراسة هذا النوع من اللهجات، وتحليلها تحليلاً لغوياً معمَّقاً، تظلُّ ـ كما وُصفت ـ أعمالاً رائدةً وفريدةً ونادرةً في هذا الميدان[132].

وأجد من المناسب القول في نهاية هذا المبحث إنَّ الجاحظ قد تعرَّض في مؤلفاته للغات بعض الفئات الاجتماعية، كالمتسولين، والمحتالين، وقد أشار إلى هذا الدكتور حسن ظاظا، وأورد قصيدة أحد الشعراء (أبو دلف) المعروفة بـ «القصيدة الساسانية»؛ دليلاً على ظهور تعابير وألفاظ خاصة بأصحاب الحِرَف المختلفة التي لايكاد يعرفها غيرهم[133]، وإن كانت هذه الالتفاتة لم تُعَمَّق في دراسات اللسانيين المعاصرين في مصر، ولم تُؤَصَّل من خلال التراث العربي القديم[134].

وهكذا نرى أن دراسة اللهجات بنوعيها قد تبوأت مكاناً في الدراسات اللسانية المعاصرة في مصر، وإن كانت لم تسلم من النقد، وبخاصة المنهج الذي

---

(131) جُمع هذا القاموس سنة 1916م، كما يذكر بعض الباحثين، وصدر ملحقاً بكتابه **مباحث في علم الفولكلور**، وسمَّاه (قاموسٌ لملاحن السَّوقة أو لغة الأرغوت المعروفة عند الفرنسيين بلسان Arot أو السِّيم بين الطوائف في مصر)، عالم الكتب، القاهرة، 1989-1999م.

ولهذا المعجم عرضٌ ودراسةٌ قيمةٌ قام بها الأستاذ ممدوح الشيخ، وعنوانها «من جهود المعاصرين في دراسة اللغات السِّرِّية» نُشرت ضمن (مدونة كتابات محمود الشيخ) على الشبكة العنكبوتية: Mamdouhalshikh. elaphblog. com

(132) يندرج ضمن هذه الأعمال أطروحة الدكتوراه التي قدَّمها الباحث حسين محمد إسماعيل شلبي، لجامعة الإسكندرية عام 1981م، وعنوانها **اللغة السِّرِّية في مصر الفاطمية**، وكذا ماكتبه الأستاذ مسعود شومان مؤخراً (2003م) عن «لغة الشارع من اللغات السِّرِّية إلى لغة الروشنة»، الذي أُلقي أولاً ضمن أبحاث الدورة 18 لمؤتمر أدباء مصر في الأقاليم (المنيا)، ثم نُشر في كتاب **المستقبل يبدأ الآن**، الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2003م، كما نُشر في (أخبار الأدب) العدد 548، 11 يناير 2004م، وعلى موقعه الإلكتروني: Masoodshoman. jeeran.com

(133) **اللسان والإنسان**، ص112-114.

(134) للتعرف على ذلك ينظر: **علم اللغة الاجتماعي عند العرب**، د. هادي نهر، ص178-186، **دراسات في اللغة**، د. إبراهيم السامرائي، ص199، **العربية**، يوهان فك، ص116-122.

سارت عليه، كما ذكر ذلك بعض اللسانيين[135]، ورغم ذلك الانتقاد فإني أستطيع القول: إن هذه الدراسة كوَّنت اتجاهاً عاماً في دراسة اللهجات الحديثة أحسب أنه سيمضي وقتٌ غير قصير دون أن يوجد بديلٌ عنه، وإن كان هذا لايمنع بطبيعة الحال من أن يُكْمَلَ البناء، وتُسَدَّ الفجوات.

الأطالس اللغوية (Linguistic atlas)

ارتبطت دراسة اللهجات في الدراسات اللغوية الحديثة بما عرف بـ «الجغرافيا اللغوية»[*]، أو «علم اللغة الجغرافي»، الذي يندرج تحته صناعة الأطالس اللغوية[136]، التي تقوم بوظيفة تسجيل الظواهر اللغوية والمنهجية بأنواعها، وتوزيعها على خرائط متعددة، يجمعها آخر المطاف أطلسٌ لغويٌّ عامٌّ.

ومن المعروف أن دراسة اللهجات في إطارها الجغرافي يساعد على توزيع الظواهر اللغوية توزيعاً جغرافياً، بل إن ذلك ـ كما تقدم ـ يُعَدُّ أساساً من الأسس العامة التي تبنى عليها الدراسات اللهجية[137]. ويُعَدُّ الأطلس اللغوي (المصوّر

---

(135) ينظر: «نحو مدخل عملي لدراسة اللهجات المعاصرة»، د. حسن شقير عبد الجواد، ضمن أعمال ندوة **الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات**، عدد(6)، ص185-187، «التوحيد بين اللسانيات الحديثة والعربية في دراسة اللهجات»، عشاري أحمد محمود، ضمن أشغال ندوة **اللسانيات في خدمة اللغة العربية**، عدد (5)، ص317-319.

(*) علم الجغرافيا اللغوية يُشْبه علم اللهجات، بل إنه هُوَ هُوَ، كما يقول الدكتور بشر، والعِلْمان معاً ليسا إلا جانباً من علم اللغة الاجتماعي، مع وجود فروق طفيفة بينهما من جهة، وعلم اللغة الاجتماعي من جهة ثانية. ينظر: **التفكير اللغوي**، ص59. وللمزيد ينظر: **مدخل إلى علم اللغة**، د. محمد حسن عبد العزيز، ص155 فما بعدها.

(136) يذكر الدكتور حسن ظاظا أن كلمة (أطلس) في أصلها اسم إله روماني قديم، يحمل الأرض على عاتقه، وعندما طبع «مركاتور» أول مجموعة من الخرائط اللغوية سنة 1595م، أطلق عليها اسم (أطلس)، ثم شاع استعمالها بعد ذلك في لغات العالم. **كلام العرب من قضايا اللغة**، ص63. وينظر: **المعجم الوسيط**، 1/ 200.

(137) لمعرفة أهمية الأطالس اللغوية ينظر: « الأطلس اللغوي»، د. خليل عساكر، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، 7/ 379-380، **محاضرات في علم اللغة**، د. أحمد مختار عمر، ص117، 123، **علم اللسان**، مايبه، ص110-111، **في علم اللغة العام**، د. عبد الصبور شاهين، ص99-102.

اللغوي) من أحدث اتجاهات البحث اللغوي الحديث، حيث لم يُعْرَف إلا منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وقد بدأ العمل فيه على أساس تأريخي، كمايذكر «ماريو باي»، ثم ما لبث أن أصبح وصفياً يُعنى بتسجيل الواقع اللغوي، دون عناية بالأسباب التي أدَّت إلى ذلك الواقع[138].

وتتوزَّع الأطالس إلى نوعين: أطلس لغات، وأطلس لهجات، ولكل نوع منهجه الخاص[139]. وقد بدأت فكرة عمل الأطالس اللغوية عند الغربيين أولاً مقترنةً بدراسة لهجاتهم، ثم استخدمها بعض المستشرقين عند دراستهم للهجات العربية الحديثة، وخاصةً لهجة كلٍّ من: سوريا، وفلسطين، ولبنان، ومصر، والجزائر، ثم ما لبثت أن انتقلت إلى العالم العربي، بعد أن اتصل أبناؤه بالدراسات اللسانية الحديثة لدى الغرب.

وتُجمع المصادر على أن اللغوي الألماني «جورج فنكر» (Georg Wenker)، هو أول من فَكَّرَ في استخدام الخرائط الجغرافية لتحديد مناطق انتشار الظواهر اللغوية، وكان هذا سنة 1876م. وفي سنة 1881م نُشرت ستّ خرائط تمثِّل الأطلس اللهجي لشمال ووسط ألمانيا، وبعد خمسين عاماً ـ أي في سنة 1926م ـ بدأت تظهر هذه الخرائط، ولكنها لم تكتمل بعد. أمَّا الأطلس الفرنسي وإن كانت فكرته تأخرت عن الأطلس الألماني فقد كان أسبق في الظهور كاملاً، حيث بدئ فيه سنة 1896م، واكتمل ظهوره سنة 1906م، وقد نشره «جيليرون» (Gillieron) بمساعدة «أدموند ايدمونت» (E. Edmont)، ويُمَثِّل هذا الأطلس النموذج الذي اعتمدت عليه بقية الأطالس اللغوية، حيث بدأت الأطالس اللغوية في أوروبا وأمريكا بالظهور تباعاً على هَدْيٍ من منهج العمل في الأطلس الفرنسي[140].

---

(138) **أسس علم اللغة**، ص131-133. وينظر: « الأطالس اللغوية وأطلس برجشتراسر»، د. رمضان عبد التواب، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، 37/ 124.

(139) ينظر: «عن مناهج العمل في الأطالس اللغوية»، د. سعد مصلوح، **حوليات كلية دار العلوم**، العدد الخامس، 1974-1975م، ص107 فما بعدها.

(140) ينظر تفاصيل ذلك في: «الأطلس اللغوي»، د. خليل عساكر، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، 7/ 380-381، «عن مناهج العمل في الأطالس اللغوية»، د. سعد مصلوح، **حوليات كلية دار العلوم**، العدد الخامس، 1974-1975م، ص109 فما بعدها، **محاضرات في علم اللغة**، د. أحمد مختار عمر، ص118-123، «نحو إعداد =

وإذا ما انتقلنا إلى أعمال المستشرقين في الأطالس اللغوية للبلدان العربية يُطالعنا أولاً ما قام به المستشرق الألماني «برجشتراسر» (G. Bergstrasser) من عمل أطلس صغير للهجات سوريا وفلسطين ولبنان، نشره سنة 1915م في لايبزج بألمانيا[141]، كما قام «جان كانتينو» (Jean Cantineau) بعمل أطلس للهجات «حوران» بسوريا سنة 1946م[142]، وهناك خرائط لغوية وردت في بعض أبحاث المستشرقين للهجات العربية، كما هي الحال عند «جان كانتينو» في لهجات الجزائر، و«جونستون» (T.M. Johnstone) في لهجات شرقي الجزيرة العربية، و«رابين» (Rabin) في اللهجات العربية الغربية القديمة، و«هنري فليش» (Henri Fleisch) في اللهجات اللبنانية، والدكتور «بيتر بينهشتاد» في الأطلس اللغوي لمصر واليمن، والدكتوران «فويدش» و«بيتر» وأطلسهما للهجات المصرية ضمن أطلس توبينجن للشرق الأدنى[143].

= أطلس لغوي تونسي»، مجموعة من الباحثين، ضمن أعمال **الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات**، عدد (6)، ص404 فما بعدها.

(141) لمعرفة طريقة العمل في هذا الأطلس وتفاصيلها ينظر: «الجغرافيا اللغوية وأطلس برجشتراسر»، د. رمضان عبد التواب، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، 37/ 119-124، «في الأطلسين اللغويين لمصر واليمن»، بيتر بينهشتاد، ضمن أشغال **الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات**، عدد(6) ص429 فما بعدها. وقد ذكر الدكتور رمضان في تعليق له على محاضرة الدكتور (فويدش) عن أطلس اللهجات المصرية، التي ألقاها في المؤتمر العلمي الأول عن دور الجامعات في دراسة اللهجات، الذي انعقد في جامعة أسيوط سنة 1981م، أنه ترجم هذا الأطلس إلى العربية، ولكنه لم يجد له ناشراً حتى الآن !. ينظر: **دراسات في اللهجات العربية**، ص194.

(142) «في الأطلسين اللغويين لمصر واليمن»، بيتر بينهشتاد، ضمن أشغال **الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات**، عدد (6)، ص429.

(143) ينظر: المصدر السابق، ص430، «الأطلس اللغوي لمصر وملاحظات حول لهجات مصر»، مانفرد فويدش وبيتر بينشتيت، ضمن بحوث مؤتمر **دراسات في اللهجات العربية**، ص149-170، «مشاركة الجغرافيا في أطلس توبينجن للشرق الأدنى»، هلموت بلومه، بحثٌ منشورٌ ضمن كتاب **حوار بين الألمان والعرب**، ترجمة: د. مصطفى ماهر، ص184-187، «اتجاهات المستشرقين في دراسة الحياة اللغوية في العالم العربي الحديث»، د. محمود فهمي حجازي، **مجلة المجلة**، السنة العاشرة، العدد 114، 1966م، ص69.

أمَّا الدراسات اللسانية المعاصرة في مصر فقد تنبهت منذ فترة مُبكرة لأهمية الأطالس اللغوية، ودعت إلى الاستفادة منها عند دراسة اللهجات، القديم منها والحديث[144]. وتبدو ملامح ذلك في اتخاذها جانباً نظرياً وآخر تطبيقياً، وسنتحدث عن هذين الجانبين ـ على وجه التفصيل ـ ما أمكننا.

فأمَّا الجانب النظري فيتمثل في لفت الأنظار إلى هذه الأطالس اللغوية، وتعريف القارئ العربي بمناهج العمل بها، ويأتي في مقدمة هؤلاء اللسانيين الدكتور خليل عساكر، حيث ألقى بحثاً في الجلسة الحادية عشرة لمؤتمرمجمع اللغة العربية بالقاهرة المعقود في 8 يناير سنة 1949م، عن الأطلس اللغوي، ضَمَّنَه الحديث عن وظيفته في اللغة، وتأريخه الذي مَرَّ به، وطريقة العمل فيه، وكيفية استفادة اللهجات العربية الحديثة منه[145]. ويُمَثِّل هذا البحث ـ فيما أعلم ـ الركيزة الأساس والمصدر الرئيس لتناول اللسانيين المعاصرين لفكرة الأطالس اللغوية في جانبيها النظري والتطبيقي. وقد أورد الدكتور عساكر فيه طريقتين لعمل الأطلس اللغوي: إحداهما الطريقة الألمانية، والطريقة الأخرى الفرنسية، وذكر أن منهج العمل في الأطلس الألماني يقوم على تأليف أربعين جملةً جُمعت من اللغة الألمانية المشتركة، وطُبعت على شكل استمارة بها بياناتٌ خاصةٌ، وَوُزِّعت بمساعدة الحكومة على جميع المناطق الألمانية، وقام بجمع اللهجات المحلية معلمو المرحلة الابتدائية، وبعد أن جُمعت الإجابات ودُوِّنت بطريقة الإملاء العادية، بُدئ بعمل خريطة لكل لفظ على حِدَة، مع تحديد المناطق اللغوية المختلفة، ورُسمت خريطةٌ عامةٌ مُبَيَّنٌ عليها الحدود النهائية لهذه المناطق على وجه الإجمال. كما ذَكَرَ طريقة عمل الأطالس الفرنسية، وأنها تقوم على صنع

---

(144) ينظر ـ على سبيل المثال ـ: **الأصوات اللغوية**، د. أنيس، ص190، (ط3)، «الأطلس اللغوي»، د. خليل عساكر، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، 7/ 379، «الإذاعة وأصوات اللغة»، د. أنيس، **مجلة الفن الإذاعي**، العدد الثاني والثلاثون، السنة التاسعة، 1965م، ص6-7.

(145) نُشر هذا البحث أولاً في مجلة الثقافة المصرية، العدد 524، السنة 11، 1368هـ ـ 1949م، ص26-29، ونُشر في محاضر الجلسات للدورة الخامسة عشرة لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، ص433-443، ثم نُشر في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الجزء 7، 1953م، ص379-384.

خريطة للمنطقة المُراد عمل أطلس لها، ثم يُؤَلَّف كتابٌ خاصٌّ يُعرف بـ «كتاب الأسئلة»، يحتوي على مجموعة كبيرة من الأسئلة، شاملة لأهم الأشياء المشاهدة في تلك المنطقة اللغوية، ولأكثر الألفاظ شيوعاً في الحياة اليومية، مرتبةً ترتيباً موضوعياً بحيث يختصُّ كلُّ جزء من الأطلس بموضوع أو بعدَّة موضوعات ذات جواب مختصر، ويُدْفع هذا الكتاب إلى رائد لغوي ذي تدريب كامل في اللغة والأصوات، فيذهب إلى المنطقة المحددة، ويمكث فيها عدّة أيام، ويُختار راوٍ لغوي ذو مواصفات خاصة كما تقدم، وتُطرح عليه الأسئلة، ثم تُجمع الإجابات، وتُدرس وتُرتَّب تمهيداً لتوزيعها بشكل نهائي على الخريطة الموضوعة، وتدوين ذلك بالرموز الصوتية الدولية[146].

وبعده كتب الدكتور سعد مصلوح بحثاً رائداً آخر[147]، كان بمثابة تفصيلٍ ضافٍ لما أجمله الدكتور خليل عساكر. وكان مما ذكره منهج العمل في الأطلسين الإيطالي والأمريكي، والمآخذ التي وُجِّهت لهذه الأطالس بصفة عامة، ولعلَّ من أهم نقاط البحث أنه وضع من خلال المآخذ التي أُخذت على الأطالس الأوروبية، والمبادئ الأساسية للإحصاء، تصوراً عاماً لما ينبغي أن يكون عليه منهج العمل الميداني لأطالس اللغات، ومنهج العمل في مرحلة رسم الخرائط، وتوزيع الظواهر اللغوية والخصائص اللهجية عليها، ليتوصل بعد ذلك إلى رسم الخريطة المحصَّلة التي هي غاية ما يهدف إلى تحقيقه الأطلس اللغوي[148].

وبعد ذلك قدَّم الدكتور عبد الرحمن أيوب إطاراً مقترحاً لاستبانات مشروع الأطلس اللغوي العربي الشامل، وذلك في معرض دعوته لتكوين هيئة عربية صغيرة للإعداد لهذا العمل، وتخطيط النشاط له[149]. وقد حصر الدكتور أيوب

---

(146) ينظر: «الأطلس اللغوي»، د. خليل عساكر، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، 7/ 381-384. ولمزيد من التفاصيل ينظر: «عن مناهج العمل في الأطالس اللغوية»، د. سعد مصلوح، **حوليات كلية دار العلوم**، العدد الخامس، 1974-1975م، ص109-112، **أسس علم اللغة**، ماريو باي، ص132-133.

(147) نشره في **حوليات كلية دار العلوم**، العدد الخامس، 1974-1975م، ص107-125.

(148) لتفاصيل ذلك ينظر: المصدر السابق، ص116-125.

(149) جاء هذا الاقتراح في بحث له بعنوان «إطار مقترح لاستبانات الأطلس اللغوي العربي»، ألقاه في الملتقى الدولي الثالث للسانيات الذي نظمه مركز الدراسات والأبحاث =

هذا الإطار المقترح في طريقة جمع مادة الأطلس اللغوي، وإعداد المُخْبرين اللُّغويين، وتدوين النصوص بالكتابة الصوتية الدقيقة، وطريقة توزيع الوحدات اللغوية منفردةً على الخرائط اللغوية(150). ولم يتمكن الدكتور أيوب من صوغ استبانات محددة لهذا المشروع، لظروف ذكرها في نهاية اقتراحه المتقدم(151)، وإن كان قد أورد ما ذكره اللغوي الإنكليزي «دافيد كريستال» (David Crystal) من تساؤلات تُحدد الصفات والمجالات اللغوية التي يحاول الأطلس اللغوي اكتشافها وتحليلها(152).

وكان الدكتور أيوب قدَّم قبل هذا المقترح بفترة طويلة تصوراً مبدئياً عاماً عن كيفية العمل في الأطلس اللغوي للهجات العربية، فذكر أن المرحلة الأولى تبدأ باختيار قرية في كلّ منطقة من المناطق اللغوية، ثم تُجمع لهجة هذه القرية، ويُحدَّد مدلول كل لفظة من ألفاظها، مع ضرب الأمثلة لكل مدلول، ثم توضع في قاموس يُكتب كتابةً صوتيةً دقيقة، وبعد ذلك تأتي مرحلة دراسة هذه اللهجة دراسةً شاملةً لجوانبها المختلفة، الصوتي منها، والصرفي، والنحوي، والمعجمي، ويُعمل هذا مع بقية القرى التي تدخل ضمن نطاق المنطقة اللغوية. وبعد أن تُجمع هذه الأبحاث ـ التي من خلالها سيتضح أن هناك ظواهر مشتركة، وظواهر خاصة بكل قرية أو مجموعة من القرى ـ يتمُّ حصر كل ظاهرة على حِدَة، ويُخَصَّص لكل ظاهرة خريطةٌ مرسومٌ فيها الوطن اللغوي، ويُرسم خطٌّ يمرُّ بكل مكان توجد فيه هذه الظاهرة، ويُطلق على هذا الخطّ «خطّ التوزيع» (Isogloss)، ويقوم بوظيفة عزل القرى ذوات الظواهر المشتركة عن غيرها من القرى ذوات الظواهر الخاصة، كما يُبيِّن إنْ كانت الظاهرة صوتيةً، أم صرفيةً، أم نحويةً، أم معجميةً، ومن مجموع الخرائط التي تُبَيِّنُ خطوط التوزيع هذه يتكوَّن الأطلس اللغوي(153).

= الاقتصادية والاجتماعية بتونس سنة 1985م، ونُشر ضمن أشغال **الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات**، عدد(6)، 1986م، ص445-497.

(150) المصدر السابق، ص449-454.

(151) نفسه، ص496.

(152) نفسه، ص452-453.

(153) **التطور اللغوي**، ص123-126. وللمزيد ينظر: **علم اللغة الاجتماعي**، هدسن، ص65-69.

وبصفة عامة، فإن آراء كثير من اللسانيين المعاصرين في مصر تكاد تُجمع على أهمية عمل الأطالس اللغوية للغة العربية(154).

أمَّا الجانب التطبيقي فقد تمثَّل في إيفاد كلية الآداب بجامعة فؤاد الأول آنذاك (القاهرة حالياً)، الدكتور خليل عساكر ومعه مجموعة من الطلاب إلى مديرية «الفيوم» سنة 1947م كما تقدم، في رحلة علمية لدراسة لهجاتها، تمهيداً لعمل أطلس لغوي لمصر، واستغرقت الرحلة شهراً واحداً، جمعوا فيه مفردات لغويةً للهجات اجتماعية مختلفة(155)، وتُعَدُّ هذه الخطوة رائدةً في بابها، وإن كنَّا لانعلم شيئاً عن مصير هذا الأطلس، وهل أُنجز شيء منه أم لا ؟!. وبعدها قام أستاذنا الدكتور عبد الفتاح شلبي بعمل مصورة جغرافية للقطر المصري (مصر والسودان)، موزَّعاً عليها ظاهرة الإمالة في لهجات المتكلمين الآن، معتمداً في ذلك على استفتاء أجراه على طلبة دار العلوم وأساتذتها، وكليات جامعة الأزهر، وفق منهج رسمه لنفسه مُقتبس من الطريقة الألمانية والفرنسية(156). ثم كانت الخطوة التالية فيما ألحقه الدكتور عبده الراجحي بكتابه **اللهجات العربية في القراءات القرآنية**، من أطالس لغوية عديدة بلغت ثلاثةً وثلاثين أطلساً، جمع فيها العناصر اللهجية والظواهر اللغوية موزَّعةً على أماكنها في شبه الجزيرة العربية(157). وقد ذكر الدكتور الراجحي ـ على سبيل الظنّ ـ أن عمله هذا أوَّل

---

(154) ينظر في ذلك: **في علم اللغة العام**، د. عبد الصبور شاهين، ص99-102، **اللغة وعلوم المجتمع**، ص70-75، **التطور اللغوي**، د. أيوب، ص120-127، **اللهجات العربية في القراءات القرآنية**، ص205، **اللهجات العربية**، د. عبد الغفار هلال، ص396-410. وكان الأستاذ «شتيجر» (Steiger) ـ العالم السويسري ـ قد نَوَّهَ منذ زمن بعيد بقيمة الأطلس اللغوي للغة العربية. ينظر: «الأطلس اللغوي»، د. خليل عساكر، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، 7/ 379-380، وكذلك فعل «جان كانتينو». **دروس في علم أصوات العربية**، ص15.

(155) **الكتاب الفضي لكلية الآداب**، ص163.

(156) كان ذلك في كتابه: **في الدراسات القرآنية واللغوية ـ الإمالة في القراءات واللهجات العربية**، ص293-302. وأصل هذا الكتاب رسالة ماجستير قُدِّمت لكلية دار العلوم سنة 1952م.

(157) ينظر: **اللهجات العربية في القراءات القرآنية**، ص207-240.

محاولة في الدرس العربي[158]!. وهناك أعمالٌ علميةٌ لم نطَّلع عليها، ولكنَّ المصادر ذكرت أن أصحاب هذه الأعمال قاموا بعمل أطالس لغوية للهجات المدروسة، فمن ذلك ماذكره الدكتور محمود فهمي حجازي، والمستشرق الألماني «بيتر بنهشتاد»[*] من أن الدكتور فهمي أبو الفضل أقام أطروحته للدكتوراه عن «**لهجات الفلاحين في محافظة الشرقية**» بإحدى الجامعات الألمانية سنة 1961م، وألحق بها أربعين خريطةً صوتيةً[159]، ومن ذلك ـ أيضاً ـ ما يبدو من عنوان رسالة الماجستير للدكتور سعد مصلوح «**دراسة للهجات المنيا على ضوء الجغرافيا اللغوية**» التي قُدِّمت سنة 1968م لكلية دار العلوم، وهذا كلُّه يؤكد الاتجاه التطبيقي لعمل الأطالس اللغوية للهجات العربية الحديثة، وكَمْ كُنَّا نتمنى ـ وما زلنا ـ أن نرى هذه الأعمال وقد أصبحت في متناول الجميع؛ ليُستفاد من منهجها، وتكون خطوةً في الطريق الطويل الشاقّ والمهمّ لصناعة الأطلس اللغوي العربي.

ومن المُلاحظات في هذا المقام افتقاد الدراسات اللهجية المعاصرة لعمل أطالس لغوية لها، كما هي الحال في مؤلفات الدكتور عبد العزيز مطر السابق ذكرها، وكتاب الدكتور عبد المنعم سيد عبد العال **لهجة شمال المغرب تطوان وما حولها!**

وقبل أن أختتم هذا المبحث لا بدَّ من الإشارة إلى أن الاهتمام بصناعة الأطالس اللغوية ـ على النحو الذي مرَّ بنا ـ جديدٌ على البحث اللغوي العربي، ويُعَدُّ ثمرةً من ثمار الدراسات اللسانية المعاصرة، ولعلَّنا في هذا لانتفق مع من ذهب إلى «**أن الأطلس اللغوي كانت له بذوره في دراسات علمائنا القدماء، حين**

---

(158) **اللهجات العربية في القراءات القرآنية**، ص3.

(*) هكذا ورد اسمه في **الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات**، عدد (6)، ص6، 429، ولكنه ورد في **دراسات في اللهجات العربية**، ص149، 153، هكذا «بينر بينشتيت».

(159) ينظر: «اتجاهات المستشرقين في دراسة الحياة اللغوية في العالم العربي الحديث»، د. محمود فهمي حجازي، **مجلة المجلة**، السنة 10، العدد 114، 1966م، ص69 (الهامش)، «في الأطلسين اللغويين لمصر واليمن»، بيتر بنهشتاد، ضمن أشغال **الملتقى الدولي الثالث للسانيات**، عدد(6)، ص429. وقد ذكر الدكتور محمود فهمي حجازي أن عمل أبو الفضل طُبع بألمانيا سنة 1691م [هكذا]، ويبدو أن هذا خطأ مطبعي، والصحيح ماذكرتُ أنه سنة 1961م.

جمعوا النصوص اللغوية التي استخلصوا منها قواعد اللغة العامة، وفيما جمعوا من نصوص تتعلق ببعض اللهجات السائدة في بعض مناطق الجزيرة»(160). إنَّ هذا الصنيع الذي قام به أسلافنا من الممكن أن يندرج ضمن الجغرافيا اللغوية بصفة عامة، لكنه فيما أرى لايمتُّ بصلة للأطالس اللغوية على وجه الخصوص، وهذا ما أكَّده الدكتور هادي نهر حينما قال: «**إن وضع الحدود بين اللهجات وقبائلها، وإن لم يأخذ صورةً علميةً صارمةً تهتم بإيجاد خرائط مفصَّلة عن وجود الظواهر اللغوية المعيَّنة وانتشارها، بما يساعد في النهاية على تكوين الأطلس اللغوي الخاص بلهجة أو مجموعة من اللهجات، كما الحال اليوم، إلا أن فعل اللغويين العرب القدماء يشير إلى وجود فكرة الجغرافيا اللغوية لديهم»**(161)، فمبدأ جغرافيا اللغة وليس أطالس اللغة موجودٌ دون شك، ولكنه لم يتخذ ذلك الطابع العلمي الذي وضعته المدارس اللسانية الحديثة، وأفضى إلى صناعة الأطالس اللغوية بمفهومها المعاصر.

وعلى الرغم من أهمية الأطالس اللغوية في دراسة اللهجات، فإنها لم تسلم ـ كما ذكر بعض العلماء ـ من هَنَات تُقَلِّل من قيمتها العلمية، ولعلَّ من أهمها أنها «**لا تثبت على مرِّ الزمن، مادامت اللهجات المحلية تتغير، ربما بدرجة أسرع من اللغة الوطنية»**(162)، ولهذا فإن معاودة إجراء المسح اللغوي مرّةً بعد أخرى، يصبح ضرورةً علميةً ملحَّةً، وذلك ما كان قد حدث مع الأطلس الألماني، فقد ذكر الدكتور رمضان عبد التواب أن الألمان يعيدون الآن العمل في أطلسهم من جديد، نظراً لطول المدة التي استغرقها العمل في ذلك الأطلس، والتطور السريع الذي لحق باللهجات(163). على أنني أرى أن ذلك قد يُمَثِّل جانباً إيجابياً في دراسة اللهجات؛ إذْ من الممكن في ضوئه عقد موازنة بين الأطلسين القديم

---

(160) **اللهجات العربية**، د. عبد الغفار هلال، ص400.

(161) **علم اللغة الاجتماعي عند العرب**، د. هادي نهر، ص106-107، وينظر: **في علم اللغة العام**، د. عبد الصبور شاهين، ص88.

(162) **أسس علم اللغة**، ماريو باي، ص133. وينظر: **أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة**، د. نايف خرما، ص228.

(163) ينظر تعليقه على محاضرة الدكتور فويدش« حول أطلس اللهجات المصرية» ضمن كتاب: **دراسات في اللهجات العربية**، ص194.

والحديث، ومُلاحظة ما قد يكون طرأ على تلك اللهجات من تطور لغوي، كما أشار إلى هذا «ماريو باي»[164].

وهكذا يتضح لنا أن دراسة اللهجات في مصر سارت في اتجاهين: أولهما خُصِّصَ لدراسة اللهجات القديمة، والآخر للهجات الحديثة، وكان المنهج المتَّبع في دراسة اللهجات الحديثة هو ربطها بالفصحى من جهة، وباللهجات القديمة من جهة أخرى، وموازنتها بغيرها من اللهجات العربية، مع التركيز على دراستها في إطارها الاجتماعي والجغرافي. وارتبطت هذه الدراسة بظهور الأطالس اللغوية لأول مرة في تأريخ اللغة العربية في جانبيها النظري والتطبيقي، وقد اضطلعتْ الجامعات المصرية بالعناية بهذه الدراسة، واكتفى مجمع اللغة العربية برسم الخطط، ومناقشة النتائج، ونشر البحوث المتصلة بهذا الجانب في إصداراته العلمية.

وأنهي هذا المبحث بالقول: إن اللسانيين المعاصرين في مصر أسهموا في دراسة العلاقة بين البناء اللغوي والبناء الاجتماعي إسهاماً واعياً بهذا العنصر المهمّ في الدرس اللغوي، وقدَّموا في هذا الصدد أبحاثاً جادَّةً تنطوي على إدراك مسبق بقيمة النظرة الاجتماعية للغة، ولم يَنْسَ هؤلاء اللسانيون ـ وهم في مرحلة تأسيس هذا العلم (علم اللغة الاجتماعي)، وإقامة هيكله العام على هَدْيٍ من معطيات الدرس اللساني الحديث ـ أن يتتبَّعوا جذوره في الدرس اللغوي القديم، ومحاولة تأصيل بعض جوانبه ما أمكن[165]، على الرغم مما يستلزمه هذا العمل من قراءة موسَّعة للتراث القديم، وذلك أمرٌ لم يكن في مقدورهم، وبخاصة أنهم في مرحلة بناء وتنظير، وليسوا في مرحلة موازنة وتأصيل.

❊ ❊ ❊

(164) **أسس علم اللغة**، ص133.

(165) في هذا ردٌّ على الدكتور محمد حافظ دياب، الذي يرى أن دراسة اللغويين العرب في هذا الجانب بصفة عامة « تأرجحت بين الأخذ بالأطر المعرفية والمنهجية اللغوية، دون وعي لحدودها ومشكلاتها، وبين عدم تأصيلها في التراث اللغوي العربي القديم». «الأثنوميثودولوجيا ـ ملاحظات حول التحليل الاجتماعي للغة »، **مجلة فصول**، المجلد الرابع، العدد الثالث، 1984م، ص156-157.

الفصل الثاني

الجانب النَّفْسي

اهتمَّ علماء النفس باللغة في ضوء كونها أحد مظاهر السلوك الإنساني، الذي هو مجموع العادات والأفعال التي يقوم بها الإنسان، وهو موضوع علم النفس بصفة عامة، ومن أشهر هؤلاء «سكينر» (Skinner) الأستاذ بجامعة «هارفرد»، وصاحب الكتاب الشهير **السلوك اللفظي**. وبسببٍ من هذا تقابل علم اللغة مع علم النفس، ونتج عن هذا التقابل مايسمى بـ «علم اللغة النفسي Psycholinguistics»، أو «علم النفس اللغوي Linguistic Psychology»، وإن كان هناك ثمَّة فروق بينهما على النحو الذي سنبينه بعد قليل.

ويُعَدُّ هذا العلم ـ أعني علم اللغة النفسي ـ أحد فروع علم اللغة التطبيقي، وقد تفاوتت آراء العلماء في أهمية علم النفس لدراسة بعض قضايا اللغة، فبعض اللغويين ينظر لتلك العلاقة التي تربط بين العلْمين نظرة تشكُّك وعدم جدوى، فهذا «بلومفيلد» (Bloomfield) رائد المدرسة السلوكية (Behariouristic school) يذكر أنه يمكن أنْ نشقَّ طريقنا في دراسة اللغة من غير إشارة إلى نظرية واحدة من نظريات علم النفس، ويضيف إلى ذلك أنَّ فِعْلَنا هذا يحمي نتائجنا، ويجعلها أكثر أهمية[1]. وقد انتقد «بلومفيلد» بعض العلماء الذين قدَّموا تفسيرات سيكولوجية لقضايا لغوية، واصفاً إياها بأنها لم تُضف

---

(1) ينظر: **محاضرات في علم اللغة**، د. أحمد مختار عمر، ص36، «العلم اللغوي بين العلوم الحديثة»، ستورتفانت، **مجلة الأدب**، العدد الثالث، السنة الحادية عشرة، 1968م، ص69، «اللغة والفكر عند الطفل»، د. سيد غنيم، **مجلة عالم الفكر**، =

شيئاً إلى اللغة، بل زادتها غُموضاً[2].

وفي مقابل ذلك ذهب بعض علماء اللغة والنفس إلى أنَّ أيَّ دراسة لغوية لاتعتمد على دراسة القوى النفسية الكامنة وراءها، وأنَّ كلَّ دراسة نفسانية لا تقوم على دراسة اللغة، هي دراسة ناقصةٌ فاسدة النتائج[3].

ويقوم التفريق بين العلمين ـ علم اللغة النفسي وعلم النفس اللغوي ـ على أساسين، أحدهما تأريخيٌّ، والآخر موضوعيٌّ؛ فعلم النفس اللغوي أسبق في النشأة من علم اللغة النفسي؛ حيث برز الاهتمام به في نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، في حين أن علم اللغة النفسي ظهر مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين، أمَّا الناحية الموضوعية فهناك فرقٌ رئيسٌ بين مجال كلٍّ من اللغويين وعلماء النفس في تناول القضايا اللغوية وتحليلها، إضافةً إلى أن لكلّ علم موضوعاتٍ يختصُّ بدراستها، فعلم النفس اللغوي يهتمُّ بدراسة الصوت اللغوي قبل صدوره، أي أنه يُعنى بتحليل تلك العمليات العقلية التي تسبق صدور الصوت اللغوي (إنتاج الكلام)، كما يهتمُّ بدراسة الصوت اللغوي بعد صدوره، أي أنه يُعنى بالبحث في عملية إدراك السامع للأصوات واستقباله لها، وكيفية ذلك الإدراك، وهاتان المرحلتان ـ القبلية والبعدية ـ من اختصاص علم النفس، ويسمى العلم الذي يهتم بدراسة هذين الجانبين (المرحلتين) علم الأصوات السمعي أو النفسي (phonetics Auditory Or Psychological)، على حين يهتم اللغويون بالصوت أثناء صدوره، أي الكلام المنطوق نفسه[4].

= المجلد الثاني، العدد الأول، 1971م، ص98، **مناهج البحث في اللغة**، ص57، **علم اللغة في القرن العشرين**، جورج مونين، ترجمة: د. نجيب غزاوي، ص114 فما بعدها، **في نحو اللغة وتراكيبها**، د. خليل عمايرة، ص45-48.

(2) ينظر: «اللغة والفكر عند الطفل»، د. سيد غنيم، **مجلة عالم الفكر**، المجلد الثاني، العدد الأول، 1971م، ص97.

(3) **علم اللغة**، د. وافي، ص64.

(4) ينظر: **علم اللغة العربية**، د. محمود فهمي حجازي، ص49. وهناك خلاف بين العلماء في صلة هذه المراحل التي تنتظم العملية الكلامية باللغة وعلم النفس. لمعرفة ذلك ينظر: **الأصوات**، د. بشر، ص9-22.

وأمَّا موضوعاته فمنها: طبيعة اللغة (الشكل، والوظيفة، والاستعمال)، وفَهْم الجمل، والانتفاع بها في الاتصال، والتذكر والحفظ، وإدراك الكلام، وتخطيط الكلام وتنفيذه، والاكتساب (أول الخطوات اللغوية للطفل)، وتطور النمو اللغوي للطفل، والأصوات الأولى لدى الطفل، والمعنى والتفكير، واستعمالات المعنى، والمعنى في لغة الطفل، واللغة والتفكير. وأمَّا موضوعات علم اللغة النفسي فمنها: اكتساب لغة الأم في الطفولة، وتعلم اللغة الأجنبية، وتسمية الأشياء (العلاقة بين الاسم والشيء)، وأقسام الكلم، والتقويم النحوي (التصويب والتخطئة)، والجمل الأولى في حياة الطفل، واللغة والإدراك والتفكير (خطة المعنى)، والرموز الصوتية في اللغات الطبيعية، والشخصية والأسلوب، واللغة والإيحاء والإقناع، وأمراض الكلام وعيوب النطق... إلخ[5]. وهكذا نرى التداخل الواضح بين موضوعات هذين العلمين، مما حدا بكثير من الباحثين إلى عدهما علماً واحداً، بحيث إذا أُطلق أحدهما أُريد به الآخر. ويعود الفضل لـ «تشومسكي» في إبراز هذا الفرع من فروع علم اللغة، ونظريته اللغوية المتصلة بعلاقة اللغة بالعقل الإنساني.

أمَّا موقف الدراسات اللسانية المعاصرة في مصر من تناول هذا الجانب، فقد تبين من خلال استعراض المؤلفات في هذا الميدان، أن الذين أسهموا بنصيب وافر فيه هم من المختصين في علم النفس بصفة عامة، أمَّا اللسانيون فلا نكاد نجد مؤلَّفاً مستقلاً لأحدهم يعالج قضايا هذا العلم، باستثناء كتاب الدكتور وافي **نشأة اللغة عند الإنسان والطفل**[6]، ولكننا لا نعدم وجود تناولات جانبية

(5) لتفاصيل ذلك ينظر: **علم اللغة العربية**، د. محمود فهمي حجازي، ص48-50، **اللغة والطفل**، د. حلمي خليل، ص19-32، **سيكولوجية اللغة والمرض العقلي** د. جمعة سيد يوسف، ص11-37، **أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة**، د. نايف خرما، ص109-120، **الأصوات**، د. بشر، ص12-15، **اللغة وعلم النفس**، د. موفق الحمداني، ص5-15، **علم النفس اللغوي**، د. نوال عطية، ص13-17، Psychology and Language: An Introduction To Psycholinguistics. Herbert H. Clark, Eve V. Clark. P. 9-16.

(6) صدر لأول مرة سنة 1947م، عن دار الفكر العربي بالقاهرة، وطُبع ثانيةً سنة 1962م، بمكتبة دار العروبة بالقاهرة، والثالثة سنة 1971م، بمكتبة غريب بالقاهرة، ثم تتالت =

لتلك القضايا، كعلاقة اللغة والفكر، واكتساب اللغة، وتعلُّم اللغة الأجنبية، والمعنى عند السلوكيين. وقبل هذا فهناك إشاراتٌ عديدةٌ للجانب التنظيري لذلك العلم، كعلاقته بعلم النفس، والموضوعات التي يبحثها هذا العلم[7].

وفي واقع الأمر أنَّ الجانب النفسيَّ للغة في دراسات اللسانيين المعاصرين في مصر لا يُقارَن بما عليها حال الدراسة في الجانب الاجتماعي، فقد نال هذا الجانب عنايةً أكبر، حيث رأينا ـ فيما تقدم ـ أنَّ كثيراً من القضايا اللغوية فُسِّرت في ضوء الاعتبار الاجتماعي للغة، أمَّا الجانب النفسي للغة فلا نجد منه إلا النَّـزْر اليسير. فعلى سبيل المثال ذكر الدكتور أنيس أنَّ الحالة النفسية قد يكون لها دورٌ في تطور الأصوات، فحينما يميل الشعب إلى الاستقرار تتطور أصواته من الشدة إلى الرخاوة، ويحدث العكس إنْ مال الشعب إلى التنقل والترحال، ويَستأنس بهذا التفسير في ميل اللهجات المتحضرة إلى كثرة استخدام الأصوات الرخوة، وميل اللهجات البدوية إلى استخدام الأصوات الشديدة[8]. والذي يبدو أنَّ هذا التفسير ليس تفسيراً نفسياً مَحْضاً، بل هو نفسيٌ اجتماعيٌ، ومن المعروف أن هناك علماً يسمى **علم النفس الاجتماعي اللغوي** (Social Psychology of Language)، يهتمُّ بدراسة العوامل الاجتماعية المؤثرة في التصرف اللغوي للأفراد والجماعات[9]، وقد شعر الدكتور أنيس بشيء من هذا، فعقَّب على ذلك التفسير بما مفاده أنَّ الربط بين الأصوات والحالة النفسية إنْ صدق على مجتمع فلا يعني بالضرورة جريانه على بقية المجتمعات[10]. كما قدَّم الدكتور أنيس

= الطبعات بعد ذلك. ومباحث هذا الكتاب ـ كما سبق ـ مستلّةٌ من كتابه **علم اللغة**، ص82-179، 202-226 (الطبعة الأولى).

(7) ينظر: **علم اللغة**، د. وافي، ص31، **محاضرات في اللغة**، د. أيوب، ص26-32، **علم اللغة**، د. السعران، ص76-78، **محاضرات في علم اللغة**، د. أحمد مختار عمر، ص35-36، **علم اللغة في الفكر الغربي**، د. علي محمود مزيد، ص132-136، **علم اللغة العربية**، د. محمود فهمي حجازي، ص48-51، **التفكير اللغوي**، د. بشر، ص49-50، **المدخل إلى علم اللغة**، د. رمضان عبد التواب، ص138-146.

(8) **الأصوات اللغوية**، ص174 (الطبعة الثالثة).

(9) **معجم المصطلحات اللغوية**، د. رمزي بعلبكي، ص460.

(10) **الأصوات اللغوية**، ص174.

تفسيراً لظاهرة القلب المكاني يقوم على عامل نفسي هو الذاكرة أو الحافظة، وعلى الرغم من رفضه لفكرة «جسبرسن» (Jespersen) القائمة على ضعف الذاكرة لدى الأطفال، فإنه يُفَسِّر حدوث تلك الظاهرة في ضوء ما وهبه اللّٰه للإنسان من مخّ يختزن محصولاً لغوياً يتألف من سلاسل صوتية قد تكون كثيرة الشيوع، أو متوسطة، أو نادرة، فإذا خطرت في الذهن إحدى تلك السلاسل الصوتية القليلة الشيوع، تداعت لها بسرعة سلسلةٌ أخرى أشبه بها أو أقرب إليها، وهي في الوقت نفسه أكثر منها شيوعاً في كلام الناس، فتحلّ سلسلةٌ صوتيةٌ مكان أخرى، وبذا يحدث القلب المكاني. أي أن تلك السلسلة الصوتية تطفو على الشعور، ولذلك تبادر إلى الاستجابة قبل غيرها مما يساعد على حلول تلك السلسلة الصوتية محل غيرها[11]. وهكذا نرى مصطلحات وظواهر نفسية اعتمد عليها الدكتور أنيس في تفسير إحدى الظواهر اللغوية.

كما صرَّح الدكتور أنيس أنَّ معالجته لدلالة الألفاظ ـ وإنْ كان قد تناولها علماء النفس على ضوء الظواهر النفسية، كالشعور، وشبه الشعور، واللاشعور، والذاكرة، والتصور، والتخيل، وتداعي المعاني ـ سيسلك فيها مسلك اللغويين[12]، وهو حينما يُقَرِّر هذا المنهج لايُقَلل من شأن العوامل الخارجية في التحليل اللغوي، كالجانب النفسي والاجتماعي، ذات الأثر الواضح في دلالة الألفاظ، بل إنه لَيعترف بالقيمة العلمية لأبحاث كلٍّ من «أوجدن» (Ogden) و«ريتشاردز» (Richards) في الدّلالة، وهما من علماء النفس[13].

ويبدو أن الدكتور إبراهيم أنيس في الوقت الذي يعترف فيه بأهمية الظواهر النفسية في تفسير بعض القضايا اللغوية، فإنه لايدعو إلى الأخذ بها على عموم إطلاقها، وبجميع صورها وإشكالاتها، بل في إطار لغوي صِرْف، دون الدخول في متاهات علم النفس وقضاياه المتشعبة.

---

(11) «مسطرة اللغوي»، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة،** 29/ 7-12. وقد انتقد الدكتور داود عبده هذا التفسير، ورأي أن هناك عوامل نفسية يُعزى إليها السبب في حدوث هذه الظاهرة عند الأطفال، كضعف الذاكرة، وما يسمى بالتوقُّع عند الكبار. ينظر: **دراسات في علم اللغة النفسي،** ص91-102.

(12) **دلالة الألفاظ،** ص2-3.

(13) المصدر السابق، ص4.

أمّا الدكتور السعران فقد فسّر المعنى ـ كما تقدم ـ تفسيراً سلوكياً قائماً على أنَّ له مضمونين: أحدهما نفسيٌّ، والآخر منطقيٌّ[14]، مخالفاً بهذا رأي أستاذه «فيرث». وبصفة عامة، فالدكتور السعران كالدكتور أنيس في نظرته لتناول قضايا علم اللغة النفسي على أسس لغوية، ويتضح هذا في الدعوة التي أبداها لقيام دراسة لغة الطفل أو جوانب من لغته، وتأكيده على أنه لايكفي لعمل هذه الدراسة التزود بنظريات علم النفس المختلفة، بل لابدَّ من الاعتماد على ثقافة لغوية حديثة[15].

وأمّا الدكتور كمال بشر فقد انتقد نظرية «أولمان» للمعنى، التي تقوم على أساس نفسي بَحْت، كما انتقد نظرية «بلومفيلد» في المعنى، القائمة على المذهب السلوكي[16]، وقد فَصَّلْتُ القول في هذه المسألة في الفصل الخاص بالجانب الدّلالي[17]. والذي أودُّ إثباته هنا هو أن الدكتور كمال بشر من خلال حديثه عن علاقة علم اللغة بعلم النفس، أوتفسير الظواهر اللغوية ـ ومنها المعنى ـ على أساس نفسي، يرى أنه ينبغي أن يتمَّ ذلك في إطار ضَيِّق، فالحقائق اللغوية هي التي يجب أن تكون سيِّدة الموقف في معالجة تلك القضايا، ولكن هذا لايمنع من الاستعانة بالأسس النفسية والعقلية استعانةً غير مباشرة، وبأسلوب لغوي[18]، وهذا ـ كما صرَّح الدكتور بشر ـ رأي أستاذه «فيرث»[19].

ووظيفة علم اللغة النفسي عنده ليست هي الوصف والتحليل، وإنما «**الاهتمام بالعلاقات التي تربط بين الرسالات الكلامية والفرد الذي يُرسلها أو يستعملها، إنه يدرس مسيرة التواصل الكلامي، وتتابع الصورة الكلامية**»[20]. وهكذا نرى الدكتور كمال بشر متفقاً مع الآراء السابقة في الاعتراف بأهمية

---

(14) **علم اللغة**، ص302-304.

(15) **اللغة والمجتمع**، ص20.

(16) ينظر: تقديمه لكتاب «أولمان»: **دور الكلمة في اللغة**، ص6-7، وتعليقه الوارد في الكتاب المذكور، ص65-66 (الهامش)، **دراسات في علم اللغة**، ق2، ص156-171، **دراسات في علم اللغة**، ق1، ص15-18.

(17) ينظر: ص377 فما بعدها.

(18) ينظر: تقديمه لكتاب «أولمان» السابق، ص6-7 (الهامش).

(19) **الأصوات**، ص11.

(20) **التفكير اللغوي بين القديم والحديث**، ص50.

الجانب النفسي في دراسة قضايا اللغة، ولكنْ في حدود ضيقة، ودون طغيان على حقائق اللغة.

وأمّا الدكتور تمام حسان فقد ذكر أن مراقبة اللغويين لسلوك الطفل اللغوي من قبيل مراعاة العنصر الشخصي في اللغة، وهو عنصرٌ مهمٌّ لايمكن تجاهله في اللغة. ويُلحق بذلك ـ كما يذكر الدكتور تمام ـ دراسة العيوب النطقية، والأمراض العصبية المتصلة باللغة. واكتساب اللغة عند الدكتور تمام أكثر مايكون شَبَهاً من الناحية النفسية بعملية اكتساب العادات[21]. وبوجه عام، فإن الدكتور تمام حسان في الوقت الذي يعترف فيه بعدم استطاعة علم اللغة الاستغناء عن الدراسات العلمية والفلسفية، ومنها علم النفس، فإنه يَعُدُّ هذا العلم من أقلِّ العلوم فائدةً في الدراسات اللغوية[22].

وأمّا الدكتور عبد الرحمن أيوب فقد دعا إلى الاستفادة من علم النفس في دراسة العمليات العقلية للكلام، وعاب على اللغويين العرب هروبهم من مواجهة المسؤولية التي تُمليها على المتخصِّص تطورات فرع تخصُّصه، ومنها سَبْر أغوار النفس الإنسانية، وتحطّم الحواجز التي كانت تفصل بين علم اللغة وعلم النفس[23]. وقد قام الدكتور أيوب بتفسير حدوث القلب المكاني تفسيراً نفسياً قائماً على أنه ينتج عن نوع من الخطأ السيكولوجي، هو اضطراب الفرد في ترتيب الأصوات، مما يجعله غير قادر على تلقي الأصوات وإنتاجها بشكل سليم[24]. ومع أن الدكتور عبد الرحمن أيوب متحمّسٌ لهذا الجانب من الدراسة، فإنه يُحَذِّر من سيطرتها ـ ومعها الدراسة الاجتماعية ـ على الدراسات اللغوية[25]، مما يعني إمكانية الاستعانة بها دون أن يكون ذلك على حساب الجانب اللغوي.

---

(21) **اللغة بين المعيارية والوصفية**، ص68، 83-86.

(22) **مناهج البحث في اللغة**، ص34، 200-210.

(23) **محاضرات في اللغة**، ص26-32، **الكلام - إنتاجه وتحليله**، ص7-11 .

(24) **محاضرات في اللغة**، ص171-177. وقد أيّد بعض اللسانيين المعاصرين هذا التفسير. ينظر: **علل التغير اللغوي**، د. مصطفى التوني، ص104-106. وللمزيد ينظر: **دراسة الصوت اللغوي**، ص335.

(25) **أصوات اللغة**، ص23.

ولابدَّ من الإشارة ـ ونحن في هذا الصدد ـ إلى أنَّ الاتجاه النفسي في دراسة اللغة يُعَدُّ امتداداً لذلك الاتجاه الذي عُني بنظريات علم النفس في الدراسات الأدبية والنقدية المعاصرة في مصر، وكان قد بدأ به ـ فيما تذكر المصادر التي أرَّخت له ـ الأستاذان محمد خلف اللَّه أحمد، وأحمد أمين، في كلية الآداب بجامعة فؤاد الأول آنذاك، حيث أنشأت الكلية سنة 1938م دراسةً جديدةً لطلاب الدراسات العُليا، تدور حول علاقة علم النفس بالأدب، وأُسندت تدريس هذا الموضوع إليهما[26]. كما كان للشيخ أمين الخولي توجُّهٌ مماثلٌ لهذا، حيث كتب سنة 1945م مقالاً عن علم النفس الأدبي[27]، وفي سنة 1947م أصدر الأستاذ محمد خلف اللَّه أحمد كتابه **من الوجهة النفسية في دراسة الأدب ونقده**، وتبعه في هذه الوجهة الأستاذ حامد عبد القادر، إذْ صدر له سنة 1949م كتاب **دراسات في علم النفس الأدبي**، وكلاهما ـ كما نعلم ـ من ذوي الثقافة اللغوية.

ولم يقتصر هذا الاتجاه على دراسة الأدب ونقده، بل شمل البلاغة وعلومها أيضاً، وخير من يُمَثِّل ذلك الشيخ أمين الخولي، حيث نشر سنة 1936م مقالاً عن «البلاغة وعلم النفس»[28]، وكان ـ كما يذكر الدكتور عزّ الدين إسماعيل ـ يعهد لأحد المتخصصين في الدراسات النفسية بإعطاء طلابه في الجامعة مقدمةً نفسيةً قبل أن يحاضر لهم في البلاغة[29].

هذه وقفةٌ سريعةٌ مع نظرة اللسانيين المعاصرين في مصر للجانب النفسي في دراسة اللغة، وسأتناول فيما يلي إسهامهم في بحث موضوعين يُعَدَّان من أهمِّ موضوعات علم اللغة النفسي، هما: اللغة والفكر، واكتساب اللغة.

---

(26) ينظر: **من الوجهة النفسية في دراسة الأدب ونقده**، محمد خلف اللَّه أحمد، التمهيد، ص5 (الطبعة الثانية).

(27) نشره في: **مجلة علم النفس**، المجلد الأول، 1945م، ص36-51، ثم أورده ضمن كتابه: **مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب**، ص177-215.

(28) نشره في: **مجلة كلية الآداب**، الجامعة المصرية، المجلد الرابع، الجزء الثاني، 1936م، ص135-168، ثم ضمَّن هذه المقالة كتابه: **مناهج تجديد**. . . ، ص177-215.

(29) **التفسير النفسي في الأدب**، ص14. ولمزيد من التفاصيل حول الاتجاه النفسي في دراسة الأدب ينظر: **نحو منهج نفسي في نقد الشعر**، سعد أبو الرضا، ص37 فما بعدها.

اللغة والفكر[30]

شغل هذا الموضوع طوائف من العلماء، كالمناطقة، والفلاسفة، وعلماء النفس، والاجتماع، والأدب، واللغويين أيضاً. وقد ذكر «فندريس» (J. Vendryes) أنَّ هذه المسألة «**وإن كانت مسألةً سيكولوجيةً قبل كل شيء، فلا يُسوغ للعالم اللغوي أن يُهملها بأية حال**»[31]، كما ذكر «بول» (Pool) أن مجال الاهتمام الأول لعلماء اللغويات هو العلاقة بين اللغة والفكر[32]، وحيث إن الأمر كذلك فقد أسهم بعض اللسانيين المعاصرين في مصر في دراسة هذه القضية على النحو الذي سنستعرضه في هذا الجزء من الدراسة.

وعلينا بدايةً أنْ نذكر أنَّ الأسئلة التي تُطْرح في هذا المقام هي: هل هناك فكرٌ بدون لغة (رموز لغوية)؟، وهل الفكر واللغة وجهان لعملية نفسية واحدة؟، وإذا كان هناك فكرٌ ولغةٌ فأيُّهما سابقٌ للآخر؟، وأيُّهما أكثر تأثيراً على الآخر؟.

---

(30) صدرت مؤلفاتٌ مستقلةٌ تحمل هذا العنوان، ففي سنة 1948م، صدر كتاب بعنوان **اللغة والفكر**، وهو مجموعة محاضرات ألقاها أربعةٌ من أعضاء هيئة التدريس بمعهد التربية العالي للمعلمين، وفي سنة 1967م أصدر الدكتور عثمان أمين كتاباً بعنوان **في اللغة والفكر**، وهو يمثِّل مجموعة المحاضرات التي ألقاها على طلبة قسم الدراسات الأدبية واللغوية بمعهد البحوث والدراسات العُليا التابع لجامعة الدول العربية بالقاهرة. وترجم الدكتور أحمد عزت راجح سنة 1954م كتاب «جان بياجيه» **اللغة والفكر عند الطفل**، كما ترجم الدكتور طلعت منصور سنة 1976م كتاب «فيجوتسكي» **التفكير واللغة**، وكتب الدكتور سيد غنيم مقالاً قيِّماً عن «اللغة والفكر عند الطفل» نُشر في **مجلة عالم الفكر**، المجلد الثاني، العدد الأول، 1971م، ص91-130، وقد خُصِّص هذا العدد لدراسة هذه القضية، كما كتب الدكتور طلعت منصور مقالاً بعنوان «العلاقة بين التفكير واللغة»، نشره في **مجلة المجمع المصري للثقافة العلمية**، الدورة 45، 1975م، ص99-129، وألقى الدكتور إبراهيم مدكور بحثاً في الجلسة الحادية عشرة من جلسات مؤتمر المجمع في دورته الثامنة عشر بعنوان «الفكر واللغة»، ونُشر في **مجلة المجمع**، 9/ 9-13.

(31) **اللغة**، ص96.

(32) نقلاً عن: «العلاقة بين اللغة والفكر ودورها في تنمية مهارات اللغة الثانية»، د. شاكر عطية قنديل، **مجلة معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى**، مكة المكرمة، العدد الأول، 1402هـ ـ 1982م، ص161.

وإزاء هذا تكوَّنت نظرياتٌ ثلاثٌ هي بحسب تسلسلها التأريخي: نظرية العزل المطلق بينهما، وإنكار وجود أيّ أثر لأحدهما على الآخر، ونظرية انصهار الفكر باللغة، ونظرية استقلال الفكر عن اللغة استقلالاً نسبياً، مع تلاحمه العضوي بها، والأثر المتبادل بينهما[33].

ونبدأ عرض آراء اللسانيين المعاصرين في مصر بما يراه الدكتور أنيس من ارتباط اللغة بالفكر ارتباطاً وثيقاً، بل لقد أصبح من الصعب تصور أيّ نوع من التفكير دون لغة، ويؤكِّد الدكتور أنيس أن هذه العلاقة أصبحت حقيقةً علميةً برهنت التجارب المتعددة على صحتها[34].

أمَّا الدكتور حسن ظاظا فيقرِّر أن هذه القضية من أشدِّ مباحث علم اللغة تعقيداً، وأكثرها طرافةً في وقت واحد، ويرى ـ بعد أن استعرض آراء مجموعة من العلماء المحدثين، النفسيين والفلاسفة واللغويين ـ أنه لا كلام (لغة) بدون فكر، ولافكر بدون كلام، فالفكر هو المضمون الخفيُّ للغة، وهذا يعني أنهما شيء واحد، وهما متصاحبان، فاللغة ظاهرةٌ مرافقةٌ للفكر، ولكنها ليست هي الفكر بعينه[35].

ويؤكد هذه النظرية الدكتور عبد الصبور شاهين، حيث يرى أن هناك تلازماً وثيقاً بين اللغة والتفكير، وأن هذا التلازم يبدأ مُنْذ يعي الإنسان حقيقة وجوده، فالفكر، أو ما يُسميه الدكتور عبد الصبور «اللغة الداخلية»، واللغة، وهي نظامٌ من العلامات ذوات الدّلالة الاصطلاحية، واللذان يُمثِّلان عملية الاتصال الإنساني، هما أشبه بالعُملة النقدية، ذات وجهين متكاملين ومتلازمين، وفقدان أحدهما يعني ضياع قيمة الآخر، بل إنَّ من أصعب عمليات التجريد الفلسفي انفصال حركة الفكر عن كلمات اللغة[36].

---

(33) ينظر: **اللغة والفكر**، د. نوري جعفر، ص122-136، **اللغة وعلم النفس**، د. موفق الحمداني، ص185، **سيكولوجية اللغة والمرض العقلي**، د. جمعة سيد يوسف، ص150، **التفكير واللغة**، فيجوتسكي، ترجمة: د. طلعت منصور، ص72 فما بعدها.

(34) **دلالة الألفاظ**، ص68-69.

(35) **اللسان والإنسان**، ص69-95.

(36) **في علم اللغة العام**، ص70-73.

إنَّ هذين الرأيين لَيَدُلَّان دلالةً واضحةً على أن الفكر ليس كائناً قبل اللغة، ولا اللغة كائنةً قبل الفكر، بل هما مُرتبطان ببعضهما ارتباطاً قوياً، دون انفصال بينهما، بمعنى أنه ليس أحدهما سابقاً للآخر. إلا أنني ألمس من خلال تناول الدكتور حسن ظاظا لهذه القضية ـ أعني قضية اللغة والفكر ـ أن الفكر سابقٌ للغة، يقول في هذا الخصوص: «... **ومع ذلك فلأن اللغة كانت أول مخلوقات الفكر، ولأنها لم تنفصل عنه لحظة واحدة، وهو لم يستغن عنها على مدى تأريخ الإنسانية الطويل، فقد امتزجت به..**»[37]، وهنا لابدَّ من الإشارة إلى أمرين: أحدهما أن المقصود بالأسبقية في هذا المقام أسبقية الرُّتبة أو الحيثية، كما يقول فلاسفة الإسلام، لا أسبقية الزمان أو الوجود في الأعيان، باصطلاح علماء الكلام[38]. والأمر الآخر أن مسألة الأسبقية والتقدم في هذه القضية أياً كانت وجهتها، لصالح الفكر أو اللغة، لايتوقَّف عليها كبير شأن، بل لاأهمية لها مطلقاً، ومن أجل هذا فالقول بصدارة الفكر للغة لايمكن القبول به، كما لايمكن قبول عكسه، كما أثبت ذلك عددٌ من الباحثين من خلال الدراسة العلمية الموضوعية للغة، فهما كما يقول الدكتور عبده الراجحي: «**يخضعان لتأثير متبادل قد يكون متساوياً، بل إنَّ تأثير اللغة في الفكر قد يكون أقوى من تأثير الفكر في اللغة**»[39].

ويتفق الدكتور حلمي خليل مع الآراء السابقة في أن العلاقة بين اللغة والفكر علاقة اتحاد، ويؤثر كلٌّ منهما في الآخر، ويرى أن النظرة إليهما بوصفهما عمليتين منفصلتين نظرةٌ خاطئةٌ[40].

---

(37) **اللسان والإنسان**، ص94، وممن يذهب إلى القول بسبق الفكر للغة الدكتور عثمان أمين. ينظر: **في اللغة والفكر**، ص31-35. وللمزيد حول هذه القضية ينظر: المصدر السابق، ص37-39، **اللغة والفكر**، د. نوري جعفر، ص104-107.

(38) **في اللغة والفكر**، د. عثمان أمين، ص33.

(39) **فقه اللغة في الكتب العربية**، ص75.

(40) **المولد ـ دراسة في نمو وتطور اللغة العربية بعد الإسلام**، ص28، وللمزيد ينظر: **علم اللغة العام**، د. توفيق شاهين، ص144-147، **اللهجات وأسلوب دراستها**، د. أنيس فريحة، ص70-71، « اللغة والفكر بين علم النفس وعلم اللسانية »، د. بسام بركة، **مجلة الفكر العربي المعاصر**، العددان 18-19، 1982م، ص65-71.

والواقع أننا لو تتبعنا آراء المختصين في الفلسفة أو علم النفس أو الأدب بشأن هذه القضية، لوجدنا أنها تجمع على وجود صلة وثيقة تربط بين اللغة والفكر[41]، وهذا الاتجاه هو الأكثر شيوعاً وقبولاً لدى الدراسات المعاصرة، فالصلة ثابتةٌ ولكن الخلاف يكمن في طبيعة هذه الصلة.

وقبل أن أنتقل إلى موضوع اكتساب اللغة أودُّ أنْ أشير إلى أنَّ الدكتور حسن ظاظا حاول تأصيل هذه الفكرة (علاقة اللغة بالفكر) في دراسات الأقدمين، فأورد نصّاً طويلاً لإخوان الصفا في إحدى رسائلهم، أثبت من خلاله أنَّ القدماء تناولوا هذه القضية بطريقة مدهشة[42]، كما أنَّ الدكتور عبده الراجحي أثبت من خلال تعريف ابن جني للغة، بأنها أصواتٌ يُعَبِّر بها كلُّ قوم عن أغراضهم، وعلى وجه التحديد كلمة (أغراضهم)، أنه كان على معرفة بهذه العلاقة، فهذه الكلمة تعني "التفكير" بلغة العصر الحديث، بل إنها أكثر شموليةً من لفظة التفكير التي يُقتصر معناها على الصورة العقلية أو العمليات الذهنية[43].

* * *

(41) ينظر ـ على سبيل المثال ـ: **في اللغة والفكر**، د. عثمان أمين، «الفكر واللغة ـ تمهيد»، د. أحمد أبو زيد، **عالم الفكر**، المجلد 2، العدد 1، 1971م، ص3-10، «اللغة والفكر عند الطفل»، د. سيد غنيم، **عالم الفكر**، المجلد 2، العدد 1، 1971م، ص110-129، **المسلك اللغوي ومهاراته**، محمد عبد الحميد أبو العزم، ص31-32، **اللغة والفكر**، مجموعة من الباحثين، ص6-7، 44، 61، **سيكولوجية اللغة والمرض العقلي**، ص143-158. وللمزيد ينظر: **اللغة والفكر**، د. نوري جعفر، ص121-146، **مفهوم المعنى ـ دراسة تحليلية**، د. عزمي إسلام، ص18-20.

(42) ينظر: **اللسان والإنسان**، ص24-28. وقد أورد الدكتور منذر عيَّاشي نصوصاً للشهرستاني، والإمام الغزالي، وابن حزم، تُبَيِّن هذه العلاقة. ينظر: «سيمياء اللغة والفكر»، **مجلة علامات**، (جدة ـ السعودية) الجزء 6، المجلد 2، 1413هـ، ص126، 135. وللمزيد ينظر: **التفكير اللساني في الحضارة العربية**، د. عبد السلام المسدِّي، ص46-56.

(43) **فقه اللغة في الكتب العربية**، ص69-76. والواقع أنَّ مصطلح "التفكير" من المصطلحات الغامضة التي تعددت آراء العلماء في تحديد مدلولها، فبعضهم يرى أنه يُقْصَدُ به الأفكار، سواء كانت صوراً ذهنيةً، أو أفكاراً مجردةً، إضافةً إلى الاتجاهات العامة للفكر، وطرق التفكير وأساليبه. ينظر: **مفهوم المعنى**، ص18. ويرى بعضهم =

اكتساب اللغـة

سبق أن تحدثت عن هذا الموضوع أثناء تناولي للجوانب المعيارية في النحو العربي، وسأتناوله هنا بوصفه يُشَكِّل مبحثاً مهماً من مباحث علم اللغة النفسي.

والمقصود باكتساب اللغة هنا هو «**دراسة المراحل المختلفة التي يمرُّ بها الطفل منذ لحظة الميلاد، حتى يستطيع التحكم في لغة المجتمع الذي وُلد فيه ويستعملها**»(44). واكتساب اللغة قد يكون في الصِّغر، أي في مرحلة متقدمة من العمر، كما هي الحال عند الأطفال، وقد يكون في الكِبَر، أي في مرحلة متأخرة من عمر الإنسان، كما هو الشأن في تعلُّم اللغات الأجنبية.

ويُفَرِّق العلماء بين مصطلحي اكتساب اللغة وتعلُّمها، فاكتساب اللغة (Language acquisition) يَتِمُّ في ظروف لامنهجية، على حين أن تعلُّمها (Learning) يحدث في ظروف منهجية منظمة(45)، وكلا هذين الموضوعين يندرجان ضمن مباحث علم اللغة النفسي كما تقدم.

ويُعَدُّ الأستاذ محمد خلف اللّه أحمد من الروَّاد الذين تناولوا هذا الموضوع، وذلك في كتابه **الطفل من المهد إلى الرشد**(46)، إلا أنَّ هذه الدراسة

= أن الفكر هو أحد العمليات أو الوظائف العقلية أو المخيَّة التي تشمل أيضاً الذاكرة والانتباه، والخيال واللغة. ينظر: **اللغة والفكر**، د. نوري جعفر، ص98.

(44) **اللغة والطفل ـ دراسة في ضوء علم اللغة النفسي**، د. حلمي خليل، ص56 .

(45) «اللسانيات التطبيقية في العالم العربي»، د. محمود إسماعيل الصيني، بحثٌ منشورٌ ضمن ندوة: **تقدم اللسانيات في الأقطار العربية**، ص234-235.

(46) صدر هذا الكتاب لأول مرة سنة 1358هـ ـ 1939م، عن مطبعة الرحمانية بالقاهرة. وهناك دراسةٌ قيمةٌ عن اكتساب الطفل للغة من خلال آراء الأستاذ محمد خلف اللّه أحمد، قدَّمها الدكتور حلمي خليل إلى الندوة العلمية التي انعقدت في كلية الآداب بجامعة الإسكندرية تخليداً لذكرى الأستاذ محمد خلف اللّه ـ رحمه اللّه ـ سنة 1985م، وقد طُبعت سنة 1987م بعنوان **اللغة والطفل ـ دراسة في ضوء علم اللغة النفسي**، وصدرت عن دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية، ثم طُبعت ثانيةً بدار النهضة العربية، بيروت، وقد كُتب على هذه الطبعة أنها الأولى، وأنها صدرت سنة 1407هـ ـ 1986م، ولكن هذا ليس صحيحاً، كما أخبرني الدكتور حلمي خليل.

«تنتمي بأكملها إلى الجهود التي بذلها علماء النفس في دراسة اكتساب اللغة»[47]، بمعنى أنها دراسةٌ نفسيةٌ صِرْف، ليس فيها للجانب اللغويّ أثرٌ يُذكر.

وقد تناول هذا الموضوع بشكل أساس علماء النفس[48]، وإن كان اللسانيون المعاصرون في مصر لم يغفلوا عنه، إذْ أَوْلَوه شيئاً من عنايتهم، غير أنَّ هذه العناية لم تكن هدفاً في ذاتها، بل كانت وسيلةً إلى غاية، فالذين تعرضوا له إمَّا بغرض دراسة نشأة اللغة، أو بغرض فهم وظيفتها الاجتماعية، أوبغير هذا وذاك، على النحو الذي سيتضح فيما يُستقبل من هذه الدراسة.

ونبدأ بدراسة الدكتور وافي؛ حيث إنه من أوائل من تناولوها بشيء من التفصيل، فقد تحدَّث عن أنواع التعبير في الطفولة، النظري منها والمكتسب، والمراحل التي يمرُّ بها الطفل في نموه اللغوي، وقد حدَّد هذه المراحل بأربع: الأولى، وتكون من الولادة حتى الشهر الخامس، ويظهر في هذه المرحلة التعبير الطبيعي عن الانفعال بقصد الاستجابة لطلباته، وتكون المرحلة الثانية من الشهر الخامس إلى أواخر السنة الأولى، وتتميز برُقيّ بعض أنواع التعبير لديه، وفهمه لمدلول كثير من الكلمات والجمل التي يسمعها من المحيطين حوله دون استطاعته محاكاتها، أمَّا المرحلة الثالثة فتكون من أواخر السنة الأولى إلى سن الخامسة أو السادسة أو السابعة تبعاً لظروف النمو اللغوي لدى كل طفل، وهي مرحلة التقليد اللغوي للأصوات اللغوية، وأصوات الحيوان، والطيور، ومظاهر الطبيعة، ومحاكاة الكلمات... إلخ. وتتميز الظواهر المتعلقة بالدّلالة في هذه المرحلة باستخدامها الموسَّع (عموم الدّلالة)، وأمَّا ظواهر الصرف والاشتقاق فتخلو لغة الطفل منهما في هذه المرحلة، ومع تقدم عمره يظهر في لغته شيء من مراعاة هذين الجانبين، كما يميل إلى القياس والسير على وتيرة واحدة، كأن

---

(47) **اللغة والطفل...**، د. حلمي خليل، ص60، وينظر: المصدر نفسه، ص56.

(48) لعل من أوائل هذه الدراسات كتاب الدكتور صالح الشماع **اللغة عند الطفل**، الذي صدر سنة 1955م، ثم طُبع ثانيةً بعنوان **ارتقاء اللغة عند الطفل من الميلاد إلى السادسة** عام 1962م، بدار المعارف بمصر. للمزيد حول هذه المؤلفات ينظر: «اللسانيات التطبيقية في العالم العربي»، د. محمود إسماعيل الصيني، ضمن ندوة: **تقدم اللسانيات في الأقطار العربية**، ص234-236.

يقول حصان وحصانة، خروف وخروفة... إلخ، كما أن تركيب الجمل يبدو ساذجاً في هذه المرحلة، وخالياً من أدوات الربط بين عناصر الجملة، ويتأثر الطفل في مفردات لغته وتراكيبها وقواعدها بالوسط المحيط حوله بدرجة كبيرة جداً. وأمَّا المرحلة الرابعة فتبدأ من سن السادسة أو السابعة أو الثامنة تبعاً لاختلاف الأفراد، وهي مرحلة الاستقرار اللغوي، وفيها تأخذ اللغة وضعها الطبيعي، ويرسخ كثيرٌ من العادات الكلامية لديه[49].

كما تناول الدكتور وافي عوامل اكتساب اللغة، وناقش نظرية حاسة النظر[*]، وأثرها في التقليد اللغوي، مُفَنِّداً إياها، ومثبتاً بالأدلة عدم صحتها، كما ناقش رأي من يذهب إلى أن التقليد اللغوي للطفل عمليةٌ آليةٌ مجردةٌ من الإرادة والقصد والتفكير، وأثبت أنها عمليةٌ فطريةٌ، تنبعث عن قصد وإرادة وعمل فكر. ثم تعرَّض لآراء العلماء بشأن نشأة اللغة الإنسانية، وربطهم بينها وبين مراحل تطور النمو اللغوي عند الطفل، وهو في هذا يؤيد رأي من يذهب إلى وجود علاقة بين النشأتين، فالمراحل التي يمرُّ بها الطفل في نموه اللغوي تُشَابه المراحل التي اجتازتها اللغة الإنسانية في نشأتها[50].

وهكذا يبدو لنا أنَّ الدكتور علي عبد الواحد وافي من خلال تناوله لعملية الكسب (الاكتساب) اللغوي أقرب إلى اللغويين منه إلى علماء النفس. هذا شيء، وشيء آخر أن المراحل الأربع التي ذكر أن نمو الطفل اللغوي يمرُّ بها، هي المراحل نفسها ـ مع اختلاف المسمَّيات فقط ـ التي ذكرها اللغويون وعلماء النفس، فمُعظم الباحثين من هؤلاء يوزِّعون مراحل نمو الطفل اللغوي إلى أربع هي: مرحلة ماقبل اللغة (الصُراخ)، ومرحلة المناغاة، ومرحلة التقليد، ومرحلة الكلام الحقيقي وفهم اللغة[51]. أمَّا التقليد اللغوي فهو ـ دون شك ـ ذو أثر مهمّ في اكتساب اللغة، سواء أكان ذلك في الأصوات أم في العبارات والجمل،

---

(49) ينظر: **نشأة اللغة عند الإنسان والطفل**، ص113-154.

(*) المقصود بهذه النظرية رؤية الطفل لشفتي المتكلم وحركتهما، ومحاكاته لها، وإخراجه الصوت الذي يتناسب معها. ينظر: المصدر السابق، ص158.

(50) المصدر السابق، ص155-174، وينظر: ص31-34.

(51) ينظر: **اللغة عند الطفل**، صالح الشماع، ص53 فما بعدها، «اللغة والفكر عند =

وهناك عنصرٌ مهمٌّ آخر هو التلقين، وهو لايقلُّ أهميةً عن سابقه، وكلاهما وسيلتان «**أجمع علماء النفس وعلماء اللغة ـ أيضاً ـ على التسليم بدورهما الفعَّال في اكتساب الطفل اللغة، أصواتاً، وكلمات، وجملاً**»[52]، وكون التقليد، أو ما يُطلق عليه علماء النفس المحاكاة (Imitation)، إرادياً أو آلياً، فهناك أنواع أربعة له حسب تصنيف «دكرولي» (Decroly)، وهو تصنيفٌ قائمٌ على الثنائيات التالية: تقليدٌ تلقائيٌّ وآخر إراديٌّ، وتقليدٌ بفهم وآخر بدونه، وتقليدٌ عاجلٌ وآخر مؤجَّلٌ، وتقليدٌ دقيقٌ وآخر غير دقيق[53]، وكلُّ نوع له مرحلته الزمنية الخاصة به، على اختلاف بين الباحثين في ذلك، وهذا يعني أن التقليد ذو صورتين: إحداهما تلقائيةٌ، والأخرى إراديةٌ، والخلاف قائمٌ بين العلماء حول أهمية كلّ صورة في اكتساب الطفل للغة[54].

وتلزم الإشارة هنا إلى أنَّ فكرة التقليد هذه التي نادى بها أصحاب النظرية السلوكية ظلت تفسيراً مقبولاً لدى الفكر اللساني الحديث، حتى جاء عالم اللغة الأمريكي المعاصر «تشومسكي»، فرفضها وقدَّم نظريةً أخرى سُميت بـ «**نظرية القُدرة اللغوية الفطرية**»، وتقوم على أن عقل الطفل يحتوي على خصائص فطرية تجعله قادراً على اكتساب اللغة بصورة إبداعية لابصورة تقليد أومحاكاة[55].

أمَّا ما ذكره الدكتور وافي من أن هناك ارتباطاً وتشابهاً بين نشأة اللغة وتطور مراحل نمو الطفل اللغوي، فمعلومٌ أن هذه النظرية متأثرةٌ بنظرية التطور اللغوي التي

= الطفل»، د. سيد غنيم، **مجلة عالم الفكر**، المجلد الثاني، العدد الأول، 1971م، ص102فما بعدها، **اللغة والمجتمع**، د. السعران، ص22 فما بعدها، **الألسنية ولغة الطفل العربي**، جورج كلاس، ص49 فما بعدها.

(52) **اللغة والطفل**، د. حلمي خليل، ص79. وينظر: **الطفل من المهد إلى الرشد**، ص23-24، **اللغة عند الطفل**، صالح الشماع، ص101 فما بعدها.

(53) ينظر: **اللغة عند الطفل**، صالح الشماع، ص112، «اللغة والفكر عند الطفل»، د. سيد غنيم، **مجلة عالم الفكر**، المجلد الثاني، العدد الأول، ص107 فما بعدها.

(54) ينظر: **اللغة عند الطفل**، صالح الشماع، ص112-115.

(55) ينظر: **اللغة والطفل**، د. حلمي خليل، ص30-31، 81-86. ولتفاصيل أكثر حول مقومات هذه النظرية ينظر: **المدخل السلوكي لدراسة اللغة**، د. مصطفى التوني، ص61 فما بعدها، **الألسنية ولغة الطفل العربي**، ص140-155، «اللسانيات النفسية بين المدرستين السلوكية والإدراكية»، مجيد الماشطة، **مجلة قافلة الزيت** (الظهران ـ السعودية)، العدد 9، المجلد 38، 1990م-1410هـ، ص36-37.

هي بدورها متأثرةٌ بقانون التطور العام الذي قال به «داروين» (Darwin)[56]. وليس الدكتور وافي وحده الذي يذهب هذا المذهب، بل يتفق معه الدكتور حسن عون[57]، وسوف نرى موقف بعض اللسانيين المعاصرين من هذه المسألة.

وقبل أن أواصل عرض الجهود اللسانية المعاصرة في دراسة اكتساب اللغة، تجدر الإشارة إلى أن دراسة الدكتور وافي عن هذه القضية لم تكن حديثاً نظرياً فحسب، بل قرنه بجانب تطبيقي، تمثَّل في إجراء ما ذكره من أسس وقواعد ونظريات على أبنائه من الذكور والإناث، فكان بهذا كمن يريد تأكيد صحة ما يذهب إليه بواسطة الأمثلة الواقعية، والتجارب الشخصية، وهذا أمرٌ ملموسٌ في كل مناحي دراسته. والطريقة التي استخدمها الدكتور وافي في هذه الدراسة هي طريقة الأساليب البيوغرافية ـ وإن لم يُصَرِّحْ بهذا أو يُشِرْ إليه ـ، وهي من أقدم طرق دراسة اكتساب اللغة عند الطفل، وأكثرها انتشاراً لدى الأوروبيين، وتعتمد هذه الطريقة على المُلاحظة المباشرة (العارضة)، دونما حاجة لاستخدام الأجهزة والأدوات، وتقتصر على دراسة عدد محدود جداً من الأطفال، هم في الغالب من أبناء الباحثين أنفسهم. وقد وُجِّهَ لهذه الطريقة انتقاداتٌ عديدةٌ، لعلَّ من أهمها أنها تتَّسم بتدخل العوامل الذاتية، مما يجعلها تبتعد عن الموضوعية[58].

أمَّا الدكتور إبراهيم أنيس فقد تناول هذه المسألة في مواضع متعددة، في سياق حديثه عن الأصوات اللغوية، وعن نشأة الكلام، وعن اكتساب الدّلالة ونموها، وعن كيفية إثارة الأصوات للدّلالات اللغوية في الأذهان. فمراحل نمو الطفل اللغوي عنده تتوزَّع على ثلاث مراحل هي: مرحلة الصراخ، ثم المناغاة،

---

(56) ينظر: **فقه اللغة في الكتب العربية**، ص89 فما بعدها، **المدخل إلى علم اللغة**، د. رمضان عبد التواب، ص119-124. وللمزيد ينظر: **اللهجات وأسلوب دراستها**، ص45-46.

(57) **اللغة والنحو**، ص28-36.

(58) ينظر: اللغة عند الطفل، صالح الشماع، ص12-14، «اللغة والفكر عند الطفل»، د. سيد غنيم، **مجلة عالم الفكر**، المجلد الثاني، العدد الأول، 1971م، ص99-101. ولمزيد من التفاصيل ينظر: **اكتساب اللغة**، مارك ريشل، ترجمة: د. كمال بكداش، ص39-42، **الألسنية ولغة الطفل العربي**، ص40-43.

ثم التقليد[59]، وهو في هذا التوزيع يسير مع ما ارتضاه عالم اللغة الدانماركي «اوتوجسبرسن» (Otto Jesperson)[60]، ولايختلف عنه سوى في تسمية المرحلة الثالثة وتوزيعها على فترتين، فـ «اوتوجسبرسن» يُسمِّيها مرحلة الكلام، ويقسمها إلى فترتين: اللغة الصغيرة، واللغة المشتركة[61]، في حين أن الدكتور إبراهيم أنيس يُسمِّيها ـ كما سبق ـ مرحلة التقليد، دون توزيع لها، وقد سبق أنْ ذكرنا أن عنصر التقليد يتكون عند الطفل في مرحلة اللغة المشتركة، أو ما تسمى بمرحلة الكلام الفعلي[62].

وقد تتبع الدكتور أنيس كيفية تطور الأصوات في هذه المراحل، والظواهر اللغوية التي تحدث لتلك الأصوات، من إبدال، وقلب، وسقوط، وتنغيم، ونبر للمقاطع، وتكرارها (تضعيفها)، كما تناول محاولات الطفل المتكررة لإصلاح أخطائه في نُطق الأصوات بُغْيَةَ الوصول إلى النطق الصحيح[63].

وممَّا اتضح لي أن دراسة الدكتور أنيس للاكتساب اللغوي للطفل في الجانب الصوتي لاتكاد تخرج عما ذكره «اوتوجسبرسن»، بل يبدو تأثره الواضح بذلك. والمسألة الثانية في هذه الدراسة أنَّ الدكتور إبراهيم أنيس يرفض تلك النظرة التي تربط بين نشأة اللغة عند الإنسان وتطور مراحل نمو الطفل اللغوي، التي قال بها ـ كما سبق ـ الدكتور وافي والدكتور حسن عون، ويرى أن ذلك من باب الغُلُوّ، معللاً هذا بأن هناك فرقاً شاسعاً بينهما، فالطفل مُقَلِّدٌ لمن حوله في اكتساب لغته، في حين أنَّ الإنسان مخترعٌ للغته، ولكنه يستدرك قائلاً: إنه لامانع من الاستئناس بالمراحل الأولى لنمو الطفل اللغوي في بحث نشأة اللغة[64]. ويتفق معه في هذه النظرة كلٌّ من الدكتور حسن ظاظا، والدكتور عبد الصبور

---

(59) **الأصوات اللغوية**، ص156 فما بعدها (الطبعة الثالثة).

(60) *Language, Its nature, development and origin*. P. 103-114.

(61) المصدر السابق. وينظر: **اللغة والمجتمع**، د. السعران، ص22-31.

(62) **اللغة والطفل**، د. حلمي خليل، ص78.

(63) **الأصوات اللغوية**، ص156-169.

(64) **دلالة الألفاظ**، ص24-26. وللمزيد ينظر: **اللسان والإنسان**، د. حسن ظاظا، ص18-19، **لغات البشر**، ماريو باي، ترجمة: د. صلاح العربي، ص19.

شاهين، والدكتور رمضان عبد التواب[65] في حين يرفضها الدكتور عبد الرحمن أيوب من أساسها، ويصفها بعدم الواقعية[66].

أمَّا اكتساب اللغة عند الطفل في جانبه الدّلالي، وهو موضوعٌ قلَّما تنبَّه له اللسانيون المعاصرون في مصر؛ حيث عُنيت أغلب دراساتهم في هذا الميدان بالجانب الصوتي، وصوغ الألفاظ والكلمات والجمل، فقد تناوله الدكتور أنيس بشيء من التفصيل، وكانت نقطة البدء في دراسته هذه أنَّ الطفل تصادفه عقبات كثيرة في احتوائه دلالة الألفاظ أكثر من تلك التي تقابله في الجانب الصوتي والنحوي[67]، ويبدأ فهم الطفل لمدلول الألفاظ قبل أن يقوم بتقليد نطق تلك الألفاظ، مما يعني أنَّ الفهم لدى الطفل سابقٌ لنطقه[68]، وهذا ما قال به «جسبرسن»[69]. أمَّا بدء مرحلة الفهم الدّلالي لديه فتتم حينما يربط بين ما يسمعه وما يترتب عليه من أحداث، ويكون هذا بعد السنة الأولى من عمره، ويذكر الدكتور أنيس أن البداية الأولى لإدراك الطفل للدّلالات تتمُّ بصورة غير مكتملة، مما يعني أن خصوصية الدّلالة تُدرك لدى الأطفال قبل إدراكهم لعموميتها، فالكلمة التي يسمعها الطفل لأول مرة يتلقاها وكأنها عَلَمٌ من الأعلام، لايُطلق إلا على ذلك الشيء المحدد الذي ارتبط به في تلك التجربة، ثم لاتلبث في مرحلة لاحقة أن تُعَمَّم الدّلالة لديه، بحيث يُطلق اسم الشيء على كلٍّ ما يشبهه، كأنْ يُطلق لفظ أم أو أب على كل امرأة أو رجل يشبهانهما في الملبس أو الهيئة، وحتى يصل إلى الدّلالة الصحيحة فإنه يلاقي مشقة دون ذلك[70]. كما ذكر

---

(65) ينظر: **اللسان والإنسان**، ص18-19، **في علم اللغة العام**، ص46-50، 57-66، **المدخل إلى علم اللغة**، ص119-124.

(66) **محاضرات في اللغة**، ص15-16.

(67) **دلالة الألفاظ**، ص92.

(68) المصدر السابق، ص86.

(69) *Language*. . . ., p. 113-114. وينظر: **اللغة والمجتمع**، د. السعران، ص29، **اللغة عند الطفل**، صالح الشماع، ص89 فما بعدها، **دراسات في علم اللغة النفسي**، ص86.

(70) **دلالة الألفاظ**، ص87-90، 148-152. وتتفق معه في ذلك الدكتورة نوال عطية. ينظر: **علم النفس اللغوي**، ص27. وهناك آراء أخرى لاتتفق مع هذه النظرة. ينظر: **الألسنية ولغة الطفل العربي**، ص209-210، «اللغة والفكر عند الطفل»، د. سيد غنيم، **مجلة عالم الفكر**، المجلد الثاني، العدد الأول، 1971م، ص121.

الدكتور أنيس أن إدراك المحسوسات لدى الطفل أسبق من إدراكه للمعنويات[71].

ويختم هذه الدراسة بذكر المصاعب التي يواجهها الطفل في اكتساب دلالة الألفاظ، ومنها: الألفاظ ذات الدّلالات المتقابلة أو المتضادة، والألفاظ التي تدل على أكثر من معنى (المشترك اللفظي)، والكلمات متشابهة الأصوات، والكلمات التي تختلف دلالتها باختلاف السياق، ويذكر في هذا الصدد أن انتقال الدّلالة من مجال إلى مجال (المجاز) يتقبله الطفل دون غرابة أو دهشة، وبخاصة تلك المجازات التي يسهل تفسيرها، وتتضح علاقة المجاز فيها[72]، ويؤكد الدكتور أنيس أهمية التجارب السابقة للأطفال، وارتباطها الوثيق بدلالات الأشياء[73]. وهذا صحيحٌ فقد أثبتت الدراسات النفسية أن للخبرة تأثيراً مباشراً في تكوين الدّلالات اللفظية، بل لقد عُدَّت هي المسؤولة الأولى عن تكوين المعاني[74]، وعلى الرغم مما يبدو على هذا الرأي من مبالغة في جعل التجارب والخبرات التي يتعرض لها الطفل مسؤولةً في المقام الأول عن تكوين الدّلالات؛ حيث هناك عوامل أخرى لها أهميتها أيضاً في اكتساب الدّلالة عند الطفل[75]، فإن نوع الخبرات وتعددها يظلّان يمثّلان عاملاً رئيساً في تطور الدّلالة لدى الطفل.

وهكذا يتضح لنا أنَّ الدكتور إبراهيم أنيس أوقف دراسته للنمو اللغوي للطفل على جانبين هما: الجانب الصوتي، والدّلالي، وهما جانبان مهمان دون شك، في حين أن الجوانب التركيبية والصرفية، وتكوين الجمل والعبارات، لم تنل منه ما هي قمينةٌ به.

---

(71) **دلالة الألفاظ**، ص157. وينظر: **اللغة والطفل**، د. حلمي خليل، ص75، **الألسنية ولغة الطفل العربي**، ص208.

(72) **دلالة الألفاظ**، ص90-94.

(73) المصدر السابق، ص94، 151. وقد ذكر الدكتور السعران أن «فيرث» يرى أن تتبع النمو اللغوي للطفل يجدر أن يكون مرتبطاً بالتجارب المهمة التي تمرُّ بها حياة الطفل. ينظر: **اللغة والمجتمع**، ص21.

(74) **علم النفس اللغوي**، ص27، 66.

(75) لمعرفة هذه العوامل ـ وهي بصفة عامة تمثل عوامل اكتساب اللغة عند الطفل ـ ينظر: **اللغة عند الطفل**، صالح الشماع، ص143-153.

أمَّا الدكتور السعران فقد عالج السلوك اللغوي للطفل ضمن حديثه عن اللغة والمجتمع، وكأنه بهذا يشير إلى أن هذا الموضوع من مباحث علم اللغة الاجتماعي، بل إنه صرَّح بأن دراسة السلوك اللغوي للشخص يقود إلى فهم الوظيفة الاجتماعية للغة[76]، وهو بهذا يتفق مع أستاذنا الدكتور تمام الذي سبق أن أشرنا إلى رأيه في دراسة سلوك الطفل اللغوي، وذلك ما اتبعه اللغوي الإنكليزي م. م. لويس (M. M. Lewis) في كتابه **اللغة في المجتمع**[77].

وقد سار الدكتور السعران في دراسة مراحل نمو الطفل اللغوي حسب ماذكره «جسبرسن» في التقسيم الثلاثي لتلك المراحل التي أقرها علماء اللغة المحدثون، مشيراً إلى أن دراسة أستاذه «فيرث» في هذا الصدد، والترتيب المرحلي الذي اتبعه فيها، شيء يختلف عن الترتيب الذي تقرر في نتائجها[78].

وهكذا تَتَبَدَّى لنا ملامح دراسة اللسانيين المعاصرين في مصر عن الاكتساب اللغوي[79]، وقد رأينا مدى اعتمادها في كثير من جوانبها على الدراسات الغربية الحديثة، النفسي منها، واللغوي، والاجتماعي.

وأختتم هذا العرض بالإشارة إلى أنَّ بعض اللسانيين العرب حاول تأصيل هذه المسألة في دراسات القدماء، فأورد نصوصاً تدل ـ رغم قلَّتها ـ على تَنَبُّهِهِم لها، وعنايتهم بها[80].

---

(76) **اللغة والمجتمع**، ص18.

(77) ينظر: ص31-95 من هذا الكتاب، ترجمة: د. تمام حسان.

(78) **اللغة والمجتمع**، ص18-31.

(79) هناك دراساتٌ لغويةٌ أخرى تناولت هذا الجانب لم نتعرض لها؛ لأنها متأخرة زمنياً عن الفترة الموضوعة لهذه الدراسة. ينظر ـ على سبيل المثال ـ: **علل التغير اللغوي**، د. مصطفى التوني، ص111-120.

(80) ينظر في ذلك: **اللغة بين المعيارية والوصفية**، ص68، **دراسات في علم اللغة**، د. فاطمة محجوب، ص71-106. وللمزيد ينظر: **علم اللغة الاجتماعي عند العرب**، د. هادي نهر، ص71-76. ولعلَّ من أوفى الدراسات في هذا الصدد ـ فيما أعلم ـ تلك الدراسة التي قام بها الدكتور عبد السلام المسدِّي، وخصَّصها لنظرية اكتساب اللغة من خلال المنظور العربي، وقد أثبت في ضوء استنطاقه للنصوص العربية التي أوردها لطائفة من العلماء القدامى، كابن جني، وأبي حيان، وابن وهب، وابن خلدون، والقاضي عبد الجبار، وإخوان الصفا، والجرجاني، والفارابي، وابن سينا، والجاحظ، أنَّ =

وهناك مسألةٌ أرى أنها جديرةٌ بالذكر في نهاية هذا الفصل، وهي أنَّ موضوع أمراض الكلام وعيوب النطق ـ وهو من القضايا ذات الأهمية القصوى في علم اللغة النفسي ـ لم ينل من اللسانيين المعاصرين في مصر عنايةً تُذكر، وكلُّ ما هناك إشاراتٌ سريعةٌ ترد في ثنايا حديثهم عن أهمية علم الأصوات[81]، أو أهمية العناية بعلاج لغة الطفل[82]، ونستثني من ذلك تلك الدراسات القيِّمة التي قام بها على حِدَة كلٌّ من الدكتورة فاطمة محجوب، والدكتور عبد اللّه ربيع، والدكتور محمود فهمي حجازي، وخُصِّصت لعيوب النطق كما يراها الجاحظ من خلال كتابه **البيان والتبيين**[83]، وقد تولى ذلك نيابةً عنهم كلٌّ من علماء النفس والطب، حيث أسهموا بجهد كبير في سدِّ هذه الثغرة، وملء هذا الفراغ[84].

= الفكر اللغوي العربي استطاع النفاذ إلى خصائص الظاهرة الإنسانية بالاعتماد على ملابسات اقتنائها وطرائق تحصيلها، كما أثبت أيضاً سَبْقَ علماء العربية لـ «تشومسكي» ونظريته في اكتساب اللغة التي تقوم ـ كما تقدم ـ على أن اللغة مَلَكَةٌ فطريةٌ تُكتسب بالحدس دون التقليد والتلقين. ينظر: «نظرية العرب في اكتساب اللغة»، **مجلة الأقلام**، العدد 8، السنة 14، 1979م، ص3-16.

(81) ينظر: **أصوات اللغة**، د. أيوب، ص24، **الأصوات**، د. بشر، ص18-19، **دراسة الصوت اللغوي**، د. أحمد مختار عمر، ص353.

(82) ينظر: **في علم اللغة العام**، د. عبد الصبور شاهين، ص63-66.

(83) ينظر: **دراسات في علم اللغة**، ص71-86، **الملامح الأدائية عند الجاحظ في البيان والتبيين**، ص181-286، **علم اللغة العربية**، ص245-251. وهناك دراسةٌ أخرى في الموضوع نفسه قام بها الدكتور مازن الوعر (سوريا) وأوردها ضمن كتابه **قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث**، ص533-556، وله أيضاً عرضٌ تحليليٌّ للتجربة الأمريكية في دراسة الأمراض اللغوية. ينظر: **مجلة المعرفة (دمشق)**، العدد 204، 1979م، ص208-217.

(84) من المؤلفات الرائدة في هذا المجال: **أمراض الكلام**، د. مصطفى فهمي، صدر لأول مرة سنة 1951م، دار مصر للطباعة، ثم تتالت طبعاته بعد ذلك. وممن أسهم في ذلك من الأطباء الدكتور فؤاد البدري في كتابه **أسرار الصمم وعيوب الكلام**، صدر سنة 1985م، عن مؤسسة أخبار اليوم ـ الكتاب الطبي ـ العدد رقم (37). وللدكتور حسين خضر كتاب **علاج الكلام**، صدر سنة 1952م، مطبعة خلف، القاهرة، وللدكتورة ملاك جرجس كتاب **اللجلجة واضطرابات الكلام**، صدر عن مكتبة المحبة بالقاهرة، د. ت، وله طبعةٌ ثالثةٌ صدرت سنة 1990م، دار اللواء، الرياض.

إنَّ الاهتمام بهذا الجانب من الدراسات اللغوية النفسية يفيد الطفل في التغلب على ما قد يعترضه من مشكلات نطقية، كما يفيد الإذاعيين، والخطباء، والممثِّلين، وغيرهم ممن يتعامل مع الكلمة المنطوقة، على الأداء اللغوي السليم، وقد أصبح هذا المجال علماً قائماً بذاته يسمى «**علم تصحيح النطق**» (Phoniatrics)(85). ونظراً لأهميته قامت هيئة الإذاعة المصرية بإنشاء معهد للتدريب الإذاعي بالقاهرة، شارك في إلقاء المحاضرات فيه نخبةٌ من علماء الأصوات، كالدكتور إبراهيم أنيس(86)، وأستاذنا الدكتور تمام، كما أدخل المشرفون على معهد الفنون المسرحية مادة (الصوتيات وقواعد النطق)، وأسندوا مسؤوليتها إلى المتخصصين في علم الأصوات، ومنهم الدكتور تمام، والدكتور كمال بشر(87)، وأنشئ في بعض المؤسسات التعليمية عياداتٌ نفسيةٌ، ووحداتٌ علاجيةٌ لأمراض الكلام وعيوب النطق(88)، كما أنَّ قسم الدراسات الصوتية بكلية الآداب جامعة الإسكندرية، كان من أهدافه تخريج أفراد متخصصين لعلاج عيوب النطق والكلام(*).

ويعجب المرء حينما يستقرئ التراث العربي فيجد أن القدماء ـ بمختلف

(85) ترجم الدكتور عبد الصبور شاهين هذا المصطلح إلى «علم الأصوات العلاجي». ينظر: ترجمته كتاب: **علم الأصوات**، مالمبرج، ص269، وبعضهم ترجمه إلى «علم عيوب النطق». ينظر: **معجم المصطلحات اللغوية**، د. رمزي بعلبكي، ص376.

(86) ينظر: **الأصوات اللغوية**، ص1، (الطبعة الرابعة)، «الإذاعة وأصوات اللغة»، د. إبراهيم أنيس، **مجلة الفن الإذاعي**، العدد 32، السنة 9، 1965م، ص3-7. وللمزيد ينظر: «الكلمة المذاعة»، د. كمال بشر، **مجلة الفن الإذاعي**، العدد 36، السنة 10، 1966م، ص3-17، **دراسات في علم اللغة**، د. فاطمة محجوب، ز ـ ط.

(87) **الأصوات**، د. بشر، ص171 (الهامش).

(88) **أمراض الكلام**، د. مصطفى فهمي، ص4.

(*) مما تجدر الإشارة إليه أن جامعة الجزائر تُعَدُّ ـ كما يذكر الدكتور محمد حسّان الطيّان ـ أول جامعة عربية تقتفي أثر الجامعات العالمية في إنشاء أقسام خاصة لدراسة ظواهر أمراض الكلام، حيث كان يوجد في معهد العلوم اللسانية والصوتية التابع لها تخصّصٌ يُمنح بموجبه خريج الطب درجة الماجستير في علم أمراض الكلام بأحد فرعيه السمعي الصوتي، أو الصوتي الإكلينيكي. ينظر: **مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق**، المجلد 60، الجزء 3، 1405هـ ـ 1985م، ص515 (الهامش).

توجهاتهم العلمية ـ قد وضعوا لبِنَات هذا العلم، سواء كان ذلك في صورة دراسات متناثرة في مؤلفات الأداء القرآني (التجويد)، والمعاجم اللغوية، والبلاغة، ولحن العامة[89]، أو في إفراد بعضهم له مؤلَّفاً مستقلاً[90].

وبعد، فإنه يتضح لنا ـ بعد العرض المتقدم ـ أنَّ إسهام اللسانيين المعاصرين في مصر في دراسة الجانب النفسي يتضح أكثر ما يتضح في تناولهم للموضوعات التي تندرج تحت مسمًّى علم اللغة النفسي، دون أن يكون لتفسير الظواهر اللغوية نصيبٌ من التحليل النفسي، باستثناء ماسبق ذكره من تفسير الدكتور أنيس والدكتور أيوب لظاهرة القلب المكاني. وقد تفاوت مستوى ذلك الإسهام من مسألة لأخرى، فعلى حين نالت بعض تلك المسائل حظاً موفوراً من العرض والمناقشة، والدراسة والتحليل، ظلَّ بعضها الآخر بعيداً عن التناول المتأني الدقيق. وشيء آخر أن بحثهم لقضايا اللغة في ضوء معطيات علم النفس اتَّسَمَ بالحذر والحيطة من أن تطغى هذه المعطيات على دراسة تلك القضايا.

أمَّا تناولهم للجانب التأصيلي لدراسة مباحث علم اللغة النفسي ـ بصفة عامة ـ في دراسات القدماء، فقد تبيَّن أنه لم يحفل بما يستحقه، وليس له منهم سوى العرض السريع[91]، وأودُّ أنْ أشير إلى أنه قد أمكن الوقوف على نموذج

---

(89) هناك دراسةٌ عن **عيوب الكلام عند اللغويين العرب**، قامت بها الدكتورة وسمية المنصور (الكويت)، ونُشرت في حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الحولية السابعة، 1406هـ ـ 1986م، وقد تتبعت فيها ـ ما أمكنها ـ دراسات القدماء لهذا الجانب، وهناك دراسةٌ تأصيليةٌ أخرى في الموضوع نفسه قدَّمها الدكتور خليل العطية (العراق) ضمن كتابه: **في البحث الصوتي عند العرب**، ص92-106.

(90) هو فيلسوف العرب أبو يوسف الكندي (ت نحو260هـ)، وله رسالةٌ في اللّثغة، نشرها محقَّقةً محمد حسَّان الطيان في: **مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق**، المجلد 60، الجزء 3، 1405هـ ـ 1985م، ص515-532. وهناك دراسةٌ قيِّمةٌ عن هذه الرسالة قام بها الدكتور فخري الدباغ. ينظر: «اللثغة عند الكندي وفي ضوء علم اللغة الحديث»، **مجلة المجمع العلمي العراقي**، العدد 3، 1980م، ص86-103، كما قام الدكتور خليل العطية بعرض دقيق لأبواب هذه الرسالة قبل أن تُنشر. ينظر: **في البحث الصوتي عند العرب**، ص94-96.

(91) للتعرف على شيء من ذلك ينظر: **الدراسات اللغوية عند العرب**، **محمد حسين آل ياسين**، ص442.

واحد تبين لي من خلاله أنَّ بعض القدماء كانوا على إدراك واعٍ بأهمية العامل النفساني في تفسير الظواهر اللغوية، فقد فسَّر ابن جني ظاهرة المماثلة الصوتية بصورها المتعددة، من إدغام، وإقلاب، وإتباع حركي، بأنها تحدث توقُّعاً من المتكلم بأنَّ الصوت الثاني هو الذي يأتي من بَعْد، فالتغيير الذي يقع في تلك الصور التماثلية تَصَوَّرَتْهُ العرب قبل أن يقع، فابتدأوا بتغييره؛ «**لأن كلَّ ما يُتوقَّع إذا ثَبَتَ في النفس كونه، كان كأنه حاضرٌ مشاهَدٌ**»[92]، فالتوقُّع (anticipation) ـ وهو ظاهرةٌ لغويةٌ نفسيةٌ كما يقول الدكتور داود عبده[93] ـ هو الذي يُفَسِّر حدوث هذه الظاهرة، وتفسير ابن جني هذا هو عَيْنُهُ الذي قال به اللغويّ الفرنسي «فندريس»[94]، ومن المعروف أنَّ «فندريس» يذهب في تفسير التغيرات الصوتية بصفة عامة مذهباً نفسانياً يقوم على أنَّ عقل المتكلم هو المسؤول عن ذلك في نهاية الأمر[95].

* * *

(92) **الخصائص**، 1/ 33، وينظر: المصدر نفسه، 1/ 31-33.

(93) **دراسات في علم اللغة النفسي**، ص101.

(94) **اللغـة**، ص93-94. وقد ناقشتُ هذه المسألة بتوسُّع في رسالة الماجستير (**ظاهرة التماثل عند توالي الأصوات العربية الصامتة**)، ص220-222، 386-387.

(95) **اللغـة**، ص96. وينظر: المصدر نفسه، ص62-96، **علل التغير اللغوي**، د. مصطفى التوني، ص101-106.

الفصل الثالث

الجانب المقارن

يُعَدُّ المنهج المقارن من أقدم المناهج الحديثة في دراسة اللغة، ويقوم هذا المنهج على تصنيف اللغات الإنسانية إلى فصائل وأسر لغوية بناءً على تشابهات صوتية وصرفية ونحوية ودلالية، ودراسة العلائق بين لغتين أو أكثر داخل الفصيلة أو الأسرة اللغوية الواحدة. وكانت نشأة هذا المنهج في اللغات الهندية الأوروبية، ثم انتقل إلى باقي الأسرات اللغوية، ونتج عنه ظهور علم اللغة المقارن (Comparative Linguistics).

ويعود الاهتمام بالدراسات المقارنة في مصر إلى ما بعد إنشاء الجامعة المصرية سنة 1908م، حيث استقدمت أساتذةً زائرين متخصِّصين في السّاميات المقارنة (علم مقارنة اللغات السّامية)؛ ليقوموا بالتدريس في قسم الآداب[*]، وكان معظم هؤلاء ـ كما سبق في التمهيد ـ من كبار المستشرقين الألمان، مثل ليتمان، وشاده، وبرجشتراسر[1]، وبعضهم كان من إيطاليا كالعلامة جويدي، مما

(*) كان هذا القسم نواةً لكلية الآداب التي افتُتح بها قسمٌ للغة العربية واللغات السامية، ثم تحول اسمه إلى «قسم اللغة العربية واللغات الشرقية»، وبعد ذلك خُصِّص للغات الشرقية وآدابها قسمٌ خاص بها. وفي سنة 1939م أنشئ معهد للغات الشرقية وآدابها. ينظر: **دراسة أدب اللغة العربية بمصر**، أحمد الشايب، ص16-19، **الكتاب الفضي لكلية الآداب**، ص4، 7، 13، **جامعة القاهرة - ماضيها وحاضرها**، د. رؤوف عباس حامد، ص43، 65-66.

(1) ينظر: **دراسة أدب اللغة العربية بمصر**، ص27-29، **تأريخ اللغات السامية**، د. إسرائيل ولفنسون [المقدمة]، «المقارنات اللغوية وتأريخ اللغة العربية»، د. عبد الرحمن =

يعني أنَّ البداية الأولى للدرس المُقارن في مصر كانت على يد المستشرقين، ثم ما لَبِثَ أن تحول إلى الباحثين المصريين الذين تلقوا العلم على يد هؤلاء، من أمثال الدكتور فؤاد حسنين، والدكتور مراد كامل، والدكتور خليل نامي، والدكتور محمد حمدي البكري، والدكتور عبد الحليم النجار، والدكتور إسماعيل معتوق، والدكتور محمد القصَّاص، والدكتور حسن ظاظا، والدكتور السيد يعقوب بكر... إلخ.

وتبع ذلك افتتاح أقسام للغات السامية في الجامعات المصرية، والتحاق أعداد من الطلاب بهذه الأقسام، وإسهامهم بعد ذلك في صياغة هذا الاتجاه اللغوي الجديد في الدراسات اللسانية المعاصرة.

وإذا كانت مصر تُعَدُّ بحقّ رائدةً في هذا الميدان، فإن هذا لايعني تفرُّدها به، فقد شاركها في هذه الحركة بعض أقطار المشرق العربي، كالعراق، ولبنان، وصَدَرَ عن لسانيي هذه الأقطار أبحاثٌ جادةٌ تنمُّ عن إيمانٍ بقيمة هذا الجانب وجدواه للغة العربية[2]، وذلك مادعا بعض الباحثين المعاصرين إلى تعميم القول بأن هذا الاتجاه مما اختصَّ به المشرق العربي، وكان له فيه دورٌ كبيرٌ، وغنمت منه الألسنية حظاً لاينكر[3].

وتذكر بعض المصادر اسم الأستاذ إبراهيم مصطفى رائداً أول لهذه الدراسات في مصر، وصاحب الفضل الأول على من سلكها بعده[4]، بيد أنني أحسب أن ذلك قد يكون فيه شيء من الصحة في جانبه النظري، أمَّا الجانب العملي ـ وهو الأهم ـ فلا أعتقد ذلك؛ لأن الأستاذ إبراهيم مصطفى ـ رغم

= أيوب، بحثٌ منشورٌ ضمن ندوة تقدم اللسانيات في الأقطار العربية، ص152، «اتجاهات الدراسات اللغوية في مصر المعاصرة»، د. محمود فهمي حجازي، بحثٌ منشورٌ ضمن أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية، عدد (4)، 1981م، ص36.

(2) لمزيد من التفاصيل ينظر: **اتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي**، د. رياض قاسم، 2/ 492-502.

(3) «حظُّ المشرق العربي من البحث الألسني»، د. محمد الهادي الطرابلسي، بحثٌ منشورٌ ضمن **أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية**، عدد (4)، 1981م، ص316.

(4) **دراسات في فقه اللغة**، د. السيد يعقوب بكر، ي. وينظر: **المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية**، د. عبد المجيد عابدين، ص4-5.

ريادته بحقّ في بعض جوانب الدرس اللغوي ـ غير متخصص في هذا الاتجاه من الدراسات اللغوية، والواقع أنَّ الدكتور طه حسين يُعَدُّ من أوائل الداعين إلى أن تُعنى مصر بدراسة اللغات السامية عنايةً خاصةً، بحيث تصبح القاهرة ملجأً لهذه الدراسات، ومركزاً من أهم المراكز لدراسة هذه اللغات[5].

لقد سبق أن تحدثنا عن هذا الاتجاه من حيث كونه يُمَثِّل عنصراً مُفْتَقَداً في الدراسات اللغوية العربية القديمة، ومأخذاً من جملة مآخذ سجَّلها اللسانيون المعاصرون في مصر على الدرس النحوي القديم، وسأتناوله هنا بوصفه منحىً من مناحي التجديد في الدراسات اللسانية المعاصرة في مصر.

وفي البدء عليَّ أن أُثبت أن الدراسات المقارنة في مصر بدأت بالتأليف في قواعد اللغات السامية، وبخاصة العبرية والسريانية[6]، وتزامن مع هذا الاتجاه

---

(5) ينظر: **مستقبل الثقافة في مصر**، ص234-235، 344-345، **في الأدب الجاهلي**، ص19. وللمزيد حول رأي الدكتور طه حسين في اللغات السامية ينظر: «فكر طه حسين اللغوي»، د. محمود فهمي حجازي، **مجلة فكر للدراسات والأبحاث** (القاهرة)، العدد 14، 1989م، ص71 فما بعدها، «الآداب السامية في رؤية طه حسين الأدبية»، د. محمد خليفة، **مجلة فكر**، العدد 14، 1989م، ص283 فما بعدها.

(6) من أوائل المُصنَّفات في هذا الميدان كتاب الأستاذ محمد بدر **الكنز في قواعد اللغة العبرية**، الذي صدر سنة 1926م، وكتاب الأستاذ محمد عطية الأبراشي والدكتور علي العناني وليون محرز **المفصل في قواعد اللغة السريانية وآدابها والموازنة بين اللغات السامية**، وكتاب **الأساس في الأمم السامية ولغاتها وقواعد اللغة العبرية وآدابها**، لهم أيضاً، وقد صدر هذان الكتابان سنة 1935م، وكتاب الدكتور فؤاد حسنين **التوطئة في اللغة العبرية**، صدر سنة 1940م، وكتاب أستاذنا الدكتور عبد العزيز برهام **مدارج القراءة والإنشاء في اللغة العبرية**، صدر سنة 1949م، وكتاب الدكتور إبراهيم موسى الهنداوي **مبادئ اللغة العبرية**، صدر سنة 1952م، وله أيضاً **الأساس في اللغة العبرية الحديثة**، د. ت، وفي سنة 1971م أصدر الدكتور محمد عوني عبد الرؤوف كتابه **قواعد اللغة العبرية**، ثم في سنة 1976م أصدر الدكتور فاروق جودي كتابه **قواعد اللغة العبرية**، وأصدر الدكتور رمضان عبد التواب سنة 1977م كتابه **اللغة العبرية ـ قواعد ونصوص ومقارنات باللغات السامية**، وفي سنة 1978م أصدرت الدكتورة زاكية رشدي كتابها **السريانية ـ نحوها وصرفها في طبعته الثانية**، ثم أصدر الدكتور رمضان عبد التواب سنة 1981م كتابه **في قواعد الساميات ـ العبرية والسريانية والحبشية مع النصوص والمقارنات**، وطُبع ثانيةً سنة 1983م.

في الفترة نفسها المقارنة بين هذه اللغات، ويُطلق على هذا النوع من المقارنات «**المقارنة اللفظية الفنية**»[7]. ولم تقتصر هذه الدراسات المقارنة على الجانب اللغوي فحسب، بل شملت أيضاً الجانب الأدبي، والحضاري، والديني، والتأريخي[8]، ويُطلق على هذا «**المقارنة المعنوية الأدبية**»[9]. والذي يعنينا في هذا المقام هو الجانب اللغوي ليس غير، أمَّا الجوانب الأخرى فلن نتعرض لها سوى ما عثرنا عليه داخلها من مقارنات لغوية، وهي بطبيعة الحال لاتكاد تخلو من ذلك. وقد احتضنت مجلة كلية الآداب بجامعة فؤاد الأول (القاهرة حالياً) أبحاث هذه الدراسات في فترة نشأتها الأولى.

وحيث إنَّ المستشرقين لهم باعهم الطويل في هذا الجانب، بل إننا ما نزال نعترف لهم «**بجهودهم الجبارة في هذا المجال**»[10]، «**ولا نزال نغترف من بحارهم**

(7) **الأساس في الأمم السامية ولغاتها وقواعد اللغة العبرية وآدابها**، د. علي العناني وزملاؤه، ص41-43.

(8) من تلك المُصنَّفات: **تأريخ الشعوب السامية ولغاتها**، لأستاذنا الدكتور عبد العزيز برهام، صدر سنة 1939م، وطُبع ثانيةً سنة 1945م، **الآداب السامية**، لمحمد عطية الأبراشي، صدر سنة 1946م، **بين الحبشة والعرب**، للدكتور عبد المجيد عابدين، صدر سنة 1947م، **النظم الاجتماعية والسياسية عند قدماء العرب والأمم السامية**، لمحمد محمود جمعة، صدر سنة 1949م، **تأريخ الأدب السرياني**، للدكتور مراد كامل والدكتور محمد حمدي البكري، صدر سنة 1949م، (وفي عام 1972م أكملت الدكتورة زاكية رشدي الجزء الثاني من هذا الكتاب، وجُمع الجزءان في مجلد واحد وصدر سنة 1978م)، **الأمثال العربية ومقارنتها بنظائرها من اللغات السامية**، للدكتور عبد المجيد عابدين، صدر سنة 1956م، **الشعر العبري**، للدكتور محمد القصاص، صدر سنة 1958-1959م، **من الأدب العبري**، للدكتور فؤاد حسنين، صدر سنة 1963م، **قوانين الملوك**، للدكتور عبد السميع محمد أحمد، صدر سنة 1965م، **الساميون ولغاتهم**، د. حسن ظاظا، صدر سنة 1971م، **الأدب اليهودي المعاصر**، د. فؤاد حسنين، صدر سنة 1972م، **بدايات الشعر العربي بين الكم والكيف**، د. محمد عوني عبد الرءوف، صدر سنة 1976م، **القافية والأصوات اللغوية**، د. محمد عوني عبد الرءوف، صدر سنة 1977م، **الشعر العبري الحديث**، د. نازك عبد الفتاح، صدر سنة 1980م، **الأمم السامية**، حامد عبد القادر، صدر سنة 1981م.

(9) **الأساس في الأمم السامية ولغاتها**، ص43-47.

(10) مقدمة ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب لكتاب «نولدكه»: **اللغات السامية**، ص3.

في هذا الموضوع، ونقرأ بشغف وتلهف مايكتبونه عنه، ونتابع باهتمام أنباء الاكتشافات المتوالية التي يقوم بها علماؤهم في هذه الناحية»(11)، فقد ترجم بعض اللسانيين المعاصرين في مصر شيئاً من تلك الأعمال العلمية القيِّمة(12)، وإن كان ما زال كثيرٌ منها ينتظر دوره في الترجمة!

والشيء المُلاحظ على الدراسات اللسانية المقارنة في العالم العربي ـ بصفة عامة ـ قلة المتخصصين فيها، ويُعزى السبب في ذلك إلى أن هذا النوع من الدراسات يتطلب إلماماً واسعاً وإحاطةً كبيرةً باللغات السامية (العبرية، والفينيقية، والنبطية، والسريانية، والآرامية، والحبشية، والأكَّادية، والأوغريتية، والعربية)، وكذلك اللغات الأوروبية، وبخاصة اللغة الألمانية التي صدر بها كثيرٌ من المؤلفات والمقالات والبحوث في الدراسات السامية المقارنة، وذلك لم يتحقق إلا لفئة قليلة من الباحثين المعاصرين(13). يضاف إلى ذلك ـ فيما أرى ـ أن هذه الدراسات ترتبط كثيراً بالرحلات العلمية إلى موطن اللغات السامية، والقيام بأعمال الحفر والتنقيب للكشف عن الآثار والنقوش الكتابية التي تزخر بها هذه المناطق، على نحو ما رأيناه في قيام البعثة الأثرية الفرنسية سنة 1929م، باكتشاف مجموعة كبيرة من اللوحات المغطاة بكتابة مسمارية، ونقوش كثيرة أدَّت إلى اكتشاف اللغة الأوغريتية في منطقة رأس شمرة (رأس الشَّمَرا) بالقرب من

---

(11) مقدمة ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب للكتاب السابق، ص3.

(12) لابدَّ من الإشارة إلى أن أعمال المستشرقين تلك منها ما كُتب باللغة العربية، وسبق لنا عرض ذلك في مبحث التمهيد، ومنها ما كُتب باللغة الأصلية لأصحابها، وهذه تَمَّ نقل بعضها إلى العربية، وقد أحصيتها حسب علمي فوجدتها كالتالي: **الحضارات السامية القديمة**، موسكاتي، ترجمة: د. السيد يعقوب بكر، د. ت، **اللغات السامية**، نولدكه، ترجمة: د. رمضان عبد التواب، 1963م، **فقه اللغات السامية**، بروكلمان، ترجمة: د. رمضان عبد التواب، 1977م. ولتفاصيل أكثر عن جهود المستشرقين في هذا الميدان ينظر: **المدخل إلى علم اللغة**، د. رمضان عبد التواب، ص202-204، **المستشرقون ومناهجهم اللغوية**، د. إسماعيل عمايرة، ص24 فما بعدها.

(13) ينظر: مقدمة ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب لكتاب «بروكلمان»: **فقه اللغات السامية**، ص7، «المقارنات اللغوية وتاريخ اللغة العربية»، د. عبد الرحمن أيوب، بحثٌ منشورٌ ضمن ندوة: **تقدم اللسانيات في الأقطار العربية**، ص152.

اللاذقية بسوريا[14]، وعلى غرار ما قامت به كلية الآداب بجامعة القاهرة من تسيير بعثة علمية إلى الأجزاء الجنوبية الغربية من الجزيرة العربية، وما نتج عنها من جمع لنقوش حِمْيَرية وسبئية، نشرها وشرحها الدكتور خليل نامي ـ العضو اللغوي الممثِّل للكلية في هذه الرحلة ـ في مجلة كلية الآداب كما سبق، واستفاد منها الباحثون، وهذا أمرٌ قد توقَّف في الدراسات اللسانية المعاصرة، وأصبح اكتشاف تلك الآثار مقصوراً على علماء الآثار بعيداً عن مشاركة علماء اللغة، مما انعكس أثره على الدراسات المقارنة في العالم العربي.

ومن الأسباب المهمة أيضاً التي أدَّت إلى قلّة المتخصصين في الدراسات السامية، ندرة أقسام هذه الدراسات في الجامعات العربية، هذا من ناحية، وقلة الوعي لدى كثير من المتخصصين في اللغة العربية بقيمة دراسة هذه اللغات وجدواها للبحث اللغوي العربي من ناحية أخرى، ولعلَّ ذلك مما أدى إلى تراجع هذه الدراسات في الفترة الحالية، وإنْ كُنّا لا نعدم بين الحين والآخر ظهور دراسات مقارنة جادَّة تعالج قضايا لغوية، بعضها متصل بالبِنية والتركيب والدّلالة، وبعضها الآخر متصل بالأصوات[15].

والأمر اللّافت للنظر أن أغلب تلك الدراسات ما زال مخطوطاً على هيئة رسائل وأطاريح جامعية لمَّا تُنشر بعد!، وأزعم أن إخراجها إلى حيِّز النور سَيُفيد الدرس المقارن، وسيدفع به خطوات إلى الأمام، ويُحَرِّك ذلك الجمود الذي طرأ عليه بعد أن كان مزدهراً إبَّان نشأته.

ومن المُلاحظات على الدراسات المقارنة أيضاً، أن العبرية نالت حظاً أكثر من الدراسة في مجال المقارنات السامية، ولعلَّ ذلك عائدٌ إلى التقارب اللغوي

---

(14) ينظر: **الساميون ولغاتهم**، ص54 فما بعدها. ولمعرفة تأريخ البحث عن النقوش العربية ينظر: «النقوش السامية القديمة»، د. زاكية محمد رشدي، **مجلة كلية الآداب بجامعة القاهرة**، المجلد 29، الجزءان 1-2، 1967م، ص24-34.

(15) من ذلك: **أسماء الأعلام السامية ـ دراسة لغوية مقارنة في البنية والدّلالة**، د. عمر صابر عبد الجليل، دار الثقافة العربية، 1990م، **الوظائف النحوية للباء في اللغة العربية واللغات السامية**، للمؤلف نفسه، دار الثقافة العربية، التصغير في أسماء الأعلام العربية في ضوء علم اللغات السامية المقارنة، للمؤلف نفسه، دار غريب، القاهرة.

الكبير بين العربية والعبرية في مستويات اللغة المختلفة[16]، إضافةً إلى وفرة نصوصها، وظروف الصراع بين الأمة العربية وأصحاب هذه اللغة، أمَّا الحبشية فلم تنل تلك العناية، ويبدو أنَّ ظروفها الجغرافية والسياسية والدينية، وعزلتها عن خريطة اللغات السامية، وصعوبة أبجديتها... ، كلُّ ذلك أسهم في عدم الاهتمام بها نسبياً، على الرغم من أنَّ المقارنة بين العربية والحبشية تُؤتي ثماراً أكثر من المقارنة مع غيرها من اللغات السامية؛ لأن الحبشية أقرب إلى العربية من أيِّ لغة أخرى[17].

ومهما يكن من شيء، فقد تناولت الدراسات المقارنة في مصر جوانب الدرس اللغوي، صوتاً، وبنيةً، وتركيباً، ودلالةً، وسيكون حديثي في هذا الفصل عن القضايا التالية:

أولاً ـ مصطلحا علم اللغة المقارن والتقابلي.

ثانياً ـ تأريخ الدراسات المقارنة للغات السامية.

ثالثاً ـ اتجاهات الدراسة المقارنة في مصر.

رابعاً ـ أهمية الدراسة المقارنة للغة العربية.

مصطلحا علم اللغة المقارن والتقابلي

أطلق الدكتور وافي على علم البنية المقارن مصطلح (المورفولوجيا المقارن)، معرِّفاً إياه بأنه «**العلم الذي يدرس القواعد المتصلة باشتقاق الكلمات وتصريفها، وتغير أبنيتها بتغير المعنى، دراسة تأريخ وتحليل ومقارنة في فصيلة من**

---

(16) ينظر: **بين العربية ولهجاتها والعبرية**، د. محمد بحر عبد المجيد، ص3-11.

(17) قال بهذا كثيرٌ من اللغويين. ينظر: **فقه اللغات السامية**، بروكلمان، ص32، « الجهود والآثار العلمية للأستاذ الدكتور عبد المجيد عابدين في مجال الدراسات الحبشية»، د. محمد خليفة حسن أحمد، بحثٌ منشورٌ ضمن الكتاب التذكاري: **عبد المجيد عابدين سيرةٌ وتحية**، ص104. وللمزيد ينظر: «الحبشية والعربية»، عبد اللّه رعد، **مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق**، الجزء 8، المجلد 5، 1925م ـ 1344هـ، ص376-382. ولمعرفة أسباب عدم العناية باللغة الحبشية ينظر: بحث الدكتور محمد خليفة حسن (السابق)، ص104-106.

اللغات الإنسانية، أوفي جميع اللغات»[18]، كما عرَّف السنتكس المقارن (علم التنظيم المقارن) بأنه «**العلم الذي يدرس قواعد التنظيم، دراسة تأريخ وتحليل ومقارنة في فصيلة من اللغات، أو في جميع اللغات»**[19]. وكما يلاحظ فهناك خلطٌ بين علم اللغة المقارن وعلم اللغة التقابلي، على أنه ليس لنا ـ كما يقول الدكتور أحمد سليمان ياقوت ـ أن نُخَطِّئ الدكتور وافي في هذا ؛ لأن المفاهيم ليس لها معيارٌ ثابتٌ، بل هي في تغير مستمر[20].

وليس الدكتور وافي وحده الذي لايُفَرِّق بين هذين العلْمين، فهناك آخرون يُطلقون على علم اللغة المقارن مصطلح علم مقابلة اللغات[21]، وهذا الدكتور حسن عون يَعُدُّ مقابلة العربية باللاتينية واليونانية دراسةً مقارنةً[22]، على الرغم من أنهما فصيلتان لغويتان مختلفتان!. وقد نتج عن هذا أن بعض اللسانيين المعاصرين في مصر يستخدم مصطلح فقه اللغة للدّلالة على علم اللغة المقارن[23]، وآخرون يستخدمون مصطلح الدراسة التطورية التأريخية المقارنة للغة[24].

ويبدو أنَّ الدكتور محمود فهمي حجازي من أوائل اللسانيين المعاصرين

---

(18) **علم اللغة**، ص8.

(19) المصدر السابق، ص9.

(20) **في علم اللغة التقابلي**، ص9-10.

(21) ينظر: **الكنـز في قواعد اللغة العبرية**، محمد بدر، ص17.

(22) ينظر: **اللغة والنحو**، ص65-66، 108-119.

(23) هو الدكتور السيد يعقوب بكر في كتابه **دراسات في فقه اللغة**. وينظر: **نصوص في فقه اللغة العربية**، 1/ 11-13.

(24) من هؤلاء الدكتور عبد المجيد عابدين في كتابه: **المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية**، ص10 فما بعدها، وأستاذنا الدكتور محمد سالم الجرج في مقاله «الجذور الفعلية في اللغات السامية كما تنعكس في العربية والعبرية»، **حولية كلية دار العلوم**، العدد الخامس، 1974-1975م، ص22. ولعلَّ الذي دفعهم إلى ذلك هو أن المنهج المقارن ذو طابع تأريخي، ويُطلق المستشرقون مصطلحي «علم اللغات السامية المقارن»، و«نحو اللغات السامية المقارن» على علم اللغة المقارن. ينظر: **علم اللغة العربية**، د. محمود فهمي حجازي، ص42، **دراسات في علم اللغة المقارن**، د. محمد عبد الصمد زعيمة، ص95-96، 113-115.

الذين أشاروا إلى هذا الاتجاه، أعني علم اللغة التقابلي (contrastive Linguistics)[25]، بوصفه منهجاً حديثاً من مناهج علم اللغة، مُفَرِّقاً بينه وبين علم اللغة المقارن تفريقاً يقوم على أن ميدان الدراسة المقارنة هو الأسرة اللغوية الواحدة، في حين أن الدراسة التقابلية أوسع من ذلك، فهي تشمل الأسرة اللغوية الواحدة، كالعربية والعبرية، والأسرتين اللغويتين المختلفتين، كالعربية والفارسية، والمستويين اللغويين للغة الواحدة، كالفصحى والعامية، واللهجتين المختلفتين كلهجة القاهرة وبغداد مثلاً.

ويكمن الفرق بين هاتين الدراستين عنده أن الدراسة المقارنة ذات هدف تأريخي هو معرفة الاستخدام الأقدم في هذه اللغات المُنتمية إلى فصيلة لغوية واحدة، أمَّا الدراسة التقابلية فهي ذات هدف تطبيقي هو تعليم اللغات[26]، وعلى هذا النهج سار كثير من اللسانيين المعاصرين[27].

وقد اعترض بعض الباحثين على عدِّ الاتجاه التقابلي منهجاً جديداً يضاف إلى بقية مناهج البحث في اللغة، بحُجة أن الاختلاف بين علم اللغة المقارن والتقابلي إنما هو اختلافٌ في الهدف، وربما في موضوع البحث دون طريقته أو منهجه، ويرى أنه بالإمكان إدخال علم اللغة التقابلي ضمن علم اللغة المقارن[28]. وقريباً من هذا مايراه بعضهم من أن علم اللغة المقارن ينقسم إلى قسمين: أحدهما يهدف إلى استنتاج القرابات التأريخية للغات الخاصة، والآخر

---

(25) ينظر: **مدخل إلى علم اللغة**، ص26-28، **علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة**، ص13.

(26) ينظر: **علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة**، ص19، **مدخل إلى علم اللغة**، ص21-23، 26-28، **علم اللغة العربية**، ص35-37، 40-42. وللمزيد ينظر: **التفكير اللغوي**، د. بشر، ص43-44، **مقالات في اللغة والأدب**، د. تمام، ص13-34.

(27) ينظر: **التفكير اللغوي**، ص43-44، **في علم اللغة التقابلي**، ص7 فما بعدها، «**اللغة العربية والنحو المقارن**»، د. محمد سالم الجرح [محاضرةٌ أُلقيت في الموسم الثقافي لكلية اللغة العربية بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، يوم الاثنين 5/ 2/ 1405هـ، وهي مسجلةٌ بقسم الوسائل التعليمية].

(28) ينظر: **علم اللغة – أسسه ومناهجه**، د. عبد الله ربيع وزميله، ص177-179.

لتوضيح مدى التشابه في الأشكال والصور بين لغات مختلفة دون أيِّ اعتبارات تأريخية[29].

والواقع أن الرأي القائل باعتبار علم اللغة التقابلي فرعاً من علم اللغة المقارن لايتفق وطبيعة الدراسات اللغوية الحديثة؛ إذْ يَفْرُقُ علم اللغة التقابلي علم اللغة المقارن في الوسيلة البحثية والأهداف المنشودة؛ حيث إن علم اللغة التقابلي لايهتمّ كثيراً بالتغيرات التأريخية التي تطرأ على اللغة عبر تأريخها بقدر اهتمامه بوصف الحالة الحالية للغة الأم واللغة المنشودة للوصول إلى معرفة الفروق اللغوية بينهما، إذْ إنَّ هذه الفروق هي التي تُشَكِّل صُعوبةً لدى متعلم اللغة الثانية، فإبرازها له يُيَسِّر تعلمها، ومن ثمَّ فإن علم اللغة التقابلي يستعين بمُعطيات علم اللغة الوصفي بصفة أساسية أكثر من استعانته بعلم اللغة التأريخي. أمَّا علم اللغة المقارن فيهتمُّ بمعرفة التشابه والاختلاف في المجالات اللغوية للغات المُقارنة موضوع الدراسة على قدر واحد؛ بُغية الوصول إلى معرفة الأصول اللغوية، وظواهر التأثر والتأثير بين لغات المجموعة الواحدة، ومن هنا فهو يعتمد اعتماداً ملحوظاً على علم اللغة التأريخي، فضلاً عن اعتماده على مُعطيات علم اللغة الوصفي، وفي ضوء ما تقدم فإن الفصل بين هذين العلمين يظلّ ضرورةً علميةً تفرضها طبيعة الدراسات اللغوية الحديثة وأهدافها.

فأمَّا الدراسات التقابلية في مصر فقد قامت دراسات تُقابل بين العربية والفارسية على نحو ما نراه عند الدكتور عبد الوهاب عزام (ت1959م) الذي يُعَدُّ رائد الدراسات الفارسية في مصر على وجه العُموم[30]، والأستاذ حامد عبد القادر[31]، وغيرهم ممن تخصص في اللغة الفارسية. وشملت هذه الدراسات

---

(29) ينظر: **محاضرات في علم اللغة**، د. أحمد مختار عمر، ص12-13، **علم اللغة العام في الفكر الغربي**، د. علي محمود مزيد، ص26.

(30) لمعرفة جهوده العلمية في هذا الميدان ينظر: **المجمعيون في خمسين عاماً**، د. إبراهيم مدكور، ص187-189.

(31) ألقى الأستاذ حامد عبد القادر بحثاً مُطولاً بعنوان: «بين العربية والفارسية» في مؤتمر مجمع اللغة العربية للدورة 26، 1959-1960م، ونُشر ضمن **مجموعة البحوث والمحاضرات لهذه الدورة**، ص83-130. وللمزيد حول التعرف على الدراسات الفارسية في مصر ينظر المقال الذي كتبه الدكتور طلعت أبو فرحة بعنوان «أضواء =

النحو، والصرف، والأدب، وقضايا الدخيل والمعرَّب، ويبدو من هذه الدراسات أنَّ هدفها تأريخيٌّ في المقام الأول. كما قامت دراساتٌ تقابل بين العربية والإنكليزية، وغيرهما من اللغات المُنتمية إلى فصائل لغوية مختلفة.

وبصفة عامة، فإنَّ هذا الميدان يُعَدُّ اتجاهاً جديداً في الدراسات اللسانية المعاصرة في مصر، اهتمت به أقسام اللغات الأجنبية بالجامعات المصرية، ومعهد الدراسات الإفريقية التابع لجامعة القاهرة، ومراكز تعليم العربية لغير الناطقين بها(32).

* * *

تأريخ الدراسات المقارنة للغات السامية(*)

تعددت آراء اللسانيين المعاصرين في مصر حول البدايات الأولى للدرس

= على الدراسات الفارسية في مصر » ضمن كتاب دراسات في **الحضارة الإسلامية ـ التقاء الثقافتين العربية والفارسية**، ص181-205.

(32) ينظر: «اتجاهات الدراسات اللغوية في مصر المعاصرة»، د. محمود فهمي حجازي، ضمن أشغال ندوة **اللسانيات واللغة العربية**، عدد (4)، ص40، « اللسانيات التطبيقية في العالم العربي» د. محمود إسماعيل الصيني، ضمن ندوة **تقدم اللسانيات في الأقطار العربية**، ص238-239.

(*) مصطلح (اللغات السامية) كان يُطلق عليه اللغات الشرقية، وظل الأمر كذلك حتى أطلق اللغوي الألماني شلوتسر (Shlotser) سنة 1781م مصطلح اللغات السامية، اعتماداً على جدول تقسيم الشعوب الوارد في الإصحاح العاشر من سفر التكوين من كتاب العهد القديم. ينظر: **دراسات في علم اللغة المقارن**، ص96، **علم اللغة**، د. محمود جاد الرب، ص79.
وقد اعترض كثيرٌ من الباحثين على هذه التسمية الاصطلاحية، بحجة أنها مُضَلِّلة، وقائمة على أساس غير علمي، واقترحوا تسميتها باللغات الأعرابية، أو الجزرية، أو اللغات واللهجات العربية. ينظر: **من تراث لغوي مفقود لأبي زكريا الفراء**، د. أحمد علم الدين الجندي، ص11(الهامش)، **من تراثنا اللغوي القديم ما يسمى في العربية بالدخيل**، طه باقر، ص7، 12، 17، **فقه اللغة العربية**، د. كاصد الزيدي، ص67 فما بعدها، **المدخل إلى تأريخ اللغات الجزرية**، د. سامي الأحمد، ص3. وللمزيد ينظر: **فصول في فقه العربية**، د. رمضان عبد التواب، ص21، **علم اللغة العربية**، د. محمود فهمي حجازي، ص133 (الهامش)، **فقه اللغات السامية**، بروكلمان، =

المقارن، فالدكتور خليل نامي يؤكد أن كثيراً من علماء العرب أدرك الصِّلات التي تربط العربية بأخواتها من اللغات السامية، كالعبرية والسريانية، بل يذهب إلى أبعد من هذا، فيقرر أن بعضهم توصَّل إلى وضع بعض الأصول والعِلل التي استخدمها المستشرقون في المُقارنات التأريخية للغات السامية. ويضيف الدكتور نامي ـ نقلاً عن بعض العلماء المُحْدَثين ـ أنهم لم يستثمروا ذلك في دراسة مدى العلاقة التي توجَد بين تلك اللغات، ولم يحاولوا الاستعانة بها في فهم أسرار العربية ومعرفة تأريخ تطورها، كما فعل المستشرقون[33].

ويتفق معه الدكتور محمود فهمي حجازي، مضيفاً إلى ما ذكره أن مجرَّد المعرفة باللغات المتشابهة أو المختلفة، كما هي حال بعض لغويي العرب القدماء، لايعني بالضرورة قيام بحث مُقارن فيها[34]. وإلى هذا الرأي يذهب كثيرٌ من اللسانيين[35]، مما يعني أن الدرس المقارن بدأ فعلياً على يد المستشرقين.

أمَّا الدكتور أحمد مختار عمر فيذهب في ذلك مذهباً آخر، وهو أن الدراسات اللغوية المقارنة قام بها ـ أولاً ـ لغويون يهود، كابن بارون، وجودة بن قريش، وتمَّت في المغرب والأندلس في القرن الرابع الهجري (العاشر الميلادي)[36].

= ص11، **اللغات السامية**، نولدكه، ص9، **الحضارات السامية القديمة**، موسكاتي، ص239، «قولوا الجنس العربي لا السامي»، محمد عزة دروزة، **مجلة الأزهر**، الجزء 3، المجلد 33، 1381هـ ـ 1961م، ص297، «العربية أقدم اللغات السامية»، د. إحسان جعفر، **مجلة المعرفة**، دمشق، العددان 222-223، 1980م، ص33-45، «لغات الجزيرة العربية أم اللغات السامية»، د. باكزة رفيق حلمي، **مجلة المجمع العلمي العراقي**، المجلد 24، 1974م، ص172 فما بعدها.

(33) ينظر: **دراسات في اللغة العربية**، ص10-11.

(34) **اللغة العربية عبر القرون**، ص16، **علم اللغة العربية**، ص119-124.

(35) ينظر ـ على سبيل المثال ـ: «أبنية الفعل في اللغات السامية»، د. رمضان عبد التواب، **مجلة كلية اللغة العربية**، الرياض، العدد الرابع، 1394هـ ـ 1974م، ص58-60، **علم اللغة**، د. محمود جاد الرب، ص78، **الدراسات اللغوية عند العرب**، محمد حسين آل ياسين، ص464 فما بعدها.

(36) **البحث اللغوي عند العرب**، ص329-333.

ويرى الدكتور حسن ظاظا أن الدراسات المقارنة للساميات بدأت ـ أولاً ـ على يد العرب في حدود الإمكانات المتاحة لهم، ثم بدت بشكل أوضح عند علماء المسيحيين واليهود، وازدهرت بعد ذلك على يد المستشرقين[37]. ويتفق معه في هذا الرأي الدكتور محمد عبد الصمد زعيمة[38].

أمَّا أستاذنا الدكتور محمد سالم الجرح فيرى أنَّ أول اكتشاف معروف للروابط بين الأمم السامية ولغاتها، يعود لمحرري الإصحاح العاشر من سفر التكوين، وإن كانت هذه العلاقة العضوية لم تبرز على مستوى البحث والدراسة إلا عند اقتباس الأبجدية السامية من لغة إلى لغة سامية أخرى، واستمرت الحال كذلك حتى جاء الوقت الذي استظلَّ فيه يهود أسبانيا بحضارة العرب وثقافتهم، فأجروا مقارنات على مستويات مختلفة بين لغة دينهم (العبرية) ولغة حضارتهم وثقافتهم (العربية)، ثم ظهرت جهود المستشرقين في أواخر القرن التاسع عشر وخلال القرن العشرين، محاكاةً للنشاط المقارن الذي ازدهر في الأسرة الهندوأوروبية بعد اكتشاف اللغة السنسكريتية، وربطها عائلياً مع كلٍّ من اليونانية واللاتينية[39]، وهو في هذا يتفق إلى حدٍّ كبير مع ماذكره الدكتور أحمد مختار عمر.

أمَّا الدكتور رمضان عبد التواب فيؤكِّد معرفة القدامى للعلاقات التي تربط بين اللغات السامية، ويَعُدُّ البداية الحقيقية لقيام الدراسات المقارنة على يد المستشرقين من علماء الغرب[40]. ويرى الدكتور عبد الفتاح البركاوي أن العلماء العرب كانوا أسبق من المستشرقين في التنبُّه لأهمية اللغات السامية، ولعلاقة هذه اللغات بالعربية، والاستفادة من معرفتهم بها في تفسير كثير من ظواهر العربية[41].

---

(37) **اللسان والإنسان**، ص158-164.

(38) **دراسات في علم اللغة المقارن**، ص95-115.

(39) **اللغة العربية والنحو المقارن** (محاضرةٌ مسجَّلة) ـ مصدر سابق ـ.

(40) «أبنية الفعل في اللغات السامية»، **مجلة كلية اللغة العربية**، الرياض، العدد الرابع، 1394هـ ـ 1974م، ص58-60.

(41) **الفصحى ولهجاتها**، ص39-42. ولمزيد من التفاصيل حول جهود القدماء في الدراسات المقارنة ينظر الكتاب الذي خصَّصه الدكتور هاشم الطعان (**العراق**) لهذه القضية، =

والذي أراه بعد ما تقدم من آراء، أنه في ظلِّ فَقْد كثير من المؤلفات التي ذكر العلماء القدامى أنها تناولت المقارنة بين بعض اللغات السامية، وفي ضوء ما رُوي لنا من أن بعض علماء العربية أدركوا الروابط اللغوية بين هذه اللغات، إدراكاً وصل إلى القول إنها تنبع من أصل واحد. . . ، نستطيع تَبَعاً لذلك أن نقول: إنهم عرفوا المنهج المقارن في الدراسات اللغوية معرفةً أوليةً، لكنَّ هذه المعرفة لم تَرْقَ إلى درجة البحث المنظَّم الذي يُسهم في حلِّ كثير من المشكلات التي تواجه النظام اللغوي للعربية.

أمَّا الدراسات الاستشراقية في الغرب ـ وخاصة ألمانيا ـ فقد استأثرت بتطبيق هذا المنهج على اللغة العربية، تطبيقاً قائماً على أساس منهجي واضح المعالم، محدَّد الأهداف، وإذا كان هذا المنهج قد طُبِّق أولاً على اللغات الهندية ـ الأوروبية، ثم جرى على اللغات السامية، فإن هذا لا يمنع من القول بريادته من جهة، وعلميته من جهة أخرى.

اتجاهات الدراسة المقارنة في مصر

تعددت اتجاهات أصحاب الدرس المقارن في مصر، فهناك من اكتفى بالبحث في لغة سامية واحدة، وهذا ما يسمى بـ (**الدرس المقارن الخاص**)، وهناك من تجاوز ذلك إلى لغات متعددة، وهو ما يسمى بـ (**الدرس المقارن العام**). وتَبَعاً لهذا جاءت دراسات اللسانيين المعاصرين في مصر، فمنها ما اقتصر على دراسة الأكَّادية مقارنةً بالعربية[42]، ومنها ما اقتصر على دراسة العبرية مقارنةً بالعربية[43]، وثالثةٌ

= وأسماه **مساهمة العرب في دراسة اللغات السامية**، منشورات وزارة الثقافة والفنون، الجمهورية العراقية، الموسوعة الصغيرة، رقم (19) 1978م.

(42) يُعَدُّ الدكتور عبد الحليم النجار من روَّاد البحث اللغوي المقارن في مصر وبخاصة فيما يتصل باللغة الأكادية، وقد نشر، كما سبق، أبحاثاً في ذلك منها: «دراسة مقارنة بين الأكادية والعربية»، **مجلة كلية الآداب**، جامعة بغداد، العدد الأول، 1959م، ص1-19، «وثائق أكادية من بوغازكوي»، **مجلة كلية الآداب**، جامعة فؤاد الأول، المجلد 11، الجزء 1، 1949م، ص15-33.

(43) جاءت أغلب الدراسات المقارنة في مصر من هذا النوع، فقد خصص الدكتور محمد بحر عبد المجيد كتاباً لهذا أسماه **بين العربية ولهجاتها والعبرية**، صدر سنة 1977م =

اقتصرت على الحبشية والعربية[44]، ورابعةٌ اقتصرت على السريانية والعربية[45]، وخامسةٌ اقتصرت على اللغات اليمنية القديمة[46]. ومنها ماحوى لغاتٍ ساميةً عديدةً، وهذا الاتجاه يُمثّل نسبةً كبيرةً لأصحاب الدرس اللغوي المقارن في مصر، على عكس ماعليه دراسات المستشرقين في هذا الجانب، فأكثر دراساتهم المقارنة جاءت تخصصيةً دقيقةً في مجملها، كما يذكر الدكتور محمد عبد الصمد زعيمة[47]، في حين أنَّ تناول جميع اللغات السامية كان محدوداً للغاية، ويُعزى هذا إلى «**أن البحث المقارن في اللغات السامية بدأ بدايةً حقيقيةً بعد أن اتضحت لهم ملامح هذه اللغات، وبعد أن اتضح لهم أيضاً منهجٌ علميٌ لتصنيفها ولمقارنتها**»[48].

على أن هذا القول في اتجاهات أصحاب الدرس المقارن في مصر ليس على عُموم إطلاقه، فهناك تداخلٌ بين دراساتهم المقارنة، حيث تطالعنا أبحاثٌ ومؤلفاتٌ للذين اقتصروا على دراسة بعض اللغات السامية جاءت شاملةً لأكثر من لغتين ساميتين، وخاصةً أنه اتضح لهم معالم المنهج المقارن، واكتُشف كثيرٌ من

= كما خصص الدكتوران صلاح الدين حسنين وشعبان سلام كتاباً لهذا أسمياه **العبرية ـ دراسة في التركيب والأسلوب**، د. ت.

(44) يُعَدُّ الدكتور عبد المجيد عابدين من المتخصصين في اللغة الحبشية، وله في ذلك أبحاثٌ عدّة. للمزيد عن أعماله ينظر: «الجهود والآثار العلمية للأستاذ الدكتور عبد المجيد عابدين في مجال الدراسات الحبشية»، د. محمد خليفة حسن أحمد، ضمن: **عبد المجيد عابدين سيرة وتحية**، ص104-123، وكذلك الدكتور مراد كامل، ينظر: **الكتاب الفضي لكلية الآداب**، ص91-93، والدكتور عبد السميع محمد أحمد، وله في ذلك كتاب **قوانين الملوك**، أصدرته كلية الآداب بجامعة القاهرة، سنة 1965م، كما نشر مقالات عدّة عن "الهبة في القانون الأثيوبي"، **مجلة كلية الآداب**، جامعة القاهرة، المجلد 21، الجزء 2، 1959م، ص101-132، و"الوديعة في القانون الأثيوبي"، **المجلة نفسها**، المجلد 22، الجزء 2، 1960م، ص163-200.

(45) تُعَدُّ الدكتورة زاكية رشدي من المتخصصين في اللغة السريانية، ولها في هذا كتاب **السريانية ـ نحوها وصرفها**.

(46) يُعَدُّ الدكتور مراد كامل والدكتور خليل نامي من أعلام هذه الدراسة، فقد نشر الأول منهما كتاباً عن **اللهجات العربية الحديثة في اليمن** سنة 1968م، ونشر الآخر كتاباً بعنوان **نقوش سامية قديمة من جنوب بلاد العرب وشرحها**، صدر سنة 1943م.

(47) ينظر: **دراسات في علم اللغة المقارن**، ص106-115.

(48) المصدر السابق، ص110.

اللغات السامية التي كانت مجهولةً في فترات ماضية[49].

وقد شملت الدراسة المقارنة في مصر ـ كما تقدم ـ الجوانب المختلفة للدرس اللغوي، أصواتاً، وصرفاً، ونحواً، ومعجماً، ودلالة. وسوف أستعرض ذلك بشيء من الإيجاز؛ لنقف بعده على بيان أهمية هذه الدراسة للغة العربية.

الأصوات (علم الأصوات المقارن)

كنَّا ألمحنا إلى إفراد بعض اللسانيين المعاصرين في مصر للدراسة الصوتية المقارنة مؤلفات مستقلة[50]، وفي الحقيقة أن هذا الجانب استأثر بنصيب لابأس به من الدراسة في صورتيه الفوناتيكية والفونولوجية، وإن كان مما يَعُوق البحث في هذا الجانب ـ كما يقول « نولدكه » ـ: «**أنَّ نصوص اللغات السامية التي تحت أيدينا لا تُعَبِّر تعبيراً كافياً عن أصوات تلك اللغات**»[51].

فأمَّا الدراسة الفوناتيكية فقد قامت دراساتٌ تقارن بين أصوات كلٍّ من العربية والعبرية على حدة، والعربية وغيرها من اللغات السامية، مقارنةً تهدف إلى التوصل إلى قوانين صوتية[52] تُفَسِّر ما طرأ على هذه الأصوات من تطور

---

(49) من ذلك ـ على سبيل المثال ـ : كتاب الدكتور خليل نامي **دراسات في اللغة العربية**، صدر سنة 1974م، وكتاب الدكتور مراد كامل **نشأة الفعل الرباعي في اللغات السامية الحية**، الذي صدر سنة 1963م، وكان في أصله مقالة باللغة الألمانية نشرت سنة 1956م ضمن الكتاب التذكاري للمستشرق «فيدا»، ثم نشرها مع ترجمة عربية في الكتاب المذكور، ونشرها عام 1973م في **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، 31/ 70-92، بعنوان « تربيع الفعل الثلاثي في العربية وأخواتها من اللغات السامية ». ومن ذلك ـ أيضاً ـ بحثٌ للدكتورة زاكية رشدي بعنوان «الموصول في اللغات العربية والعبرية والسريانية»، نُشر في **مجلة كلية الآداب**، جامعة القاهرة، المجلد 31، الجزء 1-2، 1969م، ص53-63، كما نُشر في **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، الجزء 30، 1392هـ ـ 1972م، ص112-120.

(50) ينظر: ص87.

(51) **اللغات السامية**، ص16.

(52) ذكر الدكتور إبراهيم السامرائي أن هناك طريقتين مختلفتين لتطبيق المقارنة في اللغة والنحو، الأولى تؤدي إلى قوانين عامة تضبط المواد التي تتعرض لها المقارنة، والأخرى تؤدي إلى بيان ملاحظات وتنبيهات تأريخية. ينظر: **دراسات في اللغة**، =

وتغير، واستنتاج مجموعة السمات المشتركة(*) لأصوات اللغات السامية(53). وكانت الخطوة الأولى في هذا المضمار ذكر حروف هذه اللغات، وعددها، وتميز بعض اللغات السامية بأصوات لاتوجد في غيرها من اللغات السامية الأخرى(54).

وأمَّا الدراسة الفونولوجية فتمثَّلت في بحث الظواهر اللغوية في اللغات السامية، كالتماثل، والتخالف، والإبدال، والقلب، والإمالة، والإشمام، والنبر،

= ص158، وهذا ما ينطبق على الدراسات المقارنة عند اللسانيين المعاصرين في مصر لمستويات اللغة كافة.

(*) من القضايا التي اختلفت آراء الباحثين بصددها قضيتا اللغة السامية الأولى، وأيّ اللغات السامية أقرب إلى هذه اللغة. فأمَّا القضية الأولى فلم يُتَوصَّل فيها إلى رأي قاطع، واستُخدم بديلاً عنها مصطلح «المشترك السامي»، الذي يعني طائفة من الكلمات والصيغ والتراكيب التي تمثل الركام اللغوي للسامية الأم، والتي احتفظت بها معظم اللغات السامية لفظاً ومعنى. ينظر: **ظاهرة الإبدال في المشترك السامي**، د. حازم علي كمال الدين، ص6، **تأريخ اللغات السامية**، د. إسرائيل ولفنسون، ص8، **الآداب السامية**، محمد عطية الأبراشي، ص9. وأمَّا القضية الأخرى فهناك آراء متعددة بشأنها، وإن كان الكثير من الباحثين يميلون إلى القول: إن العربية هي أقرب اللغات السامية إلى السامية الأم. ينظر: **اللسان والإنسان**، ص118-119، **اللغة العربية عبر القرون**، د. محمود فهمي حجازي، ص35، **بين العربية ولهجاتها والعبرية**، ص2-6، «العربية أقدم اللغات السامية»، د. إحسان جعفر، **مجلة المعرفة**، العددان 222-223، 1980م، ص47 فما بعدها، «اللغة العربية في إطار اللغات السامية»، فولف ديترش فيشر، **حوليات الجامعة التونسية**، العدد 23، 1984م، ص43، «لغات الجزيرة العربية أم اللغات السامية»، د. باكزة رفيق حلمي، **مجلة المجمع العلمي العراقي**، المجلد 24، 1974م، ص175-178.

(53) ينظر: **علم اللغة العربية**، د. محمود فهمي حجازي، ص139-142، **بين العربية ولهجاتها والعبرية**، ص17-61، **دراسات في علم اللغة المقارن**، ص116-145، **الفصحى ولهجاتها**، ص77-85، «أصوات اللغة العربية ـ دراسة مقارنة باللغات السامية»، د. رمضان عبد التواب، **حوليات كلية الآداب بجامعة عين شمس**، المجلد السادس عشر، 1979م، ص1-20.

(54) ينظر: **علم اللغة العربية**، د. محمود فهمي حجازي، ص202، **المدخل إلى علم الأصوات**، ص67-74، 84 فما بعدها، **المدخل إلى علم اللغة**، د. رمضان عبد التواب، ص213-228، **التطور النحوي**، ص23 فما بعدها، **الفصحى ولهجاتها**، ص83-85، **كلام العرب من قضايا اللغة**، ص28-29.

بحثاً يقوم على إيراد بعض صور هذه الظواهر وأمثلتها، وتحليل ماورد من ذلك في ضوء المنهج المقارن. ولم تقتصر المقارنات الصوتية على الأصوات الصامتة فحسب، بل شملت الأصوات الصائتة، وما يندرج تحتها أيضاً من ظواهر لغوية[55].

وقد اتضح من الدراسة المقارنة بين أصوات اللغات السامية أنَّ «**اللغة العربية تُمَثِّل ـ بصفة عامة ـ أصوات اللغة السامية الأولى، غير أن بعض أصوات العربية ثمرة تغيير لغوي في العربية، جعلها تختلف عن السامية الأولى**»[56]. كما أمكن من خلال الدرس الصوتي المقارن تفسير وجود صيغة (اتْفَعَل) في العامية نحو (اتْكَسَرَ)، فهي في العربية (افتعل)، ولكنها في الآرامية والعبرية (اتْفَعَل) و(هَتْفَعَل) وهو الأصل، مما يعني أن قلباً مكانياً حدث فيها[57]، وهذا ما يؤيده قانون المماثلة، فالأصل في «ازدهر» ـ مثلاً ـ اتزهر، أثَّرت الزاي المجهورة في التاء المهموسة فقلبتها دالاً فأصبحت «ادزهر»؛ على سبيل المماثلة الرجعية التي يكثر ورودها في اللغة العربية، ثم حدث فيها قلبٌ مكانيٌّ فأصبحت «ازدهر»، على سبيل المماثلة التقدمية التي يندر وقوعها في اللغة العربية[58].

---

(55) ينظر في ذلك كله : **المدخل إلى علم الأصوات**، ص67 فما بعدها، **دراسات في علم اللغة المقارن**، ص136-145، **دراسات تأصيلية في اللغة والتأريخ والأدب**، د. عبد المجيد عابدين، ص90-95، **التطور اللغوي**، د. رمضان عبد التواب، ص22-46، **بين العربية ولهجاتها والعبرية**، ص17-61. ومن الملاحظ أن الدكتور عابدين عَدَّ ظاهرة الإشمام ظاهرةً صرفيةً، وأرى أنها أقرب ما تكون إلى الظواهر الصوتية. ومن جهة أخرى فإن دراسة «بروكلمان» عن ظواهر المماثلة والمخالفة والنبر والقلب في اللغات السامية تُعَدُّ ـ حسب علمي ـ من أوفى الدراسات المقارنة، ينظر: **فقه اللغات السامية**، ص45-82. وللمزيد ينظر : **التطور النحوي**، ص26-73.

(56) **علم اللغة العربية**، ص202. وينظر: **التطور النحوي**، ص23-26، **اللغات السامية**، نولدكه، ص13 فما بعدها.

(57) ينظر: **فصول في فقه العربية**، ص34، **بين العربية ولهجاتها والعبرية**، ص153، **دراسات في علم اللغة المقارن**، ص135-136، «صيغ الأفعال ودلالاتها بين العربية ولغات سامية أخرى»، د. محمود جاد الرب، **دورية كلية الآداب ـ جامعة المنصورة**، العدد الثامن، 1988م، ص18، **التطور النحوي**، ص92، **في اللغة العربية وبعض مشكلاتها**، ص123.

(58) ينظر: **أبحاث في اللغة العربية**، د. داود عبده، ص136-140، **العربية الفصحى**، هنري فليش، ص146. وللدكتور عبد الرحمن أيوب رأيٌ مخالفٌ لما تقدم. ينظر : **محاضرات في اللغة**، ص176، وقد ردَّ عليه الدكتور داود عبده في : **أبحاث في اللغة العربية**، =

ومما تُوصِّل إليه بشأن النبر في اللغات السامية أنه يقوم في هذه اللغات - عدا العربية - بوظيفة فونيمية هي التفريق بين المعاني[59]، وقد سبق مناقشة هذه القضية في مبحث متقدم[60].

الصرف (علم الصرف المقارن)

استأثر هذا الجانب بالنصيب الأوفر من الدراسة، فأغلب الموضوعات التي تناولها الدرس المقارن كانت في جانبها الصرفي؛ وذلك لسهولة المقارنة فيه، على الرغم من أن «نولدكه» يعتقد أن «**بحث الجملة المقارن في اللغات السامية أسهل من بحث الأصوات والصيغ فيها**»[61].

وقد أولى أصحاب هذا الاتجاه مباحث هذا العلم دراسات مستفيضة، توصلوا من خلالها إلى نتائج ذات قيمة في ميدان الدراسات السامية بعامة، وتمثَّل ذلك في تناولهم للأوزان والصيغ، والسوابق واللواحق التي تحدث لبنية الكلمة وماتقوم به من وظائف مختلفة، والتذكير والتأنيث، والمصدر، والمشتقات، وجمع التكسير، وجذور الكلمات، والضمائر وما تشتمل عليه من الأسماء الموصولة، وأسماء الإشارة، وأسماء الاستفهام[62]، «**فكلُّ هذه البحوث**

= ص139-140. ولمزيد من التفاصيل ينظر: «أصل صيغة افتعل بين العربية وأخواتها»، د. محمد صالح توفيق، **مجلة الدراسات اللغوية** (الرياض)، العدد 4، 1420هـ، ص115 فما بعدها، **الفلسفة اللغوية**، جرجي زيدان، ص89-90.

(59) ينظر: **دراسات في علم اللغة المقارن**، ص139-145.

(60) ينظر: ص144 فما بعدها.

(61) **اللغات السامية**، ص16.

(62) ينظر - على سبيل المثال -: **دراسات في اللغة العربية**، ص25-30، 59-111، **كلام العرب من قضايا اللغة**، ص167-169، **علم اللغة العربية**، د. محمود فهمي حجازي، ص202-209، **بين العربية ولهجاتها والعبرية**، ص71-165، **المدخل إلى علم اللغة**، د. رمضان عبد التواب، ص241-307، **دراسات في علم اللغة المقارن**، ص146-179، «العدد في اللغة العربية»، د. فؤاد حسنين، **مجلة كلية الآداب**، جامعة فؤاد الأول، المجلد 12، الجزء 2، 1950م، ص175-197، « أبنية الفعل في اللغات السامية»، د. رمضان عبد التواب، **مجلة كلية اللغة العربية**، الرياض، العدد الرابع، ص55-68، «دراسة في صيغ المبني للمجهول في اللغتين العربية والعبرية»، د. ألفت محمد جلال، =

تدخل في علم الصرف المقارن للغات السامية»(63).

ومن المعروف أن اللغات السامية ـ كما قرَّر علماء الساميات ـ تعتمد بشكل أكبر على الصوامت، أمَّا الصوائت فهي وإن كانت تقوم بوظيفة تحديد المعنى؛ حيث إنَّ التنوع الحركي في بِنية الكلمة يترتب عليه تغير معنى المادة اللغوية، إلا أنَّ المعنى الرئيس مرتبطٌ بالصوامت أكثر من ارتباطه بالصوائت(64)، وتَبَعاً لهذه الخصيصة بدأت الدراسات الصرفية المقارنة عند المستشرقين بالبحث في جذور الكلمات في اللغات السامية، وممن تناولها من اللسانيين المعاصرين في مصر ـ بشيء من التفصيل ـ أستاذنا الدكتور محمد سالم الجرح(65)، وإن كان قد قَصَرَها على الجذور الفعلية. وهذه القضية من الأهمية بمكان؛ نظراً لارتباطها بأصول الكلمات، وهل هي ثنائية أو ثلاثية، وسبق أن تعرضنا لها في مبحث متقدم، مما يغني عن إعادتها مرةً أخرى(66).

والأمر الذي نودُّ الخلوص إليه هو أنَّ البحث الصرفي المقارن صحَّح كثيراً

= **حوليات كلية الآداب**، جامعة عين شمس، المجلد 13، 1973م، ص197-206، «نظرة تحليلية مقارنة على الضمائر العربية»، د. محمد سالم الجرح، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، 22/ 56-67، « الضمير أنا في اللغات السامية» د. السيد يعقوب بكر، بحثٌ منشورٌ ضمن الكتاب التذكاري: **إلى طه حسين في عيد ميلاده السبعين**، ص397-407، «صيغة فعيل وما يشبهها في بعض اللغات السامية، صيغة فعلون في غير العربية من اللغات السامية»، حامد عبد القادر، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، 21/ 63-68.

(63) **علم اللغة العربية**، ص202. ويلاحظ أن الدكتور السيد يعقوب بكر أورد مباحث الجذور، وجموع التكسير، والضمائر، ضمن دراسته المقارنة في النحو العربي. ينظر: **دراسات في فقه اللغة العربية**، ص28 فما بعدها، وهو في هذا يساير الدراسات اللغوية الحديثة في نظرتها لمفهوم النحو الذي يشمل الأصوات والصيغ والتراكيب، وقد أشار إلى هذا في مقدمة كتابه السابق. وللمزيد حول نظرة اللغويين الغربيين للنحو ينظر: **دراسات في علم اللغة المقارن**، ص95، 114-115.

(64) ينظر: **تأريخ اللغات السامية**، ص14، **فصول في فقه العربية**، ص30-31. وللمزيد ينظر: **دراسات في علم اللغة المقارن**، ص146-147.

(65) نشر في ذلك مقالاً بعنوان «الجذور الفعلية في اللغات السامية»، **حوليات كلية دار العلوم**، العدد الخامس، 1974-1975م، ص1-22.

(66) ينظر: ص196.

من آراء النُّحاة والصرفيين القدماء، سواء فيما يتصل بالجذور أو بِنية الكلمة[67]. ومن ذلك، على سبيل المثال، ماذكره سيبويه من أنه ليس بين أيدينا اسمٌ أقلُّ عدداً من اسم على ثلاثة أحرف[68]، فقد ثبت من خلال الدرس المقارن خلاف ذلك، فهناك كلمات ثنائية الجذر، كأب، وأخ، وأم، واسم، ويد، ودم، بل إن هناك كلمات أحادية الجذر كـ «فم» التي أصلها «فَ»، والميم هنا كنون التنوين، و«فو» التي واوها هنا ضمَّة إعراب[69].

النحو (علم النحو المقارن)

يتصل بهذا الجانب دراسة القضايا المتصلة ببناء الجملة في اللغات السامية، سواء أكانت اسميةً أم فعليةً، خبريةً أم إنشائيةً... إلخ. وقد تتبَّع كثيرٌ من اللسانيين المعاصرين في مصر تركيب الجملة في هذه اللغات، وتوصَّلوا إلى استنباط النُّظُم المختلفة لها، من حيث الترتيب بين أجزاء الجملة، والمطابقة، والتوازي. ومما ذكروه أنَّ نظام الجملة في العربية وأخواتها من اللغات السامية قد طرأ عليه تطورٌ كبيرٌ أدى إلى انتقالها من الجمل البسيطة إلى الجمل المركبة[70].

وباستعراض الجهود العلمية لهؤلاء اللسانيين في هذا الجانب تبيَّن لي أنها قليلةٌ، مقارنةً بما عليها الحال في الجانبين الصوتي والصرفي؛ ولعلَّ هذا يعود

(67) لمعرفة تفاصيل ذلك ينظر: **دراسات في علم اللغة المقارن**، ص159-163، **اللغة العربية عبر القرون**، ص28-33.

(68) **الكتاب**، 3/ 322.

(69) ينظر: **دراسات في فقه اللغة العربية**، ص28 فما بعدها، **دراسات في اللغة العربية**، ص53-59، «الجذور الفعلية في اللغات السامية»، د. محمد سالم الجرح، **حوليات كلية دار العلوم**، العدد الخامس، ص18-22، **دراسات في علم اللغة المقارن**، ص160-161، **اللغة العربية عبر القرون**، د. محمود فهمي حجازي، ص31.

(70) ينظر: **دراسات في فقه اللغة العربية**، ص13-24، **الساميون ولغاتهم**، ص21-25، **علم اللغة العربية**، ص147-148، **بين العربية ولهجاتها والعبرية**، ص171-174، **دراسات في علم اللغة المقارن**، ص195-207، «الإضافة في اللغات السامية»، د. زاكية رشدي، **مجلة كلية الآداب**، جامعة القاهرة، المجلد 23، الجزء 2، 1961م، ص149-157. وللمزيد ينظر: **التطور النحوي**، ص125-201.

إلى ضآلة النصوص التي عُثِرَ عليها بهذه اللغات، أضف إلى هذا أنَّ دراسة الجملة موضوعٌ مُعَقَّدٌ وشائكٌ.

الدّلالة والمعجم

حظيت المفردات اللغوية في اللغات السامية بدراسة موسَّعة من لدن كثير من المتخصصين في علم اللغة المقارن في مصر، وحاول بعضهم تأصيل هذه المفردات في المعاجم اللغوية، وذلك بردِّها إلى أصولها السامية(71)، وقد سبق أنْ ذكرنا أنَّ عدم تأصيل المواد اللغوية في المعاجم العربية القديمة كان من ضمن نواحي النقص التي أُخذت على معاجمنا العربية.

ومن المعروف أنَّ الدراسة التأصيلية لألفاظ اللغة تُعين على معرفة المعرَّب والدخيل من اللغات السامية بوجه عام، على الرغم مما في تحديد نسبة بعض الكلمات إلى إحدى اللغات السامية من مَظنَّة الوقوع في أحكام خاطئة إذا لم تتسم هذه الدراسة بالبحث الدقيق، والحيطة والتأني. كما تُعين الدراسة التأصيلية على تتبُّع التطور الدّلالي لهذه الألفاظ، ودراسة بعض الظواهر اللغوية، كالتضاد، والترادف، والمشترك، والقلب المكاني، والإتباع، والإبدال في هذه اللغات(72)، رغم المشقة التي تَعْتَوِرُ مثل هذا العمل.

---

(71) يأتي في مقدمة هؤلاء ـ فيما أعلم ـ مراد فرج المحامي، الذي وضع كتاباً بعنوان **ملتقى اللغتين العبرية والعربية**، في ثلاثة أجزاء، صدر جزؤه الأول سنة 1930م، عن المطبعة الرحمانية بمصر، وجزءاه الثاني والثالث سنة 1936م، عن مطبعة السفير بالإسكندرية. ويُعَدُّ هذا الكتاب من كتب المعاجم اللغوية المقارنة، وقد رُتِّبت مواده حسب مدرسة القافية، وللتعريف بهذا الكتاب وقيمته العلمية ينظر: **دراسات في علم اللغة المقارن**، ص68. كما خصَّص الدكتور السيد يعقوب بكر لذلك كتابين: أحدهما **دراسات في فقه اللغة العربية**، صدر سنة 1969م، مكتبة لبنان، والآخر **دراسات مقارنة في المعجم العربي**، صدر سنة 1970م، جامعة بيروت العربية. كما نشر الدكتور فؤاد حسنين مقالات عدَّة عن «الدخيل في اللغة العربية»، وفيها تَتَبَّعَ مصادر هذا الدخيل من اللغات السامية وغيرها من اللغات، وألحق بها كشفاً أبجدياً للكلمات الدخيلة في العربية. ينظر: **مجلة كلية الآداب**، جامعة فؤاد الأول، المجلد 10، الجزء 2، 1948م، ص75-112، المجلد 11، الجزء 1، 1949م، ص27-56، المجلد 11، الجزء 2، 1949م، ص1-36، المجلد12، الجزء 1، 1950م، ص37-74.

(72) ينظر: **دراسات في فقه اللغة العربية**، المقدمة، ل.

والواقع أنَّ دراسة العلاقات الدّلالية بين المفردات والألفاظ السامية تخضع لاعتبارات عديدة، منها مايتصل بالقوانين الصوتية للغات السامية، ومنها ما له صلةٌ بتطور الدّلالة المحسوسة إلى غير المحسوسة، وانتقالها من العام إلى الخاص، ومنها مايتعلَّق بحياة الكلمات المستعملة في هذه اللغات أو مماتها فيها(73). وكانت نقطة البدء في هذه الدراسة هي القول بوجود ألفاظ أساسية تشترك فيها اللغات السامية، أو كما يُسَمِّيه «برجشتراسر» المشترك السامي من المفردات(74).

وتنبغي الإشارة إلى أن هذا المصطلح لايعني أداء تلك الألفاظ للدّلالة نفسها في اللغات السامية جميعها، وإنما المراد بذلك «**أنَّ هذه الألفاظ ترجع إلى أصل اشتقاقي واحد في اللغة السامية الأولى**»(75)، وقد لوحظ أنَّ تلك الألفاظ المشتركة تتعلق بالإنسان وأعضائه، والأسرة، وأسماء الحيوانات، والنباتات، والأعداد، وبعض الأفعال(76).

وبالرغم من أنه عُوِّل كثيراً على المعجم السامي المشترك في دراسة المعرَّب والدخيل السامي، وبُذلت جهودٌ كبيرةٌ في هذا الصدد، فما زال الحذر الشديد يحيط بالنتائج التي تُوصِّل إليها. يقول الدكتور حسن ظاظا في هذا: «**يكاد يكون مستحيلاً أنْ نجزم عند بحثنا في كثير من الألفاظ المشتركة بين العربية وغيرها من لغات العائلات السامية، بأنَّ هذه اللفظة أو تلك مأخوذةٌ من العبرية أو**

---

(73) ينظر: **بين العربية ولهجاتها والعبرية**، ص166-170، **دراسات في علم اللغة المقارن**، ص184-187.

(74) **التطور النحوي**، ص208.

(75) **علم اللغة العربية**، د. محمود فهمي حجازي، ص148، وينظر: المصدر نفسه، ص149-150.

(76) ينظر: **التطور النحوي**، ص208-210، **علم اللغة العربية**، ص149-150، **بين العربية ولهجاتها والعبرية**، ص166، **دراسات في علم اللغة المقارن**، ص184. وقد قام «برجشتراسر» بعمل قائمة لهذه الألفاظ المشتركة. ينظر: **التطور النحوي**، ص208 (الهامش)، وينظر أيضاً: **علم اللغة العربية**، ص148(الهامش)، كما قام «**ولفنسون**» بعمل إحصائي لذلك في آخر كتابه: **تأريخ اللغات السامية**، ص283-294. وللمزيد ينظر: **ظاهرة التعريب في ضوء اللغات السامية**، د. محمد عبد الصمد زعيمة، ص85-88.

الأرامية أو البابلية أو الحبشية أو غيرها، إذْ قد يكون العكس هو الصحيح...»[77]، ويقول أيضاً: «**إنه قد يكون من السهل - إلى حدٍّ ما - ردُّ كلمة معرَّبة إلى مصدرها الأول إذا كان هذا المصدر من عائلة لغوية أجنبية، أمَّا إذا كانت اللفظة شائعةً في لغات العائلة الواحدة فإنَّ الأمر عسيرٌ جداً. . .**»[78]، وإزاء ذلك وُضعت معايير يمكن من خلالها معرفة هذا الدخيل في اللغات السامية[79].

على أنه لابدَّ من الإشارة في هذا المقام إلى أن «برجشتراسر» ذكر كثيراً من المفردات العربية على أنها من باب الدخيل[80]، وقد اعترض عليه بعض الباحثين المعاصرين في مصر، مثبتاً أنها ليست معرَّبةً، بل هي عربيةٌ أصيلةٌ[81]. ولم يكن « برجشتراسر» وحده الذي تعجَّل بالحكم على تلك المفردات، بل شاركه في ذلك كثيرٌ ممن عُني بالجانب التأصيلي[82].

ومن النتائج التي توصَّل إليها الدرس الدّلالي المقارن وجودُ ظاهرة التضادّ في اللغات السامية، كالعربية، والعبرية، والسريانية[83]، ووجود تقارض بين هذه اللغات في الألفاظ والمفردات اللغوية.

---

(77) **كلام العرب من قضايا اللغة**، ص65-66.

(78) المصدر السابق، ص70. وينظر: **اللغات السامية**، نولدكه، ص28، **المستشرقون ومناهجهم اللغوية**، د. إسماعيل عمايرة، ص41-44.

(79) ينظر: **بين الحبشة والعرب**، د. عبد المجيد عابدين، ص99-105، **علم اللغة العربية**، د. محمود فهمي حجازي، ص211-213. ولمزيد من التفاصيل حول هذه المعايير عند القدماء والمحدثين ينظر: **التعريب في ضوء علم اللغة المعاصر**، د. عبد المنعم الكاروري، ص295-337.

(80) **التطور النحوي**، ص211 فما بعدها.

(81) **ظاهرة التعريب في ضوء اللغات السامية**، ص90-110.

(82) من هؤلاء: الأب روفائيل نخلة اليسوعي، والبطريرك أفرام برصوم، وغيرهما. ينظر: **التعريب في ضوء علم اللغة المعاصر**، ص330-333، «المعرَّب والدخيل في المعجم اللغوي التأريخي»، د. حلمي خليل، بحثٌ منشورٌ في (وقائع ندوة المعجم العربي التأريخي - قضاياه ووسائل إنجازه)، **مجلة المعجمية**، العددان 5-6، 1409هـ - 1989م، ص332، **دراسات في اللغتين السريانية والعربية**، د. إبراهيم السامرائي، ص26 فما بعدها، **دراسات في فقه اللغة العربية**، المقدمة، ل.

(83) ينظر: **دراسات في علم اللغة المقارن**، ص187-190، **دراسات في فقه اللغة العربية**، المقدمة. وقد تتبَّع الدكتور ربحي كمال الألفاظ المتضادة في اللغات السامية، =

ومن القضايا التي يمكن إيرادها هنا، مايتصل بوجود تأثير عبري على العربية في مجال الدراسات المعجمية، حيث لوحظ بواسطة المُقارنات المعجمية أنَّ هناك اتفاقاً بين معجم سعديا (سعيد) الفيومي (ت331هـ) المسمَّى بـ **(الجامع)**، وبعض المعاجم العربية، فيما يختصُّ بالترتيب المعجمي للمواد اللغوية، حيث اتَّبع ـ وبخاصة الجزء الثاني من معجمه ـ مدرسة القافية، أي الحرف الأخير للكلمة. وبتتبع آراء اللسانيين المعاصرين في مصر نجد الدكتور أحمد مختار عمر يذهب ـ أولاً ـ إلى احتمال وجود تأثير عبري على المعاجم العربية التي سارت وفق هذا النظام المعجمي، لكنه يعود فيقول: إنه ليس في إمكاننا ترجيح تأثير أحدهما على الآخر[84].

أمَّا الدكتور محمد عبد الصمد زعيمة فيؤكِّد وجود تأثير عربي على المعاجم العبرية[85]، وهذا ما أميل إليه، فالتقدم الزمني للبندنيجي (ت284هـ) صاحب أول معجم سار في ترتيب مواده على القافية وهو **(التقفيـة)**، والصِّلات الفكرية والثقافية لسعديا الفيومي بالعرب والعربية حينما كان في مصر... ، كلٌّ هذا مما يُقَوِّي من رأي الدكتور زعيمة.

أهمية الدراسة المقارنة للغة العربية

سبق القول: إن اللسانيين المعاصرين أخذوا على الدرس اللغوي العربي القديم أنه لم يُعْنَ بإجراء مقارنات لغوية بين العربية وبقية اللغات السامية، على الرغم من إدراك بعض العلماء للصلة الوثيقة التي تربط بين هذه اللغات، وقد

= وبخاصة العربية والعبرية والسريانية، وذلك في كتابه **التضاد في ضوء اللغات السامية ـ دراسة مقارنة**.

(84) **البحث اللغوي عند العرب**، ص350-351.

(85) **دراسات في علم اللغة المقارن**، ص47-48. وقد ناقشتْ الدكتورة سلوى ناظم هذه القضية مناقشةً مستفيضةً، وتوصَّلتْ إلى احتمالات تأثر «سعديا الفيومي» بمعجم أبي بشر البندنيجي المسمَّى بـ(التقفية) ينظر: **المعاجم العبرية ـ دراسة مقارنة**، ص21-70. وللمزيد ينظر: «أثر سيبويه في نشأة النحو العبري»، د. حسن ظاظا، **مجلة اللسان العربي**، العدد 12، 1975م، ص98 فما بعدها، «نشأة الدراسات اللغوية العبرية»، د. محمد بحر عبد المجيد، بحثٌ منشورٌ ضمن الكتاب التذكاري: **عبد المجيد عابدين سيرةٌ وتحية**، ص299-304.

تعدَّدت آراء اللسانيين المعاصرين في مصر في تفسير عدم قيام دراسات عربية مقارنة، فهذا الدكتور عبد المجيد عابدين يُعَلِّل سبب ذلك بأن مؤسِّس النحو العربي «سيبويه» كان فارسياً، واللغة الفارسية ليست من فصيلة اللغات السامية، وحينما جاء النُّحاة من بعده اقتفوا أثره، واكتفوا بتقليده فيما سار عليه في كتابه، وعَزَّ عليهم أن ينهجوا في دراسة العربية منهجاً يناقض المنهج الذي اتَّبَعَه «سيبويه»[86]. يُضاف إلى هذا ـ كما يذكر الدكتور عابدين، وغيره من اللسانيين المعاصرين ـ العصبية التي كان يُنْظَرُ من خلالها إلى اللغات السامية، فالعبرية لغة اليهود، والسريانية لغة النصارى... إلخ[87]. أمَّا الدكتور محمود فهمي حجازي فيعزو السبب في ذلك إلى اعتزاز كلٍّ أمة بلغتها، وتقديسهم إياها[88]، ويوافقه في هذا بعض المعاصرين[89].

والذي أراه أنَّ هذه الأسباب جميعها تصلح لتفسير إحجام اللغويين العرب القدامى عن الدرس المقارن، وانصرافهم عن تطبيقه في دراساتهم اللغوية، على أنه من المؤكَّد أنه ليس من أسباب ذلك عدم اقتناع هؤلاء العلماء بجدوى تطبيق هذا المنهج، كما يبدو من النظرة الأولى للبحث في أسباب ذلك، وكما صرَّح به أحد الباحثين المعاصرين[90].

أمَّا أهميَّة الدراسات المقارنة للغة العربية فلم يَعُدْ هناك أدنى شك في مدى تلك الأهمية، والنتائج الإيجابية التي تجنيها العربية من وراء ذلك، إذا أُخلصت النية، وابتُعد عن الأغراض المشبوهة، وإن كنَّا مازلنا نسمع أصواتاً تحاول التهوين من شأن هذه الدراسة، وترى أنْ لاحاجة للعربية بمثل هذا المنهج في الدرس اللغوي!!!

---

(86) ينظر: **المدخل إلى دراسة النحو العربي**، ص20 فما بعدها.

(87) ينظر: المصدر السابق، ص20 فما بعدها، **اللغة العربية عبر القرون**، ص16-17.

(88) **اللغة العربية عبر القرون**، ص16-17.

(89) ينظر: **دراسات في علم اللغة المقارن**، ص102.

(90) ينظر: تعقيب الدكتور أحمد عبد اللّه هاشم على آراء الدكتور إسماعيل عمايرة المتعلقة بجدوى الدراسات المقارنة للغة العربية، والمنشور في: مُلْحق « ألوان من التراث»، **صحيفة المدينة** (جدة ـ السعودية)، العدد 8409، الخميس 29 شوال 1410هـ، 24 مايو 1990م، ص2.

وإذا كان من الطبيعي أن ينتصر لهذا المنهج أصحابه، وغيرهم ممن أحسَّ بضرورة الوصل بين اللغات ذات الفصيلة الواحدة في التحليل اللغوي، فإن هذا الانتصار لم يكن قائماً على مجرّد التعاطف معه بحكم أنه وافد جديد، بل لقد ثَبَتَ من خلال الأدلة التطبيقية أنَّ هناك منفعةً تُجْلب، ومضرةً تُدْفع، وحقائق تُكْشف، جَرَّاء تطبيق هذا المنهج على الدراسات اللغوية العربية، وذلك ماحدا بأستاذنا الدكتور محمد سالم الجرح إلى القول: «**لن نستطيع فهم تأريخنا، وديننا، ولغتنا، وأدبنا، وطباع مجتمعنا، فهماً علمياً سليماً إلا إذا وضعنا ذلك كلّه في مكانه الصحيح من الإطار السامي العام**»[91].

وتبدو هذه الأهمية ـ كما أوردها المنادون بهذا المنهج والمعرِّفون به ـ في تأصيل كثير من ألفاظ اللغة العربية، وتفسير بعض المشكلات الصوتية والصرفية والنحوية والظواهر اللهجية التي كَثُرَ فيها الخلاف دون وصول إلى حلِّها. وسأكتفي في هذا المقام بذكر أمثلة أحسب أنه سيتضح فيها أهمية البحث المقارن.

أولاً ـ ما حصل من إبدال بين الثاء والفاء في قولهم (الثوم) و (الفوم)، فقد توقف علماء العربية في القول بأيِّهما أصل للآخر، ومن خلال تطبيق المنهج المقارن المتمثِّل في معرفة قوانين التبدل الصوتي في العربية واللغات السامية الأخرى، أمكن الوصول إلى معرفة الأصل وهو الثاء، والفاء متطورةٌ عنها[92].

ثانياً ـ ذكر أكثر اللغويين الأقدمين أن أصل قال، وهو قَوَلَ، أصلٌ افتراضيٌ لاوجود له في الاستخدام العربي، إلا أنه في ضوء المنهج المقارن المتمثِّل في معرفة اللغة الحبشية، وهي إحدى اللغات السامية، ثَبَتَ أنه أصلٌ حقيقيٌ مُسْتَخْدَمٌ في هذه اللغة، مما يعني أنه يُمثِّل مرحلةً قُدْمى في تأريخ اللغات السامية[93].

(91) مقدمة ترجمته لكتاب «نفتالي ڤيدر» **التأثيرات الإسلامية في العبادة اليهودية**، ص3. وللمزيد ينظر: **مدارج القراءة والإنشاء في اللغة العبرية**، د. عبد العزيز برهام، ص27-28، **علم اللغة**، د. السعران، ص266-277.

(92) ينظر: **فصول في فقه العربية**، د. رمضان عبد التواب، ص32، **الفصحى ولهجاتها**، ص38، **التطور النحوي**، ص37-38.

(93) ينظر: **فصول في فقه العربية**، ص33، **لحن العامة والتطور اللغوي**، د. رمضان =

ثالثاً ـ ظاهرة الإعراب في العربية، فقد ذكر بعض المستشرقين، وأيَّدهم بعض المعاصرين من اللسانيين العرب، أن العربية في عصورها الأولى كانت خاليةً من حركات الإعراب!. وقد أثبت الدرس المقارن أن الإعراب ظاهرةٌ ساميةٌ قديمة(94).

رابعاً ـ أنَّ ما ذكره البصريون والكوفيون في الاسم، وهل هو مُشْتَقٌّ من الوسْم أم من السُّمُوّ، غير صحيح، فقد أثبت الدرس المقارن للغات السامية ثنائية هذه اللفظة(95)، وبذا أمكن معرفة حقيقة الخلاف بين الفريقين.

خامساً ـ أنَّ لغة «أكلوني البراغيث» التي تهكَّم منها النُّحاة، على الرغم من ورودها في القرآن الكريم، والحديث الشريف، وأشعار العرب، إنما تُمَثِّل أصلاً تأريخياً عَرَفَتْهُ بعض اللغات السامية(96).

وأختتم القول في هذه المسألة: إننا وإنْ كنَّا نتفق مع أصحاب هذا الاتجاه

= عبد التواب، ص375، **دراسات تأصيلية في اللغة والأدب والتأريخ**، د. عبد المجيد عابدين، ص97-99.

(94) ينظر: **المدخل إلى دراسة النحو العربي**، د. عبد المجيد عابدين، ص33-39، **دراسات في اللغة العربية**، د. خليل نامي، ص18-25، **فصول في فقه العربية**، د. رمضان عبد التواب، ص338-341، «اللغة النبطية ـ مكانتها بين اللغات السامية وعلاقتها بقضية الإعراب في العربية الفصحى»، د. عبد الفتاح البركاوي، **حولية كلية اللغة العربية بالقاهرة**، جامعة الأزهر، العدد الثاني 1404هـ ـ 1984م، ص531 فما بعدها. وللمزيد ينظر: **فقه اللغة المقارن**، د. إبراهيم السامرائي، ص117-124، «اللغة العربية في إطار اللغات السامية»، فيشر، **حوليات الجامعة التونسية**، العدد 23، 1984م، ص50. ولمزيد من تلك الأمثلة ينظر: **المدخل إلى دراسة النحو العربي**، ص25 فما بعدها، **اللغة العربية عبر القرون**، د. محمود فهمي حجازي، ص15-36، **الفصحى ولهجاتها**، ص35-39، **كلام العرب من قضايا اللغة**، ص166-169، **المستشرقون ومناهجهم اللغوية**، د. إسماعيل عمايرة، ص31-38.

(95) ينظر: **دراسات في اللغة العربية**، د. خليل نامي، ص53-58، **علم اللغة العربية**، د. محمود فهمي حجازي، ص207-208، **فصول في فقه العربية**، د. رمضان عبد التواب، ص34.

(96) ينظر: **من أصول اللهجات العربية في السودان**، د. عبد المجيد عابدين، ص86، **قوانين الملوك**، د. عبد السميع محمد أحمد، ص331، **دراسات في علم اللغة المقارن**، ص199، **المدخل إلى علم اللغة**، د. رمضان عبد التواب، ص299-307.

في أهميته وحاجة العربية إليه، إلا أننا نجدهم في ظلِّ تحمُّسهم له يغفلون عن ذكر العقبات التي تواجه من يتعامل معه، وقد أشار إلى شيء من ذلك الدكتور محمود السعران[97]، ووسَّع القول فيها أحد المتخصصين العرب في الدراسات المقارنة، وهو الدكتور إسماعيل عمايرة، حيث ذكر صعوباتٍ سبعاً تواجه الباحثين الذين يسيرون على هذا المنهج، وهي: انقراض اللغة السامية الأم، وعدم الوقوف على تأريخ دقيق للفترة الزمنية التي عاشتها هذه اللغة، وانقراض كثير من اللغات السامية، وجهل الفترات التأريخية التي عاشتها هذه اللغات، وصعوبة الوصول إلى معرفة أيّ اللغات السامية أقدم وأيّها أكثر تمثيلاً للغة الأم، وعدم الاتفاق بين العلماء على تقسيم اللغة الواحدة إلى مراحل تأريخية، وصعوبة معرفة الأصيل من الدخيل للكلمات التي تبادلتها اللغات السامية فيما بينها، وعدم الوصول إلى المعرفة اليقينية بشأن العلاقة بين الأسر اللغوية[98].

وبطبيعة الحال فإن هذه العقبات لاتحول مطلقاً ـ ولاينبغي أن تحول ـ دون الاستفادة من هذا المنهج، وبقائه عنصراً مهماً للكشف عن كثير من قضايا اللغة العربية ومشكلاتها.

وهكذا يتضح لنا ـ بعد أن استعرضنا أهمَّ الموضوعات التي طرقها المنهج المقارن في الدراسات اللسانية المعاصرة في مصر ـ أنَّ هذا الاتجاه بدأ بنشاط ملحوظ على يد المستشرقين أثناء وجودهم في مصر للتدريس في الجامعة المصرية، ثم انتقل إلى تلامذتهم الذين أخذوا عنهم هذا المنحى الجديد في الدرس اللغوي العربي، ثم سرعان ماأخذت هذه الدراسات المقارنة في مصر طابع الاتجاه العام، وأصبح لها منهجٌ خاصٌّ، وروَّادٌ، ومُريدون، وكانت في عُمومها مُتأثرةً بالمناهج السائدة في أوروبا، وبخاصة ألمانيا. وقد تعددت مناحي هذه الدراسات، فلم يُقتصر فيها على الجانب اللغوي فحسب، بل شملت الجوانب المعرفية الأخرى، كالجانب التأريخي، والديني، والأدبي، والفكري. ولم تكن درجة العناية بالمقارنة بين اللغات السامية واحدةً، بل حظي بعضها، وخاصة العبرية والسريانية، بدراسات أكثر، وأبحاث أشمل وأعمق.

---

(97) ينظر: **علم اللغة**، ص278–281.

(98) **المستشرقون ومناهجهم اللغوية**، ص38–46.

وقد حفلت الفترة التي عاش فيها روَّاد هذه الدراسات بالاكتشافات الأثرية للنصوص السامية، ونشْرها، مع شرحها وتحليلها، ومقارنتها بنظائرها، وتعددت المؤسسات الثقافية التي تَبَنَّتْ هذا الاتجاه بما فيها الأزهر، ولكنَّ ذلك لم يستمر طويلاً، فقد مَرَّ عليه حينٌ من الدهر ـ وخاصةً بعد رحيل روَّاده الأوائل، وتَفَرُّق بعضهم في أصقاع الأرض ـ انفضَّ مَنْ حوله من الأتباع، وبدأ يخفت بريقه، ويفقد شيئاً من ذيوعه وانتشاره، على أنه أخذ الآن يسترجع ماضيه، ويعاود مسيرته على مَهْل، ونأمل أن يواصل هذا الاتجاه سيره بقوة وفاعلية، وألا تقف العقبات دونه أياً كان نوعها.

ولابدَّ من الاعتراف ـ في نهاية هذا المبحث ـ بأنه نظراً لطبيعة دراستي وأهدافها، وعدم إلمامي باللغات السامية، لم أتمكن من التناول الشامل لمباحث الاتجاه المقارن في الدراسات اللسانية المعاصرة في مصر، عَرْضاً وتقويماً، ولذلك جاء حديثي عنه أقرب ما يكون إلى الإجمال منه إلى التفصيل، ولذا أدعو في هذا المقام إلى معاودة البحث في هذا الاتجاه من جميع جوانبه، لا في مصر وحدها، بل في بقية أقطار الوطن العربي التي اهتمت به، وبخاصة العراق ولبنان، ورصد قضاياه، وتحليل مظاهره، واستخلاص نتائجه.

* * *

الخاتمــة

وهكذا وصل البحث ـ بحمد اللَّه - إلى تمامه، وقد عُقد لاتجاهات الدراسات اللسانية المعاصرة في مصر، في الفترة 1932-1985م.

وواضحٌ من عنوانه أنه مَعْنيٌّ بتحليل الجهود اللغوية ورصدها خلال زمن محدّد ومكان معيّن، وهو يهدف إلى إبراز هذه الجهود، والكشف عن مضمونها، ووصْلها بأعمال سابقة عليها؛ لتستبين الاتجاهات التي سارت فيها، ومدى ما أضافته من جديد إلى الدراسات اللغوية العربية.

وقد ذُيِّلَتْ فصول البحث بنتائجها الخاصة، بيد أنه لابدَّ ـ ونحن في ختام هذا العمل ـ من عرض ما أسفرتْ عنه الدراسة من نتائج عامة، هي بمثابة تَمَثُّل نهائيٍ لها، وتقديم المُقترحات التي أرى أنها قمينةٌ بالذكر في هذا المقام.

وأوَّل هذه النتائج هو أنَّ هناك روافد عديدة أسهمت في قيام الدرس اللساني المعاصر بمصر، وتكوين اتجاهاته وتياراته، كإنشاء الجامعة المصرية، واستقدام المستشرقين للتدريس بها، وإرسال البعثات العلمية إلى أوروبا للدراسة، وإنشاء المجمع اللغوي.

وكشف البحث عن أنَّ مستويات التحليل اللغوي وَزِّعت ـ لأول مرَّة ـ إلى خمسة نُظُم داخلية هي: النظام الصوتي، والصرفي، والنحوي، والمعجمي، والدّلالي، تتمايز فيما بينها من جهة، وتتكامل من جهة أخرى، وبذا أصبح للبحث اللغوي منهجيةٌ واضحةٌ.

فأمَّا دراسة اللسانيين المعاصرين في مصر للمستوى الصوتي، فقد تبين ذلك التأثر الواضح بالدراسات اللغوية الحديثة، وبخاصة مبحثا التفريق بين الفوناتيك والفنولوجي، والحركات المعيارية. وقد أضاف هذا الدرس للمستوى الصوتي بُعْداً جديداً مُتَمَثِّلاً في دراسة النبر، والمقطع، والتنغيم، واستخدام المعامل

اللغوية لقياس الأصوات وتحليل ظواهرها، والاستعانة بالحاسب الآلي في بحوث اللغة.

وأمَّا المستوى الصرفي، فاتَّضح تباين مفهومه بين القدماء والمعاصرين، وبخاصة أصحاب المنهج اللغوي الحديث، كما قُدِّمَتْ تصوراتٌ جديدةٌ بشأن القضايا الصرفية وطرق دراستها، ومنهج التفكير فيها.

أمَّا المستوى النحوي، فتبيَّن أنَّ دراستهم له اتَّسَمَتْ بالطابع النقدي، وظهر من خلاله الاتجاه (المنهج) الوصفي، والاتجاه المقارن، مع سيادة الاتجاه الوصفي في الدراسات النحوية واللغوية بوجه عام. وقد اعتمدوا في هذا على مناهج الغربيين والمستشرقين في دراساتهم اللغوية، وأفادوا منها محاولين تطبيقها على اللغة العربية. كما توصَّل البحث في دراسته عن المحاولات الإصلاحية التي بُذلت لتيسير النحو وتجديده إلى أنها استطاعت أنْ تُسهم في حلِّ بعض مشكلاته، دون أنْ يتحقق لها إلغاء الهيكل العام للنحو العربي، وإيجاد بديل عنه. وقد حظي الجانب التنظيري بالنصيب الأوفر من الدرس اللغوي المعاصر، في حين أنَّ الجانب التطبيقي أُفْتُقِدَ أو كاد أنْ يُفْتَقَدَ فيه.

وأمَّا التفكير المعجمي في مصر، فقد تأثر بالمناهج المعجمية الغربية، وبأعمال المستشرقين والمعجميين اللبنانيين، وتميزت صناعة المعاجم المعاصرة بطابع الجماعية بعد أنْ كانت فردية المنزع؛ حيث اضطلع مجمع اللغة العربية بمهمة صناعة المعجمات الحديثة وفق مبادئ الفنّ المعجمي الحديث. وفي هذا الميدان أسهمت ـ وما زالت تسهم ـ أقسام الدراسات العُليا العربية بالجامعات المصرية في محاولة صناعة المعجم التاريخي للغة العربية الذي لم يتمكن المجمع من تتمته، بواسطة دراسة الدواوين الشعرية والمؤلفات الأدبية في العصور المختلفة، دراسةً تركيبيةً معجميةً دلاليةً. كما عُني اللسانيون المعاصرون في مصر ومجمع اللغة العربية بقضية المصطلح اللساني، وتعددت وسائل وضعه عندهم، مما أحدث ما يُشبه التعدُّد والازدواجية.

واتَّسَمَتْ دراستهم للمستوى الدّلالي بتشقيق المعنى إلى جوانب عديدة، والتفريق بين المعنى في المعجم وفي الدّلالة، ووضع مُسمَّيات حديثة لمباحث هذا المستوى، وإخضاع ظواهر التطور الدّلالي للمنهج الوصفي.

وأمَّا الجانبان الاجتماعي والنفسي للغة، فقد أسهم اللسانيون المعاصرون في مصر في دراستهما، وماينطوي تحتهما من قضايا ومباحث، فعنوا بدراسة ما يُسَمَّى بـ «الازدواج اللغوي»، وقدَّموا مُقترحات لمعالجته، ونتج عنها دعواتٌ عديدةٌ أدَّت إلى قيام جدل كبير بين أصحاب هذه الدعوات، كما عُنُوا ـ بصفة خاصة ـ بدراسة اللهجات المحلية، القديم منها والحديث، تحقيقاً لأحد الأغراض التي من أجلها أنشئ المجمع اللغوي، واستجابةً لتلك الدعوات التي أطلقها بعض المعاصرين وأصحاب المنهج اللغوي الحديث. وسارت هذه الدراسات اللهجية وفق منهج عامٍ وضعه اللسانيون المعاصرون، واقترن هذا الاتجاه الجديد بفكرة عملِ الأطالِس اللغوية التي كانت من مُعطيات الدراسات الغربية والاستشراقية، ويُعَدُّ هذا ـ دون شكٍ ـ من الإضافات المهمة التي قدَّمها الدرس اللساني المعاصر بمصر.

واتَّسَمَتْ دراستهم للجانب النفسي للغة بالحذر والحيطة من طُغيانه على الجانب اللغوي، وهم وإنْ كانوا قد تناولوا كثيراً من القضايا التي اهتم بها علم اللغة النفسي إلا أنَّ تفسيرهم للظواهر اللغوية جاء في الأغلب الأعمّ خُلْواً من مظاهر التحليل النفسي.

وأمَّا الجانب المقارن، فهو يُمَثِّل اتجاهاً جديداً في دراسة قضايا اللغة العربية بمستوياتها كافَّة، قَدَّمه الدرس اللساني المعاصر بمصر بعد أن ثبتت أهميته وحاجة العربية إليه.

وآخر، بل أهمُ ما توصَّل إليه هذا البحث، هو أنَّ الدراسات اللسانية المعاصرة في مصر استطاعت أنْ تبعث نهضةً لغويةً متميزةً، مُكَوِّنةً بها مدرسةً قائمةً بذاتها، لها سِماتها الخاصة، ومناهجها العلمية، واتجاهاتها المتعددة، وأصبحت أفكارها ومبادؤها مُلْكاً مُشَاعاً بين أتباعها في العالم العربي، وبذا يمكننا وصفها بـ «**المدرسة اللسانية المصرية المعاصرة**».

هذا ما يتصل بنتائج الدراسة، أمَّا مقترحاتها فهي أن تُقام أبحاثٌ جامعيةٌ أخرى تُستكمل بها مسيرة الدرس اللساني المعاصر بمصر، وبخاصة مجال الدراسات الأسلوبية، وبعض جوانب هذا الدرس التي لم تتمكن دراستنا من

الإحاطة بها، أو الكشف عن مضامينها واتجاهاتها، كما أرى أن تُخَصَّص دراساتٌ أخرى للاتجاهات اللسانية في الأطروحات والرسائل العلمية التي قُدِّمت للجامعات المصرية، وأقترح قيام أبحاث مُماثلة لبقية أقطار الوطن العربي التي لم تَحْظَ بعناية الباحثين المعاصرين، وخاصةً المغرب العربي؛ حيث إنَّ هناك حركةً لسانيةً متميِّزةً تستحقُّ منَّا الدراسة والكشف عنها، ورصد اتجاهاتها، وموازنتها بمثيلاتها من الدراسات اللسانية في المشرق العربي، وبذا تكتمل حلقات الدرس اللساني المعاصر، ونكون قد أسهمنا في كتابة تأريخ الفكر اللساني العربي في العصر الحديث.

وإذا كان ثَمَّةَ شيءٌ أدعو إليه في هذا المقام، فهو **تكوين جمعية لغوية عربية** على غرار الجمعيات اللغوية المنتشرة في العالم الغربي(*)، تكون مهمتها تطوير الدراسات اللسانية في العالم العربي. كما أدعو إلى عناية الجامعات العربية بالدراسات اللسانية المعاصرة، ومواصلة التواصل والتثاقف مع تلك البلدان التي تتميز بالتقدم في هذا المجال، ومواكبة الجديد من التطورات العلمية والتقنية والمعلوماتية التي تخدم اللغة العربية وقضاياها المختلفة.

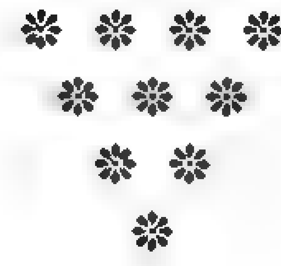
وفي الوقت نفسه أدعو إلى الالتفات إلى قراءة التراث العربي قراءةً مستفيضةً، ففيه كثيرٌ مما نبحث عنه، ونَجِدُّ في الوصول إليه، وأوَّل التجديد ـ كما يقال ـ هو قَتْلُ القديم دراسةً وفهماً، وكلُّ ذلك ـ إنْ تحقَّق ـ سيكون له أكبر الأثر في ازدهار دراساتنا اللسانية، والوصول بها إلى مستوى العالمية الذي ينبغي أن يكون من أولويَّات أهداف المؤسسات العلمية والمراكز الثقافية في الوطن العربي، وبذا نكون قد وازنَّا بين عنصري الأصالة والمعاصرة، اللَّذَين هما دعامة الماضي والحاضر والمستقبل.

(*) أُنشئت في الفترة الأخيرة جمعياتٌ لغويةٌ إقليميةٌ متعددةٌ، ذات أهداف محدَّدة، كجمعية اللسانيات بالمغرب 1986م، وجمعية اللسانيات بتونس 1988م، وجمعية المعجمية العربية بتونس 1983م، وصدر عن هذه الجمعيات أعمالٌ علميةٌ ومجلَّاتٌ متخصصةٌ، وللأسف الشديد توقَّفت أنشطة بعض هذه الجمعيات، وبعضها مازال يسير ببطء شديد، والأمل يحدونا إلى قيام جمعية لغوية عربية ذات أهداف واسعة، ورسالة عامة، ورؤى شاملة.

وبعـد، فإني أرجوأن يكون هذا البحث قد أسهم في إبراز الجهود اللسانية في مصر المعاصرة، واستطاع تحليل مضمونها، والكشف عن اتجاهاتها، بشيء من الوضوح وصحَّة الاستدلال، كما آمل أن يكون قد أضاف إلى المكتبة العربية ما يَسُدُّ فراغاً فيها، وذلك ما يمنحني الرضا، ويُعَوِّضُني عن سني زهرة العمر التي أفنيْتها تحقيقاً لهذا الغرض، ووصولاً إلى ذلك الهدف.

واللَّه من وراء القصْد، وهوحَسْبُنا ونعْم الوكيل،

والحمد للَّه الذي بنعمته تتمُّ الصَّالحات.



المصادر والمراجع(*)

أولاً: الرسائل الجامعية المخطوطة

- **تجديد البحث اللغوي في مصر في العصر الحديث**، محمد عادل خلف، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة المنيا، 1976م.
- **الدراسات اللغوية الحديثة في مصر (في الفترة من 1932-1962م)**، صادق عبد اللّٰه محمد أبوسليمان، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، 1987م.
- **ظاهرة التماثل عند توالي الأصوات العربية الصامتة ـ دراسة نظرية تحليلية استقرائية**، عبد الرحمن بن حسن العارف، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1408هـ ـ 1988م.

ثانياً: المطبوعات العربية والمترجمة

- **الآداب السامية. . .**، محمد عطية الأبراشي، الطبعة الأولى، دار إحياء الكتب العربية ـ عيسى البابي الحلبي، 1365هـ ـ 1946م.
- **الآداب العربية في القرن التاسع عشر**، الأب لويس شيخو اليسوعي، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، بيروت، 1924م.
- **أباطيل وأسمار**، أحمد شاكر، الطبعة الثانية، مطبعة المدني، القاهرة، 1972م.
- **أبحاث في اللغة العربية**، د. داود عبده، مكتبة لبنان، بيروت، 1973م.
- **ابن جني النحوي**، د. فاضل صالح السامرائي، مطابع دار النذير، بغداد، 1389هـ ـ 1969م.
- **ابن عربي ومولد لغة جديدة**، د. سعاد الحكيم، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، 1991م.
- **أبنية العربية في ضوء علم التشكيل الصوتي**، د. عبد الغفار حامد هلال، الطبعة الأولى، دار الطباعة المحمدية، القاهرة، 1399هـ ـ 1979م.

(*) لم أُثبت في هذه القائمة إلا ما استعنتُ به وأفدتُ منه، أمَّا ما ذُكر لمجرَّد الذكر فلم أُثبته.

- **أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة**، د. أحمد مكي الأنصاري، مطبوعات المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، القاهرة، 1384هـ ـ 1964م.

- **أبو الطيب اللغوي وآثاره في اللغة**، عادل أحمد زيدان، الطبعة الأولى، مطبعة العاني، بغداد، 1970م.

- **اتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي (لبنان في القرن التاسع عشر «1801-1900، 1901-1960»)**، د. رياض قاسم، الطبعة الأولى، مؤسسة نوفل، بيروت، 1982م.

- **اتجاهات التربية عبر العصور- دراسة تحليلية مقارنة**، د. عرفات عبد العزيز سليمان، الطبعة الأولى، مكتبة الأنجلو المصرية، 1977م.

- **الاتجاهات الرئيسية للبحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية**، المجلد «2»، ترجمة: جماعة من الأساتذة المختصين في العلوم الاجتماعية، مطبعة جامعة دمشق، 1396هـ ـ 1976م.

- **أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي ـ أبو عمرو بن العلاء**، د. عبد الصبور شاهين، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1408هـ ـ 1987م.

- **أحمد أمين لغوياً**، د. علي محمود مزيد، المطبعة العالمية بالقاهرة، سنة الإيداع 1971م.

- **إحياء النحو**، إبراهيم مصطفى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1937م.

- **أخطاء المنهج الغربي الوافد في العقائد والتأريخ والحضارة واللغة والأدب والاجتماع**، أنور الجندي، الطبعة الأولى، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1974م.

- **الأدب الشعبي العربي ـ مفهومه ومضمونه**، د. محمود ذهني، مطبوعات جامعة القاهرة بالخرطوم، 1392هـ ـ 1972م.

- **الأدب العربي المعاصر في مصر**، د. شوقي ضيف، الطبعة الثانية، دار المعارف بمصر، 1976م.

- **الأساس في الأمم السامية ولغاتها وقواعد اللغة العبرية وآدابها**، د. علي العناني ـ ليون محرز ـ محمد عطية الأبراشي، الطبعة الأولى، المطبعة الأميرية ببولاق، 1354هـ ـ 1935م.

- **أسباب حدوث الحروف**، للشيخ الرئيس أبي علي الحسين بن عبد اللّه ابن سينا، تحقيق: محمد حسَّان الطيان ـ يحيي مير علم، الطبعة الأولى، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1403هـ ـ 1983م.

- **أسباب النهضة العربية في القرن التاسع عشر**، أنيس الصولي، حقَّقه وقدَّم له: د. عبد اللّه الطباع، الطبعة الأولى، دار ابن زيدون، بيروت، 1405هـ ـ 1985م.

- **أسس علم اللغة**، ماريو باي، ترجمة وتعليق: د. أحمد مختار عمر، الطبعة الأولى، منشورات جامعة طرابلس ـ كلية التربية، ليبيا، 1973م.

- **الأسلوبية والأسلوب ـ نحو بديل ألسني في نقد الأدب**، د. عبد السلام المسدّي، الدار العربية للكتاب، ليبيا ـ تونس، 1397هـ ـ 1977م.

- **الأشباه والنظائر في النحو**، للسيوطي، تحقيق: طه عبد الرءوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، 1395هـ ـ 1975م.

- **أشتات مجتمعات في اللغة والأدب**، عباس محمود العقّاد، دار المعارف بمصر، 1963م.
- **الاشتقاق**، عبد اللّه أمين، الطبعة الأولى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1376هـ ـ 1956م.
- **الأصوات = علم اللغة العام - الأصوات**، د. كمال بشر.
- **أصوات اللغة**، د. عبد الرحمن أيوب، الطبعة الأولى، مطبعة دار التأليف، القاهرة، 1963م.
- **الأصوات اللغوية**، د. إبراهيم أنيس، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1961م. والطبعة الرابعة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1971م.
- **أصول تراثية في علم اللغة**، د. كريم زكي حسام الدين، الطبعة الثانية، مكتبة الأنجلو المصرية، 1985م.
- **أصول التفكير النحوي**، د. علي أبو المكارم، منشورات الجامعة الليبية ـ كلية التربية، ليبيا، 1392/ 1393هـ ـ 1973م.
- **الأصول ـ دراسة ايبستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي: النحو ـ فقه اللغة ـ البلاغة**، د. تمام حسان، الطبعة الأولى، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1401هـ ـ 1981م.
- **أصول النحو العربي في نظر النُّحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث**، د. محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، 1978م.
- **الأضداد**، لأبي علي محمد بن المستنير «قطرب»، تحقيق: د. حنًّا حداد، الطبعة الأولىٰ، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض ـ السعودية، 1405هـ ـ 1984م.
- **الأضداد**، لمحمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دائرة المطبوعات والنشر، الكويت، 1960م.
- **الأضداد في كلام العرب**، لأبي الطيب اللغوي، تحقيق: د. عزة حسن، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، 1382هـ ـ 1963م.
- **الأضداد في اللغة**، محمد حسين آل ياسين، الطبعة الأولى، مطبعة المعارف، بغداد، 1394هـ ـ 1974م.
- **أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة**، د. نايف خرما، الطبعة الثانية، سلسلة عالم المعرفة (9)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1979م.
- **الإعجاز البياني للقرآن ومسائل نافع ابن الأزرق**، د. عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ)، دار المعارف بمصر، 1971م.
- **الإعراب سمة العربية الفصحى**، د. محمد إبراهيم البنا، دار الإصلاح للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، د.ت.
- **الأعلام**، خير الدين الزركلي، الطبعة الخامسة، دار العلم للملايين، بيروت، 1980م.
- **أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، د. محمد رشاد الحمزاوي، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت ـ لبنان، 1988م.

- **الاقتراح في علم أصول النحو**، للسيوطي، تحقيق وتعليق: د. أحمد محمد قاسم، الطبعة الأولى، مطبعة السعادة، القاهرة، 1396هـ ـ 1976م.
- **أقسام الكلام العربي بين الشكل والوظيفة**، د. فاضل مصطفى الساقي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، 1397هـ ـ 1977م.
- **اكتساب اللغة**، مارك ريشل، ترجمة: د. كمال بكداش، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت ـ لبنان، 1404هـ ـ 1984م.
- **الألسنية ولغة الطفل العربي**، جورج كلاس، الطبعة الثانية، المنشورات الجامعية، بيروت، 1984م.
- **ألفاظ الأشباه والنظائر [الألفاظ الكتابية]**، لعبد الرحمن بن عيسى الهمذاني، تحقيق: د. البدراوي زهران، الطبعة الثانية، دار المعارف بمصر، سنة الإيداع 1981م.
- **الألفاظ اللغوية ـ خصائصها وأنواعها**، عبد الحميد حسن، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1971م.
- **الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى**، لأبي الحسن علي بن عيسى الرُّمَّاني، تحقيق: د. فتح اللّه صالح علي المصري، الطبعة الأولى، دار الوفاء للطباعة والنشر، المنصورة، 1407هـ ـ 1987م.
- **الألفاظ والأساليب**، إصدار: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، إعداد: محمد شوقي أمين ـ مصطفى حجازي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1977م.
- **أمراض الكلام**، د. مصطفى فهمي، الطبعة الثالثة، مكتبة مصر، د.ت.
- **الأمير أحمد فؤاد ونشأة الجامعة المصرية**، أحمد عبد الفتاح بدير، مطبعة جامعة فؤاد الأول، القاهرة، 1950م.
- **أوزان الفعل ومعانيها**، هاشم طه شلاش، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، 1971م.
- **الإيضاح في علل النحو**، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، مكتبة دار العروبة، القاهرة، 1378هـ ـ 1959م.
- **البحث الدّلالي عند الأصوليين**، د. محمد يوسف حبلص، الطبعة الأولى، مكتبة عالم الكتب، القاهرة، 1411هـ ـ 1991م.
- **البحث اللغوي عند العرب**، د. أحمد مختار عمر، الطبعة الرابعة، عالم الكتب، القاهرة، 1402هـ ـ 1982م.
- **البحث اللغوي عند الهنود وأثره على اللغويين العرب**، د. أحمد مختار عمر، دار الثقافة، بيروت ـ لبنان، 1972م.
- **بحوث ودراسات في العروبة وآدابها**، محمد خلف اللّه أحمد، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1970م.
- **البخلاء**، للجاحظ، تحقيق: طه الحاجري، الطبعة الرابعة، دار المعارف بمصر، 1971م.

- **البعثات العلمية في عهد محمد علي ثم في عهدي عباس وسعيد**، الأمير عمر طوسون، مطبعة صلاح الدين، الإسكندرية، 1934م.
- **البلاغة العصرية واللغة العربية**، سلامة موسى، المطبعة العصرية بمصر، د.ت.
- **البيان والتبيين**، للجاحظ، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، الطبعة الأولى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1367هـ ـ 1948م.
- **بين الحبشة والعرب**، د. عبد المجيد عابدين، دار الفكر العربي، القاهرة، د.ت.
- **بين العربية ولهجاتها والعبرية**، د. محمد بحر عبد المجيد، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة، 1977م.
- **التأثيرات الإسلامية في العبادة اليهودية**، نفتالي ڤيدر، ترجمة: د. محمد سالم الجرح، مكتبة دار العروبة، القاهرة، 1965م.
- **تاج العروس من جواهر القاموس**، للسيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، الجزء الأول، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، وزارة الإرشاد والأنباء، الكويت، 1385هـ ـ 1965م. والجزء السادس، تحقيق: د. حسين نصار، 1389هـ ـ 1969م.
- **تأريخ آداب العرب**، مصطفى صادق الرافعي، أخرجه: محمد سعيد العريان، الطبعة الثانية، مطبعة الاستقامة، القاهرة، 1373هـ ـ 1954م.
- **تأريخ الآداب العربية في الربع الأول من القرن العشرين**، الأب لويس شيخو اليسوعي، مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت، 1926م.
- **تأريخ الآداب العربية من الجاهلية حتى عصر بني أمية**، كارلو نالينو، اعتنت بنشرها: مريم نالينو، الطبعة الثانية، دار المعارف بمصر، 1970م.
- **تأريخ آداب اللغة العربية**، جرجي زيدان، مراجعة وتعليق: د. شوقي ضيف، دار الهلال، د.ت.
- **تأريخ الأدب أو حياة اللغة العربية**، حفني ناصف، الطبعة الثالثة، مطبعة جامعة القاهرة، 1973م.
- **تأريخ الأدب الحديث... من الحملة الفرنسية في مصر إلى العهد الاشتراكي**، د. حامد حفني داود، الطبعة الأولى، دار الطباعة المحمدية بالأزهر، القاهرة، 1387هـ ـ 1967م.
- **تأريخ الترجمة في مصر في عهد الحملة الفرنسية**، د. جمال الدين الشيال، دار الفكر العربي، القاهرة، 1950م.
- **تأريخ الترجمة والحركة الثقافية في عصر محمد علي**، د. جمال الدين الشيال، دار الفكر العربي، القاهرة، 1951م.
- **تأريخ التعليم في عصر محمد علي**، د. أحمد عزت عبد الكريم، مكتبة النهضة المصرية، 1938م.
- **التأريخ الثقافي للتعليم في مصر**، د. حسن الفقي، الطبعة الثانية، دار المعارف بمصر، 1971م.
- **تأريخ الدعوة إلى العامية وآثارها في مصر**، د. نفوسة زكريا سعيد، الطبعة الأولى، دار نشر الثقافة بالإسكندرية، 1384هـ ـ 1964م.
- **تأريخ علم اللغة منذ نشأتها حتى القرن العشرين**، جورج مونين، ترجمة: د. بدر الدين القاسم، وزارة التعليم العالي، سوريا ـ دمشق، 1392هـ ـ 1972م.

- **تأريخ اللغات السامية**، د. إسرائيل ولفنسون، الطبعة الأولى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1348هـ ـ 1929م.
- **تأريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني الهجري**، د. علي أبو المكارم، الطبعة الأولى، القاهرة الحديثة للطباعة، 1391هـ ـ 1971م.
- **التبيان في تصريف الأسماء**، د. أحمد حسن كحيل، الطبعة السادسة، مطبعة السعادة بمصر، 1398هـ ـ 1978م.
- **تجديد ذكرى أبي العلاء**، د. طه حسين، الطبعة الثانية، مطبعة المعارف ومكتبتها بمصر، 1356هـ ـ 1937م.
- **تجديد النحو**، د. شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، د.ت.
- **تحت راية القرآن ـ المعركة بين القديم والجديد**، مصطفى صادق الرافعي، ضبطه وصحَّحه: محمد سعيد العريان، الطبعة الرابعة، مطبعة الاستقامة، القاهرة، 1376هـ ـ 1956م.
- **تحرير النحو العربي**، مجموعةٌ من الأساتذة، دار المعارف بمصر، 1958م.
- **التراث المجمعي في خمسين عاماً**، إبراهيم الترزي، إصدار: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، د.ت.
- **الترادف في اللغة**، حاكم مالك لعيبي، وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، 1980م.
- **التشكيل الصوتي في اللغة العربية ـ فنولوجيا العربية**، د. سليمان حسن العاني، ترجمة: د. ياسر الملاح، الطبعة الأولى، النادي الأدبي، جدة ـ السعودية، 1403هـ ـ 1983م.
- **التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث**، د. الطيب البكوش، الطبعة الثانية، نشر وتوزيع مؤسسات عبد الكريم بن عبد اللّه، تونس، 1987م.
- **التصريف الملوكي**، لابن جني، تحقيق: محمد سعيد بن مصطفى النعسان، الطبعة الثانية، دار المعارف للطباعة، دمشق، 1390هـ ـ 1970م.
- **التضاد في ضوء اللغات السامية ـ دراسة مقارنة**، د. ربحي كمال، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1975م.
- **تطور الأدب الحديث في مصر**، د. أحمد هيكل، الطبعة الرابعة، دار المعارف بمصر، 1983م.
- **تطور الدرس النحوي**، د. حسن عون، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1970م.
- **التطور الدّلالي بين لغة الشعر ولغة القرآن**، عودة خليل أبو عودة، الطبعة الأولى، مكتبة المنار، الأردن ـ الزرقاء، 1405هـ ـ 1985م.
- **التطور اللغوي ـ مظاهره وعلله وقوانينه**، د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة ـ دار الرفاعي بالرياض، 1981م.
- **التطور اللغوي ـ مقدمة ـ المذاهب اللغوية والتطور**، د. عبد الرحمن أيوب، دار الطباعة القومية، القاهرة، 1964م.
- **التطور النحوي للغة العربية**، برجشتراسر، أخرجه وصحَّحه وعلَّق عليه: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة ـ دار الرفاعي بالرياض، 1402هـ ـ 1982م.

- **التطور النحوي للغة العربية**، برجشتراسر، عُني به: محمد البكري، مطبعة السماح، القاهرة، 1929م.
- **التعريب في ضوء علم اللغة المعاصر**، د. عبد المنعم محمد الحسن الكاروري، الطبعة الأولى، مطبعة جامعة الخرطوم ـ دار جامعة الخرطوم للنشر، السودان، 1986م.
- **التعريب في القديم والحديث**، د. محمد حسن عبد العزيز، دار الفكر العربي، القاهرة، سنة الإيداع 1990م.
- **التعريب وتنسيقه في الوطن العربي**، د. محمد المنجي الصيادي، الطبعة الثالثة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ـ لبنان، 1984م.
- **التعريفات**، للشريف علي بن محمد الجرجاني، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، 1403هـ ـ 1983م.
- **التعريف بالتصريف**، د. علي أبو المكارم، د.م، 1408هـ ـ 1988م.
- **التعريف بعلم اللغة**، دافيد كريستل، ترجمة: د. حلمي خليل، الطبعة الأولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، 1979م.
- **تعلّم اللغات الحية وتعليمها بين النظرية والتطبيق**، د. صلاح عبد المجيد العربي، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان، بيروت، 1981م.
- **التفسير النفسي للأدب**، د. عزّ الدين إسماعيل، دار المعارف بمصر، 1963م.
- **التفكير الصوتي عند الخليل**، د. حلمي خليل، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988م.
- **التفكير اللساني في الحضارة العربية**، د. عبد السلام المسدّي، الدار العربية للكتاب، ليبيا ـ تونس، 1981م.
- **التفكير اللغوي بين القديم والجديد**، د. كمال بشر، دار الثقافة العربية، القاهرة، 1987م.
- **التفكير واللغة**، فيجوتسكي، ترجمة: د. طلعت منصور، الطبعة الأولى، مكتبة الأنجلو المصرية، 1976م.
- **التقرير النهائي عن تجربة تيسير الكتابة العربية وملحقاته**، إعداد: د. عبد العزيز القوصي وآخرين، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1976م.
- **تقويم دار العلوم (العدد الماسي)**، محمد عبد الجواد، دار المعارف بمصر، د.ت.
- **تقويم دار العلوم (الجزء الثاني)**، إعداد: لجنة التقويم بكلية دار العلوم، القاهرة، 1411هـ ـ 1991م.
- **تقويم الفكر النحوي**، د. علي أبو المكارم، الطبعة الأولى، دار الثقافة، بيروت، 1975م.
- **تهذيب اللغة**، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، الجزء الأول، تحقيق: عبد السلام هارون، المؤسسة المصرية العامة للتأليف ـ الدار المصرية للتأليف والترجمة، د.ت.
- **تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً**، د. شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، 1986م.

- **ثنائية الألفاظ في المعاجم العربية وعلاقتها بالأصول الثلاثية**، د. أمين فاخر، الطبعة الأولى، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، 1398هـ ـ 1978م.
- **الثورة التكنولوجية واللغة**، د. محمد صالح بن عمر، الطبعة الأولى، دار الشؤون الثقافية العامة، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، 1986م.
- **جامعة القاهرة ـ ماضيها وحاضرها**، د. رؤوف عباس حامد، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي، 1989م.
- **الجامعة المصرية "القديمة" ـ نشأتها ودورها في المجتمع**، د. عبد المنعم إبراهيم الدسوقي الجميعي، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، 1400هـ ـ 1980م.
- **جمهرة اللغة**، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي البصري، الطبعة الأولى، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، 1345هـ.
- **الجهود اللغوية خلال القرن الرابع عشر الهجري**، د. عفيف عبد الرحمن، دار الرشيد للنشر، وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، 1399هـ ـ 1979م.
- **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك**، الطبعة الأخيرة، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، 1359هـ ـ 1940م.
- **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، دار إحياء الكتب العربية ـ عيسى البابي الحلبي، د.ت.
- **حاضر اللغة العربية في الشام**، سعيد الأفغاني، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة، 1961-1962م.
- **حركة الإحياء اللغوي في بلاد الشام**، د. نشأة ظبيان، دمشق الشام، 1976م.
- **حصاد الفكر العربي الحديث في اللغة العربية**، إعداد: لجنة من الباحثين، الطبعة الأولى، مؤسسة ناصر للثقافة، بيروت، 1981م.
- **حصوننا مهددة من داخلها**، د. محمد محمد حسين، الطبعة الثالثة، دار الإرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1391هـ ـ 1971م.
- **الحضارات السامية القديمة**، سبتينو موسكاتي، ترجمة: د. السيد يعقوب بكر، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، د.ت.
- **الحملة الفرنسية وخروج الفرنسيين من مصر**، د. محمد فؤاد شكري، دار الفكر العربي، القاهرة، د.ت.
- **الحياة مع لغتين ـ الثنائية اللغوية**، د. محمد علي الخولي، الطبعة الأولى، مطابع الفرزدق التجارية، الرياض، 1408هـ ـ 1988م.
- **الحيوان**، للجاحظ، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الطبعة الأولى، مكتبة مصطفى البابي الحلبي بمصر، 1356-1364هـ/ 1938-1945م.
- **الخصائص**، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، الطبعة الثانية، مطبعة دار الكتب المصرية، 1371هـ ـ 1952م.

- **دائرة المعارف الإسلامية**، نقلها إلى العربية: إبراهيم زكي خورشيد ـ أحمد الشنتناوي ـ عبد الحميد يونس ـ عباس محمود، القاهرة، د.م.ت.
- **دراسات تأريخية في النهضة العربية الحديثة**، د. محمد بديع شريف ـ د. زكي المحاسني ـ د. أحمد عزت عبد الكريم، جامعة الدول العربية، مطبعة الرسالة، د.ت.
- **دراسات تأصيلية في اللغة والتأريخ والأدب**، د. عبد المجيد عابدين، د.م. 1986م.
- **دراسات صوتية**، د. تغريد السيد عنبر، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة، 1401هـ ـ 1980م.
- **الدراسات الصوتية عند علماء التجويد**، د. غانم قدوري الحمد، الطبعة الأولى، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، 1406هـ ـ 1986م.
- **الدراسات العربية والإسلامية ـ أطروحات ورسائل «1881 ـ 1981»**، د. موريس صليبا، لبنان، 1983م.
- **دراسات في الأدب العربي الحديث**، د. عطية عامر، الطبعة الأولى، دار المغرب العربي، تونس، 1970م.
- **دراسات في علم أصوات العربية**، د. داود عبده، مؤسسة الصباح، الكويت، د.ت.
- **دراسات في علم الصرف**، د. عبد اللّٰه درويش، الطبعة الثالثة، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، 1408هـ ـ 1987م.
- **دراسات في علم اللغة**، د. فاطمة محمد محجوب، دار النهضة العربية، القاهرة، سنة الإيداع 1976م.
- **دراسات في علم اللغة ـ القسم الأول & القسم الثاني**، د. كمال بشر، الطبعة الثانية، دار المعارف بمصر، 1971م.
- **دراسات في علم اللغة المقارن**، د. محمد عبد الصمد زعيمة، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، 1981م.
- **دراسات في علم اللغة النفسي**، د. داود عبده، الطبعة الأولى، مطبوعات جامعة الكويت، 1404هـ ـ 1984م.
- **دراسات في فقه اللغة**، د. صبحي الصالح، الطبعة الثانية، منشورات المكتبة الأهلية، بيروت، 1382هـ ـ 1962م.
- **دراسات في فقه اللغة العربية**، د. السيد يعقوب بكر، مكتبة لبنان، بيروت، 1969م.
- **دراسات في القاموس المحيط**، د. محمد مصطفى رضوان، الطبعة الأولى، منشورات الجامعة الليبية ـ كلية الآداب، 1393هـ ـ 1973م.
- **دراسات في اللغة**، د. إبراهيم السامرائي، مطبعة العاني، بغداد، 1961م.
- **دراسات في اللغة**، محمد الخضر حسين، جمعه وحقَّقه: علي الرضا التونسي، المطبعة التعاونية بدمشق، 1395هـ ـ 1975م.

- **دراسات في اللغة العربية**، د. خليل يحيى نامي، دار المعارف بمصر، 1974م.
- **دراسات في اللغة والنحو العربي**، د. حسن عون، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1969م.
- **دراسات في اللغتين السريانية والعربية**، د. إبراهيم السامرائي، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت ـ مكتبة المحتسب، عمَّان، 1405هـ ـ 1985م.
- **دراسات في لهجات شرقي الجزيرة العربية**، ت. م. جونستون، ترجمة: د. أحمد محمد الضبيب، الطبعة الأولى، مطبوعات جامعة الرياض، 1395هـ ـ 1975م.
- **دراسات في اللهجات العربية**، مجموعة من الباحثين، جامعة أسيوط، كلية الآداب بسوهاج، 1981م.
- **دراسات في النحو**، د. طه عبد الحميد طه، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة، سنة الإيداع 1971م.
- **الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث**، محمد حسين آل ياسين، الطبعة الأولى، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت ـ لبنان، 1400هـ ـ 1980م.
- **الدراسات اللغوية والنحوية في مصر منذ نشأتها حتى نهاية القرن الرابع الهجري**، د. أحمد نصيف الجنابي، مكتبة دار التراث، القاهرة، 1397هـ ـ 1977م.
- **دراسات نقدية في اللسانيات العربية المعاصرة**، د. سعد مصلوح، الطبعة الأولى، عالم الكتب، القاهرة، 1410هـ ـ 1989م.
- **دراسات نقدية في النحو العربي**، د. عبد الرحمن أيوب، مكتبة الأنجلو المصرية، 1957م.
- **دراسة إحصائية لجذور معجم الصحاح باستخدام الكمبيوتر**، د. علي حلمي موسى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978م.
- **دراسة أدب اللغة العربية بمصر في النصف الأول من القرن العشرين (1320-1370هـ) مواد ـ مناهج ـ آثار علمية**، أحمد الشايب، الطبعة الثانية، مكتبة النهضة المصرية، 1966م.
- **دراسة السمع والكلام**، د. سعد مصلوح، عالم الكتب، القاهرة، 1400هـ ـ 1980م.
- **دراسة الصوت اللغوي**، د. أحمد مختار عمر، الطبعة الأولى، عالم الكتب، القاهرة، 1396هـ ـ 1976م.
- **دراسة المعنى عند الأصوليين**، د. طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، د.ت.
- **دروس التصريف**، محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الثالثة، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، 1378هـ ـ 1958م.
- **دروس في الألسنية العامة**، فردينان دي سوسير، تعريب: صالح القرمادي ـ محمد الشاوش ـ محمد عجينة، الدار العربية للكتاب، ليبيا ـ تونس، 1985م.
- **دروس في علم أصوات العربية**، جان كانتيو، ترجمة: صالح القرمادي، نشريات مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، الجامعة التونسية، 1966م.

- **دلائل الإعجاز**، عبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلّق عليه: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ت.

- **دلالة الألفاظ**، د. إبراهيم أنيس، الطبعة الأولى، مكتبة الأنجلو المصرية، 1958م.

- **دلالة الألفاظ العربية وتطورها**، د. مراد كامل، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة، 1963م.

- **الدّلالة اللغوية عند العرب**، د. عبد الكريم مجاهد، دار الضياء للنشر والتوزيع، الأردن ـ عمَّان، سنة الإيداع 1985م.

- **دور الكلمة في اللغة**، ستيفن أولمان، ترجمة: د. كمال بشر، الطبعة الثانية، مكتبة الشباب، القاهرة، 1969م.

- **الرَّدُّ على النُّحاة**، ابن مضاء القرطبي، تحقيق: د. شوقي ضيف، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، 1947م.

- **الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة**، مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: د. أحمد حسن فرحات، دار المعارف للطباعة، دمشق، 1393هـ ـ 1973م.

- **الرواية والاستشهاد باللغة**، د. محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، 1976م.

- **الساميون ولغاتهم**، د. حسن ظاظا، دار المعارف بمصر، 1971م.

- **سرّ صناعة الإعراب**، ابن جني، تحقيق: مصطفى السقا ـ إبراهيم مصطفى ـ محمد الزفزاف ـ عبد اللّه أمين، الطبعة الأولى، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، 1374هـ ـ 1954م. وتحقيق: د. حسن هنداوي، ط1، دار القلم، دمشق، 1405هـ ـ 1985م.

- **سيكولوجية اللغة والمرض العقلي**، د. جمعة سيد يوسف، سلسلة عالم المعرفة (145)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1410هـ ـ 1991م.

- **شجر الدر في تداخل الكلام بالمعاني المختلفة**، أبو الطيب اللغوي، تحقيق: محمد عبد الجواد، دار المعارف بمصر، 1957م.

- **شرح التصريح على التوضيح**، خالد الأزهري، دار إحياء الكتب العربية ـ عيسى البابي الحلبي، مصر، د.ت.

- **شرح شافية ابن الحاجب**، رضي الدين الاستراباذي، تحقيق: محمد نور الحسن ـ محمد محيي الدين عبد الحميد ـ محمد الزفزاف، الطبعة الأولى، مطبعة حجازي بالقاهرة، 1358هـ ـ 1939م.

- **شرح المفصل**، ابن يعيش، إدارة الطباعة المنيرية بمصر، د.ت.

- **الشرق الإسلامي في العصر الحديث**، حسين مؤنس، الطبعة الثانية، لجنة الجامعيين لنشر العلم، مطبعة حجازي بالقاهرة، 1938م.

- **الشعر والشعراء**، ابن قتيبة، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، دار المعارف بمصر، 1966م.

- **الصاحبي**، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، سنة الإيداع 1977م.

- **الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)**، لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار الكتاب العربي بمصر، 1376هـ - 1956م.
- **الصحافة والأدب في مصر**، د. عبد اللطيف حمزة، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة، 1954-1955م.
- **الصراع بين القديم والجديد في الأدب العربي الحديث**، د. محمد الكتاني، الطبعة الأولى، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1402هـ - 1982م.
- **صناعة المعجم الحديث**، د. أحمد مختار عمر، الطبعة الأولى، عالم الكتب، القاهرة، 1418هـ - 1998م.
- **الصناعتين - الكتابة والشعر**، أبو هلال العسكري، تحقيق: علي محمد البجاوي - محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر، سنة الإيداع 1971م.
- **الصيغ الثلاثية: مجردةً ومزيدة - اشتقاقاً ودلالة**، د. ناصر حسين علي، المطبعة التعاونية بدمشق، 1989م، 1409هـ.
- **الصيغ الرباعية والخماسية - اشتقاقاً ودلالة**، د. مزيد إسماعيل نعيم، مكتبة الأنوار، دمشق، 1403هـ - 1983م.
- **ضحى الإسلام**، أحمد أمين، الطبعة الأولى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1353هـ - 1935م.
- **الضرورة الشعرية في النحو العربي**، د. محمد حماسة عبد اللطيف، مكتبة دار العلوم، القاهرة، د.ت.
- **طرق تنمية الألفاظ في اللغة**، د. إبراهيم أنيس، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1966-1967م.
- **الطفل من المهد إلى الرشد**، محمد خلف اللّٰه أحمد، الطبعة الأولى، المطبعة الرحمانية بمصر، 1358هـ - 1939م.
- **ظاهرة الإبدال في المشترك السامي**، د. حازم كمال الدين، مكتبة الآداب، القاهرة، 1992م.
- **ظاهرة التعريب في ضوء اللغات السامية**، د. محمد عبد الصمد زعيمة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، سنة الإيداع 1987م.
- **ظاهرة التنوين في اللغة العربية**، د. عوض المرسي جهاوي، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي بالقاهرة - دار الرفاعي بالرياض، 1403هـ - 1982م.
- **ظاهرة المخالفة الصوتية ودورها في نمو المعجم العربي**، د. أحمد عبد المجيد هريدي، توزيع مكتبة الخانجي، القاهرة، 1409هـ - 1989م.
- **الظواهر اللغوية في التراث النحوي - الظواهر التركيبية**، د. علي أبو المكارم، الطبعة الأولى، القاهرة الحديثة للطباعة، 1387هـ - 1968م.

- **عجائب الآثار في التراجم والآثار**، عبد الرحمن الجبرتي، تحقيق وشرح: حسن محمد جوهر ـ عبد الفتاح السرنجاوي ـ السيد إبراهيم سالم ـ عمر الدسوقي، الطبعة الأولى، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، 1958م/ 1967م.
- **العربية ـ دراسات في اللغة واللهجات والأساليب**، يوهان فك، ترجمة: د. عبد الحليم النجار، مطبعة دار الكتاب العربي، القاهرة، 1370هـ ـ 1951م.
- **العربية الفصحى ـ نحو بناء لغوي جديد**، هنري فليش اليسوعي، تعريب: د. عبد الصبور شاهين، الطبعة الأولى، منشورات المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1966م.
- **العربية لغة العلوم والتقنية**، د. عبد الصبور شاهين، الطبعة الأولى، دار الإصلاح للطبع والنشر والتوزيع، 1983م.
- **العربية وعلم اللغة البنيوي**، د. حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988م.
- **العربية ولهجاتها**، د. عبد الرحمن أيوب، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1968م.
- **عصر محمد علي**، عبد الرحمن الرافعي، الطبعة الثالثة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1370هـ ـ 1951م.
- **العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث**، د. محمد حماسة عبد اللطيف، الطبعة الأولى، مطبوعات جامعة الكويت، 1984م.
- **علل التغير اللغوي**، د. مصطفى التوني، دار شمس المعرفة، القاهرة، 1990م.
- **علم الأصوات**، برتيل مالبرج، تعريب ودراسة: د. عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب، القاهرة، 1985م.
- **علم الأصوات العام ـ أصوات اللغة العربية**، د. بسام بركة، مركز الإنماء القومي، لبنان، د.ت.
- **علم الدّلالة**، د. أحمد مختار عمر، الطبعة الأولى، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، 1402هـ ـ 1982م.
- **علم الدّلالة**، جون ليونز، ترجمة: مجيد عبد الحليم الماشطة ـ حليم حسين فالح ـ كاظم حسين باقر، منشورات كلية الآداب ـ جامعة البصرة، 1980م.
- **علم الدّلالة ـ إطار جديد**، ف. ر. بالمر، ترجمة: د. صبري إبراهيم السيد، دار قطري بن الفجاءة، الدوحة ـ قطر، 1407هـ ـ 1986م.
- **علم الصوتيات**، د. عبد اللَّه ربيع محمود ـ د. عبد العزيز أحمد علام، المكتبة التوفيقية، القاهرة، 1979م.
- **علم اللسان**، انطوان مايبه، ضمن (**منهج البحث في الأدب واللغة**)، نقله إلى العربية: د. محمد مندور، دار العلم للملايين، بيروت، 1946م.
- **علم اللغة**، د. علي عبد الواحد وافي، المطبعة السلفية، القاهرة، 1357هـ ـ 1938م.
- **علم اللغة الاجتماعي**، د. هدسن، ترجمة: د. محمود عبد الغني عيَّاد، الطبعة الأولى، دار الشؤون الثقافية العامة، وزارة الثقافة والإعلام، العراق ـ بغداد، 1987م.

- **علم اللغة الاجتماعي عند العرب**، د. هادي نهر، الطبعة الأولى، دار الغصون، بيروت ـ لبنان، 1408هـ ـ 1988م.
- **علم اللغة ـ أسسه ومناهجه**، د. عبد اللّٰه ربيع محمود ـ د. عبد الفتاح البركاوي، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، القاهرة، 1402هـ
- **علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة**، د. محمود فهمي حجازي، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، سلسلة المكتبة الثقافية، العدد (249)، 1970م.
- **علم اللغة التقابلي ـ دراسة تطبيقية**، د. أحمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1985م.
- **علم اللغة العام**، د. توفيق محمد شاهين، الطبعة الأولى، مكتبة وهبة، القاهرة، 1400هـ ـ 1980م.
- **علم اللغة العام ـ الأصوات**، د. كمال بشر، الطبعة الرابعة، دار المعارف بمصر، 1975م.
- **علم اللغة العام في الفكر الغربي**، د. علي محمود مزيد، المطبعة العالمية بالقاهرة، 1978م.
- **علم اللغة العربية ـ مدخل تأريخي مقارن في ضوء التراث واللغات السامية**، د. محمود فهمي حجازي، وكالة المطبوعات، الكويت، د.ت.
- **علم اللغة في القرن العشرين**، جورج مونين، ترجمة: د. نجيب غزاوي، وزارة التعليم العالي، سوريا، 1402هـ ـ 1982م.
- **علم اللغة ـ مقدمة للقارئ العربي**، د. محمود السعران، دار المعارف بمصر، 1962م. والطبعة الثانية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1992م.
- **علم اللغة ـ نشأته وتطوره**، د. محمود جاد الرب، الطبعة الأولى، دار المعارف بمصر، 1985م.
- **علم اللغة وصناعة المعاجم**، د. علي القاسمي، مطبوعات جامعة الرياض، 1395هـ ـ 1975م.
- **علم النفس اللغوي**، د. نوال محمد عطية، الطبعة الأولى، مكتبة الأنجلو المصرية، 1395هـ ـ 1975م.
- **العين**، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د. عبد اللّٰه درويش، مطبعة العاني بغداد، 1386هـ ـ 1967م.
- **العين**، للخليل بن أحمد، تحقيق: د. مهدي المخزومي ـ د. إبراهيم السامرائي، وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، دار الرشيد للنشر، 1400هـ ـ 1980م.
- **عيوب الكلام ـ دراسة لما يعاب في الكلام عند اللغويين العرب**، د. وسمية المنصور، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الحولية 7، الرسالة 38، 1406هـ ـ 1986م.
- **الفصحى والعامية**، أحمد عبد الغفور عطار، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1377هـ ـ 1958م.
- **الفصحى ولهجاتها ـ دراسة تأريخية مقارنة**، د. عبد الفتاح البركاوي، الطبعة الأولى، د.م، 1405هـ ـ 1984م.

- **الفصحى ونظرية الفكر العامي**، د. مرزوق بن صنيتان بن تنباك، مطابع الفرزدق التجارية، الرياض، السعودية، 1407هـ ـ 1986م.
- **فصول في فقه العربية**، د. رمضان عبد التواب، الطبعة الأولى، مكتبة دار التراث، القاهرة، 1977م.
- **فقه اللغات السامية**، كارل بروكلمان، ترجمة: د. رمضان عبد التواب، مطبوعات جامعة الرياض، 1397هـ ـ 1977م.
- **فقه اللغة**، د. علي عبد الواحد وافي، الطبعة الثامنة، دار نهضة مصر، القاهرة، د.ت.
- **فقه اللغة العربية**، د. كاصد ياسر الزيدي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، العراق، 1407هـ ـ 1987م.
- **فقه اللغة العربية وخصائصها**، د. إميل بديع يعقوب، الطبعة الأولى، دار العلم للملايين، بيروت ـ لبنان، 1982م.
- **فقه اللغة في الكتب العربية**، د. عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، 1979م.
- **فقه اللغة المقارن**، د. إبراهيم السامرائي، الطبعة الثانية، دار العلم للملايين، بيروت، 1978م.
- **فقه اللغة وخصائص العربية**، محمد المبارك، الطبعة السادسة، دار الفكر، بيروت، 1395هـ ـ 1975م.
- **الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية**، جرجي زيدان، مراجعة وتعليق: د. مراد كامل، دار الهلال، 1969م.
- **فن القراءة والكلام والإلقاء**، مصطفى الدُّمياطي بك، الطبعة الأولى، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، 1347هـ ـ 1929م.
- **فن القول**، أمين الخولي، دار الفكر العربي، القاهرة، 1366هـ ـ 1947م.
- **في الأدب الجاهلي**، د. طه حسين، الطبعة التاسعة، دار المعارف بمصر، 1968م.
- **في الأدب الحديث**، عمر الدسوقي، الطبعة الثانية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1951م.
- **في إصلاح النحو العربي ـ دراسة نقدية**، عبد الوارث مبروك سعيد، الطبعة الأولى، دار القلم، الكويت، 1406هـ ـ 1985م.
- **في الأصوات اللغوية ـ دراسة في أصوات المد العربية**، د. غالب فاضل المطلبي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، 1984م.
- **في أصول اللغة**، إصدار: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (الجزء الأول) 1388هـ ـ 1969م، (الجزء الثاني) 1395هـ ـ 1975م، (الجزء الثالث) 1403هـ ـ 1983م.
- **في أصول اللغة والنحو**، د. فؤاد حنا ترزي، مكتبة لبنان ـ مطبعة دار الكتب، بيروت، د.ت.
- **في البحث الصوتي عند العرب**، د. خليل إبراهيم العطية، سلسلة الموسوعة الصغيرة (124)، منشورات دار الجاحظ للنشر، بغداد، 1983م.

- **في البدء كانت الكلمة**، د. شكري محمد عيَّاد، سلسلة كتاب الهلال، العدد (435)، دار الهلال، القاهرة، 1407هـ ـ 1987م.
- **في التحليل اللغوي ـ منهج وصفي تحليلي. . .** ، د. خليل أحمد عمايرة، الطبعة الأولى، مكتبة المنار، الأردن ـ الزرقاء، 1407هـ ـ 1987م.
- **في تصريف الأسماء**، د. عبد الرحمن شاهين، مكتبة الشباب، القاهرة، 1977م.
- **في الدراسات القرآنية واللغوية ـ الإمالة في القراءات واللهجات العربية**، د. عبد الفتاح شلبي، الطبعة الثانية، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، 1391هـ ـ 1971م.
- **فيض الخاطر**، أحمد أمين، الطبعة الثانية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1953م.
- **في علم الأصوات الفيزيقي ـ مدخل إلى التصوير الطيفي للكلام**، إرنست بولجرام، ترجمة: د. سعد مصلوح، الطبعة الأولى، مكتبة دار العلوم، القاهرة، 1398هـ ـ 1977م.
- **في علم اللغة العام**، د. عبد الصبور شاهين، الطبعة الأولى، دار العلوم للطباعة، القاهرة، 1973-1974م.
- **في فلسفة اللغة**، كمال يوسف الحاج، دار النهار للنشر، بيروت ـ لبنان، 1967م.
- **في فلسفة اللغة**، د. محمود فهمي زيدان، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ـ لبنان، 1405هـ ـ 1985م.
- **في اللغة العربية وبعض مشكلاتها**، د. أنيس فريحة، الطبعة الثانية، دار النهار للنشر، بيروت، 1980م.
- **في اللغة والأدب**، د. إبراهيم مدكور، دار المعارف بمصر، سلسلة اقرأ (337)، 1970م.
- **في اللغة والفكر**، د. عثمان أمين، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1967م.
- **في اللهجات العربية**، د. إبراهيم أنيس، الطبعة الثانية، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، 1952م. والطبعة الثالثة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1965م.
- **في نحو اللغة وتراكيبها ـ منهج وتطبيق**، د. خليل أحمد عمايرة، الطبعة الأولى، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، جدة ـ السعودية، 1404هـ ـ 1984م.
- **قاموس اللسانيات**، د. عبد السلام المسدّي، الدار العربية للكتاب، تونس ـ ليبيا، 1984م.
- **القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث**، د. عبد الصبور شاهين، دار القلم، القاهرة، 1966م.
- **قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث ـ مدخل**، د. مازن الوعر، الطبعة الأولى، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق ـ سوريا، 1988م.
- **قضايا لسانية وحضارية**، د. منذر عياشي، الطبعة الأولى، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق ـ سوريا، 1991م.
- **قضايا لغوية**، د. كمال بشر، دار الطباعة القومية، القاهرة، 1962م.
- **قضية التحول إلى الفصحى في العالم العربي الحديث**، د. نهاد الموسى، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمَّان، 1987م.

- **القواعد النحوية ـ مادتها وطريقتها**، عبد الحميد حسن، مطبعة العلوم، القاهرة، 1946م.
- **قوانين الملوك**، د. عبد السميع محمد أحمد، مطبوعات جامعة القاهرة، 1965م.
- **الكتاب (كتاب سيبويه)**، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1977م.
- **الكتاب الفضي لكلية الآداب «1925–1950م »**، مطبعة جامعة فؤاد الأول، القاهرة، 1951م.
- **كشاف اصطلاحات الفنون**، محمد علي الفاروقي التهانوي، حققه: د. لطفي عبد البديع، وزارة الثقافة والإرشاد القومي ـ المؤسسة المصرية العامة للتأليف، 1382هـ ـ 1963م.
- **الكلام ـ إنتاجه وتحليله**، د. عبد الرحمن أيوب، الطبعة الأولى، مطبوعات جامعة الكويت، 1404هـ ـ 1984م.
- **كلام العرب من قضايا اللغة العربية**، د. حسن ظاظا، مطبعة المصري، الإسكندرية، 1971م.
- **الكلمة** ـ دراسة **لغوية ومعجمية**، د. حلمي خليل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، فرع الإسكندرية، 1980م.
- **لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة**، د. عبد العزيز مطر، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1386هـ ـ 1966م.
- **لحن العامة والتطور اللغوي**، د. رمضان عبد التواب، الطبعة الأولى، دار المعارف بمصر، 1967م.
- **لسان العرب**، لابن منظور الإفريقي، دار صادر ـ دار بيروت، بيروت، 1388هـ ـ 1968م.
- **اللسان والإنسان**، د. حسن ظاظا، مطبعة المصري، الإسكندرية، 1971م.
- **اللسانة الاجتماعية**، جولييت غارمادي، تعريب: د. خليل أحمد خليل، الطبعة الأولى، دار الطليعة، بيروت، 1990م.
- **اللسانيات العربية ـ مقدمة وببليوغرافية**، د. محمد حسن باكلا، مؤسسة مانسل المحدودة للإعلام والنشر، لندن، 1402هـ ـ 1982م.
- **اللسانيات من خلال النصوص**، د. عبد السلام المسدّي، الدار التونسية للنشر، 1984م.
- **لطائف الإشارات لفنون القراءات**، للإمام شهاب الدين القسطلاني، تحقيق: الشيخ عامر السيد عثمان ـ د. عبد الصبور شاهين، مطبوعات المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ـ لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1392هـ ـ 1972م.
- **لغات البشر ـ أصولها وطبيعتها وتطورها** ، ماريو باي، ترجمة: د. صلاح العربي، إصدار: قسم النشر بالجامعة الأمريكية بالقاهرة ـ مؤسسة فرانكلين، القاهرة ـ نيويورك، 1970م.
- **اللغات السامية**، نولدكه، ترجمة: د. رمضان عبد التواب، دار النهضة العربية، القاهرة، د.ت.
- **اللغة**، ج. فندريس، تعريب: عبد الحميد الدواخلي ـ محمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، 1950م.

- **لغة الإدارة العامة في مصر في القرن التاسع عشر**، عبد السميع سالم الهراوي، مطبوعات المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، القاهرة، 1382هـ ـ 1963م.
- **اللغة بين الفرد والمجتمع**، أوتوجسبرسن، ترجمة: د. عبد الرحمن أيوب، مكتبة الأنجلو المصرية، د.ت.
- **اللغة بين القومية والعالمية**، د. إبراهيم أنيس، دار المعارف بمصر، 1970م.
- **اللغة بين المعيارية والوصفية**، د. تمام حسان، مكتبة الأنجلو المصرية، 1958م.
- **لغة الصحافة المعاصرة**، د. محمد حسن عبد العزيز، دار المعارف بمصر، سلسلة كتابك (89)، سنة الإيداع 1978م.
- **لغة العرب وكيف ننهض بها**، محمد عطية الأبراشي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1947م.
- **اللغة العربية بين حماتها وخصومها**، أنور الجندي، مطبعة الرسالة، القاهرة، د.ت.
- **اللغة العربية عبر القرون**، د. محمود فهمي حجازي، دار الثقافة للطباعة، القاهرة، 1978م.
- **اللغة العربية في إطارها الاجتماعي**، مصطفى لطفي، معهد الإنماء العربي، بيروت ـ لبنان، 1981م.
- **اللغة العربية المعاصرة**، د. محمد كامل حسين، دار المعارف بمصر، 1976م.
- **اللغة العربية معناها ومبناها**، د. تمام حسان، الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1979م.
- **اللغة عند الطفل من الميلاد إلى السادسة**، صالح الشماع، دار المعارف بمصر، 1955م.
- **اللغة في المجتمع**، م. م. لويس، ترجمة: د. تمام حسان، دار إحياء الكتب العربية ـ مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، 1959م.
- **لغتنا والحياة**، د. عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ)، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1969م.
- **اللغة والتطور**، د. عبد الرحمن أيوب، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1968م.
- **اللغة والطفل** ـ دراسة في ضوء علم اللغة النفسي، د. حلمي خليل، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1987م.
- **اللغة وعلم اللغة**، جون ليونز، ترجمة: د. مصطفى التوني، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 1987/ 1988م.
- **اللغة وعلم النفس**، د. موفق الحمداني، منشورات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجمهورية العراقية، سنة الإيداع 1982م.
- **اللغة وعلوم المجتمع**، د. عبده الراجحي، مطبعة دار نشر الثقافة، الإسكندرية، 1977م.
- **اللغة والفكر**، عبد العزيز القوصي ـ محمد سعيد قدري ـ ستانلي جاكسون ـ محمد فؤاد جلال، المطبعة الأميرية بالقاهرة، 1948م.
- **اللغة والفكر**، د. نوري جعفر، مكتبة التومي، الرباط، 1971م.
- **اللغة والمجتمع**، د. علي عبد الواحد وافي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، القاهرة، 1365هـ ـ 1946م.

- **اللغة والمجتمع ـ رأيٌ ومنهج**، د. محمود السعران، المطبعة الأهلية، بنغازي ـ ليبيا، 1958م. والطبعة الثانية، دار المعارف بمصر، 1963م.
- **اللغة والمعنى والسياق**، جون لاينز، ترجمة: د. عباس صادق الوهاب، الطبعة الأولى، دار الشؤون الثقافية العامة، وزارة الإعلام، العراق ـ بغداد، 1987م.
- **اللغة والنحو بين القديم والحديث**، عباس حسن، الطبعة الأولى، دار المعارف بمصر، 1966م.
- **اللغة والنحو ـ دراسات تأريخية وتحليلية ومقارنة**، د. حسن عون، الطبعة الأولى، مطبعة رويال، الإسكندرية، 1952م.
- **لهجات العرب**، أحمد تيمور باشا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة المكتبة الثقافية، العدد (290)، 1393هـ ـ 1973م.
- **اللهجات العربية الغربية القديمة**، رابين، ترجمة: د. عبد الرحمن أيوب، مطبوعات جامعة الكويت، 1986م.
- **اللهجات العربية في التراث**، د. أحمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب، ليبيا ـ تونس، 1983م.
- **اللهجات العربية في القراءات القرآنية**، د. عبده الراجحي، دار المعارف بمصر، 1968م.
- **اللهجات العربية نشأةً وتطوراً**، د. عبد الغفار حامد هلال، الطبعة الثانية، مطبعة الجبلاوي، القاهرة، 1410هـ ـ 1990م.
- **اللهجات وأسلوب دراستها**، د. أنيس فريحة، دار الجيل، بيروت، 1409هـ ـ 1989م.
- **لهجة البدو في إقليم ساحل مريوط ـ دراسة لغوية**، د. عبد العزيز مطر، دار الكاتب العربي، القاهرة، 1386هـ ـ 1967م.
- **لهجة شمال المغرب ـ تطوان وما حولها**، د. عبد المنعم سيد عبد العال، دار الكاتب العربي، القاهرة، 1388هـ ـ 1968م.
- **ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد**، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، بعناية: عبد العزيز الميمني الراجكوتي الأثري، المطبعة السلفية، القاهرة، 1350هـ.
- **ما ذكره الكوفيون من الإدغام**، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: د. صبيح التميمي، الطبعة الأولى، دار البيان العربي، جدة ـ السعودية، 1405هـ ـ 1985م.
- **المباحث اللغوية في العراق**، د. مصطفى جواد، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة، 1954-1955م.
- **مبادئ علم الأصوات العام**، ديفيد أبركرومبي، ترجمة وتعليق: د. محمد فتيح، الطبعة الأولى، د.م، 1409هـ ـ 1988م.
- **مبادئ اللسانيات**، د. أحمد محمد قدّور، الطبعة الأولى، دار الفكر بدمشق، 1416هـ ـ 1996م.

- **المجمع العلمي العربي ـ مجمع اللغة العربية بدمشق في خمسين عاماً**، د. عدنان الخطيب، مطبعة الترقي بدمشق، 1388هـ ـ 1969م.

- **مجمع اللغة العربية ـ دراسة تأريخية**، د. عبد المنعم الدسوقي الجميعي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1983م.

- **مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً (1932-1962م)[1] ماضيه وحاضره**، د. إبراهيم مدكور، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1383هـ ـ 1964م.

- **مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً (1932-1962م)[3] مجموعة القرارات العلمية**، أخرجها وعلّق عليها: محمد خلف اللّه أحمد ـ محمد شوقي أمين، الطبعة الثانية، مطبعة الكيلاني، القاهرة، 1391هـ ـ 1971م.

- **مجمع اللغة العربية في خمسين عاماً**، د. شوقي ضيف، الطبعة الأولى، مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، 1404هـ ـ 1984م.

- **المجمعيون في خمسين عاماً**، د. محمد مهدي علّام، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1406هـ ـ 1986م.

- **مجموعة المصطلحات العلمية والفنية التي أقرها المجمع**، (المجلد الثالث ـ المجلد العاشر)، 1381هـ ـ 1962م / 1388هـ ـ 1968م.

- **محاضرات عن أحمد أمين**، د. زكي المحاسني، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة، 1962-1963م.

- **محاضرات عن حفني ناصف كاتباً وباحثاً**، محمد خلف اللّه أحمد، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة، 1961م.

- **محاضرات عن مستقبل اللغة العربية المشتركة**، د. إبراهيم أنيس، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة، 1959-1960م.

- **محاضرات في علم اللغة**، د. أحمد مختار عمر، مطبعة كلية التجارة، جامعة القاهرة، 1967-1968م.

- **محاضرات في اللغة**، د. عبد الرحمن أيوب، مطبعة المعارف، بغداد، 1966م.

- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، لابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف ـ د. عبد الحليم النجار ـ د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مطبوعات المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ـ لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1386هـ.

- **محيط المحيط**، بطرس البستاني، مكتبة لبنان، بيروت، 1977م.

- **مختبر اللغة**، د. علي القاسمي، الطبعة الأولى، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1390هـ ـ 1970م.

- **المخصَّص**، لابن سيده، الطبعة الأولى، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر، 1316هـ.

- **المداخل في اللغة**، للإمام أبي عُمَر المطرّز المعروف بالزَّاهد، تحقيق: محمد عبد الجواد، مكتبة الأنجلو المصرية، د.ت.
- **مدارج القراءة والإنشاء في اللغة العبرية**، د. عبد العزيز برهام، الطبعة الأولى، مطبعة التجارة، الإسكندرية، 1368هـ ـ 1949م.
- **المدارس النحوية**، د. شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، 1968م.
- **المدخل إلى تأريخ اللغات الجزرية**، د. سامي سعيد الأحمد، منشورات اتحاد المؤرخين العرب، بغداد، 1981م.
- **مدخل إلى تأريخ نشر التراث العربي**، د. محمود الطناحي، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي بالقاهرة، 1405هـ ـ 1985م.
- **مدخل إلى التصوير الطيفي للكلام = في علم الأصوات الفيزيقي.**
- **مدخل إلى دراسة الصرف العربي على ضوء الدراسات اللغوية المعاصرة**، د. مصطفى النماس، الطبعة الأولى، مكتبة الفلاح، الكويت، 1410هـ ـ 1981م.
- **المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية**، د. عبد المجيد عابدين، الطبعة الأولى، مطبعة الشبكشي بمصر، 1951م.
- **المدخل إلى علم الأصوات ـ دراسة مقارنة**، د. صلاح الدين صالح حسنين، الطبعة الأولى، دار الاتحاد العربي للطباعة، القاهرة، 1981م.
- **مدخل إلى علم اللغة**، د. محمد حسن عبد العزيز، دار النمر للطباعة، القاهرة، 1983م.
- **مدخل إلى علم اللغة**، د. محمود فهمي حجازي، الطبعة الثانية، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، 1978م.
- **مدخل إلى علم اللغة الحديث**، د. عبد الفتاح البركاوي، الطبعة الأولى، د.م، 1404هـ ـ 1984م.
- **المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي**، د. رمضان عبد التواب، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي بالقاهرة ـ دار الرفاعي بالرياض، 1403هـ ـ 1982م.
- **مدخل إلى نحو اللغات السامية المقارن**، سباتينو موسكاتي وزملاؤه، ترجمة: د. مهدي المخزومي ـ د. عبد الجبار المطلبي، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت، 1414هـ ـ 1993م.
- **المدخل السلوكي لدراسة اللغة في ضوء المدارس والاتجاهات الحديثة في علم اللغة**، د. مصطفى زكي التوني، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الحولية 10، الرسالة 64، 1409/ 1410هـ ـ 1988/ 1989م.
- **مدرسة البصرة النحوية ـ نشأتها وتطورها**، د. عبد الرحمن السيد، الطبعة الأولى، مطابع سجل العرب، القاهرة، 1968م.
- **المزهر في علوم اللغة**، للسيوطي، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى ـ علي محمد البجاوي ـ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية ـ عيسى البابي الحلبي، القاهرة، د.ت.
- **المستشرقون**، نجيب العقيقي، الطبعة الثالثة، دار المعارف بمصر، 1964م.

- **المستشرقون ومناهجهم اللغوية**، د. إسماعيل أحمد عمايرة، الطبعة الأولى، دار الملاحي للنشر والتوزيع، إربد ـ الأردن، 1408هـ ـ 1988م.
- **المستشرقون ونظرياتهم في نشأة الدراسات اللغوية العربية**، د. إسماعيل أحمد عمايرة، الطبعة الأولى، دار الملاحي للنشر والتوزيع، إربد ـ الأردن، 1408هـ ـ 1987م.
- **مستقبل الثقافة في مصر**، د. طه حسين، مطبعة المعارف ومكتبتها بمصر، 1938م.
- **مستويات العربية المعاصرة في مصر**، د. السعيد محمد بدوي، دار المعارف بمصر، 1973م.
- **المستوى اللغوي للفصحى واللهجات**، د. محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، 1981م.
- **المسلسل في غريب لغة العرب**، لأبي الطاهر محمد بن يوسف التميمي، تحقيق: محمد عبد الجواد، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، القاهرة، د.ت.
- **المسلك اللغوي ومهاراته**، محمد عبد الحميد أبو العزم، مطبعة مصر، القاهرة، 1953م.
- **المشترك اللغوي نظريةً وتطبيقاً**، د. توفيق محمد شاهين، الطبعة الأولى، مكتبة وهبة، القاهرة، 1400هـ ـ 1980م.
- **مشكلات اللغة العربية**، محمود تيمور، مكتبة الآداب ومطبعتها، القاهرة، د.ت.
- **مصر الحديثة «1517-1805»**، د. جلال يحيى، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1969م.
- **المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث**، الأمير مصطفى الشهابي، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة، 1955م.
- **المصطلحات العلمية قبل النهضة الحديثة**، ضاحي عبد الباقي، الطبعة الأولى، عالم الكتب، القاهرة، 1979م.
- **المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية**، د. محمد رشاد الحمزاوي، الدار التونسية للنشر، تونس ـ المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987م.
- **المعاجم العبرية ـ دراسة مقارنة**، د. سلوى ناظم، الطبعة الأولى، دار الثقافة العربية، القاهرة، 1409هـ ـ 1988م.
- **المعاجم العربية ـ دراسة تحليلية**، د. عبد السميع محمد أحمد، الطبعة الثانية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1393هـ ـ 1974م.
- **المعاجم العربية مع اعتناء خاص بمعجم العين للخليل بن أحمد**، د. عبد اللّٰه درويش، مكتبة الأنجلو المصرية، 1956م.
- **المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث**، د. محمد أحمد أبو الفرج، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ـ لبنان، 1966م.
- **معالم التطور الحديث في اللغة العربية وآدابها (1) مصر في القرن التاسع عشر**، محمد خلف اللّٰه أحمد، دار إحياء الكتب العربية ـ عيسى البابي الحلبي، القاهرة، 1961م.
- **معامل اللغات وأثرها في تنمية المهارات اللغوية**، د. صلاح عبد المجيد العربي ـ د. عبد العزيز العقيلي، دار المريخ للنشر، الرياض، 1406هـ ـ 1986م.

- **معاني الأبنية في العربية**، د. فاضل صالح السامرائي، الطبعة الأولى، بغداد، 1401هـ ـ 1981م.
- **معجم ألفاظ القرآن الكريم**، إصدار: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (الجزء الأول)، المطبعة الأميرية بالقاهرة، 1953م، (الجزء الثاني)، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1379هـ ـ 1959م، (الجزء الثالث)، 1381هـ ـ 1961م، (الجزء الرابع)، إعداد: أمين الخولي، دار الكتاب العربي بالقاهرة، 1388هـ ـ 1968م، (الجزء الخامس)، إعداد: حامد عبد القادر، دار الكتاب العربي، 1389هـ ـ 1969م، (الجزء السادس)، إعداد: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1390هـ ـ 1970م.
- **المعجم الإنجليزي بين الماضي والحاضر ـ دراسة في معجمة اللغة الإنجليزية**، د. داود حلمي السيد، الطبعة الأولى، مطبوعات جامعة الكويت، 1978م.
- **معجم تيمور الكبير**، أحمد تيمور، تحقيق: د. حسين نصار، الهيئة العامة للتأليف والنشر، القاهرة، 1391هـ ـ 1971م.
- **المعجم العربي ـ إشكالات ومقاربات**، د. محمد رشاد الحمزاوي، الطبعة الأولى، المؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدراسات ـ بيت الحكمة، تونس، 1991م.
- **المعجم العربي ـ بحوثٌ في المادة والمنهج والتطبيق**، د. رياض زكي قاسم، الطبعة الأولى، دار المعرفة، بيروت ـ لبنان، 1407هـ ـ 1987م.
- **المعجم العربي بين الماضي والحاضر**، د. عدنان الخطيب، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1966-1967م.
- **المعجم العربي الجديد ـ المقدمة**، هادي العلوي، الطبعة الأولى، دار الحوار للنشر والتوزيع، اللاذقية ـ سوريا، 1983م.
- **المعجم العربي في لبنان**، د. حكمت كشلي، الطبعة الأولى، دار ابن خلدون، بيروت، 1982م.
- **المعجم العربي ـ نشأته وتطوره**، د. حسين نصار، دار الكتاب العربي بمصر، 1375هـ ـ 1956م.
- **المعجم العربي ـ نماذج تحليلية جديدة**، د. عبد القادر الفاسي الفهري، الطبعة الأولى، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء ـ المغرب، 1986م.
- **معجم علم اللغة النظري**، د. محمد علي الخولي، الطبعة الثانية، مكتبة لبنان، بيروت، 1991م.
- **المعجم الفلسفي**، إصدار: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، 1979م.
- **معجم فيشر ـ مقدمته ونموذج منه**، إصدار: مجمع فؤاد الأول للغة العربية، مطبعة الرسالة، 1950م.
- **المعجم الكامل في لهجات الفصحى**، جمع وترتيب: د. داود سلوم، الطبعة الأولى، عالم الكتب ـ مكتبة النهضة العربية، بيروت، 1407هـ ـ 1987م.
- **المعجم الكبير**، إصدار: مجمع اللغة العربية بالقاهرة. (الجزء الأول) مطبعة دار الكتب، 1970م، (الجزء الثاني) الهيئة المصرية العامة للتأليف، 1401هـ ـ 1981م.

- **معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب**، مجدي وهبه ـ كامل المهندس، الطبعة الثانية، مكتبة لبنان، بيروت، 1984م.
- **معجم مصطلحات علم اللغة الحديث**، وَضْع: نُخْبَةٍ من اللغويين العرب، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان، بيروت، 1983م.
- **معجم المصطلحات اللغوية**، د. رمزي بعلبكي، الطبعة الأولى، دار العلم للملايين، بيروت ـ لبنان، 1990م.
- **معجم المصطلحات اللغوية والأدبية**، د. عليَّة عزت عيَّاد، دار المريخ، الرياض ـ السعودية، 1404هـ ـ 1984م.
- **معجم مقاييس اللغة**، ابن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الأولى، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، 1369هـ.
- **المعجم الوجيز**، إصدار: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الطبعة الأولى، 1400هـ ـ 1980م.
- **المعجم الوسيط**، إصدار: مجمع اللغة العربية بالقاهرة (الجزء الأول) مطبعة مصر، 1380هـ ـ 1960م، (الجزء الثاني) مطبعة مصر، 1381هـ ـ 1961م.
- **مع الخالدين ـ مجمع اللغة العربية في عيده الخمسيني**، د. إبراهيم مدكور، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1401هـ ـ 1981م.
- **المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل**، د. عبد العزيز عبده أبو عبد اللّه، الطبعة الأولى، منشورات الكتاب والتوزيع، طرابلس ـ ليبيا، 1982م.
- **المغني في تصريف الأفعال**، محمد عبد الخالق عضيمة، مطبوعات دار الحديث، القاهرة، سنة الإيداع 1988م.
- **مفاتيح العلوم**، للخوارزمي، الطبعة الأولى، إدارة الطباعة المنيرية بمصر، 1342هـ.
- **مفتاح العلوم**، للسَّكَّاكي، تحقيق: أكرم عثمان يوسف، الطبعة الأولى، مطبعة الرسالة، بغداد، 1402هـ ـ 1982م.
- **مفهوم المعنى ـ دراسة تحليلية**، د. عزمي إسلام، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الحولية 6، الرسالة 31، 1405هـ ـ 1985م.
- **مقالات في اللغة والأدب**، د. تمام حسان، مطبوعات جامعة أم القرى ـ معهد اللغة العربية، مكة المكرمة، 1405هـ ـ 1406هـ/ 1985م.
- **مقدمات النهضة الأدبية وعواملها في مصر**، د. عبد الرشيد عبد العزيز سالم، الطبعة الأولى، مطبعة دار التراث العربي، القاهرة، 1402هـ ـ 1981م.
- **مقدمة ابن خلدون**، لعبد الرحمن بن محمد بن خلدون، تحقيق: د. علي عبد الواحد وافي، الطبعة الأولى، مطبعة لجنة البيان العربي، 1376هـ ـ 1957م.
- **مقدمة جامع التفاسير مع تفسير الفاتحة ومطالع البقرة**، للراغب الأصفهاني، تحقيق: د. أحمد حسن فرحات، الطبعة الأولى، دار الدعوة، الكويت، 1405هـ ـ 1984م.

- **مقدمة لدراسة فقه اللغة**، د. محمد أحمد أبو الفرج، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت، 1966م.
- **مقدمة لدرس لغة العرب وكيف نضع المعجم الجديد**، عبد اللَّه العلايلي، المطبعة العصرية بمصر، د.ت.
- **المقطع الصوتي في ضوء تراثنا اللغوي**، د. عبد المنعم عبد اللَّه محمد، الطبعة الأولى، مطبعة الجبلاوي، القاهرة، 1408هـ ـ 1988م.
- **الملامح الأدائية عند الجاحظ في البيان والتبيين**، د. عبد اللَّه ربيع محمود، الطبعة الأولى، د.م، 1404هـ ـ 1984م.
- **الملكة اللسانية في نظر ابن خلدون**، د. محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، 1979م.
- **الملمَّع**، لأبي عبد اللَّه الحسين بن علي النمري، تحقيق: وجيهة أحمد السطل، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1396هـ ـ 1976م.
- **مميزات لغات العرب**، حفني ناصف بك، الطبعة الثانية، مطبعة جامعة القاهرة، 1957م.
- **من أسرار اللغة**، د. إبراهيم أنيس، الطبعة السادسة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1978م.
- **من أصول اللهجات العربية في السودان**، د. عبد المجيد عابدين، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989م.
- **مناهج البحث في اللغة**، د. تمام حسان، دار الثقافة، المغرب، 1400هـ ـ 1979م.
- **مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب**، أمين الخولي، الطبعة الأولى، دار المعرفة، القاهرة، 1961م.
- **مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة**، د. حسن هنداوي، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، 1409هـ ـ 1989م.
- **من تراث لغوي مفقود لأبي زكريا الفرَّاء**، صنعة: د. أحمد علم الدين الجندي، مطبوعات معهد البحوث العلمية ـ جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1410هـ.
- **من تراثنا القديم ما يسمى في العربية بالدخيل**، د. طه باقر، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1400هـ ـ 1980م.
- **المنصف في شرح تصريف المازني**، لابن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى ـ عبد اللَّه أمين، الطبعة الأولى، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، 1373هـ ـ 1954م.
- **من صيغ العربية وأوزانها (أفعل)**، عبد الحليم عبد الباسط المرصفي، الطبعة الأولى، دار مرجان للطباعة، القاهرة، 1399هـ ـ 1979م.
- **من قضايا اللغة والنحو**، د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، 1394هـ ـ 1974م.
- **من قضايا اللغة والنحو**، علي النجدي ناصف، مكتبة نهضة مصر، د. ت.
- **منهج البحث في الأدب واللغة**، لانسون ـ ماييه، ترجمة: د. محمد مندور، دار العلم للملايين، بيروت، 1946م.

- **منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث**، د. علي زوين، الطبعة الأولى، دار الشؤون الثقافية العامة، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، 1986م.
- **المنهج الصوتي للبنية العربية**، د. عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1400هـ ـ 1980م.
- **المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها**، د. محمد رشاد الحمزاوي، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت ـ لبنان، 1986م.
- **من الوجهة النفسية في دراسة الأدب ونقده**، محمد خلف اللّه أحمد، الطبعة الثانية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1390هـ ـ 1970م.
- **من وظائف الصوت اللغوي ـ محاولة لفهم صرفي ونحوي ودلالي**، د. أحمد كشك، الطبعة الأولى، مطبعة المدينة، القاهرة، 1403هـ ـ 1983م.
- **المؤتمر الأول للمجامع اللغوية العلمية «دمشق 1956م»**، مطابع جريدة الصباح بمصر، د.ت.
- **المؤثرات الأجنبية في الأدب العربي الحديث**، د. لويس عوض، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة، 1963م.
- **موسوعة مقدمات العلوم والمناهج ومحاولة لبناء منهج إسلامي متكامل**، المجلد الرابع (اللغة والأدب والثقافة)، أنور الجندي، توزيع دار الأنصار، القاهرة، د. ت.
- **موسيقى الشعر**، د. إبراهيم أنيس، الطبعة الثانية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1952م.
- **موسيقى الشعر العربي**، د. شكري محمد عيَّاد، الطبعة الأولى، دار المعرفة، القاهرة، 1968م.
- **الموسيقى الكبير**، لأبي نصر محمد بن محمد بن طرخان الفارابي، تحقيق وشرح: غطاس عبد الملك خشبة، دار الكتاب العربي، القاهرة، د.ت.
- **المولَّد ـ دراسة في نمو وتطور اللغة العربية بعد الإسلام**، د. حلمي خليل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، فرع الإسكندرية، 1978م.
- **المولَّد ـ دراسة في نمو وتطور اللغة العربية في العصر الحديث**، د. حلمي خليل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، فرع الإسكندرية، 1979م.
- **النثر الفني في القرن الرابع**، د. زكي مبارك، الطبعة الأولى، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، 1352هـ ـ 1934م.
- **نحو أبجدية جديدة**، عثمان صبري، توزيع مكتبة الأنجلو المصرية، 1964م.
- **النحو الجديد**، عبد المتعال الصعيدي، دار الفكر العربي، د.ت.
- **نحو عربية ميسَّرة**، د. أنيس فريحة، دار الثقافة، بيروت، د.ت.
- **النحو العربي والدرس الحديث**، د. عبده الراجحي، مطبعة دار نشر الثقافة، الإسكندرية، 1977م.
- **النحو المصفّى**، د. محمد عيد، مكتبة الشباب، القاهرة، 1971م.
- **نحو منهج نفسي في نقد الشعر**، د. سعد أبو الرضا محمد أبو الرضا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة المكتبة الثقافية (388)، 1984م.

- **النحو المنهجي**، محمد أحمد برانق، الطبعة الثانية، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، 1959م.
- **النحو والدلالة**، د. محمد حماسة عبد اللطيف، الطبعة الأولى، مطبعة المدينة، القاهرة، 1403هـ ـ 1983م.
- **النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم**، د. محمد صلاح الدين مصطفى بكر، مؤسسة الصباح، الكويت، د.ت.
- **النحو الوظيفي**، عبد العليم إبراهيم، الطبعة الثانية، دار المعارف بمصر، 1973م.
- **نحو وعي لغوي**، د. مازن المبارك، مكتبة الفارابي، دمشق ـ سوريا، 1390هـ ـ 1970م.
- **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، د.ت.
- **نشأة اللغة عند الإنسان والطفل**، د. علي عبد الواحد وافي، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، 1366هـ ـ 1947م.
- **نشأة النحو وتأريخ أشهر النحاة**، الشيخ محمد الطنطاوي، الطبعة الثانية، مطبعة وادي الملوك، القاهرة، 1362هـ ـ 1943م.
- **النشر في القراءات العشر**، لابن الجزري، أشرف على تصحيحه ومراجعته: الشيخ علي محمد الضباع، مطبعة مصطفى محمد بمصر، د.ت.
- **نشر نقوش سامية قديمة من جنوب بلاد العرب وشرحها**، د. خليل يحيى نامي، مطبعة المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة، 1943م.
- **نشوء الفعل الرباعي في اللغة العربية**، د. أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الزهراء، القاهرة، 1408هـ ـ 1988م.
- **نصوص في فقه اللغة العربية**، د. السيد يعقوب بكر، دار النهضة العربية، بيروت ـ لبنان، 1970م.
- **نظرات في اللغة عند ابن حزم**، سعيد الأفغاني، مطبعة جامعة دمشق، 1383هـ ـ 1963م.
- **نهاية القول المفيد في علم التجويد**، محمد مكي نصر، مراجعة وتصحيح: الشيخ علي محمد الضباع، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، 1349هـ.
- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، للإمام جلال الدين السيوطي، تحقيق وشرح: د. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، 1394هـ ـ 1975م.
- **الوجيز في فقه اللغة**، محمد الأنطاكي، الطبعة الثانية، مكتبة دار الشرق، بيروت، د.ت.

ثالثاً: الدوريات والمجلات والندوات والمؤتمرات العلمية والكتب التذكارية

- «ابن مضاء القرطبي»، محمد علي النجار، **مجلة الأزهر**، المجلد 19، 1367هـ.
- «أبنية الفعل في اللغات السامية»، د. رمضان عبد التواب، **مجلة كلية اللغة العربية بالرياض**، العدد 4، 1394هـ ـ 1974م.

- «اتجاه التأليف في عام1946م»، **مجلة الكتاب** (القاهرة)، الجزء 3، المجلد 3، السنة 2، 1947م-1366هـ.
- «الاتجاهات الحديثة في تيسير النحو»، محمد أحمد برانق، ضمن: **مجموعة المحاضرات التي ألقيت في مؤتمر مفتشي اللغة العربية بالمرحلة الإعدادية**، دار المعارف بمصر، 1958م.
- «الاتجاهات الحديثة في صناعة المعجمات»، د. محمود فهمي حجازي، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، الجزء 40، 1397هـ- 1977م.
- «اتجاهات الدراسات اللغوية في مصر المعاصرة»، د. محمود فهمي حجازي، ضمن أشغال ندوة: **اللسانيات واللغة العربية**، العدد (4)، منشورات مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، الجامعة التونسية، 1981م.
- «اتجاهات المستشرقين في دراسة الحياة اللغوية في العالم العربي الحديث»، د. محمود فهمي حجازي، **مجلة المجلة**، السنة 10، العدد 114، 1966م.
- «أثر الألسنية في تجديد النظر اللغوي»، محمد صلاح الدين الشريف، ضمن أشغال ندوة: **اللسانيات واللغة العربية**، العدد (4)، منشورات مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، الجامعة التونسية، 1981م.
- «أثر الانقلاب السياسي والاجتماعي في اللغة العربية منذ سنة 1919م»، عبد الرزاق إبراهيم حميدة، **صحيفة دار العلوم**، السنة 3، العدد 2، 1936م.
- «أثر سيبويه في نشأة النحو العربي» د. حسن ظاظا، **مجلة اللسان العربي**، العدد 12، 1975م.
- «الأثنوميثودولوجيا ـ مُلاحظات حول التحليل الاجتماعي للغة»، د. محمد حافظ دياب، **مجلة فصول**، المجلد 4، العدد 3، 1984م.
- «أجواء فكرية وسياسية عاش فيها الأدب الحديث والصحافة المصرية»، د. عبد اللطيف حمزة، **مجلة كلية الآداب**، جامعة القاهرة، المجلد 16، الجزء 2، 1945م.
- «أخطاء في معجم الخالدين»، حسن الجافي، **مجلة الهلال**، العدد 26، السنة 80، 1972م.
- «الآداب السامية في رؤية طه حسين الأدبية»، د. محمد خليفة حسن، **مجلة فكر للدراسات والأبحاث** (القاهرة)، العدد 14، 1989م.
- «الإذاعة وأصوات اللغة» د. إبراهيم أنيس، **مجلة الفن الإذاعي** (القاهرة)، العدد 32، السنة 9، 1965م.
- «آراء حول إعادة وصف اللغة العربية ألسنياً»، د. هادي نهر، ضمن أشغال ندوة: **اللسانيات واللغة العربية**، العدد 4، منشورات مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، الجامعة التونسية، 1981م.
- «الازدواجية في العربية»، د. نهاد الموسى، ضمن: **ندوة الازدواجية في اللغة العربية**، مطبعة الجامعة الأردنية، 1409هـ ـ 1988م.
- «ازدواجية اللغة»، د. محمد راجي الزغلول، ضمن كتاب المورد: **دراسات في اللغة**، دار الشؤون الثقافية العامة ـ وزارة الثقافة والإعلام، العراق ـ بغداد، 1986م.

- «ازدواجية اللغة العربية وكيفية الخروج منها»، د. جعفر دك الباب، **مجلة المعرفة** (دمشق) السنة 19، العددان 222-223، 1980م.
- «الازدواج اللغوي»، د. تمام حسان، **مجلة المناهل** (المغرب)، العدد 16، السنة 6، 1979م.
- «الازدواجية اللغوية ـ حوار حول الظاهرة»، د. محمد أحمد عمايرة، ضمن: **ندوة الازدواجية في اللغة العربية**، مطبعة الجامعة الأردنية، 1409هـ ـ 1988م.
- «الازدواجية اللغوية في الوطن العربي»، د. عبد الرسول الخفاجي، **مجلة الخليج العربي**، جامعة البصرة، العدد 2، 1975م.
- «الازدواجية والثنائية وأثرها في الواقع اللغوي»، د. عبد السلام المسدّي، ضمن أعمال ملتقى ابن منظور: **دور التعريب في تطوير اللغة العربية ـ ترقية العربية في تونس**، الدار التونسية للنشر، 1984م.
- «أزمة المصطلح في النقد القصصي»، د. عبد الرحيم محمد عبد الرحيم، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، الجزء 63، 1409هـ ـ 1988م.
- «استخدام الحاسب في العربية»، د. علي حلمي موسى، **مجلة الثقافة المصرية**، العدد 69، السنة 6، 1979م.
- «الاشتراك والترادف»، محمد تقي الحكيم، **مجلة المجمع العلمي العراقي**، المجلد 12، 1384هـ ـ 1965م.
- «إشكاليات الفصحى والدارجات»، د. الطيب البكوش، ضمن كتاب: **من قضايا اللغة العربية المعاصرة**، مطبوعات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 1990م.
- «إصلاح النحو العربي»، يعقوب عبد النبي، **مجلة الأدب**، السنة 10، الأعداد 2-9، 1965م.
- «أصل صيغة افتعل بين العربية وأخواتها»، د. محمد صالح توفيق، **مجلة الدراسات اللغوية** (الرياض)، العدد 4، 1420هـ.
- «أصول البنيوية في علم اللغة والدراسات الأثنولوجية»، د. محمود فهمي حجازي، **مجلة عالم الفكر** (الكويت)، المجلد 3، العدد 1، 1972م.
- «أصول علم اللغة» د. محمد كامل حسين، **مجموعة البحوث والمحاضرات للدورة 26 لمجمع اللغة العربية بالقاهرة**، 1959-1960م.
- «الإضافة في اللغات السامية»، د. زاكية رشدي، **مجلة كلية الآداب بجامعة القاهرة**، المجلد 23، الجزء 2، 1961م.
- «الأضداد»، د. منصور فهمي، **مجلة مجمع اللغة العربية الملكي بالقاهرة**، الجزء 2، 1936م.
- «الأضداد في اللغة»، د. حسين نصار، **مجلة اللسان العربي**، المجلد 8، الجزء 1، 1971م.
- «أضواء على الدراسات الفارسية في مصر»، د. طلعت أبو فرحة، ضمن كتاب: **دراسات في الحضارة الإسلامية ـ التقاء الثقافتين العربية والفارسية**، تأليف: نخبة من الأساتذة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1983م.

- «إطار مقترح لاستبانات الأطلس اللغوي العربي»، د. عبد الرحمن أيوب، ضمن أعمال: **الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات**، العدد (6)، منشورات مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، الجامعة التونسية، 1986م.
- «الأطلس اللغوي»، د. خليل عساكر، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، الجزء 7، 1953م.
- «الأطلس اللغوي لمصر ومُلاحظات حول لهجات مصر»، مانفرد ثويدش ـ بيتر بينشتيت، ضمن بحوث مؤتمر: **دراسات في اللهجات العربية**، جامعة أسيوط ـ كلية الآداب بسوهاج، 1981م.
- «إعادة وصف اللغة العربية ألسنياً»، د. تمام حسان، ضمن أشغال ندوة: **اللسانيات واللغة العربية**، العدد 4، منشورات مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، الجامعة التونسية، 1981م.
- «أغراض البحوث في الفصحى والعامية»، عباس العقَّاد، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، الجزء 11، 1959م.
- «أوّل من وضع النحو»، إبراهيم مصطفى، **مجلة كلية الآداب بجامعة الملك فؤاد الأول**، المجلد 10، الجزء 1، 1948م.
- «الإيقاع في الموسيقى واللغة»، د. عبد اللَّه ربيع، **مجلة كلية اللغة العربية بدمنهور (جامعة الأزهر)**، العدد الثاني، 1984م.
- «البحث عن دلالة اللفظ»، د. مصطفى مندور، **حوليات كلية الآداب بجامعة عين شمس**، العدد 8، 1963م.
- «بعض الإصلاح في متن اللغة»، أحمد أمين، **مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية بالقاهرة**، الجزء 6، 1951م.
- «بعض جوانب التنغيم في اللغة العربية ـ دراسةٌ وتحليل»، غالب باقر، **مجلة كلية الآداب**، جامعة البصرة، العدد 15، السنة 13، 1979م.
- «بين الفصحى والعامية»، د. محمد بركات حمدي أبو علي، ضمن: **ندوة الازدواجية في اللغة العربية**، مطبعة الجامعة الأردنية، 1409هـ ـ 1988م.
- «تأثير الدرس اللغوي الحديث في النحو العربي»، د. محمد عيد، ضمن: **الكتاب التذكاري للاحتفال بالعيد المئوي لكلية دار العلوم**، مطبعة عبير، القاهرة، 1413هـ ـ 1993م.
- «الترادف» علي الجارم، **مجلة مجمع اللغة العربية الملكي بالقاهرة**، الجزء 1، 1935م.
- «ترتيب مداخل المعجم»، د. علي القاسمي، ضمن كتاب: **صناعة المعجم العربي لغير الناطقين بالعربية**، مطبوعات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ـ مكتب تنسيق التعريب، الرباط ـ المملكة المغربية، 1983م.
- «تشقيق المعنى»، د. تمام حسان، **مجلة الأزهر**، الجزء 6، المجلد 31، 1959م.

- «تطور الدراسات اللغوية»، د. محمد محمود غالي، **مجلة المجلة**، السنة 9، العدد 105، 1965م.
- «تطور النحو العربي»، د. عبد اللّه درويش، **مجلة الأزهر**، الجزءان 4-5، المجلد 31، 1959م.
- «تطور النحو العربي في المجال التربوي»، عبد العليم إبراهيم، ضمن كتاب: **تطوير تعليم اللغة العربية**، المؤتمر التاسع لاتحاد المعلمين العرب بالخرطوم، الخرطوم، 1976م.
- «تعليم أسس اللغة العربية بالاستعانة بالحاسب الإلكتروني»، عبد المجيد بن حماد وزملاؤه، ضمن أشغال: **الملتقى الدولي الثالث للسانيات**، العدد (6)، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، الجامعة التونسية، 1986م.
- «التفكير الصوتي عند العرب في ضوء سرّ صناعة الإعراب لابن جني»، هنري فليش، تعريب: د. عبد الصبور شاهين، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، الجزء 23، 1968م.
- «التفكير اللغوي عند العرب ـ مصادره ومراحله»، د. عبد الرحمن أيوب، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، المجلد 24، 1969م.
- «تقويم المعجم العربي»، رفيق بن حمودة، **حوليات الجامعة التونسية**، العدد 32، 1991م.
- «تمثيل المعرفة عند ثنائي اللغة»، د. شادية التل، ضمن: **ندوة الازدواجية في اللغة العربية**، مطبعة الجامعة الأردنية، 1409هـ ـ 1988م.
- «التوحيد بين اللسانيات الحديثة والعربية في دراسة اللهجات»، عشاري أحمد محمود، ضمن أشغال ندوة: **اللسانيات في خدمة اللغة العربية**، العدد (5)، منشورات مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، الجامعة التونسية، 1983م.
- «توحيد المصطلحات»، محمد رضا الشبيبي، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، الجزء 8، 1955م.
- «توحيد المصطلحات العلمية»، مصطفى الشهابي، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، الجزء 11، 1959م.
- «التيار القياسي في المدرسة البصرية»، د. أحمد مكي الأنصاري، **حوليات كلية الآداب بجامعة القاهرة**، المجلد 24، الجزء 2، 1962م.
- «ثغرات في المعجم الوسيط»، حسن الجافي، **مجلة الهلال**، العدد 7، السنة 80، 1972م.
- «ثنائية الأصول اللغوية»، حامد عبد القادر، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، الجزء 11، 1959م.
- «الجذور الفعلية في اللغات السامية»، د. محمد سالم الجرح، **حوليات كلية دار العلوم**، العدد 5، 1974- 1975م.
- «الجغرافيا اللغوية وأطلس برجشتراسر»، د. رمضان عبد التواب، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، الجزء 37، 1396هـ ـ 1976م.
- «جهود علماء العربية في الدراسة الصوتية»، د. أحمد مختار عمر، **مجلة الثقافة العربية** (ليبيا)، العدد 4، السنة 2، 1975م.
- «جهود المجمع العلمي العراقي في وضع المصطلحات»، د. أحمد مطلوب، ضمن أعمال: **الملتقى الدولي الثالث للسانيات**، العدد (6)، منشورات مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، الجامعة التونسية، 1986م.

- «الجهود والآثار العلمية للأستاذ الدكتور عبد المجيد عابدين في مجال الدراسات الحبشية»، د. محمد خليفة حسن أحمد، ضمن الكتاب التذكاري: **عبد المجيد عابدين سيرةٌ وتحية**، إشراف: أ.د. محمد مصطفى هدارة، د.م.ط، سنة الإيداع 1989م.
- «جواز التعريب على غير أوزان العرب»، محمد شوقي أمين، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، الجزء 11، 1959م.
- «حاجتنا إلى معجم مصفًّى»، د. محمد كامل حسين، **البحوث والمحاضرات للدورة 34 لمجمع اللغة العربية بالقاهرة**، 1967-1968م.
- «الحاسب الآلي واللغة العربية»، د. حسن علي الشريف، **مجلة آفاق علمية**، العدد 4، 1985م.
- «الحاسب الآلي يدرس شعر بن أبي سلمى ـ محاولةٌ رائدةٌ في الدراسات اللغوية»، د. حسين نصار، **مجلة الكاتب** (القاهرة)، السنة 14، العدد 165، 1974م.
- «الحبشية والعربية»، عبد اللّه رعد، **مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق**، الجزء 8، المجلد 5، 1925م ـ 1344هـ.
- «حظُّ الشرق العربي من البحث الألسني»، د. محمد الهادي الطرابلسي، ضمن أشغال ندوة: **اللسانيات واللغة العربية**، العدد (4)، منشورات مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، الجامعة التونسية، 1981م.
- «حول بحث أول من وضع النحو»، عبد الوهاب حمودة، **مجلة كلية الآداب بجامعة فؤاد الأول**، المجلد 13، الجزء 1، 1951م.
- «حول الدراسات النحوية»، علي النجدي ناصف، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، الجزء 40، 1397هـ ـ 1977م.
- «حول المعجم العربي»، محبّ الدين الخطيب، **مجلة الزهراء**، الجزء 3-4، المجلد 2، 1344هـ.
- «الخبر ـ مفهومه ومنـزلته في المعجم»، محمد القاضي، **مجلة المعجمية** (تونس)، العددان 5-6، 1989-1990م.
- «دراسات في علم المعنى»، د. كمال بشر، **مجلة الأزهر**، الجزء 4، 5، المجلد 33، 1961م، والجزء 11، المجلد 33، 1962م، والجزء 1، 2، السنة 34، 1962م.
- «دراسة إحصائية بالحاسب الإلكتروني للجذور الواردة في الصحاح واللسان والتاج»، د. محمد صالح بن عمر، **مجلة المعجمية** (تونس)، العدد الأول، 1405هـ ـ 1985م.
- «دراسة تقويمية لحصيلة المصطلح اللساني في الوطن العربي»، د. محمد حلمي هليل، ضمن أعمال ندوة: **تقدم اللسانيات في الأقطار العربية**، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت ـ لبنان، 1991م.
- «دراسة في صيغة المبني للمجهول في اللغتين العربية والعبرية»، د. ألفت محمد جلال، **حوليات كلية الآداب بجامعة عين شمس**، المجلد 13، 1973م.
- «دعوات الإصلاح للنحو العربي قبل ابن مضاء»، د. أحمد مختار عمر، مجلة الأزهر، الجزء 6، السنة 39، 1967م.

- «رأي الأزهر في الاتجاهات الحديثة لتدريس النحو»، أحمد محمد غنيم، مجلة الأزهر، الجزء الأول والجزء الثاني، المجلد 33، 1961م.
- «السِّيميَّة»، عباس العقّاد، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، الجزء 9، 1957م.
- «صيغ الأفعال ودلالتها بين العربية ولغات سامية أخرى»، د. محمود جاد الرب، **دورية كلية الآداب، جامعة المنصورة**، العدد 8، 1988م.
- «صيغة الفصحى المخفَّفة كما يراها الدكتور محمد كامل حسين»، محمد شوقي أمين، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، الجزء 39، 1397هـ ـ 1977م.
- «صيغة فعيل ومايشبهها في بعض اللغات السامية ـ صيغة فعلون في غير العربية من اللغات السامية»، حامد عبد القادر، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، الجزء 21، 1386هـ ـ 1966م.
- «الضمير "أنا" في اللغات السامية»، د. السيد يعقوب بكر، ضمن الكتاب التذكاري: **إلى طه حسين في عيد ميلاده السبعين**، إشراف: عبد الرحمن بدوي، دار المعارف بمصر، 1962م.
- «طريقة لكتابة نصوص اللهجات العربية الحديثة بحروف عربية»، د. خليل عساكر، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، الجزء 8، 1955م.
- «عاميتنا والفصيح»، د. كاصد الزيدي، **مجلة آداب المستنصرية**، العدد 11، 1985م.
- «العدد في اللغة العربية»، د. فؤاد حسنين، **مجلة كلية الآداب بجامعة فؤاد الأول**، المجلد 12، الجزء 2، 1950م.
- «العربية أقدم اللغات السامية»، د. إحسان جعفر، **مجلة المعرفة** (دمشق)، العددان 222-223، 1980م.
- «العربية في تونس بين الفصحى والعامية»، د. محمد الحبيب ابن الخوجة، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، الجزء 41، 1398هـ ـ 1978م.
- «العربية والمعجمات»، د. فائز ترحيني، **مجلة الباحث** (بيروت)، السنة 10، العدد 2 (50)، 1988م.
- «العقّاد في الدراسات اللغوية»، د. كمال بشر، **مجلة الأزهر**، الجزء 1، السنة 36، 1384هـ ـ 1964م.
- «العقّاد وعلم السِّيميَّة»، د. البدراوي زهران، ضمن أبحاث المؤتمر العلمي الأول: **عباس محمود العقّاد في ذكراه المئوية**، جامعة أسيوط - كلية الآداب بقنا، 1991م.
- «العلل النحوية»، علي العماري، **مجلة الرسالة**، العدد 1025، السنة 21، 1953م.
- «علم الأصوات عند سيبويه وعندنا»، شادة، **صحيفة الجامعة المصرية**، العدد 5، السنة 2، 1931م.
- «علماء الأصوات العرب سبقوا اللغويين المحدثين في ابتكار نظرية التماثل»، د. عبد العزيز مطر، **مجلة اللسان العربي**، المجلد 7، الجزء 1، 1970م.
- «علماء العربية وظاهرة الترادف»، د. كمال بشر، **مجلة الفيصل** (الرياض)، العدد 43، السنة 4، 1401هـ ـ 1980م.

- «علم اللغة والعقل الإلكتروني»، أحمد فارس، **مجلة الفيصل**، العدد 30، السنة 3، 1979م.
- «العلم اللغوي بين العلوم الحديثة»، ستورتفانت، **مجلة الأدب**، العدد 3، السنة 11، 1968م.
- «علم المصطلح»، د. محمود فهمي حجازي، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، الجزء 59، 1407هـ ـ 1986م.
- «علم المصطلح بين علم المنطق وعلم اللغة»، د. علي القاسمي، **مجلة اللسان العربي**، المجلد 30، 1988م.
- «علم المصطلحية بين المعجمية وعلم الدّلالة»، عثمان بن طالب، ضمن كتاب: **تأسيس القضية الاصطلاحية**، إعداد: مجموعة من الأساتذة الجامعيين، المؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدراسات ـ بيت الحكمة، تونس، 1989م.
- «علم المعاجم العربي اليوم»، د. جوتس شريجلة، ضمن كتاب: **حوار بين الألمان والعرب**، إعداد وتقديم: د. مصطفى ماهر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1976م.
- «علوم اللغة الحديثة ـ ماذا نعرف عنها»، د. محمود إسماعيل الصيني، **مجلة الفيصل** (الرياض)، العدد 18، 1398هـ.
- «عن البحث الدّلالي العربي»، د. محمد غاليم، ضمن أعمال ندوة: **تقدم اللسانيات في الأقطار العربية**، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت ـ لبنان، 1991م.
- «عن مناهج العمل في الأطالس اللغوية»، د. سعد مصلوح، **حوليات كلية دار العلوم**، العدد الخامس، 1974-1975م.
- «الغرض من دراسة اللهجات»، نللينو، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، الجزء 1، 1935م.
- «فكر طه حسين اللغوي»، د. محمود فهمي حجازي، ضمن العدد الخاص: **طه حسين مائة عام من النهوض الفكري ـ في الذكرى المئوية لمولده**، إشراف: د. طاهر عبد الحكيم، **مجلة فكر للدراسات والأبحاث**، القاهرة، العدد 14، 1989م.
- «الفكر العربي والألسنية»، د. عبد السلام المسدّي، ضمن أشغال ندوة: **اللسانيات واللغة العربية**، العدد (4)، منشورات مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، الجامعة التونسية، 1981م.
- «الفكر واللغة ـ تمهيد»، د. أحمد أبو زيد، **مجلة عالم الفكر (الكويت)**، المجلد 2، العدد 1، 1971م.
- «في الأطلسين اللغويين لمصر واليمن»، بيتر بنهشتاد، ضمن أشغال: **الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات**، العدد (6)، منشورات مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، الجامعة التونسية، 1986م.
- «في تأريخ النحو»، د. عبد الحميد سند الجندي، **حولية كلية البنات بجامعة عين شمس**، العدد 3، 1961م.

- «في الترتيب المعجمي»، د. إبراهيم أنيس، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، الجزء 25، 1389هـ ـ 1969م.
- «في سبيل وضع نمط موحد لأصوات اللغة العربية»، بخاطره الشافعي ـ د. تغريد السيد عنبر، **مجلة المجلة**، العدد 141، 1968م.
- «في اللهجات العربية وأصول اختلافها»، د. عبد الحليم النجار، **مجلة كلية الآداب بجامعة القاهرة**، العدد 15، الجزء 1، 1953م.
- «قضايا صرفية»، د. أحمد كشك، **حوليات كلية دار العلوم**، العدد 9، 1978–1979م.
- «قضية المصطلح اللغوي الحديث»، د. محمود فهمي حجازي، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، الجزء 57، 1405هـ ـ 1985م.
- «قضية النبر في الشعر العربي»، د. سيد بحراوي، ضمن بحوث الكتاب التذكاري للدكتور عبد العزيز الأهواني: **دراسات في الفن والفلسفة والفكر القومي**، الطبعة الأولى، دار القاهرة للنشر والتوزيع، 1983م
- «قضية النحو والنحاة»، د. حسن عون، **مجلة المجلة**، العدد 148، السنة 14، 1970م.
- «القواعد الأساسية في تأليف معجم لغوي تأريخي»، إسماعيل مظهر، **مجلة المقتطف**، الجزء 4، المجلد 107، 1364هـ ـ 1945م.
- «قولوا الجنس العربي لا السامي»، محمد عزة دروزة، **مجلة الأزهر**، الجزء 3، المجلد 33، 1381هـ ـ 1961م.
- «القيم الإسلامية والحياة الأدبية في مصر الحديثة»، محمد خلف اللّه، ضمن مجموعة البحوث التي قُدِّمت لمؤتمر برنستون: **الثقافة الإسلامية والحياة المعاصرة**، جمع ومراجعة وتقديم: محمد خلف اللّه، الطبعة الثانية، مكتبة النهضة المصرية ـ مؤسسة فرانكلين، القاهرة ـ نيويورك، 1962م.
- «الكتابة الصوتية»، د. حسام النعيمي، **مجلة المورد**، المجلد 16، العدد 1، 1987م.
- «كتاب العربية الأكبر»، د. عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ)، **مجلة الفكر** (تونس)، السنة 10، العدد 7، 1965م.
- «اللسانيات التطبيقية في العالم العربي»، د. محمود إسماعيل الصيني، ضمن أعمال ندوة: **تقدم اللسانيات في الأقطار العربية**، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت ـ لبنان، 1991م.
- «اللسانيات النفسية بين المدرستين السلوكية والإدراكية»، د. مجيد الماشطة، **مجلة قافلة الزيت** (الظهران ـ السعودية)، العدد 9، المجلد 38، 1410هـ ـ 1990م.
- «لغات الجزيرة العربية أمْ اللغات السامية»، د. باكزة رفيق حلمي، **مجلة المجمع العلمي العراقي**، المجلد 24، 1974م.

- «لغة الحوار في المسرح العربي»، د. محمد فتوح أحمد، **حوليات كلية دار العلوم**، العدد الخامس، 1974-1975م.
- «اللغة العربية في إطار اللغات السامية»، فيشر، **حولية الجامعة التونسية**، العدد 23، 1984م.
- «اللغة العربية والكتابة الصوتية»، د. رضوان القضماني، **مجلة الموقف الأدبي** (دمشق)، العدد 140، 1982م.
- «لغة القرآن والتطور»، محبّ الدين الخطيب، **مجلة الفتح**، العدد 850، 1366هـ.
- «اللغة النبطية ومكانتها بين اللغات السامية وعلاقتها بقضية الإعراب في العربية الفصحى»، د. عبد الفتاح البركاوي، **حولية كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر** (القاهرة)، العدد 2، 1404هـ ـ 1984م.
- «اللغة والفكر بين علم النفس وعلم اللسانية»، د. بسام بركة، **مجلة الفكر العربي المعاصر** (بيروت)، العددان 18-19، 1982م.
- «اللغة والفكر عند الطفل»، د. سيد غنيم، **مجلة عالم الفكر**، المجلد 2، العدد 1، 1971م.
- «اللغويون العرب المعاصرون والوسائل التقنية الحديثة في دراسة الأصوات»، د. محمد صالح بن عمر، **مجلة دراسات عربية** (بيروت)، العددان 1-2، السنة 22، 1985م.
- «اللهجات القومية وتوحيدها في البلاد العربة»، محمد رضا الشبيبي، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، الجزء 14، 1962م.
- «لهجة القرآن بين الفصحى ولهجات القبائل»، د. أحمد علم الدين الجندي، **حوليات كلية دار العلوم**، 1969-1970م.
- «المادة المعجمية ـ معناها وتطور بعض ألفاظها الإسلامية»، د. أمين فاخر، **مجلة الأزهر**، الجزء 78، السنة 53، 1401هـ ـ 1981م.
- «المترادف في اللغة»، محمد الطاهر بن عاشور، **مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية بالقاهرة**، الجزء 4، 1939م.
- «مسطرة اللغوي»، د. إبراهيم أنيس، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، الجزء 29، 1392هـ ـ 1972م.
- «مشاركة الجغرافيا في أطلس توبينجن للشرق الأدنى»، هلموت بلومه، ضمن: **حوار بين الألمان والعرب**، إعداد وتقديم: د. مصطفى ماهر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1976م.
- «مشاكل الترتيب المنهجية في المعجم العربي الحديث ـ تطبيقٌ على المعجم الوسيط»، د. إبراهيم بن مراد، **مجلة المعجمية** (تونس)، العدد الثالث، 1987م.
- «مشاكل وضع المصطلحات اللغوية»، د. محمد رشاد الحمزاوي، ضمن أشغال ندوة: **اللسانيات واللغة العربية**، العدد (4)، منشورات مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، الجامعة التونسية، 1981م.
- «مشروع لدراسة اللهجات العربية»، د. عبد العزيز السويل، **مجلة المأثورات الشعبية** (الدوحة ـ قطر)، السنة 1، العدد 3، 1406هـ ـ 1986م.

- «مشروع المعجم العربي الواسع»، د. محمد شرف، **محاضر الجلسات للدورة 14 لمجمع اللغة العربية بالقاهرة**، 1972م.
- «مصر في تاريخ النحو»، د. السيد أحمد خليل، **مجلة كلية الآداب بجامعة الإسكندرية**، المجلد 13، 1959م.
- «المصطلحات الألسنية في اللغة العربية»، د. أحمد مختار عمر، ضمن أشغال ندوة: **اللسانيات واللغة العربية**، العدد (4)، منشورات مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، الجامعة التونسية، 1981م.
- «المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية»، د. محمد رشاد الحمزاوي، **حوليات الجامعة التونسية**، العدد 14، 1977م.
- «المصطلح الألسني العربي وضبط المنهجية»، د. أحمد مختار عمر، **مجلة عالم الفكر**، (الكويت)، المجلد 20، العدد 3، 1989م.
- «المصطلح الصوتي بين التعريب والترجمة»، د. محمد حلمي هليل، **مجلة اللسان العربي**، العدد 21، 1982-1983م.
- «المصطلح اللساني»، د. عبد القادر الفاسي الفهري، ضمن أشغال: **الملتقى الدولي الثالث للسانيات**، العدد (6)، منشورات مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، الجامعة التونسية، 1986م.
- «مطبعة بولاق في عهدها الأول»، د. خليل صابات، **مجلة كلية الآداب بجامعة القاهرة**، المجلد 22، الجزء 2، 1965م.
- « معاجم اللغة العربية بين المعجم اللغوي التأريخي والمعجم الكبير»، إسماعيل مظهر، **مجلة المقتطف**، الجزء 3، المجلد 112، 1367هـ ـ 1948م.
- «معاجم ومعجمات»، د. ناصر الدين الأسد، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، الجزء 25، 1389هـ ـ 1969م.
- «معايير الصواب والخطأ في اللغة»، د. كمال بشر، **مجلة الفن الإذاعي**، العدد 58، والعدد 59، السنة 17، 1973م.
- «المعجمات العربية»، مصطفى السقا، **صحيفة المعلمين**، السنة الأولى، العدد الثاني، 1923م.
- «المعجمات العربية المتخصصة»، د. إبراهيم مدكور، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، الجزء 34، 1394هـ ـ 1974م.
- «المعجم التأريخي ـ مفهومه، وظيفته، محتواه»، د. علي توفيق الحمد، **مجلة المعجمية** (تونس)، العددان 5-6، 1989-1990م.
- «معجم العربية الفصحى الذي يصدر في ألمانيا الغربية»، د. رمضان عبد التواب، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، الجزء 53، 1404هـ ـ 1984م.
- «المعجم العربي في القرن العشرين»، د. محمد رشاد الحمزاوي، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، الجزء 53، 1404هـ ـ 1984م.
- «المعجم العربي للناطقين باللغات الأخرى»، د. علي القاسمي، ضمن أبحاث دورة: **صناعة المعجم العربي لغير الناطقين بالعربية**، مطبوعات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ـ مكتب تنسيق التعريب، الرباط ـ المملكة المغربية، 1983م.

- «معجم اللسان الضادي»، إبراهيم إبراهيم يوسف، **مجلة المقتطف**، الجزء 1، المجلد 98، 1359هـ ـ 1941م.
- «المعرَّب والدخيل في المعجم العربي التأريخي»، د. حلمي خليل، **مجلة المعجمية** (تونس)، العددان 5-6، 1989-1990م.
- «مغامز المعاجم العربية»، الأب أنستاس الكرملي، **مجلة المقتطف**، المجلد 5، 1917م.
- «مفهوم البينيَّة في الصوتيات العربية»، د. الطيب البكوش، **مجلة دراسات لسانية** (تونس)، المجلد 3، 1997م.
- «مفهوم التطور في الفكر العربي»، د. محفوظ عزام، **مجلة دراسات عربية وإسلامية** (القاهرة)، الجزء 2، 1984م.
- «المقارنات اللغوية وتأريخ اللغة العربية»، د. عبد الرحمن أيوب، ضمن ندوة: **تقدم اللسانيات في الأقطار العربية**، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت ـ لبنان، 1991م.
- «مقتضيات الكفاءة في تعلم اللغة العربية كلغة ثانية»، د. السعيد محمد بدوي، ضمن ندوة: **تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها ـ قضايا وتجارب**، مطبوعات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 1992م.
- «المقطعية في اللغة العربية»، د. إسحق الحسيني، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، الجزء 15، 1962م.
- «مُلاحظات حول المعجم الكبير»، حمد الجاسر، **مجلة العرب** (الرياض)، الجزء 7، السنة 6، 1392هـ، والأجزاء 2، 4، السنة 7، 1392هـ.
- «مُلاحظات على قياسية الغالب من جموع التكسير»، د. شوقي ضيف، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، الجزء 52، 1404هـ ـ 1983م.
- «المنجَّد في اللغة لكراع النمل»، د. أحمد مختار عمر، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، الجزء 23، 1388هـ ـ 1968م.
- «من قضايا جموع التكسير»، د. محمد أبو الفتوح شريف، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، الجزء 46، 1400هـ ـ 1980م.
- «من الذي ابتكر النحو»، د. محمد هاشم عبد الدائم، **مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الملك عبد العزيز** (شطر مكة المكرمة)، العدد 2، 1396-1397هـ.
- «من مباحث الهمزة في اللغة العربية»، د. عبد الحليم النجار، **مجلة كلية الآداب بجامعة القاهرة**، المجلد 21، العدد 1، 1959م.
- «من ملامح المنهج العلمي عند علماء العربية»، د. عبد اللّه ربيع، **مجلة كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية**، العدد 9، 1979م.
- «من النظرية اللسانية إلى تنظير الواقع»، ليلى المسعودي، ضمن أعمال: **الملتقى الدولي الثالث للسانيات**، العدد (6)، منشورات مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، الجامعة التونسية، 1986م.

- «المنهج الصوتي للنحو العربي في معاني القرآن»، د. محمد كاظم البكاء، **مجلة المورد**، المجلد 17، العدد 4، 1988م.
- «منهج النُّحاة العرب، د. تمام حسان، **حوليات كلية دار العلوم**، 1969-1970م.
- «المورفولوجيا بين النحو والتصريف، » د. عبد المنعم الكاروري، **المجلة العربية للدراسات اللغوية** (الخرطوم)، المجلد 2، العدد 1، 1983م.
- «نحو إعداد أطلس لغوي تونسي»، مجموعة من الباحثين، ضمن أعمال: **الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات**، العدد (6)، منشورات مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، الجامعة التونسية، 1986م.
- «نحو ألفبائية صوتية عربية ـ اقتراح لعلماء الصوتيات العرب»، د. عبد العزيز إبراهيم السويل، **مجلة كلية الآداب بجامعة الملك سعود**، المجلد 13، العدد 1، 1986م.
- «النحو بين التجديد والتقليد»، عبد الخالق عضيمة، **مجلة الأزهر**، الأجزاء 7، 8، 9، المجلد 32، 1960 ـ 1961م.
- «النحو التعليمي حتى منتصف القرن التاسع الهجري»، د. علي أبو المكارم، **مجلة معهد اللغة العربية ـ جامعة أم القرى**، مكة المكرمة، العدد 2، 1404هـ.
- «نحو تنسيق أفضل للجهود الرامية إلى تطوير اللغة العربية»، د. تمام حسان، **مجلة اللسان العربي**، المجلد 11، الجزء 1، 1974م.
- «النحو الجديد»، علي العماري، **مجلة الأزهر**، الجزءان 4-5، والأجزاء 6، 8، المجلد 31، 1959م.
- «نحو مدخل عملي لدراسة اللهجات العربية المعاصرة»، حسن شقير عبد الجواد، ضمن أعمال: **الملتقى الدولي الثالث للسانيات**، العدد (6)، منشورات مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، الجامعة التونسية، 1986م.
- «نحو معجم جديد»، د. حسين نصار، **مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق**، المجلد 54، الجزء 4، 1979م.
- «النحو المعقول»، د. محمد كامل حسين، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، الجزء 27، 1971م.
- «النحو والمنطق»، د. تمام حسان، **مجلة الأزهر**، الجزء 7، المجلد 32، 1960م.
- «نشأة الدراسات اللغوية العبرية»، د. محمد بحر عبد المجيد، ضمن الكتاب التذكاري: **عبد المجيد عابدين سيرةٌ وتحية**، إشراف: أ.د. محمد مصطفى هدارة، د.م.ط، سنة الإيداع 1989م.
- «نشأة النحو العربي»، د. تمام حسان، **مجلة الأزهر**، الجزء 1، المجلد 32، 1960م.
- «النشاط المعجمي العربي أصيلٌ أم أثيل»، د. محمد سالم الجرح، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، الجزء 28، 1971م.
- «النظام اللغوي بين الشكل والمعنى»، محمد صلاح الدين الشريف، **حوليات الجامعة التونسية**، العدد 17، 1979م.

- «نظرة تحليلية مقارنة على الضمائر العربية»، د. محمد سالم الجرح، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، الجزء 22، 1387هـ ـ 1967م.
- «نظرة في معجم العلايلي»، د. أنيس فريحة، **مجلة الأبحاث** (بيروت)، المجلد 7، 1954م.
- «نظرة في المعجم الكبير»، حمد الجاسر، **مجلة العرب**، الأجزاء 1، 2، 3، السنة 6، 1391هـ.
- «النظريات الصوتية في كتاب سيبويه»، د. الطيب البكوش، **حوليات الجامعة التونسية**، العدد 11، 1974م.
- «نظرية العرب في اكتساب اللغة»، د. عبد السلام المسدّي، **مجلة الأقلام** (العراق)، العدد 8، السنة 14، 1979م.
- «نظرية القرائن في التحليل النحوي»، د. خالد بسندي، **مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب**، المجلد 4، العدد 2، 1428هـ ـ 2007م.
- «النقوش السامية القديمة»، د. زاكية محمد رشدي، **مجلة كلية الآداب بجامعة القاهرة**، المجلد 29، الجزءان 1-2، 1967م.
- «واجبنا نحو اللغة»، د. محمد غنيمي هلال، **مجلة المجلة** (القاهرة)، العدد 91، 1964م.
- «الوجهة الاجتماعية في كتاب سيبويه»، د. نهاد الموسى، **مجلة حضارة الإسلام**، الأعداد 1، 2، 3، السنة 15، 1974م.

رابعاً: المحاضرات والأشرطة المسجلة

- «**اللغة العربية والنحو المقارن**»، محاضرةٌ مُسَجَّلَةٌ ألقاها المرحوم الدكتور محمد سالم الجرح في النشاط الثقافي لكلية اللغة العربية بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، يوم 5/ 2/ 1405هـ [محفوظةٌ بقسم الوسائل التعليمية بالجامعة].
- «**محاضراتٌ في علم اللغة**»، د. محمد سالم الجرح، ألقاها على طلبة السنة المنهجية بالدراسات العليا العربية (فرع اللغة) بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1404هـ.
- «**مدخل إلى الدراسات اللغوية الحديثة**»، مجموعة محاضرات ألقاها الدكتور تمام حسان على طلبة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة محمد الخامس، الرباط ـ المغرب، 1974م.

خامساً: المصادر الأجنبية

- *An outline of English phonetics*, by. Daniel jones, E. P. Dutton, Co. , Inc. New York, 1956.
- *Language its nature*, development & origin Otto Jespersen, fourteenth impression, George Allen & Unwin ltd. Ruskin House, London, 1969.
- *Psychology and language, an introduction to psycholionguistics,* Herbert H. Clark Eve V. Clark, Harcourt Brace Jovanovich, Inc. New York, 1977.

فهرس الأعلام(*)

(*) هذه الفهارس الثلاثة (الأعلام - المصطلحات - الكتب) خاصةٌ بما ورد في متن الكتاب، دون هوامشه وإحالاته المرجعية.

المحتويات

الباب الثاني
اتجاهات الدراسات اللسانية المعاصرة بمصر في جوانب لغوية مختلفة